



هذه حاشية
العلامة العكاري
على شرح الكبر

للقطب الرياني أبو عبد الله محمد السنوسي في علم التوحيد

هذه حاشية العلامة
 العلامة الكاظمي على شرح الكلب
 في علم التوحيد ففصله
 في علم التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده وصلى الله
 على من لا نبي بعده وبعد فقد وقف واحبسي وابه
 الحاج مصطفى ابن المرحوم الحاج درويش العلي
 هذا الكتاب من اوله الى اخره على ما ينتفع به من
 طلب العلم لا يباع ولا يوهب ولا يقسم فيه
 بوجه من وجوه البيع ابد رغبة فيما عند الله من
 الثواب فمن يله به ما سعه فانما اثم على
 الله يبيد لولا ان الله سمع عليه ما كان سوي

خطي من الامام
 الحسين
 الحسين قدس سره
 ديال

نسخة الموصية المحدث الاكبر السيد محمد باقر الدين الحسيني
 اصاب هذا الكتاب الى الوقت حقيقه السيد محمد باقر الدين
 بن محمد همام خطيب المسم سنة ١٢٩٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قول الحمد لله الخ ان الحمد لله على المظلل
لان له منية لانه اذا وقع كايقاع الا واجباً بطلا للخلق
لا يقع الا منه وبأوجها على خصوص التقييد لمزيد
براعة الاستدلال بالنسبة للشرح والاشارة اذ لا يخرج
بغيره الا قول من سوا طبع البراهين غيرية الا ان
وقوله شرح ههنا وقوله صدور العلماء الرايين في اية
قلوب العلماء الثابتين من رشح في كذا اذا ثبت فيه ولا
يجز ما فيه من المناسبة للمقام وذلك ان الالفاظ
على تشخيص عالم وغيره والمناسب لهذه الشرح
الراسخ فلم يجز اجري عليه هنا فافلا في المصدر
على القلوب مجاز من رشح من تشجئة الشيء باسم محله
والمراد بالقلوب المعني القام به بالاضافة وقيل
هو حقيقة كما جاء ذلك في حديث الخ وهي القام
قول انواع المعارف الاضافة ببيانها والمعارف
جمع معرفة تعني العلم مستقلة بفتح الهمزة
حال من انواع المعارف ويصح لسرها اسم فاعل
حال من صدور والاول اقرب قوله من سوا طبع
يقال سطح الغبار والبرق اذا ارتفع والبرق
هنا لزمه اعني الظهور واصله سوا طبع البراهين
من اضافة ما كان صفة اي البراهين القواهر واما

القطع

القطع فيؤخذ من البرهان ولا يخفى ما فيه من
براعة الاستدلال نظر الي الفن نور وظهر عطف
على شرح فالمضمر المستتر عايد على الله تعالى والمراد
ظهور علم ومعرفة قوله بايات مصنوعة الاضافة
بما لا يخفى عليه باله لان التي هي مصنوعة وذلك
انما يتلوه على اقسام ثلاثة قسم حصل له العلم
للمصانع بالمصنوعات وهذا الطريق في الجادة والمعرفة
ولغا درج عليها هذا لما مستها للمقام وقسم
حصل له العلم للمصنوعات بالمصانع وهي طريق
اهل الجذب وهي معلومة في محلها وقسم لم يحصل
له علم وهو مقام الجهل قوله الخ فيها اشار الى ان
ظهور اياتي تعالى الحمد كورين متعاونين
فكلم واحد يعلمه على ما سبق له في الاول على ما
اقتضت الحكمة الازلية والقسمة الربانية بحرف
فضله واختياره سبحانه ومعني قسم بالتخفيف كتب
بضمه يصح ان يتعلق بظهوره ويقسم قوله
في متانف قضايه من اضافة ما كان صفة قوا
ومن عليهم الخ هذا اخا من اهل الخصومية ممن
مات الاستدلال بالمصنوعات على المصانع والضمير
في قوله فيها عايد على المصنوعات ولا يخفى ما في هذا
الموضع من الحسن اعني تقديم شرح على ظهور وهو على

من قوله القوم اي الصبيح فم فاشرفوا اي اطلعوا
وهو نتيجة عما سبق قلنا احرى السلام على اهل
الخصوصية فيما ذكرنا من وكبرنا به عطف عام على خاص
اذ الكبر يامن الصفات الجامعة فهي شاملة للجلال
والجمال فانه هو اي غايوا في ذلك الجلال والجمال وهاتان
الصفتان بينهما لا تغيبان والا تفسط
هذه الخصوصية فمن تجلي له الباري تعالى يقتضيه
الجلال بالخصوص كان مقتضيا ومن تجلي له يقتضيه
الجمال كالفضل والانعام كان منسبطا فم اهلهم
الدهول الغيبة عن الشيء بعد معرفته ولا تجني وجه
التعريف في المقام ثم بعد طرف مقطوع عن المناقاة
اي بعد اطلاعهم على عجائب ارضه وسمايه فم
فسبحان انبي به لدفع ما ينزهم من قوله وظهور من
الظهور الغير اللائق مقامه تعالى وظهوره تعالى
سبب لغايه ونزل السبب منزلة المسبب فليدا
قال من ظهوره لا ولغايه عين حقا به لانه هو حقيقة
وكذا نقول في قوله وقوله عين بعدة وقد
تقدم تفسير الظهور في المقام قوله والعين هي حقيقة
لغزله فسبحان من ظهوره قوله انه من التثنية قوله
والصلاة والسلام وجه الاثبات به عطف الجود على
كان المقام مقام استغاضة الطالب وهي مبنية

عليه بما سببه ما بين المفهومة والمستقصية وكان
المفهومة في غاية التقدير والمستقصية في غاية التعليل
والاحتياج وجب التوسط بين الجهتين ليستقصي
من الواجب جهة تجرده ويبقى على الطالب جهة تعلقه
ويكونه اثرا به ما ياتي بعد من اداء الصلاة بالرضي
على الاثبات والحب واتي بالصلاة في قالب الالهيية
للدلالة على الدوام والثبوت ولا يخفى ان الجملة وان
كانت غيرية لفظا انها اشياء بيانية ومعنى شفع
بالسلام فزارا من كراهة افرادها عنه وقد تمت
عنه موافقة لاسلوب التثنية بل اعني قوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليما فم على من قصد انبيهم
الاسم المعبد لانه الخصوصية مع افادته المحدث
والتعظيم بخلاف اسم العلم اعني محمد صلى الله عليه
وسلم وما فيه ايضا من الاشارة الى ان الصلاة
المطلوبة له صلى الله عليه وسلم هي القائمة مقامه
الشريف قوله ورضي الله عنك لاسلوب اشارة
الي ان الرضي اقل رتبة من الحمد والصلوة نظر الي
الجملة لولده الم ياتي به في قالب الالهيية الدالة على
الدوام والثبوت واتي به في قالب الفعلية الدالة
على التجدد للدلالة على ذلك والمراد بالرضي لانه اعني
الاسم مقام وهي مجددة ولكل انبيها قصد الالهيية

وان كانت انتسابية معني واثر الماصوية للثبوت
بوقوع المطلوب قوله والله لا اسم لانه بفناء
الجمع في الصدق على كية ولا وعد له من جوههم وذهب
سببوه الي ان اصله اهل فقلت الهاجر ولغزب
مخرجيهما ثم فليت الهمة الغالقة عند التفرقة
عند اجتماعهم ثبوت وكلمة واحدة تنحصر
الانتابة وفتح الاول وراي الكساي ورجه به من
المناخريه ان اصله اول بفتح الواو من الالكذا
بول اذ ارجع بغزابة ونحوها فقلت الواو والها
لغزبها واتقنا ما قبلها وبظهور اثر هذه في
التفسير المتضمن للرد الاصل فقلت الاول في خبر
عما اهيل وعما الثاني عا او بل وقد افهم ما ذكره في
لغة واضطرب عليه شرعا بالنسبة اليه صلى
الله عليه وسلم عن ذلك ما قاله الشافعي انهم اقرانه
المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف
والمراد به هنا ما ثبت له الصحبة منهم بقيد
السباق اللاحق وثبت استحقاقه غير متفاوت
كما ثبت انصافه الي الضمير واختص باصله
لذي شرف من العقلاء المذكور فله يقال الي التفتار
لعدم الشرف ولا المكنه وان حصل الشرف لعدم
العقل ولا القاطعة لعدم الذكورة نعم كما يقال فلان

يقال

يقال ال فلانة وعطف المصحب عا ال اليم الرضي بافهم
اعني من لم تثبت له الالية وهو جمع صاحب كركب
جمع واحد والصاحب تعني المصاحب نسبة الي المصاحبة
لخليفة هذا الجمع عا اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
وانتم على كون ان بين الال والصحب عموم وخصوص
من وجهين هما ان في السيد عا كروا لله وجهه
ونفرد الال عن لم يجتمع معه صلى الله عليه وسلم كاهل
عشرته وينفرد الصاحب بنحو السيد كعب لكاهل
بينهما المهور والخصوص المطلق كما تقدم فقول
تمشا ههنا طلعة المراد بها المشاهدة الاجتماعية
حيث يشمل الكلام من لم يره صلى الله عليه وسلم منهم ولم
واختصاص الخ عطف عا مشاهدة من عطف احد في
السبب عا الخ لانهما سبب في غاية الشرف والسبب
اذا ركب منهما معا ولما كان عنده وحضرته ههنا
ولم يره صلى الله عليه وسلم كانهما كثر في نوره وظهور
ال حكم من جانبيه وكانت غيبته كالليل المظلم
وشئت الليل ان يهدي فيه بالنجوى لشدة ظلمانه
والصاحبة كالنجوى يهتدي بهم عند غيبوتهم
صا الله عليه وسلم في ظلم الجهل قال فكان لهم شمس الخ
توفي في ديوان جمع ديوج وهو المظلمة والمزلة
جمع مزلف محل الزلف هو او عاره اي الجهل والمراد به

المكان الصعب ولما كان دأب اللسان عند لا تتقال
 من اسلوب الي اخر الى عتقاد علي نحو وبطلان بعد
 ومثلها قال وبعد هو طرف زمان باعتبار الذكر ومكان
 باعتبار الرقعة مغلوط من الامانة لفظا ومعنى
 معني ما متبوع اليه ولذا بني على الضم ويقدم المضان
 اليه المنوي بحسب المقام والمناسب هنا هذا
 وبعد البسمة والعلامة الخ واين بالغ الرابطة في
 قوله فيقول لفظية وفوق اما قبل بعد ودفع
 لنوم امناقة بعد لما بعد ها والمقصود بهذا الكلام
 كشف الغطاء عن اسم مولد الشرح ومسلو حه
 والذكر لبعض اوصافه واظهار التذلل ولا تتقارب
 بدي خالقه وذلك مقتضى لتعظيمه ليكون على
 بصيرة فيه واما علمه وملاحه وديانته فلا يخفى
 فان اردت ذلك فعليك بالمواعظ العبدية في مناقب
 السنوية قول العبد الخ لما اراد ان يذكر اسمه العلم
 مهمل لما ذكر قصيد الامانة وادفع لما يتوهم من اظهار
 العظمة لا على وجه التحدث بالنعيم بل كمتعلق يقول
 قول الي ربك الرب بطلت على المالك وعلى المريد اعني
 المصلح وعلى الله تعالى وكل مناسب هذا قول
 وسوسه عطف تفسير على قوله وخبر منيعة

محمد

قول محمد الخ وهذا هو اسمه العلم توفي سنة خمس
 وتسعين وثمانماية وسنة ثلاث وستون سنة قول
 بلا محنة الغفران بعد المحنة وبلا محنة فطلبه بلا محنة
 اليك بالعبد فلهذا اقيده بعد مهارة لما وقف الله
 هذا هو المفضل اي وقفي الله وحده فالمعول العلم
 بعقلم المسماة بعقيدة الخ لقيت بذلك للمنااسبة
 نظرا لما انطوت عليه من العقائد بادلها ولذا وصفتها
 بالخرقة الخ والامانة في قوله ظلمات الجهل وريقة
 التخليد ببيان قول المرعية من الرغوة يفتح
 الرا والغبين المحنة التراب يقال ان عمر الله انقلاذ
 اي الصفة بالتراب قوله افاد به فكل الكتاب قوله يكمل
 مقاصدها يعني بتفسير العبارة بما لا تنزيه في
 نفسها وذكر بعض التكميلات في مسائلها فوسهل
 الخ يريد شرحا وبيان الخواص منها ومن ثبات الشرح
 ان يكون جارا على ما ذكره والشرع الطريق ففتح
 العلل وفي بعض النسخ الخلل والمراد به الزلل والهو
 اي الواقع في الظاهر باعتبار المكتوب وفي الباطن
 باعتبار الضم فالمناسب على هذا نسخة الخلل
 بكها للدراين كمال دار الدنيا الامانة ظاهرة
 وباطنة الدوام وكمال دار الآخرة الفوز والفردوس
 والتمتع بالنظر الي وجهه الكريم وقوله وطوله الطول

المن لا راعا ولا رار
 لا راعا ولا رار
 لا راعا ولا رار
 لا راعا ولا رار

بفتح الطاء وسكون الواو ومعناه الفضل والتقدم
والعناوة والعلالة والسلام التي ختمت الخطبة
بهذه الجملة لأن ختم الأمور المفضولة بذلك مما
يقضي بفتحها قوله الحمد لله الذي تقدم الكلام
على الحمد والعلالة وفي وصفه برب العالمين براعة
الاستهلال والعالمين جمع عالم وهو ما سوى
الله تعالى ما خذ من العلامة لانه دليل على
وجوده تعالى وقيل ما خذ من العلم لكونه
يعبد العلم بموجده قوله خاتم النبيين وإمام المرسلين
أتبع اسمه العلم بوصفي النبيين إشارة إلى ما طلب له
للفضل والعلالة والسلام إذا لم يكن عند إطلاق الطلب
رتبة المدعواه ولا يجتري أنها غاية الرتبة اعني
كونه خاتم النبيين وإمام المرسلين فالمطلوب
إذا أمن الصلاة والسلام ما ياسب هذه الرتبة
العلية وعبروا ولا بالنبيين لأن ختم النبوة
يستلزم ختم الرسالة ضرورة انتفاء الاختص
عند انتفاء الأمر ولهم وقع في الحديث لا يبي بعدني
ولم يغفل الرسول لأن نفي الاختص لا يستلزم
نفي الأمر وعبر ثانيا بالرسول لأن الإمامة والتقدم
على الرسول لا يترتب تستدعي التقدم على غيره
أخرى وبيان الجور والخصوص بينهما أن النبي انسان

أوحى

أوحى إليه بشره وإن لم يورثه بتبليغه فان أمر
فرسول أيضا فالنبي على هذا الأمر والرسول لخص
وقد ظهر منه أيضا فنور الرسول له ورعي الخ
تغير بالملوك هنا بالتعبير بالعلانية متاسب
لوجهين أحدهما الإشارة إلى أن الرضي لم يبلغ مبلغ
الحمد والعلالة فعبر عنهما بالاسمية مراعاة
الدوام والنبوت دونه ثانيا الإشارة إلى أن
تجدد الرضي وقتا بوقت مما يلائم مقام الصيانة
رضي الله تعالى عنهم وأيضا جابا لله عافي قال
الفاضل في الغيبة للفتن ولا تظهر الرغبة وأتبع الجمع
المعرف وإن كان دالعا التعميم لفظنا جمع الدلالة
على الإحاطة والشمول رداعا أهل الزنخ والفساد
الغالبين بالتفضيل في جانب الصحابة رضوان
الله عليهم وما إلى يوم الدين هو أيضا راجع إلى
عموم من كانه يقول وكل تابع تابع إلى يوم
الدين لأنه راجع للنعمة والمراد بيوم الدين
الانقضاء يوم الجزاء لأن النعمة تنتهي عند
الانقضاء وقيل كل من أفاد به أن وجوب هذا الأمر
قوري لا تراخي والله دلة الساطعة عطف على
البراهين القاطعة من عطف عام على خاص كما
منه من الدليل القليل أيضا والقاطعة معجب

المفطور بها اذا الفاعل معني المفعول كما دافق
وعيشة راضية هذه لم يفد الحاجة واما طريق البيانين
ففاعل في محله كلفه اسنادي مجازي مما ينبغي
للفاعل واسند للمفعول قوله الا ان يكون حصل له العلم
بذلك الى بنائه راجعة الى المعبود في العلم قالوا هم
العلم بالنسبة الى المعكف هو الوصف الوقتي كما
اذ بلغ في وقت الصلاة فالله في جانبه تعلم احكامها
وكذا الصور ونحوه ولا يخفى الى وجهه هو ان المقام
للهيان والصدور ثباته ان يصيب عن تحلهما
ما هو الوقتي من التشكلات والتجسيدات والتفان
وتكون ذلك مما يقتضي ضيقه عن اللهيان قوله
وارا الى ضيقها عن حمل ذلك وخرجها المناسب
في ضيقها ضيقها وخرجها التذكير لهما عايد ان
علي الصدر ولا يخفى ان خرجها خص من ضيقها
لان المخرج هو الضيق الشديد فالمناسب ان
لو طواه لان ازالة العلم عن مقتضى ازالة الاختص
قوله بالشرع وهو الوضع الذي يتفرق به العباد
مما يحتمل في العاجل والحل اقداما واجاماً وعند
بطلان الاحكام قوله ومباني ان شاء الله تعالى
الرد عليهم الى اشار الى بحث التحسين والتفصيل
المقليين في محله اي الرد قوله هذا الموضوع يعني

موضوع

موضوع وجوب النظر بالشرع في اوله يجب الخ قد
اخر واعا طريق الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال
تقييده ودرجوا الى استثنائي قد فوا الاستثنائية
مع دليلها للظهور ان الملازمة ليست ببيضة
تبيينها بقولهم وبيان الملازمة الخ قوله الخام مصدر
الختم بالفتح كمن قال في القاموس فتح الرجل كمن اذا
لم يتقدم عما جواب له واجيب بانه مشتق الخ هذا
جواب جيد وهو الزام الخصم بالزوم ولا حجة فيه
لان ثبات المطلوب بالكل في ورطة فكانه قال ما الزمهم
بلزومكم وجوابكم هو جوابنا وبيان الزامهم ان يقال
المعرفة واجبة فالنظر يجب لها وان لا طريق لها
الى النظر وان ما لا يتم الواجب اليه فهو واجب
قوله بانه القهبر راجع للاعتناء انظار دقيقة
يعني في المقدمات الأربع احدها افادة النظر
العلم ثانياً ان المعرفة واجبة ثانياً انها لا تحصل
الى بالنظر ايها ما لا يتم الواجب اليه فهو واجب
فكل واحدة من هذه المقدمات تغتنم اليها انظار
دقيقة عندهم وجبته يكون ما الزموا مشترك
الالزام لتوقف النظر على المقدمات المذكورة
التي لا يثبت كل منها الا بالنظر الدقيق واذا كان
وجوبه نظرياً فلا يكلف ان يقول لا انظر ما لم اعلم

وجوبه الخ لما تقدم ببيان قول والخف ان النظر الخ هذا
 جواب جار على طريق الحل لانه جعل ما تنسلك به الخصم
 من الشبهة قلدا قال والخف والحل يكون بامور منها
 ابطال الشرطية اي حل ملازماتها اي ما حكمت من
 الزوم ومنها ابطال الاستثنائية في الاستثنائي
 قوله ان النظر يتوقف اي لا من جهة ذاته ولا من
 جهة حكمه ولذا قال عادة اي باعتبار ذاته ولا شرعا
 اي باعتبار حكمه ولم توجه اليه ابطال ذلك قدم
 قدم الذان على الحكمي لانه عرضي وما هو بالذات
 اقوى انسب من غيره قوله اما عادة الخ قوله يتأطى
 العقل على الامراض عن النظر هذه الاية صفي في الابطال
 على ظاهره وهو عرض مناقضة لورود صورة اذا
 توقف النظر على البعض دون البعض وتخرج العبارة
 في ذلك ان يقال فان الله تعالى اجري عادة وطرح
 سننم يتأطى العقل على النظر فنسقط لفظ
 العدم ولا عرفان قوله فلان النظر وجوبه بالنصب
 على البدلية والرفع على الابداء او اما نسخة وجوبه
 بالمعطف فغير مناسبة هنا لان المقام للشرح
 فالذي يناسبه النظر بحسب الحكم كما تقدم
 قوله على التمكن اي التأهل بان يكون اهلا لذلك
 ونحصل الالهية بالعقل والبلوغ وبلوغ الدعوى

وحاصل

وحاصل ما في وحاصل قوله ان يجعل الخ وهو من باب
 استناد ما للكل للبعض مجازا فاما مله قوله وحقيقة
 النظر الظاهر في مقام الاستثمار لنكتة وهي اما اذا
 تعرفه النظر جار باعتبار جنسه كع النظر الخاص
 فقط قوله ترتيب امور معلومة الترتيب هو ضروري لا مشيا
 بعضها الي بعض بحيث يصدق عليها اسم الواحد مع
 ثبوت نسبه التقدم والتأخر في الرتبة العقلية
 امور المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد وهو الكسب
 هنا في معلومة اي حاصلة فيشمل الظن فلا يبحث
 بخروجه على ظاهر العبارة اذ هو داخل في حقيقة
 النظر كما هو معلوم قوله استغلام السنين والتا
 رايدتان اي الي اعلام ما ليس بمعلوم والمرايا اعلام
 ادراكه وحصول صورته في الذهن حتى لا يخرج
 طرف الظن كما تقدم لان ترتيب اليقينيات يعيد
 العلم وترتيب الظنات يعيد الظن كما سياتي
 اهله اعرفه البصاوي اي النظر والبصاوي
 توفي سنة احدى وتسعين وثمانية وواحد
 منه واسم وجهه الحسنية دلالة على انه ثمن
 مطابقة بخلاف الاول كما تقدم ووجه الاستمارة
 كونه غير فاسد العكس لصدق على الحد الناقص
 كاللطف والرسير الناقص كالفناك بالنسبة الي

لتأطى

وابن بصيغة التفضيل المقضية لتشرى بك الاول
 له في الاستلزام مراعاة لمذهب اكثر القائلين بعد
 اشتراط التركيب وان كان على مذهب الـ قل يقتضي
 فساد عكسه لمزج الفريغ بالحد والرسد التافهين
 كما تقدم قولهم وقنع معلوم تقدم الكلام على المعلوم
 والتركيب والمراد بالوضع الجعل في شئ ما فاقض الحد
 والرسد اعني المزدب ومنه التقييد بحسن كلامه
 لان المركبين يشملها ذلك ايضا قوله وهو العلم بنسبة
 الخ اعلم انهم قد اختلفوا في التصديقه فقيل بسبب
 وقيل مركب الاول والحكما والثاني للامام مثلا اذا
 قلت ان ثمان كانت فذهب الامام ان المجموع
 هو التصديقه اعني ادراك المحكوم به والمحكوم
 عليه والنسبة والحكم ومذهب الحكماء ان الحكم
 هو التصديقه والنظريات الثلاث شرطه فهو
 بسيط واختلفوا في الحكم على مذهب الحكماء فقيل
 ايقاع النسبة وانزاعها وقيل العلم بالنسبة وعلى
 هذا ادراج المصروف في التصديقه مذهب ثالث
 لبعض المتأخرين وهو ادراك النسبة ادراكا تاما
 مفارنا للحكم فممكن تخلفه هذا الابلان مذهب
 من يرى ان العلم بالنتيجة والعلم بوجه الدليل
 يحصلان دفعة بعلم واحد وبلايم مذهب من

يرى بالتعاقب اودفعة بعلمين قوله ثني لا فان وهي
 تنوع الى عامة والى خاصة والعامة ما ينافي في الازالة
 كالموت والخاصة ما لا ينافيها كالعلم على ما سياتي وانما
 خصص العامة بالذكر لانها مانعة من ادراك الحق قوله
 كالموت ونحوه في انبائه بالتجو مع الصاق شئ يكونه
 غير جار على التشرى العذر له ان المقام للمجاورة
 قوله او بالقوله معطوف على ما تقدم على تقدير محذوف
 اي حاصل بالقوله ولو ساقه على اسلوب المعطوف
 عليه لكان انشيب وكذا يقال في قوله بعد وبالاجاب
 قوله وهو الصحيح لو غير بالاضع المعبد لا صحة قول
 المشرى ايضا لكان انشيب لان التقييد بالصحيح
 يوهن فساد قوله المشرى وهو صحيح غير فاسد
 وقدم قوله الامام المشرى وان كان قول امام الحرمين
 اصح ناديا معه قوله النظر التذكير بالنظر الثلاثة
 ابتدائي وهو الذي لم يتقدم للنفس ادراكه وتذكرو
 وهو الذي تقدم لها واستزجعت بعد نسبائه
 وتكوي وهو الذي تقدم لها ما اناها من غير
 استزجاع فالمعتزلة واقفون في الخبرين دون
 الاول قوله فقالوا فيه بقوله الامام يعني امام الحرمين
 اذا اطلق عند المتكلمين فالمراد به الرازي وانها
 اطلقه هنا على امام الحرمين لقرب العهد به في المقام قوله

عاجل سبيل التأثير فيديه اصل التولد والتقليل
 الي انه اخذهما بوجه اعم فخرج التولد والتقليل
 علي سبيله فصارا شيئا واحدا في السمنية بضم السين
 وفتح الميم مخفف نسبة الي سمن كمراسم صمن طابفة
 من الاءيل انكر وافادة النظر العلم وزعموا ان
 طريقة افادته الحواس كالسمع والبصر وقيل السمنية
 بفتح السين واسكان الميم نسبة الي سمنة مطلقا
 فيد الاءيل بفتح السين السباق للاختلاف المهندسين
 جمع مهندس وهو صاحب الهندسة اقول علم
 الهندسة علم يعرف به خواصه المتبادر بالخط والسطح
 والجسم التعليمي ولواحقها وادواتها وقابلية
 معرفة كمية مقاديرها في الالهيات الخ اعلم
 ان العقل قد اضطررنا في افادة النظر العلم قيل
 بعينه مطلقا وهو مذهب جماهير المحققين وقيل
 لا مطلقا وهو مذهب السمنية وقيل بالتقصيل
 يعني انه بعينه في غير الالهيات وهي ما يرجع الي
 الالهية بعينه فيها وهو مذهب المهندسين
 وضروفا العلم الواو تعيلية وهو عند ما يليه
 بافادته المصدر مضاف الي الفاعل وحقه في مفعوله
 اي بافادته النظر العلم المستغنى بالضم نعت
 للضروفا والمراد بها هنا المسبوقه بالنظر الاضروفا

الاءيل اي

الاءيل اي بديل ما بعده وقيل بالكسر نعت افادة
 النظر لا يقال اعتراض يرد علي افادة النظر العلم
 ضروري كما تقدم في قوله وضروفا الخ قول
 ذلك اي اختلاف العقل كذا في صروفا افادة
 النظر العلم كذا بذكره المتخير عايد علي الخلاه فالله
 تائمه قوله النظر الصحيح المتعدي عن صحيح ومقابلته
 والصحيح هو الذي عثر عليه علي وجه الدليل للمغضي
 الي العلم المطلوب ومرجع وجه الدليل الي الحد والاط
 مثلا من تصور العالم من جهة ان صانع موجود
 فوجه الدليل فيه هو الحدوث كقولنا العالم حادث
 وكل حادث لا بد له من محدث فالجهة التي تغضي
 الي المطلوب هي الحدوث وهو الحد والمطلوب من ان
 الحدوث الخ بيان لما اثره وبان اقرب الي الباطني من
 علي حد قوته تعالي عينا ينشربها اي منها ولا يبع
 انما الباطن ظاهرها لان هذا من اوراق البينات
 قوله هو بينه وهي الحقيقة والمراد بها في المقام
 الروح ونسبت الي هو لانه يعبر به عنها واطلق
 هنا علي الروح لان هذه احكام المهندسين وهم
 ممن يقول ان انا ما ينشرب الي الروح فقط وما
 ذكره في ما يرد علي ما ياتي من ان انا ونحوه من
 الكنايات عبارة عن الهيكل المخصوص من

الاءيل

روح وبدن لان ذلك جار على مذهب المحققين
فول ما علم اشارة به الي ما فيه من كثرة الاقوال
فولم يمتنع خبر المبتد او فترت بالغا لتبينه بالتشريط
في العمود والبراد باهل الحق من سلم من الزلق في
الوهميات ولم يلائق الوهم عقله وما خذه والمؤمنون
هم السلف المتقدمون من اهل القرن الثالث
الصوري والفرق في القام يعني الواجب الذي
لا بد منه للمكلف فولم هذا العلم يعني علم الكلام
فولم من الخد كما جمع دكي من الدكا وهو وحدة العقل
وهذه الوصف من الامور المشترطة في القايير هذه الغن
ثانيها الدبابة ثلثها الفصاحة رابعها المواظبة
على طاعته هل العلم بالنتيجة يعقب العلم
بوجه الدليل الخ يتم النظر قبلوا جزمته والغرض
ان النظر مضاد للعلم بالنتيجة كما هي بين عند
قوله وعلم ان النظر فيكون وجه الدليل مضاد ايضا
لا نه جز المضاد وجز المضاد للشي مضاد لذلك الشيء
من حيث انه جز له فوجب ان يعقب النتيجة العلم
بوجه الدليل عنده فيكمل النظر فيكون صحيحا
فيكون خارجا عنه من رتب عليه كالعالم بالنتيجة
فيحصل معه دفعة فهل يعلم واحدا لم يعلمين

هذا امر

هذا امرع على الحصول دفعة وهل مبني الخلاق ما ياتي
من ان العلم الحادث يتعد دبتعد المعلومات وهو
الصحيح اوله وهو مقابله او مبني الخلاق هو ان العلم
بوجه الدليل عين العلم بالمدلول اي النتيجة فيكونان
شبا واحدا وهو غيره في ذلك خلاف والمناسب
للمقام هو الثاب وللنظر في قول ابن سينا ان النفس
قاله ابن خلكان وانظر اشارة لقول ابن سينا بزعمر
المقتضية للتبني والضعف ونقله بعد كلام ابن
التلمسانيان المقتضية للتقوية فان في كلامه شبه
تدافع والمناسب الاثبات بما يناسب في موضع
من بعد اسقاطها قول لا انه معلوم اني به عنده
عما من يصرح بذلك من الامة بعد تقر ما قاله ابن
سينا لانه اعتراف عليه كما يوجه ذلك في بادى الراي
قوله قلت وعبارته الخ هذه ايضا ما يقوى كلام
ابن سينا فاللام ان لو سقط قلته ان القول
لصاحب الطوالع ودفعنا لما توهمه ظاهر العبارة في قول
والا لما تغاوتت الاشكال اي عند الناظر في الواقع
قول من ملاحظة الخ مرجع ملاحظة الترتيب
العارض لهما الي اعتبار ذلك بين المقد منيب
ومرجع الهيبة العارضة لهما الي اعتبار الال وسط
هل هو محمول فيهما او موضوع فيهما او مختلف في هذا

كله الاشارة الى ارجعة الي ما تضمنته البحث من قوله
وحقيقة النظر الى هذا قول لعدم تمامه يعني بان ذكر
فيه بعض المقدمات قول وان كان الخ في عطفه على
ما تقدم شيء لا ينعني عدم الاستلزام اتفاقا
كالذي قبله وليست كذلك بل نقل السعد والعصم
الخلاف فيه لكن المصنوع ما المصنوع شرف الدين
ابن التلمسان في نقله الخ اتفاقا فيه ايضا قول
وان كان الخلل مادته الخ اعلم بان الكلام مركب
على اربع الماديات وهي ما به الشيء بالقوة كالغضب
والخبط بالنسبة للحصير وهي في الابدل فغدها
والصورية وهي ما به الشيء بالفعل كالهبة الحاصلة
من اجتماع الخبط والمنتجب في الحصير فان الحصير
بها بالفعل والفا عليا وهي ما يستند اليه وجوده
والفاينية وهي ما قصد له كما استنتاج المطلوب
والحل في المادة بان تكون مقدمات الدليل كاذبة
كلها وبعضها كقول الخشوية الخ له موجود قابر
بنفسه وكل موجود قائم بنفسه جسم فهذا الخلل
في نظرية ما دته مختلفة لكون الكبرى كاذبة
فهل له نتيجة برنظرها ولا في فلا ذلك قولان الاول
قول المنطقيين وهو الصحيح ولهذا اقول ان
القباس قول مولف من اقوال مني سلمت لزوم عنها

لذا انها

لذا انها قول اخر فزاد واسلمت لتدخل الشبهة والثنا
قول المتكلمين وهو المشهور وقوله من اختلاف الشبهة
التي بيننا لما والمراد بالشبهة هنا النظر الفاسد للخلل في
مادته كما تقدم في عقبيه بالبيان لغة قليلة غلبت
على الاسنة في في شبهة على التعقيب كالناظر في
شبهة النصاري في قولهم الخ له معنى لانه عقد
مركب من الخ قائم الثلاثة اقنوم العلم واقنوم الوجود
واقنوم الحياة بعد النظر في شبهة الخشوية القابلية
بان الخ له جسم تعالي الله عن قولهم علو الكبير افعير
مسلم خبر ما في قوله وما اخرج وقوله بالفا لنفسه
بالشر في العمود والاعلم معطوف على افعال الخ
الصغير في بينهما عايد على الشبهة والجهل في وكذا الناظر
فيها الى الاشارة الى ارجعة الي قوله وانما اتفاقا
يقول وانما اتفاقا من الناظر فيها عقيب النظر في
الشبهة اعتقاد صدق نتيجة في نفسها لما تقدم
له من النظر في الشبهة الاخرى في العلم بالربط
بينهما قوله وليس الواو تعليلية لما يليه قوله وهو
اي الحاصل للناظر بعد النظر في شبهة اخرى لكن
المناسب ان لو اني به في اسلوب يعيد الاستدراك
بان يقول على انه في الحقيقة تعاقب راسخين او نحوه
قوله الذي هو الشكل جابه تفسير الاستدراك قوله

قوله الخ

يعتقد معين أي يعتقد معين والمراد به هنا الجهل
 وأطلق عليه العقدة لأنه يعتقد في أقله بل من خبر عن
 ما في قوله وما احتجوا به وقوله بالغا تشبهه بالشرط
 كما تقدم وجرى هذا على نفس الأمر والجرى أن الخصم
 عليه ولا يستدل ولا يعرف أنه غير ذلك من الجهل
 وانتقاده التشبه دليل ولا وجه فيها سيف بغير مسلم
 لعدم جريان الخصم على الأمر فكل من سب مقامه
 فإن الدليل إلى إفادته وجه توفيق المسيلة
 المقاسية من الأمور المختلفة التي يجوز اشتراكها
 في بعض المواضع فإن مقدما الدليل متعلق
 به فارق اعتداده اختصاصه إلى هذا الأيد سب ما بعد
 من التعريف الذي من إفادته ما مثل به من العلم فإن
 العلم ليست مضادة خاصة بالنظر لأنه كما يقاد النظر
 بفناء غيره كالجمل والجهل وهو تصور الشيء على خلاف
 ما هو عليه وإذا أطلق الجهل في عرف المتكلمين فالمراد
 به المركب وإطلاقه عندهم على البسيط وهو عدم
 تصور الشيء أصلا فإما قالنا سب إذا أمضا العاية
 أن اللفظ إذا أطلق فالتقدير حمله على الحقيقة
 ولا يحمل على المبالغة التريفة وهي ليست موجودة في
 المقام من فالأجواب عن سؤال معتقد وهو أن يقال
 كيف يقاد العلم النظر مع أن العالم بالشيء ينظر فيه مع

كونه

كونه عالما به فإين التناقض فأجاب عن ذلك بقوله قالوا
 الخ لكن بردها هذا الجواب منا فتشبه أيضا وهي أن
 يقال من شرط النتيجة أي المطلوب أن تكون مبنية
 في المقدمات كما هو معلوم في مقام الاستدلال
 من أن المطلوب لا بد أن يكون مبنية في الدليل والمطلوب
 في المقام اختصار دلالة ولبيان الاختصار مبنية في الدليل
 ساقه في قالب التبرير والجواب النافع هو أن يقال
 أن الناظر ثانيا لا ينظر في شيء من معلومه أولا
 قوله وكما لشك عطف على العلم به فذلك به في نظر
 الخ بيان لوجه التناقض في الذي هو مرجع التناقض في
 بالوجب بالجرى تحت للظرف الثابت لأنه هو الموجب
 للتناقض ويحتمل ضمه تحت لعدم الخطور فيكون عدم
 الخطور هو الموجب للتناقض والأول أظهر والأصل
 العامة عطف على مقدر عند قوله فالخاصة وهو لا ضد
 قوله لا لا ينظر معها في ثابته الضمير شيء لأنه يقتضي
 أجر التعريف على الأفراد وهو غير مناسب والمالك
 في التعريف أن يكون جارية على المعلوم والحقيقة
 وكذا العظة كذا التي جرى عليها تعريف الخاصة
 في الجري عليها في الحد وشرطها أن يكون الحد
 يخرج عن الحقيقة فيكون وبالجملة الخ هو من باب التبيان
 بحاصل الشيء جلته بعد التبيان به تفصيلا قوله

وجهلة اعتداده المعتبر عايد علي العلم وهذا
 الكلام تعرض مناقشة وهو ان يقال من اجل
 اعتداده العلم الجهل البسيط لكن يتقص من ذلك
 بان يقال المراد بالزند في المقام الاصطلاحي وهو الزند
 الوجود كما يوجد من تعريف الضمير والجهل البسيط
 ضد عدمي اذ هو عدم التصور اصلا فلا يرد عليه
 تنبيه مصدر نهمة اذا استيقظ واعلم
 ونظم العرف اعني عرف اهل التصنيف فجعله لغيا
 لمحت خاص وهو بحث لا حقت يشعر به كلام مبالغ
 في ذهاب الاستاذ وامام الحرمين ما جرى عليه
 من عزو هذه القول للشيوخين نبح فيه النهري فلا
 يعكر عليه عزو ابن القول لابن تورك وامام
 الحرمين واذا اطلق الاستاذ فالمراد به ابو اسحاق
 الحارثي ونوفري رحمه الله سنة ثمان عشرة واربعمائة
 وامام الحرمين سنة ثمان وبعين واربعمائة
 ومنها الكبر الخ لان الغالب ان حصول النظر يعلم
 وحصوله بغيره عسير على ما ياتي وقال القاضي
 وينبغي ان يعلم انه اذا اطلق فالمقصود به ابو بكر
 الباقلاني بتخفيف اللام هكذا وجد مضبوطا عن
 الشيخ احمد بن علي المنجوري في بعض الطرق على المحلى شارح
 جمع الجوامع لابن السبكي ينبغي ايضا ان يعلم انه من

محقق

بمحقق طريقة الاشعرى ان اول واجب اول جز
 من النظر جز النظر اول مقدم منه فاذا قلت مثلا في
 الاستدلال على وجود البارئ سبحانه العالم حادث وكل
 حادث لابد له من محدث فجمع المقدمتين هو النظر
 واول جز منه المقدمة الاولى في النظر هو اول واجب
 على مذهب القاضي وضعف هذه المقدمة لان المطلوب
 جملة النظر ووجه ضعفه ما يلزم عليه ما وجوب جز
 العبادة كصور من اراد من معان مقلدان اول جز منه
 كالضحي مثلا لا يتغير بالوجوب المعرفة والمراد بها
 هنا الجزم المطابق في عقيدة ايمان عن دليل وبرهان
 وهو في الحقيقة الى افاد ان الخلق بين هذه
 القول والا قول التي قبله لفظية به يظهر لك انه
 لا يباين ان ياتي به في استلزام التضعيف قوله
 لانه اي قابل هذه القول المفهوم من الكلام قوله
 مقصد اي بالذات وغيره اي غير قابل هذا
 القول المتقدم اول ما يجب امتثالا واداهذا
 بحسب الوسائل الثلاث وهي قريبة وبعيدة
 ومتوسطة وعليه جرت الاقوال الثلاثة المقدمة
 فالاول وهو اول واجب النظر وسيلة قريبة
 والثاني وهو انه المقصد بعينه والثالث وهو انه اول
 جز من النظر وسيلة متوسطة وانما اخترت الخ جواب

عن سوال وذلك ان يقال لو اخترت القول المذكور
مع انه يظهر من كلامك ان لكل وجهين قال وانما اخترت
الوجه الثاني لانه ذكر بعضهم انه وقع الحث في ذكر
بعضهم انه وقع الحث على النظر في الثرات العظيم في ازيد
من سبعة مواضع ما قبله العقلية هنا راجعة الي
ما قبل النظر بحسب تمامه من الوسائل المصادقة باول
جزء من النظر واختار المقترح من الاقوال الثاني وهو
ان اول واجب القصد والرابع وهو انه المعرفة
في تلك القاعدة تراعى اي وهو مقرر في فن الاصول
ثم في ترتيب الترتيب خلافا لما سمعنا عليه
اي في قوله لا يمكن معرفة الله تعالى الا بواسطة
التعريف من الامام المقصود للام من الخطا ولا ينبغي
ما في كلام الشارح من عدم استيفائه بالمراد
وقالنا المعتزلة يعني كايها شتم وقد قال بهذا
ايضا بعض اهل السنة كابن فورك ونظر ابن
فورك ان الشك موقع في المعرفة الحاملة على النظر
الموصل للمعرفة في ان الله شكك دليل ما قبله
قلنا ان الشك لا يمكن ان يكون مفصودا من الشك
الذي يكون وسيلته الى المقصود لا الشك المقصود لذاته
الذي هو الكفر لان العاقل اذا شكك بعجل بالنظر
ولا يرضى باليقين على الشك وقبل اول واجب الاقر بالله

الخ

الخ هذه امد ذهب اخر وهو للمحدثين فيما كانت الاقوال
غير محصورة فيها تقدم وامر ان يشيروا فيها بوجه
يلوح بضعفها في الجملة مهد لذلك بقوله وهذه الاقوال
السنة في اول ما يجب وهي اقرب ما قيل فيه وقد
انها با بعضهم الي اثني عشر قوله بيان لما وقعت
عليه ما قضيت كلامه ان البيان واقع بها ذكر
فقط وليس كذلك بل به وما عطف عليه ولو عبر بها
بغير ذلك لكان انشيب دفعا للامام ما دلتها
قد سلف ان مادة الشيء ما به الشيء بالقوة تنقسم
اولا الى ابي وتنقسم ثانيا بحسب صورته الى ثلاثة
اقسام قياس منطقي وقياس استقراري وقياس
تشبيهي والتشبيهي هو القياس عند الاصوليين وقد
اشترى الى اقسام الثلاثة صاحب السلم بقوله
وان يجرى على اقسام الثلاثة العقلية والنقلية
لا يقال له لانه يفرق بين المقسم الثالث وهو المركب
من العقلية والنقلية لان مقصوده ان يبين ما قبله
من هذه الاقسام وامتدادها لا يخرج منها ذكر
الخمسة اقسام وهي المنطقية عند اهل المنطق
بالصناعات الخمسة من مقدما ما الجمع اذا اطلق في
مقام التعريف فالمقصود به ما فوق الواحد فلا ذكر عليه
بعدم تحول التعريف للمركب من مقدمتين ولقب هذا

النوع بالبوهان اخذ امن اثره اذ اغلب الناس لان
المضئك به غالب لغيرة ويتنوع الي لبي واين فاللهي
ما كان الحد الوسط فيه علت لنسبة الاكبر للاصغر
ذهنا وخارجا والا تب ما كان الحد الوسط فيه علت
لنسبة الاكبر للاصغر ذهنا فقط والنسبة واللي
الي لبي المستبول بها عن علت الشئ والنسبة في الاني
لا نبية الحزم وثبوت لهذا امن قولهم ان الامركا
يعتينية منسوبة الي البغيت وهو اعتقاد ان الشئ
كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مع مطابقتها
لواقع وانتفا التقيض بحسب الواقع واليعينيان
تجربيا البغيتيانا البند او مالا عني تشمل العبارة
النظر بان فلا يعترض بخروجهما عن التعريف
اوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع اولي
بديهيان جمع بديهة وهي ما ياتي على النفس من
غير استئصال فكر وهي ما يجزم به العقل
بواسطة حس والحس جار على الظاهر والباطن
فان كان ظاهرا فتسمي ايضا حسيان وان كان باطنا
لقولهم ان لنا لوجعا وجزعا فتسمي وجدايات
ايضا في اطلاق قوله وتسمي ايضا حسيان شئ
قوله وتضمنها قبا سائرهما معها هو لقب
وهي اي القضايا المذكورة يتصورها اي الوسط

معها

معها اي القضايا باء كقولنا الاربعة زوج الخ فقوله
الاربعة زوج هي القضية وقبا سها يتصور معها
هذه الاربعة تنقسم بعنسا وبين وما ينقسم
عنسا وبين وما ينقسم كذلك فهو زوج قولا ما اي
القضايا والكلام على حذف مضاف اي حكمها وعليه
يعود التخيير فيه وترتبه والمقصود بالترتيب هنا
التلويح قولا وحديثان منسوبة الي الحدس وهو
سرعة الانتقال من المبادي الي المطالب وحاصله
ان مبادي المطلوب المرتبة اذا عرفت لكذهن يتقل
منها الي المطلوب سرعة فالمبادي في المثال المقام
هو عروضا اختلاف تشكلات الخ التوراتية قوة وضعفا
بسبب القرب والبعد من الشمس والبرهان المركب
من الحدسيات والتجربيات لا يقوم حجة علي من
بشار كبحر به في طرق التوصل الي العلم بمقد منته
ولا يقطع بذلك لانه لا يسلم له المقد منته قوله وهي
ما اي قضايا ويجزم العقل بها اي حكمها لترتيب دون
ترتيب الخ اي لترتيب حكمها دون الخ قوله مع مصاحبة
الترتيب لا تكن التوقفية بالتخيير عنها كما يصير في يعرف
الترتيب من غيره فاذا اسيل عن ترتيبه ذلك قال
خالط السعاه تعرف قولا وهو انزلة وهي ما يجزم به
اي قضايا يجزم العقل حكمها وذلك اي التواتر

المشهور من الكلام انما يجزى عن محسوس راجع
 لقوله وهي ما يجزى به العقل بواسطة حسن السمع قوله
 عن محسوس احراز عن غير المحسوس كما لا يخار عن قدم
 العالم فانه لا يفيد يقيناً وان حصل الجرم عليه بحسب
 التواتر وقوله يجزى العقل باقتناع راجع لقوله وكذا
 حاضر في الذهن وانما الكذب ابي عادة قوله فلهذه
 الاقسام الخ قضيت ان لا يتحرك الله من اليقينيات
 وليس كذلك لانه لا يتحرك ايضاً من النظر بان كالكبري من قولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث واما الجدل الخ ارتكبا اداة
 الخ تفصل هذا للتفاير بين المعطوف والمعطوف عليه
 وقوله ما جنس في الحد ومصدر وقها القياس المنطقي
 اي قياس ثالث الخ وقد سلف دفع الا عراض علي
 الخ ثبات بصيغة الخ في التعريف في مشهوره يعني
 بحسب بعضها او كلها بفيد الا قيسة الخ ثبته وهذا
 الحد يجرى من مناقشة لنفسه عكسه لانه غير جامع لحدود
 القضية المسلمة كقولنا استصحاب الحكيم حجة فلو
 مراد في الحد مسلمة لسلم من المناقضات ما اعترى
 به الجمهور الخ ابي من الناس لا العالم كما هو المنكر فاعتد
 الا طلق في القضية كلامه بقضي حصر ما يستند اليه
 الجمهور اعترافه في الامور الثلاثة يعني المذكوران
 وليس كذلك بل يستند فيه ايضا للادب وللشعر
 وللعادة

قوله مخ

وللعادة قدرة هذه الظلم فالمشهور في القياس المذكور
 الكبري كالا قيسة الخ ثبته وهو راجع للمصلحة
 العامة والثاني والثالث للسبب والرابع للحيثية
 قوله اقناع قاصر القاصر هو الذي لا يفيد ان يصل اليه
 البرهان فيرتكب له هذه الطريقة ويستغاد تلقين
 هذه النوع بالجدل مما افهمه المفاد من الغرض
 المذكور قوله من شئ هذا اشار به الي وجه الاعتقاد
 قوله والغرض من الخطابة الخ معناه يظهر لك وجه التلقين
 بالخطابة لان ترغيب السامع من شأن الخطباء قوله
 ما تالف اي استدلال ما مقدما من مقتضى في مرمومه
 في الخيال قوله هذه خيرة ويقال خسر بالغنى ايضا
 وهو المستند من ما القى قوله مرة بكسر الميم وفيه
 الرا المستندة ما في الموار بالتحفيف وفتح الميم من
 الصفر قوله متروعة اي متعبدات من التهور اخذا
 من نهوع الغر اذا تكلفه قوله انفعال النفس اي
 بحسب الترغيب والترهيب وهو شأن الادب
 والشعر وبحسبه يظهر لك وجه تشبيهه بالشعر
 قوله واما المغالطة الخ ارتكبا اداة الانفعال للتقايير
 ولما كانت المغالطة جنساً فتمت انواع ثلاثة كتمية
 بالحفا وتشبيهة بالمشهور ومقدما وحمية وهي
 بحسب جنسها ما تالف من مقدما كاذبة بحسب

كلها كلها او بعضها الجري الفخرية عليها بحسب
انواعها وابداء النوع الاول فقال ما نالف ما مقدما
مشبهة بالحق وليسست به وما يرد عليه من سوي
صبيغة المبح في الحد من قساد القلس لزوج ما تركب
من مقد متين بدفع من ان التفارق عند هم
اذ الجروا على المبح في مقام الحد و قد ادهم ما فوق
الواحد الصادق بالاثنتين قوله ونسهي غسطة يعني
هذه النوع من المفاظة بالسفسطة لغة بنا نبت
جبل من الاثنيون ومعني السفسطة عند هم العلم
والحكمة والتزخرف في الغلط وهي مركبة من سفس
يعني العلم والحكمة واسط يعني التزخرف في الغلط
لقب بها هذا النوع من المفاظة لما يجري عليه السفسطي
وهو من بوجه العامة انه حكيم مستنبط للبراهين
فيسمي الجاري عليها سفسطيا وما جري عليه من
المفاظة سفسطة وتركيب لقصد ما ذكر من المبهام
قوله ههنا اقرس الخ فان المفاظة في هذا القياس
من كذب صغرا واما كبراه فصا دقة علس
القياسين الا تبين بعد في المشبهة الخ تقدم
معني الشهورة وهي اعتزال الجمهور المذكور وهو
معطوف على مشبهة بالحق قوله ونسهي مشا غنة
والمشا غنة لقب لما يجري عليه المشاغب من المفاظة

وهو

وهو من نصب نفسه الجدال واخذاع اهل الحق والتقني
عليهم فالجاري عليها مشاغب وما جري عليه مشاغب
والمفاظة جات من كذب كبراه واما صغرا فصا دقة
قوله تخبط في البحث الخط هو السبر علي غيره في
وما تم عبويه في المقام قوله فبما انكم العلماء الخ
هذه القياس المفاظة فيه كالذي قبله قوله كان
نقول هذا اميت الخ جابهذا انهم يد الما بعد من المثال
وليس عني نفسه مفاظة بدليل قوله فان النفس
الخ وقوله هذه الدليل الصحيح الا مشا غنة راجعة
للطرفين قبل قوله كاذبة نعت لمقدما قوله فنقول
الفا سببية اي فيسبب توهمها نقول هذه انسان
الخ قوله ملكا قيا مه وبطشه حلة في محل رفع نعت
لجهول الصغري والامكان هنا عادة وهو متوهم واما
الا مكان عقلا فصحيح قوله ما قادني مثل الوهم هذا
من كلام الحكماء التي به اسند كالا على ما قال ومقاد
المفاظة في الجملة فجر والشك والشمهات الكاذبة
ولما هي الكلام على انواع المفاظة وافاد بضرورة انها
وان الوهم ما يتوهمه النفس من مقدما كاذبة
والشأن ان كثير من الناس هاهنا افتعال البديع
حتى رفتم رباح ذلك في محور الضلال لتسبب
الوهم نبه على ذلك بقوله ومثل هذه الوهم الخ قد ظهر

بما مهد به ان الباقي قوله وتغزل بسبب قوله ما ذكر
مسبب عن الوهم وبوجه من قوله وقع اكثر الناس
الح ان للمؤمنين ثلثون بالنسبة للكافرين وهو
مما سب لقوله تعالى وما اكثر الناس ولو حسبتم مؤمنين
قوله فاعنفوا هذه امرع على اشتغالهم بالاكوان
من مكوثهم فيها فاشركوا مسبب عن اعتقادهم ما ذكر
قوله الي من ليس له تاثير الخ مصدق عن اسيد
البيهاهل الشرك الثاني كما لطفا يعين والفلاسفة
وغيرهم قوله بلسان الحال الامر فيه معاقبة للمفهم
اي بلسان حالها قوله افسح منصوب على الحال وكون
لسان الحال افسح من لسان المقال امر معلوم عند اهل
البلاغة وذلك ان المراد انوجه الى احد للاستعظام
على حال بناء سب ذلك ولم يفصح فقال بالطلب
فالتفكير غلب اليه ولا لانه كان ادعى شي من غير
دليل قوله من يغف من اسم موصول مفعول تنادي
وقوله المقصد اما مك جملة محكية بقول محذوف
متغلف بتنادي اي تنادي من يغف بقولها له
المقصد اما مك الخ وهذه اقسام الخ توطئة لما بعده
من قوله وجعلها البيضاء في الطوالع انظر هل
هذا الطريق هل اني به للاخترا فيكون للبيضاوي غير
ما ذكر في الطوالع او جابه كتحقيق المفهوم فاحتمل

وحيث

وحيث المص فيها نسبة لمصاحب الطوالع بانه مخالف
لما عنده وهذا متوقف على مطالعة لفظه فليطالع
قوله لان الحجة الخ هذا انقليل لتقسيم البيضاوي وهذا
انتهى الكلام على تقسيم الحجة العقلية بحسب صور
وكانه اقتصر على ذلك لكونه له مزيد اختصاص بالمقام
قوله وبالجملة الخ اخاديه تنزيها عما افهمه الكلام فنزل
من ان المعتمد في العقائد الدينية القسم الاول
الذي هو البرهان ومنه يد القول بعد قلنا اقلت
الخ قوله ووصفتها بالقاطعة لكشف معناها الخ
القاطعة معني مقطوع بها لان فاعلة هنا معني
مفعولة كعيسى راضية هذا على الخويين فهو
عندهم من واد الجواز الخ فرادوا ما على طريقة البيضاويين
ففاعل في محله لكثرة اسنادهم اليه فهو مبني
الي الفاعل واسند الي المفعول كقولك كتبت فيه
شي وان الوصف الخاضع هو المبني للتحقيقة
والذي يصح التفرع به قوله وانما عطف عليها الاول
الخ جواب عن سؤال او عطف بالنصب مفعول
مطلق او مفعول بفعل محذوف اي امني ووجه الاستعانة
بالدليل مراد في الحجة التي تنقسم الي برهان
وغيره قوله وذلك الخ شارح راجعة لقوله في المتن
فيما يوصله لا لا يتوقف الخ يعني بها شتر

لا استلزاما كالوجود ابيان في كنف النقايب المراد
 بها في المقام نقايب السمع والبصر والكلام والادراك
 عاين القول به ويعتبر من عليه بان النقايب محم قلوب غير
 به ويتعصى عنه بان اصطلاح المتكلمين خصه بنقايب
 السمع والبصر والكلام والادراك عاين عاين ابي
 عاين راي من راي ان الوجود ابي ثبت بالدليل السمي
 في القطع بطريق الاستلزام لا مطابقة لان السطوع
 هو الظهور وظهور كل شيء بحسب ما يتا سبه فظهور
 الدليل مرجعه الي كونه قاطعا والدليل قاطع وغير
 قاطع والبحث في شأن كل من وصية لا صوليب
 قوله لكان ابيين واحسن ووجهه ان ما في الام عطف
 عام عاين خاص وهو نوع نكران وايضا قلبه فيه نفي
 باشتراط القطع في الدليل القلب وانما فيه الاشارة
 الي ذلك فقط في قوله قاطعة وايضا دلالة المدللة
 عاين الدليل القلب ليست بطريق النص وانما هي
 بدلالة العام عاين بعض افراده بخلاف قوله البراهين
 العقلية والفواطم السمعية فانه ابيين واسلم
 من ذلك كله في تعقيب ما اطلق في الام رشاد وهو
 تاليف امام الحرمين كانه اشار بهذه التعقيب
 الي عمر في جانب من اطلق لكن يجاب عن ذلك بان من

اطلف

في

اطلق لعله اعتبر ان البلوغ مظنة العقل والادراك
 وعاب عدم اعتباره ذلك فلا در كل عليه ايضا للعلم
 بان الحاصل لا يطلب حصوله وانما يطلب هنا بالثبات عليه
 قد افاد فيها سيف ان النظر واجب وجوب اصل
 لا فرعي ونفي بلا صلب ما يرجع لا صولة الدين وبالفرعي
 غيره ومن لازم ذلك عدم الاستغناء بالتقليد في
 العقائد لكن لما كان الخلاف فيه مشهورا كان المتكلمين
 النضر من ذلك مطابقة في ولا يرضي الخ فاعل بر صفي
 البالغ واللام في قوله لعقائد طرقيه وانف
 بصيغة الخبر للمبالغة في حرفة التقليد الى الاضافة
 بيانية واطلف عليه اسم الحرفة اظهارا لصناعة
 وخسنة مرتبة صاحبه لانه ذلك شأن الحرفة عرفا
 قوله فانها هدا من باب اتباع الشيء بعلمه ومنه
 وقال في الخ حرفة اشار الى انها مخصصة في الدين
 وهو كذلك في مخصصة اسلوب الكلام انها غير
 مخصصة من الملوذ في النار مع الشافعية وفيها ذكر
 تشديد فلذا اصباح عاين المصم معاصر بن تركي
 وهذه النصنبة اول نصايف المصم في هذه الفن
 وقد مرجع عن هذه التشديد في غيره من نصايفه
 قوله اعلم ان الحق الحاد الخ وصفه بالحاد لا يخرج
 القديم في ان يتشأن عن امور الخ قد سلق ان الحاد قد اختلف

او هو ان لا يكون
النسبة عارضة مع

هل هو ابتاع النسبة وانتماعها وهو من هذا مناهي
المناطقة او ليست بواقعة وهو طريفة متقدمة
والغريب الاول لما سبقت في المقام قوله ينشأ عما مور
خمس الخ فصبغة ان الشاك والمنهزم كل حكم وفي
كل خلاف من بري ان الشاك حاكم يكون الشك عنده
اعتقادا بها تقام سببها فيكون حاكما بهذا او بهذا
ومن بري ان الشاك ليس حاكم يكون الشك عنده
التردد في الوقوع وان لا وقوع فلا حكم عنده ومن بري
ان المنهزم حاكم بري ان العقل يحكم بالمرجوح فالوهم
عنده من مثل الحكم المرجوح ومن بري انه ليس حاكم
بري انه لا يحكم بالمرجوح فالوهم عنده ملا خطنة
المرجوح في ثبوتها او نفيها منصوبان على اسقاط الخافض
قوله ان يكون اي الجزم قوله واعني به ضرورة اي
كالواحد نصف الا ثبوت او البرهان تفوتنا العالم حاد
قوله فاقسام الخ هذا انفرج عما سبق وتمكيد
لما باني قوله فاذا عرفت الخ هذا اننا ههنا في الايمان
ان حصل الخ فيه شيء لان الحاصل للظان والشك
او المنهزم ليس ايمان الا ان يقال اطلق الايمان
هنا على الايمان الصوري بحسب الظاهر قوله
فالفاسد الخ اي انه اعتقاد الفاسد منه ما اجمع
على كونه صاحبه كالتصاري ومنه ما لا اجماع على كونه

كالاعتزال

وتف

كالاعتزال في اطلاقه شيء في وانه انتم الخ من باب وصق
الشيء بما هو من شأنه لا بغيره في المقام وهي ملازمة
ما باني من الرد على المخالفين ولا يقتضي خلافا من خلاف
الخ هذا اجواب عن سوال بردي في المقام نظر الي ما
تضمنه قوله في الفاسد الخ فتوجه الى دفعه وانما
بهذا الي ما للمعبرين والباحظ المقتربين وعند
اخذ الجاحظ عن النظام قال ان الشاخر اذا اجتهد واداه
اجتهاده الي الكفر فهو معد وغير اثم ولا يخفى ان
هذه المقالة مشأها القساد وهو ما يقتضي انقضاء
الاجماع بدون صاحبه ولا يخلو عن تفسيره اجتهاده
لكثرة الادلة على صحة الاسلام وجلالها وقد وقع
كل بيضاوية مما للمعبرين والباحظ ولما افاد تصور
الاعتقاد وانه يتنوع الى صحيح وفاسد وبين حكم
الفاسد وشأن صاحبه اخذ بتكم في حكم الصحيح
مستلزم لذلك بصيغة الخ خلافا فقالوا واختلوا
في الاعتقاد الصحيح الخ قوله الذي حصل الخ وصف
كما شفع الجمهور والمحققون من اهل السنة
الجمهورية لطرفي المعطوف والمعطوف عليه واهل
الاطلاق في علم الاعلام فالقصد به اهل علم
الاسلام ما هو غير حقيقي يشمل اهل علم الفقه والحديث
فلا يعبرون بان مذهب جمهور الفقهاء والمحدثين ان

المقلد مومن ^{وكان} انه من اهل النجاة قاله غير
 واحد والمحققون عطفوا الجمهور من عطف خاص على
 عام لما له من مزيد اختصاص بالمقام فزاد كالشيخ
 والقاضي والاستاذ وامام الحرمين تقديم ان الشيخ
 الاشرعي هو امام اهل هذه الفقه وان المذكورين
 بعده هم محققون لظرف يقينه ولهذا الفن وهم اركان
 فزاد لا يصح الاستغناء به اي لا تتحقق النجاة معه
 كما سياتي ^{في} وهو الحنف الذي لا شك فيه هذا من
 عند المم فهو ترتيب لما نقلوا وكان لم يعتد الخ هذا
 عذر عن من حكمي ^{في} الخ مع شهره الخلاف احتاج
 اليه لا عندا عليه ^{في} انه يصدر من صحيح ما حكمي ^{في} الخ
 عليه ^{في} الحسني ^{في} فزاد لغيره بذلك لقوله الحسن
 البصري وكانوا يجلسون في حلقتهم ^{في} رواه ^{في} الخ
 حسنتوا الحلقة ^{في} قول ^{في} اما الظهور فساد ^{في} الخ هذا علته
 لعدم ^{في} الخ عند اد ^{في} الخ فالف ^{في} الخ لا نعتقاد المذكور
 بعد علة لما ذكرنا ايضا ^{في} فزاد وحصل ابن عرفة الي اخر
 ما تضمنه قول ابن عرفة بنا ^{في} فزاد ما قدمه المم من
 التشديد في جانب المقلد ويدفع ما حكاه فهو
 اذن غير مناسب كونه ^{في} الخ مومن ^{في} الخ يتحقق من
 قوله مومن عدم الوجوب الاصل بالنظر الي المعرفة
 ومن قوله غير عاص ^{في} عدم وجوبها الفرعي فالمعرفة

قوله حسنتوا الحلقة ^{في} الخ
 فارجحها ^{في} الخ
 الخ

علي هذا ^{في} مومن ^{في} مراعاة لمقامها ^{في} مومن ^{في} لكنه عاص
 الخ يوخذه من قوله مومن عدم وجوب المعرفة الاصيل
 ومن قوله لكنه عاص الخ انها واجبة وجوبا فرعيا
 واثبت بقيد القدر ^{في} وان لم يكن في كلام ابن عرفة على
 ما سياتي مراعاة لقاعدة التكليف بما لا يطاق
 وهو محال او غير واقع بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا
 الا ما ^{في} فزاد انه كافر ^{في} يتحقق منها الوجوب الاصيل
 للمعرفة فزاد ان ترك النظر مع القدر ^{في} هذا التقييد من
 عند المم وليس في كلام ابن عرفة الا ^{في} وكان المم
 جرا عليه نظر الي ان الاطلاق يقتضي التكليف
 بما لا يطاق وهو لا يجوز نظر الي قاعدة الشرع فاذن
 لا ^{في} عليه فزاد ونصه في ^{في} هذا ان يقين
 لنقل ابن عرفة وقدا منطرت عباراتهم في تعريف
 التقليد ^{في} فزاد ما جري عليها ابن عرفة وتنبيه الي
 ما في تعريفه من ^{في} الخ المقتضية للمعارضنة
 عليه ما ينافي ^{في} فزاد ^{في} الخ المم ^{في} الخ ان يقال الاعتقاد
 هذا جار على الاعتقاد ^{في} الخ الشامل للمعرفة
 وغيرها ولو كان في الاصطلاح خاصا بالاعتقاد
 الجازم ^{في} فزاد ^{في} الخ احتاج غير الجازم بقوله جازم
 وفي فاعل هنا ما تقدم قيل في قوله الناطقة من
 كونه الجازم ^{في} فزاد ^{في} الخ طرفة الخويين وامثالي

في تعريفه ^{في} الخ
 فاعلم ^{في} الخ
 الخ

عليه في لغة البيا نبي نور نقول غير معصوم اللام
لنقوة العامل وما بنا فنش من اعمال المصدري والجارى
عنده ان المصدري اذا وصفه لا يجعل حجاب عنه بان
الجهول طرف ومثانيهم النوع فيه وورد ايضا في نفسه
على هذا التعقيب من وجهين نظر اليه اختصا من الاعتقاد
المدكور بالقول دون الفعل والتعقيب فان اعتقاد
غير المعصوم ليس تقليدا عموميا الصادقا باعتقاده
فيما توقف عليه المخرج كالقدرة والارادة وليس كذلك
بل اعتقاده فيما ذكر تقليدا لكن ينقص عن الاول
بانه جوب علي القول تقليدا له في الفعل والتعقيب
مع ان التقليد يكون لهما ايضا وعن الثاني بان المتعارف
في المحدث واعتبار الحبيثة فالمعصوم ايضا من حيث
كونه معصوما يصدر في اعتقاده قوله فيها
توقف عليه المخرج تقليدا لان ذلك مما يتحقق به
العصمة نورا فخرج الخ جابه هذا التريفا في اعتقاده
قول الرسول اي من حيث انه رسول كما تقدم
خرج بفيد غير معصوم فيكون اعتقاده معرفة
معرفة مدلول الشهادتين في معطوف على فعل
مخرج واعلم ان العقائد الدينية تنوع الى نوعين
عقلية وسمعية فغير عن العقليات مدلول
الشهادتين وعبر عن السمعية بالمعاد والفتنة قوله

عليه

عليه الصغير راجع اليه التفسير وحل الشبهة وتقدم
تفسيره في ما انما انهي الكلام على تعريف التقليد
شرح يتكلم على حكم مناحبه واثبات المنصف به
مفرع له عما تقدم فقال في ايمان ذي التقليد
الخ قوله فيهما الصغير راجع للطرفين اعني طرف العقائد
العقلية وطرف السمعية كما تقدم وليس انهي
الكلام على حكم ذي التقليد شرع في عز وذلك على
اللعبة والتشتر المرنين فقال لنقل المقترح مع عمر
الدين هذا اسند للقول الاول وفي هذه الاسناد
شي لان المدي كون المقلد مومنا غير عاص ولا اسناد
ليس جاري عما ذكر بل انما جاري على حكم الاسلام فقام
قوله محسبين حال من لا خير لهما وله اعني لا ملوب
بقوله مع عز الدين الخ وذلك لعدم وجوب الاحتجاج
للمقترح في شروحه للارثاء قوله بان اكثر الخ هو
احتجاج من عند الناقل لكنه مدخول فان الدليل فيه
اعمر من المدي كان المدي هو ان المقلد مومنا غير
عاص والدليل انما هو جاري على الحكم باسلامهم فقط
قوله ونقل الخ مدي هذا اسند للقول الثاني وهو
معطوف على لنقل المقترح قوله وايها شتم ما حذف
مضنا ايه وقول ابي هاشم من قوله مع مقتضب
قول النهري هو شرف الدين بن التماس في شرح المذهب

مصري الدار وهو من تلك مدة المقتصر وهذه اسند
للقول الثالث قوله كفاؤه صلي الله عليه وسلم الخ
هذه القول الغمري ولا يخفى ما فيه من الغمري الا عن ارض
علي ما اخرج به القول الاول وابواهاشم من المعتزلة
قوله وقول الشامل معطوف علي قول الغمري الذي
هو مدخل مقتضى قوله قوله القاضي الخ مبني احد
خبره اي في ذلك والحجة جواب الشرط ولي انهي الكلام
عنا اسند الاقوال المتقدمة اتبع ذلك بكلام ابن عرفة
ايضا علي وجوب المعرفة ومالكية في ذلك من الاقوال
للمناسبة قوله وفي وجوب المعرفة الخ المبرور يستعمل
تجدد خبر مقدم قوله الاجمالي اي اقل ما يجزى الجمالي
فهو من باب المبري عما لا دين فيكون التفصيلي احرورا
فالوجوب عما هذا اصلي قوله نقلا مبني اواخر قوله
الا مدي عن الامام وغيره هذا عز ولما ذكر قوله قابلا حال
من العبر وانت خبير بان مضمون هذا الحال يدل
عنا القول الثاني المطوي الذي هو قول غير الامام
هو قول بوجوب المعرفة قوله دون دليل ولا شبهة
الخ مفهومه اذا كان اعتقاده لدليل او شبهة فهو
مؤمن غير عاصي وبحسب هذا يظهر ان ادعاء الشبهة
ما يعتقد الشخص انه دليل على عقد الصحيح
الحازم وليس بدليل عليه حقيقة لانها هو اعم حتي

يجري

يجري كلامه علي ما يوصل الي الجهد المرصود في الغمري
الخ وهو من كلام ابن عرفة الخ من كلام الامام بن عرفة
هذه الكلام بينا فنحن ما نقل الامام بن عرفة من وجوب المعرفة
بالانصافي لكن يجاب عنه ذلك بان مراد الامام بن عرفة
الوجوب الغمري كما تقدم وقول الغمري الخ يعني
الوجوب الا صيا تحسب لعارض قوله وانما هو وجوب
المعرفة بالدليل التفصيلي قوله انما هو اي العالم الغمري
من الكلام قوله انهي اي كلام ابن عرفة لما انهي الكلام
ابن عرفة ونوجه الي ما بعد من اطراف البحث وكان
الذي توجه اليه من تصرفاته وهو من سبب لما قبل كلام
ابن عرفة بما يصيغه تعيد ذلك مع استحضار ما تقدم
في الجملة تمهيدا لما بعد فقال قلت وبالحجة الخ قوله
وبحقيقته فبه دليل عما ان المراد بالجمهور فيما تقدم
جمهور المستعملين كما يدل عما ذلك ما تقدم من اتباع
اهل السنة كالشيخ الامام بن عرفة والقاضي والاستاذ
وامام الحرمين وهم ائمة هذه الفقه كما تقدم قوله
ولهذا قال ابن الحاجب الخ هذه هو المقصود والمهم
له وكما به يقول والمنسوبة له لعدم جزم بنسبة
العقيدة لابن الحاجب الخ المعرفة عما الاصح وجه تصحيحه
للقول الاول كون الديمان انسب معنا لغة الذي
هو التصديق وايضا معناه انما يتصف به القلوب لا المعرفة

عليه السلام وجد نصيحة للقول الاول كون الايمان اناس
معناه لغة الذي هو التصديق وايضا معناه ايمانه يصدق
به القلوب لا المعرفة ثم قال ولا يكفي التقليد في هذا
هو المقصود بالذات من كلام ابن الحليج لكن اعاد الفعل
لنوع الفصل ثم توجه اليه بالاستدلال عليه من هب
الجمهور وجري في ذلك عما ياتنا من تقديم الكتاب
على السنة وهي على الجماع فقال قلت ويدل
على مذهب الجمهور قوله تعالى فاعلموا ان الله يعلم
الله الاله ثم بين وجه الاستدلال بالآية بقوله
فامر بالعلم لا بالاعتقاد وهذا استدلال بحسب الظاهر
فما لمه ولا بأس به لانه اراد التقوية والترشيح
لمذهب الجمهور قوله فاعلم انه لا اله الا الله وبراهينه
على هذا ان الله امر في الآية متوجه الي الرسول صلى
الله عليه وسلم الي الامة ولذلك اتبع المهرج
الآية بحيث ان الله امر عباده المؤمنين بما امر به
عباده المسلمين فيكون على هذا خطاب الرسول
خطاب للمرسلي اليهم قوله عملا يقتضي عكس النقيض
الموافق لما ذكره في الآية ظاهرا داوقنا على اسم
الجلالة كما فسره كثر من الغريب ويكون قوله
تعالى يا بصيرة انا ومن اتبعني معطوف عليها فهو من
عطف الجملة من من الفاظ الجوز فيكون التقدير كل من

لي

لي يا بصيرة فاذا جري ما على عكس النقيض الموافق
وهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات التي تبين
الطبيعي بنقيضه الا خرج بقا الكيف والصدق على
وجه المزوم فانا نقول كل من ليس يا بصيرة ليس ينتج
لي فيضم هذا العكس كجريه الي مقدمة مسلمة
منجزي فالبلة المقلد ليس يا بصيرة وكل من ليس على
بصيرة فليس ينتج لي ينتج لك من الشكل الاول
المقلد ليس ينتج لي فيلزم ما قال المصنف انه ليس هو من
بشر كيب فياس اخر ولو جري على عكس النقيض المخالف
لحققت المراد ايضا مع انه متخف عليه وهو تبديل
الطرف الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع
بناء الصدق دون الكيف على وجه المزوم على كيفية
العمل في الاول هكذا المقلد ليس يا بصيرة ولا ينبغي
معن ليس يا بصيرة ينتج لي ينتج ايضا من الشكل
الاول لا ينبغي من المقلد ينتج لي فيلزم ما قال المصنف وهو
ان المقلد ليس هو من فلما حققت الاستدلال بالآية
المذكورة ان اتبع ذلك بالاستدلال بالسنة وهي قول
الرسول صلى الله عليه وسلم فقال ويدل عليه ايضا
قوله صلى الله عليه وسلم يا امة وجه الاستدلال بقوله ومعلوم
ان التقليد لا يصح الا وهذا ايضا لا يكون استدلال
بضميمة الآية كما جري على ذلك المهرج كما تقدم وما

اورده المحشني من ان مساق الحديث في الحلال والحرام
 ولا عمال الصالحة فان نصه في صحيح مسلم ان الله
 تعالى طيب لا يقبل الا طيبا وان الله تعالى امر عباده
 المؤمنين الحديث بتفصي عنه ما هو مقرر في فن
 الاصول من انه اذا ورد الحكم بما سبب خاص فلا
 يقصر في فعل ذلك السبب بل يجرى فيه وفي غيره
 بطريقه القياس وهو هنا اولي قوله وهو يعلم الخ
 والاول الحال مفهومة ان من مات وهو ليس عليه
 هذه الحالة لا يدخل الجنة ثم بين وجه الاستدلال
 بقوله ولم يقل وهو يعتقد الخ قوله وكل اية مبتدأ
 وهذا ما يدل بالكتاب والمناسبات ان لو قدمه
 هنا لكان قوله دليل خبر كل اية في ذلك الاشارة راجعة
 لمذهب الجمهور وهذه الدلة المتقدمة المأهبة
 بحسب الظاهر نعم تعيد التقوية والنسج قوله
 اولم ينظر والدية فان قيل لا دليل فيها لانه اورد
 في الكفار وفيهم لم يدخلهم وسواد المسلمين
 قلنا قد تقرر على الاصول ان ورود الحكم على محل خاص
 لا يقتضي قصره على قوم توريه ايضا اي كما سبق ان كلا
 من الكتاب والسنة دليل ولو اخذ عن قوله دليل
 لكان مناسبا ثم فانها ههنا كدلالة استدلال
 ما ذكر وهو يدل على وجوب النظر وهو اي ما ذكر

من ادم

من ادم الصبيانية من ان الله عليهم التقليد ونحو برهم
 منه وهو يقتضي وجوب النظر ان النبي عن النبي امر
 بمندة هو من غير تكبير الخ هذا دليل على ان الجماع
 مكتوب وهو من تفاصيل الا جماعا ما هو مقرر في
 موضعه وقد اختلف في السكون هل يكون جهة اول
 وهذا الاستدلال ايضا ليس بناهض ولو سلم
 قوله وقال القاضي الخ الظاهر ان الله استدلالا على
 دعواه التي هي عدم صحة الاحتجاج بالتقليد وهذا
 لا ينهض له دليل لان كلام القاضي جار على امتناع الامر
 بالتقليد والمصنف نفع في هذا القترح في الحق هو
 القابل بالحفتة لزم ان يكون الخ اسم كان هو كل من قل
 وخبرها هو قوله مستدل به من دعواه او كما هو معقول
 قلنا جارحان قوله في ظنه اي في قول المبتدع او
 الكافر في ظن التقليد واما ما اعترض به القابل الخ
 ارتكب اما لا لا يستقال من الكلام على عدم
 صحة التقليد واثان صاحبه والاستدلال بما ذكر
 الي الكلام على مذهب المقابل وهذا من سنن
 وهو في القام للتاكيد وعبر بالاعتراض اليه
 ما تقدم له نظر الي قوله وهو الحق الذي لا شك فيه
 ولا ظاهرا لطرح مذهب المقابل في هذا القترح البيان في
 اعتزله ومتضمن هذا هو ما سلف كما سلف في نقل

المقتض وعزالدين والامدي فمخرج النطق اي بسببه
كما انها ظروفيه في باجر قبله ولم وقد اجري النبي صلى
الله عليه وسلم الخ هذا من جهة مستند قوله فلا دليل
عليه في والي هذا المعنى الخ الاشارة راجعة الي
ما تقدم ايضا صواب ما ياسب ذلك مع ان السنة
جارية على اناطة الحكم بالظاهر وعدم البحث على
السر بروسوق الكلام الغرالي على هذا السباق ليس
مناصبا للمعنى المراد لان التعليل عنده صحيح والنظر
مستحب والمقلد المصمم افضل عنده من الناظر الخ
الذي لم يحرر النظر في الغرالي بعدم تحريك عقاب
العوام لئلا يترزوا عما هم عليه لما ذكرنا من ان
لوقال خلاف الغرالي واما يجب بث العلم الخ هذا
جواب عن سوال يرد غياظا هو كلام الغرالي بان يقال
مقتضا الخروج عن بث العلم الذي هو ما مورثه فاجاب
عنه عما ذكره ان يعقيد بان لا يكون قوله عين واما
ان كان فرض عين فيجب بثه في كونا هذا فيجب
تغيير المنكر الخ هذا امثال للمهموم وامثال لطيفة
تغيير المنكر بقوله والناطقة الخ قوله والنظر في علم
التوحيد عطف تعسيرا على قوله درجة الاجتهاد قوله
ونقل عن الاماذا يختم ان يكون مبنيا للفاعل وفاعله
هو بعض النعم وان يكون مبنيا للمفعول فيكون

مطوقا

مطوقا عامد حول قال اي وقال نقل الخ وهذه النسب
وابن توريك قال الغرالي هو عند المحدثين بضم الفاء
وهو من العلماء الاجل في المنقول والمفعول وهو
من تلامذة النسخ الا شعري توفي رحمه الله سنة ثمان
وان بماية في بعض خالصة اي في حكم الخالصة للذو
من دخلها او يبقى معظمها خالصة لم يحصى عن بعض
السلف الخ ذكر في المواقف ان هذا الكلام الحكيم
امتلح به من ينظر النظر على انه حديث فاجاب
بانه ان سلم فالمراد به التثنية الي الله ولا نقيا دليه
ثم انه من اخبار الاحاد فلا يعارضه القواطع التي
وقال السبكي في مخرج المواقف على قوله ان سلم اي ولا
نسلم صحته اذ لم يوجد في الكتب المعاج بل قيل انه
من كلام سفيان الثوري وقد حكي ان عمر بن عبد
المعترابي لما جعل المترلة بين المترلين قال له يخبرني
قال الله تعالى هو الذي خلقكم فليكن كافر ومنكم مومن
ولم يثبت مترلة تالفة في ظل قوله سمعنا سفيان
الثوري فقال عليكم يدين العيزر امي وحكي بحمد
البناء للفاعل او للمفعول ما تقدم في نقل قوله الخ هو
جمع هو ب بالتصوير وهو النفس والمراد به اهل
الضلال واما بالمد فهو ما بين السماء والارض وجمع
اهوية في الصبي الذي في الكتاب بضم الفاء والتثنية

القولية المشددة قال الجوهرى الكتاب والكتب
 واحد والجمع كتابين وقال في القاموس الكتاب
 كومان الكائون والكتب كقعد موضع التعلب
 وقول الجوهرى الكتاب والمكتب واحد غلط ويصح
 ان يقال الصبي في الكتاب ابي في جماعة الغائبين انظر
 بيان ذلك في حواشي بن مسعود كسبي الحجة النبوية
 ولما توجه الي ابطال الوجه المتقدم جرى على الف
 والنشر الموكوس فقال اما الثالث الخ وكما قد مر
 الخفة امه وقصة التبريح كما هو المشدق المصا دقة الخ
 في عندكم اخذ الدعوى جرد ليل كان يقول هذا القابل
 مثلا بعض المقلدين اقوي ايماننا من بعض الناقدين والاقوي
 ايماننا افضل فبعض المقلدين افضل فاحدى مقدم منبه
 وجه الصغرى من دعواه لان قوة الايمان في دعوى ثبوتية
 المتنازع فيه وهذه اعما ما في اكثر النسخ من ان الجمهور
 يرون وجوب المعرفة وعدم الاقتضار على التقيد
 وبعض يرى ان الايمان للمقلد اصلا واما ما في بعض
 النسخ من ان الجمهور يرون وجوب المعرفة وعدم الاقتضا
 على التقليد وبعض يرى ان الايمان للمقلد فهو مع
 مخالفة لما امرى النقل لا تقوم فيه المصا دقة الخ في
 اخر الكلام وهو قول البعض وهذا لا يحتاج اليه وليس
 المقام جار على الحركة ان المراهق مقام المصا دقة دعوى

المستدل

المستدل ووجه ما استدلل به ولما اتمى الكلام على
 اعتراف الوجه الثالث بالمصا دقة لكونها من باب التبرام
 انفع ذلك بالاعتراف بالابطال لانه من باب الحل والنقص
 فقال وايضا مما لا بد من الخ وكما قال وليه لم ذلك
 فالامر كذا اتزلهما حقا الفقهية اي بالتشكيك وقوله
 لا يحقل النقض بوجه من الوجوه لا باعتبار الذهب
 للجزم ولا باعتبار الواقع لما في نفس الامر والخارج المطابق
 وكذا اعتبار التشكيك للثبات كقولنا الواحد اربع عشر
 الاربعين فان ما علم ذلك بالدليل لا ينقص عليه
 بوجه من الوجوه ولو فرض ان العالم كله تخرجوا
 له بنقضه فلا يرجح عنه ذلك لكونه حصل له عن دليل
 ولا يجزى ما في كلام المص من البت لعدم وقايه بالمقصود
 لان الدعوى جارية على ايمان ايمان المقلد ولو زاد
 فضلا ان يكون راجعا عقب قوله بوجه من الوجوه
 لسلم من البت وكان الكلام تاما ولما ابطال الوجه
 الثالث بحسب ظاهر الكلام وتوجه الي ابطاله
 بحسب اخراج الكلام على الظاهر وبحسب التناويل
 فقال ولعلم اراد الخ وهذه الارادة بعيدة من جهة
 القصد فلو غير يحول يقال انه اراد الخ لكان البق ويدل
 ان من اوليا الله تعالى من شأنه ان لو فرض ان الناس
 العلوم جميعا لقد رعى احياها فيما بين طلوع الفجر

قوله اربع عشر الاربعين
 لا يتناول شيئا الا
 على عشرة ايام
 واحد اربعين
 الا اربعين

وطالع الشمس نور في ان الحاصل الى افاد به وجه النسبة
 قوله وتوقف العلم الخ جواب عن سوال يرد في المقام
 نظر الى ما تقدم من ان طريق العلم لا يتوقف ان يكون علم
 لقوله كالمناظر ان الحاصل له علم الخ اي ان توقف العلم
 عن الصوري في في يجوز في قدرة الله الخ نقل ابن عرفة
 عن الشامل لا تقاها الجواز ونقل العصفه منج
 الوقوع بالنسبة الى العلم بدان الله تعالى وصفاته
 انه مكلف به وكونه مكلفا يقتضي انه مقدر
 للبعد والافتح النظم الخ وجه عن الحكمة قوله
 في الدرس اي التدريس قوله من طريقها المألوف فسر
 الطريق المذكور باطراف اربعة وهو قوله وهو لا جهاد
 الخ الا ان لا خير منها بشرط ان احيى البية ثم يابينا هـ
 لما جري عليه الكلام كل طرف لما بنا عليه بقوله
 وقدم في الخ قوله ولو بالصين لو انها استعملت
 للمشرقة في الاستقبال وهو مع قلته ثابت وقد جوز
 المبرد استعمالها في الاستقبال كان تومخه الكتاب
 بغوة الخ اي يجد واجتهاد وقيل بجهل ما فيه وقيل غير
 ذلك فخذها بغوة اي يجد بصحة معرفة قوله علم كل
 شيء الخ نظر الى ما تقدم له في قوله تعالى وكنت
 له في الارواح الخ قال المفسرون معناه من كل شيء يحتاج
 اليه في دينه وبه يبين معنى علم كل شيء

وان اراد

وان اراد بالاجمان ما بيننا منه من اعمال البر الخ قد
 سلف انه لما افاد عدم استقامة كلام الحق حسبه
 ظاهره كان من الشك ان يتكلم معه فيها بحقه التأويل
 ومنها ما توجه اليه وهذه التأويل بعد ما تقدم وجه
 بعده باعتبار اللفظ والمناسبات ان لو عين بحقه يقال
 انه اراد كذا كما قد مناه في ما لا يوجد في كثير من
 العلماء الخ هذا او ما بعدة خارج عن موضوع المسئلة
 وان كان حسنا في نفسه فالمناسبات ان لو قال ما لا يوجد
 في بعض من نظر ان الكلام فيها بينه وبين المقلد لا فيها
 بينه المقلد وكثير من العلماء قد سلم قد يقال انه يلزم من
 تسليم اعمال البر الذاتية عن الايمان كما اقتضت
 العبارة تسليم ايمان المقلد فتأمل ان هذا الخ لا
 راجعة الى مضمون قوله وان بعض المقلدين الخ قوله
 على الموافقة متعلق بهل لا ان المقلد الخ هو وجه
 الاحتمالية في فلا يكون له عمل مخرج على قوله لا ان
 المقلد قال الجمهور الخ ووجه التبرع هو ان العمل
 مشروط بالايمان لتوقفه في العمل على النية وهي
 مستتعة من الكافر فيلزم ما قال المم وهو عدم
 العمل للمقلد وانظر قوله هو احسن حالا مع ما وجه
 به ذلك من قوله لان المقلد قال الجمهور الخ فتأمل
 قوله وتقليد العمل الخ هذا في المعنى توجيه ايضا لقوله هو

مشارفة

قوله وليس العلم الخ
 البوا وتقليد الخ
 اد ليس العلم الخ قوله
 صحيح

احسن حالا وانظر انبائنا في هذه السباق وبل في
المقام اصل ابيه في اصله راجع لقوله ان ارجح الاش
اصلا والمراد بالعلم هنا العلوم للعلماء ولقد شهد
مرهبان النصارى الخ الوائليين ابي لا اترك هذا الذقد
شهد الخ وسوق هذه الطرف الاول وهو قوله وقد
شهد مرهبان النصارى الخ غير مناسب في المقام لانه
وان صدقنا علمهم انه لا ينفعهم لكنه من جهة خلوه
عن العلم بل من جهة كفرهم وعدم ايمانهم والكلام في
المحل الخالي عن العلم فالمناسب سقوط الطرف الاول
فتأمل قوله ثم لو جئنا نرى هنا للترتيب الذكري قوله من
ايمة المسلمين بيان للمحسن والاعمال التي انصف بها
ما ذكر وفي ذكر ائمة المسلمين بيان للمحسنين والاعمال
ومشايخ الاوليا في المقام زيادة خروج عن موضوع
المسئلة على ما تقدم قوله قدوة المتقنين اي منتج
المتقنين قوله وما لهم عطف على بعد المحاسن قوله ومن
العلوم بيان لما لهم في ثمرتها عطف على من العلوم
وشر فيه لترتيب المعاني لانه ثبت العلوم بعد تخصيصها
وتحقيقها وتاليفها بعد تخصيصها بثمرتها تعليمها وتمازجها
ومرورها بالكل مبطل للام فيه للتقوية لان
العام لمصدر وعمله بالفرعية فحسنت تقويته
يقال ابطل الرجل فهو مبطل اذا جابها مل واجتهد

المبطل

المبطل بابطال دعواه وقطع حجة وافساد ما نلبس به
بالبراهين القاطعة والادلة الساطعة حتى يذهب
موجها على انفسه ويجهلهم بالمشاهدة وغير هاهنا
عامه في حجة انقطع الخ هو اعياها تقدم في الاختلاف
من الدين الخ اي الاستلاب يعني الخ خطأ من
اطراف الدين وكذا عن اخذهم من امور الدين
المقوية المحرم بنوا وبلاتهم الفاسدة في كفاية في ادبي
مكرمة الخ هذه اجواب لوجيبنا ومكرمة بضد الرا فعمل
الكفرهم والمزاد بها في المقام ما للعلماء من الفضائل السنية
والكشاف الدينية وجميع فاعل غابها وعرة عطف على
مشاهدة قوله هي التي الخ المناسب هنا تنبيه الضمير
اي هي اللسان جسر اي مشاهدة ما ذكر وعرة وجود
ما ذكر تأمله والمراد بالجاهل هنا المناظر للمولف
ولطلبه بها ذكر وليس هنا مناسب لانه يتناسى عن
ذلك قوله هنا قب متعلق بالجاهل قوله عما ذكر الخ يتعلق
بجسر قوله منزه هي العامة الخ اي عباد العامة وغير
عن ذلك عما ذكرها المشا كلهم لمن سبق من رهبان
النصارى وذلك فيه غرض من لزم وامر احبا ومصف
بعض المقلدين لما ذكر من التخط من المعاصي والزام
القيام بالامور لم ليسوا بذلك اهلا وانما هي مشا
العلماء وحليتهم في معرض بكسر الميم وفتح الوا في

اللغة الثوب الذي يجلي فيه العروس وكلي به هنا
عن ذكر بعض المقلدين في قالب ذكر العلماء نظر الجب
وصف بعض المقلدين ما تقدم من قوله يحفظ من
المعاني ويلتزم القيام بالاداء وذكشاف العلم
وهو لهم بمنزلة المرحون للعروس ولكل انهم
الكلام على الوجه الثالث وما يتفلف به ابتغى بالكلام
على الوجه الثاني من باب اللغة والنشر المعكوس لانه
ما قدم الوجه الثالث لطفة الكلام تاسد المرح على
ما ذكرنا من لغة اللطيف بخلاف اللغة والنشر المختلط
فقال واما الثاني وهو ما حكاه الخ برره فخصه
له وهذه العبارة ليست مبررة لانها تهم ان الثاني
هو خصوص ما ذكر وقد تقدم انه اطراف ثلاثة
فالمناصب ان لو جابا سلوب يقتضي ذلك لان مراد
هذه القابل الخ وجه قوله فلا دليل فيه الخ قد مر
بالتمسك اي على وجه النظر من الضجاجة الخ بيان
للسلف الصالح تولى حتى وصل علمه الخ يقتضي
ان العجايز ولا عمران واهل البدو ليسوا مكلفين
لان تكليفهم من لم يكن اهلا للنظر تكليف محال
وهو منتفع عندنا نعم ما اقتضاه كلامه سلك
مذهب الشريفة الادريسي الذي يرى ان المكلف منه
من هو اهل للنظر ومنه من ليس اهلا له لكن يلزمه ان

يدفع

يدفع ما عارض به مذهب الادريسي في شرح وطاعة
من ان المكلف لا يكون الا اهلا للنظر والاداء والتكليف
بالحال وما في الختام من عدم اهلية الصبيان للنظر وما
يرحمهم ما تقدم له عند قوله لا ان يكون يحصل له الخ
نوع المدافعة لان محذور ما تقدم يقتضي اهليتهم
لذلك تأمله وظاهر هذا التأويل عليه كانه لا مر
بالتمسك مما وصل للعجايز ومن ذكر معهم من معتقد
السلف الصالح والغرض انهم ليسوا اهلا للنظر فيكون
ما حصل لهم انما هو على سبيل التغلب وقد امرنا بتابعين
فيقتضي ذلك ان التكليف وهو مطلوب المنازع انهم
ترك ما احده المبدعة الخ المبدعة عن جمع مبتدع
وهو كل من خالف السنة والمراد بها هنا البدعة في الاعتقاد
وهم على فرق ثم شرع في ذكر بعض وسائرهم فقال من
القدرية وهم الذين يثبتون للعبد قدر اختيارية
والرجعية لقنوا بذلك لارجاءهم المعصية اي تأخيرها
عن الاعتناء والخيرية وهم الذين يرون ان قدره للعبد
اصلا والوافض فرق من اهل البدعة وهم في الاصل
كل حنف خرج عن بيعة امامه ولقبوا به هؤلاء لرفضهم
بيعة امامهم زيد بن موكنا علي بن ابي طالب رضي الله
عنهم وقالوا له نثر من المتبحرين الهى بتر وعمر فامتنع
وقال لهم كانوا من نبي جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم

والله يسبح له الغفر من جميعهم اثنان بقوله وغيرهم
 وهم اثنان ويسمعون فرقته كلهم في الناس لغيره وتفتقر
 هذه المنة الى ثوب مما لا وجود له في اعصار السلف الى
 مع ما ياتي عند ذكر ماثر المعاصرين ونفسياتهم وهو قوله
 ولقد ادرى علي رضي الله عنه من المبتدعة ولا تخبرهم
 فخرهم من ضرب تدافع لكن هذا اعلم انه من باب الكمال
 فيكون ما ياتي من خصصوا العموم ما هنا في خاصهم وعامهم
 يعني النابغين وعلي نسخة في خاصهم وعامهم فالطرف
 لغوه وهو لا يتعلق باستقرار فيبقى لا يوجد على
 سبيل البدلية من الطرف قبل اني ما لا يوجد في اعصار
 هذا في خاصهم وعامهم قوله وذكر امثلة الى لفظ امثلة
 مفهم كان المقام في عني عنه قوله لينبئين به المراد يعني
 في الجملة والمعتزلة فرقة من القدرية قوله مستند
 لها يعني في الشرع ومستندهم في ذلك ما يرون من
 التواضع بين المراتدة والامور والراجح به الخ ليجب بالنسبة
 بكسر الهمزة تخرج بمعنى نطق به ما وجد الحاج وان
 به ليظهر ان الله سبحانه يبلغ الغاية والتناهي قوله حتى
 صار كانه الخ المقام لسبب لقوله لارجح به المستظهر الخ ان
 يستقط لفظه كانه من طرق الغاية قوله وقوع الكاينات
 خبر عن قوله الذي استشهد من السلف قوله وان
 ما ثنا السالك الى عطف عليه قوله حتى ان جهله العصاة

اطلق

اطلق عليهم الجهالة وان كان هذه الكلام حقا في نفسه
 نظر الي مقتضى الشرع فانهم في عذرهم ليسوا على
 صواب قوله ونحو هذه الاشارة راجعة الى ما جرى عليه
 الكلام مما احدثه المعتزلة وانكار بالنظر عطف علي
 ما في قوله ونحو هذا اما انكره الخ لا على طريق البيان لفساد
 المعنى قوله وبديل عما هذه الاشارة راجعة الى ما جرح
 اول بقا ما حكى عن بعض السلف من قوله لان مواد هذا
 القابل الخ وله يعني ما في دعوي القطع هذا لان القريب
 جواب موكنا محمد بن عبد العزيز الدلة على القليل
 كما في النظر الذي اول به المصنف ما حكى عن بعض السلف وما
 اجاب به المحقق في هذا المقام فغير بين تأمله قوله
 بل نقول الخ بل هنا انتق لينة قوله هذه الدلائل الاش
 راجعة الي الفاظ الطرق الثاني من اطراف الاحتجاج
 اد المقام له فالاستنباط له اذن ان لو جرى على اسلوب
 بعيدة قرر وحذر من النظر الخ نظر الي انه مرجوح
 عند علي ما تقدم من قوله واحتج بعضهم ممن يميل
 الخ والمرجوح بخبر منه قوله هي في الحقيقة الخ هذا هو
 المقول ثم بين كونه بقوله لان علم السلف الخ قوله
 ليبين للناس الخ اي من المعتقد في جمعة يخرج
 عن ديوان العقل الخ فن تحقق له ما ذكر فلا يتكلم
 معه ولا يلتفت الي دعواه قوله وبالدلة عطف على قوله

الفاطه اذ هو

وبالبراهمة نور جعلوا اي علم السنة وقوله على حذر
دين الاسلام حذر الشئ محل حفظه ويصح ان يكون حذر
معني محروس والاضافة بيانية اي محروس الذي هو دين
الاسلام وهذا اولي مذهبة المعني نور لما قدمنا الخ لما
هنا طرقة اي حين قدمنا الخ وقيل حرف وجود ويصح
ضبط اللام بالكسر وما مصدرية اي لقدوم الجيش
والاول اظهر وجملة تريد استلاب خالصة اي حال كونها
تريد الخ حذر ذلك الخ ارتكب الاشارة البعبعة اشار
الي علوم نبوة المشار اليه مرار الخ ثم في المقام للزبيب
الذكرى والمعنوي ايضا قد وعملوا المعاول باللام
جمع معول بكسر الميم كمنزلة ينقرها الجبال
والهدم بالذال المعجمة معني القطع وبالمهملة الهد
سواء استعمل الهدم في المحسوسات او في المعاني
الالهية في المحسوسات اصل وحقيقة وفي المعاني
مجازية لا يجد العاقل الخ قد عن الخ دعاء بتعلق
لحدوف اي لا يجد سبيلا يخرج به عن الخ دعاء اليها
اي الي اجوتهم القاطعة والاشارة في قوله في
جميع ذلك راجعة الي ما تقدم من قوله اما الغوا
في علم التوحيد الي هنا قوله ان يتجاسر اي من ان
يتجاسر علي حذر الجار وهو مظهر كما اشار اليه
ابن مالك بقوله وفي ان وان بطرد مع امن ليس قوله

من

من زيادة بيان الحسن ان باح تلك الدخاير قوله فبالله
ايها المقلد الخ الجار متعلق بخذوف اي فاسالك بالله
الخ الظاهر ان هذا الخطاب للمعناظر الذي جرمي الكلام
عليه سابقا واطلق عليه اسم المقلد نظر الي ما استدل
به وارسا يستشعر من ذلك انه موصوف به
قوله حين خاضوا نظرا الي منولهم وبهم يوم وعظيم
احنيا لهم معا صفة الصفة الي الموصوف اي احنيا لهم
العظيمة قوله ولهم الواو خالصة ما ينصف الخ اي من
يقف لهذا الامر لولا المذكور في دون عليهم بقصود
السنة كالامام البخاري قال ما من احد بن حنبل والنزدي
ثم مويد ذلك بغير ان البراهمة كالشيخ ابن الحسن علي
بن اسما عيل بن بشير بن يعقوب بن سالم بن اسما عيل
بن عبد الله بن موسى بن بلال بن ابي بردة بن موسى
ابن مشر بن الصبيان رضي الله عنه ولد سنة سبعين
وما بينين ونوفي سنة اربع وعشرين وثلاثمائة
وقبل اربع وثلاثين وثلاثمائة وكان جبرا عظيما صاحب
النصاب المشهورة وهو امام اهل السنة والقائمة
ابن بكر بن الطبيب الباقلا بن والاستاذ واما الحريفي
قوله فابله بن شهاب الخ يستبرهه الي ان هو لا
المستدعة عن ثمة الشئ طبع ومن في قوله من نيران
البراهمة محتملة للابتداء والتعقيب قوله الذي

غاية المقاصد المتقاربات تشيئة الوصول وعابده
وفي هذه الغاية تشامح كان الغاية فيها ذكر نصرة
دين الاسلام وحفظه وتكون كلمة الله في القلب
واما حفظ النفس والمال فيحسب النجس ويظهر بنية
الاستلزام وما جابه قيل سند الدعوى كون ما اعتر
به الخصم هو في الحقيقة حجة لانه ليس ظاهرا فيها
ادعاه لان حاصل مضمونه بيان سبب تاليفه
الجنة الستة في علم الكلام ولا اشتغال به وبتثانه
وانفاق الدخاير في تخصيصه وتناهي شان من
قام به تلك وعلومه ثبته وان بين الجهاد ورياطه
وجهاد السيوف ورياطه مراحل وانت خبير بان
هذا كله لا ينهض دليلا فيها ادعاه نعم وجد
معلق بخط المص على قوله حجة عليه لانه وهو ما نص
ان المراد بدبب العجايز على ما حقه الدين المشهور
بين السلف والخلف وبين من يحسن النظر ومن
لا يحسنه والخمسك به على الحقيقة اهل النظر
الذين خصوه بالادلة ويبينوا دقايق معانيه ودفنوا
عنه كل منفرضة بطله مخفي عليكم بدبب العجايز
بقرينة وتخصيصه ولا يخفى ان المقلد غير ساع في
شي من ذلك فليحذر ان يظن ان هذا اذا كانت
له مهارة بالمذهب مقتضية في مبادئ الراي صحة

الاستدلال

الاستدلال به عليه فعنه الفاعل لا ينهض دليلا لانه
جاء على القصر فيما حكي عن السلك والتمشية على
وجه بطلان مقتضوه اعني المولى وهذا لا يقتضي
ان ينقلب المحكي في المحتج بحيث يصير حجة عليه
لانه نعم لهذا الاحتمال في السند يقتضي سقوط الاستدلال
به قوله وقد روي ان الاستدلال في النعم المقام يحكي بين
لما سبته ماله ولا سيما اني بفتح الفاء في
القاموس اسم عربي بكسر الهمزة والمثناة التحتية
بلد خراسان قوله يا اهل مكة الحشيش فاداهم بذلك
لانه شان العباد ولا يخفى وجه مناسبة هذه
الحكاية في المقام لان يرد هذا ان جبل
لبنان بالنشام والاسم عربي بالعراق ولم يكن بالنشام
ومناسبة الحكاية الثانية في المقام لخراسان ذكر
ابن قتيبة فيهما سلف عند قوله وتخل عن الاستدلال
ابن قتيبة انه قال لولم يدخل الجنة التي عرضها
السموات والارض الا من يعرف الجوهر والعرض لم يغت
خالية صار له به مؤيدا اختصا من ذكره هنا حقا
لما سبته في قوله وروي وما استنصر ابراهيم
وسوال في المقام ونوجه الي تقريره ورده ابراهيم
ذلك بقوله فان قلت اذا كان مراد محمد بن عبد العزيز
الح وانظر قوله ما تأولت عنهم فانه يخدش في قوله

فيما سبقت بل نقول هذه اللفاظ لان التأويل
عند التامل لا ينفصل دليلا بحيث يصير حجة على الخصم
نعم ابداه في السند يقتضي سقوط الاستدلال به
فولم يبد الجلب والحقلي جميعا بين الامم الجلب والحقلي فويل
وروي ان الاستدلال بانكر ما في قوله في هذه الحكاية
لم يظهر له مقاسبة في المقام اللهم الا ان يقال لما كان
من اطراف الاستدلال على القول بصحة التقليل
ما نقل عن ابي الفورك كان من المناسب ان يفرق
في الرد لما بين سبب ذلك المقتول وانته به ههنا
جميعا المحكا بيني قوله فسمع هاتفا هو من يسمع ولا
يروي شخصه فان قلت اذا كان المحدث فيها
تقدم له من قوله بل نقول هذه اللفاظ التي ان
قال هي في الحقيقة حجة عليه لانه لا ان التأويل خارج
الشي عن ظاهره ولا يكون حجة على الغير نعم
يسقط بسبب الاستدلال وذلك اي من حيز المراد
من مثله يصح رجوع لقوله وذلك ان يقال ان
مثلا ولقوله في جواب السائل اي مثله من وكان
الزمان اذ ذاك الوقت يقتضي هذا الكلام ان هذا الامر
في ذلك الزمان ليس عاما في العجايز والصبيات
اذ غاية ما دل عليه ان ذلك الزمان لم يخل عن بقية
السلف الصالح الخ فبما في هذا المبدأ او لا هذه البقية

واهم

واهم وايمهم وايه هذا من اطلاق قولهم عليهم
بدن العجايز وعليك يد بين الصبي المقتضي للاعتراف
على انبأهم عموما قول السنف جميعا بمعنى الطريف
في شمل العقائد وغيرها قول مثل انما علموا السلف الصالح
او نسبهم او صيبتهم هذه جموع مفرقة وهب من
الفاة العموم فيجوز الكلام على ايمهم عموما وصيبتهم
كذلك وفيه شيء نظر الي قوله اخبار العلماء قوله
فلما هاجت الخ مرتب على طرف السند في قوله ويدل
على ذلك الخ وما بينهما اعتراض وانظر ايضا قوله لم
يخل عنه بقية السلف الصالح الخ مع ما تقدم له عن
بعض السلف عليهم بد بين العجايز وجواب عمر ابن
عبد العزيز رضي الله عنه عليك يد بين الصبي الذي
في الكتاب فانه لا ينفصل دليلا فيما استند اليه في
الجواب لان ما تقدم يقتضي تحجب ظاهره عموم
العجايز والصبيات وما هنا يقتضي التخصيص من
ذكر من بقية السلف الصالح قوله التلويت الخ
بالمكتلة هو التخليط وعلى هذا يدعي متعلق بما من
قوله التي اتقوها بين هذا او امر ضعيف بالانتماء
الي ما ذكره ضرب تدافع لان ضعيف النظر لا يتوصل على
ذلك قوله ولا ظلمة العبادة عطف بيان على قوله وان
الجواز الخ الي حرر دينهم الاضافة بيانية قول

ولهم القوة والاول الحال قول امام حوز دينهم الامام
 هذا امعول قوله لو خوف ايمة وقد اضيف الي
 فاعله وانظر مفهوم قوله يدفعون عنهم الخ مع ظاهر
 قوله فامن من التلويث باقدار البدع الخ ففيه شبه
 لا افع لان ظاهر ما تقدم يقتضي الا من ذلك
 التلويث باقدار البدع وذلك يقتضي اهل سبيل
 لا هل البدع عما ذكرنا من انه لو كان احالة على
 جهل لانه هو لا يراه ايضا نظر الي صدر جوابه لانه
 جار علي ايما ونسأ وصبيان بغية السلف ولا يخفى
 ان هذه بعض الالها وبعض النساء والصبيان وهم يجهلون
 قوله ابطال جميع بطل وهو الشيعاء قوله لما ضل الخ اي
 مقابلة ومد افعة العدو وقد ظهر مما سبق ان
 الوجه الثاني جار علي اطراف تلك التلويث ما حكى عن
 بعض السلف انه قال عليكم يد بين العجائب والظروف
 الثاني ما حكى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
 في جوابه للسائل عليك يد بين الصبي الذي في الكفا
 الخ وقد انهى الكلام عليهما والطرف الثالث ما حكى
 عن النخعي عن مريضة اللهم ايما كانا بين العجائب واليه
 توجه بقوله وهذه الاما لالنخعي الخ الا ان
 راجع الي ما تضمنه الكلام قبل نظر الي قوله
 حتي كان الجميع يعرفون ما يخصهم في دينهم اكل معرفة

لانهم اكتسبوه قوله فامن من التلويث الخ قوله من
 دينهم المأمون من صفا عفا بدهم والحفظ مما يكرهها
 وايضا مصدر اذن يبيح ايضا اذا رجع الي كما امر
 الضعيف بانبا عن الصفا مع قهين وحفظها وهذا
 احد طرفي علة الميل والدعا وافاد الخ يقتضي لانه
 موطن يتشتت فيه الفكر الخ لانها مركبة مما
 ذكرها في علة امور الضعيف بانبا مع ما ذكره في صفا
 عفا بدهم وحقوق الوقوع عليه في يد اهل قوله واقل
 ما فيها اي واراد ان التشبه قوله عن حمل ذلك اي
 التشبيه قوله ضعفتهم اي ضعفت اهل تلك الامانة
 قوله انهم عرفوا الخ هذا عما تعد برحرف العلة اي لانهم
 وبرد علم في هذا الختام نحو ما ورد هو عند قوله
 فان قلت ويلزمه ايضا ان يكون ثلث العجائب
 في زمان النخعي هو صفا المعرفة فهو ما وهذا في
 غاية البعد قوله هذه امراته والله اعلم ما جري
 عليه هو تاويل ولد اقال هذه امراته والله اعلم
 والخروج عن الظاهر لانه عند تقدمه والي تقدمه
 احكام بقوله واما حمله الخ وكانه عبر بالجد للثقال
 لان ما قبله جار علي سبيل التاويل ولا فالما سب
 النعير نحو واما اجراوه عا الظاهر علي ان جري
 هذا الحمد عا هذا الى سلوب بعد تغريده ان هو لا

العجايز المذكورات منها من المعرفة والحفظ مما
يكدرها غير مناسب لان ما فزرها يقتضي ان لا موقع
لهذا الجدل فالمناسب ان لا يجابه في اسلوب يقتضي
الجرى على طريق التنازل وارجح العنان كما يقال واما
جمله على طلب الاعتقاد التقليدي فلا موقع له لما
تقدم من ان ثلثان عجائز تلك الارض من صفات المعرفة
والحفظ مما يكدرها وليست تترك فغير بانقسامها
بالتقليد فممتنع ان يفرض بذلك اللفظ انه دعا
بسلب المعرفة قوله والا نتقال هو عطف عليه
بسلب قوله وبما ان صاحبه الواو فيه الحال قوله
والدعا عطفه على نسب بالمقام الفعلي يكون مستنتجا
عما قبله قوله ولو سلمنا ان ما سبق من قوله ولهذا
مال الفخر الى هو جار على ان العجايز المقلد ان لم يقصد من
المقام بدعائه فخرى هنا على طريق التنازل وارجح
العنان فقال ولو سلمنا ان وفي العبارة شيء كان
معنى الكلام ولو سلمنا انه اراد كذا الواجب ان
يجعل على غير المراتب اذ كان المراد بقولهم اللهم
ايها العجايز المقلد ان لو كان يكره ان اراد اعتقادهم
فكانه قال ولو سلمنا انه اراد اعتقاد العجايز للم
ان يحل على انهم ارادوا اعتقادهم وصواب العبارة ان لو
قال ولو سلمنا ان ظاهر كلامه في العجايز المقلد ان لوجب

الخ

الخ قوله وهو عدم الخ تفسير للاثر من مقتضوما حال من
اللازم قوله معر فنه هو الضمير ان عايد ان على الفخر
والمنفصل تؤيد للمقتضى المحفوظ من باب التوكيد
اللفظي قوله وقد يحتل الى كانه ان يهدا اليها السند
طلب عدم خطو الشهاب بهالة الذي جرى عليه
قوله لوجب ان يحل الخ وقال وقد يحتل لانه لا يفتي
في المقام ما عطف به ومن في قوله من حاله ابتدائية
وفي قوله من الولوع بيانية لقوله حاله قوله وتلخيص
السبب عطف على ما يحفظ قوله على ما يظهر الخ هو كونه
لقوله ما علم من حاله من الولوع قوله ولقد استوفوه
اي سرخوه فالثا والهمزة تراكبان والضمير عايد على
الفلاسفة واصحاب الخ هو قوله مستنيع اهو امن
اصنافه ما كان صفة قوله وهذه الجذر الخ الاستمرارية
راجعة لمضمون الكلام من لدن قوله ما علم قوله
القرن الثامن عشر الخ ضبط القرني بفتح القاف واسكانه
وقال ابن القصار بالاختلاس ولعله راي ان ذلك
ما خذ الخلاق في ضبطه بما ذكره واما ما عند المحنثي
من فتح القاف مضعفت وبها نفع نقل الوائس يسي
من غير تضعيف ونقل غيره السكون كذلك ونقل
الاختلاس فمذه الا طريق كلنا تايي ذلك قوله من
تحقق كلام ابن الخطيب الخ هو اذ منقول والمراد بان

الخطيب الفخر الرازي والصغير في وجده على كلام ابن
الخطيب وتجي هذه اما لا يجزي اي من الدخول والقصور
قوله وقال اشهدني وفي بعض النسخ باسقاط الواو
وهي انصب وهو من كلام الفري قوله بن تميم
هو بن المشاهير لكن لم ير من حاله كثير من الامة
وقد نقل عنه اشبه تؤذن بيد عنه او تؤذن
وبعضه في الدية واهله وعليه هذا الكلام في
الامام الفخر بلتفت اليه وكان المقام لم يطلع على ما نقل
عنه حتى التفت اليه كلامه هذا ووجهه في المقام
او اطلع عليه ولم يصح عنه قوله لنفسه اقاد به ان
البيشيب هو فابلهما من عند نفسه قوله محصل اسم
كتاب للفخر في اصول الدين قوله في اصول يغفلت
تجدد في عا انه حال من محصل وهو مفتوح اسم
مفعول وبصح كسر عا انه اسم فاعله علم بلاد دين
لان فيه ما ينافي الدين قوله اصل القتل لانه الاصل
هو اشتد الكذب والمقصود هو محصل الامام فهو
منغفل تجدد في عا انه خبر عن اصل القتل والحاصل
والتحصيل كل واحد منهما كلف لتأليف بعض
تلازمة الفخر فيجوز ان يرددها في المقام تؤذن من
باب اطلاق اللفظ واردة معناه البعده لان معناها
القريب هو تأليف الفخر وما ذكره بن تميم في جانب

الفخر

الفخر بلتفت اليه لما صفت من نقل اطراف تؤذن
بيد عنه او تؤذن في قوله قال اي ابو عبد الله الرازي
عن ابن تميم اعني الزلازلي قوله بيد اي ابن
تميم قوله قلت في توجهه الي ثالث مما مل كلام الفخر
والاول هو قوله قبل قد عا بصفا المعرفة والثاني
هو قوله ولما لم ولما انفع المحتمل الثاني بكلام الفري
الذي سانه الطول كان من المتأصل عند انتهايه
والتوجه الي ما هو من تصرفاته ان بقوله قلت فتأمل
وانت خبير بان هذا المحتمل بنا سب ان ياتي به علي
هذا الوجه لانه يقتضي الخدش فيها صفت له من
المجرب الذي هو يصعد تنقيرهما فالما سب له
اسقاطه وهذا المحتمل هو بنفسه المحتمل الذي تعرض
اليه قبل عا وجه ابطاله والخدش فيه بقوله واما
مهمه عا طلب اعتقاد التقليدين فهو عا الخ قوله
من باب اقدام العقول الخ اقدم بالفتح جمع
قدم وبالكسر مصدر اقدم وهذا الكلام ناظر الي
بجانبه تعالى وذلك ان ذاته تعالى وصفاته لا يحاط
بها علما ولو بلغت العقول ما بلغت في معقولة عن
الوصول الي ذلك ومجموعة عنه ومنها اية اقدم لغت
لمصنف الامام الفخر فيكون القابل قد جري في المقام
على التورية وهي انه يكون اللفظ معنيان قريبين

فيطلق ويراد به البعيد والمعنى البعيد هو اللغوي
 قوله واكثر سعي الى من باب التخصيص وهو ان
 الخ جابه كقول المصنف للاختصار وانظر ما عند المحققين
 هنا وبعد قوله ادب وويل الويل هو الحق عليه
 ويحتمل ان يكون عطف على اذ من عطف التفسير
 او من عطف السبب على المسبب قوله وكل من رجال
 هذا الوجه الي ما هو من باب النسب لا وكل من رجال
 قد علت الى تفرع ضمنه تفصيل في الا حتمال الثالث
 وفي طبعه اعني التفصيل محله راجع لكلام الفخر والثاني
 ان لوجه مستغلة كغيره من المحامل قوله ويحتمل
 ان يكون الخ هذا محمل خامس لكلام الفخر والاستدراك
 راجعة لمعنى التلطف والندم والضمير في قوله اذ هو
 عايد على الاقتصار المفهوم من مقتضى ان راجعة لمعنى
 التلطف والندم والضمير في قوله اذ هو عايد على
 الاقتصار على القدم المصروف في حال عجز الخ ياتي
 هنا من البحث ما سبق عند قوله كما هو شأن
 عجز تلك الزمنية وفي هذا الخ وان هذا الخ
 الخ لما هي الكلام على ما قصد من المحامل نظر الى
 قول الفخر اللهم ايماننا كما يمان العجايز انقل الي ما هو
 معلق ببحث الوجه الثاني فقال وهذا الخ الاستدراك
 راجعة الي ما تضمنه البحث من ان حال عجز تلك

الزمنية

الزمنية لا عتبا بالعتايد وتخصيلها على طريق المرفق
 مما لا بد منه وحال علمهم وان شأنهم الذب عن
 ذلك الخبز وما ياتي على متضمن البحث على ما انقضى من
 كونه الخبز في الزمان ليس بما هو وكان في ذلك
 البنا نوع خفا النبعه بما يحتمل الفطاعة فقال
 اذ انقضى الخ قوله في ذلك لا مرفقي الذي مصدوقه
 الرد الي حيز العجايز والد عايد قوله لعدم الاعتناء
 يحتمل ان يكون تقوية وكسب المايليه الذي هو قوله
 فلا مدخل له الخ ويحتمل ان يكون تقوية لقوله اذ
 كالتقان الخ وقدم المفعول على السند لان يستدعي
 طولاً ورجوعه الي الاول امس من جهة اللفظ والى
 الثاني امس من جهة المعنى قوله ولهذا تجد اليه
 الخ الاستدراك راجعة الي مضمون عدم الاعتناء
 اما اهل البدايه ومن بعد عن سماع الخ قرن اهل
 البدايه بقوله ومن بعد الخ ليوذن بتخصيص من
 بعد منهم وان المراد هو من بعد عن سماع مطلق
 العلم قوله ان نصحت لم تقبل الخ الثاني في نصحت
 وما عطف عليه هو اذ هان الذكر وقيل وحمله
 ان نصحت راجعة لقوله ما يلة وان علمت راجعة
 لقوله جامدة وان فهمت راجعة لقوله صعب على
 اللغ والفتور المشكوك قوله هو قوله في الحديث الخ

وفيه استند بعضهم
هذا الزمان الذي كنا نأخذ في قوله كعب وفي قول المسعود
ان ادام هذا ولم يحد له غيره لم يترك بيت ولم يخرج قولود
قوله واما الاول وهو قوله فان ابوا كبر الخ وهو
ثالث الوجوه التي استند بها بعض من يري
صححة التقليد وجايد كره بحسب المعنى المستفاد
له ولا يخفى انه جار على الطريق الاول من طريق
وسباني الكلام على الطريق الثاني عند قوله
والي هذه المعنى اشار ابوا كبر في قوله يقول
لولا لم يدخل الجنة الخ قوله فان اعجب الخ جواب لما
قوله من له الخ هو فاعل بدو قوله فاي مدخل الخ
لا مستفهام انكاري وان لم يستند بقوله فان
اعجب وينبغي ان يعلم ان الدلالة تعتبر بحسب
المعنى فلا مدخل للالفاظ فيها والمعتبر الثاني
قوله وما استنبه الخ ما تخمينية وهذا ما باب
التقصير بها ما ذكره في نسخة وهو مناسب وقوله
ولم يترك الخ الواو حالية قوله فيها اي البلاغة قوله
احدتها وصف للالفاظ في وهل هذه الخ قول الخ
الاستفهام تعني النفي اي ما هذه والاستفهام
لاحقة الي المذكور والتثنية وهي ما تضمنه
قوله وما اعجب الخ وقوله من يقول الخ والقول بانهم

كانوا

كانوا جميعا بلون المقصود من فن البلاغة الخ وقد ظهر
ما في الوجه الاول فالمناسب عدم التخصيص لراس
وانه الخ الي ذكره فالمناسب تأخير عن الوجهين الآخرين
كما يقتضيه صلب القول من تقدم به عنهما قوله
وانما يصح الاستدلال الخ اي على صحة التقليد لا بعينه
ما تقدم لان الاستدلال الذي تقدم لا يصح فترك
ولو ثبت له اي عنده ترك ولم يعر فوالله الواو الحال
قوله في اي من كتاب الله الخ في اي جمع اية وتخرج
ايضا على ايات وايا قال الجوهر في الاية من كتاب
الله جماعة من الحروف وهي توقيفية وروية
هذه الاشارة اربعة لقوم قوله لو ثبت له الخ قوله
كل مومن انظر ما فيه من التخصيص قوله وما اخرج
من يعرض الخ التخصيص لفظا مستقلا في معناه ليلوح
بفتح الواو واخبره والتقصير التي اشار اليها هي التي
تضمنها قوله ان الصيانة ما نزل الخ قوله لعظم متعلق
باحوج قوله ولقد تقطع الخ انظر ما تضمنه المقام من
تخصيل ادب امة من ايام الصحابة وما ذكر بعده
على علم ايمانه عموم ما في دعوى بلا دليل وعطف
سنة على الدين من عطف خاص على عام ثم ولقد
ادرك على رضي الله عنه الخ هذا الوجه الي الكلام
على ما اثره في امة رضوان الله عليهم وعند النوحه

الي ذلك فقدم الكلام على ما ذكره الخلف الاربعة
رضي الله عنهم ولا يخفى وجه مناسبة ذلك وقدم
مولا نا علي رضي الله عنه عا من عداه وان كان تقدم
مولا نا ابي بكر ومولا نا عمر ولا وتقدم مولا نا عثمان
او كما ايقنا على المشهور من تفصيلها مولا نا علي
كان له مزيد اختصصه بالمقام من ادراكه زمن
المبتدعة بخلافهم قوله ان يخرجوا معه جوابا اضطر
النسخ هنا في بعضها ان يجدوا جميع ويعدوها دال
وفي بعضها يحاورا بين من التخيير وفي بعضها
يحاربها واما من حار اذا رجع اليه ان يطبقه اجوابا
قوله ان اصنع على الفاتحة الى الوتر يكسر الواو اسم
الحمل الثقيل والحمل مطلقا وما قاله مولا نا علي
رضي الله عنه وكرو وجهه ليس مستبعدا لان
الكتب المنزلة مائة واربعة كتب وقد تضمنت
الاربعة وهن الامجيل والنوراة والزيور والقران
جميع المائة وتضمن القران الثلاثة وتضمن
الفصل منه جميعه وقد تضمنت الفاتحة الفصل
فاذا تضمنت الفاتحة الفصل المتضمن القران لمن
عداه من الاربعة المتضمن المائة لم تضمن
الفاتحة لجميع الكتب المنزلة فها هذا باب ما حكي
عن الامام علي رضي الله عنه غير مستبعد في جانبه قوله

وقال

وقال

وقال صاحب الله عليه وسلم ان الله بينه العالم وعليها
الي قد اختلف في هذه الحديث فمنهم من صححه ومنهم من
ضعفه وقال ابن جرير هو حسن قوله الحمد العجايب الى العجب
ما يتعجب منه وضعفه العجايب مباينة في ذلك قوله
ان معضلات المسائل الى المعضلات بنسكين العجب
وكسر الضاد والجمجمة جمع معضلة اسم فاعل من اعصل
الامر اذا انقلعت ولم يوجد له منفذ واصنافه للمسائل
من اصناف الصفة الي الموصوف اي المسائل المعضلات
قوله ككون الا ثنية مثلا لفظة مقلد المقام في غني
عنها وقد سبق له مثله وكان اعنته بالايضاح
هو الذي اوقعه في مثل هذا قوله على البديهة عطف على
جوابه من باب عطفت التفسير قوله صار ثنها تسعا
يعني واسم نزل في خطبته وكانت عينية ولم
يقف وهذه اهو جوابه والضمير في ثنها عايد على
الزوجة ووجهه هو ان المسئلة اصلها من اربعة
وعشرون للبنين الثلثان مرة عشر والادوي
السدسان ثمانية وتبني الزوجة فيعال لها فيراد
ثنها ثلاثة فتصير الى تسعة وسبعة وعشرون
فيا اي ان ثمن الزوجة صار تسعا فبنتقص لكل
واحد تسع ما يبدل قوله صحيح الحق من اضافة ما كان
صفة اي الحق الصحيح قوله اعطاك اي بالخر قوله

فقال اي اول قول وفنزل الو والمحال قوله نيا بينهما اي الثلاثة
قوله المجموع صفة للثمانية الجارية على الاربعة
قوله لذلك اي لما اكل قوله ما منحكها اي اعطاكمها
قوله ما منحتمها اي اعطيتكمها قوله خلق سواك
زوجته ولما الخ بيان هذه الفريضة ان اصلها من
اربعة وعشرين وتصبح مائة وهي نهاية المثلث
وذلك ان فرض الزوجة الثمن من ثمانية والامر
السدس من ستة والبنتين الثلثان من ثلاثة
والثلاثة مع الستة منذ اخلت فيك في الستة
وهي مع الثمانية متوافقة بالانصاف فاضرب نصف
اخذها في كامل الخ خرج لك اربعة وعشرون
للزوجة عنها ثلاثة وللأم سدسها اربعة وللبنين
الثلاث ستة وعشرون بقي واحد للعصبة وبق
اثنى عشر اخا واختا لذلك مثل حظ الانثيين
فهو من خمس مائة ضرب عدد رؤسهم ونصو
خمس وعشرون في اصل المسيلة يخرج لك ثمانية
ومنها نصف ثمن له ثمن من اصل المسيلة اخذ
مضربا فيما مضرب فيه المسيلة فثلث وجه ثلاثة
مضربا في خمسة وعشرين بخمسة وربعين
وللام اربعة مائة وللبنين ستة عشر باربع مائة
وللعصبة واحد وخمسة وعشرين لكل ثمان وللأخت
واحد

واحد قول والغدسي يعني الرباني عنده هو على حذف
مضاف اي عند صاحبه قوله رب يعني في وكبر قول
وذلك اي ما كثرت الشواهد عليه الخ قوله هو مع
هذا الخ الصغير عابد ما مولانا عا رضي الله عنه بعد
تمام ما قصد من الكلام عا ما تر مولانا عا واتبعه
به نظر الي ان مولانا عليا يشهد له بانة اعرفهم بانه
وهو من جملة ماثره قوله يقول في عمر فاعل يقول هو
مولانا علي قوله ما رايت اعرف من عمر الخ يخل الروية
عيا البصرية لان ابنه فليكن نقل ان ابن المسيب ولد
لبنين من خلافة عمر وهي عشرة اعوام ونصف
فيكون الدراية بالنظر فيها لا سيما وهو ابن المسيب
قوله مكاشفاً بفتح الشين اسم معمول اي مطالع
بالغيب ثم اظهر جهة الكاشفة المذكورة بقوله
لا يقدر يد هذه شيا الا كان الخ قوله مالا دليل عليه
ولا امار الخ اراد بالدليل ما يدل قطعا وبالا مارة
ما يدل ظنا وجري عا التفرقة بينهما كما لمناطعة
بجلاف اهل اصول الغنم فيم يطعنون الدليل على
ما هو اعرفه وعدم استوائه الخ الا كثرة انثا
المثلية الاخيرة المبالة يقال لا كثرة عا اي لا الي
قوله عن علم البغي الخ يقال علم البغي وعين
البغي وحف البغي فلم البغي ما يحصل بقاطع

البيان وعين اليقين ما يحصل عن مشاهدة العيان
وحق اليقين تخفيف صورة العيان وفروق
السبوطي بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين
نقله عن عوارف المعارف فانه الاول ما كان من طريق
النظر والاستدلال والثاني ما كان من طريق الكشف
والنوال والثالث ما كان بتحقيق الامتصاص عن
لوث الصلصال بوزن ودر ايد الوصال قوله ولا فطاعة
الغير الخ يقال قطع الامور بغير الظاهر المشاكفة فطاعة
استندت من هذه وجاوز المقدار في ذلك قوله
للملأ اي اضحى وذهب قوله الصادق اي المحبوب بالصدق
وقوله المصدق اي المحبوب بفتح الباء بالصدق في
وقال عليه الصلاة والسلام الخ انبى ما ترموكان
عمر ما ترموكانا عتقا انه رضي الله عنهما لكونه
تابعه في الخلافة ولتخرج ذكر الخلفاء لا فضل
ليكون ختامه مسلما وروى انه لم يرفع الخ
ما كان من المستحى منه العلو المعنوي وشارات
المستحى عدم العلو حقيقة بما يقوله لم يرفع الخ
وليس كما يوهه الظاهر من ثبوت الهمزة له تعالى
كان ذلك محال في حقه تعالى عن ذلك علوا كبيرا
وذلك اي اليا قوله الي هي اي المرافقة قوله كان الخ اي
انه تعالى قوله لو كشف الغطاء الخ اي عن امور لا خسر قوله

ما زاد

ما زاد بغيرنا اي لنا هي معرفته ويعينه بانه
تعالى قوله ما فضلكم ابو بكر الخ يقال فضل بفضله كنصر
ينصر وعلم يعلم ويقال فضل بكسر الفاء بفضله
بضمها وهي موصوفة من الاولين ويقال فضله
افضله كفضله افضله اي غلبته في الفضل نا
فاضل وهو مفضول وهو لا يبق هنا قوله وقوله
بالينا للمعقول اي وضع وجعل في قلبه قوله وان
الحسنة الخ وجه كون عمر حسنة من حسنات ابي بكر
انه هو المولى له الخلافة قوله وما عسي ان اعد الخ
لما هي السلام على ما ترو الخ خاصة اتبعه بالسلام
على ما ترو الصلابة فهو ما ولا يخفى وجه مناسبة
ذلك وما في قوله وما عسي استغراب ابعاد ومن
في قوله من يأس للابتداء فيكون مغاد التركيب
استغرابا رجا عند محاسن الصلابة ثم ما ترو
عطفا نقس برعا قوله وما من ثم والزمهم كلمة
التعقيب هي كلمة الاخلاص وكلمة الشهادة واصناف
للتعقيب لانها سببها من اضافة السبب الى المسبب
قوله ولا يكون كذلك الخ اعراض بين يميني وواعلم
الذي هو قوله هذا الله عليه وسلم قوله من فضيل اي
فا عتزل عما جميع الخلف وظاهر هذه الكلام من لدن
قوله وليكن في امامتهم اي قوله ولقد اساء الغيرة الصلابة

عموما وما يابح من بعض الاطراف لا يناسب الاخصاص
تأمل قوله في المسائل المعضلة وقد تقدم معنا
قوله وهي اي على سائر الغزومة من اسمي قوله فخلصه
بضم الخاء اسم ويغنيها مصدر والناسب هنا الاسم قوله
اذ نعلم بالضرورة ان اكثرهم الخ يحتمل ان يريد الخ بالادلة
المصطلحية وعليه فاجز الكلام على الاكثر مدخول لادارة
بينه كثر وغيرهم لعدم وجود الدلة في ذلك الزمان
ويحتمل ان يريد بها المعنوية وعليه فقوله اذ نعلم بالضرورة
الخ صريح قوله وكان مقابلة الخ فثبت هل الدلة على
المصطلحية وهو غير مناسب والناسب ان لو جرى
عاطفة الخ مستغنى كما قد منا قوله بالتمشيد وموجبه
في المقام فلا التمسيد كما لا يعتبر من الكلام قوله وصورة
تركيبات الادلة يحتمل العطف على قوله باصطلاحات
او على التمشيد والاول امس قوله لان المقصود الخ مسند
لقوله لم يعتن بها الخ قوله بما يستلزمه اي الحق قوله
فكيف ما حصل الخ الضمير المستتر في حصل عايد على
ما يستلزم المقصود قوله والنفوس التركيبات
الكلام جار على السلف عموما لانه هو المناسب لما
راعى في المقام لان الخ لم يوقف في مقابل الخ كثر وعليه
تأتي مناقشة في قوله بل عقل من استغنى بها الخ قوله والي
هذا المعنى اشار الخ هذا هو الطرف الثاني من طرف الوجه

المول

الاول والخ مشارة راجعة اليه مضمون قوله طرف قوله
والنفوس التركيبات الخ وطرف قوله وانما احدث المتأخرون
قوله في ذلك اي في جانب الله تعالى ليدور فليس في قوله
ابن قورك الخ انظر قوله فليس الخ هو بحسب ما خله
والا فالظاهر من قوله لو لم يدخل الجنة الخ الدلالة على صحة
التقليد نعم لو دفعه بايد الاحتمال غير مدعي المستدل
فيه فلا يهتف حجة لان مناسب قوله الغربة هي الضبط
عن محمد قوله وقد كان سائر الكفار الخ جاريا من مشاهد
ومسند المارامه في المقام من ان السلف الصالح ليس بهم
مقلد او هذا لا يهتف له مسند الا لو كان قوله فيها
مجموعا الخ بعد ظهور الحق اي لكل فرد فرد منهم وليس كذلك
اذ يحتمل ان يكون رواسخ في الذب ظهر لهم الحق وغيرهم
قلدهم قوله بدون بضم الذال الجملة وبعده باموحد
يؤيدون ويدفعون قوله دونه اي الذين تولوا علم الصدق
ثماني علامته قوله فكيف بالعرب اخذوا اخروني وانت
خير بان جار عايد ما هو اخص من المديعي اذ المدعي جار
على الصحابة عموما الشامل للعرب والنجاشية ولقد
دعي النبي صلى الله عليه وسلم هذا اسند عموما فانه
قد جاء استنباط المارامه في المقام من ان السلف الصالح
ليسوا بمقلد بن عموما وهو لا يهتف عند كما في الامتداد
بعد من قوله ولقد كانوا يهتفون الخ قوله ولقد اقام نبينهم الخ

وعبر ذلك من حواشي العرب اي اطرافهم كالوعات
قوله فطال به بالاية الى اية الرسول ما يدل على صدقه
وان لم يتخذي بها فان تخذي بها فمجردة ايضا في اعم
من المخرج قوله لسياسة الخلق الى يقال ساس الرعية
يسوسها اذا امر بها ونهاها بلين قوله مع كمال المعرفة
اي معرفتهم قوله وبالقدر اليسير الى وصف القدر اليسير
مبالغة وهما معني والمباقي بالقدر طر فيه متعلقة بمحصل
قوله بتعليم الا لکن الى من اضافة المصدر الى الفاعل
ويقال لکن بكسر الكاف لکننا ولكنة فهو لکن اي لا يفهم
العربية كجملة لسانه سواء كان هو في النسب عربيا
ام لا قوله وذي الي يقال عبي في النطق كرضي اذا عبا
بكسر العين حصر في الكلام قوله وقصور الواو وتعني
مع وهو منصوب على المعية اي بتعليم الا لکن وذي
الي مع قصور العقل قوله للابله فيتعلق بتعليم او يحصل
والابله الغافل مطلقا او عن الشرا ولا جمع الذم
لا يميز معه والمناسب في المقام الاول قوله والبلند
هو جابد الترحمة قوله ما يخرج الى فاعل يحصل والضمير
في به عابد على الابله قوله من عمد نوره البسيطة
كلها الى البسيطة الارض وعمود نوره مع الله عليه
وسلم اما معني ظهور الشريعة حتى سمعها المواقف
والمخالف او عموم المور الذي اني به في القرآن لجميع

الخلايق

لعلم
في يخرج

الخلايق ايضا تلاوة وسماعا وعمود من حجة لجميع المؤمنين
دينا واخرى ولكافين دينيا بتأخير العذاب من المسبح
وتغيره ونزد على هذه امنا فتشبه نظر الظاهر العبارة من
تلقى عموم الصباية العلم منه مع الله عليه ولم مبالغة
لانه لو ثبت كذلك لما اختلف فيه نقل الآية ولو سلم فابن
علم العقاب فامل ذلك قوله بل نوره اصل الانوار كلها
الى بل انتفاية ونقل بعض ارباب العقول كلها ان نوره
مع الله عليه وسلم اصل الوجود كلها قوله على ما روي وهذا
بما منه اي عن الكتب الماشية المنزلة على الرسل
على نبينا وعليهم الصلاة والسلام لان وهيات كانت
ينظر فيها ويروى عنها كثيرا قوله ولقد كان اهل الامم
الى يقال عرب جلف اي جاف قال الجوهرى واصلم
من اجلاد الشاة اي المصلوحة التي اخرج بطنها ونزع
راسها وقوايم يقال لها جلف والمص جابه في صبغة
اسم التفصيل والتي تعني فيه قواعد العربية يا اياه
والغياس بمنعه والمص مطالب بضجة ذلك وهذا من
الطراف التي جابهها منه الماراهم لکن يقال فيه
فضل الله اوسع وقدس نبيه اعظم ولا يدل على المرام
قوله طلعت قال في القاموس قوله حيي الله طلعت
اي رويته او وجهه قوله حجة اي كثيرة قول لغة ولا عرف
لان المعاص لعة المعاصر قال في القاموس معجبه سمعه

صعابة وكيسر وصحبه عانته وكذلك عرفنا لا تطلق الصعابة
الجم بعد الجالطة والمعاشرة كما في معجبة المشايخ والروس
قوله وما ذاك الا لما عرفت الى انظر هذه الوضويع لجميع من
ذكرها اختلف العلماء في عدالة بعضهم قوله وتلا منعت
اي اضمحلته ومضت قوله وخمدت عندها الى يقال
خمد بخمد كسمع بسمع وكمنصر ينصرف قوله لانها لم تقرف
منبع ساحتهم من امانة ما كان صيغة انظر ما تضمنته
عموم ظاهر هذه الكلام مع قوله سابقا ولقد اذكر على
رضي الله عنه الى فعليه ضرب مداقعة نعم ان جعل
ما هنا عا انه من باب الكلية فيكون ما هنا شاملا
لكل حقيقة وكل حقيقة وما هناك غيره كذلك اوعلى
انه من باب الكل فيخرج ذلك لان هذا من باب العام
الذي اريد به الخصوص قوله قرعة الى قرعة جمع قرعة
القطعة من السحاب قوله وما ازمنتنا الى جابه هذا
متهيب القول ثم يجاهد اليوم نفسه الى قوله ما ان الخ
هذا جواب من ان اعلمت بشرطية او خبرها ان اعلمت
موصولة قوله والجمل المركب الى تفسير للاعتقاد
الفاصل لان الاعتقاد الفاسد هو الجمل المركب
كما تقدم قوله الكبير وصفا لا شرطا للسان والامر
بالاشارة العلامة ان قوله وانعدام الى بناء الفعل من
الفعل غير العلاج ليس من اسلوب اللسان وهو محض

جرى

جرى على السنة المتكلمين الى من العجب اسم فاعل
والعجب بالشيئ شدة السرور به بحيث لا يعادله شئ
عنده وانظر ما عند المحقق انه على ان اسم المفعول قوله
اله جالته جمع دجال على غير قياس ومنه الا عور الكذاب
وهو اما ما اخذ من دجل البعير غير صحيح بالذات
اي العطوران لانه يحى الارض او من دجل كذب
او من دجل تدجيله عظم وطلب بالذهب لغومره
بالباطل قوله الى الرهبانية وهي الاشراف للعبادة في الموضع
وتجوها والا تقطاع عن الدنيا والقصود بها هي
الانتساب الى اهل الطريق ممن ليس منهم قوله
لقطع متعلق بغير من قوله نصبوها صيغة للجبال قوله
مخرقة حال من الصمير في نصبوها ومعنى مخرقة
مزقة قوله مرودة الشب طيب من انها فة ما كان صفة
قوله واذا عرفت ضعف القول الى ولما كان من اطراف
الاقاويل المماثلة القول بغير شرط النظر في علم الكلام
توجه الى طرحه وتزييفه وعند التوجه لذلك مهد
له بقوله واذا عرفت الى لكن لبيان في هذا الاسلوب
غير مناسب لما نعطيه قوة كلافه سابقا من ان
مقابل الصريح القاسد لا الضعيف كما ذكره هذا
الاسباب له ان لو قال واذا عرفت فشا الى وقد
نسب هذه القول في شرح وسطا الى بعض المبتدعة

فوله لا يهضم مصادم الخ جابره اسعد النفس دهذا
 القول لك ما ذكر من المصادمة للكتاب وما معه
 لا تلزم في المقام لان علم الكلام جار علي السالب
 مخصوصه بهم نعم لو حرم النظر في اصول الدين جاز
 المصادمة فتر ان علم الكلام الخ جابره اسعد الالزام
 هذه القابل نسخ الالزام من الكتاب والسنة بالنظر
 والاعتبار ولا يخفى ان هذا الالزام اذ لا يلزم من تحريم
 علم الكلام على ما هو المصطلح عليه اليوم ان يجعل
 اصوله من الكتاب والسنة منسوخة فغلب هذا
 في كلامه تأمل نعم لو لم يكن في علم الكلام الخ والامر
 المذكور من غير زيادة عليها اصله للزم ما ذكر
 لكن الزيادة حاصله فلهذا القابل ان يقول منسوب
 التحريم هو علم الكلام بعينه الزيادة ان كيف وقد
 لم يرد فيه كثير من الخ وضاع بل قد ادرج فيه
 معتقدات الطبيعيات والرياضات حتى كاد لا يميز
 عن الفلسفة لولا استئثاره على الشيعيات كما
 قال المولى سعد الدين وقد ذهب هذا القول في
 شرح التوسط عن المبتدعة كما تقدم قال وما حكي
 عن بعض المبتدعة من الاستوائية وغيرهم ما ان النظر
 في علم التوحيد حرام فلا يخفى فساده وصلال معتقده
 الخ فاطال في الرد عليهم وقد انشد بعض الخ مثباح في
 فضل

فضل هذه العلم قال
 ايها المقتدي بطلب علما كل علم عبد لعلم الكلام
 نطلب الفقه كطلب الحكمة ثم اغفلت منزل الحكام
 وقيل للقاضي ابن الطبيب ان قوما يذمون علم الكلام
 فانتهى
 عاب الكلام اناس لا يخلق لهم وما عليه اذا عابوه من ضرر
 ماضى من الحق ولا يفتاعه ان لا يري صونها من ليس ذاهم
 وقال البرزلي فان قلت هو يعني علم الكلام من
 معتدات الخ مورخا فيه السلف فلا ينبغي ان يخصص
 الخلف فيه ورعا عقب الخ والمجدل والشبهات قلت
 بل نظر فيها السلف قطعا منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وابنه عبد الله وابن عباس جبر الخ منه وعلي رضي
 الله عنه ومن التابعين عمر بن عبد العزيز ومربيعة
 وابن هرمز ومالك والشافعي والف عليه ما ذكر سابقا
 قيل ان يولف الخ شعره له من مناخج الاولين
 ويحصن موارد البراهين ولم يجد فيه بعد
 السلف الا مجرد الالقاب والامطلاك خاف وقد حدث
 ذلك في كل فن من فنون العلم قال وقول القائل
 فهو عن النظر فيه باطل وانما زلوا عن علم جهم
 والفدرية وغيرهم من اهل البدع وهم الذين ذمهم
 الشافعي وغيرهم من السلف من المحدثين النظر في

وقال البصري عن الفراء في التبعة لا يبي حفيضة جوابا عن
كلام كثر اليه انك لست في اصول الدين وان السلوك
الصالح لم يكونا جدينا في الدين فاجاب بان السلوك
لم تكن ظهرت البدع في زعمهم بل قد تركوه وفي زماننا ظهرت
البدع فلو سكتنا عن الجواب عنها لكاننا مفرين لها
فانزف الحال وهذه اجواب حسن وقال مرعد الدين
في شرح التنبيه بعد ان ذكر سبب ما وضع الابهة
علم الكلام ووجه تشبيهه بذلك وما السبب في درجته
فيه مع نظر الطبيعيين والرياضات حتى كاد لا يتخير
عن الفلسفة مما كاد لا احتمال على السمعيات قال
وبالجملة هو يعني علم الكلام هو اشرف العلوم لكونه
اساسا للحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية
وكون معلوماته العقائد الاسلامية وغايتها الغفران
بالسعادة الدينية والدينية وبراهينها القطعية
المؤيدة اكثرها بالادلة السمعية وما نقل عن السلف
من الطعن فيه والمنع عنه فانما هو للمفصص في
الدين والغاصر عن تحصيل اليقين والغاصر انفساد
عقائد المسلمين والخاص بها لا يقتصر اليه من
غوامض الفلسفتين ولا فكيف يتصور المنع
عما هو اصل الواجبات واساس المنشورات انتهى قوله
وشبهها ادلتها فزمن حكاية بيان للمخرج قوله لا بظاها

اي القوال

اي القوال الفاسدة قوله نعم لو اراد هذه الخ كانت
هذه اهوالتا ويل الذي اشار اليه او لا بقوله ان هذا الخ
على ظاهره لا يحرم خبر ان قوله جامد الفرجة عطف بيان
على قوله بل بعد الطبع لا يحجب الخ جابه تقليد الجامد
الفرجة ويحتمل ان يكون بيانا للجملة والاول اظهر من
جملة المعاني والتمهيد منها عايد على دقايق التشبه
وجملة لقرب جواب لقوله من فروض الكفاية يعني
على ما تقدم من الخلاف في كلام العرب قوله يرفهان ما الخ
هذا التعبير افضل من تعبير اريد مرفقة فيما مر
بالاجالي لان الواجب هو برهان ما اي مطلق البرهان
اعمر من الاجالي والتفصيلي لا خصوص الاجالي كما
مر التنبيه عليه قوله وذلك لا مشارة راجعة الي قوله
وانما فرض العيب الخ قوله في الاصل ويحتمل ما صاحبها
الخ هذه الجملة معطوفة على قوله في الاصل ايضا غير
مخلصة خبر ان عدد الخبر لكونه اراد بالاول والامثال
بالنقل وبالثاني لا سند له بالعقل قوله وقدم
طرف النقل لكونه اقوي وفصل بينهما لينكلم على
كل واحد على حدة ولطول الكلام على الاول مقتضي
للبعد والفصل واراد بالشك في المقام ما يثبت بل
الخ عتقا دالجا مر حتى يشمل الظن والوهي قوله
عند عروضا الشبهة انه اراد بالشبهة ان هذا ما يقتضي

الجدس في الجرم وهو امر من الشبهات فيها تقدم
من انهما ما استنبه امره على الناظر فاعتقده دليلا
وليس به دليل والتعريف بالجنس في طرق الشبهات ان نسب
من التعريف بالجمع لان التعريف بالجمع يدعي ان لا ينجس
عليه عروص الشبهة الواحدة وقد ظهر ان البراد
بها مطلق ما يقتضي الجدس في الجرم قوله وتزول
الدواهي الخ معطوف على عروص الشبهات والدواهي جمع
داهية وهي الخ من الفطير والسند به ووصفها بالعضدان
جمع مفصلة بنسبتين العينة وكسر المقادير من اعضل
المراد ان غلبت ولم يوجد له منعد قصد المبالغة
ولا يخفى ما في كلامه من اللطف وحسن المناسبة
للبلاغة لتعريفه في طرق الشبهات بالعرض لكون
مجالها الباطن والامر وصف مناسب له وفي الدواهي
بالنزول لكونها الخارج فخر كالغمر ونحوه لا ينبغي
ان يعلم ان التمثيل جار على طريق الدنا والنشر
المعكوس فالغمر مثالا مثل لظرف نزول الدواهي
ونحوه لظرف عروص الشبهة ثم بين انهما انما
يقولن مما يقتضي الخ ومصدوق ما حمل عروص
الشبهة وفاعل يقتضي الخ وما صاحب حروف
التقليد وبحث في اليقيد الروابط اي ما يقتضي
فيه الي قول ثابت او عايد الي المكان نفسه ولا يحتاج

الي

الي يقيد بالامتنان من جهة قول بالادلة غير
بالجمع في مقام الادلة نظرا لكونه متعلقا بالاعتقاد
المستند عبات للادلة قوله وقوة يقتضي الخ هو من
اضافة ما كان صفة اي وبغية قوي وتزول على تعبير
اليقيد يكونه قويا متقدمة وهي ان الجرم البرهاني
قد يحصل بمطلق اليقيد فيقتضي اذا الي قوة يقتضي
فتاين مساواة الجرم التقليدي فتأمل
وعقد راسخ الخ اي اعتقاد راسخ او معتقد راسخ
المراد مكان العقد ورأسه ثبات ما فيه كما
كان قبل وعطفه على الاعتبار الى ان ما باب العطف
المساوي وعلى الثاني ان اعتبار اليقيد يعني اليقيد
مساويا ايضا وان تركه على ظاهره فهو من عطف المردوم
على اللازم في الشرح ولا يترك صفة ايضا لعقد
وهو الظاهر ويحتمل ان يكون جالسا من الضمير في راسخ
قوله لكونه نتج اي نشأ عن قواطع البراهين ست
اضافة ما كان صفة يعني ان التصحيح على العقائد
الخ كانه حمل هذه السند على القول بصحة التقليد
وانظر هذه الحمل فانه بعيد من ظاهر المقادير والمناصب
له انه سند لقوله ولا يرضي لعقائده الخ كما مر
قد تغير الظاهر ان اليقيد من قوله كما يامن صاحبها
الخ انظر هذا فانه غير مسلم عند من يقول بصحة

التقليد لا نأخذ القلند عنده مومن والصحيح فيها حمدا
بمودة في العقاب وفي بعض النسخ ما صبه وهو
عابدين علي النصحيح وهذا أظهر للربط والصحيح في
رواية عابدين علي النصحيح قوله ادب شبهة اي مقتضيه
للتزلزل لا ادب شبهة مطلقا كما هو جار عليه
كلامه اذ لا ياتي فيجاء لا يقتضيه التزلزل انه لا يامن
صاحبها الخ قوله وعما تقدم بران بقايله ذلك اي الشبهة
او عروصها ولا يخفى ان هذا اخروج عن محل النزاع
اذ من شأنه هذه الامور خرج عما يقتضيه
والكلام في المقلد وما بعد من الكلام سبني
عما ههنا في وخارج عن محل النزاع قوله وبكابر
المكابرة ههنا ظاهر غير ما يطوب عليه لاظهار المزية
وللتسوية فان مقتضى الاستغناء لا الاعتقاد
قوله والقلب الواو الحال وكذا في قوله واللسان
قوله قال ابن دهاق رحمه الله تعالى ورضي عنه
في شرح الارشاد الخ كان هذا الاستشهاد
او كتره يفتنون ما سبق من لدن قوله وعلى
تقدم بران بقايله الخ ومعه وفي فتنة القبر موال
المالك بن قنبر وفي اخرة الواو الحال قوله او المراتب
او للتشكك وهو من الراوي المرتاب الذي لا يؤمن معه
قوله ادب بيت وكذا تليق در بيت من الادب المعني

العلم

العلم والتلو معني اتبع يقال اتليت النافذة اذا
اتبعته بالولد والقباس ان تلوي بالواو ابدلت
للمشاكله نظر المشاكله در بيت اي لا علمنا ولا تبعنا
من يعلم وهذه الجملة دعاء من الملك بينه وبين المسبول
قوله المتع عا وزن متبر وطا لتقليد الجذ والاشاقنا
بذلك لتعلم مما باليك اليك في بيتين من بيتين نحو
العود بفتح اذ الخرج وحده قوله وهذه الفتنة
الخ مد حول قال هو محقق قال الواو واعاد قال هب
للتاكيد وما بينهما اعتراض قوله وهو ان يولد الرجل الخ
الصحيح ههنا عابدين علي النفاق والمراد بالرجل والمراد
الصبي يدل ان يولد وهذه اعبر مسلم لا بد ان اعتقد
الحق فهو مومن وان اعتقد غيره فكافر فتأمل
قوله لو تصور حيا متقد يا يقال تصور الشيء معني تفعله
واذكره ولا ما يقال تصور الشيء اي امكن والمناسب
في المقام الثاني قوله من طور الي طور اي من حال
الي حال يستتير الي قوله تعالى ولقد خلقناكم
الانس من سلالة من طين قوله فاذا كان اي
المكلف اذ هو المناسب للسياق اللاحق لا خصوص
المقلد وان كان هو الذي جري عليه الكلام قبل
قوله وختم الخ المناسب لما بعده من قوله ونطق ان
يعسر قوله وختم عا الخ فواء بعدم الخرج مما عنده

قوله ونظف أي المكلف يدل على السباق الاتي قوله فلا
يبحث عليه الخ إلى سبب التعبد بعنه وسقام
بالفتح كسما يفر إلى من لا يسمع أي لا يجيبه قوله
إلى معرفة الحق بمرهاته فإنه غير محتاج إليه نظر لما
تقدم من المصطلح في المعرفة اللهم إلى أن يقال أخذ
المعرفة في المقام بالمعنى اللغوي أي بما يجوز ما كان يعرف
أي عما طرقت ما كان يعرف ولا يغتر المقلد الخ وهو
نوجه إلى دفع شبهة يأتي بها المقلد مستنداً له على
أنه في الحق يغتر من الغر وهو الاستناد إلى ماله
بليغي وكيفية نظره هذه الشبهة أن يقول أن
جازم يعقاید ديني مصمم عليها الرجوع ولو نشر
بالمناشير كثير التعبد لله تعالى وكل من كان كذلك
فهو على الحق ينتج أنا في الحق ونذفع بالتعقد عليه
بما قال المصمم وكيفية أن يقال له ما رمت من الدليل
في المقام بشارتك فيه من تزي أنت أنه على
الباطل وتقر به كاليهود والنصارى بأن يقول
كل منهما أنا جازم يعقاید ديني مصمم عليها الرجوع
ولو نشرته بالمناشير كثير التعبد الخ نور ومن في
معناهم أي المذكورين من ذوي الجهد المركب قوله
الصالحين أي في أنفسهم المضلين أي غيرهم وقوله
لا يدل على أنه على بصيرة الخ أي انظر قوله بصيرة أن

مجلد

جلت على ما يقتضيه من هيب من البصيرة الخاصة
وهي معرفة الحق بدليله على ما فسره سابقاً
فيكون هذا آخر وجاه من موضوع المسئلة أسأل أن المقلد
لم يدع ذلك وإن جلست البصيرة على وجه عام حتى
يكن أن يتصف بها المقلد فلا يسلم له كون التقييم
على الحق لا يدل وقول المجلد الأول قوله من حيث كونه
حقاً قوله بل من حيث نشأته بين قوم يقولون الخ
ظاهر هذا الأمر من المدعي لأن هذا إقرار على التقييم
على الحق والباطل والمقلد ليس كذلك لأنه مصمم على
الحق وقد استند في ذلك إلى مرخص دون النشأة
سواء مجرد الوهم الكاذب الخ أي كاهل الشبهة من
المبتدعة الذين يجرمون ويصممون على ما اقتضيه
شبههم مع أنها مجرد أوهام وخيالات فما بالك بها
موقفاً ذلك كالحلقة والمعاشرة وهذا الاستدلال
على أن المعاشرة تأثيراً مطلقاً في المسلمين كانت أو في
اليهود والنصارى تأمله قول ولله الذي لما جرى عليه
الكلام الخ هذا لا يناسب إلا بيان به في المقام
اللو كان النزاع فمن جزم في قلبه بالحق هل هو
مقلد أم لا قوله فإذا لا ملارمة الخ هذا التعريف صحيح
وهو المقصود في المقام وقد ظهر لك ما في الفرع عليه
من الدخول أن يأتي أي المقلد أو جزم ما سواه أي

ما سوى الكتاب والسنة وهو علم الكلام فقول
فالرد عليه الخ فيه ثلث لا في هذه الزعم يقول ان الكلام
المكلف بها في الكتاب والسنة وعلم الكلام فالتساؤل
هو اخذها منهما وبخلاف اخذها من علم الكلام
ان الكتاب والسنة يعتبران جهة حق يقال
ان جنيتهما متوقعة كما قال وقوله وجنيتهما اضل
النسخ هنا في بعضهما جنيتهما وهكذا اوجد خط
المهر وفي بعضهما جنيتهما وهذا السبب من جهة
المعنى يخرجها عن المصدر كما في السبب اذ الحقيقة
بالجماع تقتضي الدلالة على المصدر واما من زعم ان
طريق المعرفة الرياضية الخ لما اجر الكلام في المبحث
الان النظر طريق المعرفة وانه المعتمد لها وكانت
الرياضة من اطراف طرق المعرفة عند من زعم ذلك
كان المناصب النقص لذلك هنا وان كان النقص له
عند التكلم على اول واجبه فيها من مناسب ايضا
قول ومدة اومة التعبد عطف على ملازمة تعبد
بأمة اومة في التعبد والذكر وفيها قبل من العزلة
وما بعدها بالملامة مناسبة مناسبتهم وكيف يمكن
التعبد لمن لا يعرف معبوده الخ الاستغناء انكاره
والمراد بالمعرفة الاملية لتسلية الخامة وفيه الا مكان
لا يسلمه الخصم بل يقول بما متناعه لا مكان التعبد

من الجاهل فمذموم الامتناع بذلك اي الرياضية قول
واحكام بالغنى وهو وجه حكم ويجوز سها بمعني
المتقان وطلب الاول فالعطف على مدح المعرفة وعلى
الثاني فالعطف اما على لفظها او على مدحها قول
فالبحث على ذلك صوابه من ذلك والاشارة راجعة الي
ما ذكره من الرياضة وما معها قول بالنظر الصحيح الى هذا
ايضالا يسلمه الخصم بل يوجد نزاع من تحصيل الجزم
قوله عجلة خبر عن التقدم قول والا اي وان لم يكن
المراد كذا ذكر من ان مجرد الرياضة لا تهبط طريقا
المعرفة كما افهم الكلام وان كانت طريقا لها فالمراد
والنصارى الخ اي لورد عليها نحو هذا المذكورين
لا يتم فداروا صوابا فاعلم فاسلم والبراهمة قوم
من اليهود وهم على فرقتين بحسب الاصناف فرقة
تزعم ان العالم حادث وان موجد هو الله تعالى
وفرقة تزعم انه قديم وبحسب النبوة فهم على ثلاثة
فرق فرقة نعت الرسالة اصلا وكنه بو الرسل صلوات
الله وسلامه عليهم فيها بلغوه عن المولى نبارك
ونعالى من ايجاب الركوع والسجود وابطاح ذبح
البهايم للاكل وخوفه لك قال الشيخ في شرح المقدمة
وذلك عندهم فنيج يستحيل ان يشرع الحكيم قال
ولولا ملو العرفوا فساد افعالهم لانه لو فنيج ذلك في حكمه

تقابل لصده والجميع منه لتفج في فعله جل وعلا ومن
المعلوم قطعان المولي نبارك وتعالى قد يجعل شخص
لم من اوكبر علي هيبه الراكع وبما هيبه الساجد
بل قد يسلب عقله حتى يصدر منه ما هو اعظم من
كشف العورة واكل العذرة وسائر الجاسان
من التلطيح بها فاذا كان له تقالي ان يفعل ما شا
فله جل وعلا ان يحكم في عبيده بما شا ولو توقفت
افعاله سبحانه واحكامه على العراض للزم احتياجه
تقالي الي الافعال ليحصل به عزه وذلك ينا في
جلاله وعظمته وجوب عتابه جل وعزه عن كل
ما سواه انتهى ودفقة نفوا الرسالة لا مولا ادم
ودفقة ولا مولا نابراهيم وهم منسوبون الي رجل
اسمه بزهيم لا الي مولا نابراهيم كما يتوهم ولا يجزي
ما في هذا الرد من عدم النهوض لان الرياضة المتقدمة
جارية على سائر الشروع العكس ومنها جهه في
خاصة وهذه ليست كذلك اللهم الا ان يقال
قصد الرد على الخصم بطريق المعارضة على ما تقدم
عند قول ولا يغتر القل والوكيفية نظير الدليل
عند الخصم ان يقول انا مرتاض على ما تقتضيه الرياضة
وكل من كان كذلك فهو عارف بالله تقالي ينبغي
انا عارفة بالله تقالي وياتي الرد عليه عما قاله الخصم

من مباح

من مباح البراهمة والنصارى الذي يوجب الخصم
انهم ليسوا في رياضتهم على صواب بل هم في خطأ وضلال
مبين لان كل واحد من هؤلاء يقول انا مرتاض على ما
تقتضيه الرياضة وكل من كان كذلك فهو عارف
فان قال لا تعص على رياضة من ذكره لان رياضتي جارية
على منهج الشريعة ورياضتهم ليست كذلك جازت
المصادرة في كوامان جمع كرامة وهي امخافة للعادة
على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المال
استدراج استفعال من استدراج وهو
خلف الخارق على يد الا مشغب كالدجال وفرعون
والجهالة الضالين المضلين او تقول هو الخارق الذي
تظهر من لم يستقم لدينه فز واستنصر من الخ لا الخ
اللام الكلام على ذكر الرياضة والكرامة اقتضي ذلك ان
يتكلم على الولي وان يتعرف من لا كثر وطه وكان المتكلم
لذلك مقام فصل النبوة وعدان يتعرف من لا كثرها
هناك لكنه لم يذكر ههنا ذلك المقام وكأنه دخل عن
ما وعد به ولكنه ذكر حقيقة الوطى المتضمنة لذكر
شر وطه وهو العارفة بالله تقالي وصفاته المواقف
على الطاعات المتجنب عن المقاصي المعصية عن
الانهمك في اللذات والشهوات من اليهود
وهم سكان الهند والالة الشواغل عطف تغسرو

على قوله جردت ثم مستعد بكسر العين اسم فاعل ام
منهية وفي هذه العبارة شيء لا يقتضي بها ان القول ليس
حاصلا بالفعل وذلك يقتضي انه ليس بنفسه وميان
تحقيق انه نفسي ولا يلزم التسلسل اللهم
الا ان يراد القول الفعلي اي الحصول وتجزء العبارة
ويكون الاستعداد للقول بمعنى حصوله قوله وهو
النظر المناسب وهو المعرفة ^{قوله} كان منه اي النظر
واضعف منه قول بعض المعاصرين يعني ان كريا
وقضيه كلامه ان كريا انفرده بهذا القول وليست
كذلك بل قالت به جماعة وقد حكى ابن منصور
الجماع عليه ^{قوله} وهذه الخ وقوله وانما مونة النظر
لا يحتاج اليها الخ هو محل بحث لان القائل انما قال
ان جميعهم حصلت لهم المعرفة وهو غير مستلزم
انه لم يشترك شيئا وان مونة النظر لا يحتاج اليها
بل يحتاج اليها ^{قوله} انها سهلة فيها وجب عليه من العقائد
وانتقاد الخ هذا ايضا منظور فيه مما تقدم
من انه قد قالت به جماعة وحكاية اي منصور
الجماع عليه ^{قوله} ليست كلها ضرورية وهذه ايضا لم
يقول به الخصم ^{قوله} بل عنها الخ لا يسلم له ان ما يحتاج اليه
في تحقيق اصل البيان هو من النظر الدقيق بل
هو سهل ^{قوله} وايضا فهذا القول الخ وهذه غير مسلم

كالذي

كالذي قبله لم يحصل له باسم سهل قوله ايات جمع اية وقد
سبق انها تخرج ايضا اي واي قوله امر بتخصيل الحاصل
لا يسلمه الخصم بل يقول هو امر بتخصيل الامر السهل
قوله وكذا اما قوله سبحانه وتعالى الخ ما فزره مبتدا
خبره ما بعد من قوله تقرير لما الخ وكذا اربط للكلام
قوله تقرير لما هو الخ لا يسلمه الخصم بل يقول ايضا هو
تقرير لما هو سهل للكلام فليس الخبر الخ هذه امن
الطرف ما جابه عند الفساد ما ادعاه الخصم المعاصر
قوله وله خباية في غيره من العلوم كعلم النحو والطب
قوله لا يحسنون العقائد الخ غير مسلم لخروجه عن
موضوع المسئلة لان النزاع في الجازم بالعقائد وهو
المقلد ^{قوله} بل وشاهدنا كذلك الاشارة راجعة
الي قوله لا يحسنون العقائد الخ تعليدا الخ قوله
مؤمن لا يعني بيان للاكثر اما العامة الخ هذا
ايضا غير مناسب لخروجه عن موضوع المسئلة
والمراد باهل العلم متبوع الطريقة ^{قوله} ومخالطة
اهل الخيري كالاوليا ^{قوله} ولقد حكى لي وجد في
بعض الطرر الحكيم عنه هو الحاج العقبايي ^{قوله} واطن
المصيبة الخ هذه امن كلام الشيخ ^{قوله} وبعض المقلد
ينطفت بكلمتي الشهادة الخ هذه انتقال الي طرف
اخر من الخ طرف التي جابهها عند الفساد ما ذهب

اليه المعاصر وهو غير مناسب لوجه من موضوع
المسئلة لانه المذكور غير معتاد والمناسب ان لو قال
وبعض العامة قوله والعقل من النصف من نفسه الخ
كانه جابها انهم ايضا قولهم فينا عجب العقل الجاهل كانه
جابها انهم ايضا يابون زكريا يستنبره الي حاله قبل
التراة وان لم يعرف لانه كان عاميا صبا يعيا حتى انهم
الله تعالى عليه بالعلم وحكي ان ابن زكريا يصنع
ذات يوم ثلثين سنة من كتمان فانتقمها غاية الاتقان
وبلغت بيد قاضي الوقت عنده فاستحسنها
واعجب من حسن صنعها واتقانها فاستدل به ذلك
على عقله واحضرم في مجلس القدريس وكان ذلك بفضل
الله سببا في قرانه قوله ولا اشعر بحال العوام الخ يقال
اشعر ثلاثيا بفتح العين وضم الميم الماضي ويستع
بضم الميم المضارع وهو المناسب للغة والموجود
في النسخ الصحيحة المتباينة بخط المؤلف وكذا اشعر
بألفهم زكريا يقال اشعر نعم الامر واشعرته به
اي اعلمته به وهو صنف قديم كانه غير مناسب
لحلوب اللغوي وما يوجد في بعض النسخ من
الثلاثين فهو اصطلاح قوله ولقد الغالي كابن الحاجب
وهذا الوجه يمكن ان يستدل به من يري ان التقليد
كافي وان يستدل به الميم في المقام وهو في الاول اظهر

قوله

قوله ومن قصر عقله الخ انظر هذا فغيره تسليم لمن
يرمي ان من الحكام من ليس اهلا للنظر كالشريف
الخ درسي ذكر اكثر العامة لا يحسن الخ هو خارج عن
محل النزاع اذ النزاع في الجازم في عقابيد قوله
تراجع النظر الصحيح الخ هذه المزاجية لا يسلمها
الخصم لكونها تداني الحف عنده واحصولها بامر سهل
ولما ابي الكلام عليه طريق التي جابها امتسها دا
للورد على بعض المعاصر بن استنصر بنو الدبر في
المقام فقال فان قلت قد نقل عن القاضي ابي بكر
بن الطيب الخ قوله قوي الترجحة في الامل اسم
الاول ما يستنبط من البيروني استنبطنا لما
يستنبط من العلم بجامع ان كلا سبب في الحياة اذ
الما سبب في حياة الاشباح والعلم سبب في
حياة الارواح ثم اطلقا على محل العلم من تسمية
المحل باسم الحال فهو من باب الجواز المرسل ونقل
عن طائفة الخ هذه اطراف اخرى يرد في المقام والاول
امس بالمراد بالاداء قوله وما اقيم الخ هو من
الطائفة ولما هو هذا الخ اي على البعض المعاصر
قوله ما انكرت اي ايها الشارح قد اما قول القاضي
الخ ينبغي ان يعلم ان مذهب الجمهور من المحدثين
والمستكمين والائمة الاربعة كالقاضي المذكور في

إيمان العقل وان العقل موثوق وقد نقل ذلك ابن
مكياروبه النفوس فما نسب للقاضي وكذا الجمهور
في المقام ليس بناهض قوة التصديق التابع للمعرفة
لم يقل القاضي كغيره ذلك على انه تعريف للمعاني
وإنما قالوا بغير الماصدق الإيمان هل هو العقيد
أو التصديق التابع للعقيد أو حديث النفس التابع
للجزم وبديل عما أن مراده ذلك بغير الماصدق الإيمان
هل هو العقيد أو التصديق التابع للعقيد أو حديث
النفس التابع للجزم وبديل عما أن مراده بذلك
تمثيل الماصدق في تعريف الإيمان بعد بانه
عبارة عن تصديق الرسل في كل ما علم بحسبهم
به من وقرئ بانه ان جملا معاني تعريف الإيمان فاما
ان تكون بمعنى قيات النكوار أو قيات التناقض
فإذا ما جهل عليه المص كلام القاضي غيرنا هض
قوله وأهتز بقوله التابع للمعرفة الخ هذا
الاحتراز غير محترم عنه لأن المراد بالمعرفة في
المقام الجزم المطابق لعمد من ان يكون من دليل
وقد فسرها السبكي بذلك شارح الحاجبية
بدليل ان مجرم الظلام كالا مشعري والقاضي
يزي أن العقل موثوق وإيمانه يثبت أو تقول ذكر
المعرفة فرضا لا على الخصوص ولا على في ذلك

حاصل

حاصل بالمعرفة الخاصة أو بغيرها وانظر قوله والتابع
للظن أو الشك الخ فهو خارج عن موضوع المسئلة
فالسلطان ان لا يتغير من لدنه وإن أراد ذكره فالمعاني
تقد به ليكون موقعها قبله لأنه أقوى والمقاس
في مثل هذا تعديلا ضعيفا فربما قصر أفراد الخ هو
ما قصر الصفة على الموصوف لأنه قصر الإيمان على
العارف بما دعوى المصنف وأخرى من كانت الخ هو
خارج عن محل النزاع في كون المعرفة الخ جارية هذا
سند البيان دلالة قول القاضي على قول البعض
الحاصر وهذا وإن كان صحيحا في نفسه غير مسلم
في جوهره أي لا يجدي زيادة في السند المذكور اللهم
إلا ان يقال هو سند باعتبار ما ياتي من قوله وإن
نرا عناية أن المعرفة الخ لكن وإن اعتبرت الخ طواف
بومنها سند لا يجدي تأشيرا لوجه عن موضوع
المسئلة ثم أيضا راجع إلى مفهوم قوله لأن المعرفة
محل القلب إذ يفهم ذلك أنها عقلية مواعاة
المحتمل قوله لا أثر فيها أي في المعرفة والنظر وما يرد
عليه من أن المعرفة لا يمازج والنظر بالشهادة
له أثر في الإيمان لأنه شرط أو شرط في الإيمان وعلى
القولين فهو موثوق قطعيا يتقضي عنه بان متعلق
اللفظ هنا الأدلة وما يتعلق بها نظر إلى قول القاضي

فما سبقت على ان يعبر علي ما في قلبه ويزهر من عليه
عطف تفسير لقوله ان يعبر علي ما في قلبه فيكون منطلق
النطق الدلالة قوله وليس تراعى فيه اي مع البعض
وانت خبير بان محل النزاع قوله وانما تراعى الى صواب
العبارة هل يدل قوله القاضي مع انهما لا يتحدو شئ
وان صوتت لغير وجه عن موضوع المسئلة كما
تقدم قوله وعلى القطع خبر مقدم قوله ان هذا مبتدأ
موخر والتقدير يكون هذا امها لا بقوله الى حاصل
على القطع لان الشئان عند وجوه السابك وعدم
المادة في مدخول ان يوتي بالسكون قوله وبالجملة الى
راجع لقوله وعلى القطع ان هذا الى وقد ظهر ما في
ذلك قوله فالاعيان لما كان الى اي بنا على الراجح من ان
الاعيان هو التصديق لان مرجح الشئ هو ما يقوم
الشئ ويكون سببا فيه وينشأ عنه ولا يشك
ان المعرفة عنها ينشأ الايمان الذي هو التصديق
كقولهم مرجح الجود الى الغنا قوله فقال له اي
للشي صا الله عليه ولم قوله المختلف فيه وصفت
كما سبقت قوله فنقل المناسب ان لوقا ففهم عن
القاضي اذا ما قال ابن التلمساني عن القاضي هو
بحسب ما فهم وقد وهم بين التلمساني فيما فهم
من كلام القاضي كما فهم لان القاضي انما تكلم على الماصدق

كلا

لا على الحقيقة كما تقدم قوله قال اي ابن التلمساني قوله
اجما عاراج لطرفي شرط و يرجع قوله والتعليل عند
القاضي الى هو كذلك بحسب ما فهم اعني ابن التلمساني
قوله والا فليس عندهم كذلك كما سبقت فتسببا قوله
فانظر عرويه هو من كلام المؤلف وانت خبير ان المناسب
ان لوقا فانظر فهم اي ابن التلمساني فيما فهم
واما ما نقل عن طائفة الى هذا الوجه الي رد الطرف
الثاني من طرفي الى براد السابك قوله فان اراد وان
النظر الى هذا المحمل لا موقع له نظر الي ما نقل سابقا
عن الطائفة من قولهم وما اقيم الى لانه بدأ مع هذا
المحمل قوله والا لزم التسلسل الى التسلسل يستعمل
استعمالين تامة يستعمل بمعنى اخف وهو ان يوتي
به في مقابلة الدور وتامة يستعمل بمعنى اعم وهو
المراد في الغام قاله ورى عليه قوله ولم يفتح القطع
لوانت به مفرع عما قبله لكان اظهر اي فلا ينتج القطع
قوله فلا يخفى بطلان ما نقله اجمع ما نقل في شرح
الوسطى عن ابن دهاق من ان الله تعالى معروف
بصر وكرم العقل وسلمه قوله وقد اختلف الدور
للتعليل قوله تخفيف المستدل الى صفة للفاعل
قوله يحتاج معها المناسب لها وانظر قوله الوضعية
شئ قوله على ما سبقت تخفيفه اي عند شرح قوله

واذا عرفنا هذا ايها المتقيد ^{نزل} وهو علم وجوده
 المظاهر عود المتغير على قوله اظهر العقابيد وعليه فلفظة
 علم متجهة لان متعلقت بالذات ما يتعلق به العلم لا العلم
 نفسه ^{نزل} الذي انقضت افاضته وجه الاظهرية ^{نزل}
 الا من لا يعتقد به بشي من هذا الي ما عليه الدهرية من
 نفيهم وجود الصانع ووجهه عندهم ان العالم وهو
 ما سوي الله اجزأوه عندهم قدسية ونظم العالم
 عارض على سبيل الاتفاق فلا وجود للصانع ^{نزل}
 ولين سالتهم اليه جابه استشهاده ^{نزل} وليست
 سلمت الصخرة الخصومة يقول بالضرورة بل هو
 عندهم قرينة سهلة وان كان مظهر البيان الخ هذا اخرج
 عن موضوع المسئلة اعني مسئلة المعاصر
 فن اين تلزم الضرورة هنا توجه للكلام مع
 البعض المعاصر وهو ايضا غير لازم لمحموله بنظر
 سهل عنده ^{نزل} ما يربى يستعمل يعني جميع وشعبي
 با في فعل الاول هو ما خوذ من مادة السوروشان
 الخ خاطئة وعلى الثاني ما خوذ من مادة السور باليمن
 وهو في اللغة فضلة شرب الما ^{نزل} وقد علم
 الاول الخال ^{نزل} مجموع القرينة هو تخرين بالخصم
 اي هذا فصل ^{نزل} اما حقيقة علم الكلام الخ
 اي حده من اطلاق اسم الله على المدلول من باب المجاز

نظرية

المرسل

المرسل وبذلك علي هذا التذكير المتغير بعد من ذلك وهو
 العلم والعلم ان اعتبر في نفسه فهو يعني المصول و
 القواعد وان اعتبر من جهة الانقياد به فهو يعني الملك
 والحد هذا جار على الثاني وحد الاول علم نفي رافيه
 احكام الالهية وارسل الرسل وصدقها في كل اخبارها
 الخ ^{نزل} الالهية هي الصفة الجامعة واحكامها ما
 تقتضيه من العقابيد الالهية ^{نزل} وارسل الرسل الخ
 ان اعتبر عطف الرسل على الالهية يكون وصدقها حشو
 او تكرار لآيات احكام الرسل من ذلك وان اعتبر انه معطوف
 على احكام نفسه فيكون غير جامع لخروج بعض النبوان
 لانها تتنوع الي واجب وجاز ومستحيل اللهم الا ان
 يقال هو معطوف على الالهية وعطف عليها وصدقها
 من عطف خاص على عام اهتما مابه وما بعده من قوله
 وما يتوقف ^{نزل} وتقرير كل معطوف على ما يليه او على
 الاول على المشهور في المعطوفات اذا تعددت قوله وما
 يتوقف ^{نزل} من ذلك الخ ما واقعة على حدود العالم
 والضمير المجرور بعلي عابيد علي ما والامثلة راجعة
 للعلم باحكام الالهية وما ذكر معه ^{نزل} خاصا به
 حال من ما والضمير المجرور بالببا عابيد علي الشخص
 واحترز بغيره الخال من علم المنطق والضمير المجرور
 بالاضافة في ادلتها عابيد علي الخ وما بعده ^{نزل}

هي مظنة الخايب هي حيث اذا عرضت له الشبهات بقدر
 علي دفعها واذا وردت الشكوك بقدر على حلها
 هاتك احده الخ فيه اشارة الخلاق في حده قوله فيخرج
 علم المنطق واختلف في علم المنطق هل هو من علم الكلام
 واليه ذهب الغزالي او هو خارج عنه واليه ذهب ابن عرفة
 فوجه الاول هو ان علم الكلام وهو اشرف العلوم متوقف
 على علم المنطق فلو لم يكن منه لكان الاستدلال متوقفا على
 غيره ووجه الثاني هو ان علم المنطق خديم العلوم
 والمتوقف على الخديم ليس متوقفا عليه عرفا فهو من
 ثم اي من هنا ان من اجل ذلك وهو ما تضمنه التعريف
 من انه لا يقدر كل احد عليه وانما هو من شأن الخواص قوله
 قطراي ناحية لا يثبتون الالهية على احدى مضاف الى
 ثبوت احكام الالهية من جوار العالم اي امكانه قوله
 وايضا لما يثبتون الخ معطوف على ثبوت الالهية وما
 واقعة على الشبهات والشكوك والاشارة راجعة لثبوت
 الالهية وما بعد ذلك بقساده عكسه فان قلنا
 ليس فاسد العكس لان ثبوت احكام الرسالة يستلزم
 صدق الرسل في اخباره ومن جعلتها احكام المعاد
 قلنا اللهم غير معتبر في الحدود واما موضوعه
 هذا هو الطرف الثاني من اطراف المقدمة الاولى
 وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

فعلم

فعلم الغزالي من مثالا موضوعه النزكان لانه باحث عن
 عوارضها الذاتية من حيث اصحاب المرفوض والسليم
 والمحج وكونه جيل سفاط وتوذلك واما البحث عن
 النزكات من حيث الدبوت والحساب ونحوها فتوارض
 عنبذاتية والباحث عن الدبوت والحساب من حيث
 عوارضها الذاتية علم الفقه وفق الحساب وهما
 موضوعان لذلك قوله ضاهيات الممكنات الا صافه
 بيانية والمراد بها الموجودات نفسها فيشمل الاجرام
 والاعراض قوله من حيث دلالتها على ماهيات الممكنات
 من حيث كونها اجراما او اعراضا والتمييز في ذلك لهما
 عايد على الماهيات قوة وصفا تتوافق له الخ معطوفان
 على وجوب كونه لواعنبر عطف طرف الصفات على
 موجد هالادمي ذلك الخ خروج صفات الخ حوال
 والتمسية لانها ثابتة وليست بوجودية وان اعتبر
 عطفه على وجود فصحيح من جهة المعنى لكن لا يصح
 عطفه على الالف والعل عليه وان اعتبر عطف طرف الافعال
 على وجوب فياين تشييت المعطوفات فتعين
 الاول وينبغي ان يعلم اهم اختلافوا في موضوع علم
 الكلام على اربعة اقوال احدها ما جري عليه
 المهم الثاني ان موضوعه المعلومات لانه باحث
 فيها بحر صلتها وهو مختار في عاجيم كالمفند والسبب

والسعد الثالث ان موضوعه الموجودات الرابع
ان موضوعه ذات الله تعالى لا نه باحث عن عوارضها
وقد افرغ من مادة الوصف امور ثلاثة الواضع والموضوع
والموضوع له فالواضع الشيخ الاشعري والموضوع الفن
والموضوع له هو ما يبحث عنه والجاري في اصطلاحنا
اطلاق الموضوع على الموضوع له حقيقة وهذا
الاستعمال في اللغة مجاز مرسل من اطلاق اسم
السبب على السبب لانه هو الباعث وقد اظهر
لك ايها الطالب لهذا الكتاب امور من مباديه
كي تكون علي بصيرة فيما انت بصدد وبتقوى
با عندك عما انت مقبل عليه وهي معرفة الواضع
والموضوع والموضوع له وقايدته وهي الظن بالامان
وفضيلته وقد اشير اليها في الجملة عند جلب كلام
الفرابي فيها سلف وحكم الشارع كما مر في كلامي
معرفة عند قوله ومن ثم قال غيره واحد في هذه
المبادي الستة قد توخذ من الكتاب في الجملة
وكذلك اسم الكتاب واما استمداده من السمع
والعقل وقد اتمى بعض المبادي الي عشرة وفيها
ذكر كفاية قوله واما تفسير الالفاظ الخ هذه اثالث
اخراف المقدمة الاولى وهو اخرها قوله لفظ العالم
المتناهي ببيان في اللفظ الذي هو العالم وينبغي

ان يعلم

ان يعلم ان القدماء فسر والعالم بانه كل موجود سوي
الله وما جري عليه الله اخصه من ما جري واعليه واسلم
منه لزوج الخ حوال والنفس نية لعدم صدق الموجود
عليها ولا حنبا عيارتهم الي البحث على المستثنى وهل
هو منقطع او متصل بكون سوي غير انه تعذر الكلام
كل موجود غير الله بخلاف ما عند المفسر في ما ذكر
ثم يرد على المفسر ان بعضهم يقول كل ما سوي الله وصفاته
لكل يعقبي عنه بقول السبكي ولا حاجة لقول
بعضهم وصفاته لان صفاته ليست غير كما انها
ليست بنفسه او يقال اسم الجملة موضوع للذات
والصفاته وهذا النوع في دفع البراد والعالم قيل
ما خذ من العلامة تعجب الدلالة لانه دليل على
موجده وهو الله تعالى وقيل من العلم لانه يعقبي
العلم بصفاته في لفظ الازل المتناهي فبدي ببيان
قوله في الآولية اي ليس اول يشمل الموجود
والمعدوم كوجود الله تعالى وعدم العالم بخلاف
القدم على ما يظهر من تفسيره فلا يجري الا على
الموجود فكما كان قد بما كان اذ ليس ولا عكس وحسب
هذا يظهر لك انه لا يرد الي البحث على قولهم كل
ما ثبت قدمه استحالة عدمه فان عدم العالم
قد بمر ولا يستحيل عدمه وقد فسروا بمر كمر

الاول بقوله ان منة توهمة الي ان فان حقت الاشياء
 هنا ووقع في عبارة السعد في شروح النسفية وهو
 عبارة عن عدم المولية او عن استمرار الوجود في ارضة
 مقدرة غير متناهية في جانب الماضي بل ما لا يزال
 اي كما استمرار وجود العالم في زمانها القديم الخ كذا ان
 الله وصفاته وهذه العتبات جارية على مذهب من
 يقول بنفي الواسطة بخروج الاحوال والتفسيمة
 على قول لانها قد عت وتليست موجودة والمناصب
 لمن يرى الواسطة ان يقول ويعنون به الثابت
 الذي لا اول له الخ وقد افهم الكلام هنا وسابق
 من نفس الازل بما ذكر ان الازل اعم من القدم
 لصدفه في الوجود والعدم كوجوده تعالى وعدم
 العالم بخلاف القدم فان لم يطف في العدم اذ قد
 يطف على عدم العالم في الازل ان لم يطف عليه فعدم
 فكما كان قد بما كان الاليا ولا عكس ونحسب هذا
 يظهر لك انه لا بد بحث على قولهم كما ثبت قدمه
 استحالة عدمه من دعوى ان عدم العالم قد يبر
 وانه لا يستحيل عدمه الملاحق لما ظهر من ان عدمه
 ان لم يبر بقديم قوله ومنها الذي لم يبر عليه
 الاحوال والتفسيمة كالذي قبله من الحوادث
 الخ اختلف في الفاعل تحت هذا بفعل الوجود والعدم

ا والوجود فقط والاول مذهب الجمهور قالوا وعدم الخ
 بقطع الموارد عنها والامداد دفعا لما يرد من بقاء
 الخ جرم واستمرارها وهو المناسب لما جري عليه
 المم والثاني مذهب القاضي وهو الصحيح وهو الجاري
 على السنة العربية اذ اوقعهم وافق بقوليت
 امر حادث سواء كان وجوديا او عدميا وبعضه العقل
 لما يلزم على الاول من نزوح احد المتقابلين على
 الخ من غير منجج والمناسب لما عند القاضي ان يقال
 الحادث الواقع بعد ان لم يكن لخروج الاحوال على القول
 بها والعدم على الاول ولا يخفى ما في عبارة المم من
 الخ جمال والاهتمام بما كان جريه الخ يشغل بفتح العين
 المجهة ثلاثيا وهو الفصح ويقال بضمها ربا عبا والمناس
 اسقاط الجرم وعامله دفعا لاهتمام التفصيل
 فيه وما عند بعض المحققين في هذه المحل من جعل
 الجرم على الذات فخرج عن الحقيقة من تفسير الفصح
 بالعدم وهو مجاز والفراغ الخلو وهو الابعاد الثلاثة
 الطول والعرض والعمق وجا بقوله بحيث يمنع الخ
 للوضوح لا للاحتراز بل بفعل الخ تقسيم بوجه
 المراد بالوجه احد الابعاد الثلاثة ثم بفعل الخ تقسيم
 هذا اجاز على مذهب اهل السنة من ان الجسم ما تركب
 من جوهرين وعند بعض لا بد من اجزائه الثلاثة الابعاد

الثلاثة ذهب الطول والعرض والعمق كما تقدم
وعند البعض من غائية اجزائهم تحقق تقاطع
الاعضاء على ما قايمة قال السعد في شرح النسخة
وليس هذا نزاعا لفظيا راجعا الى الال مصطلح حقيق
يندفع بان لكل احد ان يصطلح على ما يشاء فالاخلاق
عنده معنوي وذهب الفهرى الى ان الاخلاق لفظ
والجسم ما خرد من الحساسة بمعنى الضميمة وعظم
الغنى يقال جسم الشئ بمعنى عظمه فهو جسمه
وجسامه ويبيح كل واحد من اجزائه جسمه الخ
هذا مذهب امام الحرمين وانما ان يكتلف جوهران
كان جسمين والاول مذهب الغزالي وهو ان المجموع
هو الجسم ورافقه الفخرى ومنها لفظ العرض ويعنون
به الخ فخره بقوله ما كانت ذاته لا تستقل فراقا الجسم
ويقوله ولا له قيام بنفسه ذات الباري سبحانه
والجبردان على القول بها وهي ما ليس جوهر اول
عرضه ان جعلت ما على المجموع وان جعلت
على الخصوصين بمعنى ان مصدره وفيها الحاد فيخرج
بتنبيه الثاني الجبردان فقط ويقولون وانما يكون الخ
صفان الباري وهذه ابعد جعل ما على المجموع
وبعضه الثاني ما هو المتعارف في مقام الحدود
والثرفيات من ان مصدره وفيها اقرب اجناسا لغير

وانما

وانما لا يترك في الحد وهو في المقام من باب اتباع
الحدود بالحكم وهو قوله الاحاجيم بانه موجود غير قائم
بنفسه وهذه الظاهر وعلى كلا التفسيرين وهو مذهب الصنفين
الوجودية الحادثة واختلف في اصول الالوان فقل مبان
البياض والسواد والحمرة والصفرة والخضرة فوالا يكون
جمع كوب وهو في اللغة الوجود وفي الال مصطلح حصول
الجبر في الخير الخصوص فخرج حصوله في الخير المطلق لان
حصول الجبر في مطلق الخير لا يتفك عنه فهو وصف اي
نفسه والوصف النفس من باب الحال وهو ليس بموجود
وينبغي ان يعلم انه قد اختلف كبار المتكلمين في الال كون
والصحيح انها وجودية لان مرجعها الى الال عراض وهي امور
وجودية واليه ذهب البعض وغيره لا يلتفت اليه
وهو محل من الحذف ووجه حصر الال كون فيهما ذكر هو
ما ظهر من ان الال كون في الال مصطلح حصول الجبر في الخير
الخصوص لا ان كان حصوله في الخير الخصوص من غير
سابقة حصول اخر في ذلك الخير الخصوص في الحركة
وعكسه السكون وان كان حصوله في ذلك الخير مع حصول
جبر اخر بحيث لا يمكن تخليهما بان كانت فهو الاجتماع وان
امكن التخلل فهو لا فرق وينبغي ان يعلم ان كل واحد
من الجبرين في حالة الاجتماع يتصرف باجتماع غير
ما انصرف به صاحبه وكذا في حالة الال فرق والالزم

انقسام ما يستحيل انقسامه بقدر ذلك الحق العوض
فالله وقد خفي هذا كما كتب من اهل هذه الفن قول
ومنها لفظ الواجب الخ انظر قوله ما لا يتصور فقد توعد عليه
منافضة بحسب الظاهر وفيه ان الواجب يحكم العقل
بعده بانعام مستحيل والحكم على الشيء فرع تصور
كليت بقوله ما لا يتصور في العقل عدمه وايضا يرد على
ظاهر الحد انه غير جامع لخروج الاحوال والسلوك انه
لا يتصور في العقل عدمه كنهما غير وجوديين حتي
يتصور عدمهما والعدم لا يناسب تسلطه على الوجود
وتجانب عن الاول بان التصور ثمرة تطلع في مقابلته
القصديت وثمرة على التصديت بنفسه والمراد في
المقام الثاني وعنه الثاني بان المراد بالعدم النفي
الحر من عدم اي ما لا يحكم العقل بنفيه فيكون
جامعا والمراد بالواجب في المقام الواجب الذاتي ويتنوع
بحسب طريقته الي نوعين افا ذلك بقوله اما
بالضرورة الخ قوله ومنها المستحيل الخ والمستحيل
منه الخ مستحالة فهو مطاوع احواله فاستحال
لان السين والتاكيد يانين للمطاع وعقودها
يرد على قوله ما لا يتصور بتدفع بما تقدم قبل
وهذا التعريف ايضا فاسد الطرد له جولة الاحوال
العنوية والتعسفية ويتفصي عنه بان المراد
بالوجود

بالوجود هذا الثبوت اي ما لا يحكم العقل بثبوته والمراد
بالمستحيل المستحيل الذاتي واستار الي تنويجه بحسب
طريقته بقوله اما ضرورة الخ قوله ومنها لفظ الجائز الخ
وهذا التعريف ايضا غير ضا المناقضة لغساده بحسب
الخروج الاحوال الحادثة والنقض انها من الجائز
فالبيان ان يحمل الوجود على التواتر والعدم على
النفي والتصور على التصديت فربما لتواتر المحققين
التي مثل بما ذكر الجائز النظري وان كان بحسب
الظاهر التمثيل بالعكس اولي لانها بالاعتق
وجوب ذلك بقوله او مستحيلة كغلف الخ معطوف
على قوله واجب فالكاف في المقام غير مناسب
والمناسب اسقاطه وينبغي ان يعلم ان الجائز في
عرف المتكلمين مرادها الممكن الذي يقابل الواجب
والمستحيل بخلاف المناطقة فالامكان الخاص عنده
هو الامكان عند المتكلمين والعام اعلم مما ذكر
فهو صادق قوله للمطيعين المقصود بهم المعصومون
والمحفوظون تنبيه ينبغي ان يعلم ان ما ذكر
في هذه المقدمة منه ما يتوقف الشروع عليه
لتعريف العلم ومبادئ الفلاحة وهما الطرقات
التي هي من اطرافها ومنه ما لا يتوقف الشروع
عليه كذكر الفاظ المصطلح عليها وهو الطرقات

الثالث من اطراف المقدمة والدول من مقدمه
الفن وهي ما يتوقف الشئ وحيث مسأله عليه والثاني
من مقدمه الكتاب وهي عبارة عن طائفة من الكلام
تقدم امام المقصود كما رتباط له بها وانتفاع بها فيه
كما في بينهما السعد رحمه الله قد اعلم ان هذا
السلوب غير مناسب والمناسب ان لو جابه في
اسلوب المقدمة الاولي كان يقول المقدمة
الثانية في مزب ال استدلال ثم يقول اعلم ان وجه
الحصر فيها ذكر ان ال استدلال بشي على ثبوت
شي يقتضي ان يكون بينهما ريب يستند اليه العقل
وحسينه فالربط اما ان يكون على وجه مقتضا
او الثاني التلازم والربط ال مقتضاي على ما
يقتضيهما نظر مزب ثلاثة اذ الشئ اما ان
ان يقتضي بطريق وجوده وعدمه معا وهو
السبب او بطريق وجوده فقط وهو المانع او بطريق
عدمه فقط وهو الشرط واطراف المقدم مطلقا تصح
في المقام اذ المزب ال استدلال على ثبوت الشئ
فبرجح الامر الى طرف السببية باعتبار اقتضا
الثبوت والوجود وحسينه فاما ان يستدل بالسبب
على السبب والعكس او ببعض المسببات على
بعض فثاني الطرق الثلاثة ضمنها بطريق التلازم

باني

باني ما ذكر المم من المزب ال رتبة في ال استدلال
بالسبب على المسبب الخ قال السعد وقد يخص هذا
هذا باسم التقليل وهذا اما حسب الحق فيسبح عند
الاصوليين بخيائس العلته وعند المنطقيين بالبرهان
الهي وبرهان له وهو ما كان الحد ال وسط فيه
علة للاكبر في الذهن اي في القضية وفي الخارج
اي في نفس ال موكفولنا هذه الغشبية مستها النار
وكل ما مكنها مست النار محترق فالحد ال وسط وهو
مست النار في هذا التباس علة في الذهن اذ هو السبب
في الحكم والواسطة بين الاكبر والاكبر حتى حمل
الثاني على الاول وعلة في الخارج اي اذ مست النار هو
علة في ال محترق في نفس ال مرفول الثاني عكس
وهو ال استدلال بالسبب على السبب الخ هذا
ال استدلال من طرف اهل هذا الفن ويسمى عند
المناطق بالبرهان الخبيث وبرهان ان وهو ما يغيب
العلم بوجود الحكم فقط لا بسببه وان ثبت قلت
هو ما يكون الحد ال وسط فيه علة في الذهن دون
الخارج كقولنا هذه الغشبية محترقة وكل محترق
مست النار فالاحترق علة المست في الذهن اي هو
الجامع بين الاكبر والاصغر في الذهن حتى وقع
باحدهما في الآخر كما هو وليس علة له في الخارج بل ال مم

بالعكس كما مر ثم اعلم ان الاوسط هو علة في الذهن
ابد الا انه تارة يكون علة في الخارج ايضا وهو
البرهان الالهي وتارة لا وهو برهان الاين ويسمى البرهان
لثباته لانه قاذية الهمية اي العلة اذ يجب بها
السؤال بانه كان كذلك لانه انما نسبة لان القاذية
انية الحكم اي ثبوتها من قولهم ان الله مركبة اقوله باحد
مسببين كتب على المسبب الاخر هذه اما خذ من القسمين
قبلة لا تك تقول كما وجد هذا المسبب وجديسم
وكما وجد ذلك السبب وجد المسبب الاخر وبالعكس
فقد اجتمع فيه الاستدلال بالمسبب وهو القسم
الثاني والاستدلال بالسبب وهو القسم الاول
وهذه الطريقة تتركب في حال ما اذا اتخذ السبب
وتعد السبب وظفر ببعضه المسببات فيستدل
به على بعض قول باحدا كذا زمين على انه هذا الطريق
تتركب في حال ما اذا تحققت عند العقل قوا التلازم
بين الشئيين وظفر باحدهما فيستدل به على الاخر
وهذا امثل ما ياتي عند اهل السنة من الاستدلال
بالمعذوية على المعاني قولهم ومنهم من رد هذا الى القسم
الثاني الخ ككون المسبب يستلزم السبب قوله
الذوق الثاني والرابع الخ خبر عن قوله قال الذي يصالح
قوله واذا عرفت الخ ولما انه في الكلام على وجوب النظر

نوضح

توجه الى المقصود بالذات وهو امر ثلاثة الى الهيات
والنبوات وامور المعاد والمناسب لتقديم الهيات
والعقائد منها تنوع الى واجب ومستحيل وجازي والواجب
ما لا يتصور في العقل عدمه والمستحيل ما يتصور في العقل
وجوده والجازي بما يتصور في العقل وجوده وعدمه فيجب
هذا ايضا تنوع الى بسايط ومرشحات فالبسايط
طرفة الواجبات والمستحيلات والمرشحات طرق الجازيات
والثبات عند التوجه الى الكلام على البسايط والمرشحات
تقديم البسايط لشرفها وهي في تفاصيل اربعة نفسية
وسلبية ومعاني ومعقولة وقدم النفسية لكونها
اساسا لمن عداهما من الهيات والذات ما ياتي بعدها
من الهيات وصاف فرع ثبوتها فاذا تبين هذا فاعلم انه
سلط في النظر على وجود الصانع طريقين كل طريق
النظر في وجود المستدل خاصته وطريق النظر
في وجود العالم جملة واركتب اذ في المقام للجزم
بوقوع الشرط قوله ايها المقلد الخ اجري الكلام على
المقلد خاصة وان كان المقلد سبب اجرا الخطاب على
من جري عليه الكلام قبل وهو قوله اول ما يجب
قبيل كل شئ عا من بلغ المصادق بالمقلد وغيره لا يخرار
الكلام بعد عا المقلد لان معادونه داخل في
الخطاب من باب اولي قوله الناظر لنفسه الخ يعني

او

بالبصيرة لا بالبصر وجا بوصفة الرحمة ليرقق الخاطب
علي نفسه وهذا مما يبعث علي الشئ يقال نظر الي
فلان بعين الرحمة ما ذا لان في جانب ما يبدل علي الرضي
قوله فاقرب شي الخ فاقرب مبدئ الي فاقرب شئ
يخرجك عن التقليد في عقيدة الوجود بمعنى
الله ان تنظر الي اقرب اليك اليك لانه يخرجك عن
التقليد في العقيدة عموما كما توهمه ظاهر العبارة
وسياق الكلام يقتضي ان القل هو مخاطب بنفسه
وهيكلة جميعا ويكون المراد بقوله وذلك نفسه
الهيكل خاصة دون النفس ولا شك ان اقرب الاشياء
الي الشخص اجزاء كما تشير الآية لذلك قوله تعالى
وتحن اقرب اليه من حبل الوريد لكن يرد عليه ان
المجموع ينظر في بعضه ويحتمل ان يريد بالمخاطب النفس
المتفردة اذ هي الناطقة في الاشياء ويكون قوله
وذلك نفسك جار علي الهيكل خاصة وهذا واضح
لان فيه المخرج خروج عما يقتضيه السياق
لكن لا بأس بذلك اذا كان في المقام ما يبدل كما هي
وارتلك اشارة البعد لبعده متولدة المشرق اليه نظرا
الي ما يؤول اليه امره من الوصول الي اعلا المراتب
اعني معرفة وجود البارئ تعالى ونعلم علي
الضرورة انك لم تكن ثم كنت هذه مقدمة القياس

اشار

اشارة بالضرورة والمراد بها المقابلة للنظر الي ان
الصغرى المدكورة لا تحتاج لدليل وطوي كبرى القياس
في المقام وهي وكل من لم يكن ثم كان فليوجد او جده
للعلم بها قال صاحب الامم جوده السلام
والخندق في بعضه المقدمان او النتيجة لعلم اسب
قوله فتعلم ان لك موجودا وجدك هذه نتيجة القياس
قوله لا مستحالة الخ هذا بحسب الظاهر كذا للنتيجة
نظر الي ان من معاني ما بسط ذلك في الشرح وانت خبير انه
لوجاهة في اسلوب الغيبة زاد فيه طرفا اخر فيكون
سند القياس المطوية بان يقول لا مستحالة ان يوجد
الشيء وان يوجد نفسه لكان اسب واهم
وجيبية لا تحتاج النتيجة الي سند قوي والداعي
بان امكن ان توجد نفسك لا يمكن ان توجد غيرك
وان ايجاد الغير اهوون عليك قد ظهر في الشرطية
على امرين فيا بسندهما وهو قوله لمسا وانه لك الخ
هنا اسند الطرفين الاول قائم من هذا
ان مصحح تعلقت القدرة هو الامكان ثم واغافلنا
انه هو اهوون عليك الخ هذا اسند الطرفين الثاني
قوله من زيادة التها فتعلم انك للبيان والتمناقت
النساقط وفسر بقوله والجمع بين متناقبت
قوله وهو نقد مدعي نفسك الخ هذا بيان للجمع بين

ان

المتناهيين واظهار كوجه فساده وخطره قوله فاذا
كانت الخ تخرج عن اسلوب الخطاب لا نه لما جرى الوجه
الذي قبله على غير الخطاب فزع هذا عليه قوله وهو
ضعيف التقليد هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها
وهو ضعف القول بالتقليد وهو احسن قول ان لم
احسن الخ هذه المقدمة ان كل ما منسوبة لما جرى عليه
المعنى لكن الخبر او جزها والاولى اقربها للغير
قوله او جهة وصف كاستف لقوله فله موجود وليس
بما ينسب معنى قوله لان كل عاقل الخ منسوبة لكونه العاقل
معلومة بالضرورة قوله في ان هيئته اي هيكله قوله
مثله راجع لقوله لا يرتاب في ان هيئته الخ اي كنهان
العاقل لا يرتاب في ان هيئته غيره المخصوصة التي
هو عليها ومما تحققت حقيقة فكذلك معدودة
شركا كانت لمشا هدنة ذلك وكانه جابه تشكيكا قوله
الحاكمية الخ صرح به وان كان ما سبق يقتضيه
تقريرا لمجد الخلاف المشار اليه بقوله فمنهم من يدعي
الخ ينبغي ان يعلم انه قد اختلف في ذلك الحدوث
على الصانع هل هو مريد او نظرية والذي يثبت
قوله الحاكمية بافتقار الحوادث الى محدث الخ لم يثبت على
الاستدلال بالحدوث لا الامكان وعليه يجري قوله
ومنهم من يقررها بوسط الخ قوله قال في المعالي ان العلم

الخ انظر عز وكون العلم بها موكوم للغير من قبل اليد
بعد من قوله واما مبالغة الغير وقوله واما المبالغة
الخ لغت المبالغة وانه مقوله والمفعول عنه مطلق الادراك
قوله طباع يقال طبع وطبيعة وطباع كل من د وهو
معني واحد اي السجية وليس طباع جميعا كما يتوهم
قوله بل في فطرة اليها فان الخ راجع الى سباق كلامه
يقضي ان الغير فرضها في الحدوث وهو اعم فرضها في
الامكان حتى نأقنن الخ فيها العصف والسيب والمخ
ينبع في هذا العز وبع التماسين والمواد بالمحسنة
التي القرب قوله ومنهم من يقررها بوسط الخ اي بدليل
كامام الحرمين وهو جار على الامكان في مقام الاستدلال
بالحدوث ويلزمه ان هذا امدا باب الاستدلال
بالخفي في مقام الاستدلال بالجلب اللهم الا ان
يقال جري على طريقة من يشوب الحدوث بالامكان
كما سياتي فلا يلزمه ما قبل قوله فتعجب الي قوله
عن الحادث نتيجة الدليل واما قوله وهو الفاعل
المختار فلم ينتج الدليل واما هو دعوى سياتي
دليلها قوله ان العدم اولي به اي المكنى من الوجود
لغوب الخ الصواب اسقاط قبوله كايها مع ان
قبول المكنى للطرف الخ الذي هو الوجود لا يكون
له عن سبب والخرض ان القبول ثابت من غير

مسبب اذ هو نفسي نعم حصول الطرف الاخر يحتاج
 لسبب اللهم الا ان يقال اراد بالقول العصر مجازا فانه
 والصحيح الخ ما صححه هنا مثله الغرض في شرح
 المعالم وهو خلاف ما عليه الجمهور علي ما نقله المؤلف بعد
 الدين واعلم ان كلامه الغرضين قلبي علي صاحب
 من يري انه ضروري يقول ان العلم بتلك المقدمة
 الضري ضروري الا انه منه جلي وخفي ولا جل
 ما هو خفي ظن قوما انه نظري وما يري انه نظري
 يقول ان العلم بها نظري الا انه منه ما يحصل بنظر
 قريب ولا جل قومه قوما انه ضروري وما
 مبالغة الغرض هذا غير مسلم اذ لم يدع الغرضه
 وان اراد فطرة التزم من هم الخ المناصب
 استغناء اكثر لما سببه ما ياتي بعد من قوله
 لكن لا يسلم الخ مع ما جاء به عند الشك ولكن
 لا يسلم الخ بقول الخصم به حقي يسلم له وليس
 نزاعه فيه كسيف ونحن الخ الا مستغناء لا كسيف
 وهذا خروج عن موضوع السبلة اذ موضوعها من
 في الصبي الذي يميز ولا تظلمه كان العامين كما
 نرضها العصف والسيد في ذلك واما المبالغة
 الخ هذه ايضا لا يلزم الخصم لخرجهما عن موضوع السبلة
 اذ موضوعها من في مطلق الادراك كما تقدم

التنبيه

التنبيه عليه قوله يغير من صوتها البتة غير مسلم
 قوله لمقارنته اي الحسن قوله وعدم التميز والانفكاك
 عطفا على تفكاك على التميز من عطفت التفسير ومن
 عبارة المقترح بالاصناف وكان المقدم ان الاصناف
 للبيان كما ان السليم هو السليم وهو المدغم وكان
 اطلق على السليم تفاولا عند اي السليم قوله قال
 معنا لا الخ الصمير راجع لمضمون قوله واما مبالغة
 الخ الصمير في صوتها وسماها وحسبها عابدا على
 الحسنة قوله وهذه الطريقة الخ الاستارة الي
 قوله ومنهم من يقررها بوسط الخ مصدوف السبب
 هنا مانع فيؤخذ منه اطلاق السبب عليه تعالى
 وفي ذلك خلاف وما جرى عليه هنا مخالفا لما جرى
 عليه في المتن لان ما يشي عليه في المتن محتمل
 لا يكون جري على ان الكبري ضرورية فلا يحتاج
 الي دليل او يري انها نظرية وطوي دليلها لغرضه
 والاول الظاهر وينبغي ان يعلم ان المقوم طوقا ربة
 في مقام الاستدلال في الضمان طريقة الامكان
 مجرد وهذه مناسبة للخواص وطريقة الحدود
 مجرد وهذه مناسبة للعوام لظهورها وطريقة
 الخ مكان والحدوث عما انما بشرط وطريقة الامكان
 بشرط الحدود فقوله طريقة من يشهوية الحدود

..بمحملة الشطرية والشطرية والاول اظهر قوله وان سقط
 منها طريق الى مكان الخ هذه الوجه الى نضوق البعض قوله
 وكذا اعد هذا الفخر قضية كلامه ان ما عند الفخر في الاربعين
 وهو لقب الكتاب السنة فقط والذي عنده في الاربعين
 انه جرى في العديها انها ستة وجرى عند التفرير
 على انها اربعة كما عنده في المعالم وهذه الطرق منها
 ما يتاخر فيه العلم بحدوث العالم عن العالم بالصانع ومنها
 ما يتقدم فيه العلم بحدوث العالم عن العالم بالصانع
 فاشارة الى ذلك بقوله والفرق بين الاستدلال الخ
 قوله وبذلك على اقتضائه المناسب استقامته
 واتيانه في اسلوب التفرير ليكون له موقعه من حيث
 هو اي من حيث الحقيقة قوله فالوجود له نتيجة
 الغياب بحسب المعنى لا بحسب الصنعة وطوقه يستدرك
 اعتمدا داعيا الظهور قوله اي ما افتقر اليه العالم اي وهو
 موجدته ثم ان هذا الموجد اما ان ينتهي الى موجد
 لانه اوله فان انتهى فلا دور ولا تسلسل والا فليس
 اما الدور والتسلسل وبحسب هذا يظهر لك ما لي
 ترتيب قوله ودور التسلسل على عموم قوله والا
 افتقر الخ قوله على ما سياتي ان شاء الله بان الخ انظر هذا
 هل تعلم من له على ما قيد به هنا اوله قوله بالمر واما الثاني
 على وجه العلة او الطبع قوله كما يقول الفلاسفة

بحري

بحري علي وجه يشمل الطبايعين فيكون كلامه تاما
 قوله ونظر الفيلسوف في الخ جار على الطبع والعلم قوله
 ووجه العصر الحصر فيما ذكره صحيح لكن طريق الاستدلال
 لا يحسن العمل كما هو ظاهر عبارة المص فانه يقتضي
 الحصر فيما ذكره لان قوله اوله الاخر كما يقتضي العقل
 صدقته علي ما يتوقف علي ما ذكره يقتضي صدق فدان
 يتوقف علي ما يتردد كقول كالعلة الكاف استقصت
 قوله ولا يقتضيها بطبعه اي كالطبيعة ليعادل
 ما قبله قوله لان ما يوتر الخ هو كسند لقوله ثم نقول
 الخ وما انتهى اليه من استحالته الا خلافا
 في معلول العلة الواحدة ومطووع الطبيعة الواحدة
 الخ صحيح لان تأثيرها بالمتا سبعة الدائنة ومن
 كان تأثيرها كذلك لا يوتر في المختلفات لما يلزم
 عليهم من الجمع بين القديين قوله والله كان الخ مسند
 لدليل الكبري اي وان لم يستلزم اختيار وجوده
 سبعة عدمه كان اختيار الوجود تخصيصا الحاصل
 في الوجود فكانا ناقصة وتخصيص خبرها والمجرور
 يتعلق بالحاصل قوله وثبوت تلك مهالا يصح الخ
 هذا عطفا على خبر كان عطفا تفسيره هو المقصود
 بالذات والاول سبب عليه اي وكان اختيار الوجود
 ثبوت تلك مهالا يصح ان يكون معد وما قوله فانت

تري كيف تأخر العالم اما دليل علي وجود الصانع او جز
دليل عليه او شرط في دليله وعلي كل فالعلم به من
باب العلم بالدليل والعلو بالصانع من باب العلم بالمبدؤ
والعلم بالدليل سابق علي العلم بالمبدؤ قولك يعني
غيرك الي اخرها وكذا من العناية ودليلها غير محتاج
اليه لظهوره في المقام قوله ما بعد اي مما قوله
لا مستحالة لانه قول يعني انك الي توطئة لتفسير قوله
لا مستحالة الي لكن لما انتهت التوطئة لم يثبت عليها
التفسير وكان من المناسب ان لو قال بعد قوله
لزم ان يكون ذلك الموجه غيرك لا مستحالة ان توجد
نفسك قوله والا لا يمكن ان تكتب اللام في جواب
ان وهو غير مناسب لا ملوب اللسان والجاري عنده
ان تكتبه في جواب لو انظر هذا اهل له مساعد في
الخارج ام لا ثم وتقر به ان تقول لو امكن الخ جري
على طريقة الخلف وهو ابطال الشئ بتقيصه
قوله والتالي باطل اي لكن التالي باطل وحذف
اداة الاستثنا مجازا قوله في الامكان المصحح
لتعلق القدرة الخ سياتي ان القدرة تعلق
صلابي ونبيزي فالامكان المصحح لتعلق القدرة
بالنسبة للصلاحي علته لها وسبب يلزم من
وجوده وجود الصلاحي بالنظر الي الممكن ومن عدمه

عدمه

عدمه بالنظر الي الواجب والمستحيل وبالنسبة للتصريح
نشرط في تعليلها يلزم من عدمه الغدوم بالنظر الي الواجب
والمتصنع وكذا من وجوده الوجود بالنظر الي الممكن
قوله استعملت الملازمة علي معنيين الخ يريد
والدعوي الخ ولي بالنسبة والناية بدلالة الاشارة
ولا مستلزما ولهذه الاخرها قوله ومنه اي من
التي انتهت قوله البرهان هو يفتح الغايط صغيرا اذا
نارا سقط فيها قوله فان قلت الخ هذا الوجه
لغيره يريد بد في المقام علي صغير الدليل السابق
ودفعه وصيغة فان قلت اما تتركب فيها اذا
كان الايراد قويا وهو مناسب هنا بالنظر الي
الصغير فقط لا من حيث انها محل للمفارقة فان
ارتكابها من حيث الضم ومن غير مناسب لان
الضم واد من شأنها ان لا يرو عليها شئ قط او
يرد عليها ما هو مضموع بحيث لا يتقيد قدحا
ببعضها فان القوي لها قوة وهم جوا قال
العلامه جمال الدين ابو محمد بن هشتام رحمه
الله في اجوبته علي الفاظ مستحالة في كلام الناس
قال واما قوله يعني السائل هل هم جوا فكلهم مستعمل
في العرف كثيرا وذكره الجوهر في صياحه فقال
في فصل الجيم من باب الواو وتقول كان ذلك عام كذا

وهلم جوا الى اليوم والحاصل انه بعد ان نقل كلام
بن البري ان معناه لم يسمع واعلم هيبتمكم اي اثبتوا في
مهمكم ولا تتبدوا وانفسكم وانه ما خرد من الجرح وهو
ان ينزك الابل والغنم نزعي في السير وفي انتصاب
جرايلاته اوجه احد هاهم مصدر واقع موقع الحال
والنقد يرهم جار ية متبئين الثاني ان يكون
على المصدر لان في هلم معني حروا كما نه قبل ح وجر
وعا هذه اقباس قولهم جار يد متبيا فان البصريين
يقولون تقديره ما شيا والكوفيين المعني
مشي شيا وقال بعض النحويين نصب عليه
النفسي اي التخييل وكلام بن جيان ان معني
هلم تعالى عا هيبتمكم متبئين وانتصاب جراي
انه مصدر في موقع الحال اي جار ية قاله البصريون
وقال الكوفيون مصدر لان معني هلم جروا وقيل
على التفسير الجا حروا نقل عنها واعتزضه واستشكل
كونها عربية محض واطال في ذلك قال ولندكر
ما ظهر لنا في توجيه هذه الكلام بتقدير يكون
عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي تعني
ايت وتعالى الى ان فيها جوارين احدها انه ليس المراد
بالا نبيان ههنا المحي الحسي بل الاستمرار على الشيء
والمدامعة عليه كما تقول استمر على هذا الامر وعلى هذا

الاسوال

الاسوال ومنه قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك واطلق الملازم ان امشوا واصبروا على الهنك
المراد بالا نطق ان ليس الله هاهنا الحسي بل انطلق
الى لغة بالكلام ولهذه الاعراض ان تفسيرية وهي
انما تاتي بعد جملة فيها معني القول كقوله تعالى فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمعني ليس المشي
بالا فدام بل الاستمرار والله وامرهم وموا على عباده
اصنافكم واحبسوا انفسكم عا ذلك الثاني انه ليس
المراد بالطلب حقيقة وانما المراد الجرح وغيره بصيغة
الطلب كما في قوله تعالى ولتجل خطاياكم فليجد ذلك
الرحمن مد او جزم مصدر جواه يحرق اذا سحبه ولكن
ليس المراد الحسي بل المراد التخييل كما استعمل السبع
هذه المعجزة نه يقال هذه الحكمة مستعج على كذا اي
شامل له فاذا قيل كان عام كذا وكذا وهلم جوا فكانه
قال واستمر ذلك في بقية العوام استمر اي فهو
مصدرا واستمر مستمر فهو حال مولدة وكذا مامر
في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناصب من هذا
الكلام وهذه التاويل ان نزع اشكال العطف فان
هلم حينئذ خبر واشكال التزام ان اراد الضمير اذا نزل
الضمير هلم هذا امر دايما كما تقول واستمر ذلك
او استمر ما ذكرته قال فان قلت اشتملت هذه

التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقدير ان
 كلياتنا وتاويلات منقذة ولم يبعد في كلامه التبيين
 مثل ذلك قلت ذلك لك لم تنفع لهم علي كلام علي
 مسائل منقذة مشكلة اجتمعت في مكان واحد
 ولو وقعت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك امر
 وقد قال في كلامه قبل هذا الثاني يعني من الامور التي
 توقف بسببها عن كون هذه التركيب عربيا بعض
 ان اجماعهم منعقد على ان فيها لغتين جارية وهي التزام
 استنار ضميرها فيكون اسم فعل وتسمية وهي ان
 تنصل بضمها والرفع البارزة يقال فلما هلموا فليكون
 فعلا ولا يعرف لها موضع اجمعوا فيه على التزام كونها اسم
 فعل ولم يقل احدا انه سمع هلم جرا ولا هلم في الثالث
 ان تخالف الجنتين المتعاطفتين بالطلب والخبر مستمع او
 متعجب وهو لا مرد هنا اذ اقلت كان ذلك عام كذا
 وهلم جرا وانما استدرك هذه اوان صفت محله لتأنيده
 خفيف فزنها قوله غاية الى مراد الخ ان تصح هذا المصوب
 المتعطف على مستفصل الاطراف بعد انتهاء اليراد اشارة
 الى ان المتكلم اعني المتردد ليدل قد وهم فاستعمل
 الضرورة في غير محله وذلك ان في المقام لم يفتقد
 طريقا لا تنفك من العدم الى الوجود والحوال من
 صورة الى صورة ومن طور الى طور ومحل الضرورة

الثاني

الثاني الاول كما وهم مقرر فيجوز اليراد في الجواب
 ان ذلك الى الكبر والنطفة الى النظر هذه الجواب فانك
 تجد لا تنفك ليدل لخرجا على الاستدلال بالجز وهذا
 المنيع يقتضي قوة اليراد ونسبته فهو عبارة ما اذا
 قال له هب ان امركا قلت لك نقول الجواب الى تأمله
 قوله فتعلم على الضرورة ان ما زاد الى لا يسلم الخصم ان
 ما زاد على النطفة كان معه وما من وزيل يقول تكون
 من الغذاء فهو بحسب ما دته موجودا معه ومن بحسب
 هذا لا يجف عنك ما في قوله بعد فقد تم لك البرهان
 الى قوله على وجود الصانع الى اطلاق الصانع على الله تعالى
 يستهد له قوله تعالى صانع الله الذي اتقته كل شيء
 ويستهد له ايضا ما في السفة من اطلاق الصانع على الله
 تعالى قوله القابلة اتبع الصغرى بهذه الومعة الكامنة
 لطول الفصل قوله وسند المبع الى هو سند اول وبالذات
 لقوله لا نسلم ان لم احسن ثم كنت وكلام المير يقتضي
 انه سند قولكم ان ذلك الى قوله ولعل الامر الى هذا اقعده
 في المقام من قوله في المتن وهلم جرا المعيد للقطع قوله
 واجاب على حاصله الى هذا ما من السؤل بخلاف ما في
 الحق كما سبق وهو وان كان مما سأله وبديقه
 فقد برر عليه بالنظر الى الضرورة ما تقدم من عدم
 تسليم الخصم تكون ما ذكر معلوما ضرورة الوجود ما دته

فهو موجود بحسبها كما سبق وجا بقوله ما حاصله
 كأنه يشيرونه الى كون ما في المتن جوابا بالنظر الى الحاصل
 منه وهو ان الذان من باب الكل المجموع الى وان حبيب
 بما فيه لان سياق المتن الجواب في المتن يعبر على هذه
 الاشارة قولنا اذ انا ونحوه اي كانت الخ اذا اشار الى نسان
 مثلا الى نفسه يانا فقد وقع النزاع في النفس فقبل
 جركا يخبر في القلب وقبل السارية في الهيكل المحسوس
 وقبل الهوا وقبل العناصر الى ربعة وقبل الخلط
 وقبل الدم وقبل نفس كل شخصه من راجه الخاص به
 وقبل هذه الهيكل الخصوصي وهذا الذي صحه المصنف السبكي
 في جميع الجوامع وهو ظاهر كلام الفهري حيث احتج الفخر
 على ان نسان ليس عبارة عن هذه الجنة والهيبة
 المخصوصة انه قد يقول فعلت كذا او هو عالم به انه
 المخصوصة غافل عن جميع اعضائه الظاهرة والباطنة
 والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم فاعتز منه الفهري
 بان كل مستشبه بهذه الاشارة لا يلزم ان يكون عالمها
 مصنفا الى معرفته ان ما هيته حقيقة موجود
 غير متغير ولا قائم بتغيره معلوم ان كثيرا من العقلا
 لا يخطر ببالهم او انفسهم كذلك بل جميع كثير من
 العقلا وجم غفير من اكثر الاشربة واكثر العقول
 يكررون وجود هذه في انفسهم في الممكنات اصلها واسا
 فضلا

فضلا ان يكون نفس حقيقتهم الى اخر كلامه وقال
 سعد الدين في سنن ج الفاضل وسبق من المتكلمين
 على انها لا جزا لا مصلحة الباقية من اول الامر الخ وما
 جرم عليه الصوفيا لا بد افع منها سبق من ان اقرب
 الى شيا الى الخ نسان هو بيته التي يشيرونها يانا لان
 ما سبق حياه المهندسون وهم ممن بقوله ان انا ممن
 يشيرون به الى الروح فقط كما تقدم التنبيه عليه قوله
 واذا ثبتت الخ الياسب تقدم عليه قوله فصدق قولنا
 في الصغرى الخ قوله فاحتاج الخ غير محتاج اليه لانه
 نتيجة الدليل السابقة والمقام لدفع ما ورد عليه من
 السؤال بعد تقريره وكذا قوله ونقيب ان يكون الخ قوله
 فصار الى من يصير الغاف اي غايته قوله كالنقطة مثلا
 الكاف استقصائية فلا يتاسم ما بعد من قوله مثلا
 لما فانه اياه قوله لان الذي قصدنا الخ جابة بعد الاستدراك
 وهو مناسب لما بعده فقط قوله وهو اي البرهان
 او من حيث اشتمالها الخ بيان الملازمة قوله وهو باطل
 اي قوله لا يمكن للذات تخزع الخ قوله فان قلت لحل
 ذلك الخ هذا السؤال من قبل الطبايعين وهم يرون
 ان النقطة تؤثر في الرحمة بعد الاتصال وان كان
 تأثيرها في الرحمة عند بشر وط كما عند الخ مزاج لا افع
 بقوله تؤثر في الرحمة خاصة كما يوجد كلام المصنف

ويعيب هذا ان يظهر لك ما في السؤال وجوابه وانما عاين
محررين وان الجواب لا يقطع حجة الطبايعين نعم قوله
بعد علي ان اختلاف الذان يقطع الخصم لو حرر السؤال
على انه لا يحتاج اليه مع ما سبق من قوله قصاري الامر
انه جار علي ما هو امره قلنا بل لم ان يقطع الخ لا يسلط
الخصم لان مدعيه انها تخرج خارجا عن الرحم نعم قوله
بعد علي ان اختلاف الذان يقطع الخصم لو حرر السؤال
على انه لا يحتاج اليه مع ما سبق اليه من قوله قصاري
الامر انه لا جار علي ما هو امره قلنا بل لم ان يقطع الخ
لا يسلط الخصم وتخصيص كل جرح يقطع الخصم
فظهر ان البرهان السابق يقتضي الخ هذه اما نظري ما تغلق
به من الافراق لقوله لا مستحالة ان توجد تنسك الخ قوله
فتعلم على الضرورة الي قوله ويسبب ذلك الخ حاول
به تصحيح الكلام ليقع جوابا لكن اخر كلامه اعني
قوله فقد تم لك البرهان الخ يابي ذلك لانه يقتضي انه
دليل اخر له جواب عن الاول قوله ثم اذا انقرب الي هذا
الزائد الخ لما جرح الجواب على الاستدلال علي وجود
الصانع بالزائد على الذان لانه لم يكن تركا وعي
بالذات النطفة كان المقام نعم ان يتوهم ان صانع
ذلك الزائد هو النطفة نعم هذا له وقع ذلك فقال
ثم اذا انقربت الخ وهو الذي وعده باثباته عند قوله

للمن

لكل من ذكر الخ وتم في الغمام للترتيب الذكرى والمعمورة
أيضا نظرا إلى أن الكلام على ما يكون النطفة ليست
فأعلا لذلك الزايد بعد الكلام على ما أعلا ذلك الزايد
وارتبط إذا الذي من شأنها أن ترتكب عند الجرم يوفق
الشرط من الخطاب عام بالنظر إلى الغلة فهو حسب عموم
واقع في الجملة قطعا قول الرب هذا الزايد الخ ارتكب أمارة
الترتيب لقرن المشار إليه ومن يجتعل أن يكون ابتدائية
وإن نظرون تبعصية وإن يكون ظرفية وهو متعلق
تجدد في حاله أو بالزايد وهو الظاهر أو صفة
للمزاجي بمعنى ذلك أو مع ذلك أو في ذلك قوله
فراغا وصف كاشف للجرم والوصف الكاشف هو
الذي يطلع أن يصور به الموصوف مجوزا أن يكون على
ما هو عليه هو وصف آخر للجرم مغيب الحكم وقدم
الكاشف لأنه من باب الوصف المغيب لتصور الموصوف
والآخر من باب الحكم فماسب تقديم ما يبعد
التصور فهو من المفردات المخصوصة إلى صادق بالظن
والعرف والجهل فهو والصفة عطف على المفردات
لعدم إمكان الاختيار لها الخ هذا من الذي لا دليل
الذي يتضمنه الغمام حسبما أشار لذلك في الاختيار
يستلزم التخصيص المقضي بالانقضاء بالقدرة
والإرادة والعلم والحياة فهو كذا هذا الاختيار

ولما افاد ابطال تأثير النطقة مطلقا توجه الى الزام الخصم
ان يكون الطبع على شكل الكون وعند التوجه لذلك
مهد بقوله وايضا طبع لها في وجود ذلك الخ ولما تمهد
لحق الكلام بينهم في تأثير النطقة بالطبع واقتصر
على التمهيد بطرف الطبع فقط دون العلة لانه لم يقل
احد بتأثير النطقة بالتعليل لولا ان ثبت به لزمن يوجد
المعول بتمامه كالانسان مثلا بتمامه بنفس وجوده
وهو باطل من وجهين اوله لكونه على شكل الكون هذا
هو التمهيد لقوله في استواء النطقة الخ هذا بيان
الملازمة وانت خبير بان هذا لا يسلمه الخصم لان
الطقة عندهم مركبة وغير متساوية الاجزاء ولما
كان المقام غير من توجه وهو ان يقال ما في الذات من
التخصيص يسلم انه من الفاعل المختار واما المعول الذي
هو معي واحد ففاعله النطقة بطبعها اشار له في
ذلك بقوله ولا في نحوها الخ قوله في الشرح تقدم
اخصار جهات الخ هذا تمهيد لتغيير المتن وجهات
التأثير يعني طريقة جمع معرف من صيغ العموم وخصم
بقوله في اوجه ثلاثة فلا يقال قد حصر النبي في
نفسه لان مقصود وجهات الثلاثة وحصرها في
ثلاثة قوله بالطبيعة الخ المناسب ان لو عبر بالطبع
والتعليل على مزيج ما قبله قوله ان كل موثر الخ المناسب
ان لو اسقط لفظة تلك لانه لم يقصد ان يراد الموزيل فقصده

جنس

جنسه الصادق بالافراد الثلاثة والمثال جار على هذا
القدر به ولا يخفى ما في المعبر بطريق العقل كما سبق قوله
مثلا محتمل اذ الخافا يعني عنه قوله القدر في راجع
لظن في المثال اذ القدر في بشارك السنية وكون التأثير
للفاعل المختار ومخالفة في وحده لا فهم يقولون بتعدد
قوله ويلزمه ان يكون حيا هذا اللزوم عقلي كالمزوم
بوجه الجوهر والضروري عند حركته المناسبة لا ملوك
اللسان عند حركتها لان اليد لم يسمح فيها الا ان ثبت قوله
فاذا عرفت هذا الخ هو التمهيد لقوله اما تأثيرها فيها فثبت
عنها بالا ختبار الخ هذا مناسب لمن يرى ان الضروري
يختلف بالجلد والخافا ولذلك جاء بقوله اد الحية والقدر في
الخ فهو مستند للضروري قوله وايضا لوانت الخ هذا وجه
اخر لا يقال تأثير النطقة بالا ختبار وهو جار على طريق
التشاكل وارتخا العنان قوله ولما فيها ايضا الخ المناسب
اسقاط ايضا لانهم ذكروا ان قوله لا شئ لها الخ تنقضي
به الملازمة عما حدثه وليس كذلك بل لا تتحقق الملازمة
نظرا لما ادعي من الحروية الا بالطرفين تورا وغير
ذلك انظر ما وجه زيادة هذا عما تقدم لان المراد
افادة وجه الاخر وبيان التأثير وهو انما يتوقف على
مصححات الفعل والقدر في الازادة والعلم والحياة
وهذا هو المذكور قبل فان كان المناسب للتوقف

الاربعة فقط فلا حاجة لذكر هذه الزيادة وان كان
يقضي غير ذلك فلم نذكره هناك اللهم الا ان يقال
ان اولها من المتناسكة للذات الكامنة كالبدن والاما
ثاثيرها بالطبع عطف على قوله اما تاثيرها فيما نشأ عنها
الخ قوله وفي معناه العلة اي وفي معني تاثيرها بالطبع
تاثيرها بالعلّة وانما ان يترك تاثيرها بالعلّة في
المقام وان لم يقل به احد كما تقدم استيعا لطرف
المبحث وليريات به في المتن ان التخرج محل تسمية
ولا يستقيم المعني الا على تقدير حذف اي وفي معناه
تاثيرها على وجه العلة والمناسب هنا الورد بـ هـ ان
الوحدانية قوله ونسبته الى الخ لا يسلمه الخصم لانه
يقول ما تقتضيه واحد فهو واجب وغيره لا يقتضيه
لها فيه فهو ممكن لا ياتي حقي يقتضي التخصيص
قوله متماثلة اي بالنسبة لاختصاصها وهذه الابهت
لانه مبني على القول بالتماثل والخصم لا يسلمه قوله
ولكن يجوز ان يكون في مكان صاحبه الخ وهذه لا يسلمه
ايضا لكونه ما عليه المطبوع واجبا عنده وغيره
ممتنع وما قاله الخصم فزع الجواز قوله ذاك قد اختلفت
على رد الخ هو قول يفتيها ذلك والخصم لا يسلمه
لانه يقول بوجوب ما تقتضيه فقط وغيره لا يقتضيه
فهو ممكن في مقابلها فاذا اتين هذا فلا يخفى عليه

ما في

ما في قوله مع جواز ان يكون الخ قوله والاشكال الهندسية
الجور ان الشكل هو الهيبة الحاصلة من احاطة الحد
او الحدود بالجسم ككونه دائرة وكونه شكلا ومربعا
مثلا وكل جسم فهو قابل ان يشكّل بكل من هذه الاشكال
لا شك لا بدك من مقابلته فلا يختص ببعضها لا يختص
فختار وهذه لا يسلمه الخصم كما سبق وان الهندسة
في العلم الباعث من المقدار وهو من معلوم قوله واما
باعتبار اجزائها الخ ان جلت اما على مجرد التاكيد من
غير تفصيل فلا اشكال وان جلت على التفصيل
كما هو السابغ فانها تستند على ان تكون مسبوقة
بمثالها اللهم الا ان يقال قد يخدق ما ويؤخذ المخاض
للفصل من مضمون الكلام السابق لانه حاصل الكلام
اما باعتبار الذات قلته او اما باعتبار اجزائها فقد
اختلف قوله بالمناسبة الذاتية وهو ممكن
الحار الموتر مثلا للتشبيه والحواف والبارد الموتر
للرطوبة فواء فيستحيل المناسبات اسقاط الفا واذا كان
الخاصية لانه جواب لما فيها من معني الشرط
وفي طرفه لما مضى من الزمان بمعنى اذ ومناسبة
القدرة بـ جان بـ على القول بان الطبيعة بسيطة
فواء وان يخص مثلا عن مثل لا يسلمه الخصم ايضا
لما تعدد قوله وهي المقصودة اي بالذات لانه الاول وان

كانت مقصودة في الجملة لكن لما لم يبق لها بل تغيرها ولد اقل
والا ولي وسبلة لها قوله على الجمود اي لا يتغير كونه
نطقة وهذا من باب التوسعة ولا بأس بها في التشرح
قوله ودليل الصغرى والكبرى سيف كالقياس
السابق فهو دليل الصغرى اذ هي نتيجة والتفصيل
السابق ايضا اعني قوله اما تأثيرها فيها نشأ عنها الخ
واما تأثيرها بالطبع وفي معناه العلة الخ فهو دليل
الكبرى مع ما سيف له في المتن من قوله لعدم امكان
اختيار لها ايضا قوله المخصوص اي وجه الطبا يعنون قوله
المتساوية من كل وجه اي بان تكون لا حارة ولا باردة
ولا رطبة ولا يابسة وهذا لا وجود له في عالم الكون
والغنى فلا يسلم له انهم يقولون في المنطقة ما ينبغي
عليه الا لزوم قوله ولذلك كثر عموم الخ ان قلنا بانحاء الخ
قوله ولذلك كثر عموم الخ هذا من ان هذه القاعدة
ومعني كونه طبيعة واحدة اي مطبوع واحد ومعني
عقيدة واحدة قوله واذا انتفى الطبع لها الخ في اثباته
بهذا هنا شي لان نفي تأثير المنطقة بالطبع او العلة
نقدم الكلام عليه والمراد في المقام ما يلزم الطبا يعين
عما قد عرفت انهم لا ان يقال الا لزوم في يستلزم
نفي تأثير الطبع وحسبنا بان لما قاله وجه وهو ان
تأثير الطبيعة يصح تأخيرها وتأثير العلة لا يصح فيه

التأخير

٧٧
التأخير بل بنفس وجودها بوجود معلولها دفعة
واحدة فتأثير الطبيعة اسهل واوسع من تأثير العلة فاذا
انتفى ما هو اسهل واوسع فقد ياب اولي نفي ما هو اشد
واضيق قوله هذا امبالغة في الرد الخ الخامسة اسقاط
لفظة امبالغة لان المردود هو ما نوجب له من قوله لها
يتوهم الخ وهو لم يرد في قوله ثم اراد ان يبالغ فيه هنا اللهم
الا ان يقال هذا جار على امبالغة في جهة الرد عند تعين
عنه بذلك وهذا رد طبعي قوله مع جواز لا يسلمه الخصم
بل يقول ما هي عليه من المقادير واجيب لئلا تنقطع
وعنه محتج ولا جاز في المقام قوله علي ان تعديرها
موترة الخ خرج في المقام عن اسلوب الجدول والا فالجواب
لذلك ان لو قدم هذا الطرف علي قوله وجه الرد لما ذكر
ان الرفوف الخ كان يقول وجه الرد ان لا نسلم عدم اختلاف
مطبوعها البتة ثم يوجه به ما ذكره بعد ذلك يقول ولين
سلم هذا فالرفوف على مقدار مخصوص في الهواء
انقطاعه عما فوق ذلك الخ قوله افي في عاقل ان يسند
هذا الصنيع الى الاستعانة للاستبعاد والشكل الغريب
عطفت تفسير على الصنيع العجيب والصنيع يعني الصنيع
قوله منفر داو مجتعا راجع لنفي من العالم منفردا
اي عن الغير ومجتمعا اي مع الغير فضلا منسوب
بفعل محذوف وهو مصدر فضل فضلا بمعنى بقي ومن

نظرا الى ان المشار اليه من باب المعاني والمعاني يتنضم
 اليها باشارة البعيد والاشارة راجعة الى مضمون
 قوله ثم اذا نظرت الى اي وتعلم ان تلك النطقة وسائر
 العالم لم يكن ثم كان كما علمت ايضا ما سلف من المشار
 اليه فافضل مقدم فالمناصب تاخير قول لم يكن
 ثم كان المناصب الجري على اسلوب التنبيه لكن
 نقول جري على انفراد باعتبار المدكور قصدا
 للاختصار ونقول اذ كل منطلق الى هذا وجه استفادة
 ما ذكر من المشار اليه ثم اوضح جهة المثلية بقوله
 جري من فراغ الى ينجلي وصف كاشع وهو من
 باب التصور ولهذا اقدم على ان لا يكتفى من باب الوصف
 المعيد لحكم الموصوف كما تقدم اشار بقوله على
 وجوده وعدمه الى ان كل تصور عليه المتعديلات
 الست وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
 والازمنة والامكنة والجهات واقصر ههنا ثلاث
 وقضية كلامه ان الاشتراك في الاطراف المذكورة
 يقتضي المثلية وفيه شيء لان المثلية تقتضي
 اشتراك في جميع الاوصاف الذاتية وهى
 ليست محققة لان حقيقة الانسان مخالفة
 لحقيقة النرس اللهم الا ان يقال جري على مذهب من
 يرى المحالفة بين الاجسام مركبا كشيئها ولطيفها

اسلور

نورايتها

نورايتها وظلمها ايها حتى ان جرم النار قتلا متقد مع جرم
 الماء وجرم التراب مماثل لجرم البحر وهو مذهب المتكلمين
 فالاجسام عندهم مماثلة اي متحدة الحقيقة واعنا
 الاختلاف بالموارد وذهب الفلاسفة الى ان
 الاجسام متخالفة بالصفات وعليه جرت المناطقة
 وقد جري المؤلف في شرح الصغري على اصطلاح المناطقة
 عند تفسيرها ثلثة فجعل الانسان ميا بين النرس
 في الحقيقة قوله فيحتاج الى ان المناصب استقامة
 ليس مقصودا حتى يوثق به مستقار ما قبله
 بل المقصود استنتاج وجوب صفة العدم لسائر
 العالم عدلان التي هي الزايد على النطقة فالمناصب
 ان يوثق بدله بقوله وقد وجب لذلك الجمع المستنتج
 عنه وهو قوله فلكلما يجب لسائر العالم مماثل لك
 ثم يستدل بقوله لوجوب استواء المتكلمين الى ويكون
 استدلالا معنويا على اثبات المقصود مطابقة
 لما يقتضيه تدبراني بقوله لوجاز الى ويكون
 توجه الى استدلال اخر بطريق الخلق الا انه يحتاج
 الى لفظ ايضا صدر هذا الكلام ويكون دليل
 صناعي قوله بعض المقصود به هنا النطقة وبقا
 العالم ما سوى الزايد الذي تقدم قوله والتقدم الى
 الواو والتقليل وهو بيان الملازمة وانت خير بما فيه

حكمه ان يوثق به بين النقي والاثبات والمقصد منه
 استنباط الادب الذي هو مدخل النقي يعني على
 بعيد احسب الوقوع واستعماله الى علي الذي هو
 مدخل فضلا يعني على استنباط احسب الوقوع ولا
 جزم ما في هذا التمرين بالخصم والذين هم الطبايعون
 وانهم قد خرجوا فيما استند واليه عن جنس العقلا
 وانما وجه الاستدلال بغيره وينبغي ان يعلم ان النقي قد
 يكون صحيحا لقولك فلان لا ينظر الي العبر فضلا عن
 ان يعطيه ومقدرا كما في قول المصنف في عاقل الخ
 الي خصوصية موان الخ الاضافة للبيان اي الي حقيقة
 موان والمراد بالموان ما لا يتصف بحياة جلالة في
 عرف العقول وانظر ما وجه وضعه بقوله لا يسمع ولا
 يبصر الخ نعم لا يعني شيئا مناسب اللهم الا ان يقال
 قصد بذلك محاكاة التثنية نظر الي قوله تعالى حكايه
 عن ابراهيم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام يا ايت
 لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يعني عند شيئا
 كذا كلمة تدع ونزجر ونظون يعني حقا كما في قوله
 تعالى كذا ان كتاب البرار الى الله والاول مناسب
 في المقام وانبعه بالنفس لم يحكم ويعيد حقيقة
 وغير ما يما يليق ولم يقل انما يجب الا ينسب بالفاعل
 المختار لمجان ان الخصم نظر الي ان تاثير النطفة هو
 الليف

الليف عندهم بطريقة النظر قوله هنا اي في مقام النطفة
 والزائد عليها قوله وهو س الخ عطف تفسير على تقدير ان
 وهو يعنى الها والواو ضرب من المعنونة ووضعته بحكم
 نبح وما عطف عليه ليشتري الي وجه عدم التضمن لتلك
 التقدير انما ونجح بالبناء للمعقول من الخ وهو الرمي يقال
 حج الشراب من فيه اذ ارمي به وهو هنا مجاز قوله والبله
 جمع اليه يقال للعاقل مطلقا وللعاقل عن الشر فقط
 وللا حجة الذي لا يميز والمناسب في المقام الاول
 وكذا الاخير يعني الاطلاق وعدم التمييز قوله نسليم
 الخ ختم المبحث بالدعامنا سب وارنكب مادة السؤال
 لدلائها في الطلب على وجه الخصوع وعند التوجه الي ذكر
 متعلقان الطلب قدم طرف المعرفة لانها كالاساس
 لما بعده وانبع ذلك بالحقم باشتقاق الخواتم اهتماما
 به ولما في طرف الحفظ من البدع من الطول فخرم
 والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الخ لا يعني
 وجه اتباع ذلك بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 لان المقام للطلب ووضعها بما يقتضي التمجيد
 والتعظيم بخانه الشريف والعصمة الطهري عطف
 نفس للحررة الوثني قوله من الله وصحبه بيان
 الراشد بين اتباع الال بالصحبة لتمام الصلوة
 باقتهم قوله ومن هنا الخ اي من ثم اي من اجل ذلك

نظر الي ان المشار اليه من باب المعاني والمعاني ينشأ
 اليها بانشارة البعيد والاشارة راجعة الي مضمون
 قوله ثم اذا نظرت الي اي ونعلم ان تلك النطقة وسائر
 العالم لم يكن ثم كان كما علمت ايضا ما سلف من المشار
 اليه كما ايضا مقدم فالمناسب تأخير قوله لم يكن
 ثم كان المناسب الحري علي ان يكون التنبيه لكان
 تقول حري علي ان يقرأ باعتبار المذكور قصد
 للاختصار فنور اذ كل مثلك الخ هذا وجه استفادة
 ما ذكر من المشار اليه ثم اوضح جهة المثلية بقوله
 جرم ثم نراعا الخ بغير وصف كاشف وهو من
 باب التصور ولهذا قدم على ان لا من باب الوصف
 المفيد لحكم الموصوف كما تقدم اشار بقوله بكن
 وجوده وعدمه الخ الي ان كله يجوز عليه المتقابلات
 الست وهي الوجود والعدم والمقادير والعفان
 والازمنة والامكنة والجهات واقتصر هنا على ثلاث
 وقضيه كلامه ان الاشتراك في الخواص المذكورة
 يقتضي المثلية وفيه شيء لان المثلية تقتضي
 الخ مشترك في جميع الاوصاف الذاتية وهب
 ليست محققة لان حقيقة الانسان مخالفة
 لحقيقة الرئيس المزمع ان يقال حري على هذه من
 يري المماثلة بين الاجسام مركبا كغيرها ولطيفها

اسلور

نورايتها

نورايتها وظلماتها حتى ان جرم النار مثلا مقيد مع جرم
 الماء وجرم التراب مماثل لجرم الحجر وهو مذهب المتكلمين
 فالاجسام عندهم متماثلة اي متحدة الحقيقة وانما
 الخ اختلاف بالحوادث وذهب الغلاة الي ان
 الاجسام متخالفة بالحوادث وعليه جرت المناطقة
 وقد جري المؤلف في شرح الصغري على اصطلاح المناطقة
 عند تفسير المماثلة فجعل الخ تسام مابينها للفرس
 في الحقيقة قوله فيحتاج الي الخ المناسب اسقاطه اذ
 ليس مقصود احقي بونتي به مستتجا على ما قبله
 بل المقصود استنتاج وجوب سبق العدم لسائر
 العالم عدلان التي هي الزايد على النطقة فالمناسب
 ان يوجب بدله بقوله وقد وجب لذلك الي مع المستنج
 عنه وهو قوله قلنا يجب لسائر العالم المماثلة لك
 ثم بسندك بقوله لوجوب استواء المثليين الخ ويكون
 الخ مسند لا معنويا على اثبات المقصود مطابقا
 لما يقتضيه ثم ياتي بقوله لوجاز الخ ويكون
 توجه الي اسند لا اخر بطريق الخلق الا انه يحتاج
 الي لفظ ايضا في صدر هذا الكلام ويكون دليله
 صناعي قوله بعض المقصود به هنا النطقة وباق
 العالم ما سوي الزايد الذي تقدم قوله والقدم الي
 الواو لتفصيل وهو بيان الملازمة وانت خبير بما فيه

لانه ان به قبل استيفاء الثاني وهو خارج عن الطراد
الصانع قوله ما بان اي ما بحث القدم قوله بصيغة
واحدة وهي لا تكون الا بنفسها اول رتبة لها قوله
فخرج الخ تخرج لما تضمنه في ذلك هو خارج علي الزايد
قوله وسائر الممكنات يعني با فيها اي ما عدي الزايد
علي النطقة قوله علوه وسفله من الملاق المصدر
علي اسم الفاعل والمراد بسا فله ما تحت مقعر السما
اعني عالم السموات والارضات ثم نوعه من جهة اخرى
عكسها وكريمه الخ ولا يخفى ما في هذه التنويع من
المناسبة للرد على تفاصيل الخصوم المفضلين في
ذلك اول اصله ونوعه اي كمالا والبيان والناطق
والزايد وقد ختم البحث بقوله وان من شيء الا يسبح
بحمده للعلانية وهو كالسنة لقوله وان الجميع معتم
الخ قوله حاصله انه الخ الضمير للشان ويحتمل ان
يعود على التنسيع والطرق متعلف بان تعطف والسبح
والثاني استنبات زايد بان اي انعطف بعد ما بان
حدوث الزايد الخ ومرجع هذه الكلام هو مضمون
الجواب المتقدم وهو قوله والجواب ان ذلك الخ ان اكبر
الخ وقد تقدم ما في ذلك قوله من الطبايع المطابقة
لما سبق ان لو اجرى الكلام هنا على الطبيعة والعلنة
الهم الخ ان يقال يتوحد في الطبايع حتى تشمل العلة قوله

انطق

انطق اي كروم جمع ذرة ووجه الاستدلال الخ هو
ما ينقل الذهب بسببه الي الملو بخره والعالم كله
المقصود والعالم منه ما عدا الزايد الشامل للناطق
والخارج عن الدان قوله اذ هذه الزايد اجرام مختصة اي
اخذه فذكر ذاتها من الغرض قوله فكذلك اي يجب لسائر العالم
المقصود به النطقة والخارج عن ذات الخاطب بخلافه
فيما قبل من قوله على حد وث تلك النطقة وسائر
العالم فالمقصود به الخارج عن ذات الخاطبة نقطة
قوله لهما لئلا يابه المقام يعني عنه قوله اذ لو اختلف
العالم الخ هذه الاستدلال اخر بطريق الخلف فاما سبب
ان لو اش رايه باسلوب يقتضي انه طريق اخر
بان يقول وايضا اذ لو اختلف الخ قوله بان يكون
بعضه قد بما اي بعض العالم وهو الزايد ومصدر
البعض الخ اخر سائر العالم قوله ما بان اي في
قصر البقاء قوله فيبحث الخ المناصب استقامت
اذ ليس مقصودا حتى يثبت به مستنتجا كما
سبق التنبيه عليه في المتن قوله وهو اي
جواز سبق العدم تنقيص القدم المروية فيجمل
التنقيص هنا على اللغوي وهو ما في قوله وهذا
معني قوله الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله
وبيان الملازمة الخ قوله فهو معتز الخ المناصب ان

لوعلمه باهتمام بيان ثلاثي منها قول اي الصفات التي
 ليس لها وجود ابد الى هذه الترتيب جار على مذهب
 من يري في الحوال واما من يري ثبوتها فالصفات
 النسبية عنده مالا تتحقق الذات به وانه قول وهو
 لا يكون الاصفه اي كالناطقة للانسان والناطقة
 للحيوان قول اولها كقول صفة العلم والكتابة
 اذ هو لا يزل لنا طغيه وكعدم قول ذلك للحيوان مثلا
 اذ هو لا يزل لنا طغيه والوا في قوله وهو يكون الخ
 تعليلية قصد بطلانها بيان النسبية التي هي
 المبتدأ والخبر المذنبين لها قوله واختصاص قول بوجوب
 فهو معتزلة بينهما قوله كما للبيان وهو ذلك وقد
 سمع ما في الجمع بين كاف التمثيل وكلمة التخي قول
 وان الجمع الى انظر كيف خرج في الشرح عن اسلوب
 المتن لان هذا في المتن موخر عما بعد من قول
 وان جميعه عاجز الخ كما انه صدر عنه لا عن تأمل
 قوله يعني لان الطبيعة والعلة الى هذه الما يتد
 اذ اروي الحصر السابق اعني حصر طرق التأثير
 في الطوائف الثلاثة ثم قوله لا يختصصان مثله عن مثل
 اي بشيئ من تلك عن مقابلة كان تأثيرها بالناطقة
 قوله وانما كلفه مماثل قد سمع ما فيه قوله ومع
 ذلك قد اختص الخ هذا غير مستقيم قوله وقد سمع

تقرير ذلك

تقرير ذلك يعني عند شرح قوله ثم اذ انظرت الخ قوله
 ومع ذلك فقد اختص بعضها بقوة السمع وبعضها
 بقوة البصر الخ والاشارة لاجتماعهم قوله ومع ذلك
 قد اختص الخ قوله ولهذا المعنى الخ يعني مستقيم التقرير
 قوله وهو اي ذلك قول ولا العجز العجز فيه شيء لا
 يقتضي ان بعض العالم ليس من العالم وعليه هذا
 فالصواب استقامه قوله وسياق ذلك الخ اي في بحث البقا
 وهو قوله ومن هنا تعلم ايضا وجوب تنهنا على ان
 يكون جريا او قايما او محاذيا او في جهة له الخ والاشارة
 راجعة لمضمون قوله فلا يكون فاعله جريا الخ قوله
 وان من شيء الا يسبح بحمده اي ما من شيء الا يسبح اي
 بنزه حال كونه ملتبسا بحمده قوله كما ذلك اي ما وجب
 قوله فطرة اي العالم قوله له غاية الكمال جملة في محل جري
 على انها صفة لما يليها قوله جلالة اي عظمته قوله
 وتزده بصيغة المضي عطف على خبر قوله من جميع الخ
 متعلقات بما بعد من قوله وقيل ان النسب في الخ يفي
 الى اخر ما سمع هو جار على ان الآية جارية على ما هو
 اعبر من لسان المقال والحال وما هنا جار على انها جارية
 على لسان المقال فقط ولا يتجني ما يليه من عليه من التلخيص
 قوله فان قلتم بربها فنسب الخ يعني بالسابق ما تقدم
 من الاستدلال على وجود الصانع بخلافه اجزا العالم

وفيه طرق اربعة وبالاتي بعد قولك دليلك اي مجموع
 السابق والاتى بعد الطلوع هو انك لا تريد قولك
 من انهم هاتين المراد اقواها كما صرح به في سنخ
 وسماه قولك والذي اخذناه المراد بالبعث تعق
 الدين المقترح وظاهر العبارة المنقولة عن المنقولة
 عن المقترح الوقف في الجواز كما قال المص ومذهب
 الفلاسفة في ذلك الجواز الوقف في هذا
 الراي يعني اي الوقف بدليل استارة الغريب
 وبدليل قوله بعد اذ قدم وجوده قوله قدم الزايد
 ينبغي ان يعلم ان قدم هذا الزايد على وجه الاستناد
 الي فاعل بالتعليل قالت به الفلاسفة ويرد عليهم
 بالعقل لا نه اذ انبثت الفاعل المختار ونفي ما سواه
 بينهم ذلك وقدمه لا على وجه الاستناد لشبه
 لا يقول به احد لكن يستشعر في المقام فاجرى المص
 الجواب بحسبه فقال قلت مختارنا فيه المباح
 قولك كان الله ولا تنبي معه هذا احد بعث
 نعلم شيخ الاسلام والشريع كراي قوله وحدوث
 هذا الزايد الى دفع به ما يتوهم من ايراد الدورية للنام
 قوله حتي يمتنع الاستدلال به اي السمع عليه
 اي بما حدثت الزايد قوله ومن المتكلمين الى هذا
 مغاير المختار قوله فلا يجب وجوده على من كذا

سيظهر

سيظهر بعد قوله وقد كان جل وعلا الواو للتعليل في وايضا
 لو نظرت الى هذه احدي الطريقتين في الاستدلال على
 وجوب الصانع بوجود المصنع وقوله نظرت اي نظري بصرية
 قولك العالم الموده الذوات فقط مما لم يسل من يابن شامة
 الثاني باسم بعضه فريسته امثالة الصفات اليه
 والفرق بينه وبين الاول قد ذكر المص في هذه العقيدة
 اعني عقيدة وجود الصانع لحدوث دليلين احدهما
 ان النظر في النفس خصوصا وانها لم تكن ثم كانت فهي
 حادثة ثم النظر في سائر العالم وانها مماثل للنفس المحكورة
 عليها بانها حادثة فيجب حدوث الجميع والدليل الثاني
 الذي شرع فيه هو الاستدلال بالحدوث احد التلازمين
 وهذا الدليل هو المعروف بين المتكلمين ولا استدلال
 باحد التلازمين الذي هو الا مراض على حدوث
 الاخر الذي هو الا جرام مبيح عندهم على ان رتبة مطالب
 الاول اثبات زاييد تنصيف به الاجرام الثاني
 اثبات حدوث ذلك الزايد الثالث اثبات كون
 الا جرام لا تنفك عن ذلك الزايد الرابع استحالة
 حوادث لا اول لها ووجه اثباته بما هذه الاربعة
 الاصول ما يجتري اليه من اثبات زاييد الاجرام
 ليجتم عليه بطلان رتبة الاجرام اذ الشبهة بطلان من
 نفسه ومن اثبات حدوث ذلك الزايد اذ حدوثه

يستدل على حدوث الجرم ومن اثبات استحالة حوادث
الاول لها لانها بعد ما ثبتت اصول الثلاثة الاولى
وزيد ان تستدل بحدوث ذلك الزايد على حدوث الجرم
الملازم له يرد علينا اعتراض من قبل الخصم وهو ان يقول
لا يلزم ذلك الا لو كانت افراد ذلك الزايد الحادثة لها
مبدأ ههنا توافق على حد وثم لكن الاول فالقولك مثلاً
وان كان مستحرجاً كان حادثة لا يلزم حدوثه الاول
كان ليجل ذلك الحركات مبدأ يلزم من قدمه وجود
الحال وهو وجود الجرم عارياً عن الحركات والسكون
اما اذا كانت الحركات الاول لها فلا يلزم ذلك بغير
الاصل الثاني منها وهو حدوث الزايد بتوقف
ايقين على الدفعة الاولى ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه
الثاني ابطال انتقاله الثالث ابطال كونه
وظهور الرابع اثبات استحالة عدم القديم
فمجموع اصول التي يبيح عليها حدوث العالم
سبعة الاول اثبات زايده على الجرام الثاني ابطال
قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله الرابع ابطال
كونه وظهور الخامس اثبات استحالة عدم
القديم السادس اثبات كون الاجرام لا تنقل عن
الزايد السابع استحالة حوادث الاول لها ولا ينكلم
لها عليها في الحجة لا ينظر واحد الخ استار هذا

الي

الي ان الدليل الاول وهو الاستدلال على حدوث
بالتمثيل ليس المنطوق به واحد بل له طرفان أربعة اما
اولاه ان ينظر في النفس حتى اذا اتبعت حدوثها انقطع
على سائر العالم فيجب حدوثه وثم حدوثها فهذا طريقان
واما الثاني فلان وجه حدوث النفس في النظر الاول
انها لم تكن ثم كانت ووجه حدوثها في العالم في
النظر الثاني انه مماثل لما تحقق حدوثه ومماثلة
الحادث توجب حدوثه فهذا طريقان بخلاف الطريق
الثاني وهو الاستدلال على حدوثه بالتلازم قوله
وحقق ان صانع الخ هذه المعطوف على قوله فثبت
والضمير ان في صانعه وذاته عايدان على العالم وجا
بقوله ولا شيء من العالم ليشمل ذات الناظر ويحصل
ان يعود ان على المصنف اليه الذي هو العالم ويكون
المعاني وحقق ان صانع العالم لا يمكن ان يكون
صانعه ذات الناظر لكن تفريع قوله فمبني
من جميع الامور الخ يرد مع هذه الايراد وهذه التفريع
جار على مذهب البصريين وكثيراً ما يجري على
هذا الاسلوب قوله ومن عدم الي وجوده ان
الدليل هو نفس المدلول لان التغيير ما عدم الي
وجوده هو حدوثه المستدل عليه فيكون قد اخذ
الدعوى جزئياً وهو باطل قوله المشاهدة الخ فيه شيء

انه لو كان مشاهدا لما سأل المتصور ان يقولوا بالكون
 والظهور الذي يشاهد مطلق التغير في التغير من
 عدم الي وجود وبالعكس فاذا لا يثبت دليله
 ومعد وفيه بعد طر وحال من فاعل يشاهد فليكون الكلام
 عما يعني انها تنسب هذه في حال عدم ولا يجزى ما فيه
 وهذا المضمون قوله في سببان الخ وما
 كونه التغير الخ هذا دليل كبير في هذا القول
 الخارج في القول بقوله سبب الفاعل وتكلم خلفا عما
 سبب عن الفاعل وتكلم بالخطا في الجوهر وبالفتح
 ما يوجب والظاهر لطلانه في قوله فان قلت لعلم الخ
 هذه اسوال يرد عما مضى قوله وان كان من وجود
 الي عدم الخ فتوجه الي ايراده ودفعه بما ذكر
 ولما اعرضنا الخ جابه دفعا لما ينوهم
 من غفلة عنه في المتن قوله وايضا فنقد بر عدم
 التقديم الخ انظر قوله فانه يوجب ان الحال هو
 التقديم المذكور وليس كذلك بل الحال عدم التقديم
 لما يلزم عليه الخ يعني بالمسبب المعلوم والطبوع
 وبالسبب الفاعل والطبيعة في قوله ونسلسل البراءة
 المنسلسل بالمعنى الخ مع الضاد في قوله ورو كيفية
 نسلسله هو ان يقال لم انتهى هذا السبب فيقال
 لا نقف سببه ثم تنقل الكلام الي ذلك السبب وهكذا

فان

فانه وقف في دور والذ هو نسلسل في دور ان قد ان التقى
 الخ هذه اسوال ثاب بره الا انه باعتبار الطبيعة فقط والتغير
 في كان يعود علي المصدر المعلوم من قدر ولا يوجب رده
 الي التقديم بل لا معنى لكون التقديم برهالا اي كان
 التقديم برهالا قوله وايضا فغير صحيح الخ هذا وجه آخر
 في الرد علي ما تمسك به الطبايعي كونه متعلقا بالوقت الاول
 وهو طر بان المنه قبل عدم التقديم قوله اذ منع التقديم
 الخ المصدر مضاف للفاعل ومنعوله هو قوله لتجدد الخ انه
 قوي العامل باللام لغير عينه وكذا المصدر في قوله ولا من
 منع التقديم الخ فالمصدر مضاف للفاعل وتعمل بالفعول الذي
 هو قوله لوجود التقديم الخ فخرج هذه البرهان الخ بعين
 دليل الصغرى وهو قوله اما كون صفات العالم حادثه
 ندليله الخ قوله الاكون هو عبارة عن الاجتماع والافراق
 والسكون والحرك قوله بها اي الاكون قوله على حد ذاته
 اي العالم قوله وذلك اي طريق الاستدلال المذكور
 قوله لانه اي الموصوف قوله لا يختلف فيها اي الصفات
 والتغير المستند في لا يختلف يحتمل ان يعود على القول
 او على الموصوف وهذه الجملة وصف كما شئت لقوله
 نفسه قوله لعله يلزم الخ هذا استدلاله ولا يطرأ على
 الذات واطلقه بالوجه الاخير الشامل لكن قوله وهلم
 جردا يناسب معناه الدور قوله هذا بيان الخ اي

مضمون المجتهد من لدن الخ قوله اما كون صفات الخ
 العالم حادثا ثمة قوله ما يتعلف بالذليل اي من جهة
 برهان مقدمته والا فباين يتعلف به ايضا في تنبيه
 الخ ضمن هذا التنبيه اربعة مطالب من الطالب
 المتوقف عليها حدوث العالم احدها اثبات زايده
 على الخ جوام ثانيا بطلان انتقاله ثالثها بطلان
 قيامه بنفسه رابعا بطلان كونه وظهوره وباقى
 المطالب السبعة قد تضمن الكلام الذي قيل
 التنبيه اثبت منها وذلك اثبات ان الخ جوام
 لا تتعل عن ذلك الزايده والبيان استحالته عدم
 القديم والنصلا ت قد تضمن واحدا وذلك بطلان
 حوادث لاول لها هو كمال السبعة واعلم ان
 ستة منها اما يحتاج اليها لتفصيل الصريح والسابع
 وهو بطلان حوادث لاول لها اما يحتاج اليه لتفصيل
 الكبير قوله تارة تكمن فيه الخ ظاهر عبارة المصنفات
 معاني الكمون هو الاستتار قوله تظهر الخ يفهم ان
 الظهور عبارة عن وجود الصفة في المحل على وجه
 ايجاب حكم له لا يخرج ذلك لو قال وغير ذلك يخرج
 عن الجمع بين الكان وكلمة التخرج وقوله الخ عطف
 تفسير على قوله تراكم لنا قوله ان هذه النزاع مستكم
 كالاحتشوا ان ما قبله يعني عنه ان عرطور العقل اي

صفاته

صفاتهم قوله في عدد من لا عقل له اي تعدون في ديوان
 قال الجوهرية يقال في عدد اهل الخيري بعد منهم وهو
 بكسر العين والع بعد الدال الخ ولي على وزن عباد
 قوله وهو اي لا من الزايده قوله والواسطة عطف تفسير
 قوله قلنا المحققون الخ قد بناقش المصنف في الجواب بان
 حاصل ما رام في المقام به انهم قد خرجوا عن هذه المحققين
 وهو قد خرج كما ذكرنا ما ذهب اليه في غيره هذه الاثبات
 من انه يقول بثبوت الخ لغيره بالذليل اي دليل
 حدوث العالم الذي جرى عليه المتن قوله منها اي
 انتقاوها قوله على وجودها اي لا عراض قوله من
 غير حاجة اليه اي الطول وفي نسخة اليهم فيكون
 الكلام على حدوث مصنف الى محال دلالة الخصوم او كمالهم
 ويكون المقصود ما هو شأن الجادلة وذلك
 الطول قوله والسكون الواو الحال في يكونهما اي الكمون
 والظهور وقوله وظهورهما اي الكمون والظهور قوله
 يودي الي التسلسل اي الشامل للذوق قوله وفيها
 المعني بالمعني هو قيام الانتقال بالانتقال قوله
 وتقد برها حوادث لاول لها الخ هذا اعتراض من
 الغلاة صفة على كبري الدليل الذي استدله على
 حدوث العالم وهي قوله وكل من صفاته حادثه
 وكيفية نظم الدليل الذي اشار اليه المصنف قوله وتعد

برها

الخ ان تقول لو قدر ان صفات العالم حوادث لا اول لها
 لم يدم ذلك الى فراغ ما لانهاية له فعدا قبل ما وجد
 منها في الزمان الحاضر لكونه فراغ ما لانهاية له من عدد
 الحوادث محال اذ فراغ العدد يستلزم انتهاء طريقه
 فظهر لك بهذا ان كنت ذهنا دخلت على ابطاله الثاني
 وذلك غير ما لو ان تدخل عليه ولا يصل فيها ان تدخل
 على الاستثائية فغيبه هنا مخالفة للمصنعة
 والذي ينبغي ان يكون ما دخلت عليه لكن هنا
 دليل للزم وبين طريق الشرطية اذ هو المحتاج للبيان
 لحفا في المقام قوله ما توقف عليه من وجود الخ
 قد توجه بهذا الى ان ما وجد من الحوادث الى ان في
 الزمان الحاضر يلزم الخصم ان يكون عد ما مع تحقق
 وجوده لكن المناسب ان ياتي به على وجه الالتزام
 ان الدليل قد تم قبل فاذا تبين هذا فاعلم ان الخصم
 لم يسلم ان فراغ العدد يستلزم انتهاء طريقه
 وهو ايضا بحيث يرد عليه لا يفسد من قبل
 الخصم كما يقول ما تعنون بالفراغ هل من الطرفين
 ام من الاخير فان قلتم الاول فنلزم منكم المصادمة
 او الثاني فنلزم منكم عدم نعيم الجنة او الاخير فنلزم
 عدم نعيم الجنة ايضا وقوله اعلم ان الملل كلها
 الخ بما بهذا انه يهدى الشرح النص المقتضى والمثل جمع

هذا مستطاع
 من البيهقي
 اه

ملة

ملة يعني الدين ويتبين ان يعلم ان الفلاسفة
 كانوا يرون عدد واث العالم حتى ظنوا راسطاً قد عب
 قدمه وانبع على ذلك لانه كانت له سطوة ورياسة
 مع الامم كقدره اذ ارسطاس بنى قوله ونعيم على
 ذلك بعض من ينسب نفسه الى كابن سينا والفلاسفة
 وحفوة بن رستم قوله والا متفق الى الله شامخ
 راجعة لعدم العالم اي تفصيل مداهم في قدم العالم
 بطول قوله والحاصل منه اي من تفصيل مداهم
 فلا يرد عليه ما ياتي من الزيادة عن الخمسة لكن في
 العباد من بني قوله واجب الوجود وهو الله تعالى
 مبدل مفصل من قوله قد ما قوله وسبحه عقلا هذا
 هذا ما وقع فيه الاختلاف قوله ثم نفسا عطف على
 قوله واجب الوجود والمقصود به مفعول واجب الوجود
 الخ ول قوله وهو لا والمراد بها المادة وهي العناصر
 الاربعة الهوا والنار والتراب والماء والله هو الزمان
 وبالحلا المكان واضطراب في ذلك عنهم هل المراد
 به جيز الفلك والمقصود به ما وراء العالم وهذا
 وكما هو العبارة الا خبر قوله وهو كذا اي مادته
 ويهون بها الاجرام لانه عنها تكون الصور
 قوله من الصور اي الاشكال قوله دجاجة مثلت
 الدال قوله بدن بالدال المحجة قوله وتوقف جالبيوس

هذا يدل على كمال عقله بالنسبة الى الغلاة
وقد كان في زمن مولانا عيسى علي نبينا وعليه الصلاة
والسلام وذكره ثلثه فقال ان كان الله موكها
قلتم فقد امتنا به وذهب ليلتي مع مولانا عيسى
فان في الطريق قبل ان يصل اليه قول فاذا عرفت
هذا الخ هذا هو المهد له اوله قاله راجعة
الي ما تضمنه الشرح المهد قبل قوله ونهي قولنا وكل
من صفاته ما دته كانه ذكرها استحضار لها
هو ان يكون دخل في الوجود وفرغ من حركة
الخ فلاك وقد سبق البحث فيه قريبا قوله
واشخاص الحيوان الخ هذا ما باب ما يخرج الكلام اليه
والا فالكلام في الخ عراض قوله لا مقتضى بهي ضبط
بفتح التاسم مصدر ايمه افتتاح لتلك الحوادث
ويصبح كسر ها اسم فاعل قوله عدم دلا نهاية الخ
هو مرفوع ينتزع فيه دخل وفرغ قبل قوله
من حركات الخ قوله والجمع بين الفراغ وعدم
النهاية الخ هذا مبني على ما مر من ان فراغ العدد
يستلزم انتها طرفيه وهو يلزم فيه تناقض الخ لو
اتخذ المور وانته خبير بان الخصوم كما يسمعون ذلك
بل يقولون الفراغ في طرف وعدم النهاية في طرف
في سياتي كلامهم يقتضي عدم التوارد وكلام المص

هذا

هذا يشهد لما حملنا عليه من قوله لكن في المتن بخلاف
ما حمل عليه بعض المحشيين من انه كند الخ مستثنائية
قوله ويلزم عليه الخ هذا يشهد لما جري عليه في المتن
من انه جواب الالتزام وقد سبق ان الاستحالة انما
تثبت فيما اذا اخرج من حيث لانها بية له قوله واليه
هذا الجواب الخ يعني قوله والاول والثاني ان لو قال
اشترنا في العقبلة بقولنا ونقد برها الخ قوله وقد
ورد المسألة يعني المخصوص قوله ان حوادث نعيمها
الخ من اضافة ما كان صفة قوله ومجمله ان من عطف
الخ خص على الاعم قوله وسرها من عطف التفسير
قوله ومن حقيقته ان يكون الخ عطف على ليس وقد خول
قوله واما دليل جوازه الخ فنرض لدليل الجواز مع ان
انتفا دليل الاستحالة يقتضي فيه نظر الى النقص
له في المقابل عند قوله وفيه وجد ان ادلة الاستحالة
من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المنتزعة قضيها
وعبر ذلك وانعدم فيه دليل الجواز قوله ما تقر
يعني في الخارج قوله ومبني اي في الكتاب قوله
من وجوب العموم بيان لما قوله فلو وجد ان يكون
الخ هذه المعنى من انفسه وهي ان ما وجب ان
يكون له اخر فوجود مثله ممكن والممتنع لا يتعلق
به القدرة فاذا لا يحجز قوله يستبين معني يبين

فالسبع والثاني ايد ثاب قوله فثقلوا الاول الخ اذا انظر
في هذه الكلام وجد انه غير مطابق لدعوى الخصم
لان ما ادعوه لا يتوقف بحركة الفلك فهي لا تتوقف
بخلو هذا المطابق هو ان يقال اذا اعطيت فلانا
دسها اليوم فقد اعطيت دسها امس لكن لا يلزم
عليه من ثابته قوله متوقف لا يسلم اذ ليس هو علت
له حتى يتوقف عليه بل الذي في المقام السببية
التي تفتيها فاذا ما ادعوه مطابقا لهذه المثال ليس
مطابقا له والذي يطابقه اعطى فلانا في اليومين
دسها مسبقا بما يطابق دسها قبله ثم كذا وكذا
يلزمهم بحال على ذلك ان نظير خبر عن قوله فالحركة
وهو اخبار بالمدكر عن الموت لكن صيغة فعل
يصح فيها ذلك كما في قوله تغايب وللملاد بركة
بعد ذلك ظهور ذلك ولا يلزم الخ التعرض له هو من
التعرض لما اخر اليه الكلام اذ الكلام في المبحث
في الاعراض وهذه ذوات قوله لتوقف اي معشر
سائر الجوانات قوله ومثله ما ادعيتاه المناسب
للسبب الثاني ان يقولوا وثقلوا لما ادعيتاه ولكن
تفتن قوله ولا لما تدعيه الخ فيه تنكبت على الفلافة
لكونهم من اهل النار فلهذا لم اجتمع الوجود الذي
مع عدمه الى اشتراك هذه البراءة اعراض القلاسة

على

على الكبرى وهذا لا يسلمه الخصم اعني اجتماع العدمان
الاولين فثاب ما لا يتخل عن الوجود وهم لا يقولون
بالخلو عنه لانهم قالوا في متسلسلة دائما فتوسم
ايضا اي كما ان العدمان ان لينة قوله وذلك الجحش الخ
لا يسلم هذا الان وجود الجحش يتحقق عند هم
بوجود ان لا نهاية لها لا يبرح حتى يلزم ما قال قوله
ان لينة الخ في كلامه شبه تناقض حيث قال
ان لينة الخ قال لك عدمه اذ الان لينة عدمه قوله
فقد لزم الخ هذا التبرع على بيان الملازمة وذلك
قوله وبيان الملازمة الخ قوله على الضرورة الضرورة
هنا مقابلة للنظر في معنى البداة في وفيه ايضا
مصاحبة الخ لا ينفصل عنه فثاب ما سبقت من
المقارنته بينهما وقد ظهر فاقبه قوله وفيه الجمع
هذا لا يلزم الخصم لان يبري المدون بالنسبة
اليه الشخص والانه بالنسبة اليه الجحش
فاذا التناقض لعدم نواردهما على محل واحد
قوله بل العدم الخ لا يسلم الخصم هذا التناقل
ولا يقول به قوله ويلزمهم الخ لانه الاول
هو قوله وفيه ايضا مصاحبة السابغة الخ والثاني
هو قوله وفيه الجمع بين التناقضين فالثاني
ان لو اتى بهما الثالث كانت بينهما ما روي وليس احدهما

اكثر من الخ خوله يعتصم في الخ خصار لانه اذا انغى
 المساواة والاكثرية يستلزم ذلك نفي الخ قليلة
 ايضا نعم فبنيغ الحصر بحسب المطابقة بخروج الاقل قوله
 والثاني باطل الخ الضرورة في الختام يعني الجهة قوله احدى
 النسبتين الخ لان بين كل نسبتين نسبة التعيين
 او مساواة التعيين فلا يجوز ان لا يرتفعان قوله
 وبيان الملازمة الخ هو علم من المناقشة وذلك ان
 يقال ما بينتم به الشرطية حصص اصطلاح اهل الحساب
 وضوان الخ قل ما يصير عند العدد فانيا والاكثر مقابلته
 ونحن نقول لاكثر ما اراد فاذ لا بينهما بيات ولذلك
 جوب بعض الخ بانه في برهان القطع والتعريف علي
 اعتبار عدد دين احدهما زيادة والاخر يدونها فتعني
 التقابض في العدد دين وجيبند فاما ان يكون
 بايزا الناقصة ما يقابل الكاملة او لا فالاول
 يلزم عليه ان الخ مساو للكل وهو باطل وعلى
 الثاني يلزم منهم تناقض الناقصة فيقول الكاملة انما
 فانتها بمناه فتكون متناهية قبل من حوادث
 الخ اولها حوادثها اول وهو نها فتقار من الطوفان
 وهو الما الذي كان في زمن سيدنا نوح علي نبينا
 وعليه الصلدة والسند قوله علي من هه الخ وهو
 القول بحوادث لا اول لها قوله في كل وفي بعض

التعني

التعني عنه كل ذي مقابلة لتلك قوله قبله الفرق متعلق
 بخرائج والضمير فيه عايد على كل حادث قوله وهكذا الا الي
 اول في الخ حكم الخ اي ويسمى الامر في الخ حكم علي
 ما ذكره الي اول وبحسب هذا يظهر ان قوله وان يصح
 في كل حادث يقين عن قوله وهكذا الا الي اول في
 الخ حكم اللهم الخ ان يقال ذكره نوطية لما بعد من قوله
 ومن لا زماها الخ ونؤكد الما قبل ولو جري علي
 الخ خصار لانه وقال فيما بعد ومن لا زماها حكم
 قوله ومن لا زماها الخ هو وجه بطلان الثاني الذي
 هو ثبوت حكم بخرائج مالا نهائية له والمحكوم عليه هي
 الحوادث التي لا نهائية لها قوله ان يسبغ ازل اي
 الذي هو جنس الحوادث ازل اي الذي هو جنس
 الخ حكم قوله لكون ان اراد بالسبغية سبغية
 الزمان فالخصم لا يسلمها وان اراد السبغية
 الذاتية لسبغية العلة على العلول فليست متنوعة
 والمتنوع السبغية الزمانية والخصم لا يسلمها قوله
 وان اجيب اي عن ما الزمان سبغية الامر اي قوله
 بالنهاية في الخ حكم اي حتى لا يكون جنسها ازل
 فلا يلزم سبغ ازل اي قوله ايضا المناصب ان لو
 اخر لحظة ايضا علي قوله المراد لتعود اليه قوله
 والملازمة ظاهرة اي غير بعيدة لا يعني انها ضرورية

اذ لو كانت كذلك ما اتبعها بالوجه وانتم بهذه اليقين
الي وجه عدم النقص لبيان الملازمة في المتن قوله
لكن الخ عدل عن قوله كذا الثاني باظه الي ما قال طلبا
للايضاح لما ذكره ان اي من قوله وبيان
المستحالة الخ وكذا قوله فيكون ملزومه الخ عدل
اليه عن قوله فالقدم مثله طلبا للايضاح لئلا لو
وجد لم يخل الخ هذه الاسلوب لا يتناسب الخ لو فرض
الحكم لا يفيد انه لا نهاية له ولا مرعى خلاف ذلك
واذا بقوله لم يخل ان المفصلة قصدت من حيث منع
الخلو وان كان فيها منع الجمع ايضا قوله يستبين
اي ببيان تعني يظهر فالسعي والتأني ابدان ثمر
ومن ضروري هذه الحجة ولو قال ومن كان مرهنا
الحكم لنا سب ما في المتن من قوله ومولا من مها
سبف محكوم عليه بالفراغ الذي هو المستروح
قوله وهو ان لي الواو لبحال قوله وسبف الامر لي علي
الامر لي محال للخصم وهو الغيلسوف في ان يقول
ما قلتم من المحال لو كانت السبغية مآبنة والذي في
المقام السبغية الذاتية تما بين العلة والمعلول
والسبغية الذاتية لا تنافي في الامر لية لانه قبله نعت
الحركة المحرورغ والضمير فيه عابدين علي يومنا اي
الكائنة قبله ويصبح ان يكون حاله من الضمير قبل

قوله فان

قوله فان فرضت قولها اليه الخ هو خارج عن موضوع
المثال والكلام عليه من باب الامتناع الذي يوجد
فيه الحكم عليها الخ ان اراد وجود المحكوم عليه بالفعل
دفعه بغير مسلم لانه لا يلزم من وجود الحوادث وقفع الحكم
عليها وان اراد الحكم بالصحة فلا يلزم سبغية الزمان
والظاهر انه جري عليه الخ وهو غير مطابق لما
سبف قوله علي الوجه السابق يعني مضمون قوله
وذلك ان تعرض في حركات الفلك الخ قوله محو عما حال
من الضمير المحرورم قوله قبلها حال من الخ لف قوله ولا
حكم الواو للحال قوله ما قبل هذه الحركة الخ ما قبلها
هو ما قبلها الي الامر لانه هو الغيلي في الوجود وان
كان قبلها في العدد ولا اعتبار قوله فقد لزم ان
ما يتناهي الخ هو جار علي ان ما في قول المتن ما يتناهي
مصدوقها ما قبل الواحد الزايد وما بعده هو
اللف قوله وان شئت فاقصر الخ هو جار علي ان
مصدوقها في ذلك ما قبل الزايد عليه فقط الذي
جري عليه ما قبل قوله بل وعدم النهاية قوله
وهو اقرب واظهر الخ كانه اقرب بحسب النظر
لعدم اعتبار كثرة العدد ولا فساد فيه واظهر
من جهة انه هو المختار في فيه في تنافيه وهو
الذي تكون الحركة الزائدة وسبلة الي عدم تنافيه

واما الادلة الخفية المتخفية بالصورة وليس من
محل النزاع قوله حصل الى ما انتهى الكلام على وجود الصانع
انبعه بالكلام على صفاته ومراجع ذلك الى ثلاث
اقسام سلوب ومعاني ومعنوية ويطاوعة الى ذلك اقتضى
النظر بتقديم السلوب لانها من باب التحلية بخلاف المعاني
والمعنوية فهي من باب القولية وقدم القدم والبغا
على ما سواها من السلوب لانها لا يكون على ما بعد هذا
فهو بتقديم الدليل على المدلول وعند التوجه اليهما قدم
مبحث القدم على مبحث البغا للمعنى المتقدم لان ما ثبت
قدمه استحال عدمه والنون في نقول للمشاركة اي
معشر المتكلمين ثم جابدليل هذه العقيدة بقوله
والا لا فتم الخ وجري على برهان الخلف وذلك ان ثبت
ابطال تعصبه اي والى بكن قد جابدليل كانه عادلا لا فتم
الي محدث فوا وذلك يودي الى الاستشارة راجعة الى
مضمون الثاني وهذا دليل على استثنائية والوافر
تقليدية اي اذ ذلك يودي الى قوله ان كان محدثه الخ
بعبارة مباشرة ولا واسطة او وساطة وهذا الايلام
الادام بينه الي قديم وانت خبير بان الخصم لا يعلم
لان له ان يقول يجوز ان يكون صانع العالم ملكا مثلا
خلق الله تعالى ويكون صانع العالم مقفعا الى
محدث ولا يلزم دور ولا تسلسل والذي يتم له ذلك

هو ان

هو ان لو قال وذلك يودي الى التسلسل ان كان محدثه
ليس انزاله وليس منه الي قديم ودليل بطلان كون
الفاعل عنو القديم برهان الوحيد انية قوله ما في الاول
من فراع مالا نهاية له الخ هذا غيرنا هفت لما يلزم عليه
من عدم الكاينات مع وجودها من ورة وقد تقدم
ذلك قوله وفي الثاني الخ ببسطة ما تقدم من قوله
وانما قلنا انه اذ هو الخ قوله اعلم ان القدم الخ ظاهر
العبارة بوجه ان القدم مشترك بين المعنيين وهو
موضوع لمعني يصدق بالطرفين اذ هو الخ اللعنة
موضوع لتقدم الوجود الخ انه موضوع لهما لكن السباني
الي بن يرسد لهذا او مرجع مقتضى اللسان الي عرف
اهل العربية قوله الارمنة الخ قضية كلامه ان ما ذكر
عليه الليل والنهار ثلاث مرات يصدق عليه قد يمر
نظر الي قوله ان منة لا تجمع قلة وفيه نظر وكذا
قوله كر عليه الجدي ان قضية ان من تكرر عليه
الليل والنهار مرة قديم وليس كذلك وانت خبير
بما تقدم من ان القديم يطلق على ما نزلت عليه
الارمنة من التسامح لانه اقتضى ان الحدث يطلق
على الذات والمطابق هو ان لو قال ان القديم يطلق الخ
قوله ومنه قوله نقالي كالعروج القديم المناسبة
ان لواخره عن قوله بنا قديم قوله اذ هو الخ مسددا

بلبه ثم ذكر وجه كونه من صفات المحدث فقال فان
 الزمان اما عبارة الى الخ بقارئة متجدد والمتجدد في
 تعسير الزمان بعد ذلك شيء لانه يصدر في العاليتين
 بزمان كقارئة الجوهر للعرض ولذا اقال فيه البعض
 مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم ازالة للابهام
 والى هذه الفية اشار الله بقوله كقارئة السفر
 لظهور الشمس في السفر مجهول وطلوع الشمس
 معلوم وتلك المقارنة هي نسبة المتجدد دين وهما
 حادثان والنسبة كذلك حادث فوله فبقوله
 اي الزمان الذي هو المقارنة المذكورة قوله
 والنسبة يتأخر وجودها الى هذه الاية يعني الى اذا
 كانت كلية وهي لا تسلم لتقصها بنحو نسبة
 المعلومين قوله فلا زمان اي في الزمان واما فيما لا يزال
 فافاده بقوله والمتجدد لوجوده الى قوله عن حركات
 الخ فذلك الخ عبر بالجمع لمراعاة الجنس والى فالزمان
 علب هذه القول هو الفاعل الخ عطف قوله من الساعات
 بيان لما قبله اذ الليل عبارة عن مغيب الشمس
 في العبارة شيء لانها مقتضية ان الليل هو نفس
 المغيب الذي هو المحدث والمناسب ان لوقال عبارة
 عن مقدار مغيب الشمس وكذا قوله والتهار عبارة
 عن ظهورها فيه شيء ايضا لانه يقتضي ان النهار عبارة

عن الحد الذي هو الظهور والناصب ان لو قال
عبارة عن مقدار ظهور الشمس في وقت المقصود به
الجنوب السما والارض وهو بقدر الزمرة وتساوي الف
او ضمها وهو في اللغة بطلت علي ما ظهر من نواحي الفلك
وعلى الحقيقة وعلي مهب الجنوب والشمال والبنور والظبا
فعله وذلك اي مغيب الشمس وظهورها هو كسبه
الفلك الى عظم قضيبه ان الحر والبرد وطول النهار
والليل وقصرهما وغير ذلك من صفات الساعات ترجع
الي الفلك الى عظم وليس كذلك اذ الفلك الى عظم
عند الفلاسفة الذي الظلام هنا بحسب اصطلاحهم
هو الفلك التاسع الذي هو العرش وهذه الامور
انما ترجع الي فلك الشمس وهو الفلك الرابع في المعدل
النهارين اي مظهر النهار بالشمس وانت خبير بان
الناصب لما بعد من قوله تحت الافق او فوقه مالد
من الضمير في بها قوله ما ترجمه الفلاسفة عبارة
نزه الضعف وجهه هو انهم استندوا في ذلك اعني
كون الزمان عبارة عن حركات الفلك وكون الليل
عبارة عن مغيب الشمس الى الحدس وهو الحق
وتحت لا تستند في ذلك اليه قوله معدل اي مظهر فلك
بها اي اليها قوله ايضا اي كما استحال المعنى الى حد
قوله عليه اي على ما استحسن قوله فوقه وتحت ما استحسن

قوله وان تغاها الخ عطف تفسير قوله وان تغاها
عطف تفسير قوله ليتعبد وهو علة الاختلاف في الزمان
قوله يدلك اي الزمان المفصلة الي الساعات وغيرها
قوله اعراضه اي ما سجن في جوفها والضمير في معايشه
يعود على ما سجن ايضا قوله ومشتا المناسب ان
يعتبر لغت الوقت الستة الذي هو الفصل قوله
انصال او انفصال لا يقال ان كلام المص يقتضي ان
يرفع الشئ ومساو لتفصيله وهو محال لان ذلك
بالنسبة الي ما يقبلها والباري لا يقبلها قوله
فقد انفتح لك الخ هو استنتاج عن دليل قوله
اذ هو من صفات المحدث الذي هو قوله فان الزمان
الخ وانت خبير بانه لا ينصف له الدليل ولا استنتاج
الاول لوجب الخ قول الخمسة التي في الزمان ويظهر
فيها ان الزمان من صفات المحدث قوله باعتبار
اي الزمان قوله وقد بطلت اي القدم على ما لا اول
لها لا يخفى عليك ان ما لا اول لوجوده هو القديم
القدم فخر العبارة شئ لان الاطلاق في القديم
لا عليها القدم اللهم الا ان يقال تسامح في ذلك
تعليم احدها من الخ خراوا رااد بالاطلاق انه يصدق
عليه باعتبار الموضوع فيه قوله لم يسبقه تفسير
للاثر لانه في حق كل موجود هو جار على ما استظهر

من ان القدم والحديث اما ينصف بهما الموجود فقط
والا فلا يحتاج لهذا التبد اعني قوله في كل موجود وعلى
الخصيص بكون كل من الوصفين مساو لتفصيل
الخ خروا على عدم الخ اختصاص بكون كل منهما امر
من تفصيل الخ خرا لا قدم على هذا يصحق بالحديث
والعدم ولا حادث يصحق بالقدم وبالعدم قوله
لا يوجب افتقاره الي محدث الخ كما يرد على التمسك
وردا على المشرع فيما تقدم قوله بذلك اي بخواتم
الاول لها قوله فان قيل اذا قلتم ان استتبع
ايراد في المقام فتوجه الي ايراده ودفعه لكن
ما اورده هو بالنظر الي قاعدتهم وهو غير لازم لنا
قوله وقد مر بيان استلزامه لا يخفى ما في هذا
وقد مر ما فيه قوله لم يقل احد الخ في ظاهر العبارة
مناقشة وهي ان الخصوم يقولون بحديث
وهو من العقل اللهم الا ان يريد اذا لم ينسب الي قديم
فهذا المعنى لا يقول به احد من العقلاء قوله
تنبيه منه الخ هذا لا يظهر الا اذا قلنا دابه انه
لا يتصور لتفسير صفة الخ لثلاثة فاذا كان ذلك
دابه وتعرض لتفسيرها فحينئذ يكون تنبيهها
ونطلب نكتة قوله وقيل صفة نفسية الخ انظر
لتفسيره الصفة النفسية بقوله اي ليس بزايد

علي الذات فقدمه شيء كذا الصفة شيء من ابد علي
الذات فقلنا اللهم ان يقال ان ابد في ابد خاصة بمعنى
انه يكون له وجود خارج عنها كصفات المعنى ويجعل
الذات هنا ذات الوجود ليحرم الكلام علي نفس
واحد لم كان الوجود عين الوجود قال اوليها الذات
وثانياً نفس الوجود في الوجود ويرجعه الخ ينبغي ان
يعلم انهم اختلفوا في الوجود فيهم من قال هو عين
الوجود وهو من هذا المسمى والجمهور فليس بصفة
وانما هو الموصوف علي هذا ومنهم من قال هو شيء
من ابد علي الوجود ومنهم من فرق فقال هو عين
الوجود بالنسبة الي القديم ومن ايد بالنسبة للمحدث
ولا معنى للقديم ان يرجع الي الوجود على المذهب
الثلاثة اللهم ان يقال اراد بالمرجع ما يتحقق به
القديم بمعنى ان القدم يتحقق بالوجود المستقر اراد
بمعنى عرض هو يفتح الراي ورد الي انظر صاحب
هذا الرد قد فهم من هذه القول ان القدم صفة
نفسية للموجود مطلقاً واجباً كان او حائزاً
ولا قابل به بل انما هو صفة نفسية للموجود الواجب
فاذا لا ينهض الرد والا لزم نقض الدليل المراد
بالدليل كونه تعالى قد بما فان الخصم جعل كونه

قدما

قدما وصفا معنويا معللا بالقدم فقد راعه دليل
على قيام القدم بالذات كما نذكر العالمية علي العلم
والقدرة على القدرة للتلازم الذي بين العلة والمعلول
عقلا وبالا حوال المعنوية استدلالا السنة على ثبوت
المعاني فيقتل لهذا الغالب القدم موصوف ايضا
بكونه قدما كالذات فيلزم ان يكون قدما قابلا
به والا لزم نقض الدليل وهو ان يوجد الدليل دون
مدلوله بان توجد المعنوية دون المعاني على ما جرى
عليه الخصم وهو محال لزم التسلسل وفيما
المعني بالمعني هذا غير مسلم ولا يلزم لانه ان اعتبر
القدم من اول فلا يلزم التسلسل وقيام المعاني
بالمعاني فيه خلافا بين العلم فلا يكون جهة ولهم
في القدم مذهب رابع كاليف وهو انه امر
اعتباري ليس بصفة نفسية ولا معني ولا
سلبية بل ايضا اي كما ان الله مركب لك في القدم
قوله فابداً الخ الغاية ما يكون الشيء به احسن
حالة منه به وبه والمراد بالمرتبة هنا الواسطة
بخلافها فيها تقدم فالمرتبة هناك على بابها لتعصب
هذا يظهر لك انه لا منافاة بين ما هنا وما هناك
لك في مسيلة الواسطة لا يتصور الدور فيها الا
بين ثلاثة فاكثروا فيها سبق يتصور بين اثنين

س

فترد عليه هنا صورة التبيين فلا يصدق عليها
التعريف والباقي ثم نثبت بتنازع فيها توقف الاول
والثاني ثم اعلم ان الله ورسمنا معي وتوقي والمراد هنا
الثاني قوله وخفيقة التسلسل الى هذه التعريف
اعلم من التسلسل المقامات المقام فيما بين
السببانية ومسبباتها ثم نقول ويجب ان يكون
بافتقار الى هكذا في بعض النسخ بالعطف على القدم من
غير ترجحه وفي بعضها فصل ثم نقول الى بالترجيح وكل
له وجه وثمر للترتيب المذكور فالترتيب المفضل
اذا وقع في الصفات كقوله في المعنى ثم يجب له
تعالى سبع صفات فالمراد به الترتيب في الذكر
والاخبار لا في الوجود لا نه جميع صفاته تعالى ان لم
ثم جاء بقوله اي لا يثبت وجوده عدم اشار الى
البقاء ايضا بطلان على طول الزمان في المستقبل
وعلى عدم الحاق القدم والثاني هو الثاني للباري
والاول مما دلل ترجحه تعالى ثم اتبع العقيدة بدليلها
فقال والله لك انت تعلم ما وجرى على طريق الخلق
وهو اثبات الشيء بابطال نقيضه وبيان الملازمة
ان الاتصاف بالشيء فرع قبوله اياه ثم فرع
على الثاني الذي هو لك انت ذاته الامر يقتضيه
فقال فيحتاج في ترجيح وجوده الي مخصص ثم

فرع

فرع عليه قوله فيكون حادثا قوله كيف وقد مر الى
هذا دليل الاستثنائية المطلوبة القابلة لكن كونه
حادثا محال لما مر بالبرهان قريب من وجوب قدمه
فاذا بطل كونه حادثا فما ادي اليه من احتياجه الي
مخصص باطل فاذا بطل كونه محتاجا الي مخصص
بطل ما ادي اليه وهو الثاني فاذا بطل الثاني فالقدم
منه فاذا بطل القدم وهو الحاجة لعدم ثبت
نقيضه وهو وجوب البقاء لله تعالى وهو المقصود
قوله ومن هنا تعلم الى اي ومن ثم وهو ما تضمنه
الدليل من ان وجوب القدم له بوجبه له البقاء
اي من اجل ذلك تعلم الى اي تعلم برهان هذه
الكلية وهي ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه
فالقدم يقتضي وجوب البقاء ووجوب البقاء
يقضي نفي عدم اللاحق فاذا ثبت هذا
فلا يشكل عليك ما يرد على هذه الكلية من ان
عدم العالم قدبر ولم يستحل عدمه لان وصف
القدم خاص بالوجود والكلام على معاني ان
كل موجود ثبت قدمه استحال عدمه قوله لو قدر
لخوف القدم الى في ظاهر العبارة من قسمة لانه
كما يبرز من تقدير خوف القدم قبول الوجود والعقد
فالمناسب ان لو قال لو خفيقة القدم الى ذلك فمن

ان نضاق لا يلزم عليه ما قال في قوله ولا تنصف ذاته
الحج بيان الملازمة من كلف قبوله جل وعلا عدل
عن ان يقول كلف قبوله جل وعلا الحج الي ما قاله
خوف ان يتوهم عند العطفا عدم المعية وهو محال
فتأمل قولنا سبحانه هلك اهل الكفر وهو صفت قلم
له خبر كان وتثنية سي المستغني به عن تثنية
سوا وما يوجد في بعض النسخ مبدئي بغير الف
فهو اصله لا اذ القبول نفسي لا يتخلفه وبيان
ان شأنه الاستدلال على ذلك قوله فيلزم الحج هو
مرتب على التالي الذي هو قوله لكان هو والوجود
الحج قوله القطعي وصف كاشف للبرهان في بيان
لك بعد البرهان الحج قيل لم يتحقق المعقلا على مسيلة
اعتقاد دية الالهية هذه وهي ان القديم لا يعدم
قوله وهذه البرهان الذي ذكرنا الحج فيه تعريض
بما في مقابلته من عدم الاله خضار والقطع وقوة
كلامه تقتضي ان لا دليل لهم مختصر قطعي والامر
ليس كذلك بل لهم دليل مختصر قطعي وحاصله
ان القديم اما ان يعدم نفسه او يعدمه غيره
لا جاز ان يعدم نفسه لا نه يجب وجود الفاعل
مع فعله ولا ان يعدمه غيره لبرهان الوجودانية
اذ لا فاعل سواه قوله والمقتضي ما با خفي الحج هو

وجه

وجه الاستثنا بية المحذوفه لكن التالي باطل
وهو قوله لوجب ان يكون له مقتض قد تقدم بطلان
ان يكون له والعدم لنفسه وبغير مقتض وبني
ان يكون له والمقتضي وهو المعاد بقوله والمقتضي الحج
والمقتضي اما نفسه او غيره باطل ان يكون اقتضي
نفسه لوجب وجود الفاعل على حال فعله والفعل
هنا الاعدام للنفس فلا يمكن ان يكون فاعله
موجود حال الفعل والغير اما باختيار او لا والاختار
لا يفعل العدم اذ ليس بفعل وبغير المختار اما عدم
شرط الحج والمقتضي المختار لا يفعل العدم اي كان
الفاعل لا بد له من فعل والعدم ليس بشئ ومن
فعل لا شئ فلم يفعل مشبوه وهذا مذهب اما
المريبي وهو مرجوح ولا يسلم انه لا فرق بين
فعل العدم ولم يفعل مشبوحا ما ذهب اليه القاضي
ونص ابن عرفة بل فعل العدم في الوجود اثر
ظاهر واختاره الشيخ السوسي وهذا قال رسم
القديم صفة بناتق بها ايجاب المحل واعدامه
وعا مذهب اما ان التزم به ومن تبعه لا يكون
العدم بالقديم بل عدم العرض واجب لعدم صحة
بغايه فلا تعلل به القديم اذ متعلق المحل
وكذا عدم الجوهر واجب عند قطع الله امداد

له بالامراض اذ يجب عدم المشروط عند عدم
 الشرط فاذا اراد تعالى عدم الجوهر قطع عنه الامداد
 دور وغير ذلك المختار اما عدم شرقة الخ المقام مقام
 عدم الوجود فالمناسب ان يتكلم على جميع الاطراف التي
 تستند في عدم كالتشرط والمانع والسبب اللهم
 ان يتوسع في الشرط وانه ما يلزم من عدمه عدم
 قيد بل السبب قوي ولزم التسلسل اي بالوجه
 الخ عن فيستعمل الدور قوله ان يكون طرياً بنسبة الخ
 جار على الصنفان فقط والمدعى اعم منه كما ان
 طرا الخ ذكر طرفين والنظر يقتضي ثلاثة وجوب
 على انها مانعة خلوة لك لا ينهض دور ووجه
 اجتماع الصنفين في صورة المعينة هو ان عدم الواجب
 مستند الي طرياً بنسبة الصنف والموت قبل الموت
 اعتباراً قبله اجتماع الصنفين لما ذكره لا مستحال
 تاخر الخ جار على حذف في المقام وهو ان يقال
 بل المتقضي هو الطاري بعد انعدامه فيجب
 بانه لا يجوز له استحالة تاخير المتقضي الخ فهو مستند
 الجواب في الكلام المقدس بعد قوله فقد انعدم
 التقديم الخ قوله اذ دفع التقديم السابق الخ دفع
 مصدر لا صنف الي فاعله وكنه بمفعوله وهو
 طرياً وقرنه بالام التعدية لتضعف العامل كانت

عمل

عمل المصدر بالفرعية فلا يتقوى قوة الفعل ووجوده
 فاعل بالسابق دور وايضا فالصنف ان قام الخ ظاهر
 العبارة يقتضي التكرار مع ما سبق له من قوله
 ان طرا قيل انعدام التقديم اللهم الخ ان يقال اولا اعتبر
 التقديم لا من حيث انه محل وثانياً اعتبره من حيث
 انه محل او يقال هو محل لان التقسيم بخلاف التقسيم
 من حيث العجز فقد قصد بعد هذه التمهيد لما
 بعده ومعني بطل اقتضاؤه لعدم الاختصاص اي بطل
 ايجابه للتقديم لعدم اختصاصه به اي قيامه
 به والمعني انما يوجب الحكم في محل قام به ولو صح ان
 يوجب المعني الحكم في محل لم ينه به لزم ان يوجب العلم
 مثلاً اذ اقام جوهر بالكل جوهر كونه عالماً وهو
 محال على الضرورة وبيان الملازمة ان نسبتها الي
 جميع ما لم ينه به نسبة واحدة اذ لا ترجيح لبعض
 ما لم يقرر كنهه عن بعض قوله واعلم ان بمثل الخ قد
 سلم ما يقتضي الاختلاف في بقا الامراض
 فتوجه في المقام الي تخرير المسئلة وبيان ما فيها
 من الخ قول والمراد باهل العنصرة في المقام غير
 قد ما لا مشورية فهو خاص بدليل قوله بعد
 وقد ما لا مشورية لما اعتقد الخ لكن انما اختلفوا
 في وجه استحالة بقا الامراض اي بقا ما يتبين

قوله قالوا بنفس الخ هذه يقتضي ان العدم ما خوذ في
 تصور الاعراض وهذه العبارة انشبت من قولهم العرض
 ما يقوم بنفسه ولم يبق زمانين لان هذا يقتضي
 ان العرض يبغي زمانا لان المنفي فيه بقاؤه زمانين
 وسواء ما شوه فيه ذلك الخ الاشارة راجعة
 لمضمون قوله بنفس وجودها لتقدم والمشاكلة في
 هذه الحالة عاقل وايضا لو ثبتت المشاهدة على
 الوصف المذكور لما وقع في حدوثها خلاف كبريت وقد
 مر الخلاف في ذلك وايضا فيه دعوى الظهور والتمون
 قوله لما ذكر في التقسيم يعني السابغ وبيان اللات
 ان العدم حبيث يكون ظاهريا والظاري لا يدل من مقتضى
 والمقتضي محصور في ثلاثة كما تقدم وهي كلها باطلة فاذا
 يستحيل العدم كبريت والعدم معلوم فيها قطعا
 فاذا لا ينبغي بان يكون العدم واجبا لها فلا يقتضي
 الي مقتضى لعدم ضرورة قوله فاجابوا بان شرط بقاها
 الخ لما الزموا ما ذكره كان المناسب ان يثبت ضرورة
 فساقه المص على طريف الحكاية بقوله فاجابوا الخ
 قطع عنها الخ هذه الحنف المذهب في عدم الجواهر قال
 تقي الدين في ثلاثة مذاهب المعتزلة ان العدم
 انما يكون بضمه ولهدا قولوا ان الجواهر انما تتقدم
 بغنا بصادها ولا يجوز عندهم ان تقدم بعض الجواهر

دون بعضها ان الغنا المضاد لها لا يتصور تحيل فلا
 اختصاص له بجوهر دون جوهر المذهب الثابن لا هل
 السنة وهذان العدم لغقدان شرط وهم في ذلك فرقتان
 احداهما يقول شرط بغنايه استمرار وجوده فيام البقا
 به فاذا عدم البقا الزم عدمه الثابن يقول شرط
 بغنايه استمرار خلف الاعراض فيه فاذا لم يتلق فيه
 عرض لم يصح خلوه عنه لم عدمه قوله فلاجل هذا الخ
 اي توقف في بقاها وعدمها ومقتضى كلام المص ان مبني
 الرد ما صيف للقاضي وانت خبير انه لا يكون مبني
 الخ اذا تردد القاضي في صحة اصنافه الاعداد الج
 الفاعل والصحيح انه مبني في الجملة قوله وقد تقدم الخ
 اي خلاف معتقد من ان البقا صفة معني بل
 التحقيق انه صفة سلب كما اختاره المص واليه انشأ
 بقوله وقد تقدم الخ قوله ومن هنا اي من ثم اي من
 اجل ذلك وهو ما تضمنه البحث من وجود التقدم
 والبقا قوله نعلم ايضا اي كما علمت ما صيف من
 قال علمه ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه من دليل
 البقا فالاشارة على راجعة الي دليل البقا وهناراجعة
 الي ما تضمنه البحث من وجوب التقدم والبقا فظهر
 ان القاطعة السابقة دليلها بان هناك البقا بخلاف هذه
 المعينة قد كبرها تؤخذ صغرها من قوله ومن لان من

ثبت له القدم والبقاء يستحيل حدوثه ونستغيب
الله ليس بحادث وتوخذ كبراه من دليل حدوث الاجرام
السابق فنستغيب ان كل جرم حادث في ارضه
له بقى نفي ان يكون تعالى في جهة له تعالى لا للجرم وكانت
اعتبر دخوله في الجرم فنفي ان يكون تعالى جرم يستلزم
نفي الجهة له تعالى لا في الجهة من خواص الجرم والاعراض
فلا بد من ذلك كله الخ انت خبير بان المماثلة للتعنضية
لترتيب حكم المماثل على مماثلة الهمائية في كل الصفات
الانفسية والمماثلة في الجسمية او العرضية او
غيرها مما ذكر بعد هذا لتعنضي ترتيب حكم المماثل
على مماثلة الا اذا لم يكن في نفس الامر تعنضي
اخرها متغايران فيه ولا قطع بذلك اذا جازم
ذلك فالمنا سب ان لو قال ان ذلك كله يوجب
حدوثه ونزجهه بما يناسب قولنا يعني انك الخ هذا
يدل على ان وجوب الوجود ملا حظ في المقام فلاجل
الخ شارح الي ذلك قال وذلك يفتح في وجوب قدمه
وبنايه والله فله يحتاج لطرفين لا يستغف
عنه بطرف الوجود لا يستلزمها الخ قد سبغ
ان المماثلة لتعنضي الشاوي في جميع الخ وصفات
الله انه قد مر في ذلك ولو ترك جهة المماثلة
لكان اولي اي مقدار يستغل فراغا الى مصدر

المقدار

المقدار في تفسيره الذات جريا على المعنى اللغوي
والعرفي العام ولا يصح ان يحمل على المقدار الذي هو الكم
المفصل القار الذات لانه لا يتصور تفسير الجرم الخ على
تقدير مضاف اي ذوا مقدار الخ وذلك يقتضي
خروج الجوهر الفرد اذا كان مقدارا له وسبق كلام
المصنف في هذا القول وذلك ان الجرم الخ هو وجه
العلم ينتزعه تعالى ان يكون جرم اولي الخ غير
الخ سنده عوي ملازمة الجرم للحركة والسكون
وانت خبير بان لا يهبط دليله لانه قال فان بقي
فهو ساكن وان انتقل فهو متحرك وتبين ان
تتحقق الواسطة بان يخلق الله تعالى ثوبا بنفس
وجوده بعد مده الله تعالى فلم يبعث ولم ينتقل
فلا يتصف بحركة ولا سكون في ارضه بقى في حيزه
الخ هذه اما سب ما جري عليه في شرح ومسطاه
من تعريف السكون والحركة وذلك ان السكون
كونان مفو البان في حيز واحد والحركة كونان
مفوا البان في حيزين كذا يورد عليه صورة ما اذا فرض
ان مقدار جرم بنفس وجوده فهي واسطة وقد
تقدم تفسيرها من ان الحركة هي حصول الجرم
في الحيز حصول اول وان السكون حصوله في
الحيز حصول ثان فهو اسلم مما هنا فوالله

برهانه اي برهان كونهما حادثين نظرا الي قول
وايضاً لو نظرنا الي تغير صفات العالم قوله في ذلك اي في
الاستدلال على حدوث الحركة والسكون قول لعدم
امكان بقاءها الخ مستند لقوله لا تكون الزنية وهذا مبني
على ان الزني يستحيل عدمه وينبغي ان يعلم ان الزني
يوعيان وجوده وعدمه فالوجود يلزم بقاءه لان رفعه
يقضي حدوثه والعدم كما يلزم بقاءه لان رفعه لا يقضي
شيئاً وقيل يلزم بقاءه وورد على ظاهر كلام المصنف
عدم العالم كونه الزني وقد اتعدهم فيما له بركا وما
اورده بعض المحققين عند قوله وان تجوز عدم
السابق الخ على تلك القاعدة وهي ان كل ما ثبت
قدمه استحالة عدمه هذا النسب به لان القديم
اخص من الزني اذ عدم الممكن الزني غير قد به
قوله والازني ايضا يلزم بقاءه قوله لا استحالة عدمه
هما مبنيان على ان الزني لا يرتفع وان كان عدما
كعدم العالم قوله والمشاهدة تكذب به حتى تكذب
منه الخ وابل للادلة الاخرى في بعض النسخ والفعل
والمشاهدة يكذبانه بالتشبيه وهي ان نسب قوله
لم يجز اما ان يكون فيه الخ هذا على القول بعدم
الواسطة وقد تقدم فزعم عدم الجرم بنفس وجوده
قوله صريح هذه القتر ورفق هي الجرم لا الضمور

التي

التي تقابل النظر قوله وايضا لو كان جرم الخ هذا
وجه اخر جابه دليله على الزوم اختصاص الجرم عقدار
فيلزم حدوثه لكن لا يتم دليله الا بعد بيان وجه
استحالة جرمه كنهاله ويمكن ان يقال لو وجد جرم
كمنه اليه له فاما ان نتحقق له عدم النهاية من جميع الجهات
او الاول باطل لان وجوده يقتضي منع وجود غيره من
الاجرام والثاني اعني المتناهي من بعض الجهات يستلزم
تناهيهما من سايرها لجزا في حركته الي الجهة الاخرى لا محالة لان
ويلزم منه تناهيه الي الجهة الاخرى لا محالة لان
الحركة تنزيع جهة واستفال اخرى فلا يستقل من
جهة الا وقد نزع من الخ حركتي فيجب تناهيه من
الطرفين قوله وايضا لو كان جسما الخ هذا وجه اخر
مختص بابطال الجسمانية والتركيب في حقه تقابل
والبرهانان قبل على استحالة كونه تقابل جرم
مطلق فيبطل بهما كونه تقابل جسما او جرم او
جوهر فردا قوله لا استحالة وجوده قد ير غير الله الخ
ظاهر كلامه انه مستحيل عقلا وانظره مع ما سلف
له عند مضمون قوله فان قلت برهانكم السابق الخ
قوله بعد فان قلت لم تنفعوا على هذا الزعم قد مر
الزائد اذ اقدم وجوده فانه قال هناك قلت
مختارنا فيه الحق الي السمع فغيبه شيء فانه وان

يلزم عليه الخ والواو تغليباً اي اذانه فهو سند
لما قبله من البطولات اي اذ يلزم عليه ما لا يصح
انفساً كالحالة قوله واذا عرفت هذه الخ لما انهم
الكلام على استحالة تركيب الاله النفع بالكلام
على استحالة ما نبتة النصارى من التجزئة والاستان
راجعاً لمضمون قوله واما ادعاء الصفات الواحدة
الخ قوله فانهم اعتقدوا ان معبودهم جوهر الخ ينبغي
ان يعلم ان عباراتهم اختلفت في مقول النصارى
وطرفهم في الفرق ما جرى عليه المص فلا يعترض عليه
بما يعترض عليه من الطرف وغيرها والمراد بالجوهر
عندهم من الشريعة التسييف فهو عندهم غير
الجوهر اصطلاح المتكلمين وهو المختار ولهذا
فسر بقوله اي اصل الخ قانين وظاهر عبارة المصنف
كالتمهيد والمقترح من انهم سموا الاله جوهر
لكونه اصل هذه الخ قانين الثلاثة فيكون قد
جعلوا المركب اصلاً لجزائه وهو صحيح باعتبار
كون مرجعها اليه فيصير المعنى اي اصل الخ اصول
فيحتمل ان يكون الخ صفة للبيان في مجموعتين
تفصيلين الخ بالاعتبار اللغوي ولا يلزمهم ذلك الخ
اذا كان الغاييل منهم بالكنة هو الغاييل بالوحدة
واما ان اختلفوا بان يقول بعض منهم هذه او بعض هذا

فلا يلزمهم ذلك

فلا يلزمهم ذلك فوجعلوا الذات الخ اي جعلوا ذات
الجوهر الذي هو الاله عندهم قوله من مجرد احوال وجود
لها اي في الخارج كالحوانية والناطقة بالنسبة الي
الحيوانات وهذا هو القريب للكلام في قوله او وجوده
واعتبار ان هذا القرب عندهم لما لا وجود له في الخارج
راسخا فاذا انبى هذا فاعلم ان المص اشار بذلك الي
قولين لهم في هذه الاقاييم فمنهم من يزعم انها احوال
ثابتة في الخارج لم تنبأ الي درجة الوجود في
واسطه ومنهم من قال هي وجوه واعتبار ان في
الذهن لا يثبت لها في الخارج اصلاً وهذا اظهر من
البطلان مما قبله قوله وذلك لا شأنا راجعة الى مضمون
قوله فيجعلوا بين التفصيلين وجعلوا الذات الخ
في دليل في معنى الباقية القدرة والارادة الخ معني
انه لا يثبت الخلق به وهما الاله لا يثبت الخلق
لهمما دون غيرهما بدليل السباق وهذا انتهى
كلامه على وجوب تزيينهم ان يكون جرمائهم في
عليه استحالة وصفه تعالى بالصخر والكبر الخ المراد
بالصخر والكبر الاعمر من كثرة الاجزاء قلتها ومن
طول الزمان وقصره وان تقدم نفي الكبر والصغر
بالمعنى الخ خبر عن ما تقدم مفهومه في اللذين هما
من اوصاف الاجرام في مفهوم الصفات في المقام تفصيل

الغنى من العكر الذي ليس من وصف الخ جوام
فهو غير مستحيل في حقه تعالى كما من اسمائه تعالى
الكبير ذله في الغنى بالجرم مطلقا
قوة وحسوة وينبغي ان يعلم ان المص لم يتعرض في
المتن لصفة وجوب القيام بالنفس والماسب ان لو
تعرض لها كما فعل في صغره وكانه ترك اعتمادا او كسفا
عنه بوجوب القدم والبناء بالتصاف بالصفات الوجودية
وتعرض لها في السور ثمانية ثم اشار الى تفسيره
بقوله اي لا يقتصر الى محل ولا يختص الى اراد بالمحل
الذات والاختصاص الفاعل وقسم ليظهر مختاره وذلك
انهم امنوا برب عبادهم في تفسيره في الوجودية
اي الصفات الوجودية بخلاف عدم بيان الصفات
السلوب فان الصفات تنصف بها كالتصاف الذات
بالقدم والبناء والوحدة اية قوله ولو كان الواو للمحال
قوله معنى بدل من صفة قوله اولي من الجبل بل المحل
اولي به مفتقر اليه والمفتقر اليه بنا سبه وصف
الى لوهية ولا اقل ان يكون معاويا قوله واذا استحال
افتقاره الى محل الخ قد بني استعماله اتحاده الى المحل
عليه استعماله افتقاره الى المحل وانت خبير بان
لا يقتضيه قوله ومعنى الاتحاد الخ ينبغي ان يعلم
ان ما جري عليه من تفسير الاتحاد هو تفسير

الغنى من

الغنى من لكن اعترضه بن عرفة بان هذا يقتضي ان قابل
الاتحاد يقول بوحدهما وليس كذلك والدليل على انه
يروي وحدهما ما اعترض عليه من الزامه الواحدية
ولو كان يراهما الزمهما والاقرب ان يعرف الاتحاد بانه
انصال ماهية باخرى اتصالا بوجوب كون صفة احدهما
وعارضتها هو نفس صفة الاخرى وعارضتها قوله
ويروى ان احد الشيوخ الخ اي يروى استعماله اتحاد
قد سبق ان معنى الاتحاد صيرورة الشئ شيئا واحدا
فلا يصح ترك ما بعد من قوله فان بقيا على حالهما
انما ن الخ فاذا لا يهتص ما قال دليلا وقد استدل
العصدة على استعماله الاتحاد بانه يودي الى اجتماع
الوحدة والكثر وهو محال قوله واذا عرفت الخ جابدا
ثم يبدى الاستحالة قيام صفة تعالى بذا ان غيره
واتحادها بذا ان الغير قوله فمثل ما قاله البصري
الخ تعرج هذا على قوله قصد استخيل الخ صحيح
لكن المخرج عليه غير تام لعدم كونه استعماله فيه
لان استعماله افتقاره الى محل واتحاده به لا يقتضي
استحالة قيام صفة بذا ان غيره واتحاده به حتى
يكون ذلك كعدم الامفرع عليه نعم لو جاز بسفدة
كان يقول لانه يلزم ان لا يكون الى لوهية به اولي
مما قامت به صفة قوله ان اقنوا الكلمة الخ ان يفتح

الهمزة على تقدير من بيان لما قالت وهو يدل مما قالت
فهو فاعل بطل وأضافة اقنوم الي الكلمة من اضافة
اللقب الي اللقب ولم يبن صوت عيسى اي بدائه
قوله وهذا الوجه الخ اي اتحاد المذكور فالاشارة
مراجعة اليه قوله ضرورة مفعول لا جله قوله ان المعنى
الخ المراد بالمعنى هنا المعاني للذات لطايف قولهم
تركب من وجود احوال لا وجود لها الخ قوله فقد
لزم عامد فهم الخ هذه اوجه في بطلان ما سرداه
الخ اتحاد هذه الوجة بم اشار الي وجه ثان بقوله
وفيه ايضا القول بان يقال المعنى الخ ويعتبر المعنى
هنا ايضا بالمعنى الخ عمحي بطايف ما قالوا قوله
تكيف بما هو الخ وفيه شيء وذلك ان النصارى لا يقولون
بنفسية ولا غيرها الا ان يقال لما اعتبره اعتبارا
بنا سب ان يكون نفسيا ناسب ان يجعل كلامهم
على ذلك وذلك انه عندهم لا ضرورة بتحقق الخ له
بدونه وثنان النفسى ما لا يتحقق الذان بدونه
وهذه الوجة لا بنا سب الي احد التردد بها وهو
تركب الذان عن مجرد احوال قوله يحتاج الخ ولا
احتياجه الي مخصص يقتضي الحدوث فاحتياجه
الي مخصص محال قوله وايضا فالاتحاد الخ اي اتحاد الكلمة
بنامون عيسى قوله واجبا لئلا اقنوم الكلمة لزم

قدم

قدم الناموس اي والقرصانة عادت جازيما لا اقنوم
الكلمة قوله والى اي من وال اتحاد قوله الي مثله اي مثل
جواز الوهية مودة ناعيسى عليه السلام قوله اما ان
يكون الخ اما تقتضى ان يكون معادلة للماسب ان
يجري الكلام على معادل لها وهذه الوجة الخامسة
وان كان مغايرا للواحد فيبينها استلزام قوله وصف
كمال اي بالنسبة الي الله له قوله وان كان صيغة دم الخ
وكما في ان الكلام السابق جاز على الشرط على ما مر
ايما قوله وخوة هو جريان افعال على ذلك تليق الد
بالله تعالى قوله حتي الخنافس الخ غياها لما في ذلك
من التشبيح قوله قصارى اي غاية من ما انعم
مها اي ونهت من نعمتي في حق دليل الخ اتحاد اي
اتحاد العلم بالمدكور ان وما اخفى عندها
الخ تحجب في خمسة مداهم وقصد به ايضا اظهار
الشناعة قوله والجعل الخ جعل بضم الجيم وفتح
العين المهملة ابواب جبران ونوعها كالوزن قوله
والزوج عطف بنفسه قوله من احكام الاجسام
اي الخاصة به كما يظهر من الاستلزام الذي في خاصية
الخاصية الوصفية النفس الذي لا يتحقق الذات
بدونه قوله قال المختار وسعته عن بعضهم الخ هذه
وجه اخر في تفسير الاتحاد قوله ونسبته اي نسبة

اقنوم العالم لنا صوت عيسى قول في الحسنة عودة
الي الضياء والله كتنسب بالضاف من الضاف اليه
الثابت ويصح عوده الي الشمس لان لفظ الشمس
مشتق بطلت علي القرص وهو المراد بقوله صلب
الشمس وعلي صورها وهو المراد بقوله في مشرق
والقرب قال شيخنا سيدي علي العكاري عوده الي
اصول الغرور من صلب الشمس ثم جاءا بشيوا الي
بطلان هذا الوجه بقوله ولم يعلموا الخ قول وابن
هذا من الخاصية الخ الاستفهام للاستبعاد وخاصية
النفي هو الوصف النفسي له الخاصية كالناطقة
مثلا للنسان قال الغزالي ومنهم من فسره يات
طوله فيه كنسبة الشمس بالشمس وهذا باطل فان
المتصل من الشمس بالشمس شعاعها وهي
اجسام لطيفة مضيئة ولذلك يوصف بالانتقال
قابن هذا من الكلمة التي هي وجه واعتبار في العقل
قول ومنهم من فسره اي الخ اتحاد قولنا اشرف عليه
مصدوق ما بالشمس قول بغيره اي بغيره
اشرف عليه من الخ اجسام المضيئة اذ ضوء الشمس
خط ممند متصل بعض اجسامه ببعض الي الشمس
قول فتبين ان المذهب اي ما ذهب اليه النصارى
من اتحاد الكلمة بالناسون لان ما استند واليه

باطل

باطل قول وقد قالوا ان عيسى الخ هو يقتضي بطلان
منهم ايضا مع زيادة التشبيح عليهم وعزى الامام
نجر الدين الرازي رحمه الله في هذا عجب المسيح بيت
النصارى والي اي والد نسيوة اسلموه الي اليهود
وقالوا انهم بعد قتله صلبوه فاذا كان ما يقولون حقا
فسلوه ابن كان ابوه فاذا كان راضيا بقصصهم
فاستكروهم لاجل ما صنعوه واذا كان ساخطا لاذهم
فاعبدوهم لانهم غلبوه قول دون اللاهوت الخ اللاهوت
الخ اللاهوت هو الله والمقصود به هنا الكلمة
قول ثم قد ورد الخ فاما باطل ما ذهب اليه بالدليل
العقل بوجه الي ابطاله بالدليل السمي المعتمد
عنده كالتجمل يقال نزل قد ورد الخ وانك حبيب
بان المتاسب ان لو غير مكان الاستدراك بقوله
ما يدل او يقتضي قول قال اي عيسى عليه السلام
قول اثبت اي مولا اي عيسى والمعني المثبت
هو اطلاق الاب علي الرب سبحانه قول من التزيين
واللفظ بيان للمعني ولما اظهر الكلام علي
الخ اتحاد ما ذهب النصارى وكان الاتحاد قد نقل
عن بعض المصنفين جاء بذلك فقال وعن امير
المغالاة يجتمعون ان يريد بالمغالاة الكلف المولعة
في مقالات ارباب الفرق والملل كاليهود والنصارى

والجوس ويجعل ان يريد بها المغالاة علي بابها ان
مقالتي الفرق والملازمة جاسد هذه العرو حتى
يتضح فيه بقوله وربما اخذوا ذلك من شطيان
الح اطلق شطيانا علي حال المزوج عن الحسن والفليق
جوز ان من انصف بهذا انصف منه في حالتي الحسن
والفليق جونا فاطقت الشطيان علي ما يصدر منهم
في ذلك الحال قوله ونزولهم عن القول بمثل الح اي التي
هي القول بالاحاد المعرو واليهي لا الالتفات المشعة
به فانها واقعة منهم قطعا قوله ان السالك اي
بحسب القدي والتوفي فيتمهل المجدوب فانه
سالك بحسب القدي قوله فتعيب نفسه عنه
اي عن نفسه فضلا عن غيرها الح حكي
عن بعضهم انه دخل عليه احد في دلو وبها شجرة
عظيمة الاغصان فقال له الوارد هذه الشجرة وقد
اخذت الدار فقال له رب الدار اين هنا عشرون
سنة واربعون سنة وليراشعرك بكون الشجرة
في داري قوله او محاذياله الح انتقل عن اسلوب
العطف هنا تغنيا ونظيرة للنشاط قوله حتي يكون
الجرم مكانا له يملك عليه وقوله حتي يكون الجرم في
جهة له اجر الغاية في كل من تفسيره القرب يقتضي
انه لم يقصد تفسير قوله او محاذياله بالمعني اللغوي

دال

علم
او اربعون

وحي عا ذلك ليكون الكلام هنا مقابلا لما ياتي
للكرامية والحسوية عنه قوله ولم يقل بالجهة الا
طائفة الح ومرجح قوله يملك عليه اي استقراره
تعالى عليه قوله حتي يكون اي الجرم قوله اي الله
وهذا انقضى بان ينفي قوله فليس فوق شيء من
العالم هنا خاص بالذوات والادجار وقضية كلامه
هنا ان للادجار جهة عموما وقد قال بعض ان
الجهة خاصة بالجرم الانساني قوله ان الجهة اي
لان الكون فيها قوله وقد سبق بيانه الح لك ان
نزد الصبر الي الطريقة الذي يلزمه وكذلك ان نرده الي
الطراف الثلاثة مما استلزم الجهة الغير وما
بعده وهذه النسب والاول اظهر قوله ولم يقل بالجهة
الح طائفة من المبتدعة الح اشارهم الي ان
ما نقل عن بعض ائمة اهل السنة كما في الرسالة
عن ابن ابي حنيفة وذلك قوله انه فوق عرشه
المجيد بذاته فهو مولى ليس عا ظاهره قوله وهو
الكرامية والحسوية الح الكرامية طائفة مشبهة
الي محمد بن كرام يفتح الكاف والوا المشددة وهو
القابل ان معبوده فوق العرش وانه جوهر تعاليه
الله عن ذلك علوا كبيرا قوله فمنهم من قال انه محاسن
الح يستبر به اي قوله حتي يكون في جهة له والظاهر

ان يثبت في وقد قام البرهان علي ثبوتة تعالى وعلي
استحالة ما ذكر في حقه فتأمل مقتضى البرهان
على ثبوتة ومقتضاه في استحالة ما يستحيل عليه وكذا
في وجوب ما يجب له تعالى فان من عوان نفي جميع
الانبياء وجميع الكيفيات يستلزم نفيه تعالى
فقل له هذا جهل عظيم اذ لا يلزم من نفي الانبياء الا من
كان انبيا ولا من نفي الكيفيات الا من كان كيفيا
وقد علم ان الله منزّه عن الابتن والكيف فلا يلزم من
نفيهما عنه تعالى نفيه قول لانه لا يرسم في الخيال
الا لانه من عفا لا من وجار بحسب الشاهد لما يقتضيه
مقام ربوبية تعالى في الخيرة من الله تعالى ما لم يق
كما ان الرواية كذا قوله موصوفة خالدة كما قلنا
غير ناقصة في الايجاز ما ابيها وكيف قوله بعد
هذا الخ اي بعد الظاهر بها قائم عليه البراهين من
وجود الدان العلوية الخ واسماي بقوله والجبر الخ
الي ما نقل عن سورة ابي بكر رضي الله عنه انه
قال والجبر عن الادراك اذراك او كما قال
ولا يعرف الواو للتعليل واطلق المعرفة في
جانب الله للمستكلمة العربي لغد طغت المعاهد
كلها الخ قد نسب بن حلكان البينيني الي ان علي
ابن سينا اي لحياي والمقصود بالمعاهد والمعالم الخ انه
التي

التي توصل الي معرفة البارئ سبحانه وتعالى والمقصود
بالطوائن تصرف الذهن في الدلالة والمقصود بالظروف
البصيرة لا البصر فكأنه يقول لحياي قد تصرف ذهني
في الدلالة وسرحت بصيوري بينهم فلم ادرك الكنه
ولم ادرك الله واضعها كلف حابر عبر به عن من لم
يعتقد صفته في جانبه تعالى قوله او قارعا من
نادم عبر به عن اعتقد صفته في جانبه تعالى
وراي ان ذلك خطأ فرجع عنه وندم كثيرا اذ يقال
في اللسان فلا تفرع من الندم اذا اشتد
لانه قد علم ان ذلك كله يوجب مما تلته للحوادث
اي مساواته لها الخ هذا غير مسلم وقد سبق ما فيه
من البحث قوله لان كل موجود بين الخ احترز بقيد
الوجود فيهما عن التخصيص كما لبياض وان كان لبياض
وعن القدم والملكة كما لبصر والحى وعن المتضامين
على طريقة المتكلمين كالابوة والبنوة ولم يستوف
الكلام علي جميع الخقسام مطابقة لان مرادة
بيان المتكلمين وذكر التماثل في حق البارئ
سبحانه مع الاجرام والكل موجود فلهذا اقر في
الكلام في الموجودين قوله فان نساوا الخ مثالها
من يد وعمر وقوله فان لم يصح فخذ ان اي كالبياض
والسواد وظاهر التقسيم ان المتدين هي الموجودات

اللذان بينهما غاية الخلاف اي لا يصح اجتماعهما ويخل
 في هذا القسم المنتصا بان علي مذهب الحكيم
 في خلاف اي كالحركة والبياض ^{وقد سبقت}
 وجوب قدمه الخ يعني نبيي فيها سمعت ان الله تعالى
 يباين العوالم في الصفات من القدم والحديث لما مر
 من البرهان على وجوب قدمه تعالى فيجب ان
 يباينها في ذاته تعالى حتى لا يكون جرما ولا عرفيا
 ولا في جهة ولا مكان ولا زمان ولا له جهة الي اخر
 ما تقدم لان التباين في اللوازم دليل على التباين
 في اللزومات فلو تأملنا الله جل وعلا مع المخلوقات
 فيها مركب من القدم والحديث والبقا والفتا وغير
 ذلك من اللوازم المتنافية لكن اجتماع هذه
 المتناقضات محال وينبغي ان يعلم ان ما جري عليه
 في جانب المثبت والشرح استدل بحسب المعنى
 ثم اشار اليه استدل بالصانع بقوله ولا يمتد
 على هذا المطلب الخ فطلب نزهة تعالى ان يكون
 جرمه قابلية الخ ^{بجمله حال من فاعل اثبت}
 ثم امض على ذلك الخ بان نقول في استحالة
 قيامه بالجرم ايضا الله ليس بمحدث وكل قابس
 بالجرم حادث فانه ليس بقائم بالجرم وحين
 استحالته لجهة الله ليس بمحدث وكل من كان قس

جهة

جهة اوله جهة حادث فانه ليس في جهة ولا له جهة
 وبينا بالمقدمات كلها تقدم ولك ان تقدم الدليل في
 الجميع من الشك الاول بان نقول مثلا كل جرم حادث
 ولا شيء من الحادث بالله فلا شيء من الجرم بالله ويتعكس
 بالمستوفى اي لا شيء من الله بغير وهو المطلوب
 فانه في كل وصف من اوصاف اللوهية اي من اللوهية
 المشعولة للالوهية اذهي من الوصف الجامعة
 كالعظمة والكبريا فويل ويجب لهذا الصانع الخ هذا
 شروع منه رحمه الله في ذكر الصفات المعنوية
 وقد تقدم وجه تقديم السلبية وبيان وجه
 تاختير الواحدانية عن اخواتها وقدم المعنوية على
 المعاني فليس ما فعل في صغره لوجهين احدهما
 الخ تفاف عليها بين اهل السنن والمعتزلة الثاني
 انها ادلة على المعاني ومعرفة الدليل قبل معرفة
 المدلول فان قيل اللازم ثابت بين المعاني والمعنوية
 وكل من المتلازمين دليل على الخ اخر وجه
 فالمعاني ايضا دليل على المعنوية والا فحين ابن الخصم
 فالجواب ان المعنوية لما كانت متعقبة على امتداد
 بها اذ بها تقوم الجنة على الخصم دون العكس ووجه
 ما جري عليه في الصغرى ان المعاني اصل اذ ثبتت
 وتنفصل وتختلف وتستتبع لذاتها والمعنوية فرع

اذ لا يتحقق فيها ذلك لا تنبأ لمعانيها ولهذا اطلق
على المعاني على وعلى المعنوية معلولة وان كان العقل
معني الثلاث وعند اهل السنة لا معني افادة العلة
معلولة الثبوت وان كان كل من الغشمين قد بها
عنواشي من الحز وبعده ان يوجهها هنا بان المعنوية
انسب بالسلوب من حيث اشتراكهما في عدم
الوجود وقوله لهذا الصانع جري على اشارة القريب
نظرا الي قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
واين قريب الي غيره لك من الله بان الدالة على قربه
تعالى والمقصود بالقرب في جانب تعالى قريب
العلم والرعاية لا قرب الذات قوله والا لما وجدك
اي والا يكون قادرا وطوى في المقام مقدم الشرط
وبيان الملازمة والامتنان اي بما سيفت قوله
تفسير البرهان الخ ينبغي ان يحمل البرهان على الحسن
حتى لا ياتي الى شكك بالنسبة الي ما بعد من قوله
الذي اشار اليه في الثمن بالقياس الى امتتنان
الي قوله بالقياس الى متعلق بتفسير والسباق
يقضي ان يقدر بعد قوله الى قتراب لقطعة اولي
انه هو الذي سب للترجمة الذي بعد من قوله لانه
اسهل الخ قوله اسهل اي للعمل قوله واوفق اي للطبع
قوله يستبين تعني يبين اي يتضح ويظهر وفي

هذا

هذا الدليل قصور والذي يتم له دليل هو ان لو قال
يستبين باخصار الناظر في طريق الاختيار وطريق
الطبيعة وطريق العلم وبطالة ان يكون فعلم جل
وعلا بطبيعة الخ اللهم الله ان يقال استغني عنه
تقدم من اخصار الناظر في الطرق الثلاثة قوله
هو الذي يصح منه الفعل الخ جري عليه ان الترك ليس
يفعل وفيه خلاف قوله وانما قيدنا بالاجاد الخ اي
في البرهان وهو جواب عن سؤال قوله فان قيل فعل
الصانع الخ هذا السؤال وارد في غير محل لان الدليل
قابل لولم يكن قادرا لما وجدك وتعني الخ بالاختيار
على ما افصح به فلا يبقى محل لهذا السؤال وكأنه لما
وجه وان بيان الملازمة غير مطابق لما قبل من
الدليل في قيد الخ اختيار ترك عليه هذا السؤال
قوله ولا صفة اخذ الصفة في مقابلة ما ذكر من
الوجود والمقدار والزمان تجري على الصفة المعينة
وعلى غيرها ومن الغير كونه في مكان مخصوص وكونه
في جهة مخصوصة فقد جري على الممكنات المتباينات
الست التي جري عليها في مقدمته وهي الوجود
والمقادير والصفة والجهات والزمان والمكان وقوله
عن تعاقبها الخ التقيض هنا بالجمعي المثنوي فهو
تعني المتناهي قوله فيلزم اما قد ملك الخ فرع الزموم

في الجملة واذا نظرنا نجد ذلك على التفصيل فلزوم القدر
لنا سبب تغريبه الا على الزمان نعم استمرار العدم
تغريبه مناسب في جميع الاطراف قوله المراد هو من له
صفة الخ فكذا سبب هذه الاوصاف منفع عليها يقول
بها السببي والمعتزلي فالمناسب الجري على التعريف
اللازم للمذهبين قوله وان ثبت قلت الخ هي
يشعر بالفعل بخلاف الاول فهو مشعر بالحيشية والمناسب
ان لو قدمه لانه يناسب المذهبين قوله لكن على غير النظم
الخ المذكور في العقيدة استثنائي وفي الشرح اقتراين
قوله اذ لا يجوز الخ جري على استواء العدم والوجود في
الممكنات وهو المشهور والمعول عليه قوله ثم انه جيل
وعلا الخ هذا من باب الدعوي فلا يجدي شيئا والمناسب
في موضعه ما اني به دليله للكبري بعد ان كانت
بقوله ها جازان على السوي وترجيح ونوع احد
الطرفين المتساويين الخ قوله ولم يبعث الخ هذا
مناسب لدليل الصغرى والمقدار المخصوص جازي
على الخ بعد الثلاثة قوله وكذا اما يتعلق الخ مقصود
الخ إشارة هو الحكم السابق من تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليهم دون البعض الخ ومصدوق ما هو الحكم
قوله خصه الخ اي الممكن والفاعل لخص صهيرو مستنير
عابده الفاعل وقادبه وجه التشبيه فيكون معني

الكلام

الكلام الحكم الذي يتعلق بالالوان وسائر الاغراض
كالحكم السابق من تخصيص الممكن بنوع من ذلك بدلا
عن فكهة تركه قاصدا الي مقابله قوله واما بيان الكبرى
الخ انت خبير بانه لا يناسب ان يكون ما ذكر بياننا
للكبري اذ المقصود منها هو ثبوت كون من يخصص
الحوادث باحد الطرفين الجازين من بدالات ثبوت
كونه مرجحا على يمينها بهذه البيان فالمناسب
اذن لو اني بهذا الطرف عما انه يتجه لدليل الصغرى
كما ذكرنا قبل قوله لا يه اي الشان بلزوم ان يكون
اي الطرف كالوجود مثلا قوله لانه اي الممكن اي الوجود
متفلا يلزم ان يكون اي الطرف مساويا لكان الممكن
وهذا امنا سبب للسبب السابق واللاحق وان
كان فيه تشبث الصغرى بخلافه لو قدر في يكون
اي الممكن قوله وايضا فلا يه الخ هذه اوجه الخرف
عدم ترجيح الممكن نفسه وينبغي ان يعلم ان
معني الترجيح ها هنا التعيين قوله كان واجب
الوجود اي الممكن قوله وكلا التسميتين اي قدمه
واستمرار عدمه والمناسب التعبير باللازمين
اولا من بين قولهم فيتعين ان يكون خارجا عنه اي
عن ذات الممكن وهذا اصح لك الحيشية التي
اشار اليها بقوله من جهة فاعله غير سلمة لاحتمال

ان يكون ترجيح الاستتماله على مقتضى كالعلة قوله
والسبيل هو يفتح السبيل وهو في اللغة الاختيار وفي
الاصطلاح تتبع اطراف الكلام عما وجه يبطل ما لا يصلح
ليستغنى ما يصلح قوله الا الارادة المناسبة ان لو جري
عما الوصف ان لا يكون مريدا قوله وهي قصد الخ
هذه ان التعريف ان جاريان على الارادة بحسب تعليلها
التي هي في فعل ولو قصد نعت بها بحسب التعليل
لعل مثلا لصفة يخصص بها احد طرفي الممكن قوله فان
قلت الخ هذه الاسلوب غير مناسب والمناسب ان
لو اخذ في ايضا في السبيل يبطل ما لا يصلح ليستغنى ما يصلح
بان يقول بدل السؤال مثلا لان القدرة لا تصلح ان
تكون من جهة قوله والجواب ان القدرة الخ المناسبة
التي هي في الوصف كما تقدم وهذه الجواب بتعليل
عليه ايضا لان الارادة نسبتها ايضا واحدة اللهم
لان يقال ذلك باعتبار تعلل القدرة والامرادة
التي هي من لان تعلل القدرة لتجيز هو نفس
اختر الخ الممكن وباراه وهذه النسبة مختلفة فيها
الكائنات قطعا لان الرائج والرجوح متباينان مع
حيث وصفها المبدأ ان اذ تهما الارادة قوله فان قلت
لقابل الخ ايراد هذا السؤال هنا غير مناسب لاد
التمام مقام السبيل والمناسب تقدمه بعد استتماله

كون

كون الرجح نفس الممكن والمناسب اسقاط لفظة
لوقوع كما ان المناسب اسقاطها مما تقدم ايضا دفعا
لما يرد عليه من طرق العدم اذ هو غير واقع ربه واذا
بطل مراعاة المصلحة حتما الخ العامل في حتمه اعادة تعني
ان الله تعالى لا يتخير عليه مراعاة المصلحة وانما علمها
له تعالى بطريق التفضل لا بالوجوب العقلي فيجوز
ان يخلف تعالى ما لا يشغل عا مصلحة فقد حصل الرجح
في هذا الممكن مع عدم استتماله عا المصلحة فلا يكون
الاستتمال هو المرجح لعدمه هنا وانما يلزم عا مذهب
المعتزلة قوله لان الوجدان الخ لا موقف لهذه السند وهو
من وادي المصادمة عا المطلوب اذ هو نفس المدعي فلو
ان بقا في اسلوب التقليل فيكون منهية لما بعد
لكن مناسب قوله وفي هذه الحالة الخ الخ المتيقن
بالقدرة لا يسمى في الاصطلاح مختارا ومكتسبا
الخ بضميمة الانقياد بالارادة فلي كلامه شيء
لانه اقتضى ان يخرج خلف الله القدرة مع الفعل
يسمي بذلك وليس كذلك وكانه اجري النسبة
عالمه كونهما ذكر نظر الي ان القابل لزوم الانقياد
بالارادة للانقياد بالقدرة فهو وهما القدرة
والقدرة كحركة اليد مثلا فالحركة في المقدور
والصفة المقارنة لها القدرة قد وتامر لا يخلق له

ذلك ابي العلم والارادة كما كانت في الارض بتقصيب
 فان نكته مفد ومرة ولا قصد ولا شعور
 الذهول بنا في العلم والارادة وكذلك المتعلم
 حال نومه فان حركته مفد ومرة له غير معلومة ولا
 مقصودة لان النوم بهما نودهما نود مع افراة الفعل
 الخ اي اذا خلف للبعد الفعل ولم يخلف له التدبر فقد
 يخلف له شعور انا الفعل كحركة الرغش مع علمه
 بها وقد لا يحركه مع ذهوله عنها او نومه ولم يذكر
 مع العجز عن الفعل قصده الدالة على القصد الي الفعل
 المحر عليه وانما يتصور العلم فقط بخلاف المسئلة
 الاولى نود من الاستشابة متعلق بمحذوقه عازلة
 حيز نظر الدليل وهذه الجملة وان كانت من باب الاخبار
 بالمعلوم فهي نوظية لما بعد نود فيها مبعث الخ قد
 ظهر ما في الكلام السابق وان لا يجدى هنا شيا
 قوله الامارة الخ هذا الايناسب اسلوب الدليل
 وله بنا سبب المذهب هيبنا معا والذي بنا سبب ان
 لوقال الخ كونه الفاعل من يدا قوله واما بطلان
 اللزوم الخ هو الذي يعبرون عنه تارة بالثاني قوله
 وجوب القدم قال وجوب القدم وان لم يجر عليه
 في المثال من ان القدم لا يكون الا واجبا للقدم
 قوله واستمرار القدم عطف على وجوب القدم قوله

وجوه

في حقه اي ذات الممكنة قوله اما الاول هو استحالة قدم
 الممكنة الخ واما الثاني هو استحالة استمرار عدم
 الممكنات قوله وبيان لزوم الخ هو راجع لقوله وهو
 ما استرته اليه في العفدية من لزوم الخ قوله
 والصفة اطلق الصفة على ما هو اعرف فتشمل الزمان
 والمكان والجهة واللون قوله لان الزمان لما كان الخ
 هذا الاسناد غير مناسب للمسند اعني عدم
 الاختصاص بالزمان المعين والذي بنا سبب ان
 لو اجرى الدعوة على عدم الاختصاص بالزمان عموما
 فاذن في الدعوة ينبغي مع ما احتدت اليه به فلا
 ينبغي اي فلا يخرج ولا يعر عن عنه فيه اي في مقام
 اللزوم من حيث هو كل اي على وجه انه لا يخرج
 طرفا من الخ طرا في ان الكثرة محلان الحكم على المجموع
 على وجه انه لا يخرج فرد وعليه يحمل كلام المصنف
 والحكم على المجموع مع جوار ان يخرج البعض فلا
 يعترض عليه بخروج البعض وهو احسن وافيد
 الخ من عطف خاص على عام والمزوم على اللزوم
 وعلى كل حال لو اقتصر على الثاني لا يقتضي ذلك
 بله ويكون الخ الواو ثانيا لثبوت ضرورة حسنة
 ولا قيد به اي وهو احسن وافيد اذ يكون الخ قوله
 وان لم يكن وجود الخ هذا اعترافا سبب نظر الي قوله

اولم يكن فاعلك الخ فلا يلزم عليه استمرار العدم
لما ذكره ومنه هنا تعلم الخ قد سلف ان خصا طرفا الثاني
في ثلاثة طريق التأثير بالاختيار وطريق التأثير بالعلّة
وطريق التأثير بالطبيعة وتقدم بطلان الخ حيزين
ثم توجه هنا الى بطلانها ايضا بطريق اخر وقد مضى
الوعده في الشرح قول موجبة هو راجع للعلّة
بحسب الظاهر فيكون قوله طبيعة على تقديره فيكون
حذفه من الخ وايل لئلا يخلو الخ واخر واختره عن
الطبيعة والعلّة اللتين يقول بهما الخف وذلك
انه يقول بهما لا على وجه انهما يكونان ادلة ثابتة
لشي من الكائنات في الزمان وانت خبير بان
احتاج لهذا التعبد اعني قوله موجبة لان مضاف
قوله كون الصانع بدله ان الكلام انما هو في
الموتنيين قوله لزم عدم القديم اي الذي هو المانع
راجع لقوله فالمانع قوله او التسلسل راجع لقوله
او فوات الشرط قوله لنقل الكلام الخ هذه النقل
ظاهر في طرف فوات الشرط واما طرف المانع فلا
يحتاج عدم القديم فيه الى نقل نعم لزم عدم القديم
الذي هو مانع الشرط يحتاج الى نقل الكلام بان
يقال ما وجدنا في الشرط في الخ لم يكن فان قيل
المانع قد يلزم عليه عدم القديم بواسطة نقل الكلام

قوله اي بهذا الملازم الخ هو مبني لكلام المتن بحسب
المعنى لا بحسب لفظه اذ لفظه جار عليه التعليل اذ لو
اعتبر لفظه لجرى على ذلك بان يقول اي من اجل ذلك
قوله ايضا كما يستدل به على ما قبله من كون الصانع
من يد العلم وقد عرفت الخ جابهذا البيهتفت طرف
العلّة والطبيعة وليتوصل الي ان صانع العالم هو
المختار واستدل بقوله فيهما مضى الي ما ذكره عند
شرح قوله واذا عرفت انها الناقرة الخ من قوله فيقول
صانع العالم اما ان يكون او وجد لئلا الخ قول وقد
سبقت بيان الخ اي نظر الي تقدير كون الفاعل حادثا
قوله والعلّة والطبيعة حادثين محال في هذه التركيب
شي واصلاحه هو ان يعتبر انه على حذف مضاف
اي تكون العلّة والطبيعة الخ قول حادثين محال
وهو المطلوب اي بحسب ما قصد في المقام من
التوصل الي كون الفاعل مختارا او لا فال المطلوب
بحسب المقام هو ابطال كون الصانع طبيعة او علّة
قوله نسبية واحدة لا يسلم لانا نقول تأثير العلّة
والطبيعة بالنسبة الذاتية فاذا انا نسبت وجود
شي لم تناسب ضده وذلك الضد من الممكنات
فاذا نسبتها لم ينسب نسبة واحدة فلا يلزم ما قال
قوله دفعة واحدة الدفعة بفتح الدال المراد بضمها

الدفعة من المطر والاول هو المراد هنا ووجه الاحتجاج
وجود المتكاثرات دفعة ما يلزم عليه من اجتماع المتكاثرات
في محل واحد والمتكاثرات قصبات والثريبات كما لا يخفى
وذلك باطل على الضرورة فلو لم يخص لزومه الخ فأت
فيل انظر عامه في السطر الثاني مما جري عليه اوله
من التخصيص في قوله ويلزم ايضا على تقدير العلة
والطبيعة قد عني الخ ذلك بحسب الظاهر وما جري
عليه بحسب الحقيقة ونفس الخ امر عام الخ الجدل
والالزام وما قرأه يندفع الاعتراض الوارد على المص
في المقام وهو لم يخصه اوله بالغد عني حيث
قال ويلزم ايضا على تقدير العلة الخ فان قيل اذا كان
لم يخص لزومه بفرص قدمه العلة والطبيعة
فما وجه منبج المص حيث جري الكلام اوله على
وجه خصوصه القديمتين ولم لم يطف الكلام
فيما حقي ينطبق على القديمتين قلت كانه اعتبر
التعقيب بوصف القدم اوله لان لزوم الحال المذكور
اوله على فرض قدمه ما جلي بخلاف على فرض قدمه
فانما ياتي عند ارجاء العنان وقصر النظر عما يقتضيه
التسلسل في مقام الاسباب والسبب ان من المتكاثرات
الوجود راسا على الحقيقة نظر الى ما يقتضيه
مقام المناظرة في هذا الاعتراض الخ ظاهر ما في المتن

ان جواب ويخفى ان الذي يقابل الدليل انما هو الاعتراض
في الجواب وقال هنا هذا الاعتراض وكل صحيح لانه ان
اعتبر الخ بما وا به لدفع ما الزموا يكون جوابا وان اعتبر
انه قادم فيهما الزموا يكون اعتراضا في رعا الدليل الخ
اطلق عليه دليلا باعتبار ان الدهن يتنقل منه الى المطلوب
الذي هو استحالة كون صانع العالم علته او طبيعته
قوله وتخرى اي الاعتراض وظاهره اسلوب اقرب
في الدفع منه في الاعتراض لانه عام ذهب الفلاسفة الخ
هذا غير مناسب في المقام لان هذا الكلام ذكر من
قبل الخصوم للايضاح وذلك لا يناسبهم في ذلك المحسو
متلا هذه المعروض نظركم لا يوجد شرط اخر ايد على
المماسه في اما اذا وجد الخ ذكر اما هنا غير مناسب
والمناسب ان لو يقال فان وجد شرط الخ في جوابه
اي الاعتراض في الخ بحلولا اما ان تقدم الخ لا معني
للتقديره حاد تمام قوله قبل مانع من وجوده اولا جري
هنا على ما مشي عليه في المتن من النقل وقد سبق
انه لا نقل في المانع في نفسه وتسلسل ابوابه ورس
وعليه فلا يصح من لزوم وجوده اذ الخ جواب
اعتراضه في الخ خصوصه التسلسل فلا يسلخص
في المقام في وقد سبق برهان استحالة الوجود
المذكور والمقصود بالبرهان في كلامه الجنس لا

الذي يصف منفعة من البرهنة وقد سبقت ما في
 كل منها من حوادث العالم متناهية ببيانها وفي
 بعض النسخ تحادث العالم من إضافة ما كان صفة والأولى
 مناسبة للسبب في قول وهكذا هو ربط للكلام
 قول إذا راجع لقوله من وجود هذا الشرط قول ويلزم
 ما لزما ولا من التسلسل في هذه الجملة لا اللازم
 في الشرط من باب دخول ما لا نهاية له في الوجود بمعنى
 احتياج كل شرط إلى شرط يقترن به بحيث يجمع كلها
 في أن واحد دفعة واحدة وعليها فلا يظهر التسلسل في
 جانب الشرط بخلاف اللازم في مانع الشرط فهو من
 باب حوادث لا أول لها بمعنى أن الموانع تكون مرتبة
 في الماضي إلى غير نهاية بحيث يكون وجود كل واحد
 منها مسبوقا بارتفاع آخر قبله لا إلى أول ثم أن قد رتب
 الشروط حادثات هذه الدنيا سبب ما سبقت من قول
 وهكذا اتفقوا إلى أن الشرط معني بكونه المقام حادثا
 فالمناسب إذن أن يقول ويلزم ما لزما ولا من التسلسل
 في الشرط وكذا في الموانع أن قد رتب حادثات تور والي
 هذا الاعتناء وجوابه يعني الذي في الشرح قول
 وإنما خصصت الخ هذه اجواب عن سؤال يرد في
 المقام وانظر قوله لعدم تأتي تقدم المانع فإنه التقدير
 بتأخر حتى في المستحيل ولو قال لعدم تأتي اعتباره
 المانع

المانع لكان انشعب قوله فالدليل السابق أي وهو المنع
 البع بقوله ومن هنا قوله وإذا عرفت هذا الخ الانشاع
 راجعة لمضمون ما جري عليه الكلام من استغناء الناس
 عن سبيل الطبع أو العلة أن تركيب امتزاج العناصر
 الخ هكذا في بعض النسخ بالجمع بين التركيب والامتزاج
 وفي بعضها بافراد امتزاج والمعنى واحد أو متغارب
 في الخ فراد ولا معنى للجمع اللهم إلا أن يقال الخ إضافة في
 تركيبه إلى امتزاج بيانها وعنصر الشيء أصله والبراد
 به مواد المركبات كما إذا اعتبرنا الكيفية الحاصلة
 من تركيب العسل مع الخل فإن هذه الكيفية
 مركبة من مادة العسل والخل قوله والخل لها الصمير
 للعناصر وهو معطوف على اسم ان والصمير في له غايه
 عما التركيب والاختلال فالمناسب أن يثبت بضمير
 المتبى لكن يقال اعتبر المدكورين لا تأثر للمدكور الخ
 وانظر قوله ولا أن باعقد الخ فانك لا تجد ما يصلح
 أن يعطى عليه فليلقوه كما يرغمون أي في الطرفين
 التركيب والاختلال وعند الطبايع وعلمه بعضها
 فالأول طرف والآخر طرف قوله الامتزاج واحد
 أي من العناصر كما يكون مثلاً طبايا برودة فيه
 ولا حرارة ولا يوصف قوله لم يتركب كاشف
 للبسيط وهذا ظاهر في الطرف الأول ولا بعد أن يرجع

للطرفين ثم لم يخلف شي المقصود وجود الذات او
اعدامها بل قد عند خلقه شيئا اخر المقصود به تركيب
العناصر او اخلالها قول ولا يفترق ان كالملة والطبيعة
قول بل وجوده وعدمه ان تركيب العناصر بالنسبة
الى وجود الشيء واخلالها بالنسبة الى عدمه قول
ولقد قتل بن سينا وكذب الخ في هذا الكلام تحت
من جهتين جهة قوله تخرج منها الطب يعين في غير
مسلمة لانه انما وضع هذه الامور في الطب فقد
ملك فيها منها طبيا وكذا جهة الحقيقة
فلا يلزم عليها ضلال بل في هذا الكلام يقول به
الحق والمبطل وانما اختلفوا في لزوم فالمحقق
يقول اذ ذاك عادي يتخلف والمبطل يقول هو
عقلي لا يتخلف وكان المصاع قد في تضليل ابغ
سببا عما الخارج لانه قد نقل عنه انه فيلسوف
عظيم فقد قال بقدم العالم لكن ينبغي ان يعلم
ان بعض شراح هذه الامور جوز ذكر ان سينا
ثاب ومات عليه السلام ومنها بفتح الهاء يقال
تخرج الطريق ومنها سبيل فلان اذا ملكه ونظر الى
بضم الباء الموحدة اسم الطبيب الفيلسوف من
التي قد بينا وهو مجموع من الصنف للعلمية والعلمية
كان من صنفه للضر وخرج قول بها الضمير عابد على

الركان

الامر كان المتكثرة في البيت قبله وهو قوله اما
الطبيعية فالركان تقوم من مزاجها الايدان قول
ما وانما الخ تفسير للركان قول تومي اي هللك قول زعمها
الزعم مقلت الزاكنة يقال في عظم العبد وفيتها
من عمار وعملة كرهه وذلك كافي اخترق الجسم فيعضه
يرفع هو وبعضه يصير ما وبعضه تزايا وبعضه
نار وهذه اوان لم يكن فيه دليل ناهض للنا تنسليم
ما ذكره بعد معرفة الحق وانما فاعل الشيء الله انه
تعالى كما يصير ناسبا قول منها الضمير عابد على الله ركان
قوله بالالام الباشيكية وذلك لانهم يقولون ان
الجسم اذا التركيب من العناصر فذلك سبب هلكه
كالانسان واذا انكون من نوع واحد فذلك سبب
عدم هلكه كما يجوز قول بدل ان عن امتزاج الخ قد تقدم
ان المراد بعناصر المركبات موادها كالاشياء المركبة
من الخل والعسل ولا شك انها اذا التركبات هب
كيفية كل منهما فانه هب جموضة الخل وحلاوة
العسل وتحدث كيفية ثالثة وهذا معنى الامتزاج
وتلك الكيفية الحادثة عن الخل والعسل تباين
غيرها من الكيفيات الحادثة عن الاشياء مثل
العسل والسمن والسكر والعسل بالنوع ان اعتبرنا
من حيث كليتها الشاملة لكيفية غير ذلك الشراب

وغيره ككتابي الانسان والعنسا واقردها ايضا متباينة
بالشخص ان اخذت من حيث تعينها اعني ان كسبية
هذه الشرا بعبية مياينة لكيفية ذلك الاخر وان
كان الجميع من الخل والعسل ككتابي زيد وعمرو وان
كان الجميع انسان وهذه اعني قول المصالح انواع المختلفة
والا شخاص المتباينة لكن المناسب ان توفى بالانواع
بناسها المتباينة لانها بحقائق مختلفة والاشخاص
بناسها الاختلاف في حقيقتها متحدة وانما تختلف
بالخصائص لا بسوي ما قد مناه حال من فاعل يدل
اي يدل على ما ذكرنا اشار اليه حال كونه سوي
ما قد مناه من الدليل في ابطال تأثير العلة والطبيعة
قول ما اشار اليه الخ هو فاعل يدل وينبغي ان
يعلم ان ما توجه اليه المص من العز والفهرى له فيه
سلف اعني للفهرى فيه سلفا وهو المقترح
فاذا ينبغي ان ينسب المقترح للمص لا ان يقال
قد انزله التماسا بطرف السؤال الذي وله نظوايه
على ذلك نسبه اليه فقامت له اجسام المراد بالاجسام
الخل والعسل كالمخل والعسل من المعاني اي كقطع
الخل والعسل مع تعدد الحال اي الدوافع فهو
متعلق بعدم النضاد وجا بقوله فانه اسعد الخ
سند التعدد في الحال ومجملها يحتمل ان يراد به الذات

فيكون

فيكون على طراز الاول ويحتمل ان يراد به الحيز وهو مستطاب
المسياق المدخف قوله اذ لو جاز الخ مسند لا مستحالة تدخل
الخ جوام قولهم فان قالوا الخ هذه السؤال الذي انزله
الفهرى الذي تقدم التنبيه عنه وقد سبق ان ما ذكر
من قول ابن التماسا هو مستوف به وقلنا المناسب
عزوه للمقترح وتقدم وجه عزوله لابن التماسا
وتوجه هذا الى ايراد السؤال ودفعه فقال فان قالوا
انما الحار الخ قولهم مثلا يحتمل ان يرجع لصورة ما اذ الاق
الماء البارد الحار ويحتمل ان يرجع الى البارد فقط
الثاني ان نسب من جهة اللفظ والاول اصنع من
جهة المعنى وكل صحيح وسورة بفتح السين المهملة
الشددة قولهم فتحصل كيفية ثالثه الخ فان اعتبر
هذه الكيفية من حيث تشخصها فتشخصية
وان اعتبرت من حيث كليتها التي هي الفهرى فتوحيها
على ما تقدم من ضرورة ان المولى الخ هذه اوجه
اللزوم قوله من حيث كونه مونا المعروف عند
اهل العربية اضافة حيث الى الجملة فاذا اريد من
تقدير في المقام ليخرج عن غير المتعارف فيها
فيحتمل ان يقدر هكذا من حيث كونه مونا يعتبر
قوله وان كان على التعاقب الخ هذا اظهر الاستحالة
ولم يقل به احد وانما تعرض له توفيقه الاطراف لمحت

في الرد على أحد والمراد بالاول حسب الورد على المحل كما
 البارء مثلا يرد على الحار فيفسد وورد عليه بتقدم
 الاول والتعاقب عند المهرج انضائي ولذلك قال
 وجب وجود الاول حال عدمه واسنده بقوله
 لتخفيف اعدامه الثاني ايجل اعدامه الثاني استحقاق
 من اضافه ما كان صفة والمتحقق صفة للاعدام
 فهو من باب الاستدلال على الاثر بالمؤثر بخلاف التعاقب
 الذي يتبع الهم فهو انضائي ولا استدلال فيه بالمؤثر
 على الاثر ولم يتصر صفة ابن التماسين فيعده من
 كلام المخصوص ولا سانه في حال الاعدام لا يتحقق الا
 كيفية واحدة قوله ويتسلسل بيانه هو ان عدم
 الاول يتوقف على وجود الثاني وعدم الثاني يتوقف
 على وجود الاول كذلك ويتسلسل والتسلسل
 في المقام بالمعنى الخاص لان الواقي الوجودات والعدمات
 متغايرة تارة وما يبطل الخ توجه الي زيادة الكلام
 مع القائلين بالتعليل كما تقدم من يادته مع
 القائلين بالطبع من الاطباء والطبايعين قوله
 الخ خنباير والارادة من عطف اللزوم على اللزوم
 قوله ما بال الخ فلاك وقعت الخ قالوا الا فلاك
 تسعة سبعة للكواكب السيارة اعني القمر
 وعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري

وزحل

وزحل على هذه الترتيب وزحل هو الاعلا ونظما
 بعضهم فقال
 مقاتل ومشتري واحي شمس من هرة كانت وفي
 وفوق الاعلا منها الثامن وهو كساي والكواكب
 وبسهي ذلك الثوابت وقوفه التاسع السهي بالاطلس
 ولا كوكب فيه وهو السهي عندنا بالعريش قالوا
 وهو المجر كما سواه من الخ فلاك لانه محيط به
 وحركته اسرع الحركا لانه يقطع الدوزخ وهو ثلاثمائة
 وستون درجة في اليوم والليله وهي معنى الحركة
 اليومية واما الخ فيقطعها في الشهر والشمس
 اثقل من القمر فيقطعها في السنة وزحل اقل من
 ذلك فيقطعها في ثلاثين سنة والشمس في اثني
 عشرة سنة وذلك الثوابت في سنة وثلاثين
 الف سنة على ما فصل في علم الهيئة وقالوا ان
 حركة المحيط من المشرق الى المغرب وحركة الشمس
 والقمر وما نشاهد فيهما انما هو من جري المحيط بها
 على الترتيب وحركة الخمسة الاخرى المتخيلة مختلفة
 قوله وقعت لا يناسب المقام لان المخصوص يقولون
 بعدم الخ فلاك وفي بعض النسخ وقعت وهو
 غير مناسب ايضا لقوله ولا اقل الهم الخ ان يقال
 وقعت معني اختصت لواء اطلس من الكواكب

الاطلس لغة الاسود وكانه ضمن الاطلس معنى مبتد
او عار فقد ادهن او الكلام علي حذف مضاف ومن
تعليل لية اي الاطلس من عدم الكواكب والشمالي
بكسر الشين والجنوب بفتح الجيم وسمت بفتح
السين وسمت الشين في اللغة قصر وجهته
وهو موجب للتخصيص الي فيه شي نظر الاصل
وهو من ههنا تفرع مما تعجب في تعلم
يعني انهم تعجبوا في تعليم الحكمة حتي انفقوا البراهين
ثم لم ينتفعوا به تلك والعياذ بالله وصاروا يعقدون
في انباء المطالب البيهقي عليه الخطا بيان التي
لا تعجب من الحق سبحانه قال ابن التماسي قصار
كن يعرف صنعة المروءة ولا طبع له في الشعر
قوله وصار عطف على قوله من لم ينتفع به
بدل ال محجة اي نكلم بغير معقول ونطق بالامعني
له يقال هذي بهذي يعني يبيح اذا نكلم به
لورن وخوه قايده قلا ابن دهاق الي لما كان
هذه الكلام الخلوب في الغمام لابن دهاق به يكون
المبحث احسن منه بدونه صدره بالغابسة
المستعرة بذلك وصنف هو القول وخلق المص
بين كلام ابن دهاق باداة الحكاية دفعا لما ينوه
من ان التنويع من قبل المص بقوله قال وهذا الخ

قوله بانثرات

ثانثرا بمفعول مطلق قوله في الخ جسام والنبات الخ
الوارد بالاحسام ما هو امر فقد عدل الى امر اخر وهو بدل
من العالم السعالي بدل مفصل من مجمل وعطف ما بعد
الاحسام عليه من عطف خاص على عام قوله وان
البعض الخ عطف على قوله اضافة الفعل الي احد هاتين
الخ وانا البعض الخ قوله عني القلوب البيت للولي
الصالح سيدي عبد الحق لا سبيل للمحقق قاله
فحين تشقربا لاسلام وهو علي مذهب الفلاسفة
كان سينا والخفيد بن رشد وخوها ممانع
مذهب الفلاسفة والذي يباين هذا البيت
هو قوله ومن نعيم من عاينهم قوله بعض الي بعض
بدل مفصل من مجمل والتنوين فيه عوض عن
الفعل اي من افعال بعضها الي بعض اي ما اصيب
من بعضها الي بعض قوله من ان النار الخ بيان
للاضافة والمناسب انيانه في اسلوب التمثيل
بان يقول مثل ان النار الخ قوله المتفهمة الخ هذا
للمص والمتفهمة من تكلف اللغة قوله وعن
من انتدع الخ هذا املاي من جهة المعني ولا يخفى
ما فيه من جهة اللفظ والمناسب ان لو حفظ النواف
ويغرب حينئذ حاله قوله قال اي ابن دهاق
اعاد اداة الحكاية لاجل ما وقع من الفصل نظر الي

قوله قلت كان جا هلا الخ ظاهر ما جري عليه ابن
دهاق انه لا يلزم في المقام الا الحمل بالدلالة والذي
جري عليه المصنف في شروح المقدمة انه قد يلزم وعليه
الكتاب بعد ان عده في المتن من اصول الكتب **قوله**
نزد كراي ابن دهاق كان بين هذه الطرق الثالث
عند ابن دهاق وبين ما تقدم من الطرفين كلام
اخر لم يقصد المصنف نقله فلهذا اتى بالثالث معطوفا
ثم يشبهه الى ذلك والظاهر انهم كانوا جري
ابن دهاق على القول بتكثير المعقولات وينبغي
ان يعلم ان الذي عليه الحمل وجوب به القنوي
انهم مستحون وقد رجح البه الى مشري
انتهى اي كلام ابن دهاق قوله قلت الخ ما جري عليه
المصنف في المقام مطابق للكلام في المقدمة في اول
الكتاب وقد سبق ما فيه هنا كما هو مستحب
ايضا لصانع الكتاب ان يكون عاما غير المستلزم
عن عطف المفردات الى عطف الجملة لما وقع من
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه **قوله** من
دقايق الصنيع من اضافة ما كان صنعة والخاصة
ما كان موكلة اولم يوسس شيئا **قوله** واهداده الخ
عطف على اختصاصه والضمير في اهداده عايد
على قوله كل جز والصغير في تعظيمها عايد على المنفعة

وهذا

وهذا الامداد جار على دقايق الصنيع **قوله** ونحو ذلك
عطف على قوله واهداده او على قوله في اختصاصه
والاشارة الى اجهة الي ما ذكر من الامداد والاختصاص
قوله بما انت عليه صنيعة يقتضي ان على قول
المتن على ما انت عليه معني الباقية انه ان منعك
نحوه في قوله معلوم بالبداهة اي نظر الى المألوف
قوله لا يحكم العقل الخ المراد احكام خاص ولهذه
تبعه بقوله وببره **قوله** وما لا يحاط به الخ معطوف
على غاية الكمال وفي معني عارفاة ومن الكمال
اي وابعاده على الكمال الذي هو غاية وعليه ما لا
يحاط به الخ **قوله** ولا ينبغي ان يجاب الخ بما هذا
لرفع السند الواردة على بيان الملازمة مع ما
من السند من هجوم الدليل **قوله** ومن حوز صدور
الخ قوله وفوق من قال الخ جواب سوال يرد على
الدليل نظر الى الملازمة **قوله** لم توجه الخ وجه
سقوط مكانته وهذا بالنظر الى طرف هو
الصريح واما المعانة للحف لافا لثبات هو المتكلم
هو المتكلم معه حتى يد عن الحف **قوله** خلاف
الحس والعادة والعقل جمع هذه الثلاثة لانها
منشأ العلم الحادث ومن انكر مقتضاها خرج
عن طور العقل في عا اللف والنشر المرتب

بحسب التوزيع فيها مثل به فالعقل راجع لقوله
 واذا لم تنتج القدمان الخ فان اقتضنا المقدمتين
 للمنتجة بالعقل والحس والعادة راجعان الي عدم
 افادة التواتر العلم وعدم ارواها المكبر بروي
 وكذا افادة خبر التواتر العلم هي بالعادة ولا
 يفتضح بها العقل ويجد لا نسيان من نفسه
 العلم عند خبر التواتر وظهور ان المراد بخبر العامة
 التواتر قوله فان قيل ينتقص الخ بهذا ايضا من
 الشبهة الواردة عما بين الملازمة نظر الانراد
 قوله بغير التجري عليه لانه مرشح لما قصد
 من النقص قوله لا يعرف وصنع مثلها الخ ابي
 بحسب الاستدلال بعد العلم بذلك ومعرفة
 الخ ظاهر كلامه ان الذي يستخرجونه معرفة
 كونه ثابتا للمصالحات خاصا وفيه شيء اخر
 المستخرج كونهما خاصين لا المعرفة بالملازمة
 ان لو اسقط لفظ المعرفة بعد سراجي
 اختصاره انتقصت فانه دون ان يقول تصدق
 لانه اعلم وسباني الخ لما اقتضى الكلام تصديق
 الكسب وكان تصديق سباني بانه علمه بقوله
 وباني الخ ينشئ الي قوله هناك وعن تعلق القدم
 في محلها الخ قوله فالشكل المسد من ابي المشجل علي

الحق
 بالقدم

رواها است والزاوية عند الهندسين ما اجتمع فيه الخطان
 وهو الركن قوله من غير تأثير صريح به مع ان
 الكسب يقتضيه وشانه انه ما خوذ في حده لانه لا حظ
 من ذهب غير اهل السنة من الكسب مع التأثير قوله لما
 بان الخ اني به سندا لقوله ليس لها الخ وانت جدير بان
 اخبر من المدعي كان ظاهرا قوله ليس الخ الذي هو
 المدعي الجاني فانني تأثر القدم في الحادثة في محلها
 وعنده والدليل انما هو جار علي الطرفين الثاني للمسد
 ان يقال سباق الكلام اعني قوله فالشكل المسد
 الخ انما بينا شبه التأثير في غير محل القدم فيلزم
 عما خصوصه المدعي فلا يكون الدليل اخص منه
 قوله ولو سلمنا الخ هذا ارد على طريقت ارجح العنان
 قوله وخلف لها الخ عطف تفسير قوله ثم تعلم فان
 الخ اشار به الي ان ما اعترض به في المقام هو
 بعينه دليل على علمه تعالى وهو المقصود في المقام
 اولا وبالذات واما الاطراف المذكورة بعده مما يها
 قد رتب الخ فتايب وبالمرحى ولو عذر بكما ل علم
 لكان اقعد في المقام قوله وقد صنعت امام الحرمين
 الخ هذا توجه الي اعترض امام الحرمين على الدليل
 وتبرير ذلك وما اعترض به بين الفلاساني على كلام
 الامام وينبغي ان يعلم ان الامام ابطال الدليل ورواه

لا انه ضعفه وكان المصنوع تدب مع الامام لان هذا
 الدليل قوي وردده مما لا يصدر من الاجل والبرهان
 لقب تاليفه للامام وهو اخر تاليفه في سوي
 ان لا يكون الى هذه العبارة فيها تعليل تفسرها
 عبارة بن التلمساني بعدو كانت يقول سوي ان
 الجواهر خصصت بالاكوان فالاصناف في عبارة
 الامام مجازي وقد سلف ان الاكوان عبارة عن
 الحركة والسكون والجمع والافتراق وقد تطلق
 على حصول الجسم في الحيز وهو المراد في المقام
 حتى انتظم منها الى التميز في منها عايد على
 الحيز والمواد بالخطوط الى حيز والاحياء جمع
 حيز وهو الفراغ واستقامة ذلك كونه ملائمة
 للطبع ونقد بذلك حتى انتظم هذا الحيز هو الحقيقة
 في الخارج الملازمة للطبع وغيرهما لا يلازم منها
 ولا اختصاص بالاكوان الى اي بل هي وغير هاتين
 الكاينات عما حدسوا في الدلالة على العلم
 من جهة ان فالعلم اختار واعا من حيث ذاتها فلا
 دلالة لها واسا وظاهر العبارة ان هذا المصنف
 عما فسر به الاحكام وفيه منقشة لمعاني
 هذه الطرق لذلك في ظاهر اللفظ اللهم الا ان يقال
 حاصل ما في الموضعين هو حصول الجواهر في

الحيز

الاحياء فاذا لا من اللغة من جهة المعنى بل بالوان جمع كونه
 في سوي ان يفسر هذا بالاحياء لثبات هذه العبارة
 عبارة امام الحرمين السابقة اعني قوله خصصت الجواهر
 بالاحياء قوله والاعراض من عطف خاص على عام جابه
 ليبين ان المراد بالصفات الوجودية ان قوله على مقدار
 متعلق بحد وفي حال من الاحكام قوله وان كانت
 متبجاي عندهم والنتج لغة اضطراب الكلام ونجبة
 الخط وترك بيانه والمعني ان الفعل مطلقا محكما كان
 او متجايلا على علم فاعلم ان وقوله يستلزم الاختصاص
 باحدى المتقابلات الست والتخصيص وهو القصد
 أي الشيء بدون العلم به حال فاذا دل الفعل مطلقا
 على العلم كانت دلالة الاحكام اخرى واذا لم قلت
 فخرج من هذا الى المشاركة راجعة لمضمون كلام
 بن التلمساني وهذه الصلة كانه تمهيد لقوله وجه
 الاستدلال الى اراد بوجه الاستدلال كيقينه
 وبانه لا وجه الدليل الجامع بين طرفيه وهو الحد
 الوسط وما فخره الى هكذا وقع في بعض
 النسخ وجابه دفعا لما يتوهم من ان هذا الميقن به ابن
 التلمساني وفي بعضها ما قدره باسقاط على فكون
 ما خبر المبتدأ الذي هو وجهه الى انه بعد ينتج
 الامر ببيان على تعدد برون وعليها يكون قوله قد تقرر

فما مضى الخ من تفريدين الناموسين وعلية النسبة
التي ولي يكون قوله انه قد تفر الخ خبر او هو محتمل لان
يكون بن الناموسين جري علي مثله قول مع الجهل به
اي من كل وجه واما مع الجهل به من بعض الوجوه فيمكن
ان يقصد من الجهة الاخرى قوله مع العقد والظن الخ لير
ينظر من الشك جريا علي القول بان الشك ليس بحكم
قوله بنا علي ذلك اي القصد مع العقد وما ذكره بعد
قوله ولما كانت الماهيات الخ هذه كقولنا لا يوجد النوع
الخ في فرد من افراده ووجه ما ذكره الماهية ان الماهية
لا تختلف لوجودها الا بوجود فرد من افرادها ولا بد
في الفرد ان يتخصص بها ذكره واذا كان لا بد من
تخصصه بتلك المور كلها فيكون تعالى بها عالما
بها اذ القصد دليل العلم والقصد الي الشيء به وذن العلم
به محال فيكون تعالى عالما بالشي من جميع وجوهها
كما تقول الفلاسفة من انه يعلم الكل بان دون
الجزئيات اي يعلم حقيقة الانسان والبيات مثلا
من حيث هي لا اشخاص الخ انسان ولا اشخاص البيات
لقولهم انها تتغير فتغير علمه تعالى بتغيرها وهذا
لا يلزم والمتغير العلوي فقط كما مر اني تخفف
في تلف العلم عند الكلام علي تلف العلم بالكلية قوله
بزمان وحده وكيفية محتمل ان يراد بالحد الهيكل

و محتمل

و محتمل ان يراد به المكان واراد بالكمية الاعراض
كاللون والعقل والعلم والبهل وغير ذلك واراد بالوضع
الهيبة التي تعرض للجسم باعتبار نسبة بعض اجزائه
الي بعض ونسبتها الي ما هو خارج فوق وتحت
وبالقدار ما يغفل القسمة لذاته وينبغي ان يعلم ان الغلا
اعظم بها في العلم بالنسبة الي البار في سبحانه علي
مناهية ثلاثة قليل لا يعلم له ذاته وهو من هذا الموقدين
منهم وقيل يعلم الكليات فقط وقيل يعلم الكليات
والجزئيات فاذا انشعب هذا ففي كلام المصاحف
قوله وبها ما ذكر الخ اي في المتن من قوله والكل
كلها ما انت عليه من دقايق الصنع الخ لاصحها
بوجه ظاهر العبارة من انه راجع للمقول في الشرح
فقط والمناكب ان لو قال قوله والكل لم تكن على ما انت
عليه الخ ثم تخرج من المعاد القمريين وقال علي
سبيل الاشارة لان هذا الموضوع لم يسعه
الخط في جميع ما احتوي عليه الجسد اولان
ليس في طوق البشر التخصيص على ما احتوي عليه
الجسد فهو ما قوله ثم تفصلت هذه الاربعة الخ
جا بالعطف في المقام بتم اشارة لفكته وهي ان
التفصيل المذكور ليس نا مشا عن العناصر مباشرة
نظر القول تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من

طعن الامة لان التفصيل المذكور واقع بعد النطق
وتاليها والله اعلم قوله ووضع جملة في موضع الحال
من المذكور ان قوله لم يكن الجسد الخ يكن تامة اي لم يوجد
قوله من العضلات جمع عضلة وهي العصبية التي
معها لم يلبظ وهذه ارجع للافتقار والعصب عطف
عام على خاص قوله لانه يكون الخ الصغير للشان اي وكان
الجسد على الموضع المذكور قوله ولو كان اقوي الخ المنا
للمقدار ان يقول ولو كان اكبر مما هو عليه وان
كان العصب تناسبه القوة من جهة المعنى وكذا
الحكم لو كان اضعف فالمناسبات ان لو تم من له ايضا
وعياها من التعبية وهي النسوية يقال
عباه بالتضعيف على العظم يعني ساواه عليه قوله
هسية الجسد مقتضي الظاهر الامتناع عدل عنه طلبا
للايضاح قوله الجدا ويل جمع جدول وهو في اللغة
النهر الصغير المقصود في المقام مجرى الشيء ويجهل
ان يراد به الجدول المتعارف الذي هو الشكل من الخطوط
وهيبة الحروف مشتملة على جداول ولهذا احسن
جمعها والمعنيان صحيحان في المقام قوله السقط
يعني السين المهملة والتناقض مصدر اراد به الوصف
وهو محتمل لاسم المفعول باعتبار المطاوعة قوله
عما الناظر اي العين وتلك النقطة قوله وجعلها

الخ شفا

الاشفا مع اجفائها في الي ما يودي متعلق بالنظر
وانت خبير بان متعلق النظر امر مائة كروكاه قوي
على خصوصية انه الذي قوله لم يجعل شفا طبعا واحدا
بان يكون كالمشوح قوله لينظر من خلاها علة غائية لقوله
ولم يجعل قوله وغيرها لما كانت الاحكام غير محصورة فيها
ذكر اشار الى الباقي بقوله وغيرها قوله ثم خلق بعد هذا
الخ المراد التعبدية المحلولة لقوله دار زيد بعد دار عمرو
للاعتناء الطرف التعليل قوله ليتبين تشبيهه اي ليتبين
تشبيهه قوله معني الذوق الاصناف ببيان قوله
فلما ترعرع بنفس المقصود عنه ما بعد من قوله وصلى
للفقار قوله الدالة عليه اي الله قوله ولكن لا تنص
اي لا تعتبر قوله ثم لما كان الماكول كثيفا شديدا
الخ هذا تهديد لما بعد قوله وهو كذلك الاول للحال
واشار بقوله شفا الى ان ذلك على الدوام قوله
احلاما كل حلوا الخ جمع بين احلاما واعذب لانه العذوة
اخص اذ هي حلالة وشي اخر قوله بلا مورقاي
كلمة قوله من الموضع اي من اجله قوله ان يتعدي
اي على ان يتعدي قوله في مواضع الحاجة اي وكذا
من جملة السيئات تقتضي الرمنية قوله
الكفور نظرا الي انه لم يشكر النعم قوله وهكذا
كل عظم الخ هو جار علي غير ما تقدم في قوله مقيد به

الآن قوله وأكثر بنا سببه الرجوع اليه على عمومته
قوله عجائب الملك المقصود به الشاهد قوله وعرضها
وكرمها الظاهر ان المفهوم يرجع الى السموات
وانظر اضافة العرش والكريم اليها لولا الخلق السموات
والارض الخ افاد بالاية ان وجه مقتضى العطف
بتم في قوله ثمرة تتبع الخ الانتقال الى ما هو
اعلا وذلك انه تكلم على العجائب نظر الى ذات
الانسان ثم انتقل الى التكلم على العجائب نظر الى
غيرها والعجائب فيه اعلالها في ذات الانسنة
قوله بهذه الاوصاف متعلق بحدود على انه خبر
لكن او على انه حال ويكون تاما ويصح ان يكون الظن
لغوا ويكون تاما والباء معني على قوله التي هي
وجوبها اشار بهذه الوصف الى دليل الاستشائية
المطوية القابلة لكن الثاني باطل قوله والالزام
ما ذكرنا في اللازم اعتقادا في الظهور وصوتا
اللسان من الثلاث به قوله مشروطة عقلا كنده
ما تقدم من ان كونه قادرا يقتضي كونه مريدا
وكونه مريدا يستدعي كونه عالما لان من
انصف يكون مباحثا مع ان ينصف بالادراك
قوله فلو قدر الخ ظاهر العبارة ان التقدير هو
الموجب وليس كذلك بل عدم الشرط هو الموجب

لا تقدير

لا تقدير عدمه قوله وسبعا وبصيرا ومنكلمها
وجه اثباته بهذه الاوصاف على هذا الترتيب هو ان
لا حظ في منكلمها صريح ارباب الفن في تقديرهم ما
لأقوله فيه وتأخيرهم للعكس والتثنية في تقديرهم
سبعا على بصير قوله الحكوة حيا هو بيان الملازمة
وبسط هذه البيان هو ان تقول هو حي والعج قابل
للا نضاف بها والقابل للشي لا يخلو عنه او عن ضد
فهو منطوق على اطراف ثلاثة والمجرى على طرف
واحد لكن في الشرح افاد الطرفين الى حيث وقدم
هذه البيان على قوله باصدا ادها اعتنا به قوله
واصدا ادها افاد الخ الواو للتغليل والقيمه دليل
للاستشائية القابلة لكن الثاني باطل وهذا
الدليل صغره هي قوله واصدا ادها افاد ونقص
وكبراه هي قوله وهي عليه محال وهو اقرب
من الشكل الى دل وشرط انتاجه ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى اما ايجاب الصغرى فظاهر واما
كلية الكبرى فليس بظاهر ادها الصغرى فيها عايد
على افان وهو جمع الصغرة وهو من صيغ القلة
لا سبعا وهو في المقام محمول على اوصاف مختصرة
فلا تستغاد الكلية اللهم الا ان يقال الصغرى
من المعارف فيفسر جمع معرف وهو من صيغ

العموم فالصحيح اذا عايد علي ما يفهمه المذكور من
جنسه استغراقا لولا احتياجه الي دليل الكبري
الغالبه وهي عليه محال لولا حبيبه اي حين اذ لم
يستغل ويحتمل تخلف كيف وهو الخ دليل استحالة
احتياجه حبيبه الي من يكمل اما وجد ذلك لة الطرف
الاول عليه وهو قوله كيف وهو الغني باطلاق
فظاهر واما وجه ذلك لة الطرف الثاني عليه وهو قوله
المفتقر اليه فهو انه يعتبر ان ما في قوله ما سواء
العموم فيكون الكلام علي معني اي افتقار كل
ما سواء اليه اي من كل وجه فلا يستغني عن
تعالين فتدافع الاحتياج لولا لان كل حي لا مفهوم
لحي بل كذلك غيره القابل لصفة لا يتخلوا عنها
او عن صلتها وانما ذكر مطابقة المقام وهذا اعني
قوله فاذا لم يتصف الحي بكونه سمعا بصيرا
مكتما لزم ان يتصف باصدا دها وكان النسب
ان لو اخره عنه لولا الا الي مثلها او ضد ها فاذا كلفه
هنا ان الخروج يكون الي المثل او الضد بخلاف
كلامه في المتن فانه انما يجري عما ان الخروج يكون
الي الضد فقط لان الكلام في المتن جار علي
صفاته تعالي ولا تعدد ولا مثل لها فالخروج انما
يكون الي الضد بخلاف ما هنا فالكلام جار علي

الاول

الاول وصف عموميا فالخروج يكون الي الضد والمثل
فيها مضاف بشير الي قوله وايضا لو نظرت
الي تغير صفات العالم الخ قوله في سعيه وفيها مضاف
يعني في بحث قدم الصفات قوله ودليل ان كل حي
الخ هو سند المقدمة المطلوبة اي انما وهي قوله لان كل
حي قابل للاتصاف بصفات المقام وانت حبيرات
المتن نسب هو ان لو قدم هذه القضية ودليلها علي
قوله قبل لان كل حي قابل لصفة فانه لا يتخلوا عنها
الخ لان الكلام فيه فرع الكلام علي هذه القضية
قوله او اضدادها المتماثل استغاطه مع انه يقتضي
انصافه تعالي بالا ضد او هو محال قوله امتناع
انصاف الموتى بها الخ اي انه لا يتصف بكل صفة وهو
ظاهر كما يستخرج من قوله وصحة انصاف الحي
بها ان الحي لا يتصف ايضا بكل صفة ويبدو ان يظهر
لك فساد ما قيل من ان غير الحي يصح ان يتصف بنحو
القدر في بشرط الحياة وما دار ان فنون الاتصاف بصفة
حال نفسي والحال النفسي ابد اليتوقف علي
شرط نعم يعمل بها يشهد له هنا كلام المهم في قوله
فالمصالح اذ القبول هذه الصفة الخ ثم الحال ينقسم
الي نفسي ومعنوي والاول ينقسم الي بسيط
ومركب فالمركب يعمل بالذات كما في قبول الحي

الصفة المذكورة اذ هو معلل بذات التي لا الحيات
 كما توهمه عبارة المص والمركب يعلل بجزء الذات
 هو النقط والناطقة معناه المتكامل بالقوة ولا شك انه
 مركب والمعنوي يعلل بخارج عن الذات كالعالمية
 فانها معللة بالعلم الذي هو خارج عن الذات ثم
 وهي كونه اضم الخ المتعارف ان البكم يضاد الكلام
 اللفظي وعليه فلا يفتية المقصود في الكلام المقام
 لان الاخرى مثلا بوجد معه الكلام التثني وهو
 لم يوصف بالكلام اللفظي اللهم الا ان يقال انكم ايضا
 له معنيان ما يضاد الكلام اللفظي وما يضاد التثني
 والمراد به في المقام ما هو اعم من ذلك فاذا ادرك عليه
 قوله لكن الخ هو توضح بالاستثنائية المطلوبة
 في المتن وتعرض لدلالتها مع انه مذکور في المتن لانه
 قصد ان يتبعه بقوله ويلزم على تقدير الخ وان
 كان فقيده في شروح هذا النص تكميل ما فيه وعدم
 التعرض لما فيه بخلاف صنيعه في شروح هذا
 النص قوله نقلا لا حاجة اليه اذ المقام للدليل العقلي
 قوله ويلزم على تقدير الخ هو جار على توسع نظر الر
 تعقيب العلم على التقدير الاول امتدادها بالجرى من
 الكمالين والتحقيق الاعتقاد الخ والتحقيق
 في هذه الثلاثة الاعتقاد على الدليل السمي لضعف

الدليل

الدليل العقلي السابق ثم اشار لوجه ضعفه بقوله
 لان ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم الخ فقد ظهر لك
 ان قوله لان ذاته الخ جار على سبيل التحقير المطوي
 لكن قضية كلامه ان محل النزاع هو الا تضاد وان
 خبر بان محله هو القبول والمناصب ان لو قال لان
 ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بانه يقبلها وهذا
 الخ عن اخص راجع لبيان الملازمة في الدليل السابق
 وهو قوله لكونه حيا والحق قائل لها الخ وما جرى
 عليه التمس من عدم معرفة ذاته تعالى هو مدد
 المحقق وان حقيقة تعالى لا تدرك وقيل تدرك
 واختلف في ذلك ايضا في الخ في حقه الخ في
 ترجمه على نفي المعرفة شيء كانه من جهة المعنى اعنا
 يتفرع على المعرفة اللهم الا ان يقال ادخل الفعي على
 الفعل بحسب ما تنوع عليه في حال الثبوت من
 الغاية يعني الخ لما اقتضى قوله في المتن والتحقيق
 الخ اعتقاد الخ ضعف الدليل العقلي اخذ في بيان
 وجه ضعفه قيل التكلم على الدليل السمي فقال
 يعني الخ ولا يعتد به بان الدليل الذي كلف في
 المتن استثنائي وهذا صريح في قالب الاقتران
 لانا نقول الدليل واحد عقلي ولا مانع من الاثبات
 به في اسلب اعني اسلب الاستثنائي والا قتران

وقوله يعني ان الاعتقاد الخ منضم الى الصغرى الدليل
 وكبراه مطلوبة وهي وكل كمال لا يجب انضافه بها
 قول فيجب انضافه بها تبين واسندل علمه بالدليل لا كسماي
 هو قوله والا لا نصف قول من كون تلك الاوصاف
 الخ اشار به الى دليل في المقام هكذا وتلك الاوصاف
 كمالا شاك كمال ينصف به تعالى فينتج قوله فيجب
 انضافه بها ثم بما بسند النتيجة قطعا والا لا نصف
 باصداها لكرا يحكم بنصف هذه الدليل العقل
 لانه انما ثبت الخ هو كسند المنع وهو راجع لصغرى
 الدليل العقلية ان تلك الاوصاف كمالا قول الشا هذه
 المتصودة بالحادثة الغايب المقصودة به الخدم والمص
 تبع في الخ طلة في ارباب الفن وفيه عزب من سوال ادب
 على الاتوب ان اللذة والالم الخ مسند المقدمة الثانية
 وهي قوله ولا يلزم الخ ومعنى اللذة ادراك وبيل
 لما هو عند الدرك كمال وتبل خبر من حيث هو
 عند كمالك والالم ادراك وبيل لما هو عند الدرك
 اخذ وشر من حيث هو عند كمالك وجه كون
 اللذة والالم كمال هو انه لا ينصف بهما الاسالم
 الجواسد من الاقان وذلك كمال في حقه عند
 وانه جل وعلا لم تعرف الخ الوان عقلية فهو كسند
 لطف الاول من طرفي التقليل اعني قوله لانه انما ثبت الخ
 وسعى

وبينهم ان يعلم انهم لم يختلفوا في كون هذه الاوصاف
 كمالا وفي كون اصفادها تقابض وانما الخلاف هل
 الذات العقلية تغلبها فيجب الانصاف بها ولا تغلبها
 خلا فالما في بعض المحشيين في هذه المحل من ان اصفادها
 ليست بتقابض في حقه تعالى فان قيل عدم التوهم
 نقص في جانب الحادثة وليس ينقص في جانبه تعالى
 فليت الكلام في الصفد الذي يخصه لانه وعدم
 التوهم نقصيته ليست لانه بل باعتبار المحل فوك
 منه اي من السمع وهو اوسع من الكتاب ولما كان
 السمع اوسع من الكتاب جابكاف التقليل فيها بعد
 فعلا وكفوله تعالى الخ دفعا لما يتوهم من التخصر
 في الخ مثله المذكورة في طرف الكتاب ولم يجي بها
 لعدم منافيتها فيه كونه واحتجاج ابراهيم عليه
 السلام الى جمل ان يكون منوعا عطفيا لم يفتد
 الذي هو قوله تعالى اني معكم الخ وان يكون
 مخصوصا فيكون معطوفا على مدخول الكلام وغير
 الا ملوب نظر الى ان الدليل هنا احتجاج مولانا
 ابراهيم عليه السلام هو وقد قال تعالى وتلك
 جنتنا الخ هذا اسند لما احتج به مولانا ابراهيم
 فالاول ان تغلب عليه اي اذ قد قال تعالى وتلك
 جنتنا الآية قوله واذا ثبت ان الانصاف الخ جابه تخمها

بيان
 نقصية لوان

لا استدلال في المقام وجاء بقوله عقلا لان العادة
تقتضي توقف ذلك على الانفعال لان الجسمانية ومخرج
الانفعال الجسمانية في البصر الى الشئ المعنوي
من الحدقة ويتصل بالمرى وفي السمع الى اجزاء الهوي
التي تفصل محل السمع والجسمانية منسوبة الى جسمان
يعني الجسم قول ولا مخرج للتاويل الى ان لا مخرج للتاويل
السمع والبصر يعلم لان علم ما عاب ذلك مما
يقتضي ان فريضة لا عقلا ولا سمعا خلافا للكمي
واين الحسن البصري وانظر هذا مع ما بينت في سابق
قوله ولا يستغني بكونه عالما الى قول وحمل
اللفظ الى هو من باب اتباع الشئ بعد نفي المخرج فيه
الي التاويل بما يقتضي منع التاويل فيه فخذ
نفي المخرج سمعا بقوله ودل النضر الى وعقلا
بقوله واذا ثبت ان الانفعال الى المخرج وهلك القول
الى جابه لكمال القابضة وسياق ابهام في اخر
الكتاب مما جازي اي عقلا لان الان يدرك
دليل الى اي عقلا وهذه الاستثنا منقطع اما ان
ان دل الى فلا راجع الانبياء الى اما اجماع الرسل
فيستغاد من تبليغهم عن الله تعالى انما هي ونهي
واما اجماع الانبياء فيستغاد من تبليغهم عن الله
تعالى قول الرسل ان الانبياء اجمعوا على ذلك لانهم
لم يوردوا

لم يوردوا بالتبليغ حتي يستغاد ذلك منهم كالرسل
وقدم الله انبياء الاخر على الرسل الى خص والناس
القدس يعني على الذكر الثاني اللهم ان يقال ذلك الى خص
بعد الله عز وان كان الله عز يقتضيه اعتنا به ب
الله اجماع في جانبه ظاهر وبلا واسطة بخلاف الاعم قول
وقد اجمع المسلمون الى لا معنى له اجماع المسلمين بعد
اجماع الرسل لان اجماع الرسل منسحب على المسلمين
اللهم ان يقال لما وقع الخلاف بين المسلمين في
تفسير الكلام خاف ان يتوهم ان بعضهم لم يفتل
بالكلام فيما بذلك دفعا للايهام واستدل في المقام
بالاجماع فقط وان كان ثم ما يدل ابهاما من الكتاب
والسنة كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
وقوله تعالى انما اصطفى لك على الناس من سالين
وبكلامه لا نعلمه اسبيل للخصم الى الحديث بخلاف
غيره فانه يؤوله ويخرجه عن ظاهره وقوله ابهاما
اي كما اجمع الانبياء والرسل على ذلك قولهم على الجملة
انني به لا جدل على ان الذي بعد قوله فان قيل الى
هذا الاسلوب يؤذن بتضعيف السؤال وسيد
عن ابن التلمساني انه سئل في هذه الاسلوب
شئ اللهم ان يقال يحتمل ان المقصود اطلع على ما في
السؤال من الخدشة لذلك ساقه في اسلوب التبرير

قول ان قول الرسول عليه السلام في قضية كلامه هو صدق
الرسالة مع اتفان الصدق ويجاب عن ذلك انه اطلق
عليه اسم الرسول نظر الي المال وحسب دعواه وينبغي
ان كبريات الخلاف في دالة المجزئة على التصديق هل
هي عقلية او عادية او وضعية والذي جري عليه
في المقام انها وضعية لزم ولا يثبت صدقه الا
بالمجزئة اي حقيقتها او بواسطة كان بصدق المدعي
للمرسالة من ثبتت له الرسالة بقوله هو رسول
الله فالمجزئة هي مجزئة المصدق له فقد ثبت صدق
المدعي بالمجزئة بواسطة قول المصدق له هو رسول
الله والمجزئة التي حكم هذه القضية ليس بيسا وهو
روح الايراد فله ان نعمها بالسعد فقال قال دالة
المجزئة الخ ^{الرسالة} فان دالة المجزئة من اصناف ما كان
صغته وهذا السؤال جار على القول بان دالة
المجزئة على الصدق وضعية ^{موجبة} او انت رسول
فيه جمع بين الطرفين تبعاً للفهرس وكانه اشار
بهما الى الخلاف في مدلول خطاب الرسول بالرسالة
هل هو انشا او خبر فاشارة بقوله صدقت
الي القول بانه خبر وبقوله وانت رسول الي
القول بانه انشا قوله فالحال يثبت الكلام الخ
ما حرفة مصدريه والكلام فاعل يثبت

والصدق

والصدق بمعنى الصادق وصفت للكلام ويجوز
ان تكون ما هو قوله ويثبت بضم اوله وكسر ثالثة
من اثبت والكلام مفعول والاول اظهر وهذا امر
على قوله فان دالة المجزئة بقوله قول الله الخ
لكن لا يسلم هذا التعرّف اذ غاية التعرّف عليه ان
التمثيل يكون في الدلالة فلا يتفرع عليه ما ذكر
فاذا ثبت هذا قلنا يثبت بقوله التعرّف انه سوال
قوي وهذه اوردته المص في اسلوب التمثيل كما امر
التعريف عليه وكتب ما للتعريف ونرا في قوله انه
سوال قوي فقال قلت قال ابن التمسائي الخ قول
فلو اثبتنا الكلام له المناصب للبحث فلوان ثبت
كونه متكلما من السمع لان الكلام في المعنوية
قوله لدار وجهه هو انه قد ظهر من البحث ان السمع
موقوف على كونه متكلما فلوان ثبت كونه متكلما
من السمع لما توقف كل واحد منهما على الآخر من
جهة واحدة وهي الثبوت وذلك هو الورد المتع
قوله التمسائي المناصب طلبه قوله فيعلم الخ انظر
الموقع للفا في المناصب اسقاطه لانه خبر ان من
جهة المعنى في قوله وجوابه ان من ادعى اليها ان
المناصب اثبتا التعريف بصيغة الماضي ^{قوله}
ويكفي الخ هو جار عليه ان دالة المجزئة على الصدق
عقلية وانت خبر ان سوال جار عليها وضعية

فأذن في هذا الشيء قولهم الخ ينبغي ان يعلم
ما اراد المعترض من السؤال هو مبني على قوله الائمة
ان المعجزة تنزل منزلة النقص بفت بالقول فامراد
المعترض ان ينبغي هنا قول الخ بجهة ذلك حتى يظهر فساد
ما رام المعترض من الزور بين المعجزة وانصاف
فاعلم بان كونه متكلما حتى كانها متخرفة في سلك الكلام
وليس الكلام الخ موكدا حتى يأتي ما قاله في الاستدلال
من انه لا يكون مصداق لرسالة مدعى عدم ثبوت
الكلام الصادق لله وهذه الكلام ايضا جارحان دلالة
المعجزة على النقص بفت عقلية وانت تعلم بعدم
مطابقته للسؤال لانه جارحانها وضعية كما مر
قول المواقفة الخ المواقفة في الاصطلاح الموافقة
قولهم عا قول ابن نفعي يدل عليه السياق اللاحق
والاشارة راجعة للنقص بفت واستدرك هذا
الكلام تضعيفا للسؤال قول والكلام المستدل
الخ هذا جواب عن ايراد ياتي في المقام وهو ان ما
يقال ما اقتضاه الكلام من ان القول يدل على
الارادة غير مسلم اذ هو وصف طردي كما يوجد
معها يوجد بدونها وكثيرا ما يجد الانسان يقول
قولا وهو غير مراد عنه في اول الجواب عن هذا اليراد
بقوله والكلام المستدل عا ثبوت الله تعالى

بالسمع

بالسمع في دعوى الاستحسانية هو القول النفسي
والخراج منه في العبارة الخادثة المتواضع عليها الخ
ولا فعد انه جابه لنقض بر مضمون قوله ولكن تنزل
منزلة المواقفة الخ وايضا جابه ان السياق يقتضي ان
المراد به في القول النفسي لا اللفظي قول والافعال
الخ هو جارحان على ان الدلالة عادية وهو لا يناسب
المقام اذ هو جارحان على ان الدلالة وضعية فقد جري
في طرق الجواب على اطراف الخلق في المعجزة من انها
هل هي وضعية او عقلية او عادية قول وقد احتج
المستأذ الخ بحلله المص ما للاستدلال من الدليلين
العقليين على كونه تعالى متكلما هنا ولم يحلله
في مقام الدليل العقلي لان احدهما يريد به
دليل العقلي السابق والاخر لا يريد به فقصده
التكلم عليهما هنا ليس دهما معا ونشرهما يردهما
به كونه يتم الملك المناسب ولا يكمل ويجعل ان
ينزل الملك بضم الميم وستكون اللام وان يفرق الميم
وكسر اللام كما الاول وهو نظر القول بعد
والطريقة الاولى قول الي نفسي النفا بفت قول
ولجواز نزول الخ ههنا في النسبة باللام وما يوجد
في بعضها بالباء هو اصله وتفسر اللام بالباء
لانه معطوف على قوله بانه سبحانه مالك وهذه طريقة

ثانية في الاستدلال قول بين امر مطاع ونهي
 منفع الخ بين مطاع ومنفع تفنن في التعبير
 ومعنى منفع ممتثل قوله وقال كل صفة الخ هذا من
 تسمية الطريقة الثانية لانه طريقة ثالثة خلافا
 لما فهمه بن التلمساني وجابه المص في اسلوب التبري
 بطريق الحكاية وان كان يفهم انه يفهم من مقول
 الاستناد نظر الي ان الامم اعترضه الخ في بعده وامر
 على ذلك وقوله وكل صفة ومن جعلتها يكون
 الخلافة منذ ديدية امر مطاع الخ قوله لا بد وان
 تستند الخ والمستند اليه هو امر ونهي قوله
 والاداسخ الخ اي وان لم تثبت الصفة الواجبة
 التي تستند اليها الجائزة استحال ما علم جواز
 وهو نزول الخلافة بين امر مطاع ونهي منفع
 اذ لا يصح الامر والنهي الخ مع وجود الامم والثاني
 قول على ما ينبغي المناسبات من جهة المعنى ان
 يكون هذا من كلام المص قوله فيجب اثباته هو
 نتيجة دليل الاستدلال قوله والطريقة
 الاولى الخ يعني الاستدلال بان الله تعالى مالك الخ
 قوله لاول الخ يعني التناقض لان حاصلها ان
 الحكم نقصان في حق المالك فيجب له الكلام الذي
 هو كمال في حقه تعالى قوله وقد عرفت الخ اب

نقل

نظر الي مقتضى الدليل السابق وهو قوله والتخفيف
 على عماد الخ لا كل دليل على نفي التناقض قوله
 والاعتراض على الثانية ان يقال الخ هذا الاعتراض
 وارد على الطريقة الثانية نظر الي ما فهمه به ولذلك
 ساقه المص في اسلوب التبري كما تقدم قوله
 امر بعضنا الي بعض لجواز نزول جميع الدليل بين
 امر مطاع ونهي منفع نظر الي المالك انه استشعر
 ايرادا وثالث الضعف اخذ في الكلام عليه وساقه
 في اسلوب التضعيف قوله فان كان الغير مأموره
 اي مباشرة او بواسطة او سابط لياتي قوله
 والالزم التسلسل قوله فيمكن في فحنته ما سبق
 اي من الاستناد الي صحة امر بعضنا الي بعض
 واحتج استناد الخ هذا الوجه ثالثا استدلال
 به الاستناد في المقام وحاصل ما استدلال
 بان الله تعالى عالم وكل عالم يجب في نفسه الخ
 فحق الصغرى ايجازا وامرها ظاهر والكبرى
 هي المذكورة وعليها اعترض بن التلمساني
 ونقصها وهذا فيه نظر فان اثبات قضية الخ
 فقد جعل ابن التلمساني اسم ان اثبات قضية
 الخ وخبرها قد لا يساعد الخصم على تسليط
 اي اثبات قضية وهو محتمل في كلام المصنف

المقادير قوله واعترضه الخ
 قوله بان التماسين
 اسقاط الصغرى كما في
 عبارة بن التلمساني

ان يعود الصبر اعني في قوله بانه على الاحتجاج وتكون
 حينئذ جملة قد لا يساعد في حمل الصفة لقوله اثبات
 قضية الخ وان يكون للشأن تفسير الجملة بعد من المبتدأ
 والخبر وكل من الوجهين فيه تكلف قوله اثبات قضية
 وهي قوله وكل عالم يجد الخ وبيان هذه القضية
 الكلية انها تتحقق وتثبت بقضايا جزئية وجدانية
 وفي ايها ذلك يتخصص في نفسه ذلك قوله وجدانية
 الوجدانية في امور الباطن كالفرح والغضب قوله
 على تسليمها في الخ ثبات بان ينبغي وجدانه في نفسه
 قوله واخذ القضايا بالظاهر ان عطف على قوله
 اثبات فيكون اعتراضا ثانيا جازيا على تعليم ما قبله
 وارضا العنان كانه يقول ولو سلم الخصم وساعد
 فافقنا القضايا الخ ويحمل ان يكون عند القول قد
 لا يساعد الخصم الخ قوله معني الكلام القدير اي
 المقضي لتنتج المعني المعاني وهو كونه منكها
 قوله ولا يستغني الي اخرها اقتضاه المبحر هو
 ان كونه سمعيا بصيرا صفتان مستقلتان وذهب ابو
 القاسم الكمي وابو الحسين البصري عن المعتزلة
 الي انهما يرجعان الي العلم فاخذوا في دفعه فقال
 ولا يستغني الخ ولغيرهما ذهب اخر في الشرح
 قوله لما يجده الخ تنبع المص في هذا السند الامام الفخر
 واعترضه

واعترضه شرف الدين بن التلمساني على ما يفهمه في
 الشرح وانظر كيف قرأ المص اعترض ابن التلمساني
 ولم يردده ومع ذلك جرى على السند وان كان معترضنا
 عليه فالمعتدل في المقام منذ هو ما سبق له في الشرح
 فربما ما قوله واذا ثبت ان الانصاف بها ليس
 الصفتين الخ قوله قبل اي قبل عينه عنا قوله فذهب
 الجبائي منسوب الي جبائيم الخ وفتح الباب
 المستددة وبالفهم ددة وهو كونه بحور ستات
 كما في التاموس وهو ما روي المعتزلة كما به هاتم
 ولهذا اقال ومن تبعها قوله وطلب الله في الاختصاص
 له الخ اي لا تعلف له بغير من سلبت منه ذلك
 الله فاطلف الاختصاص على التعلق وفسر الصفة
 الوجودية التي لها تعلف بصفة سلبية لا تعلف
 لها اصلا بغير من الصف والضمير المرفوع بسلبت
 عابده الخ فوهكذا في شرح بن التلمساني
 ويوجد في كثير من النسخ بغير من سلب عنه
 دون تا ونسخة النانسيب قوله وهذا باطلا اي باوجه
 اربعة توجه الي بيانها فقال فان الحياة الخ قوله
 فان الحياة وجه اول وهو راجع لقوله في الخبر
 هو الوجه المتعلق اي اتخافا لكن تغييره في
 المقام بالسمع والبصر اللذين هما من صفات المعاني

فيه شيء لان الكلام مع المعتزلة النافين للمعاني
في جانبهم يقال في اشار لوجه ثان بقوله وسلبه
الحقة الخ وهو راجع لقوله في التفرقة الذميمة افة فيه
ولنا انها بقوله وكان الانسان الخ ولنا انها بقوله ولانه
لو صح ذلك الخ لم يقولوا به اي الخصوم لان اثر
الحقيقة الخ هائلة في كثير من النسخ فهو مقصد
لنا اثرنا ان كنفعل تفعلنا فالصدر عما هذه اعني
اسم مقول فيكون معني الكلام ان الروية هي
كون الحقيقة مؤثرة بالتسام صورة المصير فيها
فالتسام الصورة هو الفاعل من جهة المعنى والمنطبع
اي المرئى في الحقيقة فترى وهو الشيء الخ هذا
تفسير للمثال وفي نسخ شرح ابن النجاشي
النسخ بدل الشيء وهو اسب وامس والشيء المثال
الخالي عن المادة صفة للشيء اي المثال
المنطبع والمرئى في الحقيقة هو الشيء الخالي عن
المادة ضرورة ان مادة المرئى كالانسان والجماد
ان تسامهما في العينة وانما يرئى فيها مثالهما
خال عن المادة وهو مطابق للخارجي غير ذلك
الشيء المراد بالشيء الخ الخارج الذي ان تسام
مثاله في الحقيقة في الروية الجليدية فالروية
على محل الروية من العين والجليدية منسوبة الي

جليد

جليد الشاي ووصفها الروية التي هي الخ حقة
المبصرة لما ينشأ من الشبه في المعاني في الي الحسن
المشترك الخ المراد بالحسن المشترك هنا الحسن المشترك
بين المعنيين فقط بخلاف الابد ولهذا اوصف بقوله
الذي هو مركب من عضلتين وهما متقاربات
ونقل العلامة قدوة المحققين بن مسعود سبدي
الحسن البصري في ما شئنا عن صاحب شرح المقاصد
قال قال في شرح المقاصد قد تفر في علم التفسير
اية ينشأ من الدماغ اروح مسبعة من العصب
فالروح الاول مبداه من غور البطين المقدمين من
الدماغ عند جوار الزايد ثقب الشبيهين بحلي
التدبين وهو صغير يحوف بنينا من الثابت بمبيد
الي حقة البهي والثابت يسار الي الحقة اليسرى
الي ان قال قال واختلفوا في كيفية الابصار
فقال انه باطباع سطح المرئى في جزء الروية
الجليدية فانها مثل مرآة فاذا قبلها منلون مضي
انطبع مثل صورته فيها كما يطبع صورة الانسان في
المرآة لا بان يتفصل من المنلون شيء ويمتد الي
العقب بل ان يحدث مثل صورته في المرآة وفي
عقب الناظر ثم كوانا غرض من عاهاه اوجهم
احدهما ان المرئى حينئذ يلزم ان يكون صورة الشيء

وتوجه لا نفسه ونحن قاطعون باننا نرى نفس هذا
 المتعلق ثابتهما ان شئ الشئ مساو له في المقدار
 والالم يكن صورة له ومثالا وحسينه يلزم ان لا يرب
 ما هو اعظم من الجليد به لان امتناع انطباع العظم
 في الصغير معلوم بالضرورة قال واجاب عنهما بانه اذا
 كان روية الشئ بانطباع شئ به كان الرمي هو الذي
 انطبع شئ به نفس الشئ وبان شئ الشئ لا يلزم
 ان يساويه في المقدار كما يشاهد من صورة الوجه
 في المرآة الصغيرة اذ المراد به ما يناسب الشئ في
 الشكل واللون دون المقدار انتهى قوله فان الصوت
 اي البسيط واستار المركب بقوله وما يتركب
 الخ وهو نوعان ما يتركب من الحروف كصوت الانسان
 وما يتركب من غير الحروف كصوت الكلاب مثلا
 بل يتركب من الاصوات قوله الواكد وصف الهوى
 والمجاور كذلك قوله فيا فصي الصماخ اي داخله
 قوله الحمد دة عليه اي على اقصي الصماخ قوله
 واغاد به كعبية الا فنزاش على اقصي الصماخ قوله
 كالجلد على العبد اغاد به كعبية الخ منه اد
 قوله حصل فيه جواب اذا والصغير عايد على الصماخ
 وفي نسخ بن النجاشي حصل فيها اي العصبية
 وكل صحيح قوله به اي الطبيب قوله عايد راي والراون

هم الفلاسفة قوله او توديه عطف على تشتم و
 الصغير البارز عايد على الطبيب والمستتر على القوة
 لا ينفيد كونها مدركة قوله عايد راي وهو راي الفلاسفة
 وحاصل الخ اضطراب في المعام هو ان القوة المشعة بالطبيب
 هل هي مدركة له او هي مودية له الي الحسن المشترك
 والنفس مدركة له قوله بواسطة اي بواسطة الحسن
 المشترك قوله كلوح تقرأ تشبيهه اغاد به كعبية
 ادراك النفس هذا الطبيب بواسطة الحسن المشترك
 والصغير في تقرأ عايد على النفس قوله يقومان به
 اي نظر الي انهما من باب الصفة وهي لا بد لها
 من محل تقوم به ولا يستند عيانا خصوصا قوله
 واختصاص بعض الخ هذا جواب عن اياد ياتي على
 مذهب اهل السنة وهو ما وجه اختصاصهما
 ببعض المحال دون بعض وما وجه تحقق السماع عند
 بعض دون بعض وكذلك فيه او عنده فاستشار
 بالاول لمحل الادراك وهو العين والاذن وذلك
 باجرا عادة الله فيه ويجوز ان يخلف الادراك في
 غير ذلك من المحال كالرجل واليد والناظر راجع
 الي الشرايط العادية فيها كالمقابل للون في البعد
 والقرب المخروطين وكذلك نفي كفاية الحجاب ولو
 خوف العادة لنا الراينا وسمعنا كل موجود

فنقول المحل للدراك نفسي الخ وذلك لان القبول
 لو لم يكن نفسا احتاج الي قبول اخر فيؤدي
 الي محال ويلزم الدور والتسلسل قوله وقد
 اعترضنا الامام المراد بالا امام اذا اطلق الفخر
 الرازي وما توجه اليه من الخ عننا صحت فداورده
 الامام علي مذهب الفلاسفة قالشان تعديده
 عند جلب كلامهم انظر ما وجه تأخير قوله وهذا
 الخ لازم صحيح الخ هذه امنا قبل الفهري فالانطب
 ان لوجه به على طريق العزولة حتى يندفع ما يتوهم
 من انه للامام ونصيب التامسائي ما ذكره
 الخ مر على من يقول ان المدرك لنا هو المثال
 المطابق فعلى هذا ينبغي ان يكون مثالا المصغر
 صغيرا ومثالا الكبير كيترا واما من يقول
 ان ادراك ذلك المثال سبب ادراك مطابق
 في الخارج فغير لازم والامام ساقفه بمحتملاتوجه
 اليه ابناء التامسائي وحرره في الا بالنسبة
 عطف على من يقول الاطوال المتماثلة الطوال
 والاطوال لكن لم يسهها فيه وثانها انها
 قياسا فيه وقوله والعروض جمع عرض وهما
 نوعان من انواع الابعاد الابعاد جمع بعد
 وهو قياسي لكن له الابعاد ويعود وبعد ان

والابعاد

والابعاد ثلاثة الطول والعرض والعمق والذات
 يصلحان بالمقام الاول فالناسب ان لو قال
 لا متخالة انقسام هذين البعدين اللهم الخ ان يقال
 جري على ان اقل الجمع اثنين قوله بكيفية العظم
 الخ اي انطباعها على ما هي عليه من العظم قوله فلو
 من معنى الخ من انه لا يلزم الخ على ان المراد هو
 المثال قوله وان اراد مطلق الانطباع اي وان اراد
 بالمتخالة انقسام هذه الابعاد في نقطة الناطق
 مطلق الانطباع وجهه بقوله لان الناطق الخ الا
 ان هذه التوجيه يقتضي ان لا يبقى محل لطرف
 التفصيل بعد اللذين هما قوله فيقال انما ينبغي
 لو كانت كرة الخ لانه قابل لان الناطق نقطة والنقطة
 لا امتداد لها لا بحسب الطول ولا العرض قوله فيقال
 الخ جواب قوله وان اراد مطلق الخ قوله لو كانت
 اي نقطة الناطق قوله كرة حقيقة اي انطباع
 فيها قوله بحيث لا يقابل البسيط اي ما ليس فيه
 ليس انقطاع وامنداد قوله منها اي من
 الخ بعد قوله والزم الامام ايضا اي كما الزم على
 الروبا قوله وفيه نظر هذا النظر من قبل ابن
 التامسائي قال باثر ما تقدم يقال له اي للامام
 انما علمنا جهة الصوت لتعلمنا به ذي الصوت وامثلها

له فكون الصوت في جهنة من الخارج سبب
العلم بجهنة لان ورود الهواء في السماء من تلك
الجهة كما بان صوت الرعد من فوقنا وصوت الماء
من تحتنا قوله في السمع اي كما لو لم في الروية على
ما تقدم قوله في القول بالا تطهير المفاد بقوله
قبل قالوا اما السمع فان الصوت في قول وان
لا نسمع الحروف الخ قال في المعالم ولا نسمع كلام
اللسان من والجدار ولو كنا لندسمع الكلام
البعيد وصوته البتة وجب ان لا نسمع الحروف
من والجدار لان ذلك التخرج لما وصل الى الجدار
لم يبق على شكل الاول قال المصوف فيه بحث وهذا
ايضا من قبل بن النجاشي قال والاعتراض عليهم
ان يقال ما الزينة في السماع والجدار ان غنيت
انا نسمع الصوت مع انسداد ساير الجهان والمنازل
فيمتنع حصوله السماع والحالة هذه وان كان
الغرض من افتتاح جهنة او كوة فلا مانع والوصول
من تلك الجهة كما يشرف شعاع المضي علينا منها
بادين متقابلين قوله هذه اي ما جري عليه البحث
من قول الغلاسة والاعتراضات المتعلقة به
قوله في قول الغلاسة متعلق بالسمع والبصر
قوله الي ردهما الي العلم اي رد السمع والبصر

بدليل

بدليل قوله بعد الي العلم فيكون اسلوب المتن اقصد
اذ هو جار على الحسوية وهو مناسب نظر الي ان الكلام
مع المعتزلة النافين للمعاني قوله كما تشهد الخ جاء بذلك
تنظير اطلعا للامتناع والشهيد هو المحيط بجميع المعلومات
الذي لا يمكن ان يغيب من علمه ولا يحتاج فيه الي
اعلام معلوم لانها الحاضر مع كل معلوم والخبر هو
العالم بدقائق الامور التي لا يتوصل اليها في حق غيره
الا بالاختيار والاحتمال والوجه الخاص هو ان الشهيد
العالم بالا مور الذي يخصر وشهد وقرع الحضور
الخ حاطة بما يخصر لدي الحاضر حتي لا يعزب عنه شيء
والخبير العالم بخفايا الامور التي يحتاج في العلم بها
عادة الي خبرة قوله وقد اخرج الخ ما للخبر هنا من
ان السمع منه والبصر مغايران للعلم مع ما ياتى
من القولين للاشهرى ليس كل واحد منهما مخالفا
لمذهب اهل السنة السابق المفاد بقوله ومذهب
اهل السنة ان السمع والبصر الخ بل كل منهما
تجيب له قوله اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه الخ ظاهر
العبارة بوجه اتحاد متعلق السمع والبصر في الشاهد
وليس كذلك قوله وذلك اي التفرقة قوله ان
الا بصر والسماع مغايران بل منهما للعلم جري
على المغايرة بين المصادر وذلك يستلزم المغايرة بين

الاوصاف الذي هو المقصود في المقام قوله في اصل
 العقيدة الاضافة للبيان او من اضافة ما كان صفة
 قوله ان تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية الضمير
 في بينهما عابد على البصر والعلم او العلم والسمع
 اي بان يكون العلم جنسا والسمع والبصر نوعان له وبما
 بالنوعية الاعتبارية لا الحقيقية حتى يكون مخالف
 لجنسه في الحقيقة وذلك كما يقال كلامه تعالى يتنوع
 الياسم وزماني وغيرها وشأن الوحدة فتتوابع لها
 امرا اعتباري ونظر الى المتعلق وهذا مذهب ابن
 القاسم الكعبي وابن الحسن البصري من المعتزلة
 قوله ولا انهما اي السمع والبصر نوعان اي فيكون لكل
 حقيقة مغايرة لحقيقة العلم كما ذهب اليه النضر
 فبحسب هذا يظهر لك العطف في المقام من عطف
 المغايرة كما جري عليه بعض الحشيين ومحل النزاع
 الطرفان واليه استأمر بقوله وهو محل النزاع اي
 المذكور من الطرفين قوله ولا مانع من رجوع اليه كان
 سند للاعتراض القامى قالوا وتعليق قوله
 الي كثرة المتعلقان وقلتها اي نظر الى العلم
 فانه تكثر متعلقاته في حال حضور المعلوم نظرا
 الي انه لا يتعلق بالهيبة الاجتماعية قوله فان
 البصر هو كسند لما يليه قوله ولذلك يقال الخ توضح

لما يليه قوله فعنده الروية كسند لما يليه قوله خلق امتا
 هو مبني على القول بان المصنوع لا يبقى زمانين قوله
 وللشيخ الخ اي قوله ان في تخفيف شأن الصغيب قوله
 احدهما انهما ادراكا كان الخ هذا مذهب القامى اي بكر
 الباقلاني وهو ما يحقق طريقة الاشعرية بحسبهما
 اي تحقيقهما قوله والثاني الخ هذا القول هو المشهور
 عنده وهو مذهب الاشعرية ومختار ابن الحاجب
 من جنس العلم لا ينافي قوله بعد من ابدان علي
 علمه تعالى اذا المراد بزيادة انهما ليسا عين العلم
 وكون الشيء ليس عين كلفي لا ينافي كون
 احدهما جنسا للاخر وما يقال من ان كون العلم
 جنسا يودي الي اجتماع الامثال في محل واحد
 وهو محل محال ووجهه هو انه يمكن انعدام احد
 المتلين ويلزم عليه اجتماع الصديدين لان القابل
 للشيء لا يخلو اعم او عن صند لا بد فع فان العدم
 في اوصافه نقاب محال اذ هي واجبة له تعالى
 وما هو واجب لا يقبل العدم ثم الخ بالموجود
 المعلوم الخ الذي في عبارة بن التلمساني الموجود
 المحيى ووجه اوضح والتعبير بالمعلوم ليس يبين
 وكذا قوله والمطلق والمعيى والمعيى اي العلوم
 فيه والمطلق والمعيى واحترز بالمعيى اي العلوم

عن التخفيف الكلية وهي المراد بالمطلق فانها لا تذكر
 في العلم ولا تذكر بالسمع والبصر فيهما لا يتعلقات
 في الشخصيات خارجا قولنا واحجج على ذلك الخ عبارة
 تقتضي ان الشيخ تابع الامام فيما احتج به والشيخان
 العكس وكان المص لم يباي بذلك لظهوره قول
 علي ذلك انظر هذا الاستدراك راجعة الي القول
 في قول فيكون احتججا علي الزيادة وعليه هذا
 فقوله وما ذكرناه من الخ شكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنج الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الي كثرة المتعلقات قولنا احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير عاردا هذه المقالة
 الخ قوله وما ذكرناه من الاستدراك يريد قوله قبل
 واعني من شوق الدين بن التلمسان هذه الحجة الخ قوله
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 واداد المص هنا راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 كما انها مذهب مستقل قولنا وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى تتبعه وان بها المص قصد التشنيع
 عليهم قوله وهو اي ما صار اليه البعض في الخ
 في اجزاء مضميمة اي اتصال اجزاء مضميمة بالمركب
 قوله من سنة مخصوصة هي الوحدة والغالبة
 او ما في حكمها ترتيبا فيهم يشترطون ان يكون المركب

او في حكم المقابل كروية الانسداد نفسه في المرات
 والمثاقنة وان لم يقابل نفسه ككلمة قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا تفكاس في شدة اليه لعدم تشبهها
 بالوادة والمال عدم التضرر بس قولنا وهذه اثبت الخ ان
 اشارة الغريب مع ان المشارة اليه بعيدة عنه لم يكثر
 بالفصل المقصود للبعد عنه مدة كونه نفعاً وقدم
 المجرور للاشارة الي ضعف هذا القول وذلك انه
 اذا لم يستغنى قابل ثبوته الى ذلك الدليل والشيخان
 انه لم يهتف بطرق اليه الضعيف قوله عند من التبعة
 اي كالمقاضي والممام قولنا والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغريبة ولا لما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما يقتضيه
 عبارة من ان العقل لا يهتف في نفي التقاض عنه
 تعان بل هو مجوزها وليس كذلك في العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في ثبوت
 الصحيح والبصر والكلام الخ اعتمادا على السمع قوله وقد
 ورد الواو للحال قولنا وحزم بعضهم هذه الطريقة
 الجمهور نفي التعبير بالبعث شيئا به يهملها طريقة
 غير الجمهور قوله لما راى يهمل ان يكون لما يكسر الميم فيكون
 تعليل الحكم المذكور ويهمل ان يكون يفتح اللام
 وتشد الميم فتكون اسم شرط وهذا هو المعنى
 لقوله بعد في الشرح ولما اعتقد بعض العامة الخ وان

اللام ومحمد

عن التخفيف الكلية وهي المراد بالمطلق فانها لا تذكر
 في العلم ولا تذكر بالسمع والبصر فيهما لا بتعلقات
 في الشخصيات خارجا قولنا واحجج على ذلك الخ عبارة
 تقتضي ان الشيخ تابع الامام فيما احتج به والشيخان
 العكس وكان المص لم يباي بذلك لظهوره قول
 علي ذلك انظر هذا الاستدلال راجعة الي القول
 في قول فيكون احتججا علي الزيادة وعليه هذا
 فقوله وما ذكرناه من الخ شكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنج الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الي كثرة التعلقات قولنا احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير عاردا هذه المقالة
 الخ قوله وما ذكرناه من الاستدلال يريد قوله قبل
 واعني من شوق الدين بن التلمسان هذه الحجة الخ قوله
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 واداد المص هنا راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 كما انها مذهب مستقل قولنا وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى تتبعه وان بها المص قصد التشنيع
 عليهم قوله وهو اي ما صار اليه البعض الخ
 في اجزاء مضميمة اي اتصال اجزاء مضميمة بالمركب
 قوله من سنة مخصوصة هي الوحدة والغالبة
 او ما في حكمها ترتيبا فيهم يشترطون ان يكون المركب

او في حكم المقابل كروية الانسداد نفسه في المرات
 والمثاقنة وان لم يقابل نفسه ككلمة قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا تفكاسا في شدة اليه لعدم تشبهها
 بالوادة والمال لعدم التضرر بس قولنا وهذه اثبت الخ ان
 اشارة الغريب مع ان المشارة اليه بعيدة عنه لم يكتف
 بالفصل المقصود للبعد عنه مدة كونه متبعا وقد مر
 المجرور للاشارة الي ضعف هذا القول وذلك انه
 اذا لم يستغنى قابل ثبوته الى ذلك الدليل والشيخان
 انه لم يهتم بطرق اليه الضعيف قوله عند من التبعة
 اي كالمقاضي والمعام قولنا والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغريبة ولا لما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما يقتضيه
 عبارة من ان العقل لا يهتم في نفي التفاضل عنه
 تعان بل هو مجوزها وليس كذلك في العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في ثبوت
 الصحيح والبصر والكلام الخ اعتمادا على السمع قوله وقد
 ورد الواو للحال قولنا وحزم بعضهم هذه الطريقة
 الجمهور نفي التعبير بالبعث شيئا به يروى انها طريقة
 غير الجمهور قوله لما راى يحتفل ان يكون لما يكسر الميم فيكون
 تعليل الحكم المذكور ويحتمل ان يكون بفتح اللام
 وتشديد الميم فيكون اسم شرط وهذا هو المعنى
 لقوله بعد في الشرح ولما اعتقد بعض العامة الخ وان

اللام ومحمد

وقوله يعني ان الاعتقاد الخ منضم الى لصغري الدليل
وكبراه مطلوبه وهي وكل كمال ان يجب انضافه بها
قوله فيجب انضافه بها نتيجة واستدل عليه بما لا يشك
هو قوله والادلة تنصف قول من كون تلك الاوصاف
الخ اشار به الى دليل في المقام هكذا وتلك الاوصاف
كمالا وكل كمال ينصف به تعالى فينتج قوله فيجب
انضافه بها ثم جاء بسند النتيجة فقال والادلة تنصف
باصدا ادها لكي يحكم بنصف هذه الدليل العقلي
لانه انما ثبت الخ هو كسند القنع وهو راجع لصغري
الدليل القابلة ان تلك الاوصاف كمالا ان قوله انشا هذه
المقصود به الخادش الغايب المقصود به القديم والمصر
نفع في الخ طلق ان رباب الغف وفيه غريب من سوالاد
قوله الانزيم ان اللذة والالم الخ سند المقدمة الثانية
وهي قوله ولا يلزم الخ ومعني اللذة ادراك وبطل
لما هو عند المدرك كماله وبطل تغير من حيث هو
عنده كذلك والالم ادراك وبطل لما هو عند المدرك
اخذ وثبوته حيث هو عنده كذلك وجه كون
اللذة والالم كمالا هو انه لا ينصف بهما الاسالم
الجواسد من الافان وذلك كمال في حقه
وذا انه اجل وعلم ثم عرف الخ الوان تعليلية فهو كسند
للمرة الاولى من طرفي التعليل اعني قوله لانه انما ثبت الخ

وسعى

وبين ان يعلم انهم لم يختلفوا في كون هذه الاوصاف
كمالا وفي كون اصدا ادها تعاقب وانما الخلاف هل
الذات العلوية تغلبها فيجب الانصاف بها ولا تغلبها
خلا فالما في بعض المحشيين في هذه المسئلة ان اصدا ادها
ليست بتعاقب في حقه تعالى فان قيل عدم التوهم
نقص في جانب الخادش وليس ينصف في جانبه تعالى
قلت الكلام في الضد الذي نقصه الله وعدم
التوهم تعصيته ليست لذاته بل باعتبار الخادش
فانه ابي من السمع وهو اوسع من الكتاب ولما كان
السمع اوسع من الكتاب جاء كاف الخليل فيما بعد
فقال وكفوله تعالى الخ دفعا لما يؤول من الحصر
في الخ مثله المذكور في طرف الكتاب ولم يجي بها
لعدم مناسبتها فيه كونه واحتجاج ابراهيم عليه
السلام الخ بخلاف ان يكون منفععا عطفا على المعنى
الذي هو قوله تعالى اني معكم الخ وان يكون
مخفوضا فيكون معطوفا على مدح الكلام وغير
المرحوب نظر الي ان الدليل هنا احتجاج مولانا
ابراهيم عليه السلام هو وقد قال تعالى وتلك
جهنم الخ هذا اسند لما احتج به مولانا ابراهيم
فالواو اذا تعليلية اي اذ قد قال تعالى وتلك
جهنم الآية قوله واذا ثبت ان الانصاف الخ جاء تعميما

بيان
نقصيته لوان

للاستدلال في المقام وجاء بقوله عقلا لان العادة
تقتضي توقف ذلك على الانفصالان الجسمانية ومخرج
الانفصالان الجسمانية في البصر الى الشعاع المنبعث
من العدة ويتصل بالكري وفي السمع الى اجزاء الهوى
التي تفصل محل السمع والجسمانية منسوبة الى جسمان
عيني الجسم قول ولا مخرج للتأويل الى ان لا مخرج للتأويل
السمع والبصر بالعلم لان حملها على ذلك مما
يفتقر الى تزيين لا عقلا ولا سمعا خلافا للكماعي
وابن الحسن البصري وانظر هذه مع ما بين فريسيان
قوله ولا يستغني بكونه عالما الى قول وحمل
اللفظ الى فهو من باب اتباع الشيء بعد نفي المخرج فيه
الى التأويل بما يقتضي منع التأويل فيه فخلد
نفي المخرج سمعا بقوله ودل النضج الى وعقلا
بقوله واذا ثبت ان الانفصال الى قول وهكذا القول
الى حابه لكمال الفائدة وسياقها ايضا في اخر
الكتاب الى جازاي عقلا الى الا ان يدل
دليل الى اي عقلا وهذه الاستثنا متقطع اي لكن
ان دل الى فلا قول اجمع الانبياء الى اما اجمع الرسل
فيستغاد من تليينهم عن الله تعالى انما هي وهي
واما اجمع الانبياء فيستغاد من تليينهم عن الله
تعالى قول الرسل ان الانبياء اجمعوا على ذلك لانهم

لم يوروا

لم يوروا بالتبليغ حتي يستغاد ذلك منهم كالرسل
وقدم الله نبي الامر على الرسل الى خص والناس
الغالبين على الذكر الثاني اللهم الى ان يقال ذلك الى خص
بعد القول وان كان الله عز وجل يقتضيه اعتنا به الى
الى اجماع في جانبه ظاهر وبلا واسطة بخلاف الامر قول
وقد اجمع المسلمون الى ان لا معنى لاجماع المسلمين بعد
اجماع الرسل لان اجماع الرسل منسحب على المسلمين
اللهم الى ان يقال لما وقع الخلاف بين المسلمين في
تفسير الكلام خاف ان يتوقع ان بعضهم لم يغفل
بالكلام فيما بذلك دفعا للايهام واستدلال في المقام
بالاجماع فقط وان كان ثم ما يدل ايضا من الكتاب
والسنة كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
وقوله تعالى ان اصطفى منك على الناس بن سالتين
وبكلامه لا نه لا سبيل للختم الى الحديث بخلاف
غيره فانه بوجه وسخرجه عن ظاهره وقوله ايضا
اي كما اجمع الانبياء والرسل على ذلك قولهم على الجملة
انني به لا جد الى غير الذي بعد قوله فان قيل الى
هذه الاسلوب يؤذن بتضعيف السؤال وتزيد
عن بن النكس ان الله تعالى في هذه الاسلوب
شيء اللهم الى ان يقال يحتفل ان الله قد اطلع على ما في
السؤال من الخدشة فلهذا كان ساقط في اسلوب التمرين

وقول ان قول الرسول لم يدل على قضية كلامه توهم صدق
الرسالة مع انفسا الصدق ويحاج عن ذلك انه اطلق
عليه اسم الرسول نظر الى المال وحسب دعواه ويبلغ
انه بيان الخلافة في دلالة المعجزة على التصديق هل
عقلية او عادية او وصعية والذي جري عليه
في المقام انها وصعية ولم ولا يثبت صدقه الا
بالمعجزة اي حقيقة او بواسطة كان يصدق المدعى
للمسألة من ثبوت له الرسالة بقوله هو رسول
الله فالمعجزة هي معجزة المصدق له فقد ثبت صدق
المدعى بالمعجزة بواسطة قول المصدق له هو رسول
الله والمعجزة التي حكم هذه القضية ليس بيسا وهو
روح البراد فله انبعاث بالسند فقال قال دلاله
المعجزة الخ ^{المراد} فان دلاله المعجزة من اضافة ما كان
صفتا وهذا السؤال جار على القول بان دلاله
المعجزة على الصدق وصعية ^{او} او انت رسول
فيه جمع بين الطرفين تبعاً للفرق وكانه اشار
بها الى الخلافة في مدلول خطاب الرسول بالرسالة
هل هو انشا وخبر فاشارة بقوله صدقت
الى القول بانه خبر ويقول او انت رسول الى
القول بانه انشا ^{المراد} فالحال يثبت الكلام الخ
ما عرفت مصدرية والكلام فاعل يشهد

والصدق

والصدق بمعنى الصادق وصفت للكلام ويحتمل
ان تكون ما موضوعا ويثبت بضم اوله وكسر ثالثة
من اثبت والكلام مفعول والاول اظهر وهذا امر
على قوله فان دلاله المعجزة تثبت قوله قول الله الخ
لكن لا يسلم هذا التبريم اذ غاية الفرع عليه ان
التبريل يكون في الدلالة فلا يتفرع عليه ما ذكر
فاذا تبين هذا فكيف بقوله الفرع انه سوال
قوي واهم اوردته المص في اسلوب التبريد كما مر
التنبيه عليه وحجب بالفرع وتبر في قوله انه
سوال قوي فقال قلت قال ابن المسائي الخ قوله
فلو اثبتنا الكلام له المناصب للبحث فلوان ثبت
كونه منكهما من السمع لان الكلام في المعنوية
لزم لدار وجهه هو انه قد ظهر من البحث ان السمع
متوقف على كونه منكهما فلوان ثبت كونه منكهما
من السمع لجأ توقف كل واحد منهما على الآخر من
جهة واحدة وهي الثبوت وذلك هو الدور الممتنع
قوله الخمسة المناصب طلبه قوله فيعلم الخ انظر
الموقع للفناء المناسب اسقاطه لانه خبر ان من
جهة المعنى في قوله وجوابه ان من ادعى الخ كما ان
المناصب اثبتا التعبير بصيغة الماضي قوله
ويكفي الخ هو جار على ان دلاله المعجزة على الصدق
عقلية وانت خبر ان سوال جار على انها وصعية

فادن في هذا الشيء قولهم الخ ينبغي ان يعلم
ما اعمه المعارض من السؤال هو مبني على قول الامة
ان الحجرة تنزل منزلة النقص بفت بالقول فامر اد
المص ان يبين هنا قول الامة ذلك حتى يظهر فساد
ما رام المعارض من الزور بين الحجرة وانصاف
قائلها بكونه متكلماً حتى كانتا منخرطة في سلك الكلام
وليس الكلام الخ مركباً لك حتى ياتي ما قاله في الاستدلال
من انه لا يكون مصداقاً لرسالة مدع عدم ثبوت
الكلام الصادق لله وهذه الكلام ايضا جارية ان دلالة
الحجزة على النقص بفت عقلية وانت تعلم بعدم
مطابقته للسؤال لانه جار على انها وضعية كما مر
قوله الموازنة الخ الموازنة في الاصطلاح الموافقة
قوله عما قول اي نفسي يدل عليه السياق اللاحق
والاشارة راجعة للنقص بفت واستدراك هذا
الكلام تفصيلاً للسؤال قوله والكلام المستدل
الخ هذه اجواب عن ايراد ياتي في المقام وهو ان ما
يقال ما اقتضاه الكلام من ان القول يدل على
الارادة غير مسلم اذ هو وصف ظرفي كما يوجد
معها يوجد بدونها وكثيرا ما يجد الانسان يقول
قولا وهو غير مراد عنه فحاول الجواب عن هذا اليراد
بقوله والكلام المستدل عما ثبوت له تعالى

بالسمع

بالسمع في دعوى الاستدلال هو القول النفسي
والنزاع منه في العبارة الحادث المتواتر عليها الخ
ولما قلنا انه جازم لغيره بمضمون قوله ولكن تنزل
منزلة الموازنة الخ وايضا جازم ان السياق يقتضي ان
المراد به في القول النفسي لا اللفظي والافعال
الخ هو جازم على ان الدلالة عادية وهو لا يناسب
المقام اذ هو جازم على ان الدلالة وضعية فقد جري
في طرق الجواب على اطراف الخلاف في الحجرة من انها
هل هي وضعية او عقلية او عادية ولم وقد اخرج
المستدل الخ جازم المقام ما للاستدلال من الدليلين
العقليين على كونه تعالى متكلماً هنا ولم يجلب
في مقام الدليل العقلي لان احدهما يريد به اربه
دليل العقلي السابق والاخر لا يريد به فتصدد
التكلم عليهما هنا ليس دهما معا وتقرهمايردهما
به قوله ولا يتم الملك المناسب ولا يكمل ويختل ان
يتم الملك بضم الميم وسكون اللام وان يفرق الميم
وكسر اللام كالاول وهو نظر القول بعد
والطريقة الاولى نزول الي نفي النفايص
والجواز نزول الخ هكذا في النسخة باللام وما يوجد
في بعضها بالباء هو اصلاح وتفسير اللام بالباء
لانه معطوف عما قوله بانه سبحانه مآلك وهذه طريقة

ثانية في الاستدلال قول بين امر مطاع وهي
 منبغح الخ بين مطاع ومنبغح تغش في التقدير
 ومعني منبغح معتل قول وقال كل صفة الخ هذا من
 نحة الطريقة الثانية لانه طريقة ثالثة خلافا
 لما فهمه بن النعماني وجابه المص في أسلوب النبري
 بطريق الحكاية وان كان يفهم انه يفهم من مفعول
 الاستناد نظر الي ان الخ عراض الخ تب بعد واراد
 على ذلك وقوله وكل صفة ومن جعلتها ككون
 الخلايف متزدد بعبء امر مطاع الخ قول لا بد وان
 نستنتج الخ والمستند اليه هو امر ومنه قول
 وللاستحالة الخ اي وان لم تثبت الصفة الواجبة
 التي تستند اليها الجائزة استحالة ما علم جوازها
 وهو تزدد الخلايف بين امر مطاع وهي منبغح
 اذ لا يصح الامر والنهي الخ مع وجود الامم والناهي
 قول على ما سنبينه المناسب من جهة المعنى ان
 يكون هذا من كلام المص قول فيجب اثباته هو
 نتيجة دليل الاستدلال والطريقة
 الاولى الخ يعني الاستدلال بان الله تعالى مالك الخ
 قوله قول الي نفي النفاية لان حاصلها ان
 البكم نقصان في حق المالك فيجب له الكلام الذي
 هو كمال في حقه تعالى قوله وقد عرفت الخ ا ب

نظر

نظر الي مقتضى الدليل السابق وهو قوله والتخفيف
 الخ اعتماد الخ لاكل دليل عقلي على نفي النفاية قول
 والاعتراض على الثانية ان يقال الخ هذا الاعتراض
 وارد على الطريقة الثانية نظر الي ما فهم به ولد ذلك
 ساقه المص في أسلوب النبري كما تقدم قوله
 امر بعضنا الي بعض تجاوزت جميع الاقلام بين
 امر مطاع وهي منبغح نظر الي الملك انه استشعر
 ابراداً وثالثه الضعيف اخذ في الكلام عليه وساقه
 في أسلوب التضعيف قوله فان كان الغير مأموره
 اي مباشرة او بواسطة او وساطة لياتي قوله
 والا لزم التسلسل قوله فيمكن في صحة ما سبق
 اي من الاستناد الي صحة امر بعضنا الي بعض
 واحتمل استناد الخ هذا وجه ثالث بما استدلل
 به الاستناد في المقام وحاصل ما استدلل
 به ان الله تعالى عالم وكل عالم يجب في نفسه الخ
 فحذف الصغرى ايجازاً وامرها ظاهر والكبرى
 هي المذكورة وعليها اعترض بن النعماني
 ونصها وهذا فيه نظرفان اثبات قضية الخ
 فقد جعل ابن النعماني اسم ان اثبات قضية
 الخ وخبرها قد لا يساعد الخصم على تسليته
 اي اثبات قضية وهو يحتل في كلام المصنف

قوله ما لا ينافي
 استقراء الصغرى كما في
 عبارة ابن النعماني

ان يعود الصمير اعني في قوله بانه على الاحتجاج وتكون
حينئذ جملة قد لا يساعد في حمل الصفة لقوله اثبات
قضيه الخ وان يكون للثبات نفسه الجملة بعد من البتة
والخبر وكل من الوجهين فيه تكلف قوله اثبات قضيه
وهي قوله وكل عالم يجد الخ وبيان هذه القضية
الكلمية انها تتحقق وتثبت بقضايها جزئية وجدانية
ويجب ايجاد كل شخص في نفسه ذلك قوله وجدانية
الوجدانية في امور الباطن كالشرح والغضب قوله
على تسليمه اي الى ثبات بان ينبغي وجدانية في نفسه
قوله واخذ الغضبا بالحق الظاهر انه عطف على قوله
اثبات فيكون اعتراضا ثانيا جازيا على تسليم ما قبله
وارضا العنان كانه يقول ولو سلم الخصم وساعد
فاخذ الغضبا بالحق ويحمل ان يكون منه الغضبة قد
لا يساعد الخصم الخ قوله معني الكلام القديم اي
المختص لتنتج المعني الغامي وهو كونه متكاملا
قوله ولا يستعني الي اخر ما اقتضاه المبحث هو
ان كونه سمعيا بصيرا صفتان مستقلتان وذهب ابو
القاسم الكوفي وابو الحسين البصري عن المعتزلة
الي انهما يرجعان الي العلم فاخذوا في دفعه فقال
ولا يستغنى الخ ولغيرها من اذهب اخر ذكرها في الشرح
قوله لما نجد الخ تتبع المص في هذه السند الامام الخضر

واعترضه

واعترضه شرح الدين بن التماسني علي ما يفيد في
الشرح وانظر كيف قرأ المص اعترضه بن التماسني
ولم يردده ومع ذلك جرى على السند وان كان معترضنا
عليه فالمعتمد في المقام منه هو ما سبق له في الشرح
فربما ما قوله واذا ثبت ان الانصاف بها ثبت
الضعفين الخ قوله قبل اي قبل غيبته عنا ولم يذهب
الجباي مشيوب الي جبايهم الجيم وفتح الجا
المستددة وبالفهم ددة وهو كومة بحور مستات
كما في القاموس وهو من اروسا المعتزلة كاسه هاتم
ولهذا اقال ومن تبعها قوله وسلب الله لا اختصاص
له الخ اي لا تعلف له بغير من سلبت عنه ذلك
الله فاطلف الاختصاص على التعلق وفسر الصفة
الوجودية التي لها تعلف بصفة سلبية لا تعلف
لها اصله بغير من اتصف والصمير المرفوع بسلبت
عابده على الله فوهكذا في نسخ شرح بن التماسني
ويوجد في كثير من النسخ بغير من سلب عنه
دوننا ونسخة النجاشي قوله وهذا اطلاق باوجه
اربعه توجه الي بيانها فقال فان الحياة الخ قوله
فان الحياة وجه اول وهو راجع لقوله في التعريف
هو الوجه في المتعلقة اي انما فالكن تغييره في
المقام بالسمع والبصر اللذين هما من صفات المعاني

فيه شبهة ان الكلام مع المعنوية النافذة للمعاني
 في جانبيه فلهذا اشار لوجه ثان بقوله وسلب
 الحقيقة الخ وهو لا يحل لقوله في التعريف الذي لا افة فيه
 ولنا فيها بقوله وكذا الانسان الخ وكذا انما بقوله وله
 لو صح ذلك الخ ولم يقول به اي الخصوم ان تاتى
 الحقيقة الخ ههنا في كثير من النسخ فهو مصد
 تاتى تاتى كتحققه فعلا فالمصدر عما هي اعني
 اسم مقول فيكون معني الكلام ان الروية هي
 كون الحقيقة مؤثرة بارتمام صورة البصر فيها
 فارتمام الصورة هو الفاعل من جهة المعنى والمنطوق
 اي المرسم في الحقيقة قوله وهو الشيء الخ هذا
 تفسير للمثال وفي نسخ شرح بن النحاس
 الشيخ بدل الشيء وهو اسب وامس والشيخ المثال
 قوله الخالي عن المادة صفة للشيء اي المثال
 المنطوق والمرسم في الحقيقة هو الشيء الخالي عن
 المادة ضرورة ان مادة المرسم كالانسان والحيوان
 ان تمامها في العين وانما يرسم فيها مثالهما
 خال عن المادة وهو مطابق للخارج غير ذلك
 الشيء المراد بالشيء هو الخارج الذي ارسم
 مثاله في الحقيقة في الروية الجليدية فالروية
 في محل الروية من العين والجليدية متسوية الي

جليد

جليد الثلج ووصفها الروية التي هي الحقيقة
 البصرية لما بينهما من الشبه في الممانعة في الي الحسن
 المشترك الخ المراد بالحسن المشترك هنا الحسن المشترك
 بين العينية فقط بخلاف الاث ولها ووصف بقوله
 الذي هو مركب من عضلتين وهما متقاربان
 ونقل العلامة قدوة المحققين بن مسعود كيدي
 الحسن البصري في حاشيته عن صاحب شرح المقامد
 قال قال في شرح المقامد قد تكرر في علم التنسوخ
 انه ينمى من الدماغ ارجح من العصب
 فالروح الاول مبداه من غور البطنين المقدمين من
 الدماغ عند جوار الزايد ثوب الشبيهين الخ
 التدبير وهو صغير وهو ينما من النابت بمبدأ
 الي حقيقة الهي والنابت يسار الي الحقيقة اليسرى
 الي ان قال قال واختلفوا في كيفية الابصار
 فعمل انه باق طبع كمنح للروي في جز من الروية
 الجليدية فانها مثل مرآة فاذا قبلها مثلون مضى
 انطبع مثل صورته فيها كما يطبع صورة الانسان في
 المرآة لا بان يفصل من المتلون شيء ويمتد الي
 العين بل ان يحدث مثل صورته في المرآة وفي
 عين الناظر ثم كواذا عكس عن هذه الوجهين
 احدهما الى الوري حبيبي يلزم ان يكون صورة الشيء

وتسبحه لا نفسه ونحن قاطعون باننا نرى نفس هذا
المختلون تأييداً لهما ان شئ الشئ يساويه في المقدار
والا لم يكن صورته ومثاله وجيبه يلزم ان لا يربى
ما هو اعظم من الجليدية لان امتناع انطباع العظيم
في الصغير معلوم بالضرورة قال واجاب عنهما بانه اذا
كان روية الشئ بانطباع شئ كان المربي هو الذي
انطبع شئ به نفس الشئ وبان شئ الشئ لا يلزم
ان يساويه في المقدار كما بيناه من صورة الوجه
في المرأة الصغيرة اذ المراد به ما يناسب الشئ في
الشكل واللون دون المقدار انتهى قوله فان الصور
اي البسيط واستار للمركب بقوله وما يتركب
الخ وهو نوعان ما يتركب من الحروف كصوت الانسان
وما يتركب من غير الحروف كنباح الكلاب مثله
بل يتركب من الاصوات قوله الراكذ وصف للمركب
والجاء تركب كذلك قوله في اقصى الصماخ اي داخله
قوله الحمد ودة عليه اي على اقصى الصماخ قوله
واقاديه كعقبة الا فتراش على اقصى الصماخ قوله
كالجلد على العبد اقاديه كعقبة الله منه اذ
قوله حصله فيه جواب اذ والصغير عابده على الصماخ
وفي نسخ بين التماسين حصل فيها اي العصبية
وكذلك صحيح قوله به اي الطبيب قوله عاراي والراون

ثم الفلاسفة قول او ثوبه عطف على تشعير
الصغير البارز عابدها الطبيب والمستقر على القوة
لا يغيب كونهما مدركة قوله عاراي وهو في الفلاسفة
وحاصل الاضطراب في المنام هو ان القوة المشعة بالظن
هل هي مدركة له او هي موديه له اي الحسن المشرك
والنفس مدركة له قوله بواسطة اي بواسطة الحسن
المشتوك قوله كلوح تقرأ تشبيهه اقاديه كعقبة
اذراك النفس هذه الطبيب بواسطة الحسن المشتوك
والصغير في تراه عابدها النفس اي يقومان به
اي نظرا الي انهما من باب الصفة وهي لا بد لها
من محل تقوم به ولا يستند عيانا خصوصاً الى
واختصاص بعض الخ هذا اجواب عن ايراد ياتي على
مذهب اهل السنة وهو ما وجه اختصاصهما
بعض المجال دون بعض وما وجه تخلف السماع عند
بعض دون بعض وكذلك فيه او عنده فاستمر
بالاول لمحل الا ذراك وهو العين والاذن وذلك
باجرا عادة الله فيه ويجوز ان يختلف الاذراك في
عمود تلك من المجال كالرجل واليد والثاني راجع
الى الشرايط العادية فيها كالمقابلة وتقي البعد
والغرب المظروبين وكذلك تقي كثرة الحجاب ولو
خرف العادة لنا راينا وسمعنا لا موجود

فنقول المجل للدرك نفسي الخ وذلك لان القبول
 لو لم يكن نفسيا احتاج الي قبول اخر فيؤدي
 الي محال ويلزم الدور والتسلسل قوله وقد
 اعترضه الخ مام المراد بالا مام اذا اطلق الفخر
 الرازي وما توجه اليه من الخ اعترضه قد اورد
 الخ مام على مذهبه الفلاسفة قالشان تعديهم
 عند جلب كلامهم انظر ما وجه تأخير قوله وهذا
 الخ لزوم صحيح الخ هذه امن قبل الفهري فلا نسب
 ان لو جابه على طريق العزول حقي يندفع ما يتيقن
 من انه لا مام ونصف بن التامسائي ما ذكره
 الخ لم يعلم من يقول ان المدرك لنا هو المثال
 المطابق فحلي هذا ينبغي ان يكون مثالا للمفكر
 صغيرا ومثالا الكبير كغيره او اما ما يقول
 ان ادراك ذلك المثال سبب ادراك مطابقه
 في الخارج فغير لازم والامام سافه بجملة توجه
 اليه ابا التامسائي وحرره في الا بالنسبة
 عطف على ما يقول في الاطوال المتماثل الطوال
 او الاطوال لكن لم يسمها فيم وثباتها انهما
 قيا سن فيهم وقوله والعروض جمع عرض وهما
 نوعان من انواع البعاد الا بعدا جمع بعد
 وهو قياسي لكن له البعاد ويعود وبعد ان

والابعاد

والابعاد ثلاثة الطول والعرض والعمق والذات
 يصلحان بالمقام الاول فالمتناسب ان لو قال
 ان متماثلان نسام هذين البعدين اللهم الخ ان يقال
 جري على ان اقل الجمع اثنتان قوله بكيفية العظم
 الخ اي انطباعها على ما هو عليه من العظم قوله فهو
 من معنى الخ من انه لا يلزم الخ ان المرعي هو
 المثال قوله وان اراد مطلق الانطباع اي وان اراد
 باستحالة ان نسام هذه الابعاد في نقطة الناظر
 مطلق الانطباع ووجهه بقوله لان الناظر الخ الاد
 ان هذه التوجيه يقتضي ان لا يبقى محل لطرف
 التفصيل بعد اللذين هما قوله فيقال انما ينبغي
 لو كانت كرة الخ لانه قابل لان الناظر نقطة والنقطة
 لا امتداد لها لا بحسب الطول ولا العرض قوله فيقال
 الخ جواب قوله وان اراد مطلق الخ قوله لو كانت
 اي نقطة الناظر قوله كرة حقيقة اي لا انطباع
 فيها قوله بحيث لا يقابل البسيط اي ما ليس فيه
 ليس انقطاع وامتداد قوله منها اي من
 الخ بعدا قوله والزم الخ مام ايضا اي كما الزم على
 الرويا حوه وفيه نظر هذه النظر من قبل ابن
 التامسائي قال بان ما تقدم يقال له اي للامام
 انما علمنا جهة القنوت لتعلمنا ابدى القنوت وامثلا منها

له فكون الصوت في جهة من الخارج سبب
المعلم بجهته لان ورود الهواء في السماء من تلك
الجهة كما ياتي صوت الرعد من فوقنا ومنهم الما
من تحتنا قول في السمع اي كما لم في الروية على
ما تقدم قوله على القول بالا تطباع المفاد بقوله
قبل قالوا اما السمع فان الصوت الخ قوله وان
لا نسمع الحروف الخ قال في المعالم ولا نسمع كلام
الانسان من وراء الجدار ولو كنا نسمع الكلام
البعيد وصوته البنا وجب ان نسمع الحروف
من وراء الجدار لان ذلك الموجع لما وصل الى الجدار
لم يبق على شكل الاول قال المصوف فيه بحث وهذا
ايضا من قبل بن النعماني قال والاعتراض عليهم
ان يقال ما الزمنية في السماع والجدار ان عني
انا نسمع الصوت مع انسداد ساير الجهات والمناقد
فيمنع حصول السماع والحالة هذه وان كان
الخرص مع انفتاح جهة او كوة فلا مانع والوصول
من تلك الجهة كما ينشرف شعاع المضي علينا منها
بادين من ابله قوله هذا اي ما جرم عليه البحث
من قول الغلاصة والاعتراضات المتعلقة به
قوله على قول الغلاصة متعلق بالسمع والبصر
قوله اي ردهما الى العلم اي ردهما بالسمع والبصر

بدليل

بدليل قوله بعد الى العلم فيكون اسلوب المتن اتعد
اذ هو جاز على المعنوية وهو مناسب نظر الى ان الكلام
مع المعتزلة الناقبين للمعاني قول كالتشديد الخ جاز ذلك
تنظير اطلبا للبيان والتشديد هو المحيط بجميع المعلومات
الذي لا يمكن ان يغيب من علمه ولا يحتاج فيه الى
اعلام معلوم لان كالحاضر مع كل معلوم والخبر هو
العالم بدقايق امور الغي لا يتوصل اليها في حقا غيره
الا بالاختيار والاحتياط والوجه الخاص هو ان التشديد
العالم بالا مور التي تحضر وتشهد وتقر الخصور
الخ حاطة بما يحضر لدى الحاضر حتى لا يعزب عنه شيء
والخبر العالم بخفايا الامور التي يحتاج في العلم بها
عادة الى خبرة قوله وقد احتج الخ بما لا يخفى هنا من
ان السمع منه والبصر مغايران للعلم مع ما ياتي
من التولية للاشهر ليس كل واحد منهما مخالفا
لمذهب اهل السنة السابق المفاد بقوله ومذهب
اهل السنة ان السمع والبصر الخ بل كل منهما
تحقيق له قوله اذا علمنا شيئا ثم ابصرناه الخ ظاهر
العبارة بوجه اتحاد متعلق السمع والبصر في الشاهد
وليس كذلك قوله وذلك اي التفرقة قوله ان
الابصار والسماع مغايران اي كل منهما للعلم جرم
على المغايرة بين المصادم وذلك يستلزم المغايرة بين

الاول صاف الذي هو المقصود في المقام قول في اصل
العقيدة الاضافة للبيان او من اضافة ما كان صفة
قوله ان تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية الضمير
في بينهما عايد على البصر والعلم او العلم والسمع
اي بان يكون العلم جنسا والسمع والبصر نوعان له ويعني
بالنوعية الاعتبارية لا الحقيقية حتي يكون مخالفا
لجنسه في الحقيقة وذلك كما يقال كلامه تعالى يتنوع
البراهم وهي وعبرها وشأن الوحدة فتتويعه لها
امرا اعتباري ونظر الي المتعلق وهذا مذهب ابن
القاسم الكعبي واي الحسن البصري من المعتزلة
قوله ولا انهما اي السمع والبصر نوعان اي فيكون لكل
حقيقة مقابلة لحقيقة العلم كما ذهب اليه النحوي
فحسب هذا يظهر لك العطف في المقام من عطف
المقابلة كما جرى عليه بعض المحققين ومحل النزاع
الطرفان واليه اشار بقوله وهو محل النزاع اي
المذكور من الطرفين قوله ولا مانع من رجوع الي كان
سند للاعتراض المقام قالوا وتعليلية قوله
الي كثرة المتعلقات وقتلها اي نظرا الي العلم
فانه تكثر متعلقاته في حال حضور المعلوم نظرا
الي انه لا يتعلق بالهئية التي اجتماعية قوله فان
البصر هو كسند لما يليه قوله ولذلك يقال الخ ترسيخ

لما يليه قوله فبعضه الودية كسند لما يليه قوله خلق امنا
هو مبني على القول بان المراد لا يبي زمانين قوله
والشيخ الخ اي قوله ان في تخفيف شأن الصفتين قوله
احدهما انهما اذرا كان الخ هذا مذهب القاسمي اي بكر
الباقلاني وهو من محقق طريقة الاشعرية بحسبهما
اي تحقيقهما قوله والثاني الخ هذا القول هو المشهور
عنده وهو مذهب الاشعرية ومختار ابن الحاجب
قوله من جنس العلم لا ينافي قوله بعد من ايدان علم
علمه تعالى اذ المراد بزيادة انهما ليسا عين العلم
وكون الشيء ليس عين الشيء لا ينافي كون
احدهما جنسا للآخر وما يقال من ان كون العلم
جنسا يودي الي اجتماع الامثال في محل واحد
وهو محل محال ووجهه هو انه يمكن انعدام احد
المتلبن ويلزم عليه اجتماع الصفتين لان القابل
لشيء لا يتخلوا عنه او عن صفة لا بد فع فان العدم
في اوصافه تعالى محال اذ هي واجبة له تعالى
وما هو واجب لا يقبل العدم فهو الخ بالموجود
المعلوم الخ الذي في عبارة التلمساني الموجود
المعيب وجه اوضح والتعبير بالمعلوم ليس يبين
وكذا قوله والمطلق والمقيد عبارة عن التلمساني
فيه والمطلق والمعين واخر من المعين اي المعلوم

عن الحقايق الكلية وهي المراد بالمطلق فانها لا تدرك
 بالعلم ولا تدرك بالسمع والبصر لانها لا يتعلقات
 بالمشخصات خارجة عن قوله واحتج على ذلك الخ عبارة
 تقتضي ان الشيخ تابع الامام فيما احتج به والشيخ
 العكس وكان المص لم يبال بذلك لظهوره قوله
 على ذلك انظر هذه الاشارة راجعة الى القول
 الاول فيكون احتجا على الزيادة وعلى هذا
 فقوله وما ذكرناه من الخ شكاه واراد عليه وذلك
 بان يقال التفرقة لا تنج الزيادة ولا مانع من رجوع
 التفرقة الى كثرة المتعلقات قوله وما احتج به الغير
 يريد قوله قبل وقد احتج الغير على هذه المقالة
 الخ قوله وما ذكرناه من الاشكال يريد قوله قبل
 واعترض من شرف الدين بن التماساني هذه الحجة الخ قوله
 ومن قال من المعتزلة الخ هذه مقالة بعض المعتزلة
 واقاد المص هنا انها راجعة لمذهب الكوفي والبصري
 لانها مذهب مستقل قوله وصار بعض المعتزلة الخ
 هذه مقالة اخرى شنيعة وان بها المص قصد التشنيع
 عليهم قوله وهو اي فاصار اليه البعض الخ
 في اجرام ضيئة اي اتصال اجرام ضيئة بالمري
 قوله من شبهة مخصوصة هي البدقة والمفارقة
 او في حكمها سببان اهم يشتركون ان يكون المراد

او في حكم المقابل كروية الانسياب انفسهم في المرات
 والمافاة وان لم يقابل انفسهم كلهم قالوا هو في
 حكم المقابل لها لا شك ان الخ شعبة اليه لعدم تشبهها
 بالمرأة والمال عدم التضرر من قوله وهذه اثبت الخ انك
 اشارة التريب مع ان المشارة اليه بعيدة لا لم يكن
 بالفصل المختص بل بعد لا بد من ذكر تبعه وقدم
 المجرور للاشارة الى ضعف هذه القول وذلك انه
 اذا لم يستند قائل بنبوته الخ لذلك الدليل والاشارة
 انه لم ينفى بغير نظر اليه الضعف قوله عند من اثبت
 اي كالفاضي والمصام قوله والتخفيف الخ عليه المقترح
 والغريبة الخ لما تقدم ان التخفيف الخ انظر ما تقتضي
 عبارته من ان العقل لا يميز في نفي النفايص عنه
 تعالى بل هو مجوزها وليس كذلك ففي العبارة
 دخل والصواب ان لو قال لما تقدم ان التخفيف في نبوت
 السمع والبصر والكلام لا يعتمد على السمع قوله وقد
 ورد الواو للحال قوله وحزم بعضهم هذه طريقة
 الجمهور في التفسير بالبعث شيئا به توهم انها طريقة
 غير الجمهور قوله لما راجعتم ان يكون لما يكسر الميم تكون
 تعليل الحكم المذكور ويجعل ان تكون بفتح اللام
 ونسب الميم فتكون اسم شرط وهذا هو المقام
 لقوله بعد في الشرح ولما اعتقد بعض العلماء وراي

في المقام اعتقادية لا ملزوما في عقله يعني
 اي المصنفه وبذلك خلاصه ادراكه يعني متعلقه
 على القول به وقوله في العلم اي في متعلقه فالعلم
 ان متعلقه ادراكه على القول به يدخل في متعلق
 العلم في عبارة المصنف في قوله وبالجملة الى جاء هذا
 الحاصل للنفس بان اطراف الخلاف محصورة فيها
 ذكر وان كان يعرف بها قبل ان يفرقها الوقت
 انظر ما في هذا مع قوله قبل والتخفيف فيه الوقت
 المهم ان يعتبر قوله كما قد مناهي حكما وقصدا
 فيهما ويكون هذا من تلك الانيات بهذا التخصيص
 قوله من ايد بن محيي ليسا عبيته كما تقدم التنبيه
 عليه في التفرقة الضمنية هذه عند الطرف الثاني
 اعني قوله من ايد بن واما الطرف الاول اعني كما ليس
 فهو من وري فلا يجتاز الى سنده قوله من سلك
 الى هذا الطريق للخاصي واما المخرجين وقوله
 الخ هو مقتضى الخ وصح في قوله يعرفون بالادراك
 ادراك السموات الخ هو على ما هو عليه في الشاهد
 وان كان متعلقه في جانبه ثنائى موجودا قالوا
 ان الادراكات الخ خبران دليل وانما يكون بتبويب
 الخاصي والا امام المخرج والتعبير بالجمع كما هنا من
 كان من اثبت الادراك لم يثبت متعلقه بل اثبت

صفان

صفات متعددة وذلك ادراك المشمومات والمحموسات
 والمدونات لكن على التخصيص السابق فلهذا من قوله
 هو على ما هو عليه الخ في تغييره في المتن وصدر الشرح
 بالادراك الذي المهم ان يقال اعتبر الجنس فانواعها
 ان قوله بعد وانما لم يعد لها ثانيا زيادة كونه
 مدركا بعد ان يحل على ذلك وفيه مثل هذه التعديل
 في شرح الصغرى فادراك المدونات اي ادراك
 الجنس كما ان ادراك البصر من ادراك السمع
 ولا بعدان صفة واحدة وفي شرح الوسطي ان
 بانها ثلاث صفات وفي شرح المقدمة ما هو كائن
 في انها اربع بزيادة ادراك اللذائذ واللام فاوصاف
 المقام عشر بزيادة ادراك المشمومات وادراك
 المحسوسات وادراك المدونات على السبع المتقدمة
 او احدي عشر بزيادة ادراك اللذائذ واللام على
 ذلك فالمناصب على هذا ان يقول بعد وانما
 لم يعد لها عشر او احدي عشر بزيادة كونه
 مدركا للذائذ واللام على قول القاص ومن
 يبعه في ان ذلك با دراك من ادراك العلم والثاني
 لها اعتقاد الملازمة العقلية او اياها بها يثبت
 في نفسها وبينها والمنشئ بزمع الله ومعداها ان
 بزمع الله نفسا شرطا عا دبا وبزمع دليل العقل في

السمع والبصر تأما والمنوقف برعي ايضا لا تضاعف شرفا
عاما ديا وان الدليل التام هو دليل السمع وليس يرد في
الادراك ولا يلزم من نفي الدليل نفي المدلول فيها ان
التوقف قوله وكل هي الخ غير مسلم وقد مر عاينه وهو
محل النزاع قوله فوجب نتيجة ما يلزم قوله اللذان اي
ونفي تكليفه لغالب لها لا ادراكه الا يعلم من خلفه
وهو كما يتوجه قوله ولهذا اجعوا اسندة هو لا اسندراك
الذي قيل ولذا رتب عليه قوله لفظ السمع الخ وما
يشتمل منها قوله لما يؤذن الخ راجع لنفي الاتصال
بالاجسام قوله وتحديد الكيفيات راجع لنفي اللذان
عن ذاته العلية وذلك بحسب الجنس الصادف
بان لم تكن ثم تحددت او كان بعض الخ افراد منها ثم
تحدد غيرهما وظاهر العبارة يوم جواز الكيفية للتحدة
وذلك مما منع في حقه تعالى اللهم الا ان يقال اراد بالتحدة
سأله وهو لا اتصال بالكيفيات قوله ورا السمع
اي غيره قوله الادراكات اي التي هي الصفات قوله
اسباب المتأخرات شرط بدليل قوله غالبا انه
قد لا تخلقه الله مانع وان وجد السبب في نتيجته
هذه المادة فيها لغتان كسر عين ما ضمه وضد
عين مضارعة كنصر ينصرف وينتهي اي المدحورات
الثلاث من السمع والذوق واللمس قوله او ارباب الخ

مطروق

مطروق على الملازمة وهو مصدر اضيف الي المفعول
فيكون الكلام على معنى او اعتقد بمقتضى العلم
ايهام الوصف بالادراك ذلك اي الملازمة بمعنى
ان الوصف بالادراك يوجب اي يوقع في الوهم اي
الذهن الملازمة قوله ايضا اي كما يمنع الثلاثة السمع
والذوق واللمس وفاقا للغير يمنع اثبات هذه الادراكات
له جل وعلا قوله ام لا اي ليس بثابت لان هذه الوقف
في الثبوت وعدمه لا في الزيادة كما يدل عليه قوله
بعده فوجب الوقف على اثباته ونفيه قوله ثم
نقول بتعيين ان تكون هذه الاوصاف الخ قد سلمت
ان العقائد الدينية التي هي موضوع هذه التاليف
تنوع ثلاثة انواع الخ لاهيات وقدمها لاهياتها الغاصد
ونبويات وامور المعاد وان الخ لاهيات تنوع
الي واجبات ومستحيلات وجازيات واخر الجازيات
لتوكيدها والتاليف ان يتقدم البسيط على المركب
وقدم الواجبات لشرفها وحسب المرتبة نظر
المرتبة الثالثة التي هي مرتبة المستحيلات
وانها المتوسطة وقد سلمت ايضا ان الواجبات على
تفصيل اربعة نفسية وعلوية ومعنوية و
معاني وتقدم وجه تقدم كل من النفسية والعلوية
والمعنوية وان وجه تقدير المعنوية لانها محل انفاق

فإنما انهي الكلام عليها بنوعها بالمعاني فقال فصل
ثم نقول الخ ونذكر في المقام للترتيب المذكور والظاهر
أن النون في نقول للمشاركة أي معشر المتكلمين
وأما كونها للعظيمة فيعبد وكان فيها سبعة من
المباحث نقول يجب وعبر عنها بالنعين وعدل
عن التعبير بالوجوب وإن كان من سبيل كشف
الغطاء عن الربط والضرورة فالأقدم ما جري عليه
من التعبير فيها سبعة بالوجوب وفي المقام
بالنعين قول معان جمع معني والنعين في اصطلاح
الغور الصفة الوجودية القائمة بالحل الوجبة
له حكما فلهذا وصفا بقوله تقوم بذاته قول
بقدرة الباطن سبعة قول السميع المناسبات أسلوب
اللسان السبعة لأن العدد مذكور قول وإنما لم
يعد الخ قضية كلامه أن من اثبتها على أنها صفة
واحدة والفرع أن مثبتها يثبتها على أنها ثلاث صفات
أو أربع كما مر وقد سلف ما في ذلك وهو جواب عن
سؤال في ما را الخ الظاهر أن كلامه الطرفية على
مستقلة أعني قوله ما را أي الخ قول وما نقل الخ وح
يقال قضية كلامه أنه لم يتقدم تراخي الخ فيه
وليس كذلك إذ تقدم تراخي أيضا في السمع والبصر
الأمم الخ يقال قوله ما را أي من النزاع أي النزاع

المتقدم

المتقدم في مقام الخ قوله القائمة جري على
الفراد وإن كانت صفات ثلاثا وقيل أربع لأنه اعتبر
الجنس قول وأما كونه الخ هو الصفات أي الخ لا بد
إذا التفت بوجود في القدم والصفات لا بانها من
صفات المعاني غير ما جري عليه المص من أنهما سلبتان
فيلزمهما كونه قدما باقيا في الخ لفظ ملازمتهما
معاني آخرهما جري عليهما المعنوية تلازم المعاني
وفي المتن جري على أن المعاني تلازم المعنوية ولا امر
فرب لا أن كلا منهما يصبح أن يكون كذا ما وملزوما
وقوله صفات مفعول ثان لنفسه قول كونه قادرا
الخ لا فقه في المقام أن الوجوب على التفرع واسم
الخاص في الموصفين قول صفات المعاني من امتداده
عام إلى خاص والامتداده للبيان قوله ثابتة أخرج
به الوجودية والعدمية لأنه امتداده ثابتة في مقابلتها
فقوله بعد ذلك تنصيف بوجود ولا بعدم ليس
للاحتراز بل للتخفيف معني قوله ثابتة فهو وصف
كاشف قوله معلل حال من صفات وبه أخرجت
النفسية بصفته الواسطة المناسب أن نفس
الصحة بالثبوت لأنه لا يتعلف غرضه بعناها حقيقته
وفي بقية النسخ بصحة إثبات الواسطة فيكون
بصحة مفعي المناسب اسقاطه وعليه كل حال المناسب

ان لو قال علي القول بثبوت الواسطة او انك الواسطة
قول فليس ثمرة انك الى الاشارة بتم للغايب
الذي هو مقابل الشاهد فضبط كلامه نوع ان
نا في الخ حوال يقول بنفي السلبية والتعسبية والام
ليس كذلك قول الوجودية وصف للمعاني من
باب الوصف الكاشف من كونه عالما او قادر الى
مثله فالمناصب الجارية على ذلك قول بنفي الحال الخ
قدم النبي على التثبات وان كان المناصب العكس
لشرفه وموافقة الكتاب لتبطل الثبوت
بالنفي الذي هو الحد صفة اثبات موجد
له في نفسه لانه بالنظر الى موصوفه فلا يحتاج اليه
تقدير موجد بعد قوله صفة اثبات كما جري عليه
البعض قول فالغالبون بنفي الخ حوال الخ قوله
بعد والغالبون بثبوت الخ حوال الخ انظر هذا
الخ أسلوب فانه يقتضي ان المعتمد والقوي هو
القول بنفيها واخراؤه في الكتاب على القول بثبوتها
يقتضي انه المعتمد في كلامه شيء قول ليس عنده
من الصفات اي التثبوتية التي يتصف بها الحل
على وجه القيام به لا مطلقا ولا فهم يقولون بصفان
السلوب وصفات الدفعا ايضا لم يفسح
الصفات اي التثبوتية الغاية بالمحل ويرشد الى هذا

ما بعد

ما بعد من الحصر قول ان المتحقق بكسر الخاف من
تحقق الشيء اي ثبت فهو اسم فاعل اي الوصف المتحقق
قول الاول الوجود اي الوصف الوجود كالعلم والقدرة
مثله قول وهو في الحال قول ذات موصوفة اي حقيقة
سوا كانت ذات او صفة فالذات كالانسان فالانسان بنية
حال نفسي وشأنها انها تتحقق بذاته و
حقيقة والصفة كالعلم فان تعلقه حال نفسي
وشأنه انه يتحقق بصفة العلم قول او معنى
اي كونه عالما قول وجعلها اي الصفات باعتبار
الجنس الجاري عليه ما هو امر من الصفات الجاري
عليها التقسيم قبل وهذا بالنظر الى صفة الاله
فهو المقصود اولا وبالذات وان كان يوجد في الحادث
ايضا فهو ثانيا وبالعرض قول لجميع الخ قسم بيان
تسميتها باوسمان الكلام عليها ان شاء الله
قول ولهم اي لمن جعل هذا العمل في احوال الصفات
السلبية الخ في اجر التعريف على الجمع شيء وكذا
نقطة كل لان متعلقها الافراد والتعريف متعلقه
الحقيقة فالمناصب واجدا التعريف على جنس
الصفة ولما توجه الى التعريف اعني تعريف الخ قسم
جري عليه وصح مناسب وذلك بان قدم السلبية
على غيرها لانها من باب تقديم النفي على التحلي

بالنفسية لان الموصوف لا يتحاب بدونها فكان لها
مزيد اختصاص وانتم النفسية بالمعنوية كونهما
نوعا جنس اعني الحال مع انها محل اتفاق وانتم
بالمعاني بل لان منهما اسم انتم بالفعلية لانها من
باب ما هو بسيط واخر الجامعة لا بها كالمركبة
وجري على اللغة والنسب المشوكة لما ذكره من
لوجبه تقدم كل قول والتحقيق الخ قضيت
ان العبارة السابقة اعني قوله فقالوا انها عبارة
الخ مدخولة وغير صحيحة وانت خبير بان ارباب
ذلك العبارة لا يسعهم القول بها على ظاهرها
فهم يعنىونها اذن على حذف مضاف اي تعني
كل ما يتبع فنرجح الي هذه المعبر عنها بالتحقيق
فلنعبر ان قوله والتحقيق اي نظر الي اللفظ
وايضاحه وان كان غير ظاهر من اللفظ فله
كل ما الخ لفظ لا ينافي مع التعريف لانه جار
على المعلوم وعلى كل حال فزاد وكذا القول في لفظ
كل فمما بعد من التعاريف قوله وذلك اي تعني
ما يتبع قوله بالحدوث اي الحادثة فالصمد
يعني اسم الفاعل قوله كعنه تعاني وحلمه
الخ اقول اذا اعتبرنا ان الترك فعل فالمدكور
يرجع الي صفاته الخ فعال فخرى بها ما جري في

صفات

صفات الافعال من الخلاق من جعلها حادثة باعتبار
قدرة باعتبار قوله الجنائية المقصود بها في الفقه
ما يقتضيه العقوبة قوله فانه ما ذكر من حكمه وعقوبه
قوله النفسية الخ فيه ما في التعريف السابق
وكذا ما بعد من التعاريف قوله النفسية نسبة
الي النفس شعبي الذات نسبت اليها لانها لا تتعقل
بدونها ولا غير معطلة بالمر صفة الحال وبالنسب حال
منه فهو محتمل وكل منهما صحيح وبه خرج المعنوية
كما خرج بثبوت الوجودية والسلبية قوله صفة
الذات الخ خرج بالمضاف اليه الوجودية والسلبية
كما تقدم التنبيه عليه وبقوله من غير معني زائد
الخ المعنوية اي من غير ان تكون هذه الصفة تابعة
لمعني من ايد على الذات لانه لا يكون معني من ايد على
الذات اصله قوله من ايد على الذات لم بان به للاحتراز
بل للتحقيق المرف لان قوله صفة ثبوتية يفهم
كونها من ايد على الذات قوله لا يصح توهم
التعاني الخ ان فسر بوقوعه في الوهم اي الذهن
بان يتصوره كما هو ظاهر العبارة فلا يفتح الكلام
بان قصارى الاموان يكون من باب تصور المجتمع
وهو صحيح وان فسر بوقوعه في الوهم اي الذهن
بان حكم به ويراه مستغنيا فيصح الكلام وان كان

بعيد اما اللفظ لكن يفهم الكلام حينئذ ان غير
الانفسية وذلك المعنوية يصح ان يحكم العقل بصفحة
انتفاها مع بقا الذات الموصوفة بها وبشكل في جانب
تعالى ويتقضى عنه بان امتناع صحة انتفا المعنوية
بالنظر الي الله تعالى هو خارج عن الذات وذلك
كونها من اوصاف الالهية وهي لا يصح انتفاؤها
عن الذات بخلاف النفسية فامتناع صحة انتفاها
لا يخرج بل لا يدل الذات وذلك انها اعني النفس
مقومة للذات والمقوم للشيء لا يصح انتفاؤه مع
تحقق مقومه قوله وهي اي التبريد فان المذكور
قوله في الحقيقة اي عند التخفيف قوله وتعللون
النفسية اي في مقام الاله قوله واجب الوجود من
امانة ما كان صفة وان ليا ابد يا خير بعد خبر
قوله وفيه نظراي فيها مثلوا به للنفسية قوله
ولا يعتز من علم المص للبحث في المثال لنقول ان باب
العلم ليس من داب الخول للبحث في المثال لان
ارباب العلم لم يقولوا ذلك والذي قالوا ليس
من داب الخول لا عتقاد على المثال والتحقق
اي الواو تغليبهم وهو عند لقوله فيه نظر قوله
الصفات يعني كونه واجب الوجود ان كذا وكذا
ايدى قوله وقد سبق ذلك ان اعتبرت رجوع الاشياء

الى البحث

الى التحقيق كما هو ظاهر اللفظ فقد سبق ذلك فيها
في بحث التكلم على اللفظ الخارج اليها في الفصل
الاول نظر الى اللفظ الذي يدعيه بالنظر واجب الوجود
في صدر شرح قوله ومن هنا تعلم ايضا وجوب تنزه
تعالى ان يكون جزءا الى وان اعتبر رجوعها الي
الرجوع فقد سبق صراحة بالنظر الي الذي يدعي
في البحث المذكور قبل وكذا في واجب الوجود ان
اعتبر قوله سابقا وان لا يقبل العدم السابق من
باب عطف التفسير لقوله يعني انك اذا علمت
وجوب وجوده جل وعلا ولا وله اظهر له والمحقق
بروت الخ هذه امثلة لمن جري على التمثيل لان
التمثيل للشيء يقتضي معرفته وهو لا يبروت
ذلك قوله لم يعرف منها الخ اي معرفة كنهه وحقيقته
في معرفة رسم والا فمعرفة مستند في
كتب علم الكلام وحجبا الطرق وان كان الله ليدل
ايم من مدخوله لانه مظنة لذلك ولا فالمقصود
بمعرفة معرفة عمومها قوله ولو عرفناها لكانا قد عرفنا
الذات الواو فيه تغليبهم اذ هو عند رأي المحققين
والسابقا يقتضي عود الضمير على الصفات النفسية
بحسب الجنس حتى ياتي مقابلة السلب الكلي
بالاحياء الجزئية المتضمنة طريقة الخلق الجاري

علي اثبات الشيء بابطال تنقيصه فتقدم صفة
عود الصبر الي ما سيف من الصفات الجمع الذي
فيهم معه ان يكون قوله ولو عرفناها منذ الراي
المحققين نظر الي المدعي من باب السلب الكلي والحق
علي هذا الاحتجاج من باب ان يحجب الكلي واعلم
ان ياتي علي الملازمة التي حكمت بها الشرطية
تفصيل النفس الي نحو الجريمة بالنسبة الي الجرم
والتيخذ بالنظر اليه ايضا وانت خبير بان كون
معرفة النفس تستلزم معرفة الحقيقة مسلم في
الاول والثاني قوله ولا يعرف الله الا بالحق
دليل الواو نقليلية اذ هو دليل مستشائية المطلوبة
وسباني الكلام علي مضمونه وما فيه من اختلاف
الاراء واطلق المعرفة في جانبه نقالي للمشاكله قوله
ثبتت للذات كبريات به للاحتراز بل لتحقيق
الماهية قوله معللة حال مع حال وقوله واما الصفات
المعنوية وقوله واما صفات المعاني التي لا يقال تكرار
مع ما سيف اذ قد سبق تعريفها عند قوله
قرنه بالمعنوية التي لا نقول اليه يقصد هنا افادة
تصورها حتي ياتي التكرار بل انما يقصد جلبها للقوم
فيهم من عبارات بدليل قوله قبل ولهم في تعريف
هذه الانقسام عبارات الخ وقيل هو كل ضعف

لازمة الخ جابه في مساق التمرين نظر الي انه جار علي
الجنس البعيد فاذا الاول اولي منه بوجه له
كلما وهو المعنوية كما سيف قوله وقيل في المعاني
الموجبة للاحوال ان اعتبر المعاني بحسب الاصطلاح
فما بعد حشو وان اعتبر بحسب اللغة فيجوز علي
الجنس البعيد والمخاصة وهو رسم ناقص ولا يجنب
ما فيه وله اجابه في سبب في التمرين قوله فبين
المعاني والمعنوية الخ جابه اوان سيف ما يعني عنه
اعتباره ولا يفتضي التشبيه علي فساد مذهب
الخصوم الغالبين بنفيها وانما تعرض للتعريف المعنوية
والمعاني وان تقدم ما يعني عن ذلك نظر الي قوله
فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تنقص بوجود
الخ قصد الجلب بالهم من التعاريف في جميع الانقسام
قوله تلازم العلة ومعلومها فتلازم مقصود
وهو مفعول مطلق والعامل فيه محد وفي لانه
ذو التشبيه فهو على حد قوله في ما لك كذا ذ والتشبيه
بعد جملة الخ ومعلومها منصوب على المعية وياتي
ابواب المقام وهو ان تشبيه تلازم المعاني و
المعنوية عند اهل السنة بتلازم العلة ومعلومها
يتقضي التقابيل بين المشبه والمشتبه به وقد
سلط انما ان المعاني علل للمعنوية وهو مغللة بها

فبان تشبيه الشيء بنفسه ويتقصي عن ذلك
بان ما حوى عليه ههنا من العلة ومعلولها المستقيم
به في المقام الخفيفة التي تقتضي الغالبة والمفعول
بخلاف ما سلف قوله في عبارة عن صدور ذلك من الخ
قد يعبر عن هذا بالتعلق التخييري للقدرة كالاجاد
والاعدام على قول والتخليف والتزويج والاحياء
والاموات ويعبر عن هذا بالتكوين فاذا كان مرجع
هذه الافعال الى التعلق التخييري فهي حادثة
وليكون هذا التعلق وصفا لا وصفه تعالى القدرة
اضيفت اليه تعالى واطلق عليها صفة له تعالى
ويتبين ان يعلم انه وقع النزاع بين اهل السنة
في ذلك فذهبت الاشاعرة الى ان هذه الافعال
حادثة لان المواد منها صدور الخ شيئا عن القدرة
تخييرا وذلك الصدور حادثة اذ لو كان قد سبق
للزم قدم العالم وهو محال وذهب المانزلية
الي انها قد رتبة لوجوه ذكرها السعد عند شرح
قول النسفي والتكوين صفة له تعالى الربية
معاملتها امتناع قيام الحوادث بداته تعالى
وانه وصفا ذاته تعالى في كلامه الذي يات به
الخالف فلو لم يكن في الازل خالقا للزم الركوب
والعدول الى الجازاي الخالف فيها يستعمل والقادر

على الخلق من غير تعذر الخفيفة الي غيره ذلك
يندرج فيه ايهام انه راجح الشيء في نفسه لكن
يشي سائر تعني باق ويندرج اليها في نفسه
ومثال الصفات الخ لا نسب لها اذ هو جار على
تقدير شرط اي ثم ان اردت التمثيل لها فالصفات
الخ لا يخلق الله جل وعلا ورفه واحسانه للصادر
في المقام على باهر لا تعتبرها تعني اسم المفعول
تعني مخلوق ومزوف وبعضهم يعبر عن ذلك
بالخليف والترتيب بقرينة يعبر بها في المقام قوله
ومنه معتمدا الخ فيه يبيح ان من شأن المثال
ان يطابق الممثل له وهي مفقودة في المقام اذ هو
مثل الممثل له الذات الموصوفة قوله عزه الله
وجلاله الخ بيان كونها جامعة هو انما تشمل
النبوت والسليمة لا نه يقال جل بكذا وجل
عن كذا الخ فيقال عليها فيدخل في الخ ولا جميع
صفات المعاني والمعنوية وصفات الافعال
والنفسية وفي الثاني جميع السلبات
ومن المحققين من يقسم الخ هذه التقسيم ثلث
وذلك انه تقدم ان مثبت الحال كالتعاضي
يقسم الصفات الي ثلاثة اقسام وان يعصف
المتاخرين يقسمها الي ستة اقسام وهذه اقسام

ثالث وهو مذهب الامام ونفعه الامام على ذلك
 كما لسعد والعصفه والبيضاوي ومقابله وهو ان
 نحو التعلق بنفسه كما ياتي للمص وهو مذهب الشيخ
 الاشعري والجمهور وانما خبير بما في هذا الاصل
 اعني قوله ومن المحققين ان اذ هو مقتضى لقوله
 غير الشيخ والجمهور وغير ما ياتي عليه كتابه من ان
 التعلق وصف نفسي للمتعلق فيكون قد يترك
 لا يتبدل ولا يتغير ويرد على القول بان التعلق
 نفسي لا يتبدل ولا يتغير انه تعالى اذا تعلق علمه
 بعدم دخول زيد يوم الجمعة مثلا ثم دخل يوم
 السبت فقد انعدم علمه بانه لا يدخل يوم الجمعة
 وجدت تعلق علمه بانه دخل يوم السبت فهذا تغير
 في التعلق واما على قول من يقول التعلق امتا
 اي نسبة بين العلم والمعلوم مثلا فلا اشكال
 فيه لانه لا يمنع ان يتصف به القديم بالاضافات
 الحادثة اذ هي في الخارج سلب لكونه تعالى
 قبل العالم او معه وبعده فان قبلية العالم ومعية
 وبعديته لم تكن قبل ايجاد العالم وانما حدثت
 بعد ايجادها قال بعض المحققين تغير الامتافات
 لا يوجب تغير المضاف كالقديم يتصف بانه قبل
 العالم ومعه وبعده من غير تغير كاشان جلس

زيد

زيد عن يساره ثم قام يجلس عن يمينه فانه يصير
 متبعا من الذي زيد بعد ما كان متبعا من من غير
 تغير في ذلك ان كان اصلا وجاب عن ما يقول
 التعلق بنفسه بان التعلق لم يتغير ولم يتغير
 وانما المتغير والتبدل هو المتعلق بفتح اللام وبيان
 ان تعلق علم البارئ سبحانه وتعالى بعدم دخول
 زيد يوم الجمعة وبدخوله يوم السبت وفي يوم
 السبت يعلم دخوله يوم الجمعة وكذا ان تعلق علمه
 تعالى بعدم العالم في الاثر لا يتغير بوجود العالم
 وبما لا يزال اذ قد علم تعالى في الاثر عدم العالم
 في الاثر ووجوده فيما لا يزال وفناه بعد ذلك
 بعلمه من غير تغير اصلا وقضية كلامه ان التعلق
 من صفات البارئ سبحانه والعرفان وصف
 للصفة لكن يجاب عنه بان الصفة لا قيام
 لها بنفسها بل قايمة بالذات فتكون صفتها
 صفة للذات ايضا بهذا الاعتبار وهذا اعني
 القول بان التعلق امتا فان الانسب هو قول
 الفخر الرازي ومن تبعه من الامام كما لسعد
 والبصند والبيضاوي وهو مقتضى قول عبد الله
 بن سعيد انه يتخذ على الكلام القديم كونه
 امرا وخبر لانه لا يتصف بذلك في الاثر وانما يتصف

به فاما لا يزال عنده وجود المأمور والمنهى والخبر
قوله تنبيه التنبيه في الاصل مقدر به تنبيه
ثم نقله عرف التنبيه فجعله ترجمة لبحث به
الاعتقاد استمر به كلام سابق والبحث بمعنى التفتيش
قوله احتج القائلون بثبوت الاحوال الخ قد سلف
اختلاف الناس في اثبات الاحوال ونفيها فتوجه
في المقام الحجج مثبتتها ولم يتفرع من الحجج ما نفاها
الا بما يفرجه الاعتراض الذي على حجج مثبتتها ولا
يجوز ان ما يجرى عليه من سبب لما يجرى عليه
في الكتاب من القول بانها والنامية التفسير
بالثبوت كما هو في بعض النسخ ولعله فيه اصلاح
لان الدلائل فعل القائل بالثبوت وجا بقوله
وانها واسطة بين الوجود والعدم وان كان
من باب الخيارات عن الشيء بها هو ما له لان
القائل بثبوت الاحوال لا يفهم من ذلك الا واسطة
بين الوجود والعدم لما فيه من مزيد الاختصاص
بالاحتجاج قوله فان الوجود مشترك اي بين
الموجود عموميا اي نظرا الى مصدره ولا يقال
على الواجب والممكن والذات والصفات ولا مشترك
اللفاظ كالعبث مثلا وروح الامتداد لا هو
قوله ليس بوجود ولا معدوم واما قوله مشترك

زائد

من ايدى الماهية الخ فاما اني به لما سمعته لا طراف
الاستدلال وذلك قوله ولا تساوي وجوده
وجود غيره فبين وجوده قوله ولا تساوي ايمان
كان موجودا ولم وجوده اي وجود الوجود في زيد
الخ هو دليل الاستثنائية المطوية القابلة لكل
كون وجود الوجود مساويا لوجود غيره في
كونه زائد عما الماهية باطلا لا يودي الى التمسك
ولم يتفرع من البيان الملازمة قوله اعتمادا على الظهور
اذ هو مقرر من قوله مشترك من ايدى الماهية
قوله ولا معدوم معطوف على قوله ليس بوجود
وكذا معدوم فهو من تنجيد ولا اي بان كان
معدوما لا نصف الشيء بنقيضه اي ممتنا
يصدق عليه بنقيضه وذلك لان العدم لا يقدر
الواسطة ليس بنقيض الوجود بل خص من
نقيض الوجود لا وجود الشاغل للعدم والواسطة
فاذا انصفت الوجود بالعدم انصفت بنقيضه
لا مستلزما لعدمه وجود الذي هو بنقيض
الوجود مستلزما لخصه لا غير لكن انصاف
الشيء بنقيضه مما لا المراد بالنقيض في المقام
النقيض الغوي وهو المنافي للشيء ونقيض
الخ هو دليل الاستثنائية المطوية وانت خبير

فما في هذا السند اذ هو اخص من مدعي ذلك على
ثبوت الحوال وقد سلف انها نفسية ومعنوية
والسند انما جزمها النفسية لولا وايضا السواد
الح هو سند اخر لثبوت الحوال وفيه ما في الذي
قبله من كونه اخص من المدعي لكن لا در في
ان المقصود اثبات الحال بحسب الجنس وهو
منخفف بالبيان نوعه قرر ويخالفه في السواد
اي كما ان البياض يخالف السواد في البياض صبغة
قرر فينتج ان اي اللونية والسوادية كما
يوضح ما بعد من السند اعني قوله ضرورية
ما به التميز وذلك البياض صبغة في المقام
فاما ان يوجد ان هذا ان الوصفان للسواد اي
باب بياضه وانت خبير بها في هذا من عدم
الح رتبة ما قبله والمقام ان لو قال جيبند
فاما ان يوجد الح فيلزم قيام المرض بالمرض
اي وهو محال لان معنى قيام الشيء بالشيء
عند المتكلمين هو تبعية الغياب للتحلل في حتم
التجبر ^{قد} او بعد ما ينتج الدال مضارع عدم
بكسرهما قوله الموجود هو السواد في المقام قوله
من المعدوم هو اللونية والسوادية ^{تدور} ورد
الحوال الغاد بقوله قبل واحج القابلون بان الح ^{قد}

وغيره

وغيره عن غيره هو جواب عن سوال يرد وذلك
ان يقال اذا كان الوجود عين الوجود فيجب رفع
الغايين بين الح والاشتمال في جنس واحد فاجاب
بقوله وبعينه عن غيره الح معنى كون الخبير كليا
هو ان يرجعه الي ان احدها غير الح والامور
السلبية مع باب العدم والعدم لا يعمل قوله
فلا تسلسل هو مرتب علي ما قبل قوله وبعينه
عن غيره فالمقام ان لو اتى به بخبر وانت خبير
بان هذا المقام انما يثبت الطرف الاول في مقام
الح مستدل له وهو قوله والاساوي وجوده الح
وكان مع المناصب ان لو فرغ ايضا ما يثبت
الطرف الثاني وهو قوله ولا لا تصف الشيء
بغير صفة لانه لا يلزم ذلك لو كان الوجود ^{قد} المذكور
منصفا بالوجود وليس كذلك قوله والثاني
بجواب القاب ما عي بدليل الحركة فانها توصف
بالسرعة والبطو وهما عرضان في وفيه نظر
اي في تجويز الغياب نظر النظر جاه من جهة
ان ما استدل به علي الجواز ليس تاما وذلك
انما استدل به بان الحركة عرض وشاها انها
تتصف بان بالبطو ^{قد} بالسرعة وفيه شئ
لانه ليس ثم في الحقيقة الا الحركة والسرعة والبطو

امران سببان لا تحقق لهما وذلك انه ان نظر الى
ما هو اعلو تنصف هذه الحركة بالبطو وان نظر الى
ما هو ادون تنصف بالسرعة نعم يستدل للجواهر
بوجه اخر وهو ان معنى قيام الشيء بالشيء هو كون
القيام نعتا والاخر منقولا لا ما عني المستدل
من ان معناه تبعية القيام للاخر في حكم التميز
فيكون محالاً قوله بعض الشيوخ كالمعتزج والغزالي
قوله يسد باب التعليل الخ يريد ان نافي الحال
لا يمكن ان يعلل شيئا لانا اذا قلنا مثلا هذا عالم
لقيام العلم به وقادر لقيامه القدر به اغا يصح
اذا ثبتت المغابرة بين العلم والعالمية فاذا يصح
التعليل وعند نفاة الاحوال لا مغابرة فلا يصح
اذا هو تعليل الشيء بنفسه وكذا الحد لا يمكن
لثاني الحال لان الحد مركب من عام وخاص
مثلا اذا قلنا في السواد انه لون قابض للبصر
فلا بد من تخففة المغابرة بين اللونية والقابضية
اذا لو كان شيئا واحدا لما عني الغيد الثاني عن
الاول شيئا وكان قولنا لون قابض بمثابة لون
لون فلا يتميز السواد من البياض حينئذ ونافي
الحال ليس عنده معنيان متغايران ولا مجموع
وخصوص وانما عنده نعتا السواد الموجود الامثال

انما هو

انما هو في العبارة فلا يمكنه الحد المركب من جنس
وفصل وكذا لا يمكنه فهم مقابلة كلية في الدلالة لان الكلية
ملزمة الاشتراك المعنوي ونافي الحال ليس عنده
الاشتراك في اللفظ وقد تقدم من كلامه
المعتزج ان من رد ذلك الى العبارة المحضنة تغذرت
عليه الحدود والبراهين ولا يستقيم له فهم مقدمة
كلية وادراج خاص تحت عمومها وهذا كالمش
واضح غير انه عند التامل الصادق والغم الصائب
لا ينتج المطلوب ولا يرد على نفاة الحال فلا يشح
واتباعه وان قالوا ينفي الحال لا يجب ان يقولوا
ينفي الاعتبارات هنا الذاتية وجود له ولا يتبوت
اصلا ولا واسطة واذا اعترفوا بنبوت العقاب لم يلزم
استعداد شيء منها من بل يصح جميعهم وعلى هذا
فقوله لا ينصف الخ لو قلنا ان متكرر في الحال الخ حوال
يتكرر الوجه والا اعتبارا لبعض كذا انتهى قوله
والمسئلة اي المقامية وهي مسئلة الخ حوال
قوله مقصودنا الخ انت خبير بان الفصل منطوقها
اطراف ثلاثة تبوت هذه الاوصاف له تعالى وقد
سبق في قولهم ثم نقول الخ والاستدلال بما تبوتها
والرد على المعتزلة وسباني الكلام عليهم والمهم
جعل المقصود من الفصل طرفين الخ خيرين فقط ولم

انما هو
النظر في

ينبغي من الاول الذي هو النبيون لان النبوت مجرد
عن الاستدلال لا غير معتبر في المقام فهو يحصل
نبيعا قوله لا يعني ملازمة هذا العمل التتابع بيننا
وبين المعتزلة واقفونا بالنظر الى الحادث قالوا قد ادر
بقدرته مثلا ونحوه في جانبه تعالى قالوا لا
ذلك يودي الي تعدد القدم ما عا ان تعدد القدم
انما هو محذور في الذات لا في الذات والصفات
وانت خبير انك اذا نظرت ما هي عليه تجد لهم لا
يسمى في الصفات الذاتية كالعلم والقدرة مثلا
لما اقمتم في تنزيهه تعالى عن اضدادها قال جلاء
الدين المحلي في شرحه على جميع الجوامع عند قوله
تاج الدين ابن نصرا بن عبد الوهاب السبكي ومن
لم يعم به وصف لم يخرج ان يشتم له منه اسما
خلافا للمعتزلة في اثنا كلامه على ذلك وفي الحقيقة
لم يجز لنا انما هذا لان صفة الكلام بمعنى خلف
نا يستلزم تعالى وبغية الصفات الذاتية
لا يسميهم فيها لما اقمتم في تنزيهه تعالى عن
اضدادها وانما ينبغي زيارتها على الذات ونزول
انها نفس الذات من نبيين ثم اننا على الذات
ككونه عالما قادرا فزاد بذلك من تعدد
القدم ما انتهى قوله يتكلم بها في ذلك المحل كما لا يخفى
في قضية

في قضية سيدنا موسى علي نبينا وعليه الصلاة والسلام
قوله عنده لا معنى له وذكره مطابقة للواقع قوله
وسيا في تحقيق القول معهم في ذلك ان شاء الله
اي عاوجه يقتضي ابطال هذا الحصر قوله معتزلة
البصرة المراد الجبايين وعبد الجبار واتياهم
قوله ايضا كما يستنتجوا ما سبقت مع باقي المعتزلة
قوله قالوا يريد ابا ردة حادثة في محل قالوا يريد
بارادة وليس يريد بالذات لانه لو كان مريدا
بالذات لاحت المريدية لسائر الممكنات لان ما بالذات
لا يختلف وهم يقولون يخرج بعض الممكنات
عما ارادته تعالى كالمعاصي تعالى الله عما يقول الظالمون
علوا كبيرا او قالوا حادثة فوار من تعدد القدم
وقالوا لا في محل بل قايمة بنفسها لانه ان قامت
بوصف لا تجلو اما ان تكون ذاتة تعالى او
غيرها باطل ان تكون ذاتة تعالى لانه لا يصح وصفه
بالحوادث وباطل ان يكون غيره لان ذلك يقتضي
اختصاصها به فلا توجب للذات العلية حكما
فرب تجد الاحوال الخاوية لان الارادة وان لم يتولوا
بقيامها به تعالى فتعد قالوا بقيام حكمها به
تعالى ولا فرق في الدلالة على التعدد بين تعدد
المعاني على الذات وبين تعدد العنوية عليها قوله

قوله وذلك اي التجدد قوله بسط ذلك اي اجماله ففنا
قوله عود حكمه الي ما لم يتم به الخ القهري في حكمه
عابده عليه المعنى وذلك انه لم يتم علي ما حكموا به
من كونه تعالى من عده ابا ارادة لم تتم به امر احد
عود الحكم الي ما لم يتم به والاخر التخصيص من غير
مخصص لا مستوا الي لا فيها قوله والزمو ايضا الخ
هذا ما يدل على ان الله اول فالزمو خلاف ما وقع في
بعض النسخ قوله لم يقولوا امر يد لنفسه قال
ابن التمام صاحب ومما يطالعون به ان يقال له
لم قلتم ان الباربي منكلم بكلام يتلوه في جهاد
ومريد بارادة تجدتها في محل وانه عالم قادر حسب
لنفسه ولو عكس عليكم عاكس هذه التفصيل
لم تجدوا فرق بين ما التفتوا لبعضه وسلبتموه
عن بعض لولا التحكم في الدين وان تقولوا على الله
مالا تعلمون قوله واصليح الواو للحال والاضل
يعني الغاية قوله وما تخيلوا في ذلك الخ الاشارة
راجعة لقوله ليحكم الخ قوله بان النفس هو الذي
يحكم اي لا غيره والنفس ما يرجع الي النفس
اي الذات من الاوصاف لا الصفة فكونه
قادر او عنده راجع الي الذات لا للصفة قوله
لا ينبغي فساد اى لظهور ان هذه الاحوال ترجع

الي

الي العائين وانها عامة التعلق بالبراهين القطعية
كما سياتي وهو قد تضمنوه وهو مستأنف
والق به لا يقتضي الخ في ذلك قوله في حدوث
الارادة اي في القول بحدوثها اي عليه قوله وهكذا
ابدا هذا يدل على ان المقصود بالتسلسل في المقام
التسلسل بالمعنى الاخف وانت خبير بان الدور
يتصور في المقام ايضا فانما سب ان لوساق الكلام
على وجه يشمل الدور والتسلسل وما اجابوا
به من الهوس الخ ما مبني او من الهوس ببيان
والهوس بفتح الواو ضرب من الجنون ورجل هوس
بفتح الواو المشددة اصابه ذلك لا تخيل
اي بان يخرى عليه ويقتل انتسابه اليه وفي بعض
النسخ لا يتخلل اي لا يرتكبه ويقتل انتسابه
اليه من خله القول اذا نسب اليه وهو
ان الارادة الخ هو تفسير للهوس ظاهر الفساد
جزما دليله فقار وهو الاختصاص بالنسبة
بدلا عن مقابلته المفهوم من الحيثية في قوله
وايضاً بلزومهم في حدوث الارادة التسلسل من
حيث الخ بدون مدلوله اي الذي هو
الفتقار وقد وقع في العادة الامران اي
اشتهار الشهوة وعدم اشتهاها

فالشهوة مما يجوز ان تتعلق بها الشهوة التي يريد
 ان قياهم المذكور هي ان الارادة لا تتراد كما ان
 الشهوة لا تستلزم فاسد لان حكمه لا يصلح منوع وكذا
 حكم الخمر وكذلك ان الشهوة يجوز ان تستلزم وينفع
 ذلك في مقام المربط المنقطع الشهوة فهو يشترط
 ان يشترط واراها يجب ان تكون مرادة لله تعالى
 كسائر افعال وطالبهم في ذلك ريثا ايضا بالجامع
 بين الارادة والشهوة فانه لا جامع بينهما حتى يفسد
 احدهما على الآخر ثم يلزم من ابعنا الخ قد يقال هذا
 الالتزام لئلا يترشح ما سبق من قوله احدهما يتجدد
 في حوال الحادثة على الانزلي وقد يجاب بان هناك
 مقصود الزامهم حدوث الذات بحدوث او صحتها
 وهذا الزامهم ما فروا منه من قيام الحوادث بذاته
 تعالى لئلا يوردي الى حدوثه لكن قوله بعد ولا
 فرق في الدلالة على حدوث الخ يتكلم على هذه الجواب
 انه لما بنا سببه الزامهم حدوث الذات بحدوث
 او صحتها الذي جعلنا عليه ما هناك والمفاسد
 ان لو قال ولا فرق في امتناع قيام الحوادث بذاته
 العلية بين ان تكون وجودية او ثبوتية على ان
 لا يحتاج اليه في المقام ان لو استقطعت الى انكار
 هذه الصفة اصلا اي التي كونه مريدا انظر ما في

هذا

هذا القول مع قوله بعد وناولوا كونه مريدا ان ناولهم
 اياها لا يقتضي انكارها اصلا كما قال الهم الخ ان
 يقتضي قوله اياها انكار هذه الصفة اي بحسب المعنى المتعارف
 والمعنى المتعارف هو انها صفة ثبوتية فترتبة على معنى
 قائم بالذات ووجه انكارهم لهذه الصفة هو انها عندهم
 اذا ثبتت فلا بد ان ترتب وتزنها اما على الذات او على
 الصفة والكل باطل على ما سبق فانكروها قولهم
 فقال الكعبي معناه الخ قال الشيخ تقي الدين فاما
 ناول الكعبي فلا يصح ولا ينبغي ما في ناوله وانت
 خبير انه يلزمه على الثاني بل الثاني الخروج عن اصلهم
 لان الامر عندهم هو الارادة وناول بل ارادة بالامر
 يقتضي انها غيره فيلزمه الخروج عن اصله قال في
 جمع الجوامع والامر غير الارادة خلافا للمعتزلة قال
 شارحه المحل فانهم لما انكروا الكلام النفسى
 ولم يكن لهم انكاره اقتضوا الحدود به الامر قال ان
 المرادة انتهى منه بلفظه وقال البخاري الخ
 حمله لفظ الارادة على نفي العلية والاستكراه
 ونفي ذلك يختص عن نفي عنه فلا يتعلق بمراد
 والاصل ان الكعبي ناولها مرة بالقدر وفي مرة بالامر
 وناولها البخاري بانها صفة سلبية ولا ينبغي ما في
 ذلك وانت خبير بان البخاري فسر الارادة ببعض لوازمها

لان ما ذكره من كونه تعالى غير مقلوب ولا مستنكره
هو خوف ولا من عكوبة تعالى من يد اختيار الكس ليس
ذلك عين الارادة هو لم وفسر اي البارحة الوجودية
اي التبوئية وهي كونه مريدا قول بصفة سلبية
وهي ما قال من انه غير مقلوب متعلق بنفسه
وقد تقدم اي نظرا الي قوله ومريدا او الامس
اختصت بوجود ولا مقدار الخ فانكم واصفان
البارحة الخ يعني ان الغلاصة انكم واصفان تعالى
الذاتية بغية السياق الا في قوله عن المادة اي
ما تمتد منه الذان نظر الي نحو ان الحيوان
او باضافة عطف علي بسلب علي الراجح
مبدأ مبدأ الشيء اوله وما يتوقف عليه
من السلب واذن المضاف لما بعد من قوله
ومعناه انه يعطى يعني يخل ان لو قال من اضافة
وسلب يجري على اللغ والنشر المرتب وقد
سلكت الى المضاف ان لو كان مكان تغير ما في
الجملة لانهم انما سلكوا مسلكهم في صفات المعاني
فانهم انكروها وبين المذهبين في صفات البارحة
عموما تغاير بين لا تغاير ما كما يعطى كلامه
اذ قوله تغاير ما يقتضي انهم سلكوا مسلكهم
في صفات البارحة مجموعا الذان بينهم تغاير قليل

الا هو

الاول هو اوضح هو ان قوله الرديفة بضم الميم وسكون
الواو كسواله وتضعيف اليه من الرد اعني الهلاك
قوله اجنة بضم الجيم ما يستتريه كالترس مثلا
قوله اما التحقق فلازمها في الشاهد اليه سند لقوله
في المتن سابقا فلازمها معان تقوم بداته تعالى
ولما كان السند متعدد انا سبب ارساب اذ ان التفصيل
اعني اما وينبغي ان يعلم ان المعتزلة وافقوا في
كون الشاهد اي الحادث عالما بعلم قائم بذاته وخالفوا
في الغايب اي القديم فقالوا عالم بذاته فزار امن
تعدد القدماء فالزموا ما سياتي قوله واما لانها
لو ثبتت بالذات الخ عطف علي اما وسلك في
الاستدلال لطيف الخلف وهو اثبات الشيء بابطال
نقيضه والتخمين في انهار ارجع للاوصاف السبعة
لثبوت خاصية الخ المراد بالصفات المعاني
المفاداة بقولهم ان تكون الذان قدرة ارادة الخ وخاصية
هذه الصفات هو اخصاوصا فباعا ما بعد
وبوضعه في الشرح والتخير في لها عايد في الذات
ولكون الشيء الواحد هو استثنائية الدليل
ثم اسند الاستثنائية بقوله لانه الخ اي لا يكون
الشيء والا امر والنشان والظاهر الاول وسبب
تقريره لك كالم في الشرح وان يكون الوجودان

يفهم منه ان ما قبله من اللزامين انما ياتيان علي
القول بثبوت الحال قول واصل ذلك اي مبني ذلك
والاشارة رجعة الي معقولات قوله وكوت الشيء الواحد
ذاتا معني حال الخ قوله المشهور اي بين المعنى
قوله الزمهم جواب لما قوله اعني الغايب اي قياس
الغايب على الشاهد وهذه المعنى استدل بها لليون
على القياس حكم من احكام الله ونحن مأمورون
به لقوله تعالى اعينوا باوليه لا يصارح
فيسوا قوله قالوا اي اهل السنة قوله والمجر
الخ اي وان لم يقتض الي جامع لا يدي الي التعطيل
والتشبيه وتقر بذلك انه ان لم يقتض الي
جامع لا يدي الي التعطيل بان صرح الجمع بدونه واعتباره
بدونه يودي الي ذلك وبيان الاول كما قال ابن
التمسان انهم لما قاسوا من غير جامع عطلوا
كالقلا سفة فانهم قالوا لم يزرع الا من يزرع
ولم يزرع الا من زرع فلا يصانع عندها
التشبيه فكما قال الحشوية حيث اعتبروا
كلامه تعالى بالحر وفوا الاموات وذلك انهم قالوا
لم يحد كلاما في الشاهد الا حرفي وصوت واسمه
تبارك وتعالى منكلم وكلامه بالحر في والصوت
وهذا تشبيه يودي الي الجسمانية وغيرها

هو مستحيل في حقه تعالى فاذا هي ذلك الي تعطيل
الصانع قوله وعنوانا للشاهد الحادث وبالغايب
القديم الخ المقهور في عنوانا عا اهل السنة لا وعلى
ارباب الفن ولا يخفى ما في التغيير الخ خبر لانه وان
كان واصل الغة فاصد اصطلاحا ان اريد بها
علمها ما يمكن ان يتعلق به علم الغلا بصفة عادة كالملك
والملكوت وان لم نعلمه بالفعل والغايب متباه
نفيه نساخ وامان ان يرد ما علمناه نحن بالفعل
حقه ان كل احد ما علمه هو الشاهد وما خفى
عنه هو الغايب فغير ظاهر ان كثير من الكائنات
غايب بهذه التفسير والصلام انما هو في الباري
مجانة مع غيره ولهد اجابه في قالب يودت
بغيره وبالاولي في اسلوب يودت بقوته
قوله والجامع ان رتبة الخ كيفية الحصر في ذلك
ان نعلمه اما ان يجري على الحقيقة الواحدة او اكثر
والاول الجمع بالحقيقة ومعناه دخول الشاهد
والغايب تحت معقول واحد والثاني وهو ان
يجري على اكثر من الحقيقة الواحدة فاما ان
يتلزم الحقيقة ان ام لا والثاني باطل لان عدم
التلزم يمنع الاستدلال بثبوت احدها على
ثبوت الاخر والاول اما ان يكون التلزم في الوجود

فقط او في العدم فقط او فيهما معا الاول الذي لا يلائم
 يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من عدمه شي
 والثاني التشرط لا يلزم من عدمه عدم المتشرط ولا يلزم
 من وجوده شي والثالث العلة لا يلزم من وجودها
 وجود المعلول ومن عدمها عدمه قوله قالوا اي اهل
 السنة عما يقتضيه السباق وان كان من جهة
 المعنى يصلح لما هو امر وكذا قوله قبل قالوا والجمع
 الذي هو من جهة المعنى يصلح ان يفهم بما هو امر
 من اهل السنة والسباق يقتضي رجوعه كاهل
 السنة خصوصا قوله كفولهم اي اهل السنة
 قوله وهذه عمدة الي يعني ان طريق الجمع بالتحقق
 هي عمدة نافي الحوال وان جرى على غير هاتين
 عدة دون غيرهما وفي بعض النسخ وعليه
 فلا شارة راجعة الي ما ذكرناه من الحكم شاهد
 الخ اجمالا تنقح في الشاهد دليل في العقل على
 ان لغا عليه علمنا به الخ قوله والجمع بالعملة والآخره
 اشار بقوله عمدة الي ان مثبت الخ حوال وان
 جرى ما غير هذه الطريقة فحققه هذه
 له هو ضمها قوله فان التلازم الخ هو تركيبي للدليل
 نظر الي اثبات المدعي الذي هو انه يلزم من ثبوت
 العالمية العلم وتوطئة لما بعده من قوله والبرهان الخ
 فالمناكير

فالمناكير ان لو جابا سلوب يؤذن به لك قول فلو صح
 وجود عالمية ولا علم الخ اطلق الوجود في العالمية على
 الثبوت في العلم على وجوده وهو معني بوجوده على
 كل اصطلاح لكنه تعبير صحيح من حيث اللغة قوله
 ولا يقولون به فيه مشرب التفتان حيث كان اول بيانهم
 على طريق الخطاب فالتفت الي الغيبة قوله والى
 البرهان بهذا الطريق الخ المواد بالبرهان معناه المصديري
 في البرهان الذي هو اللقب المتعارف يعني الدليل
 بل يعني الاستدلال قوله للتلازم الخ وصاف الخ المناكير
 اسقاط لفظ المعنوية لان المقام جارح على مثبت
 الخ حوال ومنهجهما قوله لتتحقق بتعلق الفعل من قوله
 قبله للتلازم منها معان الخ انظر هذا فان الذي ينبغي
 ان يتعلق به هو قوله قبل يتعين لان المدعي هو
 تعين كونه الاوصاف للتلازم منها معان قوله وقولهم
 ان الحكماء اي وقول المعتزلة الذين هم الخصوم في
 المقام والا حكماء جمع حكم الذي هو كون الوصف
 قادرا امره اعماما الخ قوله اغما غلظت الخ اي ما حده
 هو ان الجائز لا يحد من مقتضيه والسبوا تقتضي
 تعين كون المقتضي المعاني كما هو مقرر في
 المطولة ناو بحسب هذا يظهر كذا في عبارة المقام من
 عدم استيفاء المقصود في الخ حوال الخ اجمالا لتعلق

قوله فان الجواب في الشاهد الذي نظر اليه انها جارية
كما لم يكن مثلاً وكونها جارية يستلزم ان يكون لها
مقتضى ولا يقتضى بالسير والتقسيم في العلم قوله
وهو قالوا يلزم ذلك الخ ان اعتبرنا الاشارة
راجعة الى الفرع اعني قوله فلا يلزم من عدمه
في حقت الغائب الخ فالغولية صراحة وان اعتبرنا
انها راجعة لطرف التعليل اعني قوله لا يلزم
من عدم الدليل عدم المدلول فالغولية لازمة
في المقام قوله وهو قالوا يلزم ذلك الخ الاشارة
راجعة لمضمون قوله فلا يلزم من عدمها عدمها الخ
فالغولية لازمة في المقام ويرشد لذلك قولهم
لهم نقول في حقت الغائب صفات المعاني وانبتوا
معلولا بها قوله دليل اخر لو قال ثاب مكان اخر
لكان افيد قوله من غير معان الخ جابه تحقيق
لمذهب الخصوم واشارة لمذهب اهل السنة
قوله وبيان الملازمة الخ اي في علم المعقول
والضيق في انه للشان قوله يوجب الاشتراك في
التعريف يوجب شي وذلك ان الوجوب يقتضي
العينية وهو غير ملائم لمذهب اهل السنة
لهم برون الاشتراك في الخص فلا يلزم الاشتراك
في العلم والمفاسد ان لو قال يلزم الخ اشتراك

في العلم لا علم وجه انه علة كما بان بعد من قوله
وتحتمل بقوله يلزم من قوله من التعليل بيان الخاصية
العلمية من تاني الخ بيان الخاصية القدرية وجرى
على القول المروج في القدر من انها لا تغلف
الوجود المحتمل دون اعدامه والراجح انها مؤثر
اعدامه ايضا وقد سبق تخفيف ذلك قوله فلا يلزم
اذا لم يكن للذات صفة الخ بيان ذلك ما تقدم ومن
ان الاشتراك في الخص لا يخص يلزم منه الاشتراك
في العلم الذاتي في العلم من جهة العلمية قوله
وهذا اي مضمون قوله فلا يلزم اذا الخ قوله هو
اي الخص قوله علة له اي للاعلم قوله في ذلك اي
في اصله قوله وتحت قوله يلزم من اي يلزم من الاشتراك
في الخص لا اشتراك في العلم وهو ملزوم له
قوله واما بيان بطلان التناهي الخ يعني واما
دليل الخ اطلق البيان على الدليل فياز من اطلاق
اسم المسبب على السبب قوله لانه يلزم من الخ
انظر نظرا يقتضيه كلامه من جعل دليل
الاستثنائية في المتن قوله لانه يلزم عليه ان
يقع دون لا يقعا الخ فتكون الاستثنائية
قوله وكون الشيء الواحد ذاتا معني محال لكن
بحسب المعنى مع ان الظاهر من أسلوب المتن هو

ان قوله وكونه الشيء الخ دليلها وهي محذوفة قول
الجهل مثلا اي مثلا هذا لان العقود بالصفة المنافي
والعلم كما ينافي الجهل ينافي فيه الظن والشك والوهي
فانما هي اليها مثلا قوله لان التقاد من خواص المعنى
الخ بيانه ان التقاد هو التمايز على المحل الواحد اي
الذات الواحدة كما ينافي البياض والسواد والحركة والسكون
والذات لا تمايز عليها على المحل اذ هي قائمة بنفسها
لا تقوم بمحل لزوم وجود كل منهما اي لان محب
المعنى والذات اي وجود المحل من حيث انها صفة
وعدم وجوده من حيث الذات وهذه الحسب
الخ اعتبار وليس في الوجود الاشياء واحدا على قولهم
فقد صيرورتها الخ قد تقدم له مثل هذه التفسير
وقد سلف انه تنبع في ذلك ابن التلمساني وما لا ين
عرفة في ذلك قوله عند ذكرنا الخ بتفسير الرب
نخرج قوله ومن هنا تعلم ايضا وجوب تزيينهم
نقاب ان يكون جرم الخ وذلك ان الشيء الخ الانسان
لا جنة لمضمون قوله وقد قد منايرها ت
استخالة الخ وذكره استحضار له في فالالاتحاد
المعنى اليها قضيتته ان المذكورات اقسام للاتحاد
ولا معنى ما فيه لان هذه الاقسام هي بحسب
ما يقتضيه العقل من ذلك اي من كون الوجود

قوله مح

غيرها

من هذه الاتحاد يدافع عدمها المتضمن لوجود غير
قوله فلانه اي وجودها معا قوله لا عدم احدها
الخ عطف على قوله تخفف الوجود قوله ويلزم ايضا على
الاتحاد الخ هو من تقارب مع الشرح ومثاله هذا اللازم
انه جار على الاتحاد في المقام فقط بخلاف ما قبله
وهو جار على الاتحاد نظر الي ما هو امر ومثاله
ايضا انه انما ياتي على القول بثبوت الخ حواله بدليل
قوله بعد قال المخرج الخ قوله مبالا بعقل اي مبالا
لحكم العقل بصفته قوله مطلقا المناسب لما يليه
من اللازم ما عني قوله ويلزم ايضا على الاتحاد الخ هو
ان يفسر الاطلاق بالذوات والصفات قوله يعني
ان معنى الكلام في منع اجتماع الخ قوله معني
هو تفسير للاصل المعبر به في المتن وقوله
الكلام في منع اجتماع الخ هو تفسير للاشارة
في قوله واصل ذلك لكن فسرهما بما يقتضيه
الكلام لا بعناء مطابقة قوله او الصفات عطف
على خاصتي على حذف مضافا واصل الكلام او
خاصة الصفات قوله للشيء واحد اللام يعني في
لان الحادثة محل الاجتماع قوله على هذه
المسئلة المناسبة اسقاط على لانه لو اعتنى مع
مجرور صلة يعني لبقية بلا خبرية وذلك ان

مع بني الكلام في مختلفين معنى خلا فيين وهما
 الامران الوجوديان المختلفان في الحقيقة وليس
 بينهما غاية الاختلاف وغاية الخلاف التناقض بين
 الشئيين بحيث لا يصح اجتماعهما كالفردين فلا
 يجوز فيهما ذلك قوة واحدة ^{الاول} ثابتهن خبر يكون
 كسواد هو خلاوة هو مثال لذان واحدة
 ثبتت لها خاصيتا عرضيتين مختلفتين وانت خبر
 بانه يحتاج الى تقدير ليس يتقيم ليكون الكلام على
 معني كما انت في سواد وخلاوة لا اجتماع الى ^{الاول}
 لذان لذان تطلق في مقابلة الصفة ولا يناسب
 المقام والمناسب ان تكون بمعنى الحقيقة حتي
 تشمل حقيقة لذان وحقيقة الصفة ^{الاول}
 فالذي احال ذلك اي ثبوت خاصيتين لذان
 واحدة ^{الاول} انه يلزم اي الى مر والاشكال ^{الاول}
 منه اي من سواد وخلاوة ^{الاول} وبعبارة اخرى
 على مدخول ثبوت ^{الاول} على موضوع متعلق بثبوت
 وتكون على معني في الموضوع بمعنى المحل ولا خفا
 ان الكلام الدليل المذكور هو بحسب المعني وهو
 في قوة قولنا لو ثبت سواد وخلاوة للزم منه ثبوت
 التضاد ونفيه في موضوع واحد لكن التالي باطل
 ثم اشار لبيان الملازمة بقوله فان السواد لا يضاد

الخلاوة

الخلاوة الى ^{الاول} وذلك محال في قوة الاستثنائية
 المقترنة ^{الاول} قال المقترح هو شيخ الفهرست ^{الاول}
 واعلم ان مسيلة الخ يحتمل ان يكون الكلام على حذف
 مقتضى اي واعلم ان احكم مسيلة الخ اذ اللازم حكمها
 الذي هو ثبوت التضاد ونفيه في محل واحد
 لا ^{الاول} او نقول الكلام على ظاهره فتكون الملازمة
 باعتبار الزمان والاول انسب من جهة المعني
 وما صرح به المصنف في كلام المقترح من انه اللازم على
 مسيلة سواد وخلاوة انما يلزم على من ذهب من ان
 ثبوت الاحوال وامان ثباتها انما يلزم الاتحاد
 هو على طيف ما انهم كلام الامام ^{الاول} اما من نفاها
 وقال الخ بمعنى ان اللازم بين الاولين وهما ثبوت
 التضاد ونفيه على اذن واحدة وكونه ملزما
 للمحل وغير ملزم به انما يلزم ان على القول بثبوت
 الخ حوال ولا اخصى وصف العلم مثلا ان من ايد
 عليه وكذا القدر الى اخرها فاذا ثبت لذان
 هذه الاحتمالات حوالا زمان ^{الاول} ولا نفيه
 اجتماع النفي صحت على اذن واحدة وهو
 محال فلزم منه الذي هو قول المعتزلة محال واما
 على القول بثنى الخ حوالا فاحص وصف العلم
 الذي هو التعلق بالشئ على سبيل الحاطة

والكتشف هو نفس العلم فالمثبت للذات احصيان
الصفات مثبت للصفات انفسها لكن القديم
عندهم واحد لا يتعدد فيلزم عما قولهم ان يكون الوجودان
قالن وجودا واحدا وهو الاتحاد ولا يرد على هذا
اللازمان الا ان لا يتعدد الموضوع وانما يرد ان عند
اتحاد الموضوع كذا ان هي سواد حلاوة على مذهب
من اثبت له حوالا ان خاصية السواد ثابتة على
ذاته وكذا خاصية الحلاوة فكان الموضوع اذ ذاك
واحدا وما مع تعدده فلا نقول ان يتقايى عمر و
سقايم اذ لا يرد الا ثبات والتقي على ثلثي واحد
قوله وهذه الكلمة الخ اي ما ذكر في حكم سواد حلاوة
من انه يلزم على القول بثبوت الخ حوالا ثبوت التصاد
وتعني في محل واحد وما ذكر على القول بتغيرها من
لزوم الاتحاد قالوا لا يرد راجعة لمضمونها ذلك
وانت بهذا الان المسبلة المذكورة مفروضة في
الحوادث فقصده ان يعم الحكم قوله فلو ثبتت لست
الخ هذه المعنى على البحث عنها اعني ما بعد
الاشارة وما قبلها من المشار اليه قوله فالواظن
الخ هذا النوجه الي ما للمعقول في المقام مع
الدلة والي ما لاهل السنة في تفسيرها وهذه
دليل بحسب المعنى وهو في قوة قولك لو شرطية قابلة
لو وجدت

لو وجدت المعاني للزم تعليل الواجب لكن التالي باطل
فالمقدم مثله شمر بما يستند اليه استثنائية الطوية
بقوله وذلك يستلزم جواز فالواو تعليلية ثم
اتبع ذلك بما لاهل السنة في رد ذلك فقال
ثلاث معشراهل السنة معني التعليل هذا الملازم
اشارة اليها الي القديم واقاد بذلك ان التعليل عند
اهل السنة اذا اطلق في صفات الباربي تعالى
على القول بثبوت الحال فليس معناه الاستلزام
بخلقه في الحادث وسياتي بيان ذلك في الشرح
قوله لا فادة العلة معلولها الثبوت المصدر الذي
هو افادة اضعف الي فاعله وكله فمفعوليه اي
ليس معني ذلك ان صفة العلم مثله افادة العالمية
الثبوت بل ذلك راجع لمعني الثلاث ولم يلزم منه
تأثير العلة في معلولها لان الثلاث مركبة بعقل
بين المتكثبات من غير تأثير لا حدها في الخ
كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبات من
غير تأثير ايضا كما سبق ان ارادته تعالى
تلازم علمه كما ارادته فلا يلزم من ارادته تعالى
على القول بان المراد حال ثابتة فانه احق القائلون
بثبوت الصفات اي المبرودة التي هي المعاني ثم
قاهرة وجه ظهورها هو انها اذا وجدت انما توجد

عالمها على المعنوية قوله فلان الواجب الخ سنده
بطلان الثاني قوله لو علل لكان ممكنا من حيث الخ
خفت بالحشية بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطي
التي هي قوله لو علل الخ قوله والامكان بناء في الوجوب
الخ سنده استثنائية الدليل المطلوبة وهي لكن كون الواجب
ممكنا محال قوله وايضا فالباري جل وعلا الخ سنده
ثان للاستثنائية المذكورة قوله فاذا كلف القضي
الخ مفرج عما قوله فلان الواجب لو علل الخ قوله
كما لعالمية مثلا انظر ما في هذه التمثيل لانه ليس
للعالم من المعنوية مثلا العالمية قوله وليس معناه
الخ ليس على طيف كلام الخصوم ولا يصح الرد عليهم
بلهم جعلوا الملازم على ذلك كونه ممكنا لانه المعني
ان وجوده ليس لانه لا معني انه مسبوق بعدم
عما انه يمنع فيما بين العلة والمعلول الترتيب
الروائي قوله واذا رجح التقليل الي معني التلازم الخ
هذا بالمقام فالشأن ان لو سقط ما قبل وجاء
بهذا في موضعه والاصناف في قوله معني
التلازم للبيان قوله وعلمه يلزمه عالميته
الا نبيان به في هذا الاسلوب غير ممكنا من قوله
مدعي فلا يثبت سببه العطف على التنظير والمكاتب
ان لو ان به في اسلوب التفرع بان يقول فعلمه

بلازم

قوله

بلازمه عالميته ونفس على هذه الاشارة راجعة
الي قوله وعلمه يلزمه عالميته فيقال وقد رتب
تلازمه قد رتبته قوله وتلكه التقييد الخ المراد
بالثبوت في المقام الغايه لا العايدة للتطبيق
كما هو المتعارف فيها قوله وذلك اي ما لهم من الاختلاف
قوله لملازمة الحال وعدم تعقلها بدونه هو سنده
لقوله والمعني هو الذي افاد ثبوت الاحوال وانت
خبر بانه لا ينفك لان حاصل مدلوله ان كلاما من
المعني والحال يستلزم الخ وهذا لا يقتضي المدعي
وهو ان المعني هو المورث في الحال بل لا يقتضي
تأثيرا مطلقا لاسبابا اقتضاوه من جهة قوله هو
الذي افاد الخ ضمير عايد على المعني قوله وهو الحق
الخ افاد به ان المفعول عليه هو هذه المعني قوله المحققين
قوله فقوله في ذلك باطل قطعا جواب لقوله
واما من قال من المتكلمين قوله لان تلك العلة الخ
سنده ما حكم به قبل من المطلق والمراد بالعلة
المعني الموجب للحال قوله بالزمان اشار به الي
ان التقدم بالذات لا بصرف مقام العلة بل هو
واجب ومعني التقدم بالذات تقدم احد الامرين
على الآخر رتبة في الذهن بحيث يجب ان الثاني
الي الاول ولا يكون متأخرا عنه خارجا واعلم مرات

انواع التقدم عند الحكم خمسة الاول التقدم
 بالعلم كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم الثاني
 بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين ويشترك هذان
 المعنيان في التقدم بالذات الثالث بالزمان وهو ان
 لا يجتمع التقدم المتأخر كتقدم الاب على الابن بالزمنة
 اما حسا كتقدم الامام على المأموم والراس على
 الرعية او عقلا كتقدم الجنس على الفصل وبعض
 مسائل العلم على بعض الخاسر بالسرف كتقدم
 العام على المتعلم قوله لزم عدم تقدم المؤثر على اثره
 اي وهو محال لوجوب سبق المؤثر على اثره لكن يقول
 الخصم نقول هو يجب ما قلنا اذ العلة لا يجوز ان
 يتأخر معلولها عنها ولا يلزم عليه محال فاذا هذا
 السند اعني سند البطلان مدخول فلو قال
 مكانه لوجوب الوجه انية في الـ فعال او نحوه لكان
 احسن واخصر قوله بل طلب الخ فيه افادة الاولى
 قوله ان الحال لا تغفل الى سند القوة المذكورة
 قوله بخلاف العكس وهو تغفل المعنى متميزا
 الى باعتبار حالها قوله فان اجابوا الخ هو راجع
 لقوله ولزم الحكم وهذا يظهر لك ان قوله بعد
 قيل لهم الخ لا ينقض له في رد ما اجابوا به عن الحكم
 الذي الزمهم اباه الذي اسند بقوله اذ ليس الخ

من مقصودهم بهذه الجواب دفع التناوب الموجب
 للحكم ولا يخفى تفاوت الاصل والفرع نظر الى حكم
 التأثير لا كون العملية تقتضي التاثير حتى يرد
 عليهم انه لا ملازمة بين كون الشيء اصلا وكونه
 مؤثرا في غيره وانما يصح التأثير الى جابه سند القول
 لا ملازمة بين الخ والزمهم عليه انه لو كان كون
 الشيء اصلا لغوي يقتضي استقلاله باثبات
 غيره اللازم له لزم ان يكون تعالى انما اوجد الجواهر
 وهي تستقل بوجودها عراض ولو جاهدنا
 سند القول باطل قطعا لكان السبب لانه وان
 كانا متساويين جعل سند له في المقام فقد
 ظهر ما في هذا السند اعني قوله لا ملازمة الخ
 قوله ولو كان كون الشيء الخ هو سند ايضا لكن
 على طريق الالتزام قوله وبالمجته في هذا القول باطل الخ
 كانه اتى به تمهيدا لما بعد من قوله وظاهر كلام
 المقترح الخ والا فلا بد من سبب ان يعقب ما سلف
 بقوله فانما يصح الى اذ ما سلف انما هو في صفة
 الحادثة وقوله فانما يصح الخ فيه ايهام غير ذلك
 قوله فامكن اسناد الخ هو تفرع عن قوله
 وعلى تقدير صحته الخ قوله ويح ذلك اي ان يتبع
 الخ تنفعا لفرع قبل قوله فلم يصح اسناد الخ

اي الواجب انظر هذا ففي تفرعه علي السلام
السابق شي لا نه اهم مما يقتضيه ان يفرع تعين
صحة اسناده لمقتضى موثوقه بالايجاب بعد عدم
كل في اسناده لمقتضى اصله وظاهره انظر
قوله وظاهر كلام المفسر الخ مع انه صريح في ان الخلاف
جام في تفصيل الواجب اي هل التعليل بمعني
التلزم او بمعنى التلخيص سبب نظر الي قوله
قال في تفرعه الجواب الخ اللهم الا ان يقال المصنف
قصد ان يؤولها مستبين من قوله وحاصل
جوابه الخ نظر الي قوله فيه حتي يقال انها تغفل
العدم قلنا اطلق عليه ظاهره ان الخلاف
اي الخلاف الممهور في اعني الخلاف السابق عن اهل
السنن في معنى التعليل متاهدا وانظر قوله
ان الخلاف مع قوله بعد والاصل ان التعليل
الي قوله باجماع المسلمين الخ فانها منه افتات
الواجب المقصود به الحال لا المعني
عند شبهة اي وهي قوله لو وجدت اي صقات
المعاني للزم تفصيل الواجب يقول اي في
رد شبهة المعتزلة ولا منافاة اي بين
التلزم الذي فسره به التعليل وبين الوجوب
قوله بان المعني بوجوب اي الحكم ومعني ايجاب

الحكم

الحكم هو انه لا يعقل مقتضى الا باعتبار اي المعني ولا
يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار مقتضى
المعني افادة العلة معلولها الثبوت الذي سبب
القول به في تفصيل الا حوال المعنوية في الشاهد
وحسب هذه اظهرت ما في قوله قيل ان الخلاف
جار الجاري عما العهد القضي انه عين الخلاف الذي
سبغه بان في هذا قوله قال اي في رد شبهة
المعتزلة قوله الحكم لا يجب الخ هو ما به الرد على المعتزلة
نظر الي القول الثاني عما يقتضيه السبب
وانت خبير بانه لا يقتضي الرد عليهم الا بحسب
اللزوم اذ هو استدلال على اثبات المعني وذلك
بمسئله الرد على المعتزلة الثانية لها قوله
فانا قلنا هو منه لقوله قال الحكم لا يجب الا
باعتبار وجوب معناه الذي استنتج عنه
قوله بعد فكيف ينبغي ما باعتبار وجوب
الاستغناء انكار وما واقعة على المعني و
الصغير في باعتبار عايد عليه والضمير المرفوع
يوجب عايد على الحكم والمعني فكيف ينبغي المعني
الذي وجب الحكم باعتبار اي باعتبار ذلك
المعني واستار هذا الي الرد على المعتزلة
وانهم كيف يتكرون المعني وينتجون الحال المعنوية

وهو ثابت باعتبار وجود معناه وقد صنف
 ان هذه الروايات لا تطابق قولنا وحاصل
 جوابه الخ اي المقترح فهذا الحاصل من كلام المصولة
 يعني ما في اضافة الجواب للمقترح اذ هو في الحقيقة
 ناقلة لا انة قابله ثمة في تعليل الحكم الثاني
 على تعليل اوله اما القول الاول وهو ان معنى
 التعليل التلازمي فانه لا يلزم عليه
 المكان اما الثاني اي وهو ان معنى التعليل
 هو ان المعنى يجب ان يكون في احوال قول
 في ذاتها المناسبة بذاها قول والحاصل ان التعليل
 في صفاته تعال الخ اي حاصل ما في البحث سابقا
 بالنظر الي كلام المقترح فقط قول وبقي النزاع في
 مجرد اطلاق لفظ اي وهو التعليل على ما يقتضيه
 الظاهر ولا يفتي ما فيه ثمة لا يسلم انه لم يفت
 النزاع الا في اللفظ اذ قد صنف النزاع فيه نظر
 الي معناه اللهم الا ان يقال المقصود لفظ اليجاب
 فتسليم ويكون معنى قوله وبقي النزاع اي
 بين اهل السنة قولنا واعلم ان الفلاسفة في الراد
 بالصفات الصفات اليهودية وهي صفات الباري
 تعالى والمواد ايضا ما هو اعز من المعاني ما تقدم
 من ان الفلاسفة انكم واصفات الباري تعالى

وذاو

وقالوا لا ينصف الا بسلب او باضافة او قضية مركبة
 من سلب واضافة ولا يفتي ان المعتزلة قد ملكوا قبحا
 ذهبوا اليه اثار الفلاسفة وعليه فالمناصب
 ان لو جابا بسلوب يؤذن بذلك كان يقول واعلم ان المعتزلة
 يحلون في ذلك احتياج الفلاسفة على نفي الصفات
 الخ ثم لو وجدت الصفات تحت الوجود في المقام على
 وجه عام حتي يشتمل على احوال المعنوية فلا مستحالة
 الخ بيان الملازمة قوله وكان بعضها الخ الظاهر
 انه جابة لبيان الملازمة وانت خبير بان غير
 محاسن لذلك نعم لو قال في الشرطية لو وجدت
 الصفات للزمان تكون معتققة للذات وان يكون
 بعضها معتققة الي بعض متأخر عنه فحينئذ
 يكون قوله لا مستحالة الخ بيان الملازمة نظرا
 الي الطرف الاول وهو قوله للزمان تكون معتققة
 الي الذات وقوله وكان بعضها الخ بيان الملازمة
 نظرا الي الطرف الثاني محال تحت به الشرطية
 وهو قوله وان يكون بعضها الخ وكان المهم وقع
 في وجهه ان الشرطية جارية على الطرفين مع
 قولنا كالحياة الخ المناسبة للممثل له الذي هو قوله
 وكان بعضها الخ ان لو قال وذلك ان الية تسترط
 فجاءها حتي يشتمل على الصفات اذ الحياة

شروط في جميعها قول ومتاخر عنه في العقل اي
اذ العقل يحكم بتقدم الشرط على المشروط وان تفارنا
في الخارج قوله والا فتفهم ببناء في الوجوب دليل
لا استثنائية المحذوفة القابلة لكن كونها مفتقرة
الي الذان او الي صفة اخرى متاخرة عنها بحال قول
والتقدم على واجب الوجود بحال هو وجه قوله في
لا استثنائية متاخرة عنها لكن يقال قوله
والتقدم على واجب الوجود بحال ان اريد بالتقدم
الذي جري عليه الكلام في الدليل وهو التقدم
العقلي فلا يثبت وان اريد به التقدم في الخارج
فسلم لكنه لا يطابق ما جري عليه الدليل قول
والجواب منع الملازمة الخ عبر هنا في مقام
الابطال بالجواب نظر الي ان استدلالهم جار على
وجه اللزوم على الوجود الذي نقول به نحن والاعتقال
ورد الخ والى والجواب الخ هو جار على حد ما يدل عليه
ما بعد وتقديره والجواب منع الملازمة ان عنيت
بالا فتفهم معناه المتعارف وهو ان المتفهم يحتاج
في تحققه الي الغير كمنه وبوجهه بقوله وان
لا فتفهم الخ وانت خبير بانه لو جري على اسلوب
والجواب ان عنيت بالا فتفهم معناه المتعارف
وهو ان المتفهم يحتاج في تحققه الي الغير معناه الملازمة

فلا يثبت

ويجوز

ويوجهه بقوله فان الا فتفهم الي الغير الخ ثم يقول
وان عنيت به الملازمة وعدم انفكاك احد الوجوديين
عن الا فتفهم الي استثنائية قوله ذلك اي كونه حادثا
قوله وان عنيت بالا فتفهم الي الذي الزمونا قول
وعدم الا فتفهم كعطف تفسير على قوله الملازمة
قوله فلم نفهم الا منفهما انكارا ان هذا
التوقف مرجعه الي الملازمة وعدم الانفكاك الفسر
به الا فتفهم او يستلزم الا مكان في بعض النسخ
ويستلزم الا مكان الذي هو منه لكونه بنا في وجوب
الوجود بخلاف النسخة الاخرى فيكون قوله فان
الا مكان الخ راجع للطرف الثاني اعني قوله او يستلزم
الا مكان واما الطرف الاول قوله فان الا مكان اي
امكان الشيء قوله بصحة الارتفاع اي ارتفاعه
قوله واستثنائية اي استثنائية لفظ الا فتفهم
الا اذا صح النفي الخ لا يثبت قوله ومطلق
التوقف نعم يثبت التوقف لو عبر به اذا
صح الخ اي كصحة نفي وجودنا نحن عند وجود الباري
في الارزاقا فلما صح هذا النفي اقتضى الحاجة
الي الموت بخلاف ما لا يصح فيه النفي عندنا
كصفان الباري تعالى بالنسبة الي ذاته
وكالعرض بالنسبة الي الجوهر في اليال يتعلق

يتقدم بها في وخطورا عطف تفسير علي قوله
لا يتقدم بها في الخيال قوله عما منعتها اي مع منعها
قوله فيج بلسر الفا وسكون الياء جمع الفج وفي الصلح
الواسعة والقصود به هنا الواسعة ويكون من
باب اضافته ما كان صفة واصل التركيب في ضمها به
الفج اي الواسعة قوله قال شرف الدين بن التماسين
الح توجه في المقام الي جلب كلامه بين التماسين في مع الفجر
قوله يعني شبهة الفلاسفة اعترض قوله في ان
الافتقار الي احتمال الطرف ان يكون صلة لقوله صحة
ويحتمل ان يكون في معنى من لبيان الحق وهذه القعدة
من جهة المعنى وهذه المقدمة الاولى وهي رابعة
لقوله بعد والمفتقر الي الغير لا يكون له ممكنا قوله
وتوهم التركيب الخ عطف عما قوله اعتقد اي لما
اعتقد كذا وتوهم وهي احدي المقدمات الاربع
والثانية تقدم بها قوله واستعمل هذه الخ وهي
مقدمة ان اربع عما ما افهمه الكلام للاولي كثرة الصفا
توجب تركيب الموصوف او ذوا الصفات مركب
الثانية وكل مركب معتق الي جزيه الثالثة وجز
المركب غير الرابعة والمفتقر للغير لا يكون الا
ممكنا الي هذه المقدمة ترجع الاولى في كلام
بن التماسين نظر الي المعنى وليد ان بها عما هذا
الترتيب

الترتيب لعدم قصد الاستدلال بها في المقام والغير
اعتقد صحة هذه المقدمات كلها ولا يصح الاول ولا
الرابعة لان الموصوف لا يتكسر بمفادته كما ان لا فتقاس
بمعنى مطلق التوقف لا يقتضي امكان المفتقر وقد
سبق بيانه واول من قال بهذه المقالة الغير حبيب
قال القرطبي رحمه الله وددنا انه لم يخالف الا صاحب
لكن جفت القلم بما هو كايين ونبيخ الغير جماعه من
له عاجج كما ليسنا وي ولا مدي والعصود والسعد
ونحوهم ممن مزج الكلام بالفلسفة ورد ذلك المحققون
وهو الحق الموافق لتصوص المتقدمين لان الصفات
واجبة الوجود كالذات ولا اصول الفلاسفة من
ان لا مكان لا ينافي القدم يهدم كثير من مسابيل
اهل السنة ويؤدي الي القول بالذي يجاب الذات
لان الصفة اذا كانت متصلة من حيث ذاتها
افتقر الي مقتضف فننقل الكلام الي ذلك
المقتضف فان قيل هو ممكن من حيث ذاته ايضا
قلنا يفتقر الي مقتضف ويتسلسل او يقال
ان المقتضف هو مجرد الذات فيقول بالعلم او
الطبيعة فالقابل بهذا القول قد سرقته
اصول الفلاسفة واعتبر شبهتهم الواهية
قوله استشعر النقص الخ جواب لما اعتقد قوله

وهو دح الخ عطف تفسير لجزء من الخ لا اعتقادى
لم يطلع عليه الله تعالى بكلمة المطلق الكلمة على
الكلام مجازاً ثم اخذ الم في جلب اطراف صدرت من
الغير وهي مناسبة لما نقله النهرى فقال قلنا وان منع
من هذا او نفوذ بالله الخ قوله ومن شيع الخ هذا هو
مذهب الفلاسفة الذي تقدم بسطه في و اضافان
عطف تفسير علي قوله نسب في وتسمية الخ
عطف علي قوله ردة والمغايرة في نفس الخ مر
محيطة لان حقيقة الصفات مغايرة لحقيقة الذات
قطعا وانما الممنوع المطلاق ولذا قال مع ما علم الخ
قوله ينعون المطلق الغيرية في صفاته تعالى لما
توذن به من صحة المغارقة كما ينعون ان يقال هي
هو لما يورن به من معنى الخ الخ الغيرية في جانب
تعالى تعتقد ولا تطلق لان صفاته تعالى تتالف
حقيقة كل منها حقيقة ذاته تعالى كما هي مخالفة
في حقيقتها كما انها حقايتها ايضا وتلك لفظ الغير
يوهم فلا يقال قدسية تعالى غير ذاته ولا قدرته
غير علمه والعينية تمنع اعتقادا واطلاقا هذا
ان اريد به هو ظاهر اللفظ وهو الخ الخ دون
اريد سلب الغير منع اطلاقا ولا اعتقادا قوله
والذي قاده الخ فيه شيء نظر القول اكثر هالان

المذكور

المذكور فايد الي جميعها لا الي اكثرها قوله هذا
مع ان الشيء الخ مراد فساد المقدمة الاولى وهي
ان الصفات مركبة واسند الخ فسادها دون
ما عداها من المقدمة لانها الدين لغيرها من تلك
المقدمات واذا فسد المبنى للشيء فسد ذلك الشيء
وان كان بعضها صحيحا في نفسه كما انه قد تقدم
بيان فساد المقدمة الرابعة وهي والمعتبر الي الغير
لربكون الامكنة قوله قال شرف الدين الخ هذا
تخصيما لما الزمه شرف الدين من الوقوع فيما ذكر
منه شرا من ذلك بقوله فان ما هيبة كل صفاته
من العبادة الخ ثم هذه المقدمة بقوله فان منها ما لا
يعطف الخ قوله كالعلم او اعتبر بحسب ما سلف
قاله الخ استقصائية قوله كالقدرة والارادة
قاله فانها استقصائية قوله فاذا تميزت الخ
هذا امر تبعا المقدمة الاولى بعد سندها وهي
قوله فان ما هيبة كل صفات الخ قوله في مقتضى
اي لها اي للصفات وهو الذات فالوجه الذي
اوجب الحياة غير الوجه الذي اوجب العلم والوجه
الذي اوجبها غير الوجه الذي اوجب الارادة
وكذا القدرة لا ليس بجسم ولا جسماني اي
ولا قائم بالجسم وهو المراد اي لانه لما كان يقو

به اي بالجسم نسب اليه بزيادة الالف والنون
بأثبات انه عالم قد امتنع المصنف الذي هو اثبات
الي معنونه ثم عادلت الى اليا سببية وهي
متعلقة بيطاليون ومن بيان لما اي ويطاليون بآثبات
انه عالم بسبب ما دللت عليه الا فعال مثلا حكاه
ولما تعان نور اللهم الى الظاهر انه من كلام المصنف
وان كلام شرف الدين قد انتهى ولا يخفى وجه مسكبه
ختم المبحث بالدعاء نور قالوا لو وجدنا الى الضمير
للمعتزلة فان قلت ان كانت هذه الشبهة من
قبل المعتزلة كالتب قبلها فالمناسب الى جراح
اسلوب الوصل بان يقول وقالوا قلنا ان تركيب
اسلوب الفصل ايجا الى عدم اتحاد القابل ودفع
لما يوجهه الوصل من اتحاد والمراد بالتكثر ما يقابل
الوحدة والضمير فيهما عايد علي مرفوع وجبت
وهي صفات المعاني ولم يتعرض في المقام
لبیان الملازمة لظهورها اذ صفاته جل وعلا
ببستحيل حد وثما فتكون قد غفرت ونحن نقول
موجب هذا وطوس الى استثنائية القابلة
لك تكثر القديم بحال وافاد دليلها بقوله والاجماع
ان القديم واحد فالوارتعيلية اي اذ اجماع الامة
على ان القديم واحد قلنا الخ هو دليل منع

الملازمة

الملازمة وسلك اهل السنة في رد هذه الشبهة
طريق الترديد فقالوا ان اردتم بكثر القديم تركيب
وكثرة اجزائه بسبب وجود الصفات متعنا الملازمة
لان الصفات لا تبلغ وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه
ولا يقال فيه بسببها انه كثر لا لغة ولا عرف
ولا عقل لا شر جابد ليل هذه السند بقوله بدليل ان
الجوهر الفردي الاضافة في بدليل ان الجوهر ببيان
اي بالدليل الذي هو ان الجوهر الفردي الخ نور عديده
من العدد صفة لصفات موكلة للعد المفقود من
الجمع وفعلية في المقام يعني فاعلنه اي متعددة
قوله وهو واحد حالة لازمة من الجوهر الفردي
بما يستند منع الاستثنائية بقوله ومعني الاجماع
ان الموصوف بصفات الالهوية واحداي وان اردتم
بتكثر القديم تعدده ووجود معناه في اكثر
ما حقيقة واحدة متعنا الاستثنائية اذ
الاجماع الذي نقلتم على ان القديم واحد يجب
ان يكون معناه ان الاثر في الموصوف بصفات الالهوية
واحدة ثابت له لان معناه ان حقيقة القديم
لا تثبت الا لشي واحد من غير نظر الى كونه
موصوفا وصفه كما في مقوله من الموحدة جمع
محدد من الاتحاد معني ان يخ يقال لكل من خرج عن

طريقة الحق والمراد بهم في المقام المعتزلة بدليل
السياق لان كان معه جل وعلا الخ انظر كيف حمل في
الشرح قال الشريطة التي جري عليها التبع على بعض
ما يحتمل ان تختم ان تكون الكثرة بمعنى التركيب
وكثرة الخ جزا او محلي وجود معناه الذي هو القدم
في متعدد وعلى هذا حمل في الشرح التالي فلا يكسبه
الطريق الاول من طرفي الجواب الذي هو قوله منع
الملازمة ان اردتم بتكثير القديم الخ فزعمت
كثرة الخ سندا منع الملازمة وذلك بقعد اسقاط
لفظ الكثرة والتعبير بالجنس بان يقول
فان الصفة لا تمنع الخ قوله معناه اي القدم الخ
من القديم ومعناه الاستثنائية اي الخ
اسندت لقوله بالاجماع فلهذا اتبع قوله معناه
الاستثنائية بتاويل الخ اجماع فقال ذلك اجماع
الخ ولزمتكم المصادرة اخذ المدعي جزا دليل
وبان ذلك انهم قد اخذوا دعوانا واجروا عليها
دليلهم اذ مدعانا ذلك لان تكثير القديم بمعنى تعدده
وجود معناه في اكثر من حقيقة واخذوا
واجب بمعنى ان الذات العلية الازلية يجب ان
تتصف بصفات الازلية نعم لفظ الواحد الخ فيه
شي والمباين ان لو قال لفظ ان القديم واحد اذ

هو

هو المشترك لالفظ الواحد قوله وكيف يصح الخ الواو
تعليلية فيكون عند القول فلا تجدون الخ قوله
البراهين اي التي تقدمت عند اثبات صفات
المعاني قوله واعلم ان هذه الشبهة هي الخ انظر هذا
الخصم في انه يقتضي عدم شبهة اخرى في جانب
الغلاصة وانت خبير بان قد سبق لهم شبهة
اخري عند قوله في الشرح واعلم ان الغلاصة
الخ وهي لزوم الافتقار الخ قالوا لو وجد الزم
الخ مرفوع قالوا هو المعتزلة عما يقتضيه السياق
وبان ما تقدم في اسلوب الفصل نظر الي ترك
العطف وانظر التعبير بالاله فهو ملزم للتعدد
فالا تعدد التعبير بالاله وطوعه الخ مستثنائية
ايحازا القابل لصفة التالي باطل ولم يتعرب
لنسندها لظهوره ولما كانت الملازمة التي حكمت
بها الشريطة غير ظاهرة فمن لبيانها بقوله
لمشاركتها له في اخص وصعته اي لو وجدت
الصفات للزم تعدد الاله لمشاركته الصفات
للاله في اخص وصفه قوله وذلك اي بالمشارك
في الخ خصه بوجوب الاشتراك في الاله الذي هو
كونه قادرا ومريدا او عالما الخ والخص ما انفرد
به الموصوف عن غيره ويميزه عن غيره والغير

ما لا يتقدم به الموصوف عما غيره قولنا صفة الخ
لما قررنا الموصوف من جهة توجه اليها باللائحة في
ذلك من الرد فقال قلنا اي معشر اهل السنة ممنوع
ان التقدم صفة ثبوتية لما خلف من انه صفة
سلبية على المفعول عليه قوله صفة نفسية اي
ذاتية نسبة الي النفس معني الذات ومعني هذا
الكلام انه لم يثبت للتقدم اول مران بالخصص و
هو التلويح فكيف يثبت له اعلاها وهو الاخصص
وفضلا مصدر فعل محذوف اي فضل فضلا معني
بني وضهير فضل يعود على النفي المفعول بها قبله
لان فضلا عما يقع متوسطا بين نفي واثبات لفظا
كقولنا لا ينظر الي التغيير فضلا عن اعطائه
او معني كوننا صرنا الهمم عن ادراك ادب
مسائل العلم فضلا عن اعلاها اي لم تبلغ ادراك
ادب مسائله فضلا عن اعلاها ونحو الاخير
ما جرى عليه في العقيدة والقصد بتوكيده فضلا
استبعاد الادب اعني ما دخله النفي معني
عله بعيدا من الوقوع كالنظر الي التغيير ولو لم
الهمم في المثالين واستحالة الاعمال وهو
مدخول عن نفعي عدة غير ان المجال الذي لا يمكن
ونوعه كالا عطا في الاول والادراك في الثاني

وقد

وقد تقدم ما للتجويد في هذا التركيب
والثاني معلوم الاستحالة جابها هذا الثاني الي ان
ما جرى عليه في المتن من عدم التعرض فيه دليل
على استثنائية الطولية لا يحتاج لتعرض منه
قوله وبيان الملازمة التي جازي مقام بيان الملازمة
لقد مات الاول وهي قوله ان الصفات مع كونه
صحيحة والثانية وهي قوله واخص وصف البارئ
تعالى الخ فاسد وقد سبق القدر فيها في المتن
ومعظم فيها يعود من الشرح قوله لا تنزهه تعالى الخ
لانهما توجيها لما قبله لانه قد يتغير الشك
الوجودي بوصف سلبه ولا يمكن ان يكون اخص
والثانية وهي قوله والاشترائك الخ مدخولة
من جهة قوله بوجوب الاشتراك في الاعم وبهتني
الحدس فيها بالنفس الذي يلي هذا اعني قوله
ثم لا يجازي الخ اخص في باب المثال الخ فاذا
ظهر ما في المقدمات من الغلط مما فرغ عليها
لا يخفى ما فيه فقد لزمن وجود الصفة
الخ هو استنتاج نظرا الي الدليل وجرى عليه
استدعا الملازمة طولا واهضا انما كبرت
الخ هو من توسعة الشرح ولفظ كبرت منفي
للمفعول بتشديد الفا والظاهر ان هذا وجه آخر

الزموه المعتزلة كاهل السنة ومياتي جوابه بعد
جواب الوجه الاول وحتمه ان يكون تقوية للالتزام
اللازم من استدلال الخصوم قوله كيف استغنى
انكاره قوله هذه الامتيازات هي سلب العدم
قوله ان الاخص اي كالتأطع قوله معوم
لشيء اي كالتشيان قوله والشيء لا يتقوم
بتعريفه المراد بالشيء الموجود وبالتعريف المتأني
وهو ان العدم يتأني الموجود فاذا تبين هذا
فلا يخفى ما في ظاهر العبارة قوله الذي تقوم
الحوادث وصفها كاشف للعدم ان اذ الداعي لا يكون
المتقوم به الماهية ويحتمل ان يريد به اخراج النوع
على القول بانه ذاتي اذ هو مجموع الماهية لا مقومة
به قوله وامتيازات الخ اخرج به الذات الاعمر
كالحيوان اذ لا يقع به امتياز وهذا رسم
للاخص واستغنى عن ذكر القيد الاول في الاخص
وهو ان يكون ثابتا لان الذات يستلزم الثبات
قوله وضهير اي ضمير فصل قوله كانه اي
فضلا ولا يخفى ما في المقام من تضمنت الضمير
وهو كحسن قوله تقاضت الهمم عن ادنى
العود الخ اي نظر الى مقام الذكر مثلا قوله
لقد هو راجع لطريق النفي والاثبات على ما يقتضيه

المرلوب

المرلوب ولا فالتخفيف رده لطرف النفي فقط قوله
فيه اي في تركيب فضلا قوله الذي لا يمكن وصف
كاشف الخ قوله وهو اي فصل من قوله الخ هو بيان
اصله قوله انتفي العطا والعطا اسم مصدر يعطي
المرلوب قوله والذي بقي منه عدم النظر الخ الظاهر
ان الضمير في منه عايد على العطا وهو عطي العطا فان
قلت ما وجه سلب النظر عن العطا وهو لا يتصف بالنظر
فاذا عدم النظر ليس من العطا الخ يفضل منه قلت
هو جار على ضرب من التهمك فجعل عدم النظر من العطا
والتهمك متناسبا في المقام قوله وبقي منه اي من
المتنفي وهو لا خصية عدم الثبوت فيكون الكلام
ايضا جار على ضرب من التهمك فجعل عدم الثبوت
من لا خصية التي تنافي قوله والاحسن
انه لا محل لهذه الجملة الخ وجهه لا حسنة كون
المرلوب استنباطا او كذا وفيد لرجوعه في نحو
هذه المقام الى اقامة البهتان على المدعى كانه
يقول اذ لم يقع من فلان النظر الى الضمير مع
تضمنه فلان لا يقع الا عطا منه او لا اخرى على
ان الاستدلال مرسوم ايضا بالاثبات من جعلها
خالا لكون الاستنباط لما فيه من تقرير السؤال
والجواب اقوي واصوح في الاستدلال وذلك بالمع

سما تتر في علم البلادة وصاحب الحال فيما ينحل اليه
الكلاد في قولنا فلا لا ينظر الي الفقير فضلا عن
اعطائه ثبت عدم النظر حال كونه قد فضل فضلا
عن اعطائه هو عدم النظر لونه تعني نجا وراي لم
ينفع منه اعطا فتجا وزعن عدم اعطا الي عدم
النظر ويكون النجا وراي حال تعني منجا وراي مقدر
لعمل مقدر والجملة اما حالية او كمال لها على ما ذكر
في الوجه الاول لولا وان السنت بعد بكسر الهمزة والواو
للحال والخطا في المقام بحسب هذا الحال لا بحسب
تفسير فضلا بالنجا وراي فقط قوله قاله الصمير عايد على
قوله ومن الخطا لولا واما قولهم كثر المضاري الخ
هو توجه لرد الالتزام الذي الزعم الخصوم لا هل السنة
فيما سلف نظر الي قولهم وايضا اذ كثر المضاري
وقوله كثر سباق قوله اذ تكثيرهم يعنضي
ان يضبط بنشد به الغامضين للكتاب قوله
فخطا جواب اما تم اسنده بقوله اذ لم يكن تكثيرهم
الذي لم وقد قد منا شرح مقالهم اي نظر الي ما
جرى عليه في شرح قوله ومن هنا تعلم ايضا نزهه
تعالى ان يكون غير ما الخ من قوله واذا عرفنا هذا عرفنا
استحالة التميز التي اثبتها النصارى لا الهنهم
تعالى الله عنه ذلك علوا كبيرا فانهم اعتقدوا ان محبوب

حور

حور اي اصله لا قانيم وذلك ان له عندهم ثلاثة
اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه بالادب واقنوم العلم
ويعبرون عنه بالادب والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون
عنه بروح القدس ثم قالوا ان مجموع الثلاثة له واحد
فجمعوا بين تعبيرين واحدة وكثرة فلهذا الغالب
اشار بقوله التي لا يرصني بها مهيمن الصبيان فقلنا
عنا من فوقه ومن معنى شبهة المعتزلة التي لما ذكر
ما لهم من الاحتجاج على نفي المعاني في الجملة وكان لهم
احتجاج بالنسبة التي بعضها اعني العلم وهو اعني
هذا الاحتجاج من معنى ما سبقت نظر الي كون الاحتجاج
في الخ خصه يستلزم الاحتجاج في الاعتراف ومن
معني الخ لكن لا يفيد الخ خصه الذي هو الغدر
وبحسب هذا يظهر لك ما في تعبير كلام المصوبات
غير منا سب احتجاجهم مبتدأ مخرج بوجه
قوله قبل ومن معنى الخ والصمير عايد على المعتزلة
لما علمه يتعلقت الخ اي لانه اذا ثبت له
تعالى علم لا يكون الخ عام بالمعلوم المعين
اي المخصوص وهذا اجاز على ان علمنا يتحدد
بتعدد المعلومات اما على القول بالاتحاد فلا يفيد
ولا يفيد ان يتعلقت به ادون غيره في الخ
اي كالوصفية فيجب اذا مماثلة علمه اي في

الخفيفة قوله والجواب ان هذه الخ هي الجواب
 لا بطريق ما تفرم من الشبهة فلا ينفك في الرد لانهم
 جروا في تميرها على تفرج قولهم فيلزم اما
 قد هما الخ على قولهم فيجب اذا ما نكس علمه تعالى
 لعلمنا نعم لوجعلوا مجرد الاستزاع في الاختص
 المذكور يستوجب اما قد هما واما احد وثمها لهنه
 الرد عما ذكر والجواب الباهض منع كون التعلق اخص
 على مذهب من يرى نفي الخ حوالا لان الاختص
 وصف الشيء عند وجود عين ذاته لان ايد على ذلك
 والناقص على مذهب من يثبتها منع كون
 التعلق اخص وصف العلم اذ معرفة الاختص نزع
 حد خفيفته وقد سبق ان الخلاف في العلم من
 جهة انه هل يحد او لا فعلى انه يحد فان كان للنفذ
 فلا اشكال وان كان لكونه ضروريا فيجمع كون
 التعلق اخص كما يمنع على القول بانه يحد
 وجيبه بينه ما يقال ان تسليم المشاركة في
 الخ خص وهو قضية كلام المص يقتضي كون علمه
 تعالى حادنا لا يقتضيها اعني المشاركة في الخ خص
 لهما نكس وهي مقتضية للاشتراك فيما يجوز
 ويحجب ويستحيل وقد وجب لعلمنا الحدوث قوله
 ليسا يذاتين انظر وقوله لعدم الخ مندم قوله

ليس

ليسا يذاتين قوله فانما تتعقل الخ مندم ما قبله
 وهذا الدليل مسلم في العلم الحادث لانا نتعقله
 بالكنه مع العقل عن كونه حادثا والذاتي لا تعقل
 الخفيفة بدونه بخلاف العلم القديم فلا يتم فيه
 هذه الدليل الخ لو كنا نتعقله بالكنه بدون
 القدم ونحن انما نتعقله اجمالا اذ نحن نحويون عن
 كنهه الذات والصفات والتعقل الجمالي لا يتوقف
 على تعقل الوصف النفسي قوله تنبيه الخ قال
 اختلف الناس اشاروا الي ان هذه الاختلاف
 صادر من هو اعم من الخصوم وقدم عزوما وظن
 للمعتزلة متأصلة للسبب في السابعة قوله
 ومهم من زعم الخ السباق يقتضي ان الفهم عايد
 عما المعقولة ويحتمل ان يعود عما غيرهم ومنهم
 ابي من الناس قوله ولا افصاح في هذه المقالة
 الخ ابي حتي توجه النظر اليه هل هو اخص ام لا وان
 لم يفضح عنه فهو مردود بما مر من احد هذا الحال
 كما توجب شيئا الذي يوجب المعاني الوجودية
 له لو اوجب الحال شيئا للزم التسلسل لان
 الموجب يفتح الجيم حال ايضا فيوجب هو ايضا شيئا
 اخر اذ لا فرق فيتعقل الكلام الي ذلك الشيء وهكذا
 الي ما لا نهاية له ثانيا بينهما ان المعاني لا يوجب الخ حكما

واحد الان ايجابه بالمنااسبة فلا يناسب احكاما
مختلفة تكونه جبا عما قادم ورا مريد اقوله ولا حجة في
ذلك الخ فقصية كلامه ان ما تستعمل عمل اي وانت خبير
بان ما جرى عليه بن النجاساني غير منااسبة سلوب
الاية والجواب المنااسبة سلوهم بان يغالك انما اعرض
مولا موسى عليه السلام عن مطابقة سوال فرعون
استعار اياه لا ينبغي له ان يسئل عن الحقيقة
اذ حقيقته تعالى لا تدرك واجاب له بها ذكر
اشارة الي انه الذي ينبغي ان يفتح السؤال عنه
جرى على الاسلوب الحكيم وهو تلقي السائل
بغير ما يطلب منك به طريقا هذا العارف
كما في قوله تعالى بسبلو تلك عن الله هلك قل هي
مواقيت للناس الخ تحريضا منه ليعرف في عبادة
وتركه ما هو اولي بالسؤال وهو الصفة الدالة
على الوجود والتقدم وبخلاف ذلك ولهذا اقال الخ قوله
لا تستمعون اي لا تستمع من جوابه اسئلة عن
الحقيقة فيحيي في غير ما اسيله عن الدائيات
ويجيب بالعرضيات وقد اقول ثانيا ان رسول الله
الذي ارسل اليكم لمحيون وموسي عليه السلام
يجيبه بالوضوح فالأوضح مما يميز به البار
تعالى وكأنه يقول اضرب عما السؤال عن الحقيقة

فلا

فلا يسئل الي الوصول اليها فانه لا يعرف الله الا الله
قال الخ صديقي في شرحه على الطوالع في اثنا كلامه
قال ان معرفة الذات غير متصورة للبشر ولذا لك
ما سئل عليه السلام اجاب بخواصه تعالى وصفاته
حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم
موقنين تنبيها عما ان حقيقة ذاته لا تعلم الا
بذكر مقوماته ولا مفهوم له تعالى ولا تركيب له ولم
يتنبه فرعون له فلهذا اقال ان حوله لا تستمعون
اي ما كنتم عن حقيقته فاجاب بذكر صفاته
اي ان قال اشار الي ان السؤال عن حقيقته ليس
من داب العقل حيث قال رب المشرق والمغرب
وما بينهما ان كنتم تعلمون قوله واما قول الشيخ الخ
هذا توجه لنا ويل كلام الشيخ وهو قبل ابن النجاساني
اذ كلام الشيخ لا يهتض بحسب ظاهره وهذا
يقضي الدخول في اختيار الخبر وليس كما فهمه
قوله فان القدرة الخ سند لما قبل من قوله ولم يرد
الخ قوله والا لداري به انه تقرر انها صفة معني
فهي متوقفة على الذات من حيث تعقلها فلو قلنا
انها وصف اخص لتوقف تعقل الذات عليها
من حيث انها اخص والفرع ان تعقلها متوقف
على الذات من حيث انها معني فياين الدور والله

اعلم كما ينبغي مناسبة حقيقة بذلك قوله قلت واذا انبني
الحاج انت خبير بان هذه امر ينبغي على ما سبق في المقام
من مضمون اختلاف الناس في اخص وصف الباربي
تعالى الخ وفيه نظرا اذا انما يترب على ما لو اجرب
على حصر ما قيل في تعيين اخص وصف الباربي
تعالى وابطال اطراف ما قيل واقتضا النظر الى زائد
ثم ان قضية كلامه كغيره ان له تعالى وصفا
اخص واغا للخلاف في كونه معلوما او مجهولا
وهذا وان كان له خارج يتهد له فالمعول عليه
انه لا اخص لذاته تعالى ولا وصافه وقد احتج
ابو يحيى تركيا شارح الاسرار العقلية على
اختياره تعيين الكلية بوجودها كاستحالة اشتراك
القديم مع الحادث في حقيقة ما ولا اقتضابه
التركيب في حقيقة الباربي من جنس و
فصل اذا اخص هو الذات المميزة للحقيقة
عما يشتركها في الجنس كالتألف فانه مميز
لحقيقة الانسان عما يشتركه في الجنس الذي
هو الحيوان ولا ينبغي بطلان هذا وانه لا جنس
للباربي تعالى ولا تركيب فيه قوله للبشر
هو بيان لمحل الحكم لا للاختصاص قوله وهو الاصح
من القولين قال السعد في شرح المقاصد اختلفوا

في العلم بحقيقة الله تعالى للبشر اي معرفة ذاته
بكنه الحقيقة فقال بعدم حصول خبر من
الحقيقين خلافا لجمهور المتكلمين ثم القايلون بعدم
الحصول يجوزوه خلافا للفلاسفة وقد ظهر لك من
كلام السعد ان الخلاف في الوقوع لا في الجواز وعدم
الجواز انما هو عند الفلاسفة وظاهر كلام المصنف
في الوقوع وعدمه ولا ينبغي ما فيه قال في جمع الجوامع
واختلفوا هل تكن في الاخرى وصنيط السمع فقال بعضهم
نعم لجمهور الرواية فيها كما سياتي وبعضهم لا
والرواية لا تعبد الحقيقة انتهى قوله واليه
ذهب تركيا شارح الاسرار العقلية ووجه الاسلام اي
الغرابي قوله واختار اي الامام الفخر وهو
مذاول مصنفات الفخر شارح هذا الى الخ
فيما اختاره الفخر كان به الاشارة مع ان
الحقيقة معلومة قوله ولو في الآخرة بين به
الاطلاق قوله او انما هو في الحال اي الدنيا
خارجي اي عن الحقيقة او بالمنقول والمفعول
ذكره تركيا شارح الاسرار يقول انها معلومة كما
سبق قد احتج بالمنقول والمفعول ذكره تركيا
والا فن يقول انها معلومة كما سبق قد احتج
بالمنقول والمفعول والغصود بالمنقول ما هو اعم

من المنقول من الشرع حتى يشعل ما هو منقول من
اللغة كقوله بعد وقد قيل انما سمي الخ قولاً على وجه
اي سائر في الية وهو ان يراد بالادراك ما هو اخص
من مطلق الروية على سبيل الاحاطة وانت خبير
بان هذا اجار علي وجه اخص من المدعي لان طرق
المعرفة متعددة فلا يلزم من نفي الروية على سبيل
الاحاطة نفي المعرفة بغيرها من الطرق قوله من اوله
متعلق بحدوث اخذ من وله قوله عليه اي علي
القول بانها غير معلومة قوله ان المعلوم اي نظراً
الي جانبته تعالي قوله عند البشر اي جميعاً اذ بذلك
يتم له الاستدلال وحينئذ لا نسلم له تلك العقيدة
اذ حكمة بان جميع البشر انما يعلم نظراً الي ذاته تعالي
هذه الامور الاربعة ولا دليل له على ذلك قوله
اما الوجود الخ فيه نظرية ان قصد عند تلك الامور
فلا يحتاج الي اسلوب اما وان قصد عندها علي
وجه الحصر فكلما لا يوجب بذلك قوله واما
الامانة فيه الخ الامانة في الله وصف المتعلقة
واطلاق عليها اماناً فيه لان المتعلقة عند امر
اماني كما مر فاظهر لك ان الامانة فيه هي الاوصاف
المتعلقة فلا يخفى عليك ما في اقتضائها على العالمية
والقدارية في المقام وانه غير مناسب والمناس

لوزاد

من اللفظة مثلاً هكذا وهي العالمية والقدارية مثلاً
وهي شاملة للمعاني ايضاً قوله والذات الخصوصية
اي الميزة في نفسها وبحسب الواقع والمقصود بها
الذات العلوية وهذه المقدمة صحيحة قوله وليس عندنا الخ
اي معشر البشر من تلك الذات الخصوصية اي ليس
عندنا من شأنها الخ انها ذات لا ندري ما هي الا انها الخ
وهذه المقدمة غير مسالمة لعدم دليلها كالمقدمة
الاولى وهي قوله ان المعلوم الخ قوله وهذه تبدل
على ان ذاته الخ الاشارة لرجعة الي ما جري عليه
الكلام وانت خبير بانه استدلال بحسب
المعنى ولا يخفى ما فيه وانه لا تبدل علي ان ذاته
الخصوصية غير معلومة لما ظهر من فساده الاول
والثانية قوله يعني الخ هو عندنا جري
عليه الخ لا نسب ان لو قال لانه كالي والكلي
غير مانع من وقوع الشبهة فيه قوله علي
وحدانيتها تعالي اي على وحدانيتها فيها اي في
اللوهية قوله لان ذاته جري حقيقي احترز
بالحقيقي من الجزم الخ في ذاته امور الخ الحقيقي
وهو عند المناطقة ما اندرج تحت الامر فهو جزئي
بالاضافة الي ما في فيه فيشمل الفرد المعين والنوع
والجنس وغير ذلك فرب مثلاً مندرج تحت

الانسان والاشياء تحت الحيوان والحيوان تحت الجسم
 ثم النامي كذا قلت ووجه نظمه الى الناس
 اسقاط لفظة وجه او يقول بدله وكيفيته اللهم
 ان يقال اطلق الوجه على الكيفية وقوله ان
 يقال تعرف من نظمه لان المذكور استدل
 بحسب المعنى لا لاشي مما عرفناه الخ قضيت
 ان ما صيغ من الموجبة الكلية القابلة كل
 ما عرفناه الخ في قوة ما تعرفه هاهنا من
 السالبة الكلية ولا يخفى ما فيه لانه وان اعتبر
 ان الموجبة المعدولة تستلزم السالبة المحصلة
 فيما ذكره اعلم مما تستلزم تلك الموجبة اذ هو
 موضوع تلك الموجبة الصفات وموضوع هذه
 ما علمناه في حقه تعالى وبين انه اعلم
 وهو المطلوب قضيت ان المستنتج هو المطلوب
 في المقام وانت خبير بانه اي المطلوب المقام
 ما جرى عليه قوله سابقا واجتج القابلون بانها
 غير معلومة الذي هو ان الذات غير معلومة
 ولا يخفى ان المستنتج غيره لكن وان كان غيره
 فهو مستلزم له نظر الي انه كلية سالبة
 وهي متضمنة للتباين بين طرفيها وهما
 ما عرفناه وخفيته تعالى ومن كان ههنا ان

ذاته

ذاته تعالى غير معلومة هذا بحسب المعنى واما
 بحسب الصنعة فهو يستلزم المطلوب نظر الي ان
 النتيجة سالبة كلية فتعكس كنفسها والعكس
 يستلزم سالبة جزئية لانها سالبة كلية وهو
 اخص من جزئيتها فتستلزمها وموضوع هذه السالبة
 الجزئية موجود لانه عين موضوع المطلوب الذي
 هو محله موجبة معدولة فتكون هذه المسئلة
 محصلة مساوية للمطلوب الذي هو محله موجبة
 معدولة لان ما تقرر من كون السالبة المحصلة
 من الموجبة المعدولة هو بالنظر الي عدم اقتضاها
 وجود الموضوع فاذا اقام البرهان على الوجود فيها
 متلزام فان صدقها وكذا باوحيين فيلزم من
 صدق السالبة المذكورة صدق المطلوب ولا يخفى
 ما فيه من التكلل قوله واعتزض عليه اي على
 الغير بانه اي الامر والنشان لا نزاع الخ وانته خبير
 بان هذه الاعتراضات لا يفهم الا بالاطلاع على الكلام
 المعتزض وهو الغرض لان المص نقله مبسوطا
 وانحرف فيه حتى انه لم ينقل روح الاعتراض
 فان قال الخ استشعر الغرض ان اراد من
 قبل المقام فاخذ في تقريره ورده فقال فان قال
 الخ وانت خبير بان هذه الاية فهم الا بالاطلاع على

ما يتولد عليه من كلام المتوضا في هذه اي ما ذكره
 في البراد بالتمييز اي يبين لانه بوضوح انه لو هي
 وقد سلم ذلك اي الفخر عليه السلام وعليه الخ اي
 وعليه الخ مام فهو متعلق بخلافه غير مقدم
 وفي الدليل متعلق بالابتداء وهو قوله منا فتشأن
 منها اطلاق الكيفيات الخ لما توجه الي الكلام
 علي المناقشات الواردة في المقام وقد ظهر ان
 تنوع الي لفظية ومعنوية اقدم الكلام علي
 اللفظية ولا يخفى وجه مناسبة ذلك وهذه
 المناقشة بالنظر الي ما جري عليه استدلال
 الخ مام من قوله واما كيفيات الوجود الخ قوله
 واما جملة الخ اطلاقه الخ اذ بهد اسبب اطلاق
 الخ مام الكيفيات علي بعض الصفات وهو
 يهتد للاستدراك الخ اي يقتضي البراد وهو
 قوله الا ان القلاصة الخ قوله لا تستدعي
 نسبة الخ اخرج بالتقيد الاول الخ عراض النسبية
 التي هي المعولات السبع وذلك الخ بن والملك والوجود
 والملك وان يفعل وان يفعل ولا صفة
 والتقيد الثاني وهو قوله ولا نسبة القدار وخو
 من متقول الكبر قوله لذا انها جابه لا دخل في بيان
 الجسم وعلمه فانها ما الكيف وان انقسم بانقسام

الجسم

الجسم الغامض به لكن لا لانهما بل بواسطة معلوم
 وهذا يعني ان العرف من غير فنيما به مجموع المحل
 قوله وهذه النفس كذلك الاشارة في كذا كذا راجعة
 لمفهوم الفخرية وهو قوله وهي صفة الخ قوله
 الخ ان القلاصة الخ هو استدراك علي الخ مام فانه
 على خطا في ذلك قوله فمعني الازلية اي عند التحقيق
 قوله ومعني الوجوب انه اي الشئ المفهوم من
 المقام فيكون الكلام علي معني كون الشئ لا يقبل
 الخ نعم قوله ومن اخرج الخ اي الوجوب ثبوت
 بانه بوجه الخ استشعر اي ادا ما قيل من قال
 ان الوجوب ثبوت فتوجه الي تفرقه ودفعه
 فقال ومن اخرج الخ وتعرض لمقابل الوجوب في المقام
 والمخالف فيه دوي مقابل الازلية والخ بدية
 فلم يتقدم له كلام في مقابلة خلافا لهما
 قدرنا الي العدم والبقاء وقد سلف ما بينهما
 من اختلاف المذهب وفي طيه ذكر المقابل والخ
 فيه قوله بتقيضه اطلاقه في المقام بالمعني
 اللغوية فالمعصوده المناقشة في جوابه الخ
 جواب قوله ومن اخرج الخ قوله كقولنا هذا
 حقا الخ هو ثبوت لما يقتضيه الجواب فلهذا جري
 فيه علي اسلوب النفي الصريح ثم نظره في المقام

الجارى علي الملوك غير الصريح طلبا للايضاح فقال
كنا نقول وجود واجب ^{قوله} وجه عند الاستعرية
الاجابة عند التسمية الصفات بالاضافات
وهذا لا يهبط الا اذا اعتبر قوله اما حقايف
ذوات اضافات الخ انه ما نعة خلو وترد عليه
الحياة وكونه جبا لعدم تعلقهما والمراد بقوله
حقايف ذوات اضافات المعاني ويقول احكام
ثابتة لمعان ذوات اضافات المعنوية وكون
المعاني ذوات اضافات بناء على ان التعلقات اضافية
كما ذهب اليه الفخر ^{قوله} من تبعه ^{قوله} وقد ردها
اي الصفات الي اضافات اي فلا وجود لها
اصلا فلا معني عنده ^{قوله} كما انه كذلك عند الفلاسفة
وهو كثير لما نصب على الطرف والعامل
فيه بهما بعد وما لتأكيد الكثرة ^{قوله} فان
اراد الامام ذلك الامارة راجعة الي رد الصفات
الي اضافات يعني ان اطلاق الامام على
المعاني والمعنوية اضافية ان كان باعتبار وضعها
بالاضافة التي هي التعلقات فالمناقضة معه
لفظية لانه لفظ موهي ان نفسها اضافات وان
اراد ظاهر اللفظ ^{قوله} العلم والعالمية مثلا اضافة
اي نسبة بين الذات والمعلوم فالواحدة

معنوية

معنوية لان الاضافة لا تثبت لها في الخارج وهذا
تعطيل كمنه هذه الغلاصة وفي قوله بل في
مواحدة معني الي او تكون صلة الكلام وتبقي
علي بابها والاول اقعد من جهة المعني ^{قوله}
وقد صرح اي الامام ^{قوله} بل ذلك اي يرد الصفات
الي اضافات ^{قوله} معقول العلم اي مفهومه معني
متعلق منه وفي بعض النسخ معلوم ان العلم وهي
بينة والظلم في المقام ^{قوله} الي نسبة اي بين العالم
والمعلوم ^{قوله} ذاته نسبة اي تعلق معني انه
معني وجودي واضافة قوله فليكن يثبت اي
العلم بالنظر الي الغايب ^{قوله} والشاهد سلم الخ
والاول الحال فيه وفي قوله بعد واية السفة
وفي قوله ولم يرد فعلي هذا تكون العلة مركبة
^{قوله} هذه الاعترافات اللفظية قد تقدم ان
المناقضات تنوع الي لفظية ومعنوية وان
ما توجه الكلام عليها جري على وضع مناسب
من تقديم اللفظية لعلقة الكلام فيها واخر
المعنوية وان كان تقدمها اهل لطول الكلام عليها
ولكن انهي الكلام على اللفظية اتبع ذلك بالكلام
على المعنوية وعند التوجه للكلام عليها ^{قوله}
بقوله هذه الاعترافات اللفظية وعبر بالاعتراف

في المقام وان تقدم انها مناقشات لانها معصية
قوله ثم الاعتراض المجازي هذا هو المهدله وهو الكلام
على الاعتراض المعنوي وجرى فيه على اعتراض واحد
يقضي نقض الدليل الاول وصفه بالمجازي لانه
ليس كلمة هو كقوله الذي هو الاعتراض النقض
الذي قد ظهر انه جار على اطراف كل منها متعلق
بلفظ خاص بالدليل فيكون ما سلف تفصيلي في
على هذا الدليل اي الدليل الاول ويستبين ان
جرى دليله على الدليل الثاني وعليه فالمناسب
التعريف له واجرا الكلام عليها مطابقة
الي اخر هذا ينبغي وجه التقييد بالحدس لان
غير الحدس لا يعمق به في هذا المقام فلا ينبغي
الح اي لانها محال عادة فلا يعيد ان الحاصل
الح اي لانه استقرا ناقص في تعارضه
يجوز ان يعود الضمير على الغير تحتله ان يعود
على ما اقتضاه دليله من الحصر والاول اقرب
للاسلوب وانظر الي اسلوب قوله فانه عمه
الصوفية فهو مناسب لانه لم تقع عليه حجة ولا مند
عندها في الخلوة متعلق بالرياسة وهي محل
التعبد والغرلة الانفراد على طهارة الخ راجع
له وام الذكر وطهارة الباطن تستلزم التجرد

عن الخلق

عن الخلق سبب المشيئة الله خبرا من قوله من
ان الرياسة ثم اتبع ذلك بما شهد من اطراف التنزيل
فقال كما قال تعالى والذين جاهاه فابتا الاله
عنا ذلك الروح اي الذي جرت عليه الاله
والنور كانه عطف تفسير على الروح وهو
اي عين السر وكونه نظرا الي المصدوق اذ يصدق
الروح والنور في بعض النسخ وهي والله امر
فيها ظاهر وكشوف عطف تفسير على
تجليات وتقدم بركلا منه ان فيها نظير تلك
المور كما ان المראה الحسية تظهر الامتياز
تختلف علوم تقدم ما بقي عنه وكأنه جابه
توطية لما بعد من قوله لم تجر العادة بخلفه الخ وهو
متعلق بمرات وسوغ التعلق به لونه اسرار الله
كما لا يعرف الخ هو تنظير للايضاح الاكبر
هو من خلف اعني وان كان يظن على الخ عني مطلق
لان المناسب في المقام الاول ولا سبيل الي
تعرينها بالقول الخ اي لانه لم يخلف الله لها من القول
ما يوجبها بل بالاشارة الخ من هذا ينهم مبني
اشارة الصوفية والاطراف في اي بطرف
اوضح اطراف معني الخ في تعدي بنفسه
وعلى هذا يكون المرق معني استدلال ويقال لن

يفهم منك الى هذا اصحاح عن الصوفية وفهم منه
 بعض الملبسين حلولا فتوجه المصالي دفعه وتزجهم
 وقالوا يعنون بذلك الخ **الملبسين** جمع ملبس
 وهو الموفق لغيبه في اللبس **والموهبة** اي
 العطية **بذلك** اي البصيرة الباطنية
 فاني له الجرم الخ معزج عما مضى قوله ويعارضه
 الخ **والاستغفار** انكارى والضمير للمجرور عايد على
 العجز **بدمعته** عايد على الغفر الصوفية **وتحت**
 اي معاسر هل العلم الظاهر **بعلم** ما ي يعلم خاص
وانبناه من لدنا علما **هكذا** يوجد في نسخ
 المشريعي **وانبناه** موضع وعلمناه **على** وقف التتميل
 على من يدعبر **روية** اي يقطر **لانها**
 مصادمة للشرع **روية** عاجله **اي** روية
 الباري في الدنيا **واذا** اجاز الخ **ترجيح** لما قبل
 هو ان ادراك جملة في محل رفع عما انها
 صفة من ادراك **فلا** يجزم العقل باستحالة
 الخ في التعبير بالاستحالة **شي** لان المحتج لم يقل
 بالاستحالة **والعلم** يقع علمه **بذلك** وهذا لا ينهض
 له لو لمعه **بابا** يقول **فلا** يجزم العقل باستحالة
 خلقت مثل ذلك **واذا** لم يجزم العقل باستحالة
 فهو ممكن **واذا** كان ممكنا **فلا** ينبغي ان يعقب من

والضمير موم

غير

غير دليل فهذا ايتم ما ذكر في المقام **واذا** كان الخ
ترجيح لما قبل **اي** لان الاحاطة بمقتضى في
 جانبه تعالى **تقدم** **تكليف** لنا بالجزم الخ معزج
 عما قبل **وقل** رب زدني علما **ترجيح** كضمون
 قوله **تكليف** لنا الخ **ومنفك** السؤال الخ فيه شي
لانه ان اراد به الاستدلال على الوقوع **فلا** مكان لا
 يقتضيه **وان** اراد الاستدلال على الامكان **فالغرض**
له ينبغي **واحتج** الغرض يعني على المطلوب في المقام
 الذي هو ان ذاته تعالى غير معلومة لنا وقوله ايضا اي
 سألنا **احتج** بها سلف **باننا** لا ننصو **الغرض** التصور
بحسب الحقيقة **بالحسن** اي الظاهر كالبصر
 على ما يقتضيه السياق **ومثاله** معلوم لها
 اقتضاة المقام التتميل **وكان** المثال **وامثاله** قال
 ومثاله معلوم **وذلك** كالتعريف **والشخص** او
 بالوجدان **هذه** طريقة ثانية من طرق الادراك
 والمراد بالوجدان في المقام القوة المدركة للذة
 والالم والوجدان من الحسن الباطني **كيسايط**
 القضاة **الاولية** اي كالتقضاة **اليسايط** **الاولية**
 من اضافة ما كان صفة **وهي** كقولنا الغني
والاثبات الخ **وانت** خبر بان هذا المثال لا يناسب
 المقام **اذهو** من التصديقان **والمقام** للتصورات

اللهم ان يقال مثل به نظر الى اطرافه وهي من
الشيء والاشياء والاجتماع والافتراق فهي من
التصورات التي المقام لها تكون تغدير المثال كاطراف
بسيطة انقضيا بالاولية معرفة التصورات هو
ادراك مفرد ومرجعه الي معرفته فالجمع بينه
وبين معرفة غير مناسب نعم ان جعل التصور
مفعول التصور واعتبر في الاضافة للبيانات
لناسب وما هيبة الباري تعالى الى هذا يدل على
ان ما جرى عليه البحث من التعبير بالحقيقة والذات
المقصود به الماهية لا الوصفية والاعتراض
اي عليه اعني الامام في الحجة المذكورة غير
مكتسبة اي بالنظر ولها طرق ثلاثة الحسن والوجدان
والبدنية كما ذكر في الحجة قبل والمكتسبة
بالنظر عنده هو المقصد بقاء وهو ممنوع
اي ما يراه في التصورات ثم اذا سلم الضمير
عائده على الغير فيكون الزامه على طريق امر حقا
العتان اذ هو جار على تسليم رايه الذي يني عليه
المحصور فاني مانع الى تعبيره بما هو غير مناسب
المقام والمناسب له ان يقول فاني مانع من ان
يخلق الله تعالى لبعض عباده عالما صوريا
تخفيفه تعالى من وجه ما لم يجر العادة بخلق الخلق

ففضل

ففضل الله الخ من عند لما قيل في الشر الذي
للاخص الخ توجه في المقام الي منع بعض اطراف ما بين
به الخصوص والملازمة وذلك في قولهم ان الاشتراك
في الاخص بوجوب الاشتراك في العموم ثم في المقام
للمرتبة المعنوية ايضا ولا يخفى ما في كلامهم نظر الى
قوله الايجاب للاخص لان الخصوص لم يقولوا ذلك
وانما قالوا الاشتراك في الاخص بوجوب الاشتراك
في العموم لان الاخص نفسه هو الموجب للاشتراك
اللهم ان يقال الكلام جار على حذف مضاف وبعد
هكذا ثم الايجاب لا اشتراك الاخص والمناوذة
كما تقدير في باب التماثل فمتنع المناسب
ان لو قال ممنوع في قولهم اي في بيان الملازمة
في دليلهم السيف اي هو عليه تفسير لقوله بوجوب
الاشتراك في العموم ولهذا الخ هو مبني على
قولهم ان الاشتراك في الاخص الخ كما يعطيه أسلوب
الملازمة العكس لا يستحالة هو بيان الملازمة
والحاصل الخ منه يعلم ان هذا الملازمة ضعيف جدا
فيلزم فلهذا الخ فيكون شره للمرتبة المعنوية
ثم نقول ينبغي ان تكون هذه الصفات الخ
في المقام للمرتبة المعنوية والذكر والمناسب في المقام
ان تعتبر النوت للاشتراك وتشان المصنوع في التعبير

فنازعة بعبر بالوجوب وتارة بعبر بالنفي وكنه
ذلك غالبا هو انه اذا قصد افادة الصفة الواجبة
للباري يجري على الوجوب واذا اراد افادة حكم
ثابت ولازم للصفة يجري على النفي ^{فان} هذه
الصفات الاشارة راجعة لصفات المعاني وهو
القريب للسياق الملاحف وما عداها من الصفات
التبوتية مغروكة للفهم ويصح من جهة المعنى
مدها اليها ولا عداها من الصفات التبوتية لكن
يحمل في طرق التبوتية على ما يناسب من الازلية
والله يدبته لان القدم لا يوصف به الا واجد الوجود
اذا لو كان شيئا منها حادثا الى الابد لما لم يلزم
الشرح ان يعتبر هذه الالتي بيان للملازمة التي
حكمت بها الشرطية المطلوبة مع استثنائها
اذا لا يجري عنها من ذلك الشيء الحادث
ودليل حده ونه الخ هو دفع ما يورد من جانب
الخصم من المنع على قوله او عن صفة الحادث
بان يقول لا نسلم حد ونه كما يعيد ذلك في الشرح
وما لا يتحقق ذاته الخ عطف على متقدم من
قوله للزم ان لا يبرى الخ متروكة المقصود بها
المتروكة المعارضة للنظر لكن يحمل في المقام على المبالغة
وقد تقدم مثل ذلك الخ الاشارة راجعة

لمضمون

لمضمون قوله وما لا يتحقق الخ واقاد به ترجيح
ما في المقام وايضا هو من اقامة البراهين الخ
وفي بعض النسخ من اقامة البرهان فيحمل على
الجنس ^{فان} ينوع في اثبات ابي السلام على اثبات
احكام الخ فهو جار على حذف ثم ينوع في تفصيلها
فقال عن ذلك فالغار رابطة للشرط ثم ان اردت
معرفته من ذلك الخ ^{فان} ودليل وجوبه ابي القدم
وانت خبرنا به قد سبق ان القدم لا يكون الا واجبا
للقدم ^{فان} فالانسب في المقام اسقاط لفظ الواجب
والكلية ظاهرة في العموم وهو محسب ما
يناسب الحكم ^{فان} وبيان الملازمة ما اشترنا له
في اصل العقيدة الخ ^{فان} ان ارباب الفناء هم
يطلقون على دليل الملازمة وكذلك هي اياها ما ان
نقول انها اطلق عليهم ^{فان} من باب تشبيه السبب
باسم المسبب اذ الدليل سبب في البيات
او نقول المصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون بيان
معنى مبين وانت خبرنا بذلك ^{فان} من حيث
اصل العقيدة صراحة لا اشارة لكن قد سبق
ان ارباب التصنيف ينسأهلون في ذلك ^{فان} لا منافاة
في قوله اصل العقيدة للبيان ^{فان} ان لا يعرفه
او عن صفة الحادث انت خبرنا بهم تارة بعبر

بقولهم لا يعرف ما عنه او عن مثله او صفه وبيان
ذلك هو انهم اذا اختلفوا في الجنس لم يحتاجوا الي
كل المثل واذا اختلفوا في الشخص احتاجوا اليه لقوله لما
عرفت فيها مضى اي في مواضع منفقه ذلك
وسعيد ايضا برهانه انت خير بانه سعيد
كيترك موقعا للكلمة ايضا بحسب التام
فهي للتاكيد فقط وقوله برهانه يقتضي الجري
على تفسيره السابق وهو الذي يعاد ولا نقصار
عليه وسبق من له مع برهانه فيما بعد
يقال في لفظ بعد ما قيل في لفظ ايضا انه لا مجرد
التاكيد من ان الغايل بيان لما في قوله لما عرف
وهو معنى الى الصيغ مرجع لمضمون قوله
ومالا يعرف عن الحوادث الى وانت خير بانه ليس
معناه والمناسب ان لو قال وهو وجه قول وك
يتحقق الى وحسب هذا يظهر بك انه يحتاج مع
هذا الى قوله بعد اذ لو كان الى الذي لا يستدل
لقوله ومالا يتحقق ذاته بدون حادث الى قوله
انما مفاخر الوصفه اللازم الى وانت خير
بان مقدمها جار على طرفين مها جري عليه تأنيها
غير مناسب والمناسب لمقدمها ان لو قال كان
جمعين متساويين وهما الفارقة نظر الى كون

الموصوف

الموصوف قد بما والوصف حادثا وبعد ما نظر الى
كون الموصوف قد بما والوصف حادثا وبعد ما
نظر الى ما يقتضيه لزوم ثم وجوب الى المناكب
لما ياتي من قوله وتقر به الى ان يقول ثم ودمع
يرد في قوله المناسب من قوله ان اعتبار
القول المذكور منشأ هو المناسب اعتباره ظرف
وتقر به ان يقال لا نسلم الى المناسب لهذا
السلوب ان لو قال قبل واما قولي ودليل حده
طوبان عدمه ثم ومنع مستشعر من قوله للزم الى
مجهول المناسب وجبته ولم يظهر للغامض
في الغامض وذلك اي اللزوم المذكر لا يستلزم
حدوث الى وجوابه اي وجواب السؤال على
ما ذكر المصم او وجوب المنع عما يات مناسب الى
في الدليل الثاني اي الذي هو قوله وايضا
لو نظرت الى صفات العالم بقوله وحصوله الى
اذ وجه الدلالة واحده هكذا اي بعض النسخ وفي
بعضها واحد من غيرنا وهو ان نسب وجه
الدلالة هو التلازم بين الصفات والموصوف
واستحالة عرويه عما يقتضيه بمعنى ان ملازم
الحادث لا يكون الا حادثا فتعيا ان الاحوال دل على
حدوثها ملازم من الملازمة لا عرافة لو كان البارح

جلت السماء وصفاته ملازم ما للحوادث لوجب
حدوثه تلك الحوادث عليه فغالي مبال فتكون ملازمة
للحوادث بحال فلو كانت شي من صفاته حادثا
محال فوجب قدم جميع صفاته فغالي وهو
المطلوب **والمراد** هو الملازمة في النبوت
ذلك **المشادة** راجعة لبيان الملازمة التي
حكمتها بشرطها لا دليل المطور في المتن
أن القابل للشيء المناسب أن يعيش على
الجنس فيشمل الذوات والصفات **أد** بحسب
ذلك ينهض له **المع** عتراض وبحسب هذا يظهر لك
أن المناسب أن تفسر الذات في قوله بعد فتتحقق
ذاته بالتحقيقة حتى يحرم الكلام على الذوات
والصفات **المع** بطور أن ينصب عطف على جواهر
عملا بقوله ابن مالك وأن على اسم خالص فعل
عطف **تقصيده** أن ثابت أو متحد في
فتتحقق ذاته **المع** قد سيف ما المواد بالذات
في المقام **وجوابه** أي **المع** عتراض **أنه**
أي **المع** والنشأة أو القابل للشيء إذا القبول
التي بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
القابلة لو خلا **المع** أي لو جاز خلو القابل عن بعض
أجزاء ما يقبل **المع** خلوه عن الجميع لأن القبول

واحد

واحد لا يختلف قوله **والمراد** الدور الخ أي **والله** يكن
القبول نفسيا ونشأة النفس عدم الطريق أن
كان غير نفسي لزم الدور والتسلسل وسباني
بيان ذلك في الشرح **المع** وخلق القابل عن جميع
ما يقبله **المع** هذه استثنائية الدليل السابق
وهي في معنى قولنا لكن الثاني باطل الذي هو
قوله **المع** أن يخلو **المع** مبال مطلقا أي والحادث
وفي القديم ولما كان الاطلاق جاريا على طرفي
الحادث والقديم اتبعه ببيان ذلك وفي طيبة
المستدل **المع** على استثنائية الثاني وعند التوجيه
لذلك قدم طرف الحادث لفظة الكلام فيه ولكنه
جاريا على الضرورة بخلاف طرف القديم فقال في
الحادث **المع** لوجب انصافه بالاكوان ضرورة
هذا دليل استثنائية خلو الحادث عن جميع ما يقبله
لأننا نعلم على الضرورة منع خلو الجواهر عن جنس
الاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق **المع** بالضرورة في المقام المقابل
للنظر ولما استثنى **المع** إذا بالنظر إلى ما استدل
به على امتناع خلو القديم عما يقبله توجه إلى
دفعه بقوله ولو فرضت **المع** وتقريرا لإيراد
بمثال دلالة الفعل على الانصاف في شأنها **المع** لعل

الانضمام الوقتي على الانضمام مطلقا في بقيد
 الوقتية لان الانضمام بحسب الذات فلا ينهض
 الاستدلال وجبا احتمال ان يتخلوا عنها فاشترط لرد
 بقوله ولو فرضت حادثة قول لتوقف الخ هو بيان
 الملازمة والضمير في عليهما يدعي الصفات على
 حذف مضاف اي على امثالها اذ الفعل لا يصح به ومنها
 ثم لتقل الكلام الي امثالها ايضا ثم كذلك فان
 وقف ورجع الي الاول لزم الدور والاول لزم التسلسل
 وهما محالان قوله هنا اعتراض اخر في الاشارة
 مرجعة لعدم النص المقامي وقال اخر لانه قد سبق
 اعتراض على بيان الملازمة ايضا والادنب ان
 لو قال اعتراض ثان فاعلم انهم من تعدد الاعتراض
 قبل ان يعا الملازمة على حذف مضاف اي على بيان
 الملازمة لان ابقا الكلام على ظاهره المختص
 لرجوع الاعتراض الي الملازمة خارج عن اسلوب
 المتن ولزمومية حذو الخ من البين انه قد
 الشرطية لمزوم والثاني لا زمر لمو بحسب هذا
 يظهر لك وجه هذا الاسلوب ويكون قد بدا
 الخ لا يخفى ان الكلام قبل جار على التجوم وهذا
 جار على الاصلوص ولا يخفى ما فيه والمناسب ان
 لو مهد هذا كان يقول وجيبك فيكون قد عاينا

في الاثر الخ وجوابه الخ اي وجواب الاعتراض ان قبول
 كل ذات اي حقيقة فتقبل الذات على الحقيقة ليعبر
 الكلام على الدوات والصفات كما تقدم قوله انه هو
 مقترن لما اقتضاه الحصر قوله اي يجب الخ تفسير للكلام
 النفسي قوله ما دامت الذات غير معللة بعلة دامة
 تامة وغير معلل منصوب على الحال من قوله ذلك
 القبول اي يجب لها ذلك القبول حال كون القبول
 غير معلل بعلة اي بمعنى لانه حال من الذات ولا
 خبر دام اذ لا معنى لتخلييل الذات وانما اراد بيان
 ان القبول وصف نفسي فلا يعمل بمعنى قوله
 والدليل عليه الخ والدليل على انه نفسي انه
 اي الخ والشان لولم يكن القبول نفسيا الخ وانت
 خبر انه خبري في المقام على الاستدلال بطريق
 الخلف وهو اثبات المدعي بابطال نفى عنه ونفي
 المدعي في المقام الذي هو كون القبول نفسيا
 عدم كونه نفسيا ولا يخفى ان ما انتقل اليه
 من الطروكة ينهض في المقام لانه اخذ من غير
 النفسي لومود على وصاف القدحمة من السلوب
 والمعاني والمعنوية لانه اذا امتنع ان يكون
 طاريا يخفى ان يكون سلبيا او معنويا
 اللهم الا ان يقول اعم في ذلك على الظهور

الاشارة راجعة الى مضمون قوله والدليل الى
صفاتها اي الذات اليها اي الذات وهو
حدوث العالم اي اجزائه بدليل السيات يوم وبين
اجناس مقبولة اي الذات والمراد بالاجناس الاعراض
والحر كة والسكون مثلا جنس والاجتماع والافتراق
والعلم والجهل جنس والحاصل ان المقصود بالجنس
هنا الشيء ومقابلته هذه اجواب عن سوال الخ
لا يخفى ان هذا اعتراض وعليه فالجواب التعقيب
ما يرد به بذلك كان يقول هذه اجواب عن ايراد وعن
اعتراض اكثر كثيرا يعبرون بالسوال عن ذلك
معلوم بالضرورة من خبر انما حذف مضاف الى
امر معلوم كان اسم ان استحالته وهو موثوق فلا سلم
هو اعتراض بالمنع فالجواب عليه قبل انه سوال وقد
نقدم ترجمه **والدال اي الفعل** **والاجابة**
الاختياري اي يحتفل ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل
وكمل بالمفعول الذي هو الاختياري ويحتفل ان
يكون مضافا للضمير المفعول الذي هو الفعل الاختياري
بالحر نعت للمصدر ولا يخفى ما في المقام من تشبيه
الضمائر **والذي** بوجوب استحالة العرو حشر
وقوله الثاني خبره اي الذي يقتضي استحالة
العرو وهو الثاني اي الوجوب المطلق بحسب الذات

المعبر

المعبر عنه بالضرورة المطلقة كما الاول اي الوجوب
الوقتي المعبر عنه بالوقتيه المطلقة ولما افاد لا اعترا من
بحسب المعني وظهر انه جار علي طرفين اعني طرف
قوله انما يدل الفعل عا وجوب اتصاف فاعله الخ
وطرف قوله والذي بوجوب استحالته انتبه به
بقتضي ايضا من الفواعل العقلية والفوائيد
المنطقية المتضمنية لتقويمه فقال لما علم ان الوقتيه
المطلقة وهي التي يجب محمولها لموضوعها في وقت
معين من غير تعقيب بعدم الدوام عند مفارقة
الوقت كنقولنا كل انسان متحرك الاصابه وقت
الكتابة امر من الضرورية المطلقة وهي التي يجب
محمولها لموضوعها ما دامت ذاته اذ كلما وجب المحمول
للموضوع بحسب الذات وجب بحسب الوقت
ولا عكس فبصدق ان معاني قولنا كل انسان حيوان
تصدق ضرورية مطلقة بان نقول كل انسان حيوان
بالضرورة وقت كونه انسانا وتصدق الوقعية
المطلقة بكقولنا كل كاتب متحرك الاصابه بالضرورة
وقت الكتابة واذا كان الدليل انما انتج الاعم
فستلزم الاعم لا يستلزم الاخص اذ لا يلزم
من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وهذه اعني قوله
ولزم الاعم غير ملزم الاخص فصدق قوله

ملزوم هو الدليل ومعناه مستلزم ومصدق والخ
هو الوقتية المطلقة والاخص الضرورية المطلقة
قوله بل وجوبا مطلقا لا فقد ان لو قال بل اما دلالة على
وجوب تلك الصفات لعلها وجوبا مطلقا لان المنقول
منه منفي ولا يحسب الذات تفسير للوجوب المطلق
قوله ان كل ممكن الى انظر هذه الصكالية فانها غير
مستلزمة اذ بعض الممكن حادث لا كله نعم العكس يصح
ويتقضي بان المقصود بالمتكهن المتكهن المحقق في الخارج
قوله لا يقال نحن الى استتبع اعتراضا فتوجه اليه
تقريره ودفعه وعند التوجه اليه ساقية في اسلوب
البيان المتقضي لضعف البراد قوله به اي بالفعل
قوله عما ذلك اي الوجوب لم يحصله اي ما اجبتم
به قوله بحسب الذات تفسير للوجوب المطلق
واذا عرفت وجوب قدم الصفات الى هذه الاطراف
الفصل وتقدم انها اربعة قدم الصفات وبقاؤها
وطرف الاستنتاج والتفريع وما ياتي عليه وعند
التوجه للطرف الثاني وهو بقا الصفات مهذلة
يقوله واذا عرفت الخ ولا يخفى حسن ذلك وتقدم ان
الغريب للسبب ان المراد بالصفات المعاني وان
ما عداها سجد عما يباين سبب من الازلية والابدية
لان القدم لا يوصف به الا الوجود الواجب وتركه للغير

فصل

قوله فخرج لك بهذه الخ هذه اثالث الاطراف وهو طرف
الاستنتاج والتفريع وهو مخرج عما يجري عليه
الكلام في المبحث وعلى ما سبق في مبحثي القدم والبقا
والاشارة راجعة للمخرج عليه ولا يخفى ان اشارة
القريب لا يباين سبب رجوعها لمبحثي القدم والبقا
ليعدها من المقام اللهم الا ان يقال وجد اجزاء
اشارة القريب عليهما بالنظر الي ما جرى عليه الكلام
في المقام من قوله واذا عرفت الخ في طبعه نوع ذكر
لهما فباين سبب اذ ذاك ان يجري عليه ما جرى
عليه الكلام في المبحث اشارة القريب والباقي
قوله بهذه الخ لئلا يكون للسبب وهو القريب
لفظ وان تكون تعني من وهو اقدم من جهة المعنى
وان كان بعيد عن اللفظ والمراد بالقديم في المقام
الاول والاطراف راجع للتفريع اي فخرج لك من هذا
استحالة التغير مطلقا اي مع عدم الوجود
او من وجود الوجود ثم اتبع هذا التفريع بها
يوصله وعند التوجيه لك تجري عما يباين سبب
من تقدم طرق الذات اعني ذات الاله فقال اما في
ذاته الخ اي اما استحالة التغير عما تقدم في ذاته
فلوجوب قدمه وبغايه كما مر والكافي في قوله
كما تفسير باللائم مرها وقع في بعض النسخ قوله فلما

ذكر الان فيه توسع لان ذكر مقتضي في الماضي
 والان يقتضي الحال قول ومن ثم استحالة علمه
 الخ اي من هنا وهو استحالة التغير عما صفات الاله اي
 من اجل ذلك استحالة علمه تعالى ان يكون كسبيا
 ويستمر في الشرح لتفسير كسبي بتفسيرين
 وانه لا يكون الا حادثا على كمال التفسيرين
 يحصل له الخ تفسير لقوله ان يكون كسبيا فهو
 بدل او بيان لانه في تاويل الفرد كالمفسر
 عطف على كسبيا اي واستحالة علمه تعالى
 ان يكون كسبيا او ضروريا ومياني في الشرح ان الضرورة
 على معان اربعة ما ليس بقدرة القدرة الحادثة
 الثاني ما علم بغير دليل الثالث ما علم من غير تقدم
 نظر الرابع ما قارنه ضرر وحاجة كعلمه الخ ثبات
 جو عمومه والمستحيل على الباري تعالى من هذه
 الاربعة المعاني الخ خبر ولهذا اثر المفسر بتفسيره
 بقوله اي بقارنه ضرر وحاجة ولا جله امتنع
 اطلاق الضرر على علمه تعالى ويوعون العلم
 الحادث اي باليدي ولم يتم فيه الم في المتن
 ويستمر في الشرح ومعانيه كعاني الضرر
 الثلاثة الاول ولا يقترب بضرر ولا حاجة وانما
 امتنع اطلاقه على علمه تعالى لانه يستمر بالحدوث

نظر

نظر الي استحالة اهل اللغة اذ يقال بده الفسق
 الخ مراد ان اها بفتة بغير سابقة تشع بعد ما
 تغلب على الظن وجوده قولنا وبطرا عليه سهوا وعفلة
 عطف على يكون اي واستحالة علمه تعالى ان يطرا
 عليه سهوا وعفلة عطف على يكون والضمير في عليه
 عايد على علمه تعالى وفيه توسع ووجه استحالة
 ضميرها ما يستلزمه من الخ تصان بالجيل ومعني السهو
 الذهول وهو الغيبة عن المعلوم بعد كسبية
 الشعور ولم يتعرض للعفلة والنسيان وهما متعلقان
 في حقه تعالى والعفلة هي الغيبة عن الشيء سبب
 العلم به اول في غير من الذهول والنسيان وهما
 متعلقان في حقه تعالى والعفلة هي الغيبة عن الشيء سبب
 العلم به اول في غير من الذهول والنسيان وهما
 متعلقان في حقه تعالى والعفلة هي الغيبة عن الشيء سبب
 العلم به اول في غير من الذهول والنسيان وهما
 متعلقان في حقه تعالى والعفلة هي الغيبة عن الشيء سبب
 العلم به اول في غير من الذهول والنسيان وهما

من تلك الأطراف ويجوز من جهة المعنى ان يكون
معطوفا على استعمال الواو وحذف المعطوف
في المقام وبقي معنونه والتقدير واستعمال ان يكون
كلامه الخ وهذا اجازي في الكلام كما اشار اليه ابي
مالك بقوله وهي انشردت يعطف عامل مزال قد بقي
معنونه الخ والتقدير في قوله وهي عايد علي الواو
ولا يخفى ما في هذا من التكلف والبعد اذ هذا التركيب
اخر ولم يجمع مع ما لهم الا في المعنى ومعنى السلوك
الكلف عن الكلام عند قيام مقتضيه مع القدم
عليه ~~ولا~~ لاستلزام جميع الخ جازية عند المتقدم
قوله هذا كله ظاهر في شارة راجعة الى النص المقامي
اعني قوله فخرج بك بهذا الخ ولما كان له اطراف و
فصل الحكم على جميعها بالشمول جاء بادان الشمول
فقال كله وانت خبير ان بعض الأطراف بناء على
الظهور عند التحقيق كما في طرق الاشتراك اعني قوله
بهذا لما تقدم ان المشار اليه ما تقدمه من النص
المقامي ومقتضى التقديم واليقين بدليل السبب
اللاحق له في الشرح قريبا واسارة الترتيب لا تنافي
ذلك وكذا ما في التقديم واتباعه بالاطلاق من
ايهام رجوع الاطلاق له وهو يصح ولذا افوله
او يكون كلامه وقد تقدم ما في ذلك كله **قوله**

فلا

فلا انه ان كان من عدم الخ الصغير عايد علي التغير وهذا
يدل على ان الاطلاق راجع للتغير لانه عبارة الخ الصغير
عائد على التغير وهذا يدل على ان الخ اطلاقا راجع
للتغير للتقدم وظاهر العبارة فيه مناقشة وفيها ان
الحكم على عدم السابق على الوجود بالسلب يقتضي
تصور لعدم سابقا على الوجود لما علم من ان الحكم
عليه التخي فخرج تصور والغرض ان مقتضى عدم
عليه وجوده تعالى محال وجاب عن هذا ان المراد
بتصور الشيء المحكوم عليه تعقله في الجملة وايضا
اذا حليت المصداق الذي هو سلب اليان والفعل
يصير الكلام ان يسلب عدم السابق على
الوجود وهذه القضية في قوة السالبة وهي
لا تقتضي وجود الموضوع **قوله** يدفعه التعبير
بالدفع هنا وفيما قبل بالمنع تغنت وكان مقام
العدم اللاحق له مع به هو الدفع وهو بعد
الوجود هذه الطرف مقرر لما يقتضيه قبل مو
ذكره في الصفات الخ الصغير في ذكره عايد
على البرهان والمراد بالوضع قوله فخرج بك بهذا
الخ ~~قوله~~ الي ما سبق من برهان قدمها الي الذان
في الخ فتصار على قدم الذان دون بقاها شي
لانا استعمال التغير عليها مبني عليها معا

العلم الا ان يقال الكلام على تقدير قدمها ام
وبغيرها وحقه لظهوره اذ الواو قد تحذف في مع ما عطف
فان قلت ما وجه اختصاص القدم بالذكر
ولم يذكر البقا ويحذف القدم قلت قد تقدم
ان القدم كما ينبغي للبقا وهو اجد بالذکر والتخصيص
مما هي مبني عليه وان كنت خبيراً به بل لم المص
على ما ذكره في الغام انه اطلق الصانع فيما مبني
نظر الي قوله في فصل القدم بحسب هذا الصانع
الح وكن في مبحث البقا في الذان دون الصفات
وذلك لا يعقل لانه لا يثبت له الصنع الا بحسب
الذات والصفات فانه لا يتخذ وصف كما شئت
لانه بالعلم الحاصل عن النظر الح وهذا هو النظري
فالكسبي والنظري متولد فان قوله نعم تعلقت به
القدم اي وهو العلم المقدر وقوله وهذه الثاني
هو معناه الاصل في الضمير عايد على الكسبي بالنظر
الي التفسير الثاني وهو هل يستلزم اي هذا
المعنى لا يصح فانه يجوز في العقل احداث علم
الح مغرور على الثاني وهو قوله او عادة فانه
يقول الح مستد كون الثاني الذي هو قوله او عادة
هو الحذف على ما ذهب اليه امام الحرمين والمصنف
فصدد هذا ان يبطل كون النظر شرطاً عقلياً في قبول

الجوهر

الجوهر والعلم والقدم عليه او شرطاً عقلياً في حصول
القدم او شرطاً عقلياً في حصول العلم فاشارة لبطال
القول بان القدم وصف نفسي كما هو الوصف للنفس
لا يستلزم بشرط ولا لا تنفي عند انتفاء شرطه
والي هذه الاشياء بقوله لان قبول الجوهر للعلم والقدم
نفسى وبطل الثاني وهو ان يكون شرطاً في حصول
القدم على العلم بان القدم على العلم مع العلم
لا تتقدم عليه لانه لا استطاعة مع الفعل عند
الح شحري والنظر منافي للعلم لا يجامعه كما مر في
صدر الكتاب في ذكر اصداد العلم والقدم فجامعه
وان كانت القدم لا تقارن العلم والنظر لا يجامع
العلم تبين ان القدم لا تتجامع النظر واذ لم يتجامع
امتنع ان يكون شرطاً لها والا وجد المشروط
بدون شرطه والى هذه الاشياء بقوله وتقدم النظر
اي يصح ان يكون شرطاً للقدم الح ومعنى قوله
ولا يصح ان يكون شرطاً الشيء ما لا يوجد له حال
عدمه اي ولا يصح ان يكون شرطاً امر لا يوجد
ذلك الشيء له حال عدم ذلك الح مرصود وف
الشرط النظر ومصدوق الشيء القدم وما مرصود
والعابدين عليها الضمير في عدمه وهو غير موجود
على الشيء الذي هو المشروط وظاهر انه ممدد وقوله

القدرة والبطل الثالث وهو ان يكون شرطاً عقلياً
في حصول العلم بالاتفاق علي ان العلم النظري يجوز
ان يقع من غير بيان المشروط لم يوجد بدون شرطه
بدل عما انه ليس بشرط والى هذه الاشياء بقوله واما
عدم اشتراط النظر في العلم واذا عرفت استحالة
الكسبي على علمه تعالى لما جري الكلام على استحالة
ان يكون علمه تعالى كسبياً وكان ما وقع في
الكتاب والسنة من الاطراف التي يوضحها
حدوث العلم وكسبه يجب القطع بان ظاهره
غير مراد كان المناسب للنظر في ذلك واظهار
ان ظاهره غير مراد فقال واذا عرفت قوله
لم نزلنا من ههنا في بعض النسخ وفي بعضها
لم يذاته ثم وذلك كقوله تعالى ولقد فتنت الالهة
في اشارة راجعة لما وقع في الكتاب والسنة
موجهاً واتبع ذلك بعض المصنفين للايضاح
بالفتنة الباطنية قول كيف وعلمه
تعالى الى الاستغناء عن انكاره اي كيف يصح
ما ذكرتم اسند هذه الاطرافين فقال وعلمه تعالى
اي او علمه تعالى ازل محيط بكل معلوم فالواو
تقليدية وعما وقع علمه معطوف على قوله
وعلمه فهو السند الثاني وهو متعلق بجهتي بعد

والقدرة

والقدرة وصف كاشع ولما كان المراد بالعلم في
الآية الجارية على ما سبق ان يتبع قوله علمه القدسي
بقوله وارادته النافذة ثم لا يعلم من خلق الالهة
جاء هذه الآية كسند او ذلك انه لما جري الكلام
على السند العقلي اتبعه بالسند الثقل بمحاولة
لتحج اطراف السند واعلم انه امتطرب السني
والمعتزلي في تمسكه بالنظرة عليه من الموصول
فذهب السني الى انه في محل منع على ان عليه
فالمعني الذي يعلم الثالث مخلوقه او خلقه والمخلوق
عام فيعني ان علمه تعالى يتعلق بكل مخلوق
وذهب المعتزلي الى انه في محل نصب على المفعولية
والمعني الذي يعلم مخلوقه ومن لم يعقل فتعبد
انه تعالى يعلم العباد دون افعالهم تبارك
الله عما يقول الظالمون ثم وتاويل الآية
ان المراد الى المناسب للتاويل المثلث ان التاويل
هو حمل اللفظ على غير ظاهره المهم ان يقال
اطلقت المصدر واراد به اسم المفعول اي وموول
الآية وجب تبديله اشكال في حمل المراد عليه
ولما علمه منهم اي من المكلفين والباطنية
ويحتمل ان تكون معني على وهذا السبب من
جهة المعني والاول اقرب الى اللفظ

خيرا وشريفا لما كان وقوع ذلك كله في العلم
 في إطلاق وتسمية الجزأين بالعلم من باب تسمية
 المتعلق أي بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام
 وذلك لأن العلم متعلق بالمعلوم فأطلق العلم
 المتعلق بالكسر للام على الجزأين المتعلق بالفتح والمسا
 في قوله وتسمية اقتوانه بالفتح الترخيع وهو
 مجاز أي مرسل وصفه بقوله متابع في اللسان
 نظرا إلى أن إطلاق المصدر على اسم المفعول كشر
 كضرب الأبل ونسج البجج يعني مضرب ومنسوج
 والمصدر له تعلق بغير المشتقات من الفاعل
 والمفعول به وغيرهما وهذا التعلق المتعلق
 الذي أراد هنا لا التعلق المصطلح عليه في هذا
 العلم فإن قلت إطلاق المتعلق بكسر اللام
 فيما ذكرنا هو على مفهوم المتعلق بفتحها
 على مصدر وقه مثلا بطلق الضرب ويراد به
 المضروب من حيث هذا المعلوم لا مصدر وقه بأن
 يطلق الضرب ويراد به زيد اللونه مضروبه وتكيف
 يقال أن إطلاق العلم على الجزأين معلوم من
 إطلاق المتعلق على المتعلق قلت متي أطلق على
 المعلوم لزما أن يطلق على المصدر وقه من أمثلة
 الثاني للاول وعدم تحقق المعلوم بدون المصدر وقه

فإن

فإن قلت سلمنا أن إطلاق العلم هنا على المعلوم من
 حيث المصدر وقه لكن ما المعين للجزأين خصوصاً دون
 غيره من مصدوق المعلوم قلت المعين له القرين
 في سياق الكلام هو أي الفتنة وقه مغارقة
 الاوطان التي بيان لتعدد أيد التكليف وبينها باطراف
 ثلاثة وسلك فيها طريق الترفيع له وسائر الطاعات
 يعني باقي أي وباقي الطاعات المشقة وقه وبالغفر
 والخطا عطف على سبب أيد التكليف واعاد الجزأين
 ليلا يتوه عطف على مغارقة الاوطان حتى يدخل في
 سبب أيد التكليف وهو لا يناسب المعنى وسلك
 في هذه الاطراف أيضا طريق الترفيع وقه
 ومصابرة الكفار الخ المناسب أن لوجاه قبل قوله
 وبالغفر لأنه من اطراف السبب أيد التكليف
 لكن يأتي فيه مع قوله وسائر الطاعات تكرار
 لأنه منتهول له وكأنه ذكره اهتماما به وقه
 والمعنى أحسب الذين الخ أي ومعنى الآية تحسب
 ظاهرها الذي قد ظهر أنه غير مراد نظر إلى ما
 يقتضيه من تجديد العلم حتى يبلوا صبرهم
 أي حتى يجنبوه من صدوق فعله بكسر الجيم
 وهو بيان لكون الصدوق على ما به من لذة
 كذلك فذلك أي من استلزم له كونه علمه تعالى الخ

قد لم قال المتخرج العنود من أي بحسب هذا اللقب
 قوله ما ليس بمقدور مصدوق ما معني اعم من ان
 يكون عالما او غيره بدليل قوله بعد وهذا لا يختص
 بالعلم بل يقال حركة ضرورية الى ذلك كحركة
 المرنطش والساقط من علوا ذكل من الحركتين
 معجز عن لا قدرة عليه قوله الثاني ما علم والثالث
 ما علم مصدوق ما علم وفي ظاهر العبارة مناقشة
 وذلك انه اذا كان مصدوقا ما علم يصير الكلام علم
 علم ولا معني لذلك لكن يقال معناه يظهر بحسب
 ما بعد من الجرم ويريد به ان النسب ان لو قال ما حصل
 دفعا لما يوهه ظاهر الكلام من المناقشة والثالث
 اعم من الثاني لان ما حصل بغير تقدم نظر قد
 يحصل بغير دليل وقد يحصل بدليل بدل ضرورية
 ولا يتوقف في ذلك على نظرهما من ان الاتعاف
 بدل على العلم بالضرورية والاختيار لما بدل عليه
 بالنظر قوله الرابع ما قاربه ضرور وحاجة التي انت
 جبري بانه جري في المتن على هذه التفسير وتقدم
 وجهه لكن لم يجز فيه على طرف حاجة وجري
 عليه في الشرح توسعة ومثل للرابع دون
 الثلاثة اعتنا به ولما هو الثلاثة وجري في التمثيل
 على اللث والنشر المكنوس فطرق الجوع راجع للحاجة

و طرق

وطرق الدلم راجع للضروري وجري في طرق الدلم على
 صفة الجمع تبينها على انه يتعدد في زمن واحد
 بخلاف الجوع فانه لا يتعدد الا بتعدد الازمنة
 دون المعاني الثلاثة مقرر لما يفهمه العصر قبل قوله
 انه لا يقتضي الخ فاقتضي كلامه انه يغسر
 بالمعاني الثلاثة للضروري قوله وانما استحالة اطلاقه
 الخ هو جواب عن ايراد في المقام وتزبر ان يقال
 قد قلتم ان معني البديهي كالضروري في المعاني
 وذكرتم انها غير محتججة في حقه تعالى ما افاده
 نظر الى قوله وهذه المعاني الخير هو المستحيل الخ
 وذكرتم ان علة امتناع اطلاق الضروري على علمه
 تعالى هو امتناع المعني الرابع فاذا كان الامر كذلك
 فما وجه امتناع اطلاق البديهي على علمه تعالى
 فاجاب عن هذه بقوله وانما استحالة الخ وفي التفسير
 باستحالة شيء والمناسب للتفسير بالمنع وكان
 اطلق استحالة على امتنع قوله اذ يقال اي في اللسان
 بغير سابق نظر بين به الى ثبات بعثه
 تغلب على الظن وجوده اي ذلك الامر تغلب
 وجوده على الظن وهو يلزم على ظاهره تغليب
 الشيء على نفسه لان تغليب الوجود على مقابله
 هو الظن لما تقدم في تفسير الظن اللهم الا ان يخرج

الكلام على ظاهره بحيث يقال اطلق الظن على الذهن
وعلى تعني في اي تغلب في الذهن وجوده **فقد**
والحاصل ان العلم الحادث الخ يعني الحاصل نظر الي
ما جري عليه المبحث من لدن قوله واما ما ذكرت
من استحقاقه الي هنا وهو بحسب الحكم الذي
هو امتناع لا إطلاق وقوله ان العلم الحادث الخ
لم يبد لقوله ولا يطلع واخذ منها علمه تعالى
لانهما يستلزمان الاتصاف بالجهل الخ هذا التوجيه
الذي يناسب اسلوب المتن وان كاننا ههنا من جهة
المعني **ولان** ما سمي او غفل عنه الخ هذا وجه
ثان وهو مما سجد لما جري عليه في المتن ولو قدمه
لكان النسب وفاعل النعم صهيون يعود عليه ما
وهو على حد من مضى في اي انعدم علمه تعني انعدم
العلم المتعلق به وبالمضى الذي قد رآه يندفع
ما يرد من ان ما انعدم هو المعلوم الذي هو المسهر
عنه والمفعول عنه العلم **ولجميع** صفاته
المقام في عني عنه اذ المقام للعلم فالأفد سقوطه
فقد يجوز في ذلك اي الذي هو انعدام علمه تعالى
والتعقيب بالتجوز في المقام غير مناسب لانه
فعل الفاعل والمناسب ان لو عبر بالجواز وجوب
البقاء عما يمنع الجواز لا التجوز **فقد** ما يضاف لا يحتمل

في الصيغ ان يعود على المسهر او عنه او على الذهن
وهذا النسب **فقد** والفعل عام اي من السهو نظرا
الي **كثيرة** التي جري عليها الاستشاق فتكون
الفعل كثر اما تستعمل عرفا في الذهن سواء اعتقد
ما يضافه او لا **فقد** الي الذي واسطة بين الفاعل
والمفعول **فقد** او معاونة مشاركة الفاعل في
الفعل **فقد** اذ يكون قادر الخ توجيه لا احتياج
تدبره تعالى الي الة او معاونة المضي لحد وثم
اي فتتحقق ولا يخفى ما فيه **فقد** عاجز عنه عدم
اي فلا تتحقق **فقد** ولا يجاب الخ اي بما الزم من
حدوث القدرة لا احتياج الي الة او المعاونة **فقد**
فادعاه قدم الة او المعاونة بل ذلك باطل لما علم
من وجوب الحدوث الخ **فقد** واسطة الة لضافه
بيان **فقد** لوجوب استنوا المحكمات الخ بيان
الملازمة **فقد** وذلك يؤدي الي التسلسل الخ هذا
سند الاستثنائية المطوية القابلة لكن الثاني
باطل لانه يؤول زوم توقفه فقل قد رآه تعالى
بسيار المحكمات على واسطة التي يفعل بها او
معين بشاركة في الفعل فالمقدم مثله فاذا اطل
المقدم ثبت نقصه وهو المطلوب والمسراد
بالسلسل في المقام التسلسل بالمعني الاعمال

الجاري على الدور ايضا **لانه تلك الوسائط التي بيان**
 للنفس ليس لها افاد وجه استحالة احتياج القدر من
 اليه او معاونة توجه اليه بيان ان الاسباب العادية
 التي شأنها ان لا اثر لها في المسببات وان الموتر في
 جميع ذلك هو الباري تعالى فقال ولهذا تعلم ان
 مع سائر النار مثلا هكذا او في بعض النسخ بل غلط
 مثلا وهي مناسبة لافادتها ان الاحرف عند
 يتسبب عن غير النار كالشمس وفي بعضها يدونها
 وتعرفت الاحرف مثلا كما بلغظ مثلا لان حله
 السيف وحول الجسم كما يكون سببا في تعرف الاجزاء
 يكون سببا في غيره كالآلة لا يدل جميع الخبر قوله
 ان اختياره والاشارة راجعة للاختيار وهو علي
 حذف مضاف اي لا يدل جميع متعلق ذلك اي الاختيار
 فتعالي الخ هو مفرغ عما مضمون قوله وهذا
 تعلم الخ ويجوز ان يكون مرعا على البحث والمراد
 بالواسطة الموتركة مطلق الواسطة التي اقتضتها
 حكمته تعالى وكذا العلاج والمراد به ماله دخل
 في الاثر لا ما تقتضيه الحكمة لخلق الشيء شيئا
 فشيئا على سبيل التدرج قوله اما امره اذا اراد
 شيئا الخ هو توجه اليه جلب الدليل السمي على
 استحالة كون فعله تعالى بواسطة بعد الدليل

العقلي

العقلي الذي اقتضاه البتة وذلك جعل الاطراف
 المستدلال وجري في اليمين على اللغة والنشر للعلم
 فالاولى راجعة لطرف التفرع اعني قوله فتعالي
 ان يكون فعله بواسطة او علاج والثانية راجعة
 لما تقتضيه قوله لا يدل جميع ذلك الخ من ان الاسباب
 العادية لا اثر لها في المسببات عمومها وان الموتر في
 جميع ذلك هو الباري تعالى وجا بقوله بلا كاف
 ولا يكون رد اعلى الراهة القائلين لا بد في ايجاد الممكنات
 من كاف وثوب واعادة دفعا لما يترجم من ان اللغز هو
 المجموع فقط **مما قابل في غير مفسر لضمير جمل و**
 دخلت عليه من يعني لغرض يبعثه على ايجاد
 الفعل الخ انت خبير بانه كما يستحيل عليه تعالى
 الغرض في الخ فغال يستحيل عليه تعالى الغرض
 في الخ حكاه وجري في المقام على خصوص الغرض
 في الخ فعال لانه هو المناسب للمقام اذ هو
 المارة وهي لا تتعلق بالاحكام اذ هي كما عند
 المولى يعني خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
 المكلفين وبحسب هذا يصح ترتيب قوله وجب
 قدم العالم على قوله ان كان ذلك الغرض قدما
مما كان ذلك الغرض الخ انظر ما وقع ايقاع
 الظاهر موقع المضمرة وجب قدم العالم اي

نظرا الي قدم العلة الغائبة المرتبة على الفعل وهو
في التخييل مسند اليها ولو كان له ما وجد له وجا
مذهب الفلاسفة هذا امر تب عليه قوله ولزم
الفعل بالاجاب **اول** وذلك اي ما ذكر من قوله وجب
قدم العالم الخ وانت خبير بان ما جابه المجرى دليله في
المقام علي استحالة التغير علي ارادة تعالى
لغيره هو وان كانا ههنا من جهة المعني فليس
مما سألنا وجه به ذلك في المتن من قوله كما ستلزم
ذلك كلمة التغير والحدوث **ثاني** منصف به اي الباربي
تعالى بعد لا يجاداي الفعل **ثالث** ولزم انقضاء
اي الباربي تعالى وذلك بحسب الذات والصفات
وذلك يستلزم التغير ومن جملة الصفات الارادة
وبهذا يطابق هذا الدليل ما جري عليه في المتن
ويقال عن ذلك اي الحدوث **رابع** من
الاول لوجوده راجع الي قوله مفعول الي حدوثه
الغني الخ راجع الي قوله لزم نقصه وجا
ولا يفتقر هو الي شيء هو مفعول ما افهمه قوله
قوله الغني الذي يفتقر اليه كل شيء **مراعات**
اصلاح ولا اصلاح جمع بين المصلح والاصلاح وان كان
الاصلاح علي الاول يكفي اذ هو اعم ونبي الاعم
يستلزم نفي الاخص مراعاة لما جري عليه الخصوص

في ذلك

في ذلك فبعض يدعي مراعاة المصلح وبعض يدعي
مراعاة الاصلاح وال في العنيفة للخصوص
من بين اي الغرضين الراجع اليه والغرض الراجع الي
تخلقه **اول** بان اي بسلام انهم من هذا المجرى
عليه المبحث من الكلام **ثاني** ويستخرج ذلك
اي السلام التام الا بقى العنيفة **ثالث** هذا
راجع الخ الاشارة راجعة الي قوله ان تكون بجارحة
قوله الي الجميع اي جميع ما ذكر من السمع وما عطف
عليه قوله وقد قد من الخ اي نظر الي قوله في
سبقه وما هنا تعلم ايضا وجوب تنزهه تعالى ان
يكون جرما او قابلية الخ وذلك يقتضي استحالة
ان تكون هذه المذكورات من السمع وما عطف عليه
بجارحة وانت خبير بان ما جابه دليله استحالة
ما ذكره وان كان كان صحيحا في المعني فليس
مطابقا لما جري عليه في المتن ووجه به من الدليل
قوله بغير الخ المعتادة المقصود نفي الخ لا ان
كان المراد نفي سمات الاجسام كلها عنه تعالى
وما يوجه ظاهر العبارة من انه تعالى يدرك ذلك
لكن بالغير معصاة يدفعه السبب في او يغلب
الخ **اول** واتصال الخ هذا ان الطرفان لم يتكلموا
ينصرف لسندهما في المقام اعني استلزام كل التغير

والحدوث وحسب هذا يظهر لك ما في قوله في
 امر المحدث قد ذكرنا وجه ذلك في جميعها فوالله اني
 البارئ نقابي اول الامر والشان نور لكان ذلك الكلام
 حادنا عدل عن الاعتبار ينبغي ان يكون ذلك الكلام
 وطوى الاستشابة لظهورها وحذف دليلها
 لغرضها ما سبق من قدم جميع الصفات التي
 من جعلتها الكلام فلهذا ضرورة التي بيانه الملازمة
 التي حكمت بها النظم طيبة القابلة لو كان كلامه الخ
 وانقر ما المراد بالامتناع هنا فان امر بديها
 الامتناع عادة فليسلم لكن ما المانع ان يتخرف في
 جانب الحادث فكيفما تقدم وان اريد به
 الامتناع فلهذا فلا يسلم لعدم الدليل على ذلك
 والمناصب ان لو بينت الملازمة بان ما ذكر
 من باب العرف وهو حادث كما سبق قوله
 وكل ما سبق وجوده العدم الخ على اللف والنشر
 المعكوس فنقوله وكل ما سبق الخ راجع لقوله
 ويخجل ذلك حقا وقوله او طر الخ راجع لقوله
 يتقدم ما سبق قوله فالخروف والاصوات الخ هو
 مستثنى عما يبين به الملازمة من قوله متروكة
 امتناع الخ وانت عبيد بان ذلك انما يظهر في طرف
 الخروف وظهوره فيها لا يقتضي ان يكون كذلك

الاصوات

الاصوات اذ الاصوات اعم من ان تكون بالحروف
 ونقي الخصب لا يستلزم نقي الخروف وذهبت
 الحشوية المنحوت الى الظاهر الخ تقدم بسبب شتمهم
 الحشوية واراد بالمنتمية الي الظاهر انهم من الظاهرية
 وهو مبني اصلا لهم في نورط في بحوثة الخ
 يقال نورط في المراد اوقع فيه والورطة في الاصل
 الرديئة تقع فيها الغنم فلا تتخلص والارض
 المطمينة لا طريق فيها وكل امرئ نفس اليه
 وبحوثة الدار والمكان الوسط منهما قال الجوهر
 زياتن لهم شبهة الخ يقال عن الخ مر
 يعن بكسر العين في المضارع تعني عروص وتقدم
 معني الشبهة ووضعا بقوله خيلة اي موقعة في
 الخيال وتعمود هذه الكلام ان الحشوية كثيرا
 ما تعرض لهم شبهة تقدم اول مرة بالضرور ان
 وفيه مبالغة كالذي بعد من قوله اما هو لا
 فاعتقدهم وان خبره ويمكن ان يقال لما جري
 الكلام على شأن الحشوية وانهم اهل غاية في الضلال
 ونورط في بحوثة الجهالة وبالغ في شأن فظاعته
 كان المقام معرض سوال وهو بحث يقال اذا
 كان شأن هؤلاء كذا فاعتقدهم فاشار الى
 جواب هذا السؤال بقوله فاعتقدهم اي ثبوت

ام دنيان معتقدهم فاعتقدوا ان الباري تعالى
جسم الخ فاطلف المصدر واراد به اسم المفعول فهو
مبتدأ وخبره قوله ان الباري الخ فهو على صنفين
الخ هذه العرض لما المحشوية بما سبيل التفصيل
منهم اي من المحشوية ولا جارية عطفت
عليه قوله من غير شكل ليغيد المقصود من الشكل
المنبغي وانه الشكل بجارية كمالا لسان ثم
انفتوا الخ اي انتفت الصنفان بحسب مصدر وف
كل صنف وانظر ما في هذا النظر الي قوله فيقولون
انه ينطق بالباء والميم الخ مع قوله بعد والذين قالوا
انه على شكل الخ لئلا يسموا الخ فهو بحسب ظاهره
متناقض وانظر ايضا ما وجه اجراء الكلام على
خصوص الباء والميم مطابقة وحي سائر الحروف
جمله ويمكن ان يجاب عن الاول بان قوله فيقولون
الخ خاص بالذين قالوا بخبر من غير شكل بدل
العرض بما للصنف الخ فخره وكيف تدخل الخ
المتفهام انكاري وجاهد اسند المتع
ما جروا عليه نظر الي قوله وجلتها قد ينفذها
كيف يشاء وذلك انهم جعلوا هذه الحروف التي
نحو ان الباري تعالى يتكلم بها قد ينفذها وقالوا
ذلك انه يتكلم باي من سائر اللغات فجلسوا

المشبهة

المشبهة تتعلق بالحروف القديمة على زعمهم
حيث يبدلها ان يشاء ويحددها العرف ان المشبهة
لا تتعلق الا بالمكن ولا يصح نقلها بواجب ولا مستحيل
وايضاً اذا تكلم بالغة في باخرى انعدمت الاول وحديث
الثانية بعد ان لم تكن فيجب حدوث الجميع بما قالوه
منع وانظر ما وجه اسناد هذه الطرف دون
غيره ولكن صحت واكسبه يقال صحت بهمت
بفتح الميم في الماضي وضمها في المضارع ويقال الله
واكثنته وكنهه اي منزهة فيوجد ما هذا
ان هولا ممن يقول يكمون الاعراض وقد تقدم
ابطاله قوله وهذا قول النصارى الخ الاشارة لاجبة
لمضمون قوله ومن شنيع من ههنا الخ قوله تبدع بالذال
المهمل اي ليس درع الحد بد قوله ولكن النصارى
خصصوا هذا ابدل عما ان هولا ازل من النصارى
قوله من زير الحد بد بضم الزاي جمع زيرة وهي
القطعة من الحد بد قوله فلما صارت حروفا الخ
فيه يجوز ان بان المكثوبة الدالة ان ادراك المكثوبة
الحالة المرسومة وهي لفظ الله في وان كتبت
الخ عطفت على اطلق اي وقالت ان كتبت في اماكن
فهو واحد في اماكن قوله قال ابو احمد الخ اي
ويشبه ما كتبت فيه اسم الما ومبني مثاليهم في

ذلك علي ان الاسم عين المسمى ومن المعلوم الخلاف الواقع
بين العقلاء في مسئلة هذا الاسم هو عين المسمى كما ذهب
اليه هذه الطائفة او هو غيره لكن من يقول الاسم هو
المسمى فلا يعي به ظاهر الكلام من ان التسمية التي هي
الحروف والصوت هي نفس المسمى والا كان الصوت الذي
عليه زيد الذي هو مجموع الزاي والياء والله ال هو
نفس زيد فيكون العرف نفس الجوهر والقول يمثل
هذا اخروج عن دائرة العقل وانما يعي هذا قال
الاسم عين المسمى ان لفظة اسم حقيقة في المسمى
واطلاقه علي التسمية الى هي المقطع والكلية
مما زاد الامر بقليل وقيل الاسم حقيقة فيهما لا
استعماله فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة
هذا معنى الخلاف بان الاسم هو المسمى ولا وقيل
هذا الخلاف علي معنى ان الخائف والرازق وكثيرهما
من اسماء الله الدالة علي فعله هل يقال فيه هو
الله او هو غيره وكذا الدال علي صفته هل يقال
كالعلم هل هو هو ومنه لا مشعر بان الاول
والآخر والظاهر والباطن وكثيرهما يقال فيه هو هو
اي مفهوم ذلك غير الدالة ولا هو غيره وقيل في
الاسماء مطلقا هو هو باعتبار دلالتهما علي الذات
وان كان ذلك في بعضها باعتبار صفة كالعلم او فعل

كالرازق

كالرازق واليه مال المقترح وهو مختار بين زكري
في معنى النزاع في الاسم هل المسمى انظر المختار
نوم والنوم مبتلوت الي هذا من مقولتي حامد الاسفرايني
نوم وتالوا ان لا اشتغال الي هو من مد حول
الي علي اقوله بعد ونسجوا وهذه التسمية من قبلهم
قوله وتشكك الي عطف تفسير علي ريب قوله
وما يجحد بايتنا الا الكافرون هو من قبل ايت
دهاق قوله قال وهي عامة محضنة الي فاعل قال
منهم يعود علي ايت دهاق واعاد الفعل دفعا لما يتوهم
انه من مقول غيره للفصل قوله وان يوجد
المستحيلان هو من باب عطف عام علي خاص قوله
بوجه من الوجوه اي بالنسبة الي قدرته تعالي
وانما هو اي الامر والشان قوله لو اراده اي
المحال قوله واعتقاد انهم موجوده الي هذا من
قوايد تعرض اليه لمذهب هذه الحسنية والد
فشلهم لا يحتاج الي كلام معه لظهور فضيلتهم
ولهذا صرح الي الاشارة رجعة الي مضمون
قوله واعتقاد انهم موجوده والمنفعة هو من
تكلف الحق وليس هذه المنفعة بنوع الظاهر
وان كان من صدرت عنه هذه المنفعة لانه ليس
في عصر الغرالي بل كان معاصر الشيخ الغرالي وهو

امام الحرمين ويحتمل ان يكون هذا المتفق هو
عبد الحميد المجدي تلميذ ابن حزم لا به معاصر
للنظر الي وانتقل الي بغداد والله اعلم **ولكن**
فعلنا من افعالنا تناله الخ هذا يقتضيه ان ان
في قوله ان كنا فاعلى اي لو كان فعلا من افعالنا
تناله هذه التسمية لا تتخذ به من لدنا لكنه
ليس من افعالنا في هذه القضية حكمت بالامتناع
بين مقدمها وتأليها لاجل ما بين الزوجية
والعبودية من التناقض والمناسب في قوله
لكن فعلا الرفع ليكون اسما كان وقوله
تنال خبرها **ولما** معني التولد الخ اي كما فهم
هذه البعض من المتفقين **ولما** وعليه اي ما ذكر
بحسب الابتنى **ولما** تنبيهها هو مفعول من
اجله من قال في قوله قبل قال وهذا لا تنسبه
الخ وهو من كلام المم وفي بعض النسخ تنسبه
بالرفع فيكون خبر المبتدأ صدوق تقديره وذلك
اي مفعول الخبر **ولما** يجتمعنا اي لما تستند عليه
العبودية من الدلة والخضوع دون النبوة وكذا الزوجية
والرقبة **ولما** من ذلك الامتياز راجعة الي قوله
قادر على اختراع المثل **ولما** فتزكك مذ هب
المستوية الخ توجه في المقام الي بيان ما قام منه

منهم

منهمهم واذا نظرت السياق الذي تجد الانسب
اليه ان يعتبر انه منشأ مني لمنهم كما انه نكس
منه كما جري عليه المم والفرق الخ عطف خاص على عام
اعتنا به لان له مزيد اختصاص بجي الدخال لهم
منه ولذلك بني عليه **ولما** ولهذا احموا الخ اي كل
جهلهم بالفرق بين نيجاز اللسان وحقيقة حكموا بظاهر
ما ورد الخ ومضيه وفيه الكتاب والسنة والجماع فلذا
بينها بقوله من **ولما** متواجا العربى والنزول الي السما
الخ **ولما** متواراجع لما ورد في الكتاب والنزول الي السما
راجع لما ورد من السنة **ولما** يكون القرآن كلام الله بالخ
بدل من القرآن وينبغي ان يعلم ان المذكور يطلق
عليه ان كلام الله حقيقة لا مجازا والمواد بالحقيقة
في المقام المقابل للمجاز **ولما** الحقيقة تعني كنه الشيء
وهو وما ورد من **ولما** الله الخ معطوف على ما ورد ولا
يجوز ان من **ولما** طرف المبينة قبل فلو قال **ولما** الله
نقالي لصح لكن اعاد الموصول وصلته للفصل وهذا
راجع لما ورد من السنة ايضا **ولما** مبالغة في
اي من جهة الكثرة لانه لا يحاط به قوله ولا شك ان
الجهل الخ راجع للجهالة الاولى والثانية **ولما** والبعد
من مهارسة العلوم الخ راجع للثالثة **ولما** وعدم
اتقان في البلاغة والبيان عدم بالتسبب عطف على

الجهل من عطف خاص على خاص اهتماما به وفي
وقع في بعض النسخ كما هتأمتني وفي بعض
بالافراد وكان عطف البيان على في البلاغة على نسخة
التثنية من عطف عام على خاص وعلى نسخة الافراد
بالعكس من عطف خاص على عام اهتماما به واعتنا
والبعد الخ عطف ما يليه الذي هو عدم الاتقان
او على الاول الذي هو الجهل على الخلق في المنطقين
اذ اعتقدت هل كل معطوف على ما يليه او الصل
معطوف على الاول وهو راجح وتقدم ان هذا
راجع للجماعة الثالثة ثم التماس الخ في ظاهر هذا
الكلام نظر الي قوله مع عدم ذلك وتاكيد
بادان التمسك بشي اذ لا يناسب بحسب ظاهره ان
يقال مع عدم الجهل باللسان لكن يجاب عنه بان
التمسك راجع متعلق المذكور الذي هو
اعلم باللسان واتقان في البلاغة والبيان
والممارسة لا الي المذكور من الجهل باللسان
وعدم اتقان في البلاغة والبيان فالتمسك
اسقاط لفظة عدم وبالجملة الخ توجه الي نسبة
اعتقادهم الي اعتقاد ان غيرهم من الفرق في قولهم
مع اليهود الخ فترى بالفال انه على تقدير شرط اي ثم
ان اردن معرفة ذلك فهم مع اليهود في اعتقاد الجسد

في حق

في حق الله قول ومع النصارى الخ قضية كلامه
بحسب الظاهر ان النصارى يعتقدون خلوق الكلام
في الاجسام وليس كذلك النصارى يعتقدون خلوق
العلم في الاجسام فاذا اتين هذا اظهر لك ان الذي
استزكوه مع النصارى هو خلوق المعرفة في الاجسام
كما يعطيه ظاهر العبارة قول وهو لا في الحشوية
او مع اليهود ايضا من جهة انهم قالوا ببقاء الحروف
والاصوات ثم سبحانه في حكمها بذلك اي ببقاء الحروف
والاصوات قول واسترك الجميع اي المعتزلة والحشوية
او اليهود ايضا من جهة انهم قالوا ان عليهم جري
الكلام بحسب الحروف والاصوات قوله بان الامر
والناهي يحد الخ في قوله نظراذ هو خير عن اسم ان
وهو حاشي على طرفين هو غير مطابق لم يجاب بان مرفوع
يحد ضمير يعود على ما ذكر من الامر والناهي وباني علم
استحال ايضا نظرا الي مقدار الضمير في قوله حالة امره
وتمنيته لكن يرد كل الي ما يليق به على سبيل
التوزيع والباقي قوله بان متعلق بقوله احتج بقوله
هو المحتج به والمعي احتج اهل الحق على انبياء
الكلام النفساني في الشاهد بان الامر والناهي يحد
كل واحد من المذكورين اللذين هما الامر والناهي
حالة امر الامر والناهي في نفسه طالبا جازم

بالضرورة ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله
ويده عليه بالعبارات المختلفة يقتضي المغايرة
بين النفسي والعبارات ويبدل باللفظ الثاني واللفظ
في عليه ما يدعي على النفسي المجهول من قوله
يجد حالة امره وتبينه في نفسه طلبا لما اد
الطلب الجاني من الوجود في النفس هو الكلام النفسي
ثم اتبع ما اقتضاه الكلام من المغايرة بين النفسي
والعبارات بسسنة فقال وما يعرض له من اختلاف
مغايرة لا يعرض له من اختلاف اي اذ ما يعرض
له من اختلاف قالوا وتعليلية وهذا الكلام في
قوة قياس من الشكل الثاني هلكه العبارات
مختلفة ولا شيء من النفسي يختلف فينتج العبارات
ليست في النفسي قوله وان العبارات بالجعل في هذا
سند ثان للمغايرة ويحتمل ان يكون عطف المواضع
على الجعل عطف بيان ونفسه يكون قد جرى
على القول بان واضع اللفظ هو الله تعالى ويشهد
لهذا عطف الواو وما بعد من قوله لا بالجعل والتوفيق
ويحتمل ان يكون من عطف المغاير فيكون قد جرى
على القول بان اللفظ اصطلاحية الا ان هذا المعنى
اوفيه النسب من الواو والتوفيق الذي هو
العلام والاطلاع لا بد منه على كلا القولين قوله

ويردون

ويردون الخبر الى العلم الخ يعني ان المعتزلة يردون
الطلب الى الامارة ويردون ما يجد الخبر في نفسه
عند الخبر الى العلم بنظم المبيغة وانظر قوله ويردون
مقتضي المقام سوفه معطوفا والعطف لا يظهر من
جهة اللفظ وقد ظهر تعدد الكلام من جهة المعنى
قوله الخبر المناسب لما قبل ان يكون المقصود بالخبر
الخبر القولي ويكون الكلام جازيا على تعدد اى ما يوجد
عند الخبر واعا النزاع اى فيما يبيننا ويبين
المعتزلة في تميزه عن الامارة والعلم اى في تميزه
اصل المعنى الموجود في النفس عن الامارة والعلم
قوله اخرج الاصحاب عما مغايرة اى مغايرة اصل
المعنى الموجود في النفس بالنسبة الى الطلب الشامل
لللام والنهي للامارة اى وجود الامر دونها اى
يدون الامارة هذا هو المحتج به في بينه بوجوه
اى يبينوا المحتج به بوجوه الامارة والعصاة بالطاعات
العصاة منصوب بالفتح وهو جمع تكسير كرمات
وقصاة قوله ولم يرد وقوع ذلك منهم اى لم يرد الله
سبحانه وتعالى الامارات من الكفار والطالحين من
العصاة ولما كانت هذه دعوى لا يسلمها الخصوم
اذهم يقولون اراد ذلك منهم اثبتهم بالعقل والنقل
مقدم العقل فقال اذ لو اراد ذلك لوقع الخ برامته

وعارة مبني على العلم
بمنطق الصبغة

النقل بقوله وقد اتفق السلف الخ فقد تحقق
الامر بدون الارادة واجري في طرف النقل على الاجماع
خصوصا لما فيه من التفسير بالخصوص وانهم من ارباب
البدع قوله من خلف الخ يعني ان هذه الحالة اذا كانت
مليئة ولم يمنع من القضاء مانع فهو ما موريا لقض
نظر الي قوله عليه الصلاة والسلام مطلق الفبي ظلم
فولم يمتد اليه من المسيحية كما انهم ائتمروا ان يحث
فمنزله الكفارة لوجود ما عطف عليه ولا قابل بذلك
اذ الاجماع على عدم حثه قالوا ان المعتاب من
جهة السلطان الخ هذا من الوجوه التي بيناها صاحب
بها وجود الامر بدون الارادة وخروج عن ذلك الى سلوب
المقتضي لان يقول الرابع الي صديقه قالو المقتضية
المنبري لما في هذا الوجه من الاعتراض اذا
اعتذر الخ اي اذا اعتذر السيد بان العبد يخالفه
فلم يصدقه اي فلم يصدق السلطان السيد
فان ادعى عذره اي قال السيد تفرير عذره
واظهاره فانه اي السيد بامر عبيد بحضرة السلطان
وفي التمايز في المقام نوع تشنييع فاذا اراه
المفاد في عيني عنه قال ابن القيساني الخ الاشياء
راجع للوجه المذكور قريبا وهو مسيلة المعتاب
ولا يجل هذا الاعتراض عدل المص عن ان يقول الرابع

الي

الي قالوا كما تقدم ثم جاز بسند قوله لا حجة فيه بقوله
فان عذره يتمد باظهاره امر ولا يتوقف الخ يعني
ان عذر السيد يتمد ويتفرع باظهار صديقه
الامر ولا يتوقف على كون تلك الصيغة امر الحقيقة
والغريب في قوله امر ان يضبط بفتح الميم ويشهد
له ما وقع في بعض النسخ من اتصاله بالضمير وعليه
فصاحبه انه قبل عايد على السيد وفي بعض النسخ
امر اسم فاعل في الاول وفي الثاني امر بالفعل وفي
بعضها بالعكس ويستحسن انساب قوله ومثله
كان ولا شجرة الخ هكذا في اكثر النسخ وعبرين
القاسماني في شرح المعالم بالطلب النفسي كما وقع
في بعض النسخ وليفسر البيهقي بالنفسي وورد
هذا ايضا على الاشعرية نظر الي قولهم ان الامر
يستلزم من مقتضى النفس بل هو نفس اي كما
الزمهونا بالوجه المذكور بلوكم مثله والمناصب
لطريق المناظرة ان يقدم على قوله لا حجة فيه الخ وانت
خبر بان هذه الوجوه الاربع انما هي جارية على
طرف الامور فقط والمدعي امر من ذلك ان المدعي هو
مغايرة ما يوجد في النفس من الطلب الشامل للامر
والنفس للامادة وما جري عليه وان كان كما في
المغايرة فلا فقد اجرا الكلام على اطراف المدعي قوله

قالوا ومن الدليل الخ فاعل قالوا الا صحاب هذا
من الاطراف المستندة اليها على المفارقة في المقام وليس
هو من الوجوه التي يبينوا بها وجود الامر بدون
الارادة المحتج به اولاً بل هذا احتياج اخر وساقه
في اسلوب القبري لما فيه من الخدش هو لو كان كل
امر يريد التناقض الى فقد ان لو قال ولو كانت
الامور يد لتناقضت اي ذلك القول لان قوله امر يد
منك فعل هذه يقتضي ارادته وقوله ولا امر يد
به يقتضي عدم ارادته على القول بتزاد في الامر
للارادة قوله لا انه يمكن ان يحمل الخ مسند لقوله
هذه ايضا ضعيف ولا يجفي ما فيه لان قضيبه
انه يصح ان يحمل الارادة هنا على معنى القصد وذلك
لا يصح لما مر من ان الارادة التي تعني القصد
لا تنفصل الى بفعل المرید وهذه الارادة هنا
متعلقة بفعل الغير نظر الى قوله امر يد منك بل
على معنى المحبة والشهوة فقط وذلك متعين فيها
لا انه يمكن ان يحمل عليه والمناسب ان لو قال لا نه
ينبغي ان يحمل قوله الخ قوله واما رد الخبر الى العلم
الخ هذه الوجبة الي غير ما يوجه في النفس
من الخبر عن العلم بنظم الصبيغة ومقابرة له
قوله لان نظم الصبيغة يختلف اي لان العلم ينظم

الصبيغة

الصبيغة يختلف وهذا في قوة قياس من الشك
الثاني وما جري عليه مبني على القول بان العلم يتقدم
بتقدم المعلوم كما سياتي قوله والخبر النفسي لا يمكن
اذ المقام في الكلام مع الخصوم وهم انما يقولون بوجود
شيء في النفس ولا يسمونه خبراً قوله ولان الصبيغة
الواحدة الخ هذه ادليل اخر طويت نتيجته ايجازاً كالذي
قبله وهو في قوة قياس من الشك الاول وهو
على عكس ما قبله باعتبار الموصوف بالاختلاف والوصوف
بعدم الاختلاف قوله واذا ثبت ان لنا قوة نفسياً
الخ فوجه في المقام الي وجه تسمية ما اثبت اهل
السنة من القول النفسي كلاماً وبيان ما خذ ذلك
وما خذ خبر عن قوله فتسميته وهو غير مطابق
بحسب الظاهر فلا بد من اخراج الكلام عن ظاهره
اما حذف مضائق فيقدم هكذا الامر ما خذ واما ان
تكون التسمية بمعنى اللقب قوله وقد قال تعالى
يقولون اي اذ قد قال تعالى جانه مسند القول
ما خذ من اللغة وانت خبير بان الدينة اما دلت
على ان ما في النفس يظلف عليه قوله والمدة هي هوان
تسميته كلاماً ما خذ من اللغة تامله قوله لم
يكذبهم الخ هذا غير منطبق بما قبله والمناسب
ان لو قال وذلك انه لم يكذبهم الخ وكان المراد ان

اذ انصف ما في صمايرهم بالكذب فهو كلام لا ب
الكذب من خصايص الكلام الخبرى وانك خبير
بانه وان كان من خصايص الخبر فهو اعلم من ان يكون كلاما
او خبرا فاذا الدليل في البلاية على اطلاق الكلام على القول
النفسي نعم ما تضمنه بيت الاخط و هو قوله
ان الكلام لحي العواد وانما جعل اللسان على العواد دليل
فاطلق اللسان والعواد على المعنى القايم بهما مجازا
من باب تسمية الحال باسم المجرى وهى اطلاق
على ما في النفس الى المناصب هذه الاسلوب ان لو
قال فيها صبغ واذا ثبت ان لنا قوة نفسا فاطلاق
الكلام عليه ما خوذ من موارد اللغة الى قوله والذي
استمر عليه الخ ظاهره انه كان اولا يقول غير هذا
وهو كذا لك اذ يقول اولا انه خفيفة في النفس
مجازا في اللفظ قال ابن السكيت في جمع الجوامع وهو
المختار واستدلوا به ببيت الاخط ثم رجع الي
انه مشترك اى حقيقة في كليهما اذ الاصل في
الاطلاق الخفيفة قوله ولا يمنع الخ هور اجمع لها
يليه من قول المعتزلة وانى به الله مشاركة الى الخطا
ودفع ما يتوهم من انه قوس نظرا اليها استند
به من التنبه اذ هو من قوس دليل على ذلك وللإشارة
الي دفع ما يرد على القول الثالث بان يقال كيف

نقول

نقول بانه خفيفة في النفسي مجازا في اللفظ والتنبه
فيه اللفظي فيجاء بما قال من قوله ولا يمنع الخ قوله
واذا عرفت قد ذهب الى المناسب ان لو اخر هذا عن
قوله بعد او يطرأ عليه السكون وما يتعلق به وكان
جاء به هذا لجزء المبحث على اطلاق الكلام فاذا ذكره
هنا مزيد اختصاصا عليه ان معنى الكلام عند
اهل الحنفية يعني فيه ما سلف قوله انه محفوظ الخ وهذا من
باب اطلاق اسم الدال على المدلول لان المحفوظ والمتر
والمكتوب كل منها دال على كلام الله تعالى فاطلق
على كلام الله انه محفوظ في الصدور الخ ومعنى كون
محفوظا ومفروا ومكتوبا بانه مدلول عليه بالحروف
المتخيلة في الصدور وبالحروف المحسوسة في اللغات
والكتابة قوله بل لما كانت الخ هذه الاطلاق الخ
ما قبله فهو من باب اطلاق اسم المدلول على الدال
وفي سوجه في هذا الاسلوب شيء قوله من باب
تسمية الدال على المدلول هكذا وقع في أكثر النسخ
وهو مناسب للاطلاق الاول كما مر من اطلاق
كلام الله على هذه الدوال التي هي الحفظ والقرأة
والكتابة اطلاقا لاسم المدلول على الدال والمناصب
ان لو جاء به عقب الاطلاق الاول وكانه انقلب عليه
سهوا وفي بعض النسخ من باب تسمية المدلول

باسم الله تعالى ولعله اصلاح وما يوجهه المقام من ان
الاطلاق بها زيد فعه السابق سابقا ولا خلاف قد
سبق ان هذه الاطلاق حقيقته لكنه لا يعني
الكنه قول فيها اي في المذكورات قول اي فيها وعلما
تبيح فنقول من الفاعل اي موجود فوجه فيها قول
كان الشيء له وجود ان اربع الى الثامن اربعة
بالتاليان العدد مذكور لم كان الشيء الى هو توجبه
لصحة الاطلاق على الكلام انه موجود في هذه
وفي اللسان وفي البنان من عبارات يستلزم ذلك
حدوثا والوجود الى صا هو العيني والذهبي تابع له
واللساني تابع للذهبي والبناني لللساني والاولات
ثابتان قاربان والاحبار مختلفان باختلاف الاعراق
منك ان يد غائب عنك وتستخضره بذهك وتذكر
بلسانك وتكفنه في كتابك فزيد موجود في
ذهبك باستحضارك اياه علما وموجودا في
عبارتك وفي كتابتك وموجود في مكانه الغائب
فيه فالاول الوجود في الاذهان والثاني الوجود في
اللسان والعبارة والثالث الوجود في الكتابة والبنان
ولا ننكر ان زيدا بذاته لم يوجد في قلبك ولا لسانك
ولا كتابتك وانما وجد بذاته في مكانه الذي
هو غائب ووجوده بذاتك المكان هو المسمي بالوجود

في الله عيان والخارج وكذا الكلام الله تعالى وجوده بالعيني
ومرجعه الى الكنه هو وجوده في ذاته تعالى
لا يفار قرنا كعلمه تعالى وقد رنه وسائر صفاته
الذاتية قوله ومما انعم الله على الانسان من ان جعل له لسانا
قوله واذا عرفت مذهب اهل الحنف قول والثاني
قديم اي المعنى القايم به تعالى ومدلوله بحسب الكنه
بدليل كلامه بعد لا يعي اللفظ المنزل على مولانا
محمد صا الله عليه وسلم وفيه التفصيل بين
كلام الشهاب الغرافي في شرحه الى ريعين قال
قائدا يعرف بهما ما هو قديم من كلام الله تعالى وما
ليس به قديم منه فان اكثر الناس من علموا
المصباح في زماننا يعتقدون ان الفاظ القرآن
محدثة وان مدلولها قديم وليس كذلك بل الحنف
ان في ذلك تفصيلا كبيرا سبق بهك منه الحنف
ان شأ الله تعالى وهو ان تقول القرآن قسمان
ادلة ومدلولان فالادلة هي اللفاظ وهي كلها محدثة
والمدلولات قسمان مفرقات ومستندات المفردات
قسمان ما يرجع منها الى ذات الله وصفاته
العليها هي قديمة وما عدا ذلك فهو محدث
فان مدلولات القرآن المفردات فرعون وهامان
والسموات والارض والجنان وغير ذلك وهي باسرها

محمد ثمة وأما مدلول قولنا الله العظيم السميع البصير
 وبحجة ما هو مدلول اللفظ فهو قد يم والمسندات
 فصحان حكايات وإنشائان فالسنادان الذي صلب
 إلى إنشائان كل ما قد يم سوا كانت مدلول لفظ الخبر أو
 الخبر أو الهوى أو الأذن أو الذوق أو اللفظ أو اللغة
 هذه المعاني وهي قائمة بذات الله تعالى وهي
 في نفسها وأصلها ترجع إلى الكلام وقد تقدم
 بيان تقدمها بحسب ما خلقنا مع اتحادها في
 الكلام والمدلولات المسندات التي هي الحكايات
 هي أيضا فصحان حكايية عن الله تعالى وحكاية عن غيره
 فالحكاية عن غيره تعالى وقال نوح رب لا تذر علي
 الخ من الآية وقال تعالى أنا خير منه خلقتني من
 نار وخلقته من طين وبحجة تلك الحكايات قد يم
 كما أخبر الله تعالى عن المحكم والمحكم محمد فأنه
 أسناد محمد وأما الحكايية عن الله تعالى فمحمود
 قوله تعالى وأد قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والحكاية
 والمحكم قد يمان لأن الحكايية أسناد الله تعالى
 وخبره والمحكم أسناد الله وخبره وخبر الله تعالى
 القائم بذاته الذي هو مدلول اللفظ قد يبر صرورة
 فيحصل من التفصيل المتقدم من التراتل ثلاثة أقسام
 محدثة الفاظ اللغة ومعدلات مدلول وهي غير ذات الله
 تعالى

تعالى وصفاته ومسنداته مركبات محكايات
 عن الغير وفيه ثلاثة أقسام قد يم مدلولات مفردة
 وهي ذات الله تعالى وصفاته ومدلولات مسندة وهي
 إنشائان ومدلولات مسندة هي حكايات وتلجم عن
 أسنادات الله تعالى في أخبار وأمر ونواهي وبحجة ذلك
 صادرة عنه تعالى وإذا أحطت علمنا هذه أقسام
 السندة علمت ما هو قد يم من الخبرات وما هو منه
 محمد وهو المحكم جليل قل من يحيط به فاصطبه انتهى
 وينبغي أن يعلم أن الكلام النفسي عما قاله ابن الحاجب
 هو من نسبة بين مفردات قائمة بنفس المنكلم فإذا
 قيل زيد قائم أو ليس زيد قائما فالنفس هو ثابتات
 الغيايم لزيد أو نفيه عنه وبهذا ينبغي ما قاله العراقي
 فإذا عرفت هذا فعوله تعالى والله يعلم مدلولات مفردة
 قد يم وهي العلم والعلم وخبر الله وله أسناد
 العلم لله وهو النفسي وقوله تعالى وأنهم لا يعلمون
 مدلولات مفردة صادرة وهي ذات التي هي مدلول
 أنهم والواو وجهلنا مدلول لا تعلمون وأسناد الجمل
 لنا قد يم فلا قائم بذاته وكذا أفهم الصلوة مدلولات
 مفردة الصلوة إقامة الصلوة التي هي وصفنا ومدلول
 الواو الصلوة كلها حادثة وأسناد طلب إقامة
 الصلوة إلى الله قد يبر وكذا أقوله وقال نوح رب لا تذر

ثم لولدت الفردان ما عدي رب وصغيرة في تدم وهي
نوح ومداولة تدم وهو هلاك الكفار كلها حادثة
واسناد قابلية هذا القول لنوح في علم واسناد طلب
الهلاك مما الله حادث لان الله لا كلام الله والثاني
اسناد نوح عليه السلام واما قوله واذا قال ربك
الحمل بك اسجد والادم قد لولا الفردان كلها ما عدي
الرب وقوله حادث واسناد القول الي الرب قد يبر
وكذا اسناد طلب السجود لادم من الملائكة قد يبر
ايضا فالاسناد الذي اشتملت عليه الحكاية وكذا
اسناد الموحى قد يمان والفردان في الحكاية المسند
والمسند اليه قد يمان والباقي حادث في الفقرة
والكتابة الى الفقرة بالنصب عطف على اسم ان فهو
سند ثان للمعاينة والجملة التي هو الصابط
ما سبق اذ هو طرف الاطلاق اللفظي ولا طلاق
المعنوي فالاطلاقات اللفظية تابعة للنقل عن السلف
في شأن استعمال الفاظها اي في طلاق وهو
المعاد بقوله فالاطلاقات اللفظية التي فالصغير في
اطلاقها عايد على طلاق في معاني المطلقات في المقام
استخدام والاطلاقات المعنوية تابعة للعقل في شأن
هل الفاظ المطلقات على تلك المعاني وهو المعاد بقوله
ومعانيها تابعة التي فالصغير في معانيها في قوله عليه

وفي

وفي قوله فلا بد من فهمها عايد على طلاقات في معاني
المطلقات في المقام استخدام ايضا في مطلقا في من
غير معينين ما يصلح ومالا يصلح في برفض التي حتى
يرهب وينزك بظاهر اللفاظ فواطع العقل التي فهو في
معاني الغاية في والالزام في وان لم يكن ما ذكر من قوله
وبالجملة التي لزم في كذا فلال جار على مبا لعد
في والالفاظ مبتدأ اول وجوه كذا لهما مبتدأ
ثان واعلم ان مسيلة الكلام في المقام ان لو
احز هذا الكلام حتى ينتهي الكلام على قوله ويطرأ
عليه في وبحث في عطف على تشعب من عطف السبب
على المسبب في حتى قبل انما يسمى في اصول الدين
يعلم الكلام لاجله ايجل ما ذكر وهذا يقتضي انه
سمي بذلك لانه اخر غير ما ذكر وهو كذا ومن
جملة ما سمي من اجله بذلك انه يورث قدر في الكلام
في تحقيق الشرعيات والزام الخصوم والفرجة
المتكلمين بينهم فيقولهم الكلام في كذا او كذا
انما يتحقق بالكلم والبحث وادارة الكلام من الجانبين
وعنده قد يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب النظر
نخرج السعد كعقيدة النسبي فقد ذكر وجوه
لشجنت بهام الكلام في وقد استبان الحف
بما ذكرناه في انظر فانه كذا كذا ايضا منها غير هذا

انظر الي شرح قوله او يطرأ عليه الخ وحسب هذا يظهر
 كون الماسب ان لو اخره عنه كما سبق التنبيه عليه
 فهو فيها في المسئلة قوله له اي الكثير من المباحث
 المرح منها قوله ولهذا الاشارة راجعة الي مضمون
 قوله فربما ان عراض الخ يجوز خبر اسم ان وظهر ان
 جار علي طريق كنهه الذان وكنه الصفات فاذا الخبر
 غير مطابق له وقوله يجوز من العقل الماسب العكس
 لان العقل هو المحبوب قوله من معرفة الذان الماسب
 ايا لو قال من معرفة ذلك اي كنه الذان وكنه الصفات
 او معرفة الكنه اللهم لان يقال اطلقت الذان ههنا
 على الحقيقة والكنه فيشمل حقيقة الذان وحقيقة
 الصفات وانظر ما يستخرج من التعبير بالتوصل
 والشئ متكررا من البعد عن ذلك او يطرأ عليه يكون
 الخ توجه الي تسمية ما يتعلق بهذه النصب من الكلام
 وذلك في بعض ما يتعلق به من الكلام انما
 الي منه ذهب الحشوية اي عا وجه الخاتمة والابطال
 وانت خبير بان ما قبله من النصب اعني قوله او يكون
 كلامه حرفا او صوتا هو اشارة ايضا الي مذهب الحشوية
 بل لم يزل سبحانه متكلم اي في الامر لم يعنى لم يزل
 سبحانه متصفا بصفة الكلام اذ لو جاز ان يستكن
 جل وعلا عن كلامه اي بان تدعى صفة الكلام عنه تعالى

لجان ان ينصف الخ هذه شرطية الدليل وحذف بيانها
 ايجازا وهو انه لا معنى للسكون الى انعدام الكلام
 وحذف الاستثنائية ايضا واذا ذكرته بان قوله ذلك
 بوجوب حدوثه قوله وما دام الخ جواب عن سؤال
 يرد على شرطية الدليل وهو من ضرب من الحنون قوله
 لما عرفت الخ مسند لقوله واذا انتفى البقا انتفى القدم
 لكن بقضية ما بعد من قوله وتنعكس الخ فتكون
 الحالة الحالية وما يورده عليه من ان الحالية ذان المضارع
 مشروطة بان لا تقترب بالواو وهذه غير خالية منه
 يندفع بتميز مبتدأ بعد الواو ويستند اليه
 الفعل قال ابن مالك وذات واو بعدها ان مبتدأ
 له المضارع اجعلن مسندا لقوله واذا انتفى القدم
 ايضا اي كما انتفى البقا هذا ظاهر الكلام وانت
 خبير بان الماسب هو ان لو اخر لفظة ايضا عن قوله
 لزم فضاء الذي هو الحدوث ايضا اي كما لزم الحدوث
 عا مقابله وهولون السكون قبل الكلام قوله ودعوى
 الخ نصا في بدلتك اي بالحدوث لمن تنزه عن الحدوث الخ
 الظاهر ان مقصده وقف من الباري تعالى لكن الماسب
 للسبب في السابغ ان يكون مقصده وقفه الذات اذ
 الكلام قبل خبره عا انه يكره من السكون حدوث
 الصفة ومن حدوث الصفة حدوث الذان فالمسب

ان يثبت قوله ودعوي الخ علي حدوث الذات فيكون
مقصود من الذات لكونه بعيد من اللفظ اللهم
الا ان يقال هو علي حدق مضاف اليه ان من تنزه
الخ فيكون قدال امر هم الي انهم قد الزموا ما هو كغير
انها فاجلاد دعوي حدوث الصيغة فلم يتقف
عيا كغير قوله مما يجالغ المناسب ان تكونت من
بيانية ويجعل ان تكونت بعني علي فيكون متعلقا
بحدوث عا انه حال اي وما ورد في الحديث حال كون
علي حال يجالغ هذا الخ قوله ومنه ما ورد في الحديث
الخ المناسب اسقاط الواو كما يوجد في بعض النسخ
والمناسب ايضا اسقاط قوله في الحديث قوله ان
الله يدل مما ورد قوله كما نصت لكم الخ هكذا في اكثر
النسخ والمناسب الرابع اي كما نصت لكم الخ اذ هو
المستعمل ومنه قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا
فاذا في رواية هذا اللفظ الثلاثي شئ قوله قال
ابن دهاق اي في تاويل الحديث المذكور قوله ومع
ذلك الخ هو روح التاويل بعني كما انصت اي كما لم
استمع كلامي في الدين قوله الخ متعلق بسمعا
وقوله يا عمالهم بمتعلق بالخبر قوله بصمت اي
بصمت قوله كان هي في المقام زيادة قوله يكون اي
الصمت وانظر هذا فان ابن دهاق اجري التاويل بحسب
البعني

البعني ولم يحركه عما خصه من جوهري اللفظ الوارد اذ هو من
مادة اللفظان وما اجري عليه التاويل هو من مادة
الصمت قوله النبي اي كلام ابن دهاق ولما كان في كلامه
نوع خفا انبغه بما يوضح المقصود منه فان قوله
بعني الخ فاعل بعني صيغ يعود عا ابن دهاق اي ومنه
نوع الخ لا تنمخ راجعة لمضمون قوله او يطرأ عليه
سكون الي هنا اذ هو جار عا نوصفة قوله وقواه اي
وقوي الله السمع او مولا ناموسي فالصبر المستتر عايد
عا الله تعالى واليامر عا السمع او عا مولا عا عا
موسي عليه السلام والاول ان سبب بسياق قوله
حتي ادر كبه اي بالسمع وفي بعض النسخ وقوله
وهو المتناسب للسياق اللاحق اعني قوله ومن
اعجب الامور في هذا عدم ذوبان الذات من موسي
عليه السلام وتلا شها قوله حتي ادر كبه كلامه
الضمير المجرور بالبا عايد عا السمع فضية كلامه
ان مولا ناموسي عليه السلام ادر كبه سمعه كلامه
تعالى القديم بلا لفظ لا من جهة خرق العادة وهو
مختار الغراب وقيل اذ ادر كبه سمعه بواسطة
لفظ عا خلاف ما هو العادة وعا لا قد انصت بان
كليم الله قوله ورده عطف تغسير عا قوله منعه
قوله الي ما كان اي من الجب عن كلامه قوله المنكر
صفة للاصوات قوله حتي لم يكن اعتبار راجع لقوله اذ

صار عنده كما شئت الخ وكذا قوله بعد ثان الخ راجع
اليه ايضا والبا سببية وحد ثا ن ليس الخا وسكون
الدال يعني قرب لا يقال حدثت عهدت بكه افر يب
عهد به ^{له} ولولا انه سبحانه يغيبه عنها ذاق الخ اسلوب
التعقيب بالمضارع يقتضي ان التعقيب كان مستلحا
فثبت ^{له} يا شعاي يركن قوله تلك متبها كقطع
التفسير عما يليه ^{له} من ذي الجلال ابتداءية
وعبر بها في قوله عما اطلعت الخ مقتضية للايهام
المقتضي للتفخيم والتعظيم ^{له} واما تا ويل
الخ وذلك انهم ينفون كلامه تعالى بنامهم عما ان
الكلام لا يكون الا بالحر و ^{له} والاضواء وذلك بحال
عالمه تعالى فصار صفت مدحهم مسيلة مولا
موسي عليه السلام فاولوها فتوجه المص الى الكلام
معهم في ذلك وابطال تا ويلهم فقال واما تا ويل
المعتولة الخ ^{له} وقد سبف رد ذلك عليهم الاشارة
راجعة لانكارهم الكلام القديم بذاته تعالى
قوله وايضا الخ هو وجه ثان لا بطلان التا ويل المذكور
فيه ^{له} وهو الذي نقل الخ اي دلوا عليه وذلك
انه لما كانت البدلة ليست بقصد كان مبد
الما سب ان ينسعه بقوله وهو الذي الخ ^{له}
ولو كان اصطفاه الخ هذا الزام لهم وشيخ به
ما جرى عليه المبحث من ابطال تا ويلهم ^{له} قد شاركه

في ذلك

في ذلك اي شاركه مولا تا ويل موسي عليه السلام
في الال مصطفا ^{له} تجرد اسما عنه كلاما عا دثا خلق الله تعالى
في جسم من الاجسام لان الذوات الحادثة الخ بيان
للجلال منه التي حكمت بها الشرعية وانت خير
بان من جملة الصفات الكلام وهو من صفات
الفعال وثان الخصور انهم يقولون بان الال فعال
لا مختار ^{له} ليست بافعال الله تعالى بل هي
افعال العباد فيكون في كلامه ثاب بحسب
هذا انهم يحكي في الرد عليهم الال فعال الغير المختارة
قوله فيما لا يعتاد منه الكلام اي في الشاهد
وهو الشجر في قوله لوجود مثله في ساير الانبياء
اي با فيهم كالوجه فانه لا يعتاد منه الكلام
وانت خير بانة انما يسلم انه غير معتاد بالنسبة
اليها واما بالنسبة اليهم فهو معتاد وكانه
اعتبر جانا بنا قوله وايضا نا طلاق الخ وجه ثالث
لا بطلان التا ويل المذكور ^{له} استشعر سواد
يرد على هذا الوجه توجه الي تنزيهه ودفعه
فقال فان قلت لا نسلم الخ الضمير في يد فعه عايد
عالم الجاز قوله وعنه بك الخ من عوف وانك جليده
وعجت عجيبا من خزام الطارف اي ومن وقوع
التوكيد مع الجاز وهذا البيت قالته هندس وج

قوله

عوف المذكور هجوا له وتقبلته وكانت له منزلة
عند الملوك فكان يلبس ثياب الحر وتقبلته كذلك
واعلم ان المعروف في مقام الشواهد هو زوج مكان
عوف وما جري عليه المقام هو مسوق به فيكون اطلق
عليه زوج ونجت فعل ماض وفاعله المطارف يقال
عجت المرأة اذا صاحت ونفرت ومن جذام متعلق
بنجت وجذام اسم فيلته عوف المذكور ومطارف
جمع مطرف اسم ثوب من الحر كانت جذام تلبسه
واشاهد في المقام في قوله ونجت عجيبي اذا
اطلف الفعل مجازا على عدم ملائمة تلك الثياب
لهذا القوم ومع ذلك اكد بالمصدر الذي هو
عجيبي قوله ان لو وقع بالمعنوي الخ اي التوكيد الذي
هو احد اطراف الكلام على ما يقتضيه السياق
فالتركيب المعنوي كالتركيب بالنفس او
بالعبث او كمال او جمع او غير ذلك ولا يجني ما في
هذه العبارة والخبر برأيه يقول ان لو وقع معنويا
اللمح الخ ان يقال الصمد في وقع عايد على التوكيد
الذي هو فعل الفاعل لا التوكيد الذي هو
احد اطراف الكلام فيكون الكلام على معنى ان لو
وقع التوكيد الذي هو فعل الفاعل بالتوكيد
المعنوي الخ المجاز في النسبة الخ انظر مطلق السعد

عند

سند النخري لنا كيد المسند اليه قوله لو فوعها في
الفعل اي الاستغارة خفيفة في المصدر تبعية في
الفعل قبلت قد شبه عدم ملائمة تلك الثياب لهؤلاء
القوم بجرح اي صياح او بكافا منغير العجب
للملائمة فاستغف منه الفعل فكانت الاستغارة فيه
تبعية قوله فيصح الخ مفرج عما قوله فالاستغارة
مطلقا الخ فيستغاد منه ان المجاز ضربان من سبل وهو
ما ليس له علاقة بالمشابهة وغيره وهو ما علقته
المشابهة وهذا هو الذي يكون استغارة والمجاز
هو الذي يدفعه التوكيد بخلاف الاستغارة
قوله الا انه لا يسلم الخ استدل ذلك على الجواب والمفاد
لهذا الاستدراك ان لو ساق الجواب في اسلوب
يبغي معه محتمل لذلك كان يقول قلت اجيب عن
الخ ولان قوله من ورد الخ اعتراض الخ اي نظرا
الى قوله في الجواب والاية لاخرية فيها على
الاستغارة اذ هو يقتضي ان الاية جارية على
الخفيفة ولا مجاز فيها وذلك دعوى الجيب
فيما تبى الاعتراض ياخذ الدعوى جزئيا الذي هو
المصادرة عن المطلوب قوله اذ الخصم الخ كانه توجه
الى كشف الخطا عن وجه المصادرة المعترض بها
في المقام وعند التوجه لذلك اني به اعتراض في الجملة

ولم يصح فيه بحجة المعاصرة والمناصب النجاسة
لها في المقام نعم يفهم ما ذكره قوله لكن لما جرى في
المقام ما يجدش في الاستدلال بالآية على كلام الله
تعالى الذي هو طرف الاصحاب كان من المناصب ان
يستدركه مما يدفع ذلك وفي طيه دفع الاعتراض
الوارد على الجواب فقال لكن الى قوله فصحة الاستدلال
بها في كلام الله تعالى ولم يكن يعترض بالبيت
اي لما سبق اي وذلك ان استدلال الاصحاب
بالآية مبني على ان التاكيد يدفع الجواز ويرد
على هذا البيت السابق لكما قد تقرر قبل
في الجواب ان البيت جار على الاستغارة المتبعة
والاستغارة مطلقا مبنية على تناسي التشبيه
فصحة التوكيد فيها فلا يعترض به لذلك قوله
وابضا الى وهو ان لنفي الاعتراض بالبيت الاول
هو قوله لما سبق اي من ان البيت جار على
الاستغارة المتبعة الى والمراد بالقاعدة الشهيرة
في المقام هو كوكب التوكيد بالمصدر يدفع الجواز
قوله تخرج البيت ثم انظره مع ما يفهمه قوله
في مقام الابداد ومنه يصح الجزاء بينهما تدافع
قوله بجمل امور اي ان تكون على خلاف القياس
اولى و مرة الوزن فلا يجزى به لا يخفى منعه في

محل

محل دفع خبر عن قوله فادعي هدم الى قوله وذلك
الى الانشام راجعة لما تضمنه البحث من هدم المنع
قوله لكما ولو الى انظره مع قوله ومعني كلم عندهم
خلف الكلام الى فانه غير ملائم وقوله اليه اي الله
تعالى وقوله ومعني كلم الى الا فقد ان لوجابه في
المحل يقتضي انه كند لما يليه من الاستدراك
قوله والمنكلم عند هو الخالف للكلام لا يخفى ان هذه
الفتنة تنهم المحصر وانظره مع قوله ولا شك الى قوله
كان النزاع معهم لغويا اي فيرجع فيه الى اللغة
ولم يغفل المص في المقام ما يشهد للاصحاب ويقتضي
بطلان مذهب الخصوم غير الزمهم ما هو ممنوع
بقوله ويلزمهم ان لا منكلم على الحقيقة الا الله تعالى
قوله ومعني لذلك اي اللازم المذكور والباقي قوله
بمقتضى اصلهم يصح ان يقتصر بسببه او معني على
والاول اقرب للفظ والثاني اقرب للمعني قوله
لغساده اي على ما تقرر وقوله وبالجملة فمن انظره
فانه لم يخرج المقام ما يثبت عليه وكأنه لما جرى
في المقام ما يقتضي ضعف الاستدلال بالآية
على كلامه تعالى لاح المحصر انه يرد علينا اعتراض
بضعف الاستدلال فاجاب عنه بقوله وبالجملة الى والضم
في له عايد على الباري تعالى وقوله وحصره اي الكلام

لا يفيد كونه نفسيا في الحروف الخ لولا عطفه ونفلا
 قد سبقت له من العفان والتقلب ما يشهد قريب
 وذلك عند جلب بيت لا يخلو قوله وإذا شئت
 الكلام الخ هو مرتب علي قوله فانه كان الكلام الخ
 فولا شئت الخ فله جري الكلام او لا فانه لا يـ
 تدل باعتبار ما انطوت عليه فتوجه هذا الي افادة
 ان ما تدل وان لم يعتبر انطوا وها عليه وفاعل اقترنت
 يعود علي ما صافه والضمير المحمدي عايد عليها
 ايضا قوله وفيها ما الاول الحال قوله وجوابه الخ
 اي وجواب مضمون قوله كما موجب لصرف اللفظ
 الخ الذي هو مستند مع قوله وايضا فنقوله الخ
 هذه السؤال راجع الي السؤال الثاني اعني قوله
 سلمنا دفع التوكيد الخ وقد اجاب عنه
 سابقا بغير ما اجاب عنه ها هنا وهذه الجواب هو
 بالنسبة لما تقدم جار علي تسليمه فالجواب
 ان لوجابه يجنبه في املوب يؤذن بانته جار علي
 تسليم الاول قوله بل في النسبة انظر مطلق السعد
 عند التمرص لنا كيد المسعد اليه قوله وقد
 ذكرنا وجه ذلك في جميع مفصلا الخ الاشارة
 راجعة لمضمون استلزام التغير الحدوث وانظري
 فانه لم يذكره في جميع ما عا ما تبين قوله ثم نقول

يجب

يجب لهذه الصفات الوحدة الخ مقتضى السبابة اللاحق
 ان الاشارة مراجعة الي صفات المعاني وان تكب
 اشارة القريب نظر الي انها اقرب مذكور ومعني
 الوحدة في المقام نفى الكم بالنسبة الي الصفات
 وينبغي ان يعلم ان الكم بالنسبة الي الذات يفعل
 منفصلا ومنفصلا واما بالنسبة الي الصفات
 فلا يفعل الا منفصلا واعتبار ان تعددها في محل
 واحد كم منفصل وفي محليين كم منفصل جار علي
 توسع الخ يعني والتخفيف ما ذكرناه قوله فتكون
 قدرة الخ اسم ثمان صفيين يعود علي الصفات وخبرها
 بمجموع الطرفين التي بعد قوله وكذا ما بعد ها من
 المذكور مفهومها الذي جري عليه الكتاب قبل
 نظر الي قوله ثم كذلك الخ لاني بعد قوله فيكون
 قادرا بخدمة مريدا بارادة قوله ويجب لها عدم
 الزيادة الخ هذه الحكم من باب الكل اذ الحب الخ
 لا تتعلق بشئ ما يفيد الشرح قوله
 فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن الخ التعلق
 هو طلب الصفة امر ايداعا محتملا وتعلق القدرة
 يكون تخييرا وصلا حبا هو له بكل ممكن اي
 سواء كان تخيرا او شرا كان اصليا او غير اصلي موجودا
 كان او معدوما كان ما سبقت في علم الله ان

يكون ام لا والعلم ليس له الا تعلف واحد تجزي
 لا منظر ام جواز تعلفه صلا حيا الجهد والكلام يتعلف
 تجزي او صلا حيا وانظر ما يوجهه لفظ جميع من حصر
 متعلقات العلم وهي لا تنحصر نعم يقال الحصر في المقام
 بصرف الي اقسام الحكم العقلي لا الي المعلومات وهو
 صحيح وانظر ما يقتضيه قوله اقسام الحكم العقلي من
 حصر متعلقات العلم والكلام في الامكان كيف
 وهي لا تنحصر فيها لانها يتعلقان بكل شيء حكما كان
 او غير حكيم فالسمع والبصر والادراك الخ انها
 يتعلف كل منها تجزيا لانه لو تعلف صلا حيا لتطورت
 الجهد في كل ما يتصلح متعلف بجموع المتعلف
 اما الوحلة في الصفات الخ قضية كلامه انه
 لا خلاف في وحدة ما عدي العلم والكلام وليس
 كذلك بل خالف في وحدة القدرة ابواسهل الصلوكي
 نعم ليس الخلاف في القوة بالنسبة الي القدرة
 فهو بالنسبة الي العلم قوة في لافيه ابواسهل
 الصلوكي من الامثلة اي كما خالف في وحدة
 القدرة قوله كما ان متعلقاتها كذلك اي لا نهاية
 لها اذ قد بان العلوم منفردة على عدد المعلومات
 ولم دخول ما لانهاية له في الوجود معناه ان يوصف
 ما لانهاية له بالوجود قوله اما ثبوت الخ المناهية ان

لوجاهه في اسلوب التفریح بان يقول فاما ثبوت الخ
 قال ابن التلمساني والرد الاول فيه نظر الخ انظر كيف
 سلم المقام هذا مع انه مما يتلوه متنا وشرحا
 كتعد بر خروج بعضها الخ هو من الوجوه التي
 بينت به الخ مستحالة وهذه اهو برهان القطع واليقين
 الذي قد سبق له الجري عليه وسبق ما فيه
 فان فرضنا الخ الواجب الخ وجه عدم طرده والواجب
 المعروض المنفي في المقام هو ذلك البعض المقدر
 الخروج ولا يخفى ما في كلامه من الحكم على فرض
 الخال بانه قوله لوجوبها اي العلوم لا ذلك
 بل كان الخ المقام في غني عنه لانه انما كل طرف بوجهه
 قوله لا يمكن المناهية يصح قوله في الوجه الخ اي
 ابن التلمساني فان قيل الخ صنيع قوله قيل انتهى
 يقتضي انه ليس من كلام ابن التلمساني والتمسك
 ليس كذلك بل هو له شروح المعاني من جملة الوجوه
 قوله ان العلم بما سيكون الخ فهو من لغوه
 والعلم بما سيكون الخ ولم يفر من لسند القضية
 الخ خري اعني قوله مع انه تعالى عالم بما سيكون
 وبالكفاية لوضوح امرها والعلم بكونه اي
 الكاين فلو كان اي العلم بما سيكون عينه اي
 عين العلم بالكاين لزم ان يكون احداهما الخ المتكلم

ل

ان لو قال مكان ابد هما العلم لان قوله قلو كان
عينه يقتضي وحدة العلم فلا يثبت له لفظ ابد
اذ هو متعلق بالتقدير قوله ويعلم انه بعد و
عطف على قوله ويعلم وجود الخ لولا وان كان مما
لا ينبغي ان لا يعضد بممكنات متناهية المتناهي
والفار والعرض وغيرها من المستثنيات قوله
للفعل اي كالموجود وفي بعض النسخ المعلوم
وهي تفسير للشيخة الاخرى قوله وانما نشاهد
اللفظ من حيث الاخبار يعني اللفظ الذي هو
عليه السؤال وانت خبير بان قوله من حيث لا يدرك
حمله على قوله متشكلا لان منشأ الخ منشأ وهو في
المقام الاخبار نعم لو قال مكانا متشكلا لكانت
الجزء على الحقيقة عنه متعلق بالاخبار والضمير
فيه عايد على ذلك المتعلق بخصوص قوله عن من
وجود ذلك الفعل اي المبرر عنه بقوله قبل المتعلق
المخصوص وانت خبير بان المقام للاختصاص بالمناصب
ان لو جري على المختار والمبرور متعلق بتقديم
ولا يخفى ان مادة التقديم تنعدي بعلى فالمناصب
ان لو قال على زمان وجود الخ باعتبار الاخبار
عنه اي بالقول اللفظي والضمير في عنه عايد على
المتعلق المخصوص في الزمان العيني اي ما ضيقا

كان

كان ام غيره وهو متعلق بوجود قوله ويعلم ذلك الخ
الخ متعلق بالجملة الي مقصود قوله اما تعلق العلم
بوجوده الخ قوله من غير ان يعرف لنا هو ولا عقله
الخ انظر كيف اقتصر على السهو والعقل والناس
ان لو جري الكلام على كل ما يتناهي في العلم كان ما ذكر
ام غيره قوله مما سيكون متعلق بالعلم قوله انه
كلام واحد متعلق الي ينبغي ان يعتبر ان المقصود بقوله
متعلق بجميع الخ انه جار وان على جميع وان المقصود بقوله
وجود اساليب الكلام وموجعه الي الخ واسر والنواهي
وغير ذلك وان المقصود بمتعلقات الكلام معاني الخ وام
والنواهي الي غير ذلك فيكون الكلام على معاني الخ كلام
واحد جار وان على جميع اساليب معاني الكلام يعني
انه ياتي امر او نهيا وغير ذلك ولو قال انه كلام
يتعلق بمتعلقاته على وجه الامر والنهى الخ لكان
او صحيح في المقصود قوله وهو مع وحدة الخ المناصب
ان لو اتى به في اسلوب التبرير لان ما قبله يقتضيه
قوله واستخار اي طلب الخ اخبار قوله هو عين
نبيه الضمير المنفصل عايد على عين وذكره نظرا
الي عين استنساخ التذكير من المضاف اليه
قوله وذهب عبد الله الخ انظر هذا الاسلوب فانه
يدفع اسلوب قوله سابقا والذي عليه اكثر

اهل السنة نظر الى المهور اذ هو مقتضى لتعدد
التقابل بالتعدد قوله الكلابي نسب الى جده علي
ما يقتضيه التعبير عنه بابي كلاب في بحث تحقيق
قوله عا ما مياناي في هذا الفصل في شرح قوله
فان قلت العلم منكم الخ هذه اما بتعلق بوحدة
الصفات اي بحسب ما جري عليه المنهج والتمسك
ما يتعلق بها ايضا نظر الى الاستدلال عليها
فقولنا الخ هو جواب عن شرط مقدس هكذا ثم ان اردت
ايضا ذلك فتقولنا فيه الخ ان القدرة الخ هذا
الحد جار عا ان القدرة لا تتعلق بالوجود وما جرى
عليه في المقدمة هو انما يتعلق بالمععدم ايضا وفي
المسئلة خلاف وقد جرى هناك عا مذهب وهن
عا اخر فاذا اشتكال في النظر الى ذاته مراجع
للمتحققين قوله وذلك كتعلق علم الله الخ الاشارة
مراجعة الى الغير بدخل تحت الكاف وجود القند
في المحل قوله ذلك الاشارة مراجعة لتعلق علم الله
بعدم وقوعه وقد اختلف الخ هو نضج بها
بغيره قوله وانما قلنا بالنظر الى ذاته الى قوله عند
المتحققين من الخلاق في المسئلة لكن الخلاق هو في
القدرة والارادة والمضم عند التوجه الى التصريح
بالخلاف لم يصريح به الا في القدرة وكان من المناسب

ان لو

ان لو صرح به في الارادة ايضا اذ هو الموافق للخارج
اذ الوهاني وبين بزرقة تعلقا الخلاق فيها معا قوله
ان لا يكون للقدرة متعلق اي اصلا في الازاهما
في المنع من تعلق القدرة سوا هذه التسوية
لا يسلم الخصم لانه يقول منع الوجوب العارض
لتعلق القدرة يلزم عليه محال وهو انما يدون
موجد بخلاف منع الاستحالة العارضة لتعلق
القدرة فلا يلزم فيه محال غاية الامران بل لم يصر
عدمه وهو غير محال والمضم ثا فتشبه هذه
التسوية في شرح القصيد والتي بها هنا قوله
وسياتي الرد عليهم ان شأ الله اي في بحث خلف
الخ فعال قوله وقوله عطف علي قوله فتقولنا فيه
فيكون قد جرى عليه الخ لتفات من التكلم الى العينة
قوله وانما سوي بين العلم والكلام الخ جواب
عن سؤال قوله لما ذكر الامة الخ مسند الجواب وقد
تعلق على استاذ في بحث كونه ثانيا منكم
في شرح قوله والتخفيف في هذه الثلاثة الاعتماد
على الدليل السمي وانت خبير بانه ثقل هنا
اعتراض بن النعماني عليه وهو ان ههنا تكليف
يجري عليه هنا وكأنه ذهل عن ذلك قوله ولو كان
من تقسيم الخ هو الصواب في المقام كما نال كل هو
الخ المركب وهذا البس كذا قوله وان كان كل واحد

منها الخ الماسب وان كانت الخ فورا على جواز تعلقه
فيه فصور نظرا الي انه لا ياسب الخ الحادثة فالماسب
ان لو عجز مكانه بصفة التعلف فيجري على القدر
والحادثة اللهم ان يقال اطلق الجواز في مقابلة
الممتنع فيجري على الواجب ايضا قوله في جواز
تعلف ما عدى الروية الخ في التعبير بالجواز ما في
الذي يلعبه وانظر قوله الروية فالمتاسب ان لو
عجز البصر اللهم ان يقال اطلقها على البصر تغنت
والضمير في منهم عايد على اهل السنة قوله مختص
بالروية الماسب البصر قوله وبغية الادراك ان
لا يجوز ان تعم الموجودات اي عقلا على ما يقتضيه
السياق وجهه هو ان ذلك من حقيقتها والشأن
هو ان لا يجوز ان تتعلف الى ما تعلقت به في الشاهد
قوله وما الى جواز الخ وفي بعض النسخ وصار
مكان وما الى وصحبه يعود على الخ شعري وقد عطف
ما في التعبير بالجواز وان الصواب التعبير بالصفة
قوله عموم كذا ادراك على حذف مضاف اي عموم
تعلف كل ادراك قوله واليه ينسبون اي اهل
السنة والضمير المجزوء الي راجع لابي الحسن وظاهر
كلامه ان اهل السنة لا ينسبون اليه وليس
كذلك بل ينسبون ايضا الي المانزلي وهم المانزلية
ومهم انظر الحنفية اللهم ان يقال اجري الكلام

نظرا

نظرا الي اقلية قوله بدعي اي الكلامي قوله يعني
والله الخ جازية الآية اعتذارا منه على عبد الله بن
مسعود الكلامي من باب مسد وقوله مخالفة لقواعد
السمع لا يسلم انه لو كان قاطعا لما كانت مخالفة قوله
عليه ما ورد السمع به في حقه موسى عليه السلام
انظر فانه يقتضي انه لم يرد في حقه غير قوله
موسى علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام كيف
وهو وارد في حقه نبينا محمد عليه افضل الصلاة
وامر به التسليم السلام قوله وعمدة الشيخ في ذلك اي
في كون ادراك السمع بم كل موجود قوله ما ياتي تنزيه
ان شئنا الله الخ لم ينجم المصلحة نظرا الي ذي المقام الذي
هو كون ادراك السمع بم كل موجود ونهاها هو
انه لو عطف قوله هو المصلحة للروية ايضا قوله وقد
اختلف الاصحاب الخ الكلام هنا في الوقوع وعدمه
والا فقد عطف الكلام على الجواز ومقابلة في عموم
قوله واختلفوا في جواز تعلف ما عدى الروية نعم
يجمل انه وان جري عليه الكلام سابقا فقد جري
هنا تفصيلا وتجيها جري عليه التفصيل نظرا الي
كون الكلام جازيا على خصوص ادراك النفس وعليه
النتيجه نظرا الي قوله قال المقترح والتحقيق الاول
والمقتضود بالاصحاب اهل السنة رضي الله عنهم

والاكوان جمع كون وهو في اللغة الوجود وفي
 الـ مصطلح حصوله الجرم في الجيز المخصوص فيصدق
 بالحركة والسكون والافتراق والاجتماع وكما ان
 انما الله تعالى لهذه امر بد بيان قوله في وقتنا متعلق
 بحد وفيه حال من صفة العابد على الاكوان
 فيكون افاد به ما عليه الواقع وذلك ان الروية
 لا تتعلق بالاكوان الا في الزمان الحاضر ولا تتعلق
 بما في الماضي ولا في المستقبل قوله اتفاقا منصوب
 على اسقاط الخافض وهو جار على قوله الذي هو
 متعلق الروية فيكون افاد به ان متعلق الروية
 بالاكوان في وقتنا امر متعلق عليه لانه سلف
 له ان تتعلق الروية بكل موجود متعلق عليه والاكوان
 من الموجودات قوله هل هي متعلق الشمس محتمل
 انه اطلق الشمس على اذركه او يكون الكلام على
 حذف مضاف اي متعلق لا ذرك الشمس وهذه احو
 الغريب للسبب في اللامع والاحتجاج عن مذهب الي
 ان اذرك الشمس يتعلق بالاكوان بان من مس
 شيئا وانظر تحت هذه اذرك كحركة اي
 وان لم يضرب اذرك ككونه قوله واذا فرقت
 اجزائه في يده اذرك تغربها واذا لم تغرب اذركها
 اجتماعها قوله من اذركه اي مذهب البعض

السابق

السابق وزعم انه يعلم ذلك عند الشمس اي
 يعلمه الله تعالى لنا بان يتلوا لنا علمه بالبر والتخفيف
 الاول اي لانه لا يظهر وجهه للثاني قوله فنقول هو
 موجود اي كان المانع لا يكون الوجوديا
 وكذلك الكلام في مانع المانع الخ الا فعد ان لو ح
 به في اسلوب الانتقال كما فعل قبل بان يتكون
 ثم تنقل الكلام الخ اجاب القاضى اي ابو بكر
 الباقلاني لانه اذا اطلقت المقصود به هو
 ومانع من روية نفسه عطف على يمنع من عطف
 الاسم على الفعل وهو جار على عكس قال في الخلاصة
 واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا من قبل بخلافه
 واعتراض عليه الخ هذا اعتراض يرد على القاضى
 نظرا الي قوله في الجواب ومانع من روية نفسه
 اذ ظاهره المومر وذلك انه يمنع من روية نفسه
 بالنسبة لمن قام به وغيره فيكون امتناع الخ
 اي فيكون الامتناع فيه ذاتيا فلا يجوز رويته
 يمنع من تقدير مانع الخ صفة لقوله صفة
 نفسه وانت خبير بان المقام في غيب عنها والشعر
 في قوله البر ويته عابد على المانع والاشارة راجعة
 لمقصود قوله فيكون امتناع رويته الخ ثم توجه الي ما
 للقاضى من الجواب على البراد المذكور فقال اجاب

المتعلقان فالكلام جار على الكلمة الكلية كما سبق
 بيانه **قوله** ما علم جواز المناسبات ما علمت صحتها
قوله في الشرح هذا بيان بان هناك المطلب الثاني
 الخ الاشارة راجعة للنقد المقامي وهذه العبارة لا
 توجب حصرا دليل هذا المطلب فيما ذكر خلاف ما لو قال هذا
 برهان لمطلب الثاني الخ **قوله** وهو عموم التعلق اي
 وجوب عموم التعلق تفسير للمطلب الثاني وذكره
 استحضار له **قوله** وقدمه على المطلب الاول الخ اي
 على برهانه **قوله** وهو حجة الصفات اي وجوب
 وحدتها تفسير للمطلب الاول وذكره استحضار
 له **قوله** وقدمه على المطلب الاول الخ اي على برهانه
قوله وهو حجة الصفات اي وجوب وحدتها
 تفسير للمطلب الاول وذكره استحضار له وهذا
 جواب عن سوال وفضيحة قوله لتوقف بعض ادلته
 عليه انه ذكر للمطلب الاول ادلة متعقدة وان
 بعضها يتوقف على دليل المطلب الثاني وليس كذلك
 بل لم يرد له انه دليل واحد اذ المناسبات ان
 لو قال لتوقفه عليه اي لتوقف دليل الاول على
 دليل الثاني **قوله** وبيان ما اشار اليه من الدليل
 الخ الا فقد ان لو قال وتغير ما ذكر من الدليل لان
 الكلام جرى على ذكره صراحة الاشارة كما توضحه

عبارة

عبارته **قوله** لا تغلب الجازم مستجيلا اطلق الجازم على
 الصحيح مجازا من باب اطلاق واحد المتلازمين على الآخر
 ولم يستند استثنائية الدليل لوضوحها اذ انقلاب
 الحقايق يودي الى انحرام القواعد العقلية **قوله**
 هو الصير عايد على البعق **قوله** وايضا فخصيص
 الصفات الخ هو مضمون ما يوجد في بعض النسخ من
 قوله او اقتضت الي مخصص فعليها يكون المتلازم
 احد الطرفين لا بعينه وذلك ان اعتبار المنع
 بحسب ان الصفة تزم الطرف الاول وهو مستحال
 ما علمت صحة وان اعتبر بحسب الخارج لزم الطرف الثاني
 وهو افتقارها الي مخصص لكن لا ينبغي معه حمل
 للايراد الا ان لا يجر على التعلق بالمنع الخارج
 فالتمس للايراد يقتضي ان لا ثبوت لتلك النسبة
 وكذا السلوب الشرح هنا يقتضي عدمها وذكره
 في المقام يقتضي انه من نوعية الشرح لكن
 كما سبب الخ ثبوت به قبل الايراد قوله ببعض ما جاز
 اي ما صح **قوله** وقد سبق البرهان اي بحسب
 الجنس في المتن **قوله** لا يقال جاز التعلق بالجميع
 الخ لما كان المقام غير ما يرد توجه الي تعريه ودفع
 وعند التوجه اليه حقا في السلوب الخ لا يقتضي
 لطرأه وضعفه **قوله** جاز التعلق بالجميع اي بجميع

ما نضالج له نظرا لذاتها واطلق الجواز على الصفة **قوله**
 لكن منع ما منع اي منع من تعلفها بجميع
 ما نضالج له ما منع اي خارج عن ذاتها **قوله** لا نأقول
 المانع اي ما يمنع ما نضالجها من التعلف لا في
 بعد قوله وعدم التقديم بحال مستثناة
 المطلوبة فالواو تعليلية **قوله** والا فلا اثر له
 اي وان لم يفتاد الصفة وذلك بان لا يفتادها
 فلا اثر له اي للمانع في منع التعلف فيبقى الصفة
 على عمومها **قوله** وايضا فالنقل نسي الجواب
 فان وانت خير بان المناسب هو ان لو قلنا
 ان الاول جار على طريق التنازل وارجا العنان
 للمهم الا ان يقال لظول الكلام فيه والاشارة تقديم
 ما لا طول فيه ليتفرغ الى ذي الطول **قوله** لنفقد
 بالنسبة اليها **قوله** بوجبه لما تضمنه الكلام واستلزم
 من الانضاق بالصفة نظر الى ما يتحقق له التعلف
 وعدمها لا ما لا يتحقق له التعلف **قوله** بدليل الخ هو
 راجع لقوله والمانع في حقا اعم منع وجود الصفة
 ولا يحصى انه احص من المدعي اذا المدعي جار على
 جميع الصفات والدليل على العلم فقط **قوله** كما
 اعتبر ان لا فرق بين الصفات **قوله** في الشرح هذا
 اعترض على الملازمة الخ التي حكمتها الشرطية

الدليل

الدليل السابق فالاشارة راجعة لمضمون النفس المقام
قوله اذا تضمن جيبته اي حين اذ كان امتناع تعلفها
 ذاتا **قوله** جميع بين جواز التعلف واستثنائه الدائرين
 وقد فرمنا في التعبير بالجواز ان المقصود الصحة **قوله**
 جميع الخ اخبر عن قوله فامتناع الخ وانظر هذا التفرع
 فهو غير مناسب للمعنى عليه والمفاسد له ان لو
 قال فامتناع تعلفها به يلزم منه امتناع ما علم
 جوازه مع ما فرغ هو افتد لوجري عما يقتضيه
 في المتن والشرح **قوله** لم يلزم الجمع بين الجواز والامتناع
 اي الدائرين وهذه اجواب اما فالمناسب ان لو
 اقرت بالفاسد والا ولي ان يقرر الخ هذه الصنيع
 يقتضي ان لا ولو لم تظهر له الخ في مقام الشرح
قوله ان يقرر هذا الاعراض اي في المتن وينتج
 في الشرح **قوله** الا ترى ان ايمان اي جهل ونحوه الخ
 ترشح كسند منع الاستثنائية والتفريغ ان
 قوله ونحوه معطوف على اب جهل فالصحيح عايد
 عليه **قوله** اذ لا تنافي باجماع الخ المناسب للمقام
 ان يقال اذ لا تنافي باجماع بين جواز شي لشي بحسب
 ذات ذلك الشيء وبين كونه متمنعا بحسب ما هو
 خارج عن ذات ذلك الشيء **قوله** اجاب في الحفيدة
 الخ لا يحسن ان هذه الجواب هو ما جرى عليه في المتن

حسب التكميل والنهذيب قول لا يصح الا هو من باب علي
التقدير وسهل امرا انتاج التقدير بالغاية اعني قوله
حتى تكون استخالة الخ لانها تقتضي ان المقصود
بالتقدير تقدير خاص وهو الذي معه الكون
لم يدوان يكون معني قايما بالذات الخ السبب والنظر
يقتضي ان المقصود بالذات محل الصفة فيقتضي
هذا ان الذات هي التي يثبت لها الحكم الذي هو
منع التعطف لا الصفة وليس كذلك اللهم الا ان
يقال يحكم اسناد حكم الشيء الي محله ثانيا وبالعرض
فباستثناء المانع بالنسبة الي الصفة يقتضي
منع تعطفها باعتبارها بالنسبة الي محله يقتضي
منع تعطف وصفها قوله استخالة الخ بيان الملازمة
قوله وقد سبغ الخ الواو تعليلية اي اذ قد
سبغ الخ فهو كذا الاستثنائية المطبوعة القابلة
لكن عدم الصفة محال والالزام اي وان
لم يكن نفسيا بان كان معنويا لزم قيام
المعنى بالمعنى وببينة ان التعطف اذا لم يكن
نفسيا بان كان معنويا ولم يكن معنويا عند
نفي كونه نفسيا لزم ان يتعلل لكونه حكما
فيتعلل العلم مثلا معني قام به او جب له ذلك
فبان قيام المعنى بالمعنى واذا كان التعطف

مطلقا

مطلقا اي عموما او خصوصا به ليل السياق قوله
فانه اذا ما نتج من وجود الصفة الخ قوله وهذه المعنى
قوله الخ امر اجمعة لقوله وايضا فالتعطف الخ قوله
بحيث لا يمكن نفيه الخ افادته هذه الجبئية ثبات
النفسية واستانها ايضا الي بيان الملازمة التي
حلت بها الشرطية قوله لزم ان لا يرتفع تعطف
صفات المتعلقة عن بعض ما تنصلح له اي مع
بقاها قوله انما يتعطف اي بالفعل قوله وماذا
يتعطف به اي بالفعل ويستفاد منه ان علمنا لا يميل
ان يتعطف بكل شيء قوله فكثير الخ خبر ما وقرنه
بالفانظر الي ان المبتدأ استثنائية بالشرط في العموم
والايمهام قوله اجاب في العقيدة بمنع الملازمة
اي التي حلت بها الشرطية المنشار اليها بالحيثية
وانت خبر بيان الملازمة صحيحة فلا تنع والمنا من
ان لو قال اجاب في العقيدة بمنع الاستثنائية
وكذا ان المنعدم الخ والجواب بمنع الملازمة مبني
على ان يكون معني لا يرتفع تعطف صفاتنا اي
لا يرتفع مطلقا لا منفردا ولا مع الصفة واما اذا
كان المعنى لزم ان لا يرتفع مع بقا الصفة وانما
يكون الجواب بمنع بطلان الثاني كما ذكرنا لانها
قوله لا تعطفها النفسية مع بقاها اي كما توهمت

اجاب العنصر ثور فكل ما جهلناه من العلومات مثلا
 الخ انظره فانه يقتضي ان كل واحد منا قد قامت به
 مواضع لا نهاية لها لان كل ما لم نعلمه فلما لم نعلمه
 طهرا به له والمناخ وجودي ودخول ما لا نهاية له في
 الوجود محال بل مثلا هو راجع الي قوله ما جهلناه
 واستداره الي كل ما لم نعلمه عليه وما لم نسمعه
 الي غير ذلك فهو ومثالي الفلظ الخ هو المحل الذي تار
 منه ان نشأ عنه وفي كلام متعلق بالفلظ قوله
 مثلاً راجع لعلمه لما فيه الخ بيان الملازمة
 في الحق واما دليل وحدتها الخ عطف على قوله
 اما عدم النهاية الخ وحسبه يظهر لك انه على حذف
 مضاف اي دليل وجوب وحدتها فلا يمان
 تعدد الخ بيان الملازمة ما سبق من ان المتعلق
 لا يتناهي وحسب هذا يظهر لك وجه قوله
 قبل وقد مر على المطلب الاول لتوقفه الخ ولا ينبغي
 ما في هذه الدليل لانه اخص من الدعوى اذ
 المدعى هو وجوب وحدة الصفات عمومها والدليل
 لم يجر على ان يقع منها وهي القديمة والارادة والعلم
 والكلام ولم يجر على باقيةا وهي الحياة والسمع
 والبصر ولا داركان على القول بها فلا تتعلق
 الخ بالوجود وهو متناه فالتناسب ان لو قال فلانها

ان تعدد

ان تعدد فاما ان تعدد يتعد متعلقاتها
 اولاً وكل منهما باطل وهو محال مسنده على ما بينه
 في الشرح ان الدخول يقتضي تمييز الدخول في نفسه
 وعدم النهاية يقتضي عدم التمييز وهو محال
 ومما ينبغي ما فيه ان مثاليه الخ ان تعدد متعلقاتها
 لم يكن لبعضها عدد اذ ترجيح على بعض اي لم يكن
 كما ان ترجيح ان يكون عشرة او خمسة عشر الي غير
 ذلك من الاعداد المتناهية لا يقتضي اي الصفا
 على ما هو الظاهر في هذه الخلف لاشارة لاجع
 لمضمون قوله وذلك بوجوب حد وثه قوله خلف بفتح
 ان يضبط بضم الخ او يفتحها فتحا التزم يكون المعنى هذا
 كذب وعلى الفتح يكون المعنى هذا مما يرمي خلق
 وورا لم يطله في الشرح لو كانت صفة من صفاته
 تعالى الخ صديقه في الشرح افقد مما جرى عليه
 في الحق من الدليل وقد سبق ما فيه وقد قام
 البرهان الخ الواو المحال ومن هنا يظهر توقف المطلب
 الاول على الثاني الذي وجه به فيما سبق تقدم
 برهان المطلب الثاني على الاول وانت خبير
 بان الذي سبق له هو عموم المتعلق لا ما قال من
 التعلق على لا شئ به ثم قد سبق له لا اولاً قوله واما
 بطلان القسم الاول الخ اي واما وجه بطلان الخ

فهو علي حد في صفات والضمير في قوله فلا تـ
عاب علي القسم الاول ثم اذ كل ما يدخل الوجود فلا
بد في صحة تمييزه الخ اقول فلا يخفى ما في هذا السند
وذلك ان التمييز ان اعتبر من جهة العدد والكبر
مسلمة بخلاف الصغري وان اعتبر من جهة العدد
وعلي العكس قوله في المتن فان قلت العلم
في حقنا متعدد الخ هذه البراهين في المقام على
دليل وحده الصفات توجه المص الي تعريه ودفعه
فقال فان قلت الخ وكذا اعتبره اي غير العلم
وهذا انقضى عما اشار اليه سابقا بلفظ مثلا كما في
بعض النسخ وانت خبير بان المقام في عني عن
الجمع بينهما قوله فلو قام العلم مثلا في حقه ثما لم
مقام علوم الخ اي نظرا الي ما سبق من ان العلم
في حقه تعالى واحد واشار بلفظ مثلا لعبارة
من الصفات قوله مقام علوم اي نظرا الي جانبنا
اذ سبق انه متعدد بالنسبة اليها ثم اجماع
قيامه مقام صفات متغايرة اشارة الي بيان
الملامة التي حلت بها الشرطية قوله ويلزم
عليه اي عيا قيام العلم مقام القدرة الخ ان
يجوز قيام ذاته الخ اذ غاية ما في المقام قيام
الشيء مقام ما يفارقه فيكون هذا الامر لا يلزم

وفي

وفي بعض بل ويلزم عليه الخ باسلوب الانتقال
وعليه بالكون قد انتقل الي الامر اخراشد فيكون
السلام عا معني يلزم وعلي قيام العلم بعلوم قيامه
مقام القدرة بل ويلزم عليه ما هو اشد وذلك
جواز قيام الذات مقام الصفات لكن لا انتقال
لانما سبب الواو فالماسب اسقاطه وكان ذلك
ما جعل النسخ من غيرنا مل فيكون جمع بين
النسختين قوله وذلك اي جواز قيام الذات مقام
سائر الصفات بحيث تسد مسد ها قوله مما
باباه كل مسلم اي لانه يودي الي تعطيل الذات عن
الصفات وهو مذاهب قد ما الفلاسفة وهو فاسد
وقبه ثم يرضى بلم المعتزلة القائلين بقيام الذات
مقام الصفات وفي ذلك خلاف ما سلف قوله
قلنا الفرق بين قيام العلم مقام علوم وبين
قيامه مقام القدرة والارادة الخ ان التعابير
الخ والمراد بالتوهم في المقام الحقيقة قوله
ان التعابير اي من غير لزوم محال من قلب
حقيقة او جمع بين اطراف التضاد قوله ويلزم
ما تقدم اي من كون الشيء بقاء وان لا يباد
وكون الوجود بين فالنز وجودا واحدا مثلا
القدرة تضاد الجبر في نفسها ومن حيث قيامها

مقام غيرها من الصفات لا تضاده ثم كذلك في
سائر هاتين في الشرح هذه شبهة الخ الاشارة
الي ما تضمنه النص المقام في ثم ونظر هاتين
يقال العلم اي مثلاً بدليل النسب فبعد ثم هو من
باب الحدف من الاوابل لدلالة الواحترق فلو
اتخذ العلم القديم الخ انت خبير بان لا يتفرع علي
خصوص قوله العلم قد تقرر في الشاهد تعدد
متعلقاته فالما سب ان لو كتمه بقوله والشاهد
سلم للغايب فيكون الشاهد فيه التعدد ايضاً
ثم يفرع عليه قوله فلو اتخذ الخ وكانه اعتمد فيه
الظهور على ان قوله بعد فاذا لم يعتمد الخ يستبر
اليه قوس والملازمة ظاهرة اي نظر الي الشاهد
فلان قيام العلم اي القدير بمقام علوم
مختلفة اي بالنسبة اليها سند البطلان قوس
بوجوب اي يستلزم قوس كالقدرة والارادة الخ
الم تنسب اسلوب البيان بان يقول من القدرة
الخ وهو فقد في المقام من اسلوب التمثيل
وجوبه اي وجوب ما ذكر من التعدد والاختلاف
قوس عليه اي على الشاهد اي نظر الي التعدد
والاختلاف بان يعتمد ما في الغايب متخذاً
في بعضها اي كالعلم بالنسبة الي العلوم قوس

وجوب

وجوبه يعتقد عليه الخ اي على الشاهد نظر الي
وجوب التعدد والاختلاف بالنسبة اليه اي
الي الغايب قوس بل اذا لم يوثق بما تقرر الخ جري
هنا على نسخة الانتقال ولم يأت بالواو في المقام
وهو يعرف ما ذكرنا من ان ذلك لعله من تداحل
الشيخ جري عليه الناسخ ما غير كامل والصغير
في وجوبه عايد على ما ومن بيان لها والاستشارة
راجعة للتعدد والاختلاف قوس وذلك باطل
باجماع المسلمين فيه اشارة الي ان المتألف كما لم يزل
لنبي من المسلمين وقد قيل بذلك قوس مثلاً
اشارة الي غير العلم من الصفات المتعلقات قوس
لما تعددت الخ اي حين تعددت فلما هنا جينية
متعلقة بقوله اختلف فيها اي بل اختلفا فيها حين تعددت
احاد العلوم الشخصية ايما هو باختلاف متعلقاتها
فحيث قوس من علم واحد بالشيء الواحد
بالنظر الي الغايب والصغير في توقفه عايد علي
الاختلاف قوس والمتألف الخ مفقود هذا الحاصل
جار على قيام الواحد مقام التعدد عند اتحاد النوع
ويبين قيامه مقام التعدد عند عدم الاتحاد قوس وقد
راعت خبير بان لم يجر الكلام قبل الا على الطرق الاولى
وكذا من المناسب ان لو اخر هذا الي اصل حتى يتضح

الكلام عما هو مختلف بالواقع كالقدرة والارادة
 ثم ياتي به وكأنه وهم انه نخص له قبل والضمير في
 قوله انه عايد على الغيايم المذكور وقوله مثلا
 انشأ به الى غير العلم من الصفات المتعلقة قوله
 قلب الجناس الخ اطلق الجناس على الانواع و
 الحقايق يدل على ما عطف عليه من قوله واختلاف الحقايق
 فهو من باب عطف التفسير في لكنه يعبر عليه
 ادعا بمتى وحدة الكلام الخ اي انه حقيقة واحدة
 وان انقسم الى امروني وغيرهما فهاهنا ابا مر
 سبحانه بما به ينهي ويخبر بها به يا مروني ولا
 يصح ذلك في العلم والارادة وكونها من غير قيام
 والمراد بالواقع الحقيقة ومضمون قوله وهذا
 الجواب حسن لكنه الى هو من تسمية الكلام عليها
 في المتن وما يقتضيه ظاهر الالطوب من ان هذا
 التعكير من عند المصنف فعدا سببا لان
 يقتضي انه ما عند الغير فالسبب ان لو جابه
 بعينه حكايته عن الغير وانظر قوله ادعا مع ملطف
 له من ان المعول عليه هو وحدة الصفات فليست
 بطلت الادعا على المعول عليه بل الذي يتألف
 اطلاق الادعا عليه هو مقابل المعول عليه وظاهر
 قوله اجماع السنة انه دعوى الجميع والذي سبق له

انه مذهب اكثر اهل السنة انه كلام واحد والآخره
 فالذي عليه اكثر اهل السنة انه كلام واحد والآخره
 اللهم ان يقال انه على حذف مضاف اي ادعا اكثر
 اية السنة الخ قوله وحدة الكلام اي بالنسبة الى
 الغايب قوله مع اختلافه بالنوع اي بالنسبة
 الى الشاهد فبان ان اعترافنا بالشئ الواحد قد
 قام مقام متعدد مختلف في الحقيقة قوله
 فالاختلاف بينهما من حيث المتعلق فقط المكسب
 ان لو قال فالاختلاف بينهما الخ وانت خبير
 بان هذا مفرع على قوله اما الامر والامر الخ ولا يجعي
 انه لا يلزم من اندراج الشئيين تحت حقيقة
 واحدة ان يكون الاختلاف بينهما الامن حيث
 المتعلق لا نرى ان الامنسان والنرسا مثلا يندرجان
 تحت حقيقة ولا يلزم انهما لا يختلفان الا في
 المتعلق بل هما يختلفان في الحقيقة نعم ان فسر
 الحقيقة في قوله في حقيقة الطلب بالنوع لزم
 الاختلاف المذكور ومع ذلك لا يخلو عن النظر قوله
 قوله فوجعت الى فقسام كلها الى الخير والطلب
 ان اراد بالاقسام كلها اقسام الكلام لم يتم له
 التفرع عما قبله لانه لم يجر فيها تقدم على اقسامها
 كلها اذ منها اللذات ولم يذكره وان اراد فقط الاقسام

التي جري عليها الكلام لم يتم له رجوع انقسام
 الكلام كلها الي القسمين الكذب هو المراد في
 المقام ثم ان يكون قسم اخر فاعل جاز والمناكب
 ان لو غير بالمعنى مكان القسم لان التغيير بالنفس
 بنا في العصور الذي هو عدم التعدد في نسبة
 الي القسمين لم يجر طيفا اسلوب المقام ولو جري
 عليه لقال بغيرهما اليه في اندراجهما تحت الخ
 قوله فغفل لما في هذه البعوضة المستصغر وكذا
 الخصم يدعي الخ الصغير في قوله انه للشان
 ان يكون ثم ابي في جانب الغائب فاعل يجوز المناكب
 ان لو قال مثلا باثر العالم والقدرة وان كان
 ما جري عليه يلقي في التفتيش قوله فان قيل يلزم
 ثم ابي في مقام المعنى الذي فرض الخصم وهذا
 الزام عما ذكرنا استشهاده في المقام لا بد العرف
 بين الطرفين فاجاب عنه بقوله قيل وذلك
 الخ يلزم ان ايضا ابي ذلك المعنى الواحد
 المعروف قوله قيل وذلك لا زما ايضا هنا اي في
 مقام الكلام كما الزم قوله فان الخبر لا يقاد
 النهي يعني لا نه يصح ان يخبر عن الشيء ويتحقق
 عنه الخ والمراد ايضا ابي يقاد النهي اذ لا يكون
 امرا بالشيء ناهيا عنه اي طالب لفعله واللف عنه

الخ جواز التذكير بالمحال قوله ولو كان معجب
 واحد خبرا طلبا الخ المناكب للسبب فان لو قال خبرا
 امرا وبيان الملازمة انه اذا كان الخبر لا يقاد النهي
 والمراد ايضا النهي ولو كان الجميع صفة واحدة وان
 ما به يخبر هو ما به يؤمر وينهى فكانت تلك الصفة من
 حيث انها امر تقاد النهي ومن حيث انها خبر لا تقاد
 او من حيث انها نهى تقاد الامر ومن حيث انها خبر
 لا تقاد نهى وذلك هو المحال الخ الاشارة راجعة
 لكوب المعنى الواحد الذي هو خبر طلب يقاد نهى
 قوله من حيث المعقول اي وان كان غيره نظر الي
 الشخص قوله ولا حل استقامة الجري على هذا
 المسلك الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله فان
 الخبر لا يقاد النهي الخ قوله وقد نقل ذلك الخ وتعر
 المهم للنقل عنه دون غيره لان النقل عنه مضطرب
 عما سيطر قوله ورد عليه بان تعقل وجود الكلام
 الخ انت خبير بان مجرد النقل ليس بمحال فالمناكب
 اسقاط لفظ التعقل قوله اذ وجود الجنس خارجا
 في غير نوع الخ وجه الظهور ولا يجني ما فيه اذ
 عبد الله بن سعيد لم يقل بان المذكور ان انواع
 حقيقة حتى يرد عليه ما ذكر بل يقول انها اثنان
 فلا يلزم محال عما وجود الجنس به وتوفا المناكب

ان لو وجه الرد الذي حكم عليه بالظهور بخلو الكلام
عن التعلف فكذلك هو ظاهر كونه يلزم عليه خلو
الكلام عن التعلف في المزل كيف وهو نفسي
وعلى هذا فهم المجهت بعد الذي هو بعض المحققين
كلام المعتزلة وان كان خلاف ظاهر ما ملو به الاعتراض
والظاهر من اسلوبه ما فهمه المجهت وجهه بقوله
اذ وجود الجنس الخ قوله وايضا فلا يستلزم الخ رد
اجز والظاهر ان الرجوع للنقل الاول وكما انه اخره
فقد اجمع اطراف النقل واطراف الرد وجرى في الرد
على اللف والنشر المعكوس ليصل الرد الاخير
بالنقل الى خبر اول فان الاستخبار الخ هو عند ما قال
من كون المذكور ان ايلة الى الخبر قوله اما ان يكون
من الله تعالى الخ اي كقوله لم نشرح لك صدرك
قوله والاستفهام الخ مستلزم اليه اي على حكم
طلب العلم علام فالواو تعليلية قوله وان اريد به
طلب الخ خبر الخ الصريح المجرور بالباء راجع للاستخبار
ويحسب هذا اظهر له ما في قوله قبل فان الاستخبار
الرجوع الى الخبر وهك الطرف هو قسم قوله اما ان
يكون الخ فالمناصب ان لو قال واما ان يكونا من الله
تعالى طلب الخ خبر الخ فيرجع الى المرفوع لان
الكلام لا يتعلف بهما اي بالامر والنهي قول فانه اي

الباري اجل من ان يعتقد مثل هذه الخ بمعنى انه
منزه عن ذلك قوله والتزم الاستاذ الخ اسلوب التزم
بنا سبه ما سبق له في شرح قوله والتخفيف الاعتماد
الخ حيث نعرض لاثبات الكلام لله تعالى لان الدليل
لم ينجح له الا بالخبر فيلزمه ان يلتزم رد جميع الانقسام
الى الخبر ليجز له الدليل على اثبات الكلام لله تعالى
ولما قال والتزم الخ قوله والخبر الصدق فينبغ الخبر عنه
اي والتابع متوقف على المتنوع قوله على ما هو به اي
الشيء الخبر عنه كالتختم الذي جري عليه الكلام قوله
ثا يثبت له اي لذلك الشيء ولم يتختمه اي الشيء ان كان
بنفس هذا الخبر دار وان تغيره تسلسل وجهه
هو ان الخبر الصدق قد ظهر به ينبغ الخبر عنه على ما هو
عليه يثبت بذلك الخبر ايضا والنفوذ به يستدعي
توقفه عليه فيجيء الدور وان قلنا ثبت بغير ذلك
الخبر ولا يفتقر الخبر الى خبر ايضا لردة الانقسام كلها
الى الخبر فينقل الكلام الى ذلك الخبر فيكون
متوقفا ايضا على ذلك الشيء وذلك الشيء متوقف
ايضا على خبر اخر ثم ينقل الكلام اليه ثم يعود الى
ما لا نهاية له فيلزم التسلسل قوله قال ابن التماسين
ويمكن ان يجيب الخ اي ان يجيب الاستاذ عما ورد
عليه بان بعض الخ اخبار براديه الخ نشأ اي والخبر

عن تخلف الفعل الذي رد اليه المرو والخبر عن
تخلف التوكيد الذي رد اليه النهي من هذا
الغيبيل وجيبند بان ما فزع من قوله فلا يشترط
الخ والخبر في قولنا كونها راجع لبعض الاخبار
بمعنى الخبرات عنها فالكلام جارحاً مستخدماً
قوله قبل تعلقبها اي قبل تعلف الخبر بالمنطقات
قوله بل يثبت معه اي يثبت كونها بتلك
الصيغة مع الخبر والمواد بتلك الصيغة في المقام
المتختم وقضية كلامه ان هذا الجواب ناهض ولا
يجوز ما فيه اذ يرد عليه من قبل الخصم ان الاستناد
ان رد المرو والنهي الي الخبر الذي يرد به الاستناد
كطلقت ويعت فاضد لا نشأ الطلاق والبيع
فقد ردهما الي المنة وخفيقته غير حقيقته
الخبر فلا يمتنع ما التزمنا من رد اقسام الكلام
كلها الي الخبر ليستظم القول بالوحدة الذي هو
مطلب الاستناد قوله واعتزنا ايضاً الخ قضية
انه لا جواب عن هذا الاعتراض وذهب الامام
الخبر الي قوله الا انه رد المرو الي نظر الي عدم
فعل المأمور الي فعل النهي والحلول بمعنى الوقوع
قوله ورد عليه الخ وجه الرد عليه بما ذكره وان اذ
رد الي اخبار انه تعالى بحلول العقاب والى ان خبر

الله تعالى صدق ولا خلف فيه فيكون واقفاً لا محالة
فيكون العقول المروا منه تعالى مدافقاً له قوله
في هذا بطل على المعتزلة حد الواجب الخ اي ويضمون
قوله ورد عليه بان عقول الله الخ بطل على المعتزلة
حد الواجب بل ذلك اي بانه ما يعاقب على تركه
فيرد عليهم بان بعض الواجب لا يعاقب تاركه
نظراً الي عقول الله تعالى ومنهم من حده بها وعد
بالعقاب على تركه تعصبا عن الايراد وهو غير
متقضي به لان ايعاده تعالى صدق فيستحيل خلفه
وهذا الحد الاخر هو المناسب لقالة الخبر فلعلمه
مراد المم وظاهره ملوب ان الاستناد في قوله
بذلك راجع لقوله رد المرو والنهي الي الاخبار بحلول
العقاب وهذه الظاهر غير نافع اذ قد ظهر الاضطراب
في حد الواجب عندهم نعم نقول الاستناد راجع
لذلك على حد مضاف اي مقتضي ذلك قوله
والقاضي يقول الخ انت خبير بان هذه العبارة
غير محررة وتقر بها ان لو قال مثلاً والقاضي
يقول انت خبير بان هذه العبارة غير محررة
وتقر بها ان لو قال مثلاً والقاضي يقول يتحقق
المروا الي الخ وهذا الترخيص للرد على ما
قوله فان الثواب الخ سند لما صارا اليه القاضي والضمير

في قوله عنده عابدين علي اهل السنة وفي قوله
تعلقهم عابدين علي الثواب والعقاب وهو مبتدأ
خبره في قوله باخياره نفا لبقوله لا انهما الخ اي لا ان
الثواب والعقاب لازمان للام والهمي عقلا فزوم
واشكالان صعبة الخ عطف علي احداث فورية
والظاهرة ان من عطفه المغاير فزوم ان يوفق الله الخ
استثنى من قوله واشكالان الخ قوله السامنة
اي الملل فزوم المعنوية والمعاني بدلت مفصل من
بجمل الذي هو الصفتان قوله من مزال الخ قدام جمع
مزال بفتح الميم والزاي وفي اخره لام مضعفة محل
الزلف قوله في الشرح هذا فصل الوحدانية ايجاد
بمعان الترجمة محدوفة المصدر والعجز وفيه اشارة
ايضا ان ما تقدم من تراجم الكتاب هو علي هذا
الطراز وانظر كيف اختلف الوحدانية هذا والذي
الكلام عليه في اثنا الفصل الوحدانية من بعض
الجهات لا مطلقا عما سيظهر ان شاء الله تعالى
ولكن من المناسب ان لو قيدها بما بطائق ما انطوى
عليه الفصل قوله وفي انقسامها اي في انقسام الوحدة
واعاد الجارلا فاداة انه معطوف علي معنى وفي قوله
ان يكون معطوفا علي الوحدة علي انقسامها لان الاول
من باب النصور والثاني من باب التضديق والتسا

توجه

توجه الكلام علي كل منهما قدم الكلام علي الاول
لما ذكر فقال فتقول اما معنى الوحدة الخ وجري علي
طريقة اللف والنشر المرنب ورجو الله اسم كتاب
للمبعضا وبافاديه محل القول قوله الواحد الحقيقي
المناسب ان لو قال للوحدة الحقيقية لانها التي
جري عليها التعريف قوله وهو ما لا ينقسم اصله
اي يوجد من الوجود كالنقطة قوله وللواحد الاضافي
المناسب وللوحدة الاضافية قوله كالا انسان مثال
لقوله لا الي امور مستوية في الحقيقة قوله المختلفة
اي بالشيء لا بالحقيقة قوله من يد ورجل الخ بيان
للاعضاء المختلفة قوله ويوحها كالصدر والعنف
قوله فانها غير مستوية في الماهية جري في هذا علي
مذهب الفلاسفة وهو عدم اتحاد الجواهر في الماهية
وجري في ذلك في المنام لانهم الاصل في هذا المقام
اعني مقام الوحدة فلا يعترض في المقام بما سبق
صدر الكتاب للمتكلمين من اتحاد الجواهر في
الحقيقة وانما غير متماثلة والاختلاف انما بينها
انما هو ما يخرج عن الحقيقة حقيقة الجواهر
عندهم مختلفة كحقيقة الانسان واختلاف
افرادها بالمشخصات الخارجة عنها في افراد
الانسان قوله ويخرج من التعريف الخ المناسب عن

التي هي لان ما لا يشمله التعريف خارج عنه كما في
قوله وقال الامام في الارشاد المواد امام الحرمين
يقيد الارشاد لانه لقب لا حد مستفاد والمنازل
ان الواجب التعريف على الوحدة ليطابق ما عقد
له المبحث ثم تعريف الواحد يتضمن تعريف
الوحدة فالاصوليون اهل اصول الدين وهم المتكلمون
اهل اصول الفقه قول تعرف بها ياتي في قضية
انها لا تعرف بها ما لم تعرف التعريف البيضاوي وليس
كذلك اذ مرجع تلك الامور الى الواحد الحقيقي
والواحد الاصنافي وقد جرم الكلام عليهما فيما لم
يقول هو الثاني الى الثاني اسقاط الضمير لانه
ضمير المرفوع فلا مدخل له في المقام وانظر ما وجه
نصيب قوله احترازوا المناسب رفعه خبرا عن قوله
اللهم ان يقال هو مقول من اجله والعامل فيه
ممدوحا تقديره اني به احترازوا لا يخفى ان المناكب
ان لو قال مكان احترازوا الخ خرج عنه الممدوح
لان الثاني جنس فلا ينافي ان يقال في جانبه
احترازوا من كذا المناسب خرج عنه كذا الجسم
دخل تحت الصاق نحو المقدار قوله فانه يغفل القسمة
الى الضمير عايد على الجسم مع ما يشير اليه الحاق واق
به مفعول فاعلم ابوجه ظاهر قوله احترازوا الخ من

استراط

استراط القسمة بالفعل وظاهره ان المطلوب ان الضمير
في قوله فلا يسمى عايد على المتقسم وياين عليه تشييت
الضمير ويصح من جهة العقي عوده على ما رجع اليه
الضمير في قوله فانه لا يرد عليه تشييت الضمير
وقد سبقت ان المراد بالاصوليين المتكلمون قول ولو
قال الواحد الى استندراك على الامام وانت خبير
بان لا ليق في المقام هو ان لو افاد ان قوله لا ينقسم
ليس للاحتراز بل لتحقيق الماهية وبوجهه لا انه
يخبر عن عليه قوله ان قوله الى اعتدال عن قوله
فان كل متقسم عندنا ان معشر اهل السنة والمناكب
ان لو قال مثلا عقب قوله شيان قوله بتحقيق
للتحقيق اي العرفية فهو قليل في صفة لبيبة الخ لم
يستوف في المقام اطراف الخلاف لانه يفي عليه
القول بان الوحدة من صفات المعاني
والتحقيق الاول لم يتعرض لوجهه وكان من المناكب
ان لو تعرض له او يحيل على ما تقدم في بحث القدم
والبغا اذ ما وجه به هناك عند حكاية الاقوال
في القدم والبغا بوجه به هذا وانت خبير بان
المقدم ان قول القاضي وامام الحرمين صفة
نفسية على معني ان الوحدة حالة ثابتة للذات
ما دامت الذات غير معللة بعلة فلذا قال والتحقيق

الاول وليس مقصود ههنا ذلك بل مقصود ههنا
 بقولهما ان الوحدة صفة نفسية انها لذاته تعالى
 لا امر خارج عن الذات ان قول الواحد الحقيقي المكسب
 الوحدة الحقيقية لا ان التقسيم جار عليه بل ان علي
 الواحد ان يقال الواحد يستلزم الوحدة فاذا كان
 بذلك لم يسمي اي الواحد بالاجتماع قول هذه
 انقسام سبعة هو سبعة فلم والمناسب انقسام ثمانية
 ونصيحته بان المقصود انقسام دون النوع الحقيقي
 برفعه ما بعد من اجز الكلام عما هو اعلم قول
 الاول الواحد الحقيقي الخ المناسب امقاط الواو
 قول ولا بد الخ المناسب ان لوقال وجبني لا بد
 او ثم لا بد ان يكون الخ لان المقصود بناء على ما قبل
 واذا كان اي الواحد من وجه الكثير من وجه
 كذلك اي كوجوب تغير الوجهين في المعروض
 الكثرة الخ اللام متعلقة بحدوثها انه صفة
 الماهية اي الماهية الكائنة لم وقد الكثرة ويكون
 قد جري على تنوع تغير متعلق الطرفين ولوقال
 نفس ماهية مع وصف الكثرة لكان اوجز والمقصود
 مع وصف الكثرة الشيء الذي نخصه له الكثرة من
 الخ شخص والا انواع قول الاول اي ما جهة الوحدة
 فيه نفس الماهية هو الواحد بالنوع قول كاتحاد

زبد وعم و في الخ ثمانية مثال ما يليه من قوله
 والاول الخ وانت خبير بان المثال غير مطابق لمثل
 له والمطابق ان لوقال كالاتسان المتحد فيه زبد
 وعم واوجه الوحدة في الخ ثسان بالنسبة اليهما
 مثلا في نفس الماهية وذلك الحيوان الناطق قول
 وهو جز الماهية الخ المناسب ان لوقال وهو
 ما جهة الوحدة فيه جز الماهية قول كاتحاد الانسان
 والغرس في الحيوان مثال ما يليه ولا يخفى انه غير
 مطابق والمطابق ان لوقال كاتحاد الحيوان المتحد فيه
 الخ ثسان والغرس اوجه الوحدة فيه بالنسبة
 اليهما هو الجنس وهو الجسم النامي الحساس
 المتحرك بالارادة قول كاتحاد زبد وعم وخب
 الناطقية مثال ما يليه وهو غير مطابق والمطابق
 ان لوقال كاتحاد المتحد فيه زبد وعم وقول
 وهو الواحد بالعرض تصور ثلث والمطابق
 ما تقدم ان لوقال وهو ما جهة الوحدة فيه ما هو
 خارج عن الماهية ثم ما قال يستلزمه قول
 كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليهما المطابق
 ان لوقال لحمل البياض المتحد فيه القطن والثلج
 عليهما اي بواحدة امتزجة واشتقاق او
 مباينة والا فلا يمنع حمل نفس البياض عليهما قول

كما تتبادر المضاحك والكاتب في وضع الانسان الخ
المطابق كوضع الانسان المتحد فيه المضاحك والكاتب
لهمما قولنا لا يمكن ان عليه تفسير وهو لا يناسب
اذ لم يظهر له معنى فالمناسب اننا لو ساقناه في اسلوب
التفريع او التقليل لزم كالمعدار اي من الطول والعرض
ونحوهما قولنا ولا غيره اي لفظة انه كالعالم البسيط
اي الذي هو المولود من اجزاء غير مختلفة الطبايع كما لما
يختلف بخلاف قوله ان الله تعالى وهذا مبني على ان الواحد
بالشخص له مقدار قولنا واذا عرفت هذا الى الاشياء
راجعة لمصنوع اما معني الوحدة الخ وتوجه في
المقام الى الكلام على معني الوحدة بالنسبة الى
تعالى بعد ان تكلم على معناها بحسب الالفاظ وان
خبر بان قوله واعلم ان المراد بكونه جل وعلا
واحد اي قبوله لا تقسام الخ كما براد به ماد
براد به نفي التكم المتصل بالنظر الى كونه موصوف
باصاف الالهية فالمناسب ان لو تم ذلك
ايضا قولنا وحاصله اي وحاصل المواد المذكورة في
التسمية المنفصلة والتسمية المنفصلة الخ قوله فهو
الواحد في ذاته تعالى الخ تفرع على الحاصل ولا اي غير
مولود من جزئين فالكثير تفسير للواحد في ذاته
وانت خبير بانه اخذ ما يشمله المفسر بالمطابق

ان لو قال اي غير مولود من جزئين فالكثير ولا نظير
له في ذاته قوله فلا مثل له ولا نظير اي في صفات
على ما يقتضيه السياق لا يقال التفرع لا يجري على
الكلم المتصل بالنسبة للصفات لا ان تقول المفرع عليه
الذي هو قوله والواحد في صفاته لا يشمل ذلك قوله
والواحد في افعاله المقصود بان صفاته تعالى جميع
الممكنات على ما يقتضيه السياق لا ما يوهبه
ظاهر اللفظ من انقسام الممكنات الى قسمين احد
الغني عن هو الذي يجري عليه قوله والواحد
في افعاله على ما يقتضيه اللفظ فانه كما هو مذهب
المعتزلة قوله فله تشريك اي لا مقاسمة قوله
وكذا ضد اي وكما معاند وكذا وزير المعاونة اي لا معاون
قوله وليسست الوحدة الخ توجه الى دفع ما ينشأ
من قوله قبل نفي قبوله لا تقسام ونفي نظيره
الخ من كونه تعالى جوهر فردا او معنى من
المعاني قوله كان المعاني لا تقبل الا تشكك الخ فقيسته
ان المعاني عموم لا تقبل الا تقسام وقد سبق
قريب ان المقادير تقبل وهو من جملة المعاني فاذا
بين المحلين ضرب تدافع ويحجب عن ذلك بان
ما سبق جار على مذهب الفلاسفة وماهات
جار على مذهب المتكلمين فاذا لا اشكال قوله والاي

بان كان من المعاني لزم ان يكون صفة غير قائم
 بنفسه الخ قوله وقد سبق استحالته ذلك لا شأنا
 راجعة الي اللان من معاني لزم وبالحكمة الخ توجه الي
 الكلام عما ادر كنه العقول نظر الي جانب
 تعالى بحسب البراهين العقلية والفواظ السمعية
 واطلق الشهادة على الدلالة جازا والباقي قول
 بشهادة مسببة **جل** وعلا هو من باب التخليل
 قوله ذات قائم بنفسه الخ اي لما سبق من وجوب
 انشائه تعالى بالمعاني والمعنوية وقائم بنفسه
 خبر بعد خبر وان تبع قوله قائم بنفسه بالتفسير
 ليقيد انه مختاره وان فيه خلافا **لو** وجوب
 وجوده الخ لتقبل لما يليه فقط من الاستغناء عن
 الموصوف الخ خبر بعد خبر من صفات
 الجلال والجلالات بيان لما وبينها بصفة الجلال والجلالات
 والجلالات كالتبركة صفات التخليل لا تخرج عن ظرف
 الجلال والجلالات قوله ليس بصفة الخ لما ذكرناه من
 باب التخليل توجه الي الكلام عما هو من باب
 التخليل واخر ما هو من باب التخليل وان كان الظاهر
 يقتضي تعدده لطول الكلام فيه والاشارة
 تقدم ما لا طول فيه ليتفرغ الي ذي الطول قوله ولا
 صغرا ولا كبرا اي بحسب السن والمقدار قوله

كل الممكنات الخ انظر من اي نوع وهذا اهل من التخليل
 والتخليل او هو نوع خارج عما لو لم كل ذلك الخ الاشارة
 راجعة لقوله بالقطوع به الخ والضمير في قوله قطوع
 فيها المعقول المنقول عايد على الشواهد **لو** شئ
 غيرت العقول بعد اي بعد معرفة الباري سبحانه
 وتعالى ومعرفة صفاته تخليليا وتخليليا على الوجه
 الذي تقرر في المبحث عن ذلك اي عن ادراك كنهه
 تعالى بحسب الذان والصفات والقطع تشوقها
 قوله الخ من متعلق بها يليه **لو** فيها هو خارج
 اي من الكنه قوله وقصارها امرها اي امر
 العقول اي غاية امرها انها صارت من اجل المحنة
 الخ توجه في المقام الي الكلام على شأن اهل الخصوبة
 نظر الي ما حصل لهم من العلم بجانبه تعالى بعد
 الكلام على شأن غيره وذلك ان العلم بجانبه
 تعالى له طريقان طريق اهل العلم وذلك البراهين
 العقلية والفواظ السمعية وهذه الطريقة
 هي المألوفة وطريق اهل الخصوبة وذلك بحسب
 المواهب الربانية والعلوم الدينية فلما افاد الطريقة
 المألوفة اخذ يتكلم على هذه الطريقة فقال وقصار
 امرها الخ واللمحة تكون فوخر البصر والرمز الاشارة
 وتكون من الغير وانظر هل العطف للمعاني او لم

في المقام للوحدة فيكون في الكلام انشاؤه في
 ان المدرس الذي هو الذي فيها غابت الخ هذه
 حالة الغائب تاهيت من التيه وهو القصة الواسعة
 قوله ولهم يعني خبر قول الكبير يا قد سلفنا
 من الصفات الجامعة وفي جعل الآية التي هي جمع
 رد او هو ثوب معلوم للعلم استعارة قوله وتنتسم
 الخ اي تستكشف من مواهب الخ قوله لكشف الغطا
 متعلق بالزيادة واللام فيه للتقوية قوله ورعا
 عظم الشوق الخ وذلك كما يحكي عن بعضهم انه
 لما عظم عليه الشوق فنهضت روحه والباقي قوله بلطف
 نسيم المريد للسببية والاصناف ببيانها اي
 بسبب اللطف الذي هو نسيم المريد وفي جعل
 النسيم الذي هو الريح المريد استعارة قوله
 وللولي القطب الخ تقدم من شروط الولي والقطب
 اخذ من الولي قوله الجامع يعني بين علوم الشريعة
 والحقيقة فهو اخص من القطب والمعنى المشا من
 اليه هو مضمون قوله وقضاري امرها الخ قوله
 قد الذي يهيئ اليه الفضيحة المقصود بالوجدان
 بان باب الخ حواله من اطلاق السبب في المسبب
 ان ما يقع بهم مسبب عن الوجد والشيء عنه
 انكار عما اهله وانتج ما سيف بقوله اذا اهتر

الخ ليفيد سبب الوجد وكيفية وقوعه باهله
 من باب اتباع الشيء بسببه وكيفية وقوعه
 قوله اما ننظر الظير الخ تنظير لذي المقام طلبا للبيان
 واجرى الكلام على القبي اذ هو المظنة للانكار
 ويعني به القبي حقيقة او حكما جني يتحمل ما هو
 كبير السن وهو ناقص العمل قوله حذ الي القبي
 اي مال اليه قوله فيضطرب الاعضاء اي أعضاء الظير
 قوله في رهاى تحركها والقبي رواح المحبين قوله
 للعالم الاسمي بفتح اللام وهم اهل حضرة تعالى
 ويصح كسر ها وهو ظاهر قوله فيل بسنطيطه لانهم
 انكارى ولما انكشفت الغطا عن وجه معذرة اهل
 الوجد كان من المناسبات ان ينبع ما سيف بقوله
 فيا حادي العشاق الخ اي يا معني العشاق فالحادي
 المقامي ومعني واحد قايما عن قايما وزمزم
 لنا الخ عطف تغسير على قوله واحد قايما فاد
 به النوع المأمور به من القبي وذلك ما هو باسم
 الحبيب قوله فانا اذ اطينا الخ وجه المسامحة
 فلا فسلم السكر ان الخ التعريض عما اقتضاه
 كلامه من نفي اللوم عنه ان باب الوجد من جهة
 الشروع قوله في غير صغير اي مضرع اي في غير
 حال صر من وضعا انها مضرع بضم الميم وكسر الصاد

المحجة اي مصلحة قوله قبلنا اي جانبنا ولا يعني
 وجه مناسبة ختم البحث بالدعاء قوله في المتن ثم
 نقول الخ هذا البحث جار علي وحدة الدان والصفات
 انفصلا وعلي وحدته تعالى في الفعال واما الكلام
 علي وحدة الدان انفصلا فقد سبق في البحث
 المعروف منه وسيخرج به في الشرح ايضا واما وحدة
 الدان انفصلا فقد سبق ايضا قوله ان يكون واحدا اي
 في الوهيت تعالى عا ما يقتضيه اسلوب المنة
 وفي ضمنه نفي الكم المنفصل بالنسبة للدان والصفات
 قوله للزم عجزها وعجز احدها الخ ببيان انه اذا اختلفا
 فاما ان تنفرد احدىها اولا وتنفرد ادة ادها
 دون الاخر فيلزم عا الاول اجتماع التقصين وعي
 الثاني عجزها وعي الثالث عجز ادها ولم ينفرد
 الاول لظهور امتناعه وفرض السيلة في المتن
 في ذلك ادبي صور التعدد فالزم فيه يلزم في
 غيره من باب اولي وعند الاختلاف اي الواجب
 وكما انه حذفه لعدالة ما بعد عليه مع استخالة
 ما علم الخ راجع لقوله وقهرها وقهر ادها وبيان
 ذلك هو انه اذا توجه ادها الي تسكين زيد
 مثلا والغرض ان الاخر يجب عليه موافقة صاحبه
 فيكون الترتيب في جانبه مستحيلا وقد كان حكمت

قوله عند

قوله عند الاتفاق الواجب اي علي كل منهما او علي
 احدهما دون الاخر في اللف والنشر الزب نظر الي قوله
 وقهرها وقهر ادها الخ لكل واحد منهما متعلق
 يعلم به باعتبار الخ ثم اد متعلق به ايضا والباكية
 قوله ونفي وجوب الوجود لكل الخ عطف علي مدخول
 مع وهو قوله استخالة الخ فهو لا ثالث واللام في
 قوله لكل معني عن وهي متعلقة بنفي وينبغي ان
 يعتبر ان الكلام جار علي حد مضاف اي وتوحيق
 وجوب الوجود الخ كما يستشير اليه في شرح الشرح
 ليندفع ما يقال من ان قوله للاستغناء لكل منهما
 جار علي الاستدلال بعكس الدليل الذي هو الاستدلال
 بنفي الدليل علي نفي المدلول وهو يلزم عا ما هو
 معلوم وذلك ان وجوب الوجود دليله هو افتقار
 جميع الحوادث اليه في وجودها فلو انتفى الخ حجاج
 وجب الاستغناء لا يدل علي نفي المدلول الذي
 هو وجوب الوجود نعم يدل علي نفي حقيقته وثبوته
 لعدم ما يتوصل اليه اليه بل جاز اختلالها الخ
 افاد بالا تنقاع المراد من قوله فان لم يجب اتفاقها
 الخ لانه بحسب ظاهر امرها انشغل اليه اذ هو
 شامل لصورة استخالاتها ايضا والمراد في المقام
 ما هو اخص وذلك صورة جوازها بدليل السيف

لان صورة استحالته لا تتوافق هي صورة وجوب
اختلافها من وعاء الاول الذي افاده قبل بقوله لزم
عجزها او عجز احداهما واعدة الاول عند الاختلاف
بالفعل قوله في الشرح اعلم ان الكلام الى الفصل
المشار اليه هو فصل الوجود ائنه علي ما يقتضيه
السباق لكن بالنظر الي ما هو اعم ليصح ترتيب
ما بعد عليه من قوله مرتب علي ثلاثة مطالب
الى لا بالنظر الي خصوص ما جري عليه المبحث لانه
انما جري علي مطلب واحد من مطالب الباب علي ما
سببته قوله مرتب علي ثلاثة مطالب اي
مبني وجار عليها وهي مداره واطلف الفصل علي
محل البحث في مقام الوجود ائنه تفصيلا عما لم يجر
ما يؤول اليه التركيب اذ يؤول الي قولنا اعلم ان
الكلام في هذا الكلام اذ الفصل في اصطلاح
المصنفين كلام مشتمل علي مسائل قوله الاول اي
من المطالب قوله اقامة البرهان الى المناصب
ان لو قال الاول وحدة الدان ليجري الكلام على اقامة
البرهان على الوحدة وعلى غيره ذلك من حكمها ونصورها
وغيرها من عدم انقسامها جابه دفعا ليقول
من كون الدان جسيما بسيطا وذلك انه لما فسر
وحدة الدان بمعنى التركيب وكان الشأن التركيب

بنفي

بنفي ما قبل الفسمة كالجسم البسيط الذي تقدم
فربما خاف ان يتوهم ان وحدة الدان العلنية من
ذلك القبيل قد فعه بقوله وعدم انقسامها لانه
الذي بنفي نظيره اي مشابهة له قوله او قسم في
اللوهية بان يقول بكل بعض اللوهية وم هذا
يظهر لك وجه التعرض له بعد قوله بنفي نظيره
تقالي لكن اسلوب الاستدلال لا ينبغي لا يسا عد
هذا والظاهر ان قوله في اللوهية راجع للطرفين
معاً ويختل ان يكون راجعاً لما يليه فقط والطرف
الاول يكون مطلقاً يعني بنفي النظر له في اللوهية
وجي الدان قوله دوانا كانت او افلا انظره فانه
غير شامل للصفات فالمداسم ان لو قال دوانا كانت
او صفات الى اللهم الله ان يقال المقصود بالذوات
الحقايق فيشمل الصفات ايها ويرد عليه انه
اذ كانت الذوات معني الحقايق فتكون شاملة
للافعال ايها فما وجه التعرض لها بعد وجاب
بانه تعرض لها اهتمامها وتكثيها على المتخالف
قوله وعدم استناد التاثير الى هذه اعمرها
قبله الذي هو قوله وفي معناه انفراد تقالي الى
كانه جار علي الكاينات عمومها بخلاف ما قبله فهو
جار علي الموجودات فقط قوله الثالث الى اي لا مثل

له تعالى منها ما دخل معه تحت حقيقة واحدة بمعنى
 سلب نسبة التماثل بينه تعالى وبينها فلهذا
 فرج عليه قوله فلا مثل له منها وانما الحكم بالحوادث
 والوجود ان لا يخل التوهم اعني توهم مماثلتها له
 تعالى واما مماثلة غير الموجودات له تعالى فلا
 يتوهم قوله كما انه لا ضد له فيها اي كما انه اي الشان
 او الباري تعالى لا ضد له كاي في الحوادث له تعالى
 ومضمون هذه التنظيم مستفاد لزوما من المطلب
 الثاني واثبت به في المقام جمعا لطرفي بني المماثلة
 والمعادلة له تعالى نظر الي الحوادث بمعنى انه
 لا مثل له منها ولا معاند فيها له تعالى في اختراع
 الفعل قوله فقد سبغ الكلام الخ انت خبير
 بان سبغ الكلام هنا لك على المطلب الثالث كذلك
 ايضا فكان من المناسب ان لو قال اما المطلب
 الاول والثالث فقد سبغ الكلام عليهما الخ والتركيب
 عطف على الجرمية من عطف المخصص على المسمى
 وهو تركيب المثلثة وهي هنا والله تعالى
 اعلم ما له من مزيد الخ خصوصا في قوله فانظره اي
 لنفسه تحضره فيحصل لك حال الغاية في مبحث
 الوحيدة فهو ما قوله واما برهان المطلب الثاني
 الخ المناكب لا سلوي لمن ولما سلف في مقام المطلب

استفاد

استفاد لفظ برهان واطلقت التضاد على معناه اللغوي
 الذي هو التناقض فلا يصح ان عليه بان القضية
 ليست مانعة للخلو نظر الي اعتبار التضاد بمعناه
 الاصطلاحي قوله والثاني يقسميه بحال المناكب
 ان لو قال باطل مكان محال قوله قد يلها ما سبغ
 الخ انظره فانه ما سبغ بعض دليلها وتمامه
 هو ما افاده بعد بقوله فلو كان الخ وكما انه عام معنى
 قد يلها ما سبغ مع كذا اي نظر الي ما فرغ عليه
 بعدم قوله فلو كان الخ قوله وما يوصفاته
 المتعلقة المقام في عني عنه قوله ومما تعلق
 بالفعل الخ المناسب للسياق ومن جهة المعنى
 هو ان لو قال ومما تعلق بالمكن اراد ان الخ فيكون
 شاملا للفعل والتركيب اللهم الا ان يقال اراد ان
 يعضبه الي التعلق التخييري اذ فيه يظهر وجه
 الاستحالة فيكون الكلام جار على ان التركيب
 فعل ويكون اطلق عليه اسم ما يروك البية من
 الفعل والضمير في قوله لم يخل عابد على الالهين
 على حد ومضاني اي لم يخل امرها وفي بعض النسخ
 لم يخل والامر ظاهر فيه وانت خبير بان الذي
 يترتب عليه قوله لم يخل الخ هو توجه الارادة
 لا تعلقها كما يعطيه ظاهر اللفظ قوله واما بطلان

الناليج الح عطف علي اما الملازمة قوله فوجه
بطلان الح جام عما تغدو بشرط فقله انما اردت
البيان فوجه الح قوله وهو الاختلاف الح المقام
في غني عن هذه التعسير فوجه بان يريد الح تصوير
لذي المقام وانت خبير بان هذه الاسلوب يوههم
الحصر فالمنا سب سؤقه في اسلوب التمثيل
اوياتي بلقطة مثلا في الزم عجزها الح هذه انا في
الشرطية قيل وهذه الاستدلال جار على طيف
ما في المتن وانت خبير بان لوجراه متنا وشروحا
على وجه اخر لكان اريد بان يقول لو اختلفا في
الفعل لم يخل اما ان تغرد ارادة كل منهما اولا وتغرد
احدهما دون الاخرى وقد سبق بيان هذا في تعبر
المتن قوله مع زيادة مستحيلات لم يجز علي
في المتن وحسب بعد اظهر لك وجه التعبير
بزيادة مستحيلات وهذا راجع للطرفين اعني
عجزهما او عجز احدهما قوله مستحيلات في تدنو
ما يرجع لكل طرف منها وهذه الاسلوب يقتضي
قرب محل الذكر وهو كذا في قوله وذلك لان تغرد
الح بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
القابلة لو اختلفا في الفعل الح قوله او ما في حكمها
اي في حكم القيصين نظر الي منع الاجتماع فيجري

علي الصنديين مطلقا ما كانت بينهما واسطة
كالقبيح والسواد اذ يصح ارتفاعهما معا بان تثبت
الجمرة مثلا اولا واسطة بينهما بان لا يصح ارتفاعهما
كالحرارة والسكون قوله فيكون الجوهر الح مغرغ على
قوله لما يودي اليه الح ايضا حال نشأته وكسلفا للفظ
عند امرة والمنا سب ان لو قال مثلا لانه لم يجز الح على
صورتيين من صور اجتماع الصنديين قوله وذلك
لا يعقل اي لا يعقل العقل والا فباينة انه مستحيل
والمستحيل يتصور ويعقل والامارة راجعة
الي التفرع قوله فان تعطلنا الح راجع بقوله او
لكلبيها واما ما يرجع لقوله لا حد الا ارادتي فهو
ما افاده بقوله بعد واما ان كانت ارادة لاحدهما
خاصة الح قوله وايضا فلا مانع من نفوذ الح هذا
مع قوله قيل ويلزم ايضا عليه الح بعض المشار
اليه قيل بقوله مع زيادة مستحيلات مستحيلات
فيما في البعض الباقي والتنبيه عليه ان نشأ الله
نقالي عند قوله واما ان كانت الح وتوسع في اطلاق
القيصين عما يشتملها وما يساويهما قوله
فاذا لم تغد الارادتان اكل واحدة منهما دليل
السباق لكن ينبغي ان عني على عدم نفوذ ارادة
كل منهما مانعا من نفوذ ارادة كل منهما عما سبق

من انه لا مانع من نفوذ ارادة كل منهما الا نفوذ ارادة
 الآخر منها فظ فلا يتفقد كل واحدة منهما لئلا ليس
 ابتدأ بالمال ولا على ما ذكرنا من المال يتمشي
 قوله قبل او كلمهما وما نزع عليه لانه معني هنا
 لم يلزم وجود الفعل لهما وعدم وجوده لهما
 ان ثبت المانع الى الشرط راجع للطرفين معا والمقصود
 بالمانع نفوذ احديهما لانه يثبت بدليل السبب
 السابق فاذا كان المانع من نفوذ ارادة كل منهما
 هو نفوذ ارادة الاخر لم تنفذ الارادتان ولم
 وجود الفعل لهما وعدم وجوده لهما وذلك ان هذه
 الارادة مثلا لم تنفذ فلا يوجد الفعل لهما اذ لا وجود
 له لهما لئلا ارادة الاخرى التي هي مانعها
 لم تنفذ ايضا ويلزم ان تنفذ هذه اذ لا مانع لهما
 فيلزم وجود الفعل لهما وعدم وجوده لهما هذا
 ان اعتبرنا ان نفوذ احديهما لانه هو المانع كما
 سبق واما ان قدرنا انه ليس بمانع فيلزم ان
 كل واحدة منهما قد امتنعت عن النفوذ لغير
 مانع واليه اشار بقوله او حصول المانع من غير
 مانع اي ان لم يثبت المانع والضمير في قوله لهما
 راجع للارادة التي هي خبر بان وجود الفعل
 وعدم وجوده انما ذلك بالقدرة اذ هي التي تؤثر في

ايجاد

ايجاد الفعل واعدامه لا ارادة كما يوهى ظاهر
 عبارة الهم ان يعتبر ان الضمير راجع للارادة التي
 كان على حد فاضل وتكون اليها سببية اي وجود
 الفعل بسبب تخصيصهما وعدمه كذلك قوله
 فلهذا ثلاثة اوجه الخ وهي لزوم غيرهما او غير
 احدهما مع قوله ويلزم ايضا الخ قوله واما ان كانت
 ارادة احدهما خاصة الخ اي والاخرى معطلة وهذا
 تعرض لمقابل قوله سابق فان تعطلت مع الخ فكانت
 المناسبة ان لو قال وان تعطلت احدهما الخ وكانت
 اعترية مغايرة فاني به في اسلوب الاتصال وههنا
 الاستحالة اللازمة على هذا من المقتضى اليه بقوله سابق
 مع زيادة مستحيلات قوله وقد سبق الخ اي في بحثنا
 وجوب عموم التعلف والاشارة راجعة للامم المذكور
 قوله واذا استحال الخ الثاني به دفعا لما يتوهم من
 كون احدهما لهيبا اقدم من الاخر نظرا الى قوله
 واما ان كانت ارادة احدهما خاصة الخ قوله مع كونه
 اليها المقام في غني عنه و يوجد في بعض النسخ
 باستفاضة ذلك مناسب ويكفي ان يوجه اثباته
 بانه ان يه ليوضح به جهة ترتيب ما بعده على ما قبله
 قوله ايضا اي كما يلزم غير من لم تنفذ ارادته قوله
 فيجب الخ نزع الوجوب خصوص على الممانعة وان كان

التماثل بين الشيين بوجوب اشتراكهما فيما يجب
 واستحيل ويجوز طه المقام للواجب والمقصود
 بالصفة في المقام تغلف الارادة قوله ولزم التسلسل
 بعين بالمعنى الى عم الشامل للدور ايضا قوله واما
 بطلان الطرق الثاني الى المناصب للسباق السابق
 ان لو قال ووجه بطلان الطرق الثاني وكانه
 راعى تغاير الطرفين فلما اجري على اسلوب الاتصال
 قوله وذلك ان الاتفاق الى الاشتراك راجعة
 للاوجه قوله اما ان يكون واجبا واجبا هذه
 مانعة غلوذا الكلام في الاتفاق بقيد الكون
 والنبوة بدليل السباق وتحسب كونها مانعة
 بخلاف بعض الكلام قوله ويلزم الى المناصب سقوطه
 في اسلوب بعيد ارتباطها بقوله وينبغي ان
 يقتضي الاتفاق الواجب في المقام مطلقا اي على كل
 منهما وعلى احدهما دون الآخر لئلا ياتي له التفصيل
 الى توفيق قوله ان كان كل واحد منهما الى قوله لان
 المختار الى وجه نفي الاختيار بالنسبة لطرف
 التفصيل قوله لم يثبت من الجبور الى هذه النهاية
 الطرق الاخر وهو قوله او احدهما وكان المناصب
 ان لوجوبها يرجع للطرفين معا قوله كيف ويرى
 يخلق الى الاستفهام انك اري ومهدا يتم الدليل

المقام

المتماثل فيكون مركبا من العقلي والنفلي قوله وايضا
 يلزم من قهر احدهما الى هذه امن توسعة الشرح وانت
 خبر بانه من تامة قوله قبل لزم قهر الذي لا يقدر عليها
 الى وتحسب هذا يقهر بك انه لا معنى للفتة فالمناصب
 استغاطا قوله ويلزم الافتقار الى هؤلاء زما حرايب
 فرض قدره احدهما ومن الاخر والمناصب لذلك ان لو
 جازبه بلغة ايضا قوله ويلزم ايضا في الاتفاق الواجب
 اي على كل منهما او على احدهما وفيه خلاف هذه اللازم
 هو المفاد بقوله في المتن مع استناله ما علم مكانه
 قوله صار وقوع السكون الممكن مستحيلة اي لوجوب
 الاتفاق عليه بالنسبة للاخر الذي تغلف ارادته
 بالحركة فيصير السكون الذي كان ممكنا بالنظر الى ذاته
 الله مستحيلة بالنظر الى ذاته ايضا وذلك قلب للحقائق
 كما جري عليه المهم قوله من الى جو منغلقة يوقع
 هو وايضا كون المانع الى من تغاير الشرح
 قوله تغلف ارادة هو خبر الكون من جهة كونه
 ناقضا وخبر من جهة كونه مبتداه هو قوله يلزم منه
 والضمير في له عايد على الى له قوله وذلك الى هو
 راجع لقوله ويلزم ايضا في الاتفاق الواجب الى
 على ما يقتضيه اسلوب الكلام قوله ويلزم ايضا
 في الاتفاق الواجب عدم وجوب الوجود الى هذا

شرح قوله في المتن ونفى وجوب الوجود الخ وانت
تخير بان هذا الاسلوب يقتضي ان قوله في المتن ونفى
الخ بالجر عطف على ما دخل مع وهو استعماله بالرفع
عطف على اللزوم الذي هو عجزهما او عجز احد هما الخ
كما توهمه بعضهم على ان في المتن اسلوب الكلام يابا
وان كان صحيحا من جهة المعنى وقد يفتى في المتن ان
الكلام على حذف مضاف ليندفع الى يراى المذكور سابقا
اي عدم تحقق وجوب الوجود لان الاستناد دليل
الوجوب فلا يلزم من عدمه عدم الوجوب اذ لا يلزم
من عدم الدليل عدم المدلول بل الذي يلزم عدم
تحققه والى هذا يستدل المصنف بقوله بعد فلا يتحقق
وجوب الوجود الخ كما استدلنا اليه في تقرير المتن الا
انه ليس في لفظ المتن ما يدل على الحذف قوله فاذا
قدرنا ان نراى في الوجود الهمين الخ قوله فلا يتحقق
وجوب الوجود الخ واحد منهما الى الاسلوب
السابق يقتضي ان الفعل لا يزم من تحقق الشئ في
نفسه يتحقق فيكون معنى الكلام حينئذ
فلا يجب وجوب الوجود اذ تحقق الشئ في نفسه
هو وجوده والسيافى اللاحق اعني قوله وان كما
نحن قد فرغنا عما وجه لا يرد عليه ذلك الخ يقتضي
انه متقدم من تحققه فيكون معنى الكلام حينئذ فلا

يعلم

يعلم وجوب الوجود ولكن السياق السابق يابا
قوله والى له متحقق وجوب وجوده متحقق بالسر
الثاني اسم فاعلم من تحقق الشئ في نفسه فهو
متحقق على ما يقتضيه السياق قبل قوله وهذا المعنى
الخ الذي اشارنا اليه لاجل قوله لان وجوب الوجود انما
يثبت الخ ولما كان قوله لان وجوب الوجود انما يثبت
للاله حيث توقف وجود الحوادث الخ تعرفت ايراد
مقتضاه انهم يتحقق وجوب الوجود لكل واحد
منهما وذلك لا يقتضي عدم تحققه كما قد لا يعينه
نوجه الى تقريره ودفعه فقال فان قلت يكون
الخ وانت تخبر بان ما قبل كل واحد من طرفي
السؤال والجواب يقتضيه والمناسب اقتران
كل واحد منهما بالغا ويوجد في بعض النسخ
يتوهمها في طرف الجواب وهو مناسب واذا كان
توكيد الاله الخ ترميح لما يليه قوله الى غير
ذلك ان كسر الحياه قوله ويلزم ايضا الخ هو من
توسعة الشرح اذ لم يجر عليه في المتن قوله ايضا
اي كما الزم عدم وجوب الوجود والمناسب استقلال
لفظة وجوب كما يوجد في بعض النسخ لان الاله
في المقام مرتب على صحة الاستغناء ولا علينا
في الجملة كانت الوجوب والجواز قوله محتاجة اني

قوله

الحوادث لكل واحد منهما أي على الخصوص أيضا
فقد هو الخ أي ما ذكر من احتياجها واستغنائها
جمع بين متناقضين الخ قضيتيه أن هذا اللازم
نافع وليس إلا مركب ذلك إذا استحال الجمع بين
متناقضين مشروطة باتحاد الجهة وهي في المتنام
غير مقدر لأن كون الحادث محتاجة لكل واحد منهما
مشروط بأن لا تستند إلى الخ أخرى وكونها غنية
عن كل واحد منهما مشروط بأن يستند إلى الخ آخر فلم
تجد الجهة غير من الذي قبله أي نظر إلى أسلوب
المقنن والدفع قوله بعد وإن كنا نحن قد قرأنا
الخ شيء قوله أن السابف قد بدعي فيه أنه من
باب التمسك بعكس الدليل وإن كنا الخ أنت خبير
بأن قوله في التفسير سائفا فلا يتحقق الخ أن اعتبر
من تحقق الشيء في نفسه يتحقق عما هو ممكن
للسابف السابف وليس فيه زيادة في قوله
فلا يجب وجوده فيرد عليه ذلك أيضا وإن اعتبر
أنه من المتعدي فيرجع إلى العلم فلا بد عليه
ذلك لكن ياباه السابف فإذا كان كلامه
شيء قوله وقوله فإن لم يجب اتفاقهما الخ المناصب
للسابف السابف أن لو قال ويلزم في الاتفاق الجائز
وكانه ما أطال الكلام فيظهر في وجوب الاتفاق خرج

عن

عن ذلك إلى أسلوب وذكر النص قول فذكر في وجه
بطلانه الخ قضيتيه أن لا يكون بعض وجه البطلان
وليس إلا مركب ذلك بل هو وجه البطلان فكان من
المناصب أن لو قال في ذلك لوجه بطلانه أنه يلزم فيه
ما لزم الخ اللهم إلا أن يقال في معنى اللام قول يعني
مع سابف الاستحالات الخ فاعل يعني ضمير يعود
على المؤلف وأنت خبير بأن العناية أغاثر لك
فيما يدل عليه الكلام وإن بوجه ما وهذا لا يشتر
المقنن به راسا قوله من أوجه المناصب أسلوب
المقنن أن لو قال مكانه لا تقتضيه قبولها أو أحدها
الخ قوله من ومن أن القابل للزوم الشيء قابل لذلك
الشيء أو ضروره من أن القابل للمازوم قابل للزومه
فقد لم ينع المقنن ويلزم أيضا أي كما لزم في الاختلاف
وهذا توجه إلى إفضاء المقام إلى أن تعدد ذلك
يلزمه الخ مطلقا سوا حصل الاتفاق أو
الاختلاف كان كل منهما واجبا أو جائزا هو
مطلقا واجبا كان أو جائزا قوله فيهما نعان فيه
أي في الفعل لأنه لا يغفل تغلف القدرة نعين به
والفرق بينهما متساويان قوة فيلزم عجزهما أي
عند استعرازالتمانع بينهما هو أو لجزأيهما
أي عند عدمه بأن تغلب أحدهما الآخر كما يجب

الاختلاف راجع لما يليه من التخصيص قوله والعجز عني
له حال هذه استثنائية الدليل دليلها ما فاده بقوله
لا بد بضاد القدر وما كان القدر وجوديا وشأن الوجودي
اما القدم والحدوث وكان من النشأ ان يتصرف لذلك
حتى يوضح ما يلزم على كل من التخصيصين قوله فان كان
قد جاء في اسم كان صمير بغير ما العجز الذي هو الصند
في المقام قوله وايضا يستحيل راجع لما يليه قوله في
الشرح وذلك انهما في الاشارة راجعة لما ذكر
من انه يلزم في الاتفاق مطلقا سواء قدم ولجبا
الحج وتقييد الجوهر بالعدم مع عدم تقييد العرف
بغير تقييد ان العرف لا يقبل الا لنفسه ايضا وهو
مذهب المتكلمين على ما سلف ومثاله وهو مذهب
القلادسة جار على التفصيل على ما سلف قوله
حسين المقام في غني عنه والضمير المحرور في عايد
على ما يتفهم قوله وحاصله ان البرهان المذكور
في العقيدة وانت خبير بان اسلوب البرهان في
المتن جار بحسب المعنى وفيه طرف من الطناب
ولما قصد ان يحرمه هذا الصناعة يحرمه
الطناب قال وحاصله الحج ولم يقل وتزيره قوله
لو انصف بالعجز لكان ذلك العجز اما قدما وحادثا
لا يناسب قوله بعد وايضا فانما في الاله بالعجز

الحادث

الحادث بحال قوله وذلك لانه في الاشارة راجعة لقوله
لانه يوجب الي استحالة انصاف الاله بالقدرة قوله
وايضا يستحيل في هذه ام تفاريج الشرح اذ لم
يجر عليه في المتن قوله يعني ان المستدل لا يستحالة
الحج بيان الملازمة قوله والعجز عن الاله بحال دليل
الاستثنائية المطوية والواو تعليلية قوله
والمعجز عنه لا يكون الاممكنا اذ العجز صند القدرة
وقد سلف انها انما تعلقت بالهكمت فليكن صند
كذلك لا مما يوارد ان على مقابله واحد قوله
لا نأقول معالي القدرة صفة بنات بها الحج هذا التعريف
جار على مذهب امام الحرمين مع ان القدرة لا تؤثر
في العدم والمناصب ان لوجابه بقوله ولا يلزم الحج
في اسلوب التفسير قوله بل تان مصدر مرفوع
معطوف على وجود القدرة وحاصله هذه الكلام
انه يصح تعلف القدرة على معنى الفعل والصلاحية
بخلاف العجز لان الصالح ان يعجز ليس بعاجز في
الحال بخلاف من تان منه ان يفعل في انه قادر
كالقلم بعدد الكاتب للكتابة في الوقت الذي
يصح فيه الفعل هذا تقريب فهم وجود القدرة
في الازل مع عدم الممكن فيه وبه المثل على
ولكن الارادة تعلف ايضا على معنى الثاني

بخلاف العلم فلا يتعلف الا بتجيز بالان المتناهي منه
 ان يعلم ليس بعالم في الحال كما امر في التجيز وللان
 تعلفان تجيزي وصلاحي فالصلاحي قديم والتجيزي
 حادث وهذه بالنسبة لا فعال المكلفين واما بالنسبة
 التي تعلفها بالواجب والمستحيل فليس له ان تعلف
 واخذ التجيزي قديم ويقال للامر تعلف معنوي
 وتجزيزي وان شئت قلت عقلي وخارجي والاول قديم
 والثاني حادث لان توجه الامر على المكلفين بتجيز
 الفعل انما هو بعد وجوده بشرائط التكليف واما
 السمع والبصر فلها تعلف تجيزي ومنه قديم وهو
 تعلفها في الازل بالذات العلية وسائر الصفات
 الوجودية وحادث وهو تعلفها فيما لا يزال
 بالعالم ويرد عليه ان التعلف نفسي للتعلف الذي
 هو السمع والبصر في المقام وهما قديمان فكيف
 يكون وصف نفسهما حادثا ويجاب عنه بان يقال
 يتعلفان بالحادث في الازل تعلفا صلاحي وهو
 وصف النفس والتجزيزي حادث ويشكل على
 القول بان الاول من جنس العلم لان العلم يمتنع
 ان يكون له تعلف صلاحي او يقال التجيزي
 الذي هو وصف نفسي مطلق تعلفها بالوجود
 وهو حاصل في الازل قوله متعلقة بصحة الفعل

فيما لا يزال اي متعلقة بان يصح الفعل بها فيما لا يزال
 انظر فان مدحك الباهو جهة التعلف لا انه محله
 كما يقتضيه عبارة المصنف المناسب ان لو قال متعلقة
 بما وجه صحة الفعل بها فيما لا يزال قوله فاما التجيزي
 المناسب واما بالواو ولا يخفى ما في هذه التعريف
 من النسيج لان التجيز وجودي بقضاء القدر في
 عما يقتضيه الاستدلال السابق وما جري
 عليه تعريفه من القدر يقتضي انه عديم وقد
 يتصور باطلاق التجيز على نفس القدر كقولنا فلان
 عاجز عن الصعود الي السماء وعن الدخول في تخوم
 الارض وتحوذ لك قوله في المتن فان قلت فلم لا يجوز
 الخ لا يخفى عليه ما يقتضيه اسلوب فان قلت
 من قوة السؤال مع ان مقام الشرطية نظر الرب
 ما ثبت به لا يترك محلا لوقال وقد عرفت
 منع انقسام العالم بينهما قسمين ولين سلم
 فالتقسيمان ان كانا معاني الجوهر الخ كانا قعدا
 والاشقيهما في المقام ليس بما به بل المقصود
 به تميز الخطاب في الجواز وحمل عليه قوله فلا يلزم
 القانع اي يقتضيه التجيز قوله انه تميز الخ اي تميز
 قبل هذه المحل المبحث استحالة التماهي الذي
 هو عموم التعلف عما ما سبق قوله عما هذا الغرض

اعم الغرض وهو انقسام العالم قسمين قولاً وايضاً
 فالقسمان الخ هذه الزام اخر جار على طريق التسليم وارجا
 العنان وكلامه لم يجر على الاخطا نظر الى ما يقتضيه
 العقل اذ العقل لا يحدد الموجودات فيما ذكر من
 الجواهر والاعراض وسهل له الجري على ما سبق
 له من ان الموجودات لا تخرج عنها قول فذلك لا يعقل
 اي لا يقبله العقل قول لا يعقل اي لا يقبلها العقل
 قوله للتلازم الخ اي التلازم العقلي الذي بينهما
 في الخارج على ما تقرر سابقاً قوله ثم ذلك الخ هو جواب
 ارجا على طريق التسليم والاشارة الى اجعة
 الى كون التقسيم جارياً على ان احد القسمين
 الجواهر والاعراض قول والاخر لا يريد الخ
 هذه الجملة خالصة وهي مقبلة للإيراد المفهوم
 من قوله عند ما يريد الخ قوله في الشرح ايراد على
 الملازمة الخ انظره فان متعلق الفعل هو الشرطية
 لا ملازمها على ما يقتضيه العبارة فالمناسب
 ان لو قال ايراد على الملازمة في الشرطية الخ اللهم
 الخ ان يقال الكلام جار على حد في صنف اي
 وهي مفهوم قوله الخ مفهوم الشرطية هو
 الملازمة التي حكمت بها قوله ووجه الخ ايراد ان يقال
 الخ المناسب للسباق السابق ان يقول وتفرجه
 ان تعال

ان يقال لا نسلم قرر لما عرفت الخ بيان الملازمة
 التي حكمت بها الشرطية التوارد عليها هذا السؤال
 ونحسب هنا بطريق ان هذا السؤال انما يرد على
 ظاهر المتن الجاري على عدم التفصيل لبيان الملازمة
 فلو حفظ فيه ذلك ما ورد في قول الثاني ان احد
 النوعين الخ هذه الاسلوب اتفقد ما جرى عليه في المتن
 الخ له الثاني لا فعد ان لو قال الخ له الخ وكان
 خرج بذلك عن توالي لفظ الخ قوله ثانيهما ان
 التمايز الخ في جعل هذا وجه ثان للاستحالة الخ
 الخ جار على طريق التسليم بقطع النظر عن كونه
 محالاً فاذا البسب بسند ثان لكون احد القسمين
 محالاً للاخر قوله قلت ويصح الخ من باب توسعة
 الشرح وانما خبير بان هذا الاسلوب مناسب
 اذ هو مفهوم صحة ما قبل من الجواب عند قابل هذا
 دون نظيرة المناسب عود القهر على احد
 الخ لو عين لا على احد النوعين حتى يجرى الكلام على
 ما اذا كان احد النوعين مماثل او مخالفاً لغيره اذا
 دل احد النوعين فلا يجري الخ على ما اذا كان احد
 النوعين مماثل لغيره النظر هو المماثل قوله بان
 يتصرف كل واحد منهما الخ المناسب ما بعد سند
 الاستثناية ان يكون هذا انقبوا للثاني

يفرجه

ويكون مشهور بها هو اخص ليبين المراد منه لكن
 لا يثبت لزوم بين التالي وبين المقدم علي هذا
 نعم ان جعل تصور الشرك ثبت اللزوم لكن باني
 من قوله بعد بالزوم عليه من التمايز شي لان التمايز
 انما يلزم في حصول الشرك من كل واحد منهما الاعيان
 تانية كما يعطيه ظاهر اللفظ قوله فتعين ان لا يعفى
 وجه هذا الاستنتاج اذ به يتم ما جرى عليه
 في المقام من الجواب قوله فيلزم التخصيص لا مخرج
 على طرف او لا وسهل عليه ذلك السبب في الاخرى صادقة
 قوله بكون التخصيص من غير تخصص ومن شونه
 باختيارهما والتفرع انما يناسب الطرف الاول
 قوله عرفنا بطلان الخثونية فرفق من اهل البدع
 كالصابية وهم القابلون بالهين التنيب فاعل الخير
 وسموه اذ ان فاعل الشر وسموه هر من
 وقالوا فاعل الخير الصو وفاعل الشر الطامة مع حدودها
 وعدم قيامها بنفسها لانها مع صديقات
 متجددان وقيل هما جسمان وبه قال الثنوية
 وهذه المذهب تدبر الفرس قبل الترس الى ملام
 والماني نعم من هذه القبيل وهو من اصحاب ما نبي
 بينا صابر الكتاب واختلف هل الجوس من الثنوية
 وهو ظاهر كلام بن التماساني في بعض نواحيه

حيث

حيث ذكر طوائف الشرك فقال ومنهم الثنوية كالجوس
 والصابية وقيل ان الثنوية من الجوس وهو ظاهر
 كلام بن التماساني في موضع اخر قال عند الكلام
 على ان الله قديم ما قصه واما الثنوية من الجوس
 فاعتقادهم في اثبات فاعلين فاعل الخير وهو اذ ان
 وفاعل الشر وهو هر من كما زعموا ان كل واحد
 منهما لا يفعل الا ما يقتضيه طبعه وبنا فيه
 وان كان متنازعا هو ان العالم يشتمل على الخير والشر
 فلا بد من فاعلين ويلزمهم ان يثبتوا ان
 كما ان العالم اشتمل على خير محض وهو الملك وعلي
 شر محض وهو الشيطان فقد اشتمل على مركب
 من خير وشر وهو البشر فيجب ان يثبتوا ان
 ومن زعم ان فاعل الشر انما حدث من فكرة حدثت
 لفاعل الخير وهي انه لو كان من بينا عبي ملوكي
 فكيف يكون حاله معه فحدثت من ذلك هر من
 فابعد واقصاه فقد التزم نسبة جميع الشر
 الى فاعل الخير فانه الذي حدثت فيه اصل كل خير
 شي شر تلك الفكرة ان كانت شر فكيف صدرت
 عن فاعل الخير وان كانت خيرا فكيف صدر عنها الشر
 انتهى والى الورد على هو لا الاستقامة بقوله تعالى
 الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات

والنور

ثم الذيق كفر والبرهم بعد كون واليهما اشار ابوا
الطيب احمد بن الحسين المني بنو ~~المنصور~~
وكم لقلام الليل عندك من يد تخبر ان الماوية تكذب
وقال رد الاعد انهم يعلمون وزارك فيه دوالا الحجب
وبروي الشفط الخبر وراي فيها ذوالبيان الخضب
وتامل ما سوكنه هو لا عيبا ولمها لا ينبغي
ان يودع الخ في دفاتر المضاحك والمخاريف فودع الله
من وسواس الشيطان وقيد الهيم بلفظ اثنين
كما في الآية للتخصيص على انهما الهان متغلذان
له واحد مركب قوله فيهم في ذلك اي في القول
ان قالوا انا وجدنا في الموجودات الخ قد سلف
كلام بن النعماني انما فراجع فانه مشتمل
على ما يلزمهم على هذا المني قوله ووجه دالة الفعل
الخ لا يجني ما في هذه العبارة من الاطراب وعدم
التخبر والمناصب كما عند بن النعماني في بعض
نسخ شرحه على المعالي واختلاف الفعل بالنقض
يدل على ان فاعل الخبر غير فاعل النشر وله ايضا في
نسخة اخرى منه واختلاف وجه الدلالة في
الفعل يدل الخ ويكفي ان يخبر بعبارة المص غلب
وجه يستقيم معه المعاني وذلك بان تعبر
بالصاق في قوله ووجه دالة بيانية والباقي قوله

بالنفاذ

بالنفاذ يعني غلب وقد سلك الخ اي هذه
الطريقة وهي فاعل الخبر غير فاعل النشر والشعر
ليبين ما فعل الله تعالى اي حتى يقال له شعر
تادبا وهذه مستنتج عنها قبله وانظر ما كتبت لك ار
الحكاية ولعله كثرها المتفرع ولدفع توهم ان يكون
لوجه النبيجة من عند المص الزا اهلهم قالوا ان
قال ابن النعماني اجاب المتكلمون الخ اي اجابوا
عن شبهة الثنوية وجر ذيله ايضا على ما لم يزل
وذلك لا يختلف يكونها خبرا او نظرا الخ الاشارة
مراجعة لمضمون الجينية والضمير المضاف للكون
عابدها الاتفال ليس الخ اي ليس من صفة
الفعال النفسية بل هي اضافيات يكن ان يجتمع
في مقام واحد وصرح به مع ان ما قبله يقتضيه
فهما اهما ما به لان ما قبله سند المصوم في قوله
وان قتل الشخص المعيب الخ بين به ان
الخبر به والشبهة ليست صفتي نفس لان صفة
النفس تختلف بالاضافة بل قارة بها تقوم
الماهية قد يكون في محل خفض صفة للنفس
وقد في المقام للتحقيق واذا تحققت الخ اي على
ما سباني ان شاء الله تعالى في محبة الحسن
والنق يعني ترتب المدح والذم عاجلا والثواب

بعبارة
رفع

والعقاب اجله وما ذكره هنا هو معناها في الشرع
 بعد الكلام عليها بالنسبة الى العقل وكانه يقول
 من يفتن ما قال المصنف او اعتبر الحسن والفتن نظر الي
 العقل والشرع ولا يعني ما في اسلوب قوله واذا تحقق الخ
 فالاشتباه ان لو قال هذا ان اعتبر الحسن والفتن طبعاً فيكونان
 معني ملائمة الطبع ومناقضة وان اعتبر كمال النسبة الي
 الشرع فيكونان معني ملائمة الطبع ومناقضة
 وان اعتبر كمال النسبة الي الشرع فيكونان معني
 ترتيب المدح والدم عاجلة والثواب والعقاب اجلا
 والمقول فيه افعاله كالصلاة والصوم ونحوهما
 من افعال الطاعات والمقول فيه لا تفعلوه كالزنا
 ونشر الخمر وغيرهما من افعال المعاصي
 فالافعال كلها الخ في آخره على ما قبله نظر
 اذ معني الحسن الخ ثبائمه في الفتح ان يقال
 اذ معني الفتح ما ليس لفاعله ان يفعله وما
 ورد الزم على فاعله وانظر قوله وما ورد انما
 فاعله هل هو من عطف التفسير على ما او من عطف
 المفاعيل على الخ ولا واسطة بين الحسن والفتن
 ومع الثاني تثبت الواسطة بينهما بكل حال
 على حسب كل حال واما قول المعتزلة الخ ارب
 كل يلزم من ثبوت فاعل الشرع ان يطلق على الله
 تعالى

تعالى ان اسماه تعالى توقيفية اي لا نسبه سبحانه
 بما جابه الشرع ووقفنا عليه واستأثر بقوله ولم
 اسما الحسن الخ الي المذهب الاخر وضوان اسما تعالى
 ليست توقيفية لكنها مفيدة بكونها لا يقينية
 تعالى * ولا يقال يا خالف القرينة والخنا زبر
 اي لا يلهي برديع ما فيه من قوائد الدب وعدم
 الملازمة لقوله ولم الاسما الحسن والصفات العليا
 في المتن وبهيج الثبات هذه العقدة الخ اي المعتقد
 وذكره استحضار الخ بالدليل السجعي متعلق
 بالثبات وانظر قوله وهو راي في مقام نقل الخلة
 عند مجتهد الفتن فانه يقتضي ان المصير بلغ تلك الدرجة
 اعني درجة الاجتهاد في الفتن اذ استد المنع بقوله
 ان ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها اي كان وجود
 الصانع لفعل مخصوص كالجمرة لا يتحقق لثابتون
 ثبوت الواحد انية والله اعلم لا يعني وجه
 مناسبة ختم النص المقام بكونه تصرف في
 المقام فيحسب كان من المناسب ان يتبعه بذلك
 في الشرح اعلم ان عقود التوحيد الخ هذا
 المصدر كالتمهيد لشرح النص المقام وعقود
 جمع عقد معني المعتقد والتوحيد في المقام ما يثبت
 فيه من المعتقدات اذ لو استد بالسمع الخ استد

لما في خبر الكائن والمتماثل ان لو انك لم يسمع القسمة
المحملة في الحيزية المثال وهو كل الـ جابر اى عقلا
والضمي عايد على ما في كالمثل في لم يجر في هذه
الطواف على ترتيبها عما في عليه بل سافها كيف
ما اتفق وكان من المتماثل ان لو سافها من جهة
من غايته ما يدرك العقل في هو عند لما في جبر الداف
وليه ما في السند قبل اللهم ان يقال قد جرب
في طرفة المثال على التجميع نظر الي قوله فيه
وعبر ذلك اعني السمع والعقل فذم السمع
لانه المعتد في المقام وكما ان تلك الامور
كان يجبر النسخ بانها جابرة والعقل حاكم الجوار ايضا
وقد اختلف الخ انت خبر بان المقصود من المهم
في قوله ان يقول منك واذا عرفت هذا افعلي
انه قد اختلف الخ اذا قيل هذا الى التمهيد له والمنا
اسقاط لفظه معرفة كون المعتد الواحدانية
في معرفتها والاسلوب يقتضي ان ضمير هي عايد
على المعرفة والمتماثل عوده الواحدانية
وقيل بل في الخ ما قيل في ضمير هي في قسم هذا
يقال فيه هذا وانت خبر بان صاحب هذا
القول يرمي استقامة القول الاول فلهذا اني
بيل التي للاضراب ليعيد ذلك فيها في عقد

الوحدانية

الوحدانية وانت الضمير مراعاة لجانب المعاني اذ قصد
الوحدانية فالافتقار فيه للبيان على ان المضائق قد
يكسب القائمتا والتدبير من المضائق اليه
الي السمع وحده اى هل يلقى اولا فغفل نعم وقيل
قال في المعالي الخ اى في مام الفخر فلا
جرم الخ اى فحفا امكن اثبات الوحدانية وهذه
اللفظة اعني لا جرم يستعمل في الاميل يعني لا يد
وله محيد ثم توسع فيها فصار تستعمل في
حقا كما في المقام وتلعب في القسم واذا ثبت
هذا اى مقول الفخر وهذا من كلامه يعني
بالوحدانية الخ اى يعني في مام فالوحدانية اعتقاد
الوحدة لله تعالى وانظر ما في هذه العبارة من الخرج
عما ظاهر كلام الفخر على ان الظاهر من كلامه هو المواد
عما ما يقتضيه المقام وذلك وحده تعالى
اعترف بها التي جابها الرسل وهي
ماية كتاب واربعة كتب وهذا ايضا من كلام
بن النعماني قال تعالى واسئل من ارسلنا
نبيلك من رسلنا الآية هذه الآية اعني ما على
ارباب شرك التفرع وهي العايدون لعباد
الله تعالى كما اخبر عنهم تعالى في التزل قال
تعالى والذين اتخذوا من دونه اوليا ما نعبدكم الخ

له علي من يدعي الشريك معه تعالى الذي المقام له
الهمم ان يقال يحصل ذلك لو كان وقال وما
امر سلفا قبله من رسول الله يوحى اليه هذه
تدلي على المراد في المقام صراحة فكان من المقام
ان لو قدمها على التي قبلها وقد اخرج على ذلك الخ
هذا ايضا من كلام العربي في جملة العناية في
من كلام المصنف اذ انها فعل اخرج والاشارة راجعة
لمقول المصنف سابقا والاشارة بذلك راجعة
لكون الاله واحدا وان ثبت صدقه الخ اجم
واثبت الرسول صدق نفسه بتصديق ذلك
الواجب الموصوف بتلك الصفات لذلك الرسول
فقد ثبت صدق ذلك الرسول اي من غير ان
يتوقف على العلم بكون الاله واحدا وهذه
المقالة تفعل عن ابن هاشم اما جري على هذا
المطلوب ولم يجز على المطلوب تفعلت عن ابن هاشم
حكاية للمحال وهذه العرو في المقام اما قصد به
الرد على من يزعمه لغير ابن هاشم لانه قصد به
التميز في جانب المصنف وانه قد شارك المعتزلة
فيكون قد جري على مذهبه اعترافه اذ لا اعتزال
في هذه المسئلة ان ليكون فعله اي فعل ذلك
المرسل مطابقا لغيره الخ مستدل لقوله ما لم يتحقق

الخ ومطابقا بفتح ان يعرب باللام اسم يكون وان
يكون خبره وقوله نازلا خبر بعد خبر قوله فاذا لم
يكن الخ المقام في عيني عنه لان ما قبله يفرقه اللهم
ان يقال اني به تمهيد لما بعد من قوله وذلك
يتوقف الخ ولا يتم ذلك اي الذي هو في فاعلية
الغير الخ بعد اثبات هذه الخ وذلك يتوقف
الخ الاشارة راجعة لمضوء قوله الخ بعد اثبات الخ
وانظر قوله برتبة الي وجهه الخ فان وجه الدليل
وهو الحد الوسط الذي يتفعل الذهن منه الرب
المطلوب والمقصود في المقام كبقية الامتداد
قوله فالاية الاولى الخ من هنا ينهم تعدد
الهي في المقام ووجه الاقتضار على الايتين واللام
في قوله لوجه التقوية قوله لما يقضي اليه الخ
اللام يعني اليها متعلقة بالامتداد وقاعد
بعضي ضمير يعود على اثبات الاصل والتماس
عطف تخسب برعلي الفساد قوله والاية الثانية
الخ غير هاتين مثلثة وفي الاولى بكاء مستغنى
عن الثانية للامتداد مستغنى عنه عما يفعله الخ
وهو مستغنى للامر المذكور ويتضح المقصود من
هذا التركيب محل المقصد الي ان والفعل المبني
للتأنيب اي لان يستغنى عنه اي عن الآخر الذي

هو المستغني عنه بما يفعله الاخر في الذم
هو المستغني به فيكون عالما بذلك اي لا كلف
عنه ما يفعله انتهى كلام ابن التلمساني وهو
من لدن قوله قال ابن التلمساني يعني بالتوحيد
ان هذا الاقوله يعني الخبر فانه من كلام الله عليه
ما سبق التنبيه عليه فانت ترى كيف الخ المناسب
استطاع لفظه معرفة والاشارة بهذا الكلام
مراجعة لصحون قوله سابقا ويرد عليها ان
نسلم ان العلم بصحة النبوة الخ واطلق الاشارة
في قوله اشترت بقولي الخ في مقام التوضيح اذ هو
على ذلك في العقيدة صراحة على سبيل
التعيين متعلق بتبوء لفعل من الخ فقال
متعلق بالصانع علي الله والنشر الوتيب
اذ على تقدير عدمها الخ هذه القضية عقلية
وهي غير مسلمة لانه قد يدري ومن
جملة ذلك الخ الاشارة مراجعة للافعال
فانه لا يدري على تقدير عدم معرفة الموجد انية
الخ لا يجني ما فيه علي انه لا يثبت السبب في
السبب والمثاب سب له ان لو قال فانه لا يدري
على تقدير عدم الموجد انية من فعل الخافق
على يد الرسول هل المرسل او غيره قوله فكيف يعرف

من

من هو رسوله الخ استغناهم انكاري قوله وقد
عرفت الخ كلام مستغني ان به ليتوصل الي الزام
الذم والاشارة له متعلق بقوله ليس عرف
ذلك علي ذلك هذه الجملة في محل خفض صفة
للافعال والاشارة لمعرفة الرسول وقد عارض
الخ بن عبد الله بن كرس في انظر قوله العقيدة المنسوبة
كأنه الحاجب مع ما ياتي له في فصل الرواية اذ قال
هناك عقيدة ابن الحاجب ولا يجني ما بين العارفين
من الخالف فيحتمل ان يكون جري على ذلك هذا
فانه لا يتحقق انما له اذ بعض من تعرض لتوالفه
لم يدكرها وانما يظن ذلك وعلى هذا الظن اعتمد
في باب الرواية ويحتمل ان يكون حصل له بها علم
بعد هذا المحل واشترت البعد في عقيدة
الخ انظره مع قوله والي قريب من هذا الخ
فيحتمل ان يكون هناك اعتبر بغيرها نظرا
لي اللفظ وهنا اعتبر اخذ بها نظرا الي المعنى
فد يقال في جوابه الخ اي في جواب ايراد
شرف الدين نظرا الي قوله فلا يدل وجود الخافق
على صدقه عالم يتحقق الخ على احد القولين
انظره مع ما ياتي للمهم من حكاية اقوال ثلاثة
يدل لانه الخافق على الصدق هل وضعية او عقلية

او عادية ولم يعترف عليه المص هنا والجمع بينهما
هو ان القول بان الدلالة وضعية راجع الى القول
بانها عقلية وانما اختلفا في كيفية الاستدلال
وحسب هذا يظهر لك ان القول المقابل في المقام
هو القول بانها عادية **فصل** في كيف يتخلف المدلول
اي الذي هو صدق الرسول **فصل** في الاثبات
الدليل مشبهة اي بان صريح التخلّف بيان الملازمة
هو ان الشهادة لها استنباط امره على الناظر فاعقده
دليلا وليس بدليل وهذا كذلك والثاني باطل
لما يقتضيه من قلب للثبوت فالقدم مثله
او نقول سلمنا توقفه على ثبوت الواحدانية
اي على الوجه الذي جري عليه ايراد دليل
الاستدراك الذي بعد الضمير في توقفه عايد
على العلم بصلحة النبوة الذي جري عليه ايراد
الغرض قبل **فصل** في الصدق وعلى ثبوت الواحدانية
اي على العلم بها بدليل السبب **فصل** في دور
معينة والبرهان اما قام على استحالة دور
التقدم المعنى هو ان يتوقف وجود كل من الامرين
في الخارج والذهن على مصاحبة الاخر كما في
الجوهر والعرض وكالاتية والنبوة الاولى للخارج
والثاني للذهن وكالاتية بالوحدانية والصدق

الذي

الذي هو دور المقام ودور التقدم ان يتوقف كل
منهما على تحققه على تقدم الاخر عليه في الخارج او
الذهن وهو حال الامر في فصل القدم **فصل** في ان
اي ما للبعث **فصل** في ذلك ولا يخفى ضعف جوابه مع
في غاية الخ انظر قوله ضعف جوابه مع ما ياتي له مما
يقتضي تضادهما وفرد ما بين كون الشيء ضعيفا
وبين كونه قاسدا او كانه جري في المقام على ذلك
حسبنا للعبارة فيكون اطلق الضعف على الفساد
كما يستبرأ اليه قوله في غاية وقوله اما الاول
الخ انت خبر بان الاول هو قوله قبل قد يقال في
جوابه الخ وحسب هذا يظهر لك ما في تفسيره
اباه بقوله وهو الخسك الخ وقوله بقوله مستاذ
الخ وذلك ان مستاذ قد مال الي القول بان دلالة
المخرج عقلية وتعلم فيه نظر الي توجيهه
وتحريمه فلذا قال بقوله مستاذ في ان الدلالة الخ
فلا يمتنع له ذلك اي الخ وله واسم الخ مشارة
فاعل يتم وانظر ما كتبه العدول عن مقتضى
الظاهر من الخ فالذي هو اخصر وايقن الي
الظاهر **فصل** في كذا من الدليل اي على الصدق الذي
هو المحجزة **فصل** وهو اي كون الخارق فعلا له
فلا يخفى الخ **فصل** لم يصح ما ذكره الجيب

في جوابه وانظره مع قوله ولا يخفى ضعف الخ فيبينها
نوع تدافع ^{قوله} وتجد به عطف تفسير علي دعواه
وتخصيصه بذلك يصح عطفه علي مدخل مع
ويكون من باب عطف التفسير ويصح منه عطف بالنصب
عطف علي خلق الله كما يدل اختصاص الفعل الخ
تنطير طلبه للابيضاح والاشارة بذلك ختصاصه
الفعل وانت خبير بان المقام للاضمار فلو قال كما ارادة
الله تعالى عنه لكان اقعد وانظر ما كتبت العدول
عن الاضمار ههنا اقرره الانية رضي الله عنه
علي ما ياتي فيه من البحث في موضعه ان شئت الله
يعني في شرح قوله وهل دالة المجزئة الخ والصحيح في
قوله غايد علي معني كون دالة المجزئة عقلية
والصحيح في شرح علي غايد علي قول هذا القابل
يدل علي ارادة الله تعالى لتعديده وذلك لان
تعديده الله تعالى هو قوله للرسول صدقت
وانت رسول فتعديده تعالى كلامه القديم
ولا تتعلق الارادة بالقديم وقد ذكر المصنف في
بعد جوابي وانظر سوف هذا الاستدراك
اعني قوله علي ما ياتي الخ في هذا الاسلوب فان
يوضح انه صليته لما قبله فالمناسب ان لو قال
علي ان فيه بحث ياتي في موضعهم الخ وانت خبير

بانه

بانه اجاب ايضا عن هذه البحث فيما ياتي فالمناسب
ان لو ثبت عليه ايضا كيف جعلوا الي لا يمتنع
وذلك اي ما تضمنه قوله جعلوا خلف الله الخ
ولهذا اقال الخ ظاهر الاسلوب ان الاشارة لاجته
المضمون قوله لانه لو جاز الخ لانه لا يناسب من جهة
المعني والمناسب ان نرجع الي قوله وظاهره ان
الخ اذ هو كالدعوي فاسنده بقوله اذ معني كون دلالة
الخ ثم اسنده ايضا بقوله هنا ولهذا اقال الخ ما الخ
ثم اسنده ثالث بقوله وقد صرح المقترح الخ لك
بعيد نظر الي الاسلوب فالمناسب ان لو مهد له نحو
فقد ظهر انه ركز علي القول بان دالة المجزئة عقلية
ثم يقول وقال المقترح وبحسب ما ذكره في ذلك انه
يرد اعتزاهن علي المصم بان الدليل اخص من المدعي
نظر الي انها جازية في كل قول والله ليل انما جري
علي القول بانها عقلية ^{والا} المتكبرية للنبوة اي
علي كل حال فلا يقولون بدالة المجزئة علي الوجود انية
وضعا ولا عقلا ولا عادة ^{والا} والاشارة متوقفة
الخ اي والاشارة كون الخارج فعلا فله متوقفة
علي معرفة الوجود انية الخ ^{والا} ضرورة توقفها
اي النبوة علي دالة المجزئة المتوقفة هي ان دالة
المجزئة علي الوجود انية ^{والا} في المرات وهو لقب

ما يثبت ما لم يثبت من غير وجه عليه المقترح بشرحا
والمناسب ان لو قال مكان قوله لا نه قال في فصل النبوة
في قوله في فصل النبوة والمناسب ان نعتبر القاص
قوله في حجة دالة المجهز مسببة وهي متعلقة
بقوله منكري النبوة ^{المناسبة} من وجه الجمل باركانها
اي باركان المجهز ثم فرع على جهل الله كان
فقد جهل الخارق الخ طلب للايضاح ثم قال اي
المقترح وقد يعتقده الخ انظر شرح المقترح فان
كان ما بعد ثم قال بعد تراخ واطالة نفس بالنسبة
لما قبله فاسلوب ثم قال مناسب والا فلا والضمي
في انه عابدها الخارق للعادة وهو عار لرب
الله تعالى وانه اي الذي وقع به التخييل
في توصل اليه الخ اطلق الخيل هنا على وجه اشمل
مما اطلقت عليه قبل حتي تشمل الغوص في العلوم
والتميز في انه راجع لما وقع به التخييل
لم يسترب اي لم يشك في حصول العلم بالنبوة
الخ وهذا جواب اما فالمناسب اقترانه بالغا والاشا
في قوله ولا يقتضيه بدك راجع لمضمون قوله وعرف
الذي وقع به التخييل في توصل اليه الخ وهذه
القضية مفرقة لما اقتضاه البحث من عدم
حصر المجهز في صورة كاحيا الموتي ولا يقتصر

في

في دلالة الخ اي ان دلالة ضرورية ويشير اليه الي
ما جرت عليه الامة من المثال حيث يدعون الملوك
على الكرسي وتغير حاله وفعوده وانهم لم يقصدوا بذلك
تعليل الدلالة حتى ياتي الخ عتراض بان هذا التمثيل
ثباسب للمقاييس على الشاهد وهو على تقدير ظهور
الجامع انما يعتبر في العلميات لا فائدة القن وقد اعتبر
قوله بلا جامع كقادة البغيب في العلميات التي تنفي
اساس ثبوت الشرايع عليها فان حصول العلم
فيها ذكر ثم من المثال اغاها هو لما شوبه من قرائن
الحوال واينده فيها غايب عننا ونحن يحويون عنه كما
في مسيلتنا بل انما قصدوا به التقرير وانه يقترح
في العلم ان نسان للشاهد وانسه بدك فاذا فرغ
سمعنا ما الغه واحضر به هذه وقيل عقله الدلالة
فيها وفيهم وجهها صرور الخ الخ من العقل جيبند
ظلمة استصعابه فهم الظاهر الذي لم يكن
بالغ خيال له وهو وجه دالة المجهز وصار جيبند
واضح كما نستحسن انظر شرح الصم على الجزاء
قوله وبالحيلة الخ صاحبها اي ابن زكري اذ الكلام
معهم ولا يخفى ما بين قوله من الغلط وبين ما سبق
من قوله ولا يخفى ضعف الخ من التدافع لان هذا
يقضي الغشاق بخلاف ذلك لكن يمكن التوافق

التوافق بينهما بما قد سلف تفكك فراجع
جعل بعض الدليل الخ ابي جعل بعض الدليل الذي هو
الركن المذكور وهو كون الخارق فعلا منه دليلا
على انفراد غير مقصود الى الخ بعض الباقية التي يكمل
بها الدليل وهذا من الغلط ^و واما جوابه الثاني
الخ الخ فعد ان لو تعرض لذكر الجواب استخصنا انما
صنع في الاول مع ان هذا الولي بالذات من الاول
فالمناصب العكس ^و غير صحيح خبر ان ولا يخفى انه
غير مطابق لا سيما لانه مونت وحيث لا بد ان يؤول
دعوته معاني مدعا او يكون الخبر عما حذف مضاف
اي امر غير صحيح والصحيح في دعواه عايد على المعترض
وهو ابن تركوي والنظر قوله فغاصر مع قوله مابق
ولا يخفى ضعف الخ فقد تقدم ما فيها ^و وغاية
ما يحاول فيه الخ ابي وغاية ما يحاول في الخارق فالصحيح
عايد على الخارق المجهول من الكلام نظر ابي ذلك لانه
على الواحد ائنه وجا بهذا بعد ان ظهر وجه العناد
لنبيه بما يمكن ان يوجه اليه النظر فيه عند قصد
الخ عراض وتفر ^و ويظهر انه لا يتم وجهها لدفع ما قرى
من وجه العناد وابت خبريما في قوله وغاية ما
يحاول فيه الخ لانه لا يتعين ما قال اذ يمكن ان يقال
الخارق دليلا على الواحد ائنه وكيفية الاستدلال

ان يقال لو كان له تعالى شريك لما وجد الخارق والتالي
باطل للمشاهدة فالمتقدم مثله وبيان الملازمة ان
التقدم يستلزم الخانع المستلزم للمعجز المستلزم لعدم
وقوع الخارق ^و اذ معزاجا هو الخاسر للمقدمة الثانية
وهو قوله ومعزاجا لا يوجب لزوم للخانع وليس من السند
الولي لانه ما تقدم عليه ولا يخفى انه سبق ما يغني
عن سند كل من المتقدمين للغة في طرق الخ ولي اظهر
عشاهة الخاسر لطلان التالي الذي هو عدم
وقوع الخارق والمناصب في المقام الخ ضمها كان يقول
عشاهة وقوعه وانظر ما وجه العدول الى الخ ظهور
قوله بما احدي مقدمتي الواحد ائنه ابي بما احدي
مقدمتي دليل الواحد ائنه فهو على حذف مضاف
لانه ابي الخارق دليل الواحد ائنه ^و والثاني
موافقته الخ المناصب ان لو قال الثاني قوله
ان دليل الواحد ائنه الخ لان المناظر له يقل بذلك
حتى ياتي بالموافقة ^و وكيف وهو الخ الاكتفاء
انكاره وانوال الحال ابي كيف يصح الجرم على
هذه الموافقة المقتضية للتسليم ان دليل
الوحيد ائنه مغلب والى الالة انه في محاولة تصحيح
المتدال عليها بالسمع فهدا اتبعه المقصود
ولهذا اقال المعص فصار في هذا الجواب ابي نظير ما اعتقد

انه ينبغي شيئا وهو في الحقيقة يهدمه ^{وله} ان اراد انه
يدل عليهما الخ وجه فساد ان دلالته الخارق على الصدق
من حيث كونه خارقا مقارنا للدعوى بما وفقا للحدس
مع الجزع عن المعارضته وذلك لانه على الوجهة جدانية
من حيث صدق فعل كان خارقا اولا اذ لو تعدد
الله له لكانا فلا يوجد فعل من الله فعال لا هذا الخارق
ولا غيره ^{وله} ويلزم منه اي ويلزم عليه من معانيها
وهو واضح البطلان اذ دلالته الخارق على
الوحدانية من جهة كونه فعلا حادثا وجهة كونه
معجزا متعديا به فقد اختلفت وجه الدلالة ^{وله}
بطلت المعية التي ذكر معاني انه لا يدل عليهما في
ان واحد ^{وله} فيهما اي الوجهين المضمومين من
اختلاف الوجه ^{وله} كما يدفع على تقدير تسليمه الخ
خبر ان قال على تقدير تسليمه لما اقتضاه الوجه
الثالث لا بد جار على منع تسليم دور المعية
فهذا على سبيل التنازل بالنسبة الي الثالث
ان الثاني على سبيل التنازل بالنسبة الي الاول
بل هو اي دور المعية بحقه اي يحقق دور التقدم
وذلك ان ثبوت الاشارة راجعة لما ذكر
من ان دور المعية لا يدفع دور التقدم على حذف
مضاف اي وجه ذلك ان ثبوت الخ ^{وله} وجب اي

ثبوت

ثبوت الوحدانية فهو جواب اذا الظرفية ^{وله} المتقدم
الخ فهو مجرور تحت لدليل السمع ومصدق ^{وله} ما
الوحدانية ومرفوع يستغاد عايد عليها والضمير المجرور
عن عايد علي دليل السمع وانت خبير بان في معني
هذا ^{وله} كذلك انظر مع قوله بعد متقدم ما على دليل
السمع كل منهما يعني عن الخ فرقوا بين باحدهما فقط
او بين الثاني في اسلوب التفسير لكان ان شئت
^{وله} ضرورة ان الله مستدل الخ هو مستدل لقوله قبل
والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع لانه ضرورة
ناخر مرفوعة المدلول الخ هذه ابيان الملازمة وهو
جار على ان العلم بالنتيجة غير العلم بالدليل وان
على التعاقب وقد تقدم تحرير ذلك في اول الكتاب
فيمنعني ان يلتفت اليه ^{وله} لكنه هو الخ جابض
الفصل تقدير الحكم لانه اعني دليل السمع محل النزاع
^{وله} لما سلم الخ مستدل لقوله ضرورة ناخر
اي دليل السمع الخ ^{وله} توقعه اي الصدق ^{وله}
عليها اي الوحدانية ^{وله} ضرورة اي وجودها في
في المقام معني الجنة ^{وله} في المتن ويصح الخ هذا
دليل اخر على الوحدانية عطف على قوله ويصح
البيان هذه العقدة وكان المناسبة ان لو قدم على
المعطوف عليه لانه دليل صحيح وهذا من اطراف

الدليل العقلي على الوحدة اثبتة وعبرها باسلوب
ويصح لنا نسبة الموقوف عليه والا فلا نقدر ان لوقال
وايضاً يستدل على الوحدة اثبتة بما تقدم وحلة الصفات
اي بما تقدم في نظيره في الاستدلال على وحدة الصفات
فالعلم على حذف مضاف وجرى عليه الظاهر نظراً
الى الوحدة اثبتة في مقام اتصال الفصل ولم يلزم
من تعدد الاله الخ اي مالا نهائية له من جهة العدد
فعدد امضوب على التمييز قوله ان وقف اي الاله
فذلك اي عدم المحتملات وقضيتته ان اللازم
وقف بعد دال الاله دون عدد المحتملات الاحتمال
الى مخصص فقط والام ليس كذلك بل وكذا يلزم
عليه الترجيح بلا مرجح قوله وكلاهما محال ايجاب
وكلاهما وجود مالا نهائية له في الوجود عدد والاختيار
الى مخصص محال في جانب الاله وقد سلف
وجه استحالة ذلك في الشرح هذا دليل
اخر الخ امثلهما راجعة لما تضمنته المتن وقد
تقدم نظيره هذا دليل على ما قلنا من ان قوله بما تقدم
في وحلة الصفات على حذف مضاف وبما
اي الدليل ان نقول لو تعدد الخ فقدم في المقام
على الاستدلال الصافي بخلاف المتن فقد جري
فيه على الاستدلال حسب المعنى فقط لم يخل اي

الاله اما ان يتعدد الخ هذه القضية حقيقية وكلامه
يقضي انها مانعة خلوهم الحقيقية تكون مانعة
خلوهم اعتباراً والدعم قوله والملازمة ظاهرة اي لانه لا واسطة
بين الشيء وتبعيته قوله وجود اي الاله قوله
والالزم ترجيح الخ اي احتمال عداد المتساويين وهي
وجودها اي الاله كما عددها المخصوص ومقابلته
وتحتمل مزوب من الاله عدد وهذا الاسلوب اقعد
بما جري عليه في المتن لانه جري هنا على لزوم الاحتياج
الى المخصص او الترجيح بلا مرجح بخلاف المتن قوله
مثله في الواحد اي مثل ما لزوم في تعدد الاله قد استشعر
ايراد في المقام توجه الى تميزه ودفعه وجابه في
اسلوب لا يقال تنبيه بما في منع قوله فوجب الذات
الواحدة لذلك اي لا جل عدم تحقق الوجود دون ذلك
واحدة فاذن الواحد واجب فلا يتعلق به التخصيص
لما سلف من ان الاله ارادة لا تتعلق بالواجب وانها
تعلق بالممكن قوله اما الزايد الخ راجع للعدد المتساويين
وانظر تفرع قوله فنسبة الاله عدد الخ فهو بحسب
الظاهر غير مستقيم نعم لوقال اما الزايد مستغني
عنه وهو محال فنسبة الخ فلهذا اشكال قوله ولا يمكن
وجود جميعها الخ هذا راجع للعدد الغير المتساويين
والمناسب ان لو جافبه باداة الانفصال هكذا اما

وجود جميعها الخ قول وتخصيصها بجزئها الخ وهذا
ما فيه قوله اما الزايد الخ فالمنا سبب ان لو جابه في
جسبه وة يعني ما في هذا الاسلوب قوله فان قلت
ما المانع الخ هذا البراءة اخرى جابه في في اسلوب يؤذن
بنونه وانظر مع اسلوب البراءة المتقدم قوله ما
استفهام تقرير وهي جوه مقدم في المانع مبتدا
مؤخر ولا يلزم منه الواو تغليبية فهو علة للمقول
قبل وقوله لا نقول الخ علة لقوله ولا يلزم قوله صداعه
اي الوجود قوله على ان ما يوجد من الممكنات اي مما
مستبعد قضائية بوجوده منها وهذه اجواب اخرى فكان من
المنا سبب ان لو قدمه على الجواب الذي قبله وهو قوله
يلزم من فرض عدد الالهة الخ لان الذي قبله حاسر
على التنازل وامرنا العنان وهذه اثار على طريقة
المخ والابطال قوله انه هذه النوع وهو قوله على
ان ما يوجد الي قوله انتهى اعتبار عدم الانقطاع
المستحيل منه اي من عدم النهاية اللازم في الالهة
قوله في المتن وهذه الدليل بعينه الخ توجه الى الكلام
على الوجدانية في الافعال الخ اختيارية وفيه في معني
وحدانية الله ان ولذلك اعتبرهم استغادة من
دليل وحدانية الذات اعني دليل التمايز وجا باسما
الغريب وان كان دليل التمايز مستبعد في اول المعنى فهو

قريب

اعني

قريب كما لانه هو المبني في اثبات الوجدانية والكه
تكتيكا في الخصوم طامع عليه من الغياوة لاجلهم
اعني وهه دليل الوجدانية الذات ولم يعبروه في
الافعال وان تلك العناية دفعا لما يتوهم من رجوع
الاشارة للدليل القريب قوله هو الموجد في الافعال العباد
الخ المراد بالافعال الاختيارية سواء كانت من العباد
او من غيرهم فالمطالبة ان لو قال لا فعال الحيوانات
ولعل المراد جري على تغليب العباد عن غيرهم
ولا يلو لغيرهم الحادث فيها اي في الافعال الاختيارية
وهذه الجملة تقرير ونضرب عما افهمه الخصم قبل وكانه
جابه بك نوطية لما بعد وقال قدس وان كان المنا سبب
لفظ العباد ان يقول لهم المنا سبة ما ياتي ووصف
قدسهم بالحدوث وان كانت الخ صافه تعني تلك
على الخصوم قوله ولا تأثير معطوف على ان قوله بل
في موجوده مقارنة لها اب بالافعال وجا بوجوده
منهيب الما بعد وجا بما بعد تنجها للاشارة لنسب
منهيب اهل السنة وفي هذا الانتقال اشارة
للرد على الجبرية كما ان ما قبل يستلزم الرد عليهم
قوله في الشرح يعني ان الدليل الخ جري على اسلوب
العناية لان المتن ليس صريحا في ان الدليل على رد
منهيب القدسية هو دليل التمايز بل هو بعينه قوله

في الموثرة في افعالهم الى اخر ما ياتي على اختصاصه
في افعال بالعباد ذكره والمناسب للشرح ان لو كان الى
الحيوانات الخ واللام في العباد متعلقة بخذوف حال
من الضمير المرفوع بقوله الخادثة قوله على وفقا اختياره
يؤذن بان المراد بالافعال الخ اختيارية قوله ولا تاشير
الى معطوف على ان خذوف ضمير النشأن اي والله لا تاشير
للقدرة القدسية اصلا في تلك الة فعال الخ اختيارية
قوله جل ونفالي ليس من مقولهم بل هو من مقول
المحم هو دليل التمايز السابق الى هذه الجوانب
وجا بهما الفصل لما وقع بيده المبتدأ والخبر من
الفصل قوله ووجهه ان اللازم فيه الخ اي وجه كون
الدليل على رده مذهب القدرة هو دليل التمايز فيه
اي في دليل التمايز وفي المقام شبه نظر التشبيث
الضماير في تعدد الفا يعني على اي على تعدد
اللة له قوله وذلك يعينه لان في مذهب القدرة
الخ الاشارة راجعة لان في التمايز على تعدد اللة
وعني على اي وذلك يعينه لان في مذهب
القدسية الخ قوله مانعة معقول ثاب لجعلوا وهو في
الصل خبر وجا به مؤنث وان كان المبتدأ امكرا ام امة
لما اكتسب من الثابت من المضاف اليه قوله
يوصف النجوم الخ الباء يعني على ووصف يعني وجه

اي على وجه النجوم في جميعها اي في جميع المكنات قوله
لما عرفت الخ المقام في عني عنه لا استفادته منها قبله
الذي هو قوله مع القطع بان ذلك الفعل الخ قوله ثم زعمت
القدسية يجوز من هذه الامة الخ وصف القدرة بحسب
للهم ويجوز في الة فعل اسم رجل صغير الدين وضع ديننا
ودعاليه وهؤلاء القدرة كذلك وهم مشيرون الى القدرة
لهم يزعمون في مسبو البية قوله واذا كان غير اللة الخ
جا به اظهار الامتدانة غير اللة مع نفوذ قدرة عبده
من غير مع قدرة الة اخر مماثلة وفيه اظهار لبقاء الخسوف
قوله ولا ينفعهم ما يحييوني به لما ابي الكلام على ما
يعني من جهتهم الفاسد وكان النشأن ان لهم جوابا في
ذلك توجه الى تخرجه ودفعه فقال ولا ينفعهم الخ لكن
سباني له في المنقذ الفا سب ان لونه على ذلك في المقام
كان يقول وما اجابوا به سباني رده وبوخر الضلال
عليه الي ذلك الموضع قوله بان يسلب عبدة القدرة
الخ هو نصو برهنة ايجاده تعالى لذلك كونه تعالى
قادر لايجاد ذلك الفعل الذي اوجده عبده والقدسية
يدل من عبده وال فيه معافية للضمير وتغلب
عليه اي وتغلب الة في الفعل فعني في قدرته
فان تغلب قوله لما شبه الخ هذا الظاهر من ادبي
غضبيتهم وهو من باب تفرج الشرط نظر الي ما ياتي له

من الكلام عما تقتضوا به والجواب عنه قوله بان تسلب
له اسباب القوة الخ فتصوّر برهجة الاحتيال
عما ان جوابهم الخ هذه الزاوية لهم على طريقة ارجح
الغنائم او يقال اسلوب على قاعدتهم لا يمتصن وليست
سلم يلزمكم العجز وعليه فالمتألم بتعديهم هذا على
قوله ولا يفهمهم الخ لان هذا جار على المنع قوله وان
ببعض الخ الضمير للشك والى هذا عطف على قوله ولا
يفهمهم الخ من وجوب مراعاة الصلاح والاصلاح من
عطف خاص على عام طالع من مزيد اختصار في المقام
وانت خبير بان هذا لا يصح الرد عليهم الخ اذا كانت
التكليف واذا عرفت الخ الاشارة راجعة لما جري
عليه الكلام من رد مذهب القدرية وقال ظاهر
الكتاب ولم يقل ما جاز فيه لان ما جاز فيه لم يدل عليه
نصا والتحديث معطوف على الكتاب فهو من قول
للظاهر والتحديث قول غير فزان نسب الي النبي صلى
الله عليه وسلم وجري عليه ولم يجر على النسبة التي هي
اعم منه انه هو الذي يدل على ما ذكره خلافا غير من
اظهرها قيل فهو البدع بما بالظرف ليظهر ان المراد
بالسلف الصالح الصابرين رضي الله عنهم ومن في معناهم
من ان الله تعالى الخ بيّن لما قاله اهل السنة
والمراد بالذات الذات التي محل الصفات بحسب اوصافها

غير

غير ما ذكر من القول والفعل لا الذات بمعنى الخفيف
ولم من القول والفعل دون غيرهما من اوصاف الذات
لانها اصل الخارج في ان التأثير وايضا الممكنات الخ
عطف على ان الله وايضا الممكنات على التأثير عطف خاص
على عام اعتنا به لانه متعلق بالمتطرب وهذه اعم القول
بان القدرة القدسية تؤثر في الالهام كما تؤثر في الابداد
واما على القول بانها لا تؤثر في الابداد في الابداد من عطف
التفسير قال تعالى انا لا نشئ الخ وقال والله خلقكم
الخ فتبين ان الابدان من الالهام الذي نزل على ما قال
اهل السنة وانفراد الاله تعالى بالتأثير وبيّن
ذلك في الآية الاولى ان كلاً يحتمل اعرايين النصيب
والرفع فاعرايين النصيب يكون العامل فيه فعلا
محدودا دل عليه ما بعد والتقدير باننا خلقنا كل شئ
خلقناه بقدر فيكون المعنى على ما هو خلق الممكنات
الموجودات ودلالة العام من باب الظاهر على احتمال
الرفع فيه احتمالات احتمال ان يكون خلقناه خيرا
ودلالة جبينه كرواينة النصيب وعلى الاحتمال الاخر
وهو ان يكون خلقناه صفة لكل وبقدر خيره
التخصيص بالصفة بفهم ان ما لا يكون موصوفا لا يكون
بقدر والصفة في المخلوقة المشقوقة له تعالى فيهم
ان ثم مخلوق غيره تعالى وهو مذهب القدرية

وحياة في الثانية ان ما يجمل ان تكون مصدر بين
اي والله خلقكم ومهلكم في قوله المصدرية بمعنى اسم
المفعول لتعلق الخلق به اي ومهلككم وتعتبر الاضافة
للمجرور ثمانية السبب في قوله المقام من باب الظاهر
ويجمل ان تكون موصولة في اذ امن الغافل الجور وكلمة
من باب الظاهر قوله اي غير ذلك الخ بما يقوله لا يخص
مبالغة وفائدة ان يقول والظاهر اذ كثرت افادت
القطع كما فانه التعرض لما يبدل عليه ظاهر الحديث
والاجماع وما نقل عن امام الحرمين الخ لما انهي الكلام
عما ذهب القدرين وما لا اهل السنة في ذلك
واقاد مذاهبهم ومقوله في المقام وكان الشان انه
قد نقل بعض اهل السنة ما يخرج حوك مذهب القدرية
كان المناسب التعرض لذلك والظاهر فساده فقال
وما نقل الخ ان له قوة الخ يقتضي انه قال
بابوا في الجماعة ويعجز عنه انه هو المعتمد وان كان
الشان انه يرجع عنه ان ما نقل عنه في المقام في
آخر عمره والمراد بالافعال المعروفة بل كما قد امر
قدس هاء الله تعالى اي تقديران وتخصيصات بمعنى
ان العبد يوجد فعله بقدرته وتخصيص ذلك
بالوجود والزمان والمحل وغير ذلك بارادة الله تعالى
فوزع القضية وجعل المخصص غير الفاعل ولا معتب

لتخصيص

لتخصيصه الفعل الخ ايجاده لسا وجه مخصوص
فالتخصص هو الفاعل وكان هذا القول بر وعب
مما حبه الجمع بين العقل والنقل بناء على ان التكليف
بناء في الجبر ويعتضي عقلا ان لا يكلف العبد بفعل
غيره بل يعلم واختراعه والنقل بذلك مما عموم خلقه
تعالى بقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فحمل الخلق
في الآية وكذا ما من الخ في التقدير فهو سبحانه
الذي يخلق كل شيء بمعنى بقدره اي برئونه على
مقادير ونحن نعلم ان التكليف بناء في الجبر كما مبين
في جمل الخلق على ظاهره وهو لا خراج لا يفسد القول
به هذا بالنظر الي من له عمر بقية له ولا تقليده
هذا بالنظر الي من ليست له معرفة في ذلك
اي مفعول الامام ان صح عنه فبه عجز في النقل
وعدم جريه الخ حمل السنة في المقام على ما
تقدم من ظاهر الكتاب وما عطف عليه وعقلا
راجع لفساده قطعا ونقلنا راجع لقوله وعدم جوب
على السنة على اللغة والنشر المرتب لظن في اللغة
كان القدر في الحادثة الخ سنة للعلة لخصه لم يتبرهن
فيه لظرف السنة وذلك لظهور ما تقدم اما ان
يكون الخ دليل الخصم ظاهره لا واسطة بين التخصيص
وكان الموجد الخ المقام في عني عنه

وموضنا الخ والاول للحال فينب فيها فذلك وسباني
معروف بما وجه بطلانه في وجه بطلانه في قوله
وكايد فع الخ وكلا الامرين محال ايه اللزمين و
هما سلب الصفة والعلية والاد فعدان لو غير
باللزمين مكان الامرين ولا بدفع محذو والى اخره
استلحق تعصيا عن اللزمن الثاني بان الشك
ان مقتضاها على وقف الازالة له تعالى وانت خبير
بانه اذا كان الثاني وهو قوله وعلينها ما ذكر
فلا يصح هذا في التعصبي والمناصب ان لو قال واما
ان فرضنا انها اثرت وهو تعالى يريد ان تؤثر فذلك
باطل لا يقتضاه توقف الوصف النفسي وقد سلف
ان الوصف النفسي لا يتوقف على فاعل يدفع
وان كان الثاني الخ هذا المشار اليه بقوله فيما سلف
اولا وذكره امختصا بالمتسلسل اي بالمعني
الهم هذا ارجع لما يليه وهو قوله او لعني قاريه
وقيام المعني بالمعني راجع لما رجع اليه المتسلسل
ولما قبله وكذلك ايضا لا بد من فساد ما نقل عن
القاضي الخ قد سلف انه لما افاد مذهب اهل السنة
ومخولهم بالمقام وان بعض اهل السنة نقل عنه
ما يجعل هو مذهب القدرية وان الشك ان التعصبي
لذلك واظهر فسادا وقد سلف ان من البعض

امام

امام الحرمين وما عني اليه واظهر فساد ذلك وكان من
ذلك البعض القاضي والاستاذ ولما اظهر القلام على
ما لامام الحرمين انبغ بها نقل عن القاضي والاستاذ
وقد سلف في اول الكتاب ان هؤلاء الثلاثة من محققين
طريقة الشيخ الاشرقي وفي اخيه وصف الفعل مثلا
اذا عرفت فعل الصلاة فاعلم وصيغة كونه صلا
لا في وجوده اي الفعل لان القاضي الخ اظهر
والاستاذ ان جهة العرف يجب ما نقل عن القاضي
والاستاذ قال القاضي برعي الحال والواسطة والاستاذ
ينفي الاحوال ويقول ان اخيه وصف الفعل وجه
واعتبار وقد سلف ان الحال له ثبوت في الخارج والوجه
ولا اعتبار بلاثبوت له في الخارج وانما يثبت في الذهن
واختار الخ هذا من باب تنقيح المذهب والمراد
بالاقتراح في المقام تاثير القدرية في الحادثة في الفعل
وبالفعل سلب ثبوتها على وجه التاثير في اخيه وصفه
وبهذا المعني اطلق الحسب ايضا في قوله بعد
وه ان محذو فعله ونسبه بان الثلاثة فان ان يقول
مثلا تنسب الي فعل الله تعالى الخ لفظة فعل
منجزة فالمناصب اسقاطها وبين من ذلك اي
من النسبة المذكورة علمه بها اي بتلك الحرفة
مثلا لانه فاعلها وخالفها لا يعلم من خلف

وانه لا يعقل في ذاته الخ اي قد يكونا او حادثا لان
المختلج لا يفعل في ذاته والضمير في بها عايد على الحركة
فلا تضيق اليه الخ اي فلا تضيق الحركة الي الله
تعاي من العبد من حيث خصوصيتها كونهما متلاذبا
او سترقة متلا وقال من العبد لا يعلما وقدم المجرور
بابي اهتماما به فيقال اوجدها واجدتها الخ راجع
لما قبله على المعاد والنسب المرتب فالاول نفس
لغزله ولا ينصف بها الخ وهي كون تلك الصفة الخ
جا بقوله تلك الصفة وان كان المتأخر مسببا في تلك
الحركة مراعاة لغزله بعد صلافة الخ وكان الحركة فرض
مثال في اي خصوصيتها في ذلك الوجه اي
والحال الذي هو اخص وصف الفعل ولا يشترط
علمه الخ اي علم العبد وتكون صفة الصفة
خبر تكون واسمها ضمير يعود على الخ فعال المجهولة
من السببان وان افضل به الخ اي وان افضل
بالفعل امر بوضع ذلك الفعل على موقفة الامر
نحوي ذلك الفعل ظاهرة وعادة على خلافه
اي الذي وذلك الوجه الخ اي ذلك الحال الذي
هو اخص وصف الفعل هو المكلف به وهو
المقابل بالثواب والعقاب الخ اي بالنظر الي الخيل في

الاول

الخ وليبها والي العايد في الخ خرب قوله من حيث انه
موجود الخ معطوف على الجبينة المجهولة مما قبله وهي
ان الفعل كلف به من حيث انه اخص وصف له من
حيث انه موجود والضمير في انه عايد على الفعل قوله
فان ذلك الوجه اي فانه ذلك الوجود فالمراد بالوجه
هذا الوجود المعلوم من قوله قبل موجود في لا يختلف
في هذا الوجه الذي هو الوجود لا فقال فيقتضي
ان يعمها المكلف بحسب جهة واحدة او يرتفع عنها
كذلك فهو قدس مشترك بينهما وبيان الكلام
عليه وهذه الخ قول القاصي اعدل من قول
المعتزلة انظر قوله اعدل فانه يقتضي ان قول المعتزلة
عدل اللهم الخ ان يقال لم يرد معنى التفضيل كقول
القائل اعدل بي مروان فيكون معنى الكلام ان
قول القاصي عدل لكن يعيد من الخ ملون قوله
فانهم اي المعتزلة هذا يقتضي انهم يقولون
بشيئية المعلوم المتكافؤ الخ من ذلك لكن القائل
طائفة منهم لا لهم كما تقر في جميع الجوامع فانهم
قالوا بشيئية وان حقيقته وادعاء النفسية
ثابتة متفرع في حال عدمه والوجود عندهم
من ايد على الماهية مشترك بالاشراك المعلوم اي
واسطة بين الوجود والعدم وهي كمال

لم يختلف معقولها الصبر عابده على الوجود وجا بلطف
 التائب باعتبار الصفة لصحتها على الوجود او مراعاة
 المحذور بخلاف ما ثبت الحال في التكليف لم يتوجه بطلب
 تلك الحال اي الوجود بعيني انه لو توجه التكليف عنه لم
 يطلب الوجود للزم التكليف بكل ما يقبل الوجود
 فيكلف اذا بكل فعل وهو باطل فالتكليف اذا ما لم يحصل
 فلم يور بالصلة من حيث امكانها والا امر بكل ممكن
 ولا من حيث حرمانها وممكنات متلا والا امر بكل حركة
 وسكون ولكن من حيث كونها صلة وطريق اخصى
 او صارتا لغيرهم قالوا الخفايع واصناف النفسية ومن
 جعلها الاخص ثابتة متغيرة حال العدم فلا يكون الاخص
 مقدورا لمطلوب غير مقدور والمقدور الذي هو
 الوجود غير مطلوب كما مر بخلاف مذهب القاضي
 فانه لا يقول بشيئية المعدوم فوصف النفس
 الاخص مقدور للعبد فيصح التكليف به وهو قال شرف
 الدين الخ قد سلف الكلام على قوله وكذا لا ينبغي
 فساده ما نقل عن القاضي والاستاذ ذريبان جهته
 الاختلاف بين القاضي والاستاذ وما جابه المشركين
 من الفرق وكذا نقل عن مذهب القائلين
 بخلاف مذهب المعتزلة وفيه لم يمتد الفساد
 توجه اليه في المقام فقال قال شرف الدين وما

ذكره

ذكره الخ اي وما ذكره القاضي وانما عا فالصبر
 عابده على القاضي وانما عا كالمسكين والامتنان
 السباق الخ اي بتقديره اي على تقدير متعلق
 بتشبهات كذا كما صار اليه الخ مشعر الى يفتح في
 الكاف ان ينبغي على ما بها وان تكون بمعنى على اي ما صار
 اليه الخ قوله حيث قالوا لا مشربة الى الظروف متعلق
 بتشبهات وجواب قول المعتزلة ان حاصل التكليف
 الخ انا نقول بموجب ذلك ولا يلزم عليه شي بل التكليف
 على هذا انصب اشارة الثواب والعقاب وينصب تعالى
 اشارة على ذلك ما شئت ولو جعل الى الوان والاشكال او
 المقادير او نحوها اشارة على ذلك لم يلزم عليه محال فكذا
 له ان يجعل اشارة ذلك افعالا خاصة تخففها في العبد
 وهذا على طريق التنازل وامر الخ العيان ومساكن
 رد هذه التسلية ايضا عند قوله ومن تعلق القدر
 الحادثة الخ وانه باعتبار السبب بحسب الظاهر
 في قالب المحذور فصح بحسبه ان يقال له اقبل ولا
 تناقض في الخ انه ضعيف اي لكن ما ذكره وان
 كان فيه خروج عما ذكر فهو ضعيف فضعيف
 خير قوله ما ذكره والمناصب اسقاط قوله الا
 كما ان المناصب لما بعد الخبر من السند اطراح ما ذكره
 كضعفه وعليه فلا تعد ان لو اخبر عنه بخبر غير

يستقيم قوله فان معتد القاضي واصحابه الخ كذا
 للضعف والمناسب اسقاطه سائر لعدم مقامية
 للترجيح بعد مساو اعتبار معني جميعه او باقي والاعتبار
 الاول لا يسلمه القاضي فاذا اسقط سائر تكون
 القضية مهيأة هكذا فان معتد القاضي واصحابه
 في نسبة امكانيات الي الله تعالى امكانها قول
 فليس تخصيص بعضها الخ هذه امرع المبني فاذا
 كان عند القاضي واصحابه مبني نسبة امكانيات
 الي الباري سبحانه فهو لا مكان فليس تخصيص بعضها
 الذي هو الوجود في اسناده اليه تعالى باولي من
 بعض الذي هو لخص وصف الفعل في عدم سنده
 تعالى قوله وذلك بطرد فيما اضافوه للعبد في اشارة
 راجعة لمضمون المبني فاذا كان المبني فيما اضافوه
 للعبد لا مكان فليس تخصيص بعضها الذي
 هو لخص وصف الفعل في اسناده الي العبد
 باولي من بعض الذي هو الوجود في عدم اسناده
 له فان هذا الوجه الخ الظاهر له سنده
 بلبه وانت خبير بان هذا الاسلوب غير مناسب
 وان كان صحيحا من جهة المعني والمناسب الى لو
 قال وذلك بطرد فيما اضافوه للعبد فيجب اضافته
 الي قدرته تعالى وان لم يكن ممكن امتنع شبيهة

الي

الي قدسية ما قوله وما من واعنه من الجبال لزم الخ ما توجه
 اليه في المقام من باب الالزام في اسلوب على اسند
 يخرج عن البر والصبر في فروع ابايد على القاضي
 واصحابه وهو مضمون معني فعل يتعدي بعد او تكون
 عن معني من فيجوز الجاز في الفعل والخرق قوله
 فان تلك الحال الخ سنده وزعم ما ذكر لهم والصبر
 في ايجادها عايد على الحال وهو لخص وصف الفعل
 والنظر قوله ايجاد الحال وهو لا يتصف بوجوده عدم
 اليهم ان يقال اطلقت الوجود على الثبوت وهذا
 خارج في ثبوت الحال عما حدتها بدون الذات قوله
 ما لم يفعل الله تعالى الخ اي مدته عدم فعل الله تعالى
 لتلك الحقيقة الموصوفة باخص الوصف ومرجح
 ذلك الي الفعل قوله وهذا على الاستدلال الزام
 الخ الاشارة راجعة للالزام قوله فان الوجه والاعتبار
 الخ توجيه للاستدلال والصبر يكون عايد على
 الوجه والا اعتبار ويخرج منه ان عطف الخ اعتبار
 على الوجه عطف تفسيره فكيف يصح الالزام
 الخ مستفهام انكاره اي لا يصح توجيه الخ ومفهوم
 عبارة انه اذا كان للوجه والا اعتبار ثبوت في الخارج
 يصح توجيه القصد الي فعله ولا يجني ما في هذا
 الغموم والمناسب ان لو قال كيف يصح توجيه

المقصود الي فعل ما لا يمكن وجوده في الخارج وقد
تقدم ما في التعبير بالوجود في المقام وكان المقام اعتمد
في المقام السبب في قوله انتهى اي كلام شرف الدين قوله
قلت والحاصل الذي حاصل متعلق المبحث وهو تحرير
الكلام في مسئلة الافعال التي يقال فيها انها مقدورة
للعبد وتعتبره في المقام بالسنة يدل على انها هي
المراة بالحدث سببا بقوله عن الله ما م اي امام
الحر من قوله ان القدرة اي بغير الهمزة على حذف
الجار قوله انها ثوري من انها ثوري في قوله فقط
اي دون تأثيره في باني التفرق بينهما كما هو
مذهب المشريه قوله وما ووالله اي الجبرية
وهذا آخر بعد بعبارة وهم وقد افاد مذهب الجبرية
مع طول قوله وهذه المقول التي قد تقدم وجه
بطلان الثلاثة ومباني وجه بطلان الرابع وهو
مذهب الجبرية قوله هذه العقيدة التي تعرض
للظرف في المقام لمطابقة الواقع فلا منور له
فالقد استقامت ولا عتاد في مطابقة الواقع
على المعلوم وقوله وانما يجب اي يجب قوله كيف
يصح ان يقول له استغنى عن الاستبعاد وهذه
جهة يجب وما من قوله مع ما اكثر مصدر بجهة
اي مع اكثر منه في الارشاد وغيره من الدلالة الخ

فهو بيان الاكثر منه قوله وكذا ما نقل عن القاضي الخ
في شارة ارجعة لا يجب اي واجب من القول الذي
نقل عن القاضي والامتناع مع ما لهما في نواحيهما
قوله بما نقل عنهم الخ متعلقا بقوله نزهة هؤلاء الامة
اي نزهة عن اعتقاد ما نقل عنهم على انه قول ومذهب
لهم وبما قررناه بعد دفع ما يرد على ظاهر العبارة من
التناقض بين قوله نقل عنهم وقوله ولعل الخ قوله
ولعل ذلك لما صدر عنهم في مناقرة جدلية لا مقام
خصم قويت مناقرة الخف فاحنا لو اسوقه للمخ
بندرج وذلك كان يقول القدرة كيف يكلفه بها
ليس مقدور الله وذلك منتقض او كيف يشي
او يعاقبه على غير ما فعل فيقول له الله ما يزول ما
الزمت بتقدير ان يكون الموجد هو العبد وان
كان التخصيص بارادة الله تعالى وفيه موافقة
المقول الدال على ان الله خالف كل شيء فيحمل
الخلف على التقدير ومن اين يلزم ان يكون
التخصيص بارادة العبد ويقول له القاضي
والامتناع ذلك كيف وقع بالتخصيص وهو المقابل
بالثواب والعقاب فيكون هو فقط بخلاف العبد
واختراعه ومن اين يلزم ان دان الفعل بخلاف العبد
بل الذي يدل عليه نحو قوله تعالى خالق كل شيء

والله خلقكم وما تعلمون ان ذان الفعل بخلاف الله
واختراعه فاذا انسابا للخصم الى هذا فيقرب سوفه
بعد الى الحق اذ هذا الخرب الى الحق من مذهب
والسوف بقدر ما يمكن واستهل وهذا الوجه وان
كان مباحا للنزاهة الائمة وهو وجه حسن لما نقل عنهم
فيه من بالنسبة لما نقل شرف الدين والشهرستاني
لانهما نقلوا ذلك على وجه انه مذهب وقول لهؤلاء الائمة
وخبرهما بما يعجده عليه قوله ولهذا اقال المشايخ الخ
المشايخ من اربعة مضمون قوله فالذي اقطع به الخ
يعني من كون القدمرة جملة العنابة اعترافا صنية
ليست من مقول الشريفة بل هي من كلام المم وفيها
بالنظر الى التعبير بالمال نبي والمنا سب لما نقل عن
القاضي والامام ان لو قال تشرع في اخص الوصف
وفي كلام الشريفة ايضا شي نظر الى ما سلف عن
الخبر والشهرستاني في كيف وقد نقل الاجماع فاعل
نقل القاضي ولا متفهم للاسناد وانظر قوله
اجماع الائمة فهو غير مسلم قوله واذا قال هذا في
مقالة القاضي والامام مع خفته الخ فاعل
قال صميم بعون الشريفة والاشارة من اربعة
مضمون مقوله وجه خفة مقالة القاضي والامام
بالنسبة الى مقالة الامام انهما بقوله ان ذان الفعل

واوصافه

واوصافها النفسية العامة بما يباد الله واختراعه
وانما تشرعدها قدرة العبد في اخص وصف الفعل
خلاف الامام فان ذان الفعل واوصافه النفسية بقدرة
العبد فكان اشنع قوله والله تعالى يعلم هل صدر
منهم ام لا هذه اشارة الانصاف وهو اقع في ذلك ولا
يخبر ما فيه مع قوله والذي اقطع به الخ وكذا ما نقل عن
الشريفة قوله وهو سبحانه حسب ما يقول الخ لا حل
هذه التهم المصري الله عنه في المقام عن ساعده حتى
جاءها يقتضي نزهة الائمة وان كان فيه ما يرد عليه
برد الله عز وجل وتغلبه وبما مثاله وجعلنا ممن
حسن نبيته في امة المسلمين جاءه مولا ناسخا
خاتم النبيين عا الله وسلم عليه وعاء له واعيا به
اجمعين في المقام وانما قلنا بوجود قدر مقارنته الخ
قد تضمن النص السابق الرد على الشريفة اعني
القدرة والجبرية وسلف دليلنا بالنسبة الى ابطال
مذهب القدرية ويقي لنا دليل الرد على مذهب
الجبرية توجه اليه في المقام بقوله وانما قلنا الخ فهو
مسند لقوله ما يقال هي موجودة مقارنته لها
وسوقه في اسلوب وانما قلنا بوجود قدر مقارنته لما
نجد الخ المؤذن بايراد الجبرية على قولنا بل هو موجودة
مقارنته لما نجد الخ المؤذن بايراد الجبرية على قولنا

بل هي موجودة مقارنة لها كان يقول ليرتقولون
 هي موجودة **مقارنة لها** أقعد من أسلوب
 المقصود علي قوله لما جده الخ وقد رجع قدر
 أي حادثة ومقارنة أي للافعال وانت خبيرات
 قوله بوجود قدر مقارنة تضمن أمرين طرف الوجود
 وطرف المقارنة وهذا السند إنما سبب طرف
 الوجود وكأنه اعتقد في سبب طرف المقارنة في الظهور
 كنهها من باب العرض وقد سلف أنه لا ينبغي بل ينعدم
 عقب من مان وجوده قول من الفرق القزوي الخ بيان
 لما جده ومباني الكلام في التفرقة واليمين
 السند في ترتيبها بين الحركتين والمواد بالحركة
 التي من شأنها أن يتعلقت بها الاختيار للداخل حركة
 الذاهل **في السطح** أما مقارنة القدم في الخ لما توجه
 لشرح المقام في قدم الكلام على ما ليس سنده في المتن
 والاقعد العكس **قوله** فهو الذي عليه امام العربية
 التي اخبرها ذكره من المقارنة **قوله** وهذا الحكم في المقارنة
 وإذا ثبت استحالته بقاها الخ دليل استحالته
 بقاها على ما مر والاشارة من راجعة لاستحالة بقاها
 إذ لو تقدم منها الخ بيان الملازمة التي حكمت
 الشرطية قبل وبيان ما حكمت به هذه الشرطية
 التامة من اللزوم ما تقدم من أن العرض لا ينبغي ما بين

لا ينفس

لا ينفس وجوده ينعدم فيلزم من تقدمها علي
 مقدرين هاعدمها حال وجودها وهذا إنما يظهر فيما إذا
 كان وجوده معقبا لها **قوله** فيكون مقدورا بقدرته
 معلومة معدومة انظره مع ما فرغ عليه قوله وذلك
 محال أي كونه مقدورا بقدرته معدومة **قوله** وتقرر
 ذلك بالاشارة من راجعة للكون المقدر بقدرته معدومة
 محال أي تقرر بسنده فهو محال في مضاف **قوله** انت
 أي الشان إذا عدمت القدرة **قوله** جائز وجود صندها
 غير بالوجود لا إذا عدمت لا يلزم وجود صندها
 لجواز وجود صندها **قوله** فيلزم كونه أي الفعل **قوله**
 مقدر **قوله** عليه فهو منصوب على الحال من قوله وقوعه
قوله يجوز عنه منصوب على الحال من شيء **قوله**
 وهذا اعتدي الخ الاشارة من راجعة الي ما جري عليه الكلام
 من دليل امتناع التقدم الموجب للمقارنة **قوله**
 وذلك محال أي كون الشيء مقدورا عليه **قوله**
 عنه **قوله** قال المفسر الخ الاشارة من راجعة لمضمون ما
 تضمنه الكلام من دليل امتناع التقدم الموجب لما
 جري عليه الخ صحاب من مقارنة القدرة الحادثة
 لمقدورها ثم اشارة الي وجه النظر بقوله من حيث
 ان امتناع التقدم من حيث انها علة لوجود
 المقدور ودله على هذه الحقيقة ما فرغ من قوله

فان القدرة في التخييف الخ ^و وبعدد ويوجد مثلها
 الخ فيه اخترا عن حال وجود القدر فيكونا التخصيص بما
 سبق من قوله جاز وجود القدر ^و فالمقارنة متعلقة
 اي تمييزا والسابقة متعلقة اي صلاحا ^و ويصح ان
 يقال كانت تلك القدرة الخ هذا معادل لقوله بالمقارنة
 الخ فهو كما ليدل منه بان القول هكذا او بعدم ويوجد
 مثلها فيقال كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدمها
 ثم انتفى الخ ^و وهذا لما لو علم انسان وجود زيد
 غدا الخ الاشارة راجعة لمضمون قوله فيجوز وجودها
 قبل وقوع المقدور الخ وهذا انتظير جايه طلبا للايضاح
^و مثلا راجع لوقت طلوع الشمس ويا نبي متعلق
 بعلم ^و في الزمان المخصوص راجع للظرفين ^و
 واحدهما الخ الضمير المتني عايد على العلميين وان
 خبير بان ظاهر العبارة وضوح احد العلميين
 متقدم على وجود المعلوم والاخر متأخر عنه ورجح
 يستقيم الكلام والمناسب ان لو قال واحدهما
 متقدم والاخر متأخر مقارن وهذا الانتظير مقارن
 مناسب للظرف الاول منظر في المنظر له وهو قوله
 بالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة ^و ولو قدر
 وجود الخ نخرج من في التظهير المقام المعروف قوله
 قدرنا تجد علمه الخ ليغيب ويتحقق ان مسيلة القدر

مسيلة

كمسيلة العلم من كل وجه ولا يخفى حسن هذه العنبر
 وانه ثم افادة في مقام التظهير ^و من ذهول او غفلة
 الخ بيان للقدر بحسب هذا يظهر لك ان المقصود بالقدر
 القدر اللغوي ^و كان اي المعلوم ^و بما قارن الب
 سببية ^و فان نظر الخ لاجل هذا انخرج من التمهوم ^و
 يكون التظهير التمهوم به ^و فكم ان المعلوم لا يكون متعلقا
 للعلم السابق حال الوجود فكل ذلك لا يكون المقدر ومنتعلقا
 للقدرة السابقة حال الوجود لعدم كل واحد من العلم
 والقدرة ^و السابقين حال الوجود ^و وان اختلف
 سبب عدم كل واحد منهما ^و ولا يمنع من هذا الخ
 الاشارة راجعة لمضمون قوله فكل ذلك المقدر وليس
 متعلقا الخ اي ولا يمنع كون المقدر وليس متعلقا
 للقدرة السابقة حال الوجود تقدم وجودها لا سيما
 على قول من يرمي انها لا تؤثر الخ ^و كما تقول في
 تعلقت العلم بالمعلوم هذا انتظير لما يليه طالب
 للايضاح ^و فاي شئ يمنع الخ ان نسب ان لو قال
 فاي شئ يمنع من تقدم القدرة لان النزاع في المقدم
^و حتى ان الانسان الخ جايه هذه الغاية ^و ثم سلب
 لقوله فاي شئ يمنع الخ ^و وما ذلك الخ الاشارة
 راجعة لمضمون الغاية والضمير في انه للبيان
 واذا صح الخ اسند قوله فتجدد القدرة نظر القول

وتوجد مثلها اي فاذا صبح ان اللون نتجد دامثال
فالقدر ايضا نتجد دامثالها الي حالة وجود المقدور
لان كلام من اللون والقدرة من باب العرض فينبغي
على ذلك صحة تقدم القدرة قوله فتأملوا ذلك برحمته
الله انتهى اي كلام المقترح وحاصل ما يقال بعد
القائل هو ان لا صحاب اذا اعتبروا في القدرة التعلق
التخييري بما ذكره المقترح لا يورد عليهم وان اعتبروا
فيها الصلاحي فالابواب صحيحة لكن سباق كلامهم
وقوته يقتضي مراعاة التخييري وقوة كلام
المقترح يقتضي انه اعتبر الصلاحي وهذا
دليل على تقدمه لما توجه لتخرج النص قدم الكلام
على دليل المعارضة فقلنا لا نسب العكس فلما انتهى
الكلام على ذلك توجه في المقام الي الكلام على
دليل وجود القدرة الحادثة فالاشارة راجعة
لمفهوم قوله لما نتجده والنفس اميل الى ان في
شئ القصيد وما قاله يعني المقترح صحيح
وينبغي ان يقول عليه قوله والله تعالى اعلم لا يخفى
مناسبة ختم المقام به نظر الي انه جري فيه
على تصرف وتقرر الدليل على المناسب ان لو قال
ويبان الدليل الذي ذكرناه لا يثبت ان الخ لانه التفرير
انما يظهر عند نسبة الدليل المعنوي على الصانع وهو

لم يتقرر الصانع بل انما تقرر لبيان ما جري عليه
في المتن من الدليل المعنوي وقضية انما ذكر الدليل في
النص بحسب الشارح والامر ليس كذلك بل هو ما جري
عليه في النص ولذا قلنا المناسب ان لو قال الخ
انما تقرر حركتين متجذبتين في الجهة والجزء اي
بان تكون الحركتان لجهة خاصة وفي محل خاص فهذا
لحصول التماثل بينهما من كل وجه ولا يلزم انما ذهبا
في الزوايا اذ لا يحسن في المقام والصورة نسبة
الي الصورة وتعني الاضطراب والجزء والتعبير في المقام
بالتسوية النسب من التعبير فيها سلف بالاختيار
لان التسوية النسب متعلق الكسب سوا وجد معها
اختيار ام لم يوجد كحركة الداهل واليه ويظهر جوع
التفرقة الخ المناسب ان لو مهد لهذا بغير قوله
ولا بد لها من مقتضه وسبب لا متناع ان تكون
كالموجب ثم يتوجه الي تعيين ذلك الموجب بطريق
السبب في قوله ويظهر جوعه الخ قوله والي ان التفرق
الخ اي ان يصح رجوع التفرقة الي نفس المتحرك ذاته
لانها حاصلة في الخ كالتب وايضا لو كانت لذاته
لا تتغير ما دامته اذ ما بالذات لا يختلف
قوله فتعين ان ترجع التفرقة الخ سباق كلامه
يقتضي خروج الصفة العددية والمناسب للسبب لو

جري عليها امر بجم الثبوتية والعدمية كان يقول
فنعين ان التفرقة ترا جعة الي امر ايدي عليها وذلك
الزاوية يتلوا اما ان يكون تعينا او اثباتا لا جاز ان
يكون تعينا وعدمه لان العدم لا يحسنه الموجب
بحسب فنعين ان نرجع الي امر ثبوتي وذلك الامر ما
ان يكون حالا او وجودا لا جاز ان يكون حالا وهو
المشتركي اليه بقوله ثم يظلم رجوعها الي حال لان
الحال لا يظلم رجوعها الي حال لان الحال لا يصح ان يحد
لما يليه بل انما تغفل بالتبعية بالنفس والمعتني
الموجب له والالزام ان تتميز حال تقوم بها الوجوه
ان صحة احدها بما حدتها يستدعي القصد اليها
وذلك يقتضي تميزها والعلم بها وكونها مميزة حال
فيتمسك او يدور ثم حال حولها الي المتكسب
ثم حالها والمراد بالتسلسل معناه الاعم الصادق
بالدور ايضا فاذا بطل رجوع التفرقة للحال الصادق
بالنفس والمعتني تعين ان يكون ذلك الامر وجودا
ولا جاز ان يكون صحة البينية واليه اشار بقوله
ويظلم رجوعها الي صحة البينية الي صحة البينية
في هذا التسليم وفي حال كون غيره الي صميمه
عما يدعي حال حركة الاضطرار ووجه اثباته انه
لما حررت الكلام على حركة الاضطرار وليست بحركة الاكتمال

ب

في كثرة انه ويران ناسب الي عتنا بقرها ببيان حالها
قوله مع وجود التفرقة اي على مفقوده في حال حركة
الاضطرار مع وجود التفرقة فلا تفسح التفرقة بها
لانها مشتركة قوله فنعين ان تكون الي قضيتيه ان صحة
البينية ليست من باب العرض والامر بخلاف ذلك لان
الصفة الغير العدمية اما ثبوتية او وجودية فالاولى
من باب الحال والثانية من باب العرض فتكون
صحة البينية غير متناهية وجودية اللهم الا ان يقال
الكلام على معنى عرضا اخر المتكسب ان لوجبا
عما يؤذن لذلك اولا كان يقول بعد قوله ويلزم التسلسل
فنعين ان يكون ذلك الامر عرضا ثم يقول ويبطل
ان يكون صحة البينية الي ومن هنا يعلم ان الملقب
بالمرتبي هو صفة الجرم الوجودية ولا يطلق على
الحال انه عرضي ثم لا يتلوا الي العرضي قوله
كاللون الي مثال للثاني وذلك كالا لوان والطهور
الي والى نسب ان لوجبا بحسب قوله ولا نه مشتركة
الي هذا الوجوب اخر للثاني وهو لا يستقيم
ما كان الا مشترك لفظيا او معنويا والمشتراك
بين الشيين الي هذه القضية صحيحة لو سلمت
الوجوب والمتكسب ان لوقال انه يوجد معهما وما
يوجد بين الشيين فلا تفسح التفرقة به بينهما قوله

ثم يظل كونه علما وحياة الخ وفي النعرة للحياة
شي لا لا معنى لكون الحياة بشرط في كونها
الحياة لان ذلك يؤدي الي التسلسل وكان ذكرها
سيف تلم وهي داخل في الثاني في تعقبات
تكون عرضا الخ لم يتعرض في المقام للسمع والبصر
والادراك وكانه جري هنا على مذهب برد المدكرات
الي العلم لكن يرد عليه الرد بالمذهب مع ان الناس
في مقام السبر ذكر جميع الالطراف في وتعلق
عطف على نسبة من باب عطف التفسير ولفظا
غير محتاج اليه بالنسبة للمقام وكأنه ذكره لطابق
مذهب اهل الحنف ولا يخفى ان لا تعد ان لو قال تعقبات
التي تكون قد مر ثم يتكلم على الخ خلا في وهو
الذي سمينا ابي معشر مثني القدرة
وانما اختلفت نحن والمعتزلة الخ هذه ابدل علي
ان القدرة من المعتزلة والمناسب لقوله ام لان
باني بالخلاف في اسلوب الاستفهام كان يقول
وان اختلفت نحن والمعتزلة هل هي من الصفات الموثرة
ام لا قوله وتغييرنا في اصل العقيدة الخ في حصل
معناه على قوله وتغييرنا في الالهم لان يقال
المصدر بمعنى اسم المفعول اي ومعيرونا والانسب
ان لو قال وقولنا في اصل العقيدة والا تعد ايضا في

مقام

مقام ما اذا اريد بالمفظة غير معناه المتبادر منه
ان يقال في التفرقة لذلك المراد منه كما ان يعنى به
كذا او نحو ذلك في ولها الوعبر في الحركة الثانية متحركة
الخ الاشارة الى ارجعة لمضمون قوله والا فالفعل للكسب
الخ نور وعبارتنا في العقيدة الخ هذه اوجب
ما جوي عليه في المتن نور فالرد على الجوبة الخ في هذه
قوله فانهم ادعوا الخ قوله وعما تعلق الخ المحرور
متعلق بقوله عبر وقد مر المحصر اي بمعنى الكسب
الخ هذه الالمعناه ان القدرة الخ الحادثة لها ثاب
ما كما يعتقده البعض في معنى الكسب كالفاضي
ولا ستاد والمصدر مضاف الي الفاعل وجا بالاشارة
ليقبح وجه الربط بين هذه الكلام وما سلف
والمراد بالمقدور ما من شأنه ان يكون مقدورا
للمقدرة الخ اطلق عليها مقدورا توسعا
نور مقامه حال ما تعلق القدرة الخ الحادثة قوله
من غيرنا ثبوت صلة تعلق اي تعلق القدرة به
من غيرنا ثبوت وهو متعلق الخ الظاهر ان قوله
وهو عايد على الكسب وانت خبير بان متعلق
التكليف هو الالفعال المقدور مرة الكسب الذي
هو تعلق القدرة الخ الحادثة الخ لكن يقال هو عايد على
الكسب بمعنى اسم المفعول اي المتكسب فهو عايد على

باب الاستخدام او يقال هو عابد عليه عا حذق
مضاف هكذا او هو اي متعلق الكسب او التكليف
الزام ما فيه كلفة قوله وامارة عا الثواب الى عطف عا
متعلق التكليف اي ومتعلق الكسب التكليف اما رة
عا الثواب والعقاب وبفهم منه انها جعلية ومما تب
الكلام عا ذلك اوله فيبطل اذا مذهب الجبرية الى ما
اي الكلام عا مذهب السنة نظر الي مقام
الثاني في الفعال اتبع ذلك بالكلام عا ما جرى عليه
المسحوت من مذهب الجبرية والقدرية وعند التوجه
الي ذلك ساقه في اسلوب التفرع لان ما سبق
من الكلام يقتضي تفرعه فلهذا قال فيبطل الخ وانت
خبيران هذا من باب التصديق ولما بعد وهو
انكار القدرية الحادثة من باب التصوير والبيان
تقدير ما كان من باب التصور كما في المقام للطبع
قال الخ حضري وقدم الاول عند الوضع لانه مقدم
بالطبع لما فيه من تحدد الضرورة الخ سند
لطلان مذهب الجبرية وجا بسند في المقام وان
كان ما ينبغي عليه يقتضي سنده لان هذا السند
اتم في الفعال نظر الي ما انطوي عليه من افعال الخ كسبانية
التكليف الذي هو ما في الوسخ من الفعال الخ كسبانية
وهذا امصادم الشريعة قال تعالى لا يكلف الله

نفس

نفسا الا وسماها ويتنفع هذا في الشرح قوله
وامارة الثواب والعقاب ما جرى عليه الكلام من
الفعال الخ كسبانية هو اماراة الثواب والعقاب فهو
عطف عا محل التكليف فيها متحدان ذاتا مختلفات
حكما وصيغة قوله ومن هنا كان بدعة اي من ثمر وهو
ما فيه من الال بطل هذه التكليف وامارة الثواب والعقاب
اي من اجل ذلك كان بدعة اي قاذخة في اليمان
قوله وهذا مذهب القدرية الخ عطف عا مذهب الجبرية
وهو مفرع ايضا عا ما سبق وفيه ما تقدم في
مذهب الجبرية من تقديم التصديق عا التصور
وانتبه بسنده وان كان ما ينبغي عليه يقتضي
لان هذا الم في الشرح هذا تفسير العكس الخ
المشتمل راجعة لصدر النص المقامي وظاهر
كلامه عموم المقولية لاهل السنة وانت خبير
بما سلف من النقل عن امام الحرمين والغاصبي
واسحابه والامتداد فاذا الما ان يحمل ما نقل عن
هؤلاء الائمة عا عدم صحته او يحمل كلامه هنا عا
معظم اهل السنة وذلك ان الجبرية قالوا ينبغي
القدرية عن الحيوانات والساكنات فجبورات والقدرية
قالوا لها قدرية حادثة تختلف بها افعالها على
وقف ارايتها واهل السنة رضوان الله عليهم

اعتبر وان للحيوانان ظاهرا وباطنا قدرة حادثة
موجودة تقاربا فعالها الاختيارية من غير تأثير
فيها البتة فهي مجبوران في قالب مختار فيجس القاصم
فاعلة مختارة وبحسب الباطنة والحقيقة مجبور
قال المصري شرح صغره فهو يعني مذهب اهل السنة
قد خرج من بين فوئ ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين
بين قوم افراط وفتن الجوريت وقوم قوطوا وهدم
القدرة في قوله لها تأثير ما لفظة ما لا تنافي بين
التي هي في هذه التأثير التي لا تعد ان لو قال ثم هذا
التي هي ان اراد الخ جملته الشرط وجوابه خبر عن قوله
وهذا التأثير الخ ولا يخفى ما فيه نظر الي خلوه عن
الرباط فالمناسب ان لو قال وان اراد به ان القدرة
التي هي في حال الفعل لا يلبس بها سلف نقله عن
القاضي والامستاد والملازم لذلك هو في اخصه
وصف الفعل فهو المناسب في المقام وان اراد
اي هذا الجاهل الخ عطف على اراد وظهوره خبر والمعطوف
على الخبر خبر وهو ايضا خال عن الرباط وقد سلف
ما فيه من استعجبه عطف على فساد فيقتضي
انه تقدم وليس كذلك وكان من المناسب ان لو
قال ولا يخفى تشعبهم من مذهب القدرية الخ
والظن بالامام الخ انظره مع ما سبقت من

قوله

قوله وبالجملته فالذي اقطع به الخ تجدي بينهما نداء
وما هنا اتعد ما سبقت في ورثة العالم الخ اعتمد
الخشاش الامر في وان اراد ان القدرة الخ عطف على ما يليه
من جملة الشرط وعلى الاول وعلى كل حال فهو ايضا خال
عن الرباط وانت خبير ان هذه الطرف لا يناسب
لفظة ما السابقة من قوله كون القدرة الحادثة لها
تأثير ما وقد مر التنبيه على ذلك في هذا عين الخ لم
يتعرض فيه للفساد كما صنع في السابقين اعتقاد
على ظهوره اذ كونه يرد الي عين مذهب القدرية
يكتفي في بيان فسادا ويعني عن التخص له بخلاف
السابقين لانها مقولان عن امة السنة فينبغي
ان يعني ببيان فيساده ولا يخفى حسنه هذا الصنيع
واما مراد الخ قد تقدم ما في اطلاق هذا السنته
وتأويل ذلك قوله ما ارشد تلك اليه وفي بعض النسخ
ما اشرف اليه ولا يخفى ما ياتي عليها من المناقشة
نظر الي انه منصوص عليه في المتن لا مضاف اليه
ولا نقولي وعن تعلفه الخ لما كان مقصود ما سبقت
يقضي الحصر جابه مفرعا عليه وجا باسلوب وانما
قدمت الخ نظر الي ان المقام يقتضي موالا وهو ان
يقال اذا كان هذا الجور يتعلقت به فيها وجه
تقدمه على عاملة فاشار لهذا بقوله وانما قدمت الخ

وهذا القصر في المقام قصر قلب اذ هو ضد ما اعتقد
الغير كما لو توجهنا للقدرية فنقول لهم انما الكسب
متعلقا بالقدرية من غير تأثير ثانئ اما المناسبات
امقاط لفظ ما اول في معنى الكسب متعلق
باعتقاده واما الكسب تفسيره للضمير هو
وهو وجود المقدور في الفهم عايد عما الكسب المفسر
بقوله وهو متعلق التكليف الشرعي وادافاة الوجود
الي المقدور من باب ادافاة الصفة الي الموصوف
اي وهو المقدور الموجود الي ولا يخفى ان هذا من باب
الاستخدام كما قدمناه في تعريف النص قوله وهو
الذي كلف به الشرع اي اقلنسب فهو جار عاب
التكليف بجميع اقسام الحكم الشرعي وسيا في ذلك
ان الخطاب اما ان يتعلق بالفعل على طريقة المنجيز
او على طريقة الاقتضا فالاول المباح كالاكل والنكاح
والثاني وهو لا يقتضا فان اقتضى الفعل اقتضا
جائزا بان لم يختر تركه كاجابة الصلاة والصلوة
او غير جائز فندب كصلاة النافلة او التزك
لشي اقتضا جائزا بان لم يختر فعله فمحرّم كالنهي
عن الزنا وشرب الخمر وغير جائز مكره وبعض
ينوع هذا الي نوعين وذلك انه ان كان اقتضا
الترك غير جائز منتهي بخصوصين بالشي كالنهي عن

حد بين

حد بين الصبيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
حتى يصلي ركعتين فهذا ايضاً مكرهاً او غير محسوب
بالشي وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من
وامرها فان الامر بالشي يفيد النهي عن تركه فهذا
بشي خلاف الاول قوله فيما كلف به افا دهمه انكر
العموم اي في جميع ما كلف به من صلاة وتزكاة وصوم
وحج الي غير ذلك لان ما من الفاظ العموم فيجب
الكلام ان ما كلف به الشرع لا يخرج عن كونه مكنسباً
وهذا المعنى يعرفه ما قبل نظر الي اسلوب الحصر
قوله فان وقوع الواجب بالمقدور هنا المقذور بالنسبة
للقدرية وهذا الوجه لما اقتضاه الحصر وهو ان غير
المكنسب ليس مكلف به قوله نعماً وثباتاً اي تركاً
وفعلان وانظر طرق المباح من اين يؤخذ من كلامه
قوله ولو عكس تخنن الم اي بان يكون غير المكنسب
وهو متعلق التكليف قوله اذ لا تأثير لقدرية مستند
للاختصاصية قوله نعمها الشرع اي نصب الشرع
تلك في افعال المخلوقة عند اثرها باعراض مادته
كالقدرية والارادة امارات الخ واستناد ذلك الي
الشرع الذي هو وضع الهي يتعرف منه العباد
مصلحتهم في العاجل والاهل يجازر والذي نصب
ذلك في الحقيقة هو البارئ سبحانه وتعالى الوجه في

تفريج عما قوله ان لا تاثير والبراد ببعض افعاله
سبب ان المكسب والضمير في اقترانه عائد عليه
ومصدوق قوله بفعله الاخر القدرة والارادة
امارة على ما يشاء اشارة معقول تارة تجعل والجمول
امارة على الثواب وفعل الواجب والمندوب والضمير عن
الحرام والمكروه والكفا عن المندوب والمكافاة عن
المعزى بلهنية ويجعل ان يبريد به المندوب والدم والاول
ان سبب ما جعله الخ ابي نيا لوجه الذي صرح للمكسب
الذي هو فعل من افعاله تعالى عند اقترانه بالقدرة
والارادة للنفق هما فعل له احر امارات على ما يشاء من
ثواب وعقاب الخ صرح جملة ابي جعل ذلك الفعل المكسب
مجردا عن غيره ابي عن غير المكسب ومصدوق
الغير هو القدرة والارادة او جعل غيره ابي غير
المكسب الصادق بغير المكسب وما هو
كالا لو ان كان غير المكسب هو مصدوق ما قبل
هنا فلا يحتاج اليه ليجعل غيره عما هو كالا لو ان
وانت خبير بان هذا لم يجز عليه الكلام فساقه
هنا ولم يسمي الكلام على الاطراف التي جزم عليها
قبل ولا يخفى ما في هذا لان الدلالة الخ هو
استدلال صحة الفعل ابي بحيث لا يبدل اليه
الصلة على الثواب ولا يبدل الشر كشر الخ المكسب

بان

بان يجعل الدال على الثواب الياسا والطول مثلا
وعا العقاب السواد والعصر مثلا او بحيث يجعل
الفعل مجرد عن القدرة والارادة كحركة الاضطراب امارا
على الثواب والعقاب لان الدلالة بالوضع والجعل فصيح
البحر يلزم بالعقل حتى لا يفصح ذلك اذ الدليل العقلي
لا يتصور وقوعه غيره الا لما يلزم عليه من العقاب
الدليل مشبهة والعلم جهلا وتلب الخ جناس محال قول
الخ ابي الى اخر النص القامية من دليلي اثبات
القدرة الخ بيان لما سيف وهو راجع للتمهات
على المعاد والنشر المرفق قد هدم الجبرية بسبب عن
دليل اثبات القدرة الخ دنة وهو قوله سابقا واما
فلما يوجد قدس مقارنة لما جده الخ ومذهب القدرة
مسبب عن دليل ابطال تاثير القدرة الخ دنة في
مقدومها وهو قوله سابقا وبهذا الدليل
بعينه اعني دليل التمايز نستدل على انه جليل وعلا
هو الموجود فعل العبد ولا تاثير لقدرة الخ الحادثة
فيها قوله وقد اعاد الدليلين الخ فاعادة دليل
اثبات القدرة نظر الي قوله لما فيه من محذورين
الخ ودليل ابطال تاثيرها في مقدومها نظر الي
قوله لما علمت من دليل الوحدة اية الخ وبعد ان
اعادها على سبيل الخ جمال اتبعها بما يقتضي

تدريجيا ويظهر مصادمة مذهب الجبرية للمستخرج
قوله فتقوله لما فيه الخ هكذا في كثير من النسخ
التي هي وكانه اعتبر ان ما تقدم يقتضيه وهو صحيح
وفي بعضها يعبروا فهي اقرب للمقام لانه لما قصد
تفسير النص وشرح وانظر ابن كثير قوله وهل يصلح ان يكون
خبره قوله اي النص وشرح التي تقدمت الخ من جهة
الاعتبار اول قوله بين حركة الاضطرار والاعتساب وانك
خير بان الذي سبقت هو الفرق بين حركة الاضطرار
والاعتساب والاعتساب في اعم من الاحتياط فكيف ياتي
به بدله لكن سهل ذلك ما سبقت له من تفسير حركة
الاختيار بالحركة التي من شأنها ان يتعلق بها الاختيار
قوله يعني انه الخ بسنط للمقصود من قوله وايضا
لمحل التكليف الخ وامر تلك العناية في هذه الطرق لان
المقصود خفي بالنسبة اليه والمناصب ان يكون
المدعي في المقام هو عدم السهولة نظر الى مذهب
الجبر فاعلم ان يتوجه من مذهبهم نظر الى كونه جاس
على تعني التاثير لغير الله تعالى في غاية ما يلزم
فيه اي مذهب الجبر وهذا وجه الضرر الذي
حكمت به الشرعية قوله في العبادة هي ضد الدنيا
وضعف العقل عطف تفسير على العبادة قوله
كيف والمذهب الخ الاستهزام في المقام انكاري لاعتقاد

النفي

النفي وهو راجع للتالي اي لا يصلح كون امر سهلا
فيلزم من نفيه نفي المقدم وهو انه ليس في مذهب الجبر
مصادمة فيثبت ضلك وهو ان فيه مصادمة قوله
والمذهب الخ الواو للثقل فيكون مستدلا كاستثنائية
قوله فانها قد جات الخ هو مستد مصادمة مذهب الجبر
للمشايخ وانما في بقوله عادة الي ان عدم كلفه حيث
لا قدمه عادة في الاعتقاد كما ان كون العبد مختار امثلكا
من الفعل وهو في طاقته وطوع بيله هو بحسب
الظاهر والعادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر
فليس في طاقته شيء من ذلك وانما بالانصاف الي
ان فعل العبد وضعفه لا اختراعه قوله فعلم وتركه
في بحيث ينسب اليه على سبيل الوصفية كما فهم من
الانصاف قبل قوله كما تزعم الخ اي على ما تزعمه من
التاثير في الفعال الاختيارية قوله فلم يبع الخ في
هذا التفرع شيء لعدم اقتضاها سبق له اذ يعترف
عليه بما سبق تغلبه على الامام والقاضي والاتباع
الهم الخ ان يقال اراد بقوله ولا تاثير له في شيء من
افعاله نفي التاثير راسا فتقوله بعده كما تزعم
القدرية ساقه على سبيل التمثيل اي وذلك كما تزعم
القدرية قوله وعدمه الخ اي وعدم الاعتساب بالرفع
عطف على الاعتساب والتاثير في بينهما ومنها عايد على

في افعال قول دون غيره المقام في غني عنه قوله
 وكانت الافعال التي عطف على جواب لوروم فلا تكليف
 اذا بشي منها اي من افعال مفرغ عما قوله وكانت
 في افعال التي قوله وهذا ابطال في الاشارة راجعة
 لمضمون التفرغ قوله والي هذه الشبهة في الاشارة فيه
 راجعة لمضمون الكلام في البحث دل على ذلك
 سياق التفسير بعد وهو قوله اي ومن اجل لزوم
 الخ قول ولزوم انتفا اماره الخ بالكسر عطف على
 لزوم ابطال الجبراي ولزوم انتفا اماره الثواب
 والعقاب عليه اي على ابطال محل التكليف قوله
 في المتن ويلزم فيه ايضا الخ الضمير الجبري في عايد
 على اقرب مدلول وهو مذهب القدرية وانظر ما وجه
 الخ ثبات بكلمة فيه والاقعد ان لو قال ويلزم
 عليه استحالة ما علم امكانه ليكون نغز من اللازم
 بعد الكلام على دليل البطلان وكما اعتبر ما يقتضيه
 دليل التمايز سابقا من العجز اي كما لم فيه
 العجز وهذا الذي يبرئ التفسير بغيره
 قوله امكانه المقصود الامكان العام قوله
 اذا افعال الخ وجهه ما سبق من الامكان ولم اد
 بالا فاعمال كسائية وانت خبير بان هذا
 محل الاتفاق بيننا وبين الخصوم القدرية وجابه

ليرتب

ليرتب عليه ما بعد من قوله فلو منعها القدرة الخ الذي
 هو محل الخلاف بيننا وبينهم قوله قبل تعلق الخ الاقعد
 ان لو قال قبل وجودها اذ هو الاتفاق بيننا وبين
 الخصوم القدرية قوله في الشرح اي يلزم فيه محذوران
 الخ الاقعد في مقام التفسير الاجر على اسلوب الاظهار
 وكذا قوله زيادة على ما يلزم من الجواب قوله في النص
 ايضا قوله احدها لزوم الخ الانسب للسياق السابق
 اسقاط لفظة لزوم لانه يصدد تفصيل المحذور
 اللازم لكنه راعي السياق اللاحق قوله وتقرير
 الاول وهو لزوم عود المتن مستلزام فعل العبد
 قبل ان تعلق الخ اطلق عليه فعل العبد نظر الي المال
 من باب تسمية الشيء بما يؤول اليه وتعبيره في
 الشرح قبل ان تعلق له القدرة انسب من تعبيرة
 في المتن بفعل تعلقها اذ محل الاتفاق بيننا وبين
 الخصوم هو امكان الفعل قبل وجود القدرة الحادثة
 فلذا لم يتقرر من لسند الضمري ولم يتقرر من ايضا
 لسند الضمري لانها واضحة لان كون كل ممكن
 بحسب الصلاحية مقدور للباري تعالى لا ينافي
 فيه ولم يفتى فعل العبد مقدور للباري تعالى
 في افعال الخ قوله قبل ان تعلق له القدرة
 الحادثة مقدور للباري تعالى يطابق اسلوب

الاستدلال ولها سعة المقام ^ف فاذا خلف
 الله سبحانه الخ ثم في المقام اقل من العالان هذا
 انتقل الى انه يزول اي الام والاشان ^ف حينئذ
 اي حين اذ خلف الله ^ف وصار اذ قال الخ اي وصار
 عند خلق الله مستحيل الوجود بالقدر ^ف القديمة
^ف لم فقد لزم ان ما كان ممكن الخ اي فقد لزم ان
 وجود الفعل الذي كان ممكنا باعتبار القدر
 القديمة صار مستحila بنسبتها ^ف لا يقال استحالة
 عارضة الخ استشعر المقام تفصيلا فتوجه الى
 تقريره ودفعه وموقفه في أسلوب لا يقال بوزن
 بضعفه والضمير في استحالة عايد عا وجود الفعل
 وكذا الجبرور بالباء ^ف والاستحالة العارضة التي مرتب
 عا قوله لا يقال استحالة عارضة الخ وانبغي ان
 يعلم ان الاستحالة العارضة لا بد لها من موجب
 لها وموجب في المقام فتعيب عام عنهم ان تكون
 ذاتية اي تعيب عام مذهب القدرية ان تكون
 الاستحالة ذاتية وعبر عنهم المقضي في طراح
 المزعوم ولم يقل عا مذهبهم للتنصيص عليهم
^ف وان القدرة الحادثة التي جعلوها الخ هو
 مستلزمون قوله لم يظن لهذه الاستحالة
 سبب يرفع واضرب النسخ في يصلح هنا في بعضها

استحالة

بصلح

يصلح في الموصفين وفي بعضها يصلح فيها وبعضها
 يصلح في الاول ويصلح في الثاني وفي بعضها بالعكس
 والاضحية اقل في المقام ^ف وفي المقترح الخ اي الدليل
 القريب وهو دليل المحذور ^ف ول من حيث ابطال المناش
 القدرة الحادثة ونما قرناه من ان المراد بالدليل دليل
 المحذور ^ف الاول باعتبار الجسدية المذكورة ^ف يندفع ما يرد
 عا ظاهر العبارة من الاشارة للدليل القريب ويبان
 كلام المقترح الا انه لا يلزم ^ف لم تعني ذلك ممكن الخ
 بيان للاهمية ^ف لم وجوده وانتفاؤه اي كل
 ممكن ^ف لم هجوم تغلق الامارة عند التفرج ^ف لم
 فاذا كان الفعل الخ الا فعدم اذا كان الخ ويبان
 الملازمة ما سبقت من عموم التغلق مع ما هو معلوم
 من ان الارادة عا ونف العلم ^ف وبالعلم مثلا ليس بغير
 اي طرف الانتفاء ^ف لم كانت تلك الاشارة راجعة
 لقصد ايقاع الفعل ^ف لم وذلك الذي الخ الاشارة
 لضمون قوله كان ذلك الخ ^ف عا المعتزلة المقصود
 القدرية ^ف لم يرد عليهم مثل ذلك الاشارة راجعة
 للقرين الاول الذي سبق لهم اي لم يرد عليهم بها
 ردي امام الحرمين فيما سبقت ^ف بخلاف هذا الخ
 هذا يشهد لما حملنا عليه كلامه سابقا من اعتبار الجسدية
^ف واما الوجه الثاني وهو ترجيح الخ اي بلا سبب

تظاهر في نكسب اداة الاتصال للطول وبالقد
الذي ذكرنا يكون ترجيح المروج ظاهر قوله قالوا
لم يزل بقدر عليها الخ لما افاد ما لزوم مذهب القدرية
من الانقلاب وترجيح المروج والعجز المقتضي لنفسه
مذهبهم وكان لهم تقصيصا عن ذلك توجه الى تعريه
ودفعه فقال قالوا اي المصنوع لم يزل بقدر عليها
اي الخ فعال ترجحا بقصور عدم زوال قدرته تعالى
عليها بقوله بان يسلب القدرة العادية اي والارادة
فاذا كان المثال انه لم يزل بقدر عليها فقد اندفع
ما الزموا فلا عجز ولا انقلاب ولا ترجيح مروج
فلما فقد لزوم الخ هذا دفع ما توجه القدرية
تقصيصا عما الزموا قوله وايضا من اصلكم الى آخره
ما سبقت جار على طريق التنازل واما العنان
وهذا جار على طريق المنع والابطال والمناسب
ان لو جاب في اسلوبه مقتدرا كما كان يقول
عنا انه لا يستقيم نظر الى اصلكم من وجوب مراعاة
الصلاحي والاصلاح الخ مع ان الخ نسب في مقام
المنافرة تقدم ما هو جار على الابطال والمنع عما هو
جار على طريق التنازل واما العنان والاصلاح
ما مقابله لنفسه والاصلاح ما مقابله الصلاح
ورفع في بعض النسخ الاصلاح فقط وفي بعضها

الصلاحي

الصلاحي والاصلاح وهي اقعد لان القدرية في ذلك
طريقان بعض يري مراعاة الصلاحي وبعض يري مراعاة
الاصلاح فالجواب بينهما اقعد للملازمة ما هو عليه قوله
وايضا من اصلكم الخ وحسب هذا يظهر ان كان من
المناسب ان لو عكس في طريق الجواب وانما قدم
مؤخر الخ اسلوبنا انه لو سلم فقد لزوم الخ ولا يمكن
سلبها الخ اي لما اصلوا من وجوب مراعاة الصلاحي و
الاصلاح والمقصود بالبعدية في المقام البعدية المقارنة
للتكليف وكان من المناسب ان لو عرفت مع مكان بعد
اللام الخ ان يقال بعد هنا يعني مع قوله قد تقدم
تقرير الخ المناسب ان لو اخذه الى هنا وانت خبير بان
ما سبقت جار على الجواب بالنسبة الى الجرح فقط وهذا
المقام جار على الجواب عن الجرح وعن لزوم عود الممكن
مستحيلا وترجيح المروج وحسب هذا يظهر
ان ما في رد هذه المقام لما سبقت قوله اكمل تقرير
الخ تراجم للطرفين قبل قوله المسئلة منصوب على
الجرح قوله في المتن قالوا فكيف الخ لما انهي الكلام
عنا دفع ما توجه القدرية تقصيصا عما الزموا من
اطراف الامتناع توجه الى الكلام على تقرير ما تسلكوا
به واستسوا عليه مذهبهم وتوجه وجه وهو
سببته ودفعه فقال قالوا الخ اي القدرية والاستقام

النكاحي وتقريره ما راعوه من التقضي كما سيأتي في
الشرح ان قالوا لو لم يكن لعبد تقي في علم
لما صح ان يتأب عليه او يعاقب والقالي باطل معلوم
البطالان لما جاء من نصوص الشرع فاقدم قوله وبيان
الملازمة كما يأتي في الشرح فلا تقبل به ومبني الغلط
فيما توهموه حجة ما اعتقدوه من ان الافعال علل في
الثواب والعقاب وهما معللان لها وليس كذلك بل
هي امارات والثواب والعقاب تحصيل فضله تعالى
وأي ذلك انما يفعله والثواب والعقاب عسير
معللين والمال افعال امارات التي تمل فكل ميسر
يسير الى الحديث وهو مند لما اجابوا به اهل السنة
رحمهم الله عنهم وامد به بط في الكتاب والحديث
وقد مر في الحديث ان ذلك لله في المصروف في المقام
اقهر قوله نسيل سبحانه حسن الخاتمة يفضل لما
انقضي المقام ان الثواب تحصيل فضله تعالى وان
العقاب تحصيل عدله تعالى كان من الشان الرجوع
اليه تعالى في منهاها وهو حسن الخاتمة والتفريع
اليه بالدعاء في نيلها وعند التوجه لذلك دمج
على ما دة السؤال وذلك لما فيها من السؤال مع
الخصوع وله يفضل بتعلقه في حال من
حسن الخاتمة قوله في الشرح هذا خبر من هذا
غير مناسب لما جرح عليه في النص ان ما فيه

يقضي

يقضي انه من باب الالزام علينا والمناسب ان
لو قال هذا الالزام من قبل القدرية الى قوله
معلوم البطالة اي لما سبق من نصوص الشرع قوله
اجاب اهل السنة رحمهم الله عنهم في اسلوب اجاب
بما سبق صدر الشرح والمناسب له المنع والابطال
نعم هو مناسب لما جرح عليه في النص قوله
سببهما اي الثواب والعقاب وفي بعض النسخ سببه
بالايراد ولا يجزي ما فيه الا ان يقال اعتبر ما ذكر
قوله صعب وقد علمتم الى الاستفهام انكار من
سند ما بعد من قوله وقد علمتم الى قالوا تعليلية
وهو غير مناسب لما في النص قوله البري بالهزيمة
وتبدل ما من البر والبراديه في المقام الطبع السليم
الذمة من الذنوب قوله الواقعة الى المناسبات الجارية
على يد العبد قوله على السعادة والشقاوة اي الثواب
والعقاب لا معناها الا خراذي هو حسن الخاتمة
وسوال الخاتمة قوله امارات يصح ان يكون جالا من قوله
غيرها ومفعولها نائب الوضوح على انه متضمن معنى
جعل وهذا النسب قوله وكل ما اطلق عليه الى كانه
جواب عن ايراد من قبل الخصوم وتقريره ان يقال
صعب وقد بان السببية ما قبل الشرع فاجاب
عن ذلك بقوله وكل ما اطلق الى قوله ووقع التسامح الى

الفاعل غير القدر في كمال الشهادة فيه وقوة نصيبهم العزم
عليه والخصم يوافقون على ان البارئ سبحانه هو الخالق
للداعي والقدر في الفعل ويعلمه القديم المناكب
مع علمه ان العبد في المقام هو سبب خلق الداعي
لان لا يتم له باحاطة علمه تعالى فهو كالقيد
والحق ان جابه تمهيد القول بعد فحسن فيه الى وفي هذا
السلوك شئ لا يهاجمه من جوحية ما سبب في هذه النسبة
من الرد والدفع في المقام والمناكب ان لو قال وليين
سلم ذلك فالعبد عندنا حيور في قالب مختار فحسن
فيه الى فحسن فيه من عي الله من ان الضمير المحرور
بغير عايد على العبد ويعني بالامر من الحيور والاختيار
والعناية في اصل التفسير ببيان ان الله الذي
هو التفسير والتعقيب العقلي ببيان ان الله الطبيعي
ولا الشرح ببيان ان الله الذي دفع ما توهمه من ان لا
وسباني وجهه للمص في الشرح ان احدث القدرية
ايضا الى ما توجه في المقام لشرح النص المقام
وكان قد جرى فيه على اطلاق ما فيها من اسلوب
مناسب من تقدير الكلام على اولها على اللغ
والنشر المرتب فقال احدث الى فهو راجع لقوله
فكيف يمدح العبد الى وبيان الملازمة الى هو
محل البحث على ما سبب ان نشأ الله والجواب

الفاعل

الفاعل لو قال هنا لان الامارة معروفة والمعروف
سبب ليعيد وجه الاطلاق السبب على الامارة
في الحق قالوا كيف يمدح الى قد سلف ان المقام في
ابطال ما تنسكوا به القديمة من الله دلالة على مدحهم ومن
ذلك ما سلف وتبين تقريره ودفعه ومنها ما توجه
اليه هنا ويلزم ان يكون للعباد الى اشارة الى
حجة اخرى لهم في المقام وقد قال تعالى لولا يكون للناس
الى الواو على لينة اي اذ قد قال تعالى اليه وجاها
منه الاستثنائية الشرط المطوية قلنا
معني ما قبله اي جوابه على ما خرج ما قبله ومصدوق به هو
جواب اللزوم السابق وهو منج الملازمة
وايضا يبطل الى هذا ارجع للطرف الثاني وهو قوله ويلزم
ان يكون الى والضمير في يبطل عايد على اللزوم لنا في
ذلك الطرف لانه وان قرر على انه حجة فقد يقتضي
ذلك في رتبة لنا وهذا ابطال له بوجه اخر لانه يبطل
في عموم قوله قلنا من معني ما قبله واذا امر تنكب
لعظم ايضا والمناسب ان لو جابه في اسلوب على ان
ما قرر واقعة لازمة تنسب خلق الدافع والقدر الى
وتعني ما قرر واقعة قيام الحجة للعباد في الآخرة فاذا
كان لا رالمهم فلا يكون لهم اذ يصير مشتركة الازام
وهو لا يلزم من خلقه الداعي اي من اسباب

على ما هي الى هذه امد افع لصدر الشرح اعني قوله حيثما
الى بخلاف اسلوب المتن فلم يد افعه والمناسب لصدر
الشرح ان لو قال ورده على ما هي ما تقرر وهذا شرح
لقوله قلنا من معني ما قبله نظر الي انه جواب عن
الحجة الاولى **والثانية** انه اي الامر والشك لا ملازمة الى
سببهم مستد ما بعد **والثالثة** اعتمادا الى ما اعتدوا
عليه هنا وهو بطلان مدح الاشياء وذهبه بها بفعله
فيه امر غيري ولا يفضي مع ذلك اذ قد مدح الشرح عرف
على فعل غيره كالممدح بالجمال وحسن الخلق ومدح
الجمال ان في الملوحة والتوب والبنا باعنيا وما انقصت
به من الاوصاف مع انها لم تفعلها **والرابعة** حسن الخلق بفتح
الخاء الحجة ومكون الامر وهو من باب اضافة ما كان
صفة فيكون قوله بالجمال من وادي عطف النقص
لا يفضي امره ليس هذا محله بل محله ما بعد
من المستد **والسادس** من ادل دليل الى خبر عبدالاعتماد
وجا به التاكيد على الخصوم واظهار القصد بجهنم
على اننا لو سلمنا لهم انه اعتماد هذه المعني قوله
لا يفضي امره وهو يعني عنه قوله كيف وقد تقرر
ان لا يستقيم انكار اي لا يفيح ان يكون سبب
الممدح والذم فعلا للممدوح والمذموم اذ قد تقرر
الممدح بالجمال وحسن الخلق فالاول تعليل لجهة قوله

واذا كان معني الممدح الى تقرر من لبيان الممدح والذم
ليوجب عليهم مذهب اهل السنة **والسنة** لم حسن مدح
من خلف هو جواب اذ او هو مذهب اهل السنة رضي
الله عنهم **والا** واعد ام شيء الى في التعيين بالا عدم
شيء وكأنه اني به رعبا لما سببه الايجاد فاطلق
الى عدم على الكلف مجازا والا فالعدم او كلف شيء
الى **فما بال اوليك** الى انظره مع قوله فيقولون عند
ما يومهم الى في هذا يقتضي ان مقالهم حال التعيين
والعداب وذلك يقتضي انها حال الامر بهم الى ذلك
وهو غير ملائم له والمناسب ان لو قال فما بال اوليك امرت
امرتمهم يتجهون الى ثم يقول ونحن امرت بناتنر د الى
والجواب الى انظر خبر اسم ان فهو غير ظاهر في المقام
والمناسب اسقاطه مضافا وكأنه عن له ان اسماء ان
هو الملقب فاخبر عنه بقوله ما اعتقده **والسابعة** ومما
يبطل مذهب الى قضية كلامه هنا ان فاعل يبطل ضمير
يعود على مذهب الخصوم وهو بعيد ومصدوق مامر
ماور وامة كون الحجة للعباد في الاخرفة **والثامنة** هو لانهم
اهم الى اي قرار من ذلك اللازم **والثانية** وذلك اي كون
ماقروا منه لانهم **والثالثة** والد اي عطف على قوله
المقدم **والرابعة** وقوة تضميم عطف على الشهود
والفعل معها الى هذا لا ينقص الى مذهب من يرب

ان الفعل يتبعين عند توفرا سبابه الذي يتولد
منها و سبابه الكلام عليه في بحث التولد
فما من
الجواب اذا في مقارنته بالقاشي اللهم الا ان يقال
هو كما افهم قد تولى وما يتوقف عطف تفسير على الكلام
فيها اي بالقدرة تولى فيها اي في المعصية
وقد علمت الاول الحال قوله والي هذه المعني اشترت الخ
المعني المشار اليه مضمون قوله وما يبطل مذهب
المعتزلة الخ وما سبكه يقتضي ان فاعل يبطل في المش
صحيح يعود على التعليل وهو مقابله قبل فني هذا
الصنع سبي قوله اي يبطل الخ انظر هذا مع قوله قبل
وما يبطل مذهب المعتزلة فان ما سبق يقتضي ان
الصحيح يبطل ما يدعي المذهب وما هنا يقتضي عوده
على تعليل الثواب والعقاب ولا يخفى ما بينهم اللهم
الا ان يقال يعني بالمذهب فيما سبق تعليل الثواب
والعقاب ومسبلة العلم الخ اي فضحتهم والحق
فكفي بخلاف الحاح عن ذلك والتجني بالفتنة الماسية
وهي المنازعة وبالعكس جمع لحيمة وهي شر الحدين و
الذقت وقد يصح بالفهم جمع لحي وهو ميت المحية
والمناصب في المقام هو المعني الثاني ويعني بالعلم
علمه انه المحيط بكل شئ اذ لو صح للعبد ان يحد في علمه
ربه لا حتى يخلف الداعي والقدرة مع العلم حتى على

مذهبهم

مذهبهم بان يقول لو خلقت لي القدرة وانت تعلم
وان تعلم اني اعصي ولو خلقت لي الشهوة فيها الخ
واحد اقال بعض اذ كياهم الا اثنا مرة راجعة لمضمون
قوله ومسبلة العلم الخ والدرسة بتشديد السين كما
يوجد في بعض النسخ كناية عن الزندقة فيكون هذا
اعترافا بانهم زنادقة اظهر والاسلام ليسد واقبه
اعتقاد ان العلم وهكذا كان غالب اولي المبتدعة
الاجاجيم اظهر والاسلام ليتكلموا من فساد الله الدين
والتنغير من الشريعة المطهرة واحتيا لا على زلال
العوام وفي بعض النسخ الدسست يستكون السين
قال ابو العباس سبيدي احمد المجتهد والذي رايناه في
نسخة صحبحة من المحفل للشيخ الدسست يستكون السين
وكذا في شرح المعالم للمعري ويوجد كذلك في بعض
نسخ هذا المتن شرح قال والدسست مشتق من بيت
معان والمناصب هت اللعبة من الشطرنج وكونه ويكون
ذلك استعارة للقلبية والمجيلة لان هذه العقاب
التي ادخلوها في الاسلام يجنطون بها على افساد
واظهار الاختلاله والتنغير عنه الخ فراجع ان مشيت
ولم وقد مثل بها اي بالوعى والخيال والبأسية
وم وهذا المعني الخ الاشارة الي مضمون قوله
واذا كان العبد الخ قوله حسن ان خبر عن قوله

امامان

فتعريف الثواب والعقاب ولا يخفى ما فيه من عدم
 المطابقة للبرهان ان يقال قوله والعقاب عطف
 على تعريف فهو على تقدير تعريف العقاب كتحذير
 المتناقض واقيم المضاف اليه مقامه او يكون مكسورا
 وان تحذف المضاف لا نه مماثل لما عطف عليه فالشرط
 متوفر في هذا اي مضمون الشرط وجوابه حسن
 ان يجرح ويدم قوله فصحح غير محتاج اليه ولم
 وقد جازا القران الى هو كونه مضمون قوله واذا كان
 العبد الخ قوله ونحوه النظر ما وجه التبيان به مع انه
 ان بالتحذير في المناسب استقامة قوله وتامرته
 بلغوه الخ في ذلك كبر الصريح شي اذ هو عايد عاملا حظه
 ان فعال شي انه وان حمل الصريح على ما ذكر في هذا
 ان مطلوب شي والمناسب ان لو قال وتارة لعدم
 ملا حظتها قوله ولعله ملا حظة المريد الخ اي ولعل
 ما ذكر من سجي القران والسنة ملا حظة الامرين
 الجبر بحسب ما في نفس الله مر وهذا ارجع لما جا
 في السنة والاختيار بحسب الظاهر قوله
 ذلك الخ مختلف اي الذي جابه القران والسنة
 هذا اعدل قوله ولعله فهو وجه اخرى الجمع بين
 السنة والحديث قوله ملا حظة كونه اماره شرعية
 الخ اي ذلك الخ مختلف ملا حظة كون الفعل امارته
 شرعية

شرعية وعليه درج القران وملاحظة نفي الدلالة عنه
 عقلية وعليه درج الحديث في سببية الاله المثبتة
 شرعية وسببية الحديث المنفية عقلية فاورا الاثبات
 والنفي على شي واحد وعقلية منصوب على الحال من الدلالة
 والله تعالى اعلم **قوله** واذا عرفت تاثير القدر
 الحادث في محلها بطل بذلك ايضا تاثيرها بواسطة
 مقدورها في غير محلها الخ ينبغي ان يعلم ان القدرية
 بموجب هذه الامة قد نسبوا التاثير الى قدرته
 العبد وذلك بحسب اعتباري تاثيرها في محلها
 تاثيرها بطريق التولد في غير محلها وقد ابي الكلام
 على تاثيرها مباثرة وفي محلها انبعاث الكلام على تاثيرها
 بواسطة وفي غير محلها وتكونه مغاير لما سبق
 بالفرقة وحذف صدرها ايجازا ولما توجه الى الكلام
 على ذلك وكان ما سبق يقتضيه جاعلا في حقه
 الخ بشا فقال واذا عرفت الخ في محلها اي موصوفها
 بطل لذلك اي بطل لما عرفت من الاستحالة
 كرمي الجارية من الجارية فيه مقدور ان احدها
 ربهما والاخر حركة اليد والقدرية الحادثة عندهم
 في التي اثرت في ايجاد رمي الجارية بواسطة حركة
 اليد والتولد عندهم ايجاد حادث بواسطة مقدور
 بالقدرية الحادثة **قوله** فلا تراجع للبدن

مع ما فيه علي مذهبهم الخ ابي مع ما في التولد زيادة
على ما سبق في رد مذهبهم وجاهد الطرف واسبق
كان السبب في يقتضيه ليشير الي ان التولد اعتبارا
والوازم المقامية انما لزم على مذهب القدرية فيه
قوله وجود فعل الخ معطوف على مدخول من وبيان
هو انه اذا فرضنا ان الشخص عند مبدء السهم
مثلا اختر منه المنيه قبل وصول السهم الي الرميذ
ثم انقل بها وصا دق حيا فانه يجعل به جرحا ولا يزال
ساربا الي ان يعرض الي الزهوق فهذه السرايات
واللام افعال للرامي قبله نسبة قتل الي مبدء مع
انتفاء مصلحتان الفعل منه وهي الحياة والقدرية
والارادة والعلم وفيه ابطال دلالة الفعل على كون
الفاعل حيا ومنع الاستدلال بوجود الحوادث علي
وجودها نعبا قوله او فاعل معطوف على ما يليه
او على الاول من مدخول من وفي العطف باو شئ
الهم ان يقال غير لا سلوب بين فاعل وفاعل
خروجها عن نواحيهما قوله وانفق الاكثر الخ انتفت
الاكثر منهم وهم المصلون منهم قوله ونحوها اي
كالحرارة وسقط الزنادرة وتغيرهما اي كاختلاف
جسم باخر علي وجه التماثل والاعتماد اذ توجد بينهما
شواذ وكالا فتداح وتغني في التعبير بالشبه والنحو

قوله وذلك

قوله وذلك ايضا مما يقتضيه الخ الاشارة لمقتضى التفتا
والا فتداح في المقام ان لوقا وذلك ايضا مما يقتضيه
عليهم اي على الاكثر لا يهاهم هذه العبارة ويلزم
الخ قلبي القاييلين بالقول في الشيع والري والحرارة
وسقط الزنادرة عند الخ كل والشرب والاحتكاك
والا فتداح ان تكون الخ جسم من قوله كانهما ليست
من جنس مقدورين بالا لاجماع وذلك ان سقط النار عند
الا فتداح يقع على حسب الدواعي فاذا نوله لزم ان
تولد ما يولد جسم لهما تلبها فان زعموا ان النار
كانت كامن في الجسم فتحرك وان التولد حركة
جسم وجوده كان هو سلا يرضي بقوله عاقل فان
الحق والزناد قبل القدر ليست فيهما شئ قوله وبالله
تعالى التوفيق الخ قد سلف ان مباحث الكليات ثلاثة
مبحث الواجبات والمستحيلات والواجبات وتقدم
الكلام على الواجبات فلي اتمى الكلام عليها
كان من المناسب الختم بالذات اقال وبالله تعالى
التوفيق ولما اتمى الكلام عليها انبعض بالكلام
على المستحيلات وعند التوجيه لذاتها مبدء بقوله
هذا الذي ذكرنا اوصافه تعالى اي من اوصافه
كما في بعض النسخ وجرى على استارة القريب كان
الواجب وان كثرنا مباحثه فالمقام له ولم يفتقر

د
قول الغاية لظهورها في من اول مباحث الكتاب
المقصود بالذات الى هنا قوله واذا علم ما يجب علم
ما يستحيل هذا هو المهم بدله مراده قوله وهو صند
ذلك الواجب ان اذ هو صند ذلك فالو او تغلبية والاكثا
تفرق باصنادها وجرى على اشارته البعد وان كان المشار
اليه قريبها في الذكر وتغاي مقامه في المتن قوله
في الشرح مذهب اهل الحنف جاب هذا الصند كالتمهيد
لما بعد من الكلام المتعلق بالنص المقامي وانتشر
بقوله عما سبق اي تحقيقه لبلاده خل في طبعه
ما نقل عن بعض اهل السنة اذ قد يظهر تخفيف ذلك
وفساده مما سبق والبعض المنقول عنه ذلك اخل
في اهل الحنف والفقهاء ان لو قال من الكاينات لا
الممكنات اعلم من الكاينات والكلام جار على
المحال الذي ثبت لها التأثير ومصدقنا مقدور
الفاعل المقارن بالقدرة قوله بل نسبة الخ اي نسبة
الوصف الذي هو القدرة كنسبة العلم الخ وبها
فسرنا به الضمير في المقام يندفع ما يرد على ظاهر
اللفظ من عدم المطابقة قوله الا ان القدرة الحادثة
الخ افاد بهذا الخ مستدراك دفع ما يتوهم من غلق
طرب المنظر لما هو خارج عن محله كما لتظهر قوله
فلا نسبة بينه وبين القدرة المتأخره ضمير

وانظر

وانظر ما وجه العدول عنه وما ذكره هل الحنف
يعتضي ان ما خرج من محل القدرة ليس مكتسبا
وهو كذلك بالنسبة لرباب الغن وفي اللغة والعرف
يطلق عليه مكتسب فان قيل ما اقتضاه مذهبكم
من ان ما هو خارج عن محل القدرة ليس مكتسبا
يعتضي عدم التكليف ونما هو خارج عن محلها
اذا بالادغال المكتسبة يا التكليف قال جل من قابل
لا يكلف الله نفسا الا وسعها كفيف وهو مكلف به
اجماعنا قلنا لما كان مسببا عن المكتسب يا التكليف
به تتر بلا له منزلة مسبب لانه لما كان مخلوقا عند كسبه
عادة جري فيه التكليف والثواب والعقاب قوله
والمعتزلة المقصود بهم القدرة قوله ووافقوا ان
القدرة اسما على ان القدرة قوله ولم يذكر
تولد في محل القدرة الا العلم النظري اي بخلاف
ما خرج عن محلها فذكر وا فيه عموم التولد قوله
وهذا المذهب الخ اي مذهب التولد وذلك انه
لما افاده وبين شأنه وتصوره على مذهب القدرة
كان النشأان النعري لما اخذه ومبناه حتى يتضح
ما هو عليه من الخ يتماعا ما هو فاسد لكن موقوفه
في اسلوب الخطر لا يظهر له وجه وليس المقام
بعدة وانظر قوله الطبيعية نسبة الى الطبيعة

مع ما للتو بين من ان النسبة الي فعلية فعلى قال
ابن مالك وفعل في فعلية التزم والمنا سب ليقول ابن
مالك ان لو قال طبيعية ^{هو} مالم يمنعها مانع بيني ان
يعلم انه قد سمع ان اقتضا الطبيعة متوقفة على ثبوت
شروط وانتها مانع فكان من المنا سب ان لو قال مالم
يمنعها مانع او ينبغي الشرط لكن يقال انتفا الشرط
مانع من جهة المعنى فيكون داخل في عموم مالم يمنعها
مانع ^و لم يستفد من ذلك كالعقلية التي جازها
تخفيفا للطبيعة التي جازها عليها الكلام ^{هو}
ذلك لا مشاركة راجعة لكون الطبيعة تؤثر في مفعولها
مالم يمنعها مانع قوله ^و لم يجعلوا حكم السبب الجواب
عن سوال وهو ان يقال لم يجعلوا السبب المولد
منابة الطبيعة ولم يجعلوه بمثابة العلة العقلية
فاجاب عنه بقوله ولم يجعلوا حكم السبب ^{الذي} والمنا سب
اسقاط لعطف حكم ^{هو} المولد صفة للسبب ولم
ثم غيروا ^{الذي} اي غيروا عبارة المسبب نظر الي مقام
الطبيعة فقالوا هو فعل فاعل السبب وجازبه ليرتبا
عليه قوله وهذا ^{الذي} ولا يخفى ان ما سمعنا من قوله
واخذوا ذلك ولغوه تولد اهو تخيير ايضا وفي هذا
السلوب وان كان صحيحا من جهة المعنى فمجب
والفعل ان لو جاز بعللة تغير العبارة بحسب قوله

ولغوه

ولغوه تولد اهله اولغوه تولد العبد يظهر ماخذهم
ثم يقول ولم يجعلوا حكم السبب ^{الذي} ثم يقول وماذا موطن
نسبة الفعل الي فاعل السبب اذ لحقت ليرتبا له
حاصل ^{الذي} والمنا مطالب بالسند في طرق الحصر وفي
كون التلقين للتخفيف ^{هو} فيه اي في ^{الذي} قوله
وقوله القابل ^{الذي} اي منهم هو يؤثر فيه اي فاعل
السبب يؤثر في ^{الذي} ثم واسطة السبب هذا التفسير
لعبارة ^{التي} جازها عليها نظر الي قولهم هو فعل
فاعل السبب قوله يؤثر حاصل القول به ^{الذي} خبر عن
قوله القابل ولا يخفى ما فيه والمنا سب ان لو قال يؤثر
حاصله قوله فعل سببه اي سبب ذلك ^{الذي} قوله
كما ان الباري تعالى عندهم ^{الذي} تنظير وانت خبير
ان المنظر له لا يطاق فتم لا نفراد طرق التنظير بقوله
ولم يكن فعله فعلا لله عز وجل اللهم ^{الذي} ان يقال
بتقدير مضافه في طرف المنظر له فيكون الكلام
هكذا ابوول حاكمه حاصله ^{الذي} اي انه فعل سببه
ولم يفعل المسبب ^{هو} الله انهم يعنون اضافته
له تعالى ^{الذي} جازها الا استدراكه ثم يبيد الاستدراك
ما فرغ منه ويبين الزامهم ذلك ان الموجب عندهم
لكون العبد فاعلا للمسبب كرمي الجرم ^{هو}
فاعل السبب لحرارة اليد فيلزمه مما لا عاب راىهم

الفاسد ان يكون الباري سبحانه فاعلا لكفر العبد
 ومقتنه وزناه ونحو ذلك اذ هو فاعل للعبد وقدرة
 ونقصه والباعث على الفعل وغير ذلك من اسباب
 الفعل قوله وكون المولود فعل فاعلا لما افاد ما الزموا
 وكان مبيني ذلك هو كون المسبب هو فعل فاعل
 السبب كان من الشان التعرّف لراهم فيه هل ذلك
 على سبيل التوافق ام لا قال وكون المولود قوله
 قال المقتض ولا يصح الذي لا توافق هذا بحث فيها
 نقل الامام في الشامل بحثه المقتض في شرحه على
 الكامل وما ذكره النظام يشرح بمد ذهب الطبايعيين
 قوله وذهب حفص القرطبي منهم قوله مبينا
 محل القدر في اي خارجا عنها قوله المسبب ينسب
 اليها اسم فاعل قوله كالقطع الذي فانها تقع على
 قدر اداة الفاعل بان يكون في وسط او يخلل منها
 قوله ونحوه اي نحو الهوى عند سببه وانت خبر
 بان ما جري عليه القدر من التفصيل هو المتأني
 لحيث في التولد على ما سبب في قوله واختلوا في
 المعتزلة في وقت تعلّق على حذف مضاف دل عليه
 السبب في وقت انقطاع تعلّقها قوله منهم مقرر
 لما يقتضيه السباق قوله لا يزال مقدور الذي متعلقا
 للمقدور الحادثه صلا حالمنا سبب السباق قوله

سبب

عليه اي المولود فيجب وقوعه اي المولود
 فيقطع اثر القدر فيه اي في المولود لا تتعلّق
 بواجب وجوده لا عند وقوعه الى عطف تفسير
 واختلوا في اللوان المولدة عن فعل الصبغ في
 الطعوم المنشأة عن الطبخ والترصيبان لظهور
 الاشربة والمعاجين قوله ان تقع مقولدة اي فلتنسب
 اليها فعل السبب قوله اوجه فتنسب الي الرب
 تعالى قوله وذهب جماعة ابن اشرس الى ان المسبب
 ان لو جازمه مع ما معه قبل قوله واختلوا في اللوان
 في معنى ما للنظام والقدر ووجه لزوم عامة بطلان
 دليل اثبات التوافق هو ان الاعراض اذ وجدت من
 غير فاعل تطرق ذلك في غيرها من ساير الحوادث
 وما ذهب اليه مع من معنى كلامه وهو غير منه
 قوله والمولدان عند هم اربعة الى المولد ان جمع مولد
 وهو السبب المتقدم وذلك انه لما ان جري عليه
 الكلام اجمال كان من الشان ان ينتج به بالكلام
 على تعاضيله تحقيقا لثبانه في الاعتماد والجدل
 الى بدل مفصل ولما كان النظر والوهي لا يولد كل منهما
 الى مسببا واحدا اتبع كلامه بولده وتقدم معنى
 النظر في اول الكتاب والوهي افتراق الاجزاء
 وقد اختلف ابواها في الجواب الى انه قد قدم ابواها في

عليه والده الحيي لنا صفة قوله للمولود ان الامر
ادمنها على عتقاد قوله الي شدة العضلة وقوة ارشاد
الى عصاب على انه عصب تقدم نفس العضلة والمراد
بمشتد بها شدة باقي نفسها والاعصاب جميع عصب
وهو جمع عصبه فهو اذ اجمع الجمع قوله وكذلك من
مذاهب الطبا يعيبن الى ان لا شاة راجعة لمضمون
قوله والمولود ان عتددهم الى قوله ثم اختلفت المعتزلة الى
ثم في المقام ثم من احتمال ان تكون للترتيب المعنوي
وذلك ان اعتبروا اخلا فم بعد ان قررنا التولد في افعال
المخلوق وان اعتبروا انهم اختلفوا في ذلك في الجمل فم
لترتيب الذكر على قوله وليس صدور ابي المولد
من الصانع مانعا وارجح الظلام على حمل التوجه من
الموانع ولم يحجز على غيره منها اعتمادا على الظهور
فلم يرد ان يولد ابي السبب كقولهم هذا حاصل مداهم
في التولد الى لما انهم الكلام على التولد على مداهم
وما لهم في ذلك كان من الشان التعرض له بقاء وعند
التوجه لذلك مهد له بقوله وهذا حاصل مداهم
الى فالاشارة راجعة لمضمون السطر مداهم قوله
والمعتزلة قد سبقنا مداهم الى الظاهر ان العبد
مختار افعاله الي هنا واعلم ان مداهم الى
الظاهر ان الضمير من قوله وهو عابد علي الرد وهو

غير

غير مستقيم اللهم لا ان يقال هو عابد ليعمل خذون
مضاف الى مستد الرد والي هذا المعنى الى يشير
الي مضمون قوله واعلم ان رد الى قوله ثم اشترنا في هذا
الفصل الى الظاهرا من في المقام تبعضية فيكون
المقصود في المقام خصوص ما جرى عليه في المتن من
الموانع وان كانت خيرة بان المتن قد جرى عليها موانع
على طريق الاشارة في قوله ثم اشترنا في قوله
موانع انت خيرة بان نسبة الاشارة للتقدم
وكلامه يضطرب فتارة بنسبة اليها وتارة للموصوفها
ولهم ادعوا الى هذا ايتم قوله فيما تقدم في سطر
قوله قالوا كيف شرح او يد من العبد والفعل معها
واجب لا يمكن تركه قوله المولد ابي له قوله الي الرمية
اي الحمل الممن له قوله فتلاد اجمع الى الزهوف قوله
وقدر من عظامه اي صارت رجاها قوله ولا مزيد الى
لما كان ما ذكره من نسبة القتل الي بيت قد تناهت
وجه الغصة وفيه غير بقوله ولا مزيد الى قوله ولو جاز
وقوع الفعل الى من البيت ان المقام للفعل الاختيار
ولا يخفى انه لا يمكن صدوره الا من حي عقله فالفعل
دليل على حياة فاعله ولو جاز ان يقع من ميت لبطلت
دلالة الفعل على كونه فاعله حي الذي هو واجب
عقله وهذا اللازم واللازمان بعد اعني قوله ثم

وجوده حال عدم الفاعل الخ قوله وما يلزمهم الخ
 لم يجر على كل المثلين نعم يدخل في عموم قوله ونحو ذلك
 من المستحيلات المذكورة في المطولات قوله وان قالوا
 الفعل يدل على فاعله الخ استثنى نفسه من قبل
 المضموم نوجه اليه قوله ودفعه فقال وان قالوا
 قوله من اصنافه الفعل اي حال الوجود مؤلف
 وتنتج صدوره الخ اي ينتج صدور الفعل حال كون
 الصدور مضافا اليه اي الي الشيء حال امتناع كون
 الشيء فاعله ونما نسرنا به الضميرين في قوله
 اليه وكونه يندفع ما يرد على ظاهر العبارة من
 التذاع في صحة ذلك اي الاصناف المذكورة قوله
 ينافي النسخة اي ينافي صحة المضافة قوله ومما
 يلزمهم الخ هذا الا انهم لم يجر عليه في النص صراحة
 وجري عليه اشارة والمراد بفاعله لزم السبب
 الذي تولد عنه لزم وهذا اجار علي ان لا فرق
 بين الموت والالم في نسبة كل منهما الي العبد
 فهو فان نسبة تعاقب الخ منة اللازم وانت
 حبيب يا ابا المنياس ان لو عكس بان يقول فانت
 نسبة تعقب الموت الخ قوله اي فعله اي الشخص
 المضموم من الكلام والمقصود بالفعل هنا السبب
 مؤلف و يلزمه اي الجواب في قوله على الجملة انت ذات

الخ مائة

الامانة اللازمة في القيام به على شاكلة الاحياء واذ انظر
 فيه فانه هو في بعض الاحيان دون بعض وفي
 الجملة فذلك ما هو على شاكلة فذا قال على الجملة
 قوله اي الاحياء قوله منده اي الامانة قوله
 والقدرة على الشيء عندهم قدرة على صفة والقدرة
 على الحركة مثلا عندهم القدرة على السكون والقدرة
 على الايمان بها بقدر على الكفر وهو لا يصح عندنا لما
 سلف ان القدرة عندنا تتعدد بتعدد المقدور
 مع المقارنة فلو تعلققت قدرة واحدة بالشيء وصدده
 للزم اجتماع المتدين وهو محال قوله واحتجوا على
 التولد الخ قد جري البحث على التولد ومفهومه عند
 المضموم وتحقيق ذلك وجوب ثانيا على بيان
 ما خذوه وايضا ما هو عليه من الفساد وثالثا على
 ابطال التولد ثم توجه رابعا لنقص ما راموه من
 الشبهة وتوجه هج في التولد ولا يخفى ما في الجري على
 هذا الا ملوب من الحسن قوله كما ان المقدور المباشر
 بالقدرة الحادثة لذلك اي واقفا على حسب القصور
 والدواعي فيقتضي ذلك ان يكون طرف الفرع
 والقبس وهو تلك المسببات على غلط الاصل المتعقب
 عليه وهو طرف المقدور المباشر بالقدرة الحادثة
 في استناد اثر كل منهما للعبد والجواب ان ارتباطا

شئ لا يخفى في التعبير بالجواب في المقام
اذ المناسب لقوله واحتجوا الخ ان يقول والرد
عليهم وايضا حاصل ما اجاب به اولادهم من الخلو
كان ما احتجوا به الزمانا وليس له مركب ذلك
ولو طوي هذا وجابها بعد من قوله وايضا ما
ينقصنا الى كتاب حسنا كان يقول هتكت او الرد عليهم
انا اخذ امور واقعة على حسب الدواعي والقصور
وساعدونا الخ قول المغيب عليه صفة كاشفة
اذ الاصل في مقام الغيب شانه ذلك قول
والفرع معطوف على ارتباط حاجته مضاف الي
وارتباط الفرع بدليل الاخبار بالمقتضى والسمع
والبر والموت اي عند الاستمراة وعند المعالجة
وعند ارتكاب اسباب الموت والمناسب ان لو تعرض
لا سباب المذكورات كما ان المناسب ان لو قدم قوله
عند معطر المعزلة او بوجه قول على احتمال اي على عتف
واعتمادا كان عطف تفسير على احتمال قول ومقط الزناد
اطلعت الزناد هنا على الحجر والزناد والسقط ما يخرج
منها من النار ولا يخفى ان هذه اجسام المقام لقوله
الفعال فاذا في انبائه شئ في عند لا تتم اي
الضرب والمخاطب بفتح الظاهر وهو المحمل
العباء والتجمل المنصف بالحيا ووجل الوجل الخوف

والوجل

والوجل المنصف بالخوف قول وبعضهم التزم التولد
الى المناسب ان لو قال وبعضهم التزم التولد في المذكور ان
لان هذه البعض جاء في مقابلة المعظم وهذه
يقولون بعد التولد في المذكور ان عموما قول
والزم هذا البعض الخ لا يخفى ان هذا الدليل على
ظاهر ما قاله هذه البعض لكن لما قالوا يتولد الحرام
لزمهم ان يقولوا بالتولد في سقط النار اذ نسبة
الحجارة والاربع حركات واحدة والعرض ان كلا
منهما جار على حسب الدواعي والقصور والاضافة في
سقط النار للبيان قوله فان زعموا ان النار كانت
كامنة الخ لما ذكرنا الزام استلزام تفصيلا من قبلهم
نوجه الي تقريره ودفعه فقال فان زعموا الخ قول
فان الحجر والزناد الخ كند لقوله كان هذا هو
بعضي بقوله عاقل ولا يخفى ان ما جاله كند فهو
دعوى والمناسب ان لو جابسنة لطرف القدر
كان يقول فان الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدر
شئ واذا كسوا فلانار فيهما وعند القدر تظهر النار
والرخ شجر مع وف قوله وان اجابوا عن قوله بعدم
التولد الخ السبب في ذلك ان فاعل اجابوا منهم
يبدو على معطر المعزلة والله فعد في الغام ان لو جري
على اسلوب الاظهار واعتبر هنا الزموا التولد

حيث قالوا في غيرها بالتولد وفيما سبغ اعتبر ذلك
 على وجه التقصص عليهم قوله اما الرمي فان الانسان يرمي
 الخ انت خير بها في هذا التركيب من عدم الربط
 وقيل هو بالرفع عطف على رفع الثقل من باب
 عطف التعسيرة بل قوله بعد ورفع الثقل وسبغة
 قد يرتفع قوله قد يرتفع للشخص الى ما يقتضيه الظاهر
 من عود الضمير في يرتفع على رفع الثقل غير مستقيم
 لانه لا معنى لكون الرفع يرتفع وعوده على الثقل
 وان كان صحيحا من جهة المعنى غير ظاهر من العبارة
 ولما اجرى الكلام على رفع الثقل وكان المقصود
 في رفعه وتخرجه اضطرار كان الشان الترخص له وبطلان
 حتى يكون في ذلك على بصيرة فقال وهذا ذهب المعتزلة
 في تخرجه الاشياء الثقيلة الى الضمير ان في علمه
 ودفعه ما يدان على الثقل والمراد بالاعتقاد الادعا
 انكوا التمكن قوله وافلاكم كعطف التعسيرة
 على قوله رفعه ليعبد المقصود منه وذلك بطلب
 الرفع قوله اختلفوا فيه اي في الرفع باعتبار ما يقتضيه
 به قوله بجنة وبسيرة منصوب على استعظام الخافض
 قوله كبيت ذلك اي ما ذهب اليه ال قدمون قوله
 بل يد من زيادة حركات اي لجهة العلوت تنسب
 عن اعتقاد اخر ان زيادة الحركات تستلزم من زيادة

اضطراب

على اعتقاد قوله وقد اختلفوا ايضا الى ما انتهى الكلام
 على اختلافهم في رفع الثقل بالنسبة الى الواحد
 اتبعه بالكلام على اختلافهم في رفعه بالنسبة الى ما فوق
 الواحد قوله ولما ولما والاول والاول قوله يحمله اي الثقل
 ولا يشتركان اي الواحد والآخر قوله وكلام جميعهم
 في المسئلة باطل لما انتهى الكلام على ما لهم من الخلاف
 في رفع الثقل اتبعه بالكلام على ابطال ذلك ولم ينبع
 الطرف الاول باطله وان كان مناسبا فهدا الاختصار
 والمراد بالمسئلة مسئلة رفع الشخص الواحد
 الثقل ومسئلة رفع الجماعة الثقل والغرض ان
 كل واحد يستقل على الخ تفراد يحمله قوله
 وهو ابطال اصل التولد اي مبناه وهو تأثير القدس
 الحادثة في السبب قوله ابتداء اي من غير واسطة
 ودفع به ما ينوهم من انهم يقولون يرجوع ذلك
 اليه فقالوا فلا استحكال اي في البطلان قوله
 وان سلمناه اي التولد قوله بما ذكرنا في بعضي قوله
 قبل ليس بصحيح بل يد الخ قوله المتابعة المناسبت
 لما بعد ان لوقا له امتثال قوله بل يد من زيادة
 حركات اي على الحركة التي تحرك بها في جهة الجنة
 واليسرة ولا ينبغي اجتماع الحركة التي تحرك بها الجنة
 وبسيرة والحركات الزائدة في ذلك جمع للامثال قوله

وهو محال اي جمع المتكلمين قول لكن يقال له اي لا ي
 هاشم اذا ولد الرفع الى انظر قول اذ يلزم منه انه هو
 منذ ما حكمت به الشرطية من استحالة عدم تحرك
 التعليل الذي وله الرفع حركة فيه فاذا ابدان يتحرك
 قول منه اي من عدم التحرك قول وهو الواو المحال
 قول وفي ذلك اي في ذلك الكلام المذکور قول
 فاستراطه زيادة في معنى على الشرطية والضمير المضاف
 اليه اشتراط عايد على اي هاشم قول وذلك
 بنا في الخ اي اذ حقيقته انه لا يتحقق المسر وطردية
 قول واما اختلاف ضم الخ مع قوله فقد قيل لعباد الخ
 كما يجيء ما فيه من عدم الخ ارتباط قوله في الجملة بدل
 من المسيلة قول وكل واحد الى الواو المحال قول الجز الذي
 يخص به بعض الحاملين معين او مبهم ينبغي ان يعلم
 ان الجز خصه من الكل وهو معين او مبهم فالمعبر
 هو الجز المعبر في فرد والمبهم هو المعبر في فرد
 وهو ظاهر اي المحال ظاهر انه على ما تبين ما ياتي
 رفع لشيء وهو محال قول اذ ليس تعين جزاها اختصا
 جزاها والفرق ان هذه الحامل الى الواو وتعليق
 هذا منذ بني الى ولو لم يكن ذلك لعدم القابلية حينئذ
 نعم لو كان احد الحاملين لا يستقل بحمل الجميع لظهر
 وجه تعين الجز المحمول وهو ما يلي راسه مثلا

كونه

كونه لا يقدر على التزمه وكذا الاخر بخلاف ما لو
 كان مستقلا به ولا يجيء ما في ظاهر العبارة من عدم
 الربط بين اطراف الكلام قول فقال اي عباد الصميم
 كما اعرف وجه الاختصاص وهو جواب عن السؤال
 قول وهذه اي قضية قوله كما اعرف الخ قول حين
 ما تولد الخ اي يقال لمن قال ان لكل من العاملين في كل
 جز ما تولد من هذا الجز من فعل زيد هل هو ما تولد
 من فعل عمر وعبيد ان الرفع الذي هو اثر زيد وهو
 عين الرفع الذي هو اثر عمر وام هذا الجز
 رفعاً وهذا اثر فيه رفعاً آخر فان كان الاول لزماً اثر
 بين مؤثرين وقد تقدم فساده وبطلانه وان كان الثاني
 فان رفع الجسم قد حصل باحد الاثرين ولا قابلية للزايد
 ويلزم ايضا عدم رفعه مع تحققه قول ولزم ان يكون
 الخ لا فقد ان لوقية بالغا قول وبالجملة الى اشار به
 الي ان وجوه الابطال لا تنحصر فيما ذكر في المبحث قول
 وتحكيم الاوهام والخيالات الخ وتخليجها هو الجز
 على مقتضاها فخص ل قد سبق ان العقائد
 الالهية تنوع بحسب الحكم العقلي الي انواع ثلاثة
 الواجبات والمستحيلات والخيالات وتقدم الكلام
 على الواجبات والمستحيلات ووجه تقدم ذلك فلما

انتهى الكلام عليه ذلك اتبعه بالكلام عليه الجوابات
وعند التوجه اليها والثناء انها مقابلة للمفرد في معناه
نرحمها بالفصل وحذف صدى الترجمة ايجازا في قوله
فجوز في حقه اي في جانبه تعالى قوله يا ذا الجلال والإكرام
بمعنى المقصود البصر الحادث قوله على ما يليق به جلا وعلا
اي الوجه الذي يليق به جلا وعلا اي لا على ما هو
المر في الشاهد اذ لا يليق بجانبه تعالى والمصنف
رضي الله تعالى عنه انما التفت به من دأب المعتزلة
القالين باستحالة تعلف قدرته تعالى بايجاد الوجود
لخلقه في جهة ولا مقابلة ذكرهما اهتماما بهما
ولا فيهما في قوله على ما يليق به وكذا قوله ولا في
مقابله لما ذكره اهتماما به ولا فهو داخل في قوله
لا في جهة قوله لقوله تعالى الي ربها نظرة الخ لما
توجه الي السلسلة وكان جارا على طرفي السمع والعقل
قدم طرفي السمع لانه هو المعتمد في المقام ومباني
الكلام كما وجه الدلالة عما ذكر عند تعرض الشارح
لذلك ولسؤال موسى عليه السلام الخ يستشير
الي قوله تعالى قال رب انظر اليك الالهية قوله
اذ لو كانت مستخيلة ما جهل امرها الظاهر فيه
انه استدلال من جهة المعنى ولا يبعد الاستدلال

الصانع

الصانع هكذا اذ لو كانت مستخيلة لجهل امرها لما تحقق
في جانب من طلبها كلف ما جهل امرها اذ سوال ما يستحيل
ممنوع والادب عليه السلام معصومون في ذلك الثاني
الظهور واوقع الاستثنائية موقفة قوله على انما يليق
اي زعمهم والمراد الطلب على طرفي الرغبة والواو لا تقتضي
تزيين قوله الي وجهه الكثر ثم اي ذاته الكثرة فاطلف
الوجه على الذات ثم الكثر بمعنى التثنية وعما العذر
قوله ونحوه مما ورد اي من اطراف الشرح او من الحديث
وله ولا يفيد والثاني للمقابلة قوله والقوا هر كيان
ما فيه من في الشرح لما فرغ من ذكر ما يجب الخ لما
توجه الي شرح النص المقام به بعد بقوله لما فرغ الخ
قوله ما يجب اي ما قام عليه الدليل من الواجبات
اذ ما يجب في حقه تعالى لا يختص لكن انما كلفنا بها
ثبنا بالدليل وهو مقابلة اي مقابل الواجب
ومنافيه وانع المستحيل يتصوره لانه المباحث لم
يخرج عليه مطابقة بخلاف الواجبة قوله واعلم انه
اي الامر والثناء ليس المراد الخ جاهد ادفع
ما يفوقه من رجوع الجواز الي صفة من صفات ذاته
تعالى قوله بل الي تعلفها بفعل من افعاله الخ ولا قد
ان لو قال بل الي تعلفها بالمكنات حتى يخرج الكلام
على الفعل والنوع والتقدير في تعلفها عابدها الصفة

التيها

ومصدوقها في المقام القديم ولا رادة
يستحيل ان ينصف سبحانه الخ منده لمفهوم قوله ليس
المراد الخ بخرجا بسفد ثاب فقال لما عرفت من وجوب
الوجود الخ وهو اعز مما قبل ولو انصف الخ هذا
دليل بحسب الصنعة كما ان الذي قبله دليل
بحسب المعنى ويقع في دليل الاستثنائية المحذوفة
واذا عرفت هذا المعنى كونه الروية الخ هذا
هو المهد له وهو المقصود بالذات اما السمع
فقد دليل السمع كونه المعتمد لما يظهر في دليل العقل
من الضعف وجوه يومئذ نرى اي ناعمة
وذلك اي النظر اذ انقضى بحرف الي كان ظاهرا
في معنى الروية هذا ايبان دالة على جواز
الروية وكان النظر المتعدي بالي ظاهرا في معنى
الروية ولم يكن نصا فيها لان له في اللسان نصا في
برد تعني التفكير فيتعدي بغير خواصم بنظر بالي
مفكوك الية وتعني الخ تنظرا ويتعدي بنفسه
كقوله تعالى انظرونا وقد يتعدي بالي لقول امرأة
من العرب انا نظرك الي ما يفعل الله به وتعني الروية
ويتعدي بالي وتعني العطفت فيتعدي باللام نحو
نظرت له اي عطفت عليه وقد يتعدي ايضا بالي
خ قوله تعالى ولا يكلمهم الله يومئذ نعتا منه ولا

ينظر

ينظر اليهم ولذا قال المصنفون الله عليه ونفع به كان
ظاهرا في معنى الروية والاصافة في قوله بحرف الي
يبان في اسناد هذا النظر للوجه الخ المناسب
مطلوب الية ان يقول اسنادا للوجه كما ان المناسب
في صفا في النظر وانظر ما وجه الجري على الاطلاق
بانه اي السلام والاثبات ومنه دلة السمعية الخ
عطفت على قوله واما السمع منه الخ وانظر فانه قد خرج
على اسلوب السابغ المطابق له ان لو قال ومنه
سوال موسى عليه السلام الخ وكان خرج عن ذلك الجري
ايضا حال المعطوف عليه اذ معلوم انه يجوز الخ
فقد يهد اسناد مفهوم قوله ومنه دلة السمعية
الخ والا اي بان كان يحتمل ما يستحيل في حقه تعالى
كان جاهلا بما ادرت استحالته خثالة المعتزلة
والاصافة في خثالة المعتزلة للبيان وهذه امن باب
اللام لهم عامه هههم ولا يجزي ما في المقام من عدم
الربط بين اطراف الكلام والمناسب ان يقول اذ معلوم
ان قوله يا موسى عليه السلام لا يحتمل ما يستحيل في
حقه تعالى وسوال ما يستحيل منه نوع والا نيب
عليهم السلام معصومون من كل ذل لا يفرغ
عليه قوله تنعيب انه ما سال الخ جازيا وتفرغه
على ما قبل في كلامه غير ظاهر والواو في قوله

والانبياء الحال فهو قبيح فيها على الرعية وقوله ان
 منعهم اي في ان منعهم فسر المصنف ان ينهك بالرعية ولم
 ينصرف نظر في المعطوف وكأنه اعتبره عطفاً تفسيره والانهاء
 في اللغة هو الا جنتها في الدعا والخلاصه ^{فهم} وقد
 ورد ذلك في الامثاله راجعة لمضمون اجماع السلف
 الصالح ويجعل ان يكون هذا اسنله ^{فهم} ومنها حديث
 مسنون فيكم كما ترون الفم لبلبة البدر لا تضامون
 في الروية ولا تضامون اجري الحديث على التشبيه
 والتردد فيه من الراوي لا تضامون ولا تضامون
 يصح منه كل منهما لكنه اوجه فتح التامع تشديد
 الميم والراء على حد في احدي التاب والماضي تضام
 وضد التامع تخفيف الميم والراء لينا للمفعول من
 الضمير والضمير وضم التامع تشديد الراء والميم
 والباء للفاعل او للمفعول من المضامة والمضامة
 والماضي ضام وصار غير ان هذا الوجه الثالث في
 تضامون لم يرو في الحديث وان صح لغة ومعنى
 والله تعالى اعلم ووجه التشبيه الى تتبع الحديث
 ببيان المقصود مما جرى عليه من التشبيه وام
 ما ينوهم منه من الجرمة والجسمية فهو مستحيل افا
 ذلك بقوله اما الجرمة والجسمية الخ وان المقصود
 تشبيه الروية بالروية لا المرى بالمرى

فيما ذكر اي من عدم تضار بعضهم ببعض وقت
 الروية وهذه الدلة ونحوها الخ ما يبين به الحق
 في المقام يدل على ان المراد بقوله ونحوه ما ورد في المتن
 اضرار الشرع لا الحديث ^{فهم} في كثرها ونواظرها
 الخ لا تعد ان لو قال في كثرها ونواظرها الخ الروية
 تغيب القطع بها ^{فهم} والي هذه المعنى اي الذي هو
 مضمون قوله وهذه الدلة الخ ^{فهم} لما يتضح له اي
 الامام وسباني الكلام عليه ان شاء الله تعالى والذلة
 السعوية اراها اي الامام والواو الحال ومضمون
 هذا الكلام ان الامام توقف في الجواز وعدمه ^{فهم}
 فرد عليه بما سبق فهدى لما بعد من الاستدراك
^{فهم} على ان بعض تلك الدلة الخ نجاة بها من الاكتمال
 ليعبد ان بعض الدلة السعوية قد ارتفع عن مرتبة
 الظاهر ^{فهم} على ان نفراد المقام في حق عنه وقال
 بكاد ان يكون نصلي جواز الروية ولم يجعله نصاً
 في جوازها اي قاطعاً بالملاحظة ما يتطرق له من ضعف
 الخ حتمال كما جرى الحافظ من ان موسى عليه السلام
 انما سال الروية كاجل فومه حين قالوا ان الله جهم
 وقالوا ان يؤمن بك حتى نرى الله جهمه واصنافه
 لنفسه ليعلم فبما علم قومه امتناعها بالنسبة اليهم
 من باب اولي وهذا التاويل وان كان غير مسلم فهو

موضح القطع لان مجرد الاحتمال وان كان
ضعيفا يثبت في القطع وبقرب منه حديث
متزون الخ وانظر ما في ظاهر العبارة من قوله يقرب
منه مع قوله فانه نفس فيها ويجاب بان المراد بقوله
فانه نفس فيها اي بحسب ما يقتضيه اللفظ و
العبارة وجاء الضعف من جهة انه خبر اخبر
بغير من الصدق والكذب وتلقيه بالقبول يدل
على صدقه ومنه ذهب الجمهور على القطع ومنه ذهب الفقهاء
وامام الحرمين على سبيل الظن وانظر قوله يقرب منه
الجميع قوله كسواله موسى عليه السلام فاسلوب
التشبيه يقتضي ان سوال مولا موسى عليه السلام
لم يفرق بذلك بين اسلوب قوله ويقرب منه
يقتضي انفرادا فالمناسب امقاط الكاف
ولا يعارضها قوله تعالى لا تدركه الابصار الخ قد
سلف ان العترة قد جروا على خلاف ما جري عليه
اهل السنة من جواز الرواية فانهم جروا على امثالها
ولهم في ذلك سند سمعي وعقلي كاهل السنة وقد
سلف ما لا اهل السنة من الله دلة السمعية في ذلك
فلما اتمى الكلام عليها وكان للخصوم ايراد معارضة
على ذلك توجه في المقام الي تمزيقه ودفعه فقال ولا
يعارضها اي الله دلة السمعية وبه بعض ولا يعارضها اي

الدرا
بر

الدليل السمعي والدليل انسب لادراك
اخص منه نفي المعارضة لادراك شعاعه بالاحاطة
شروطه كون الادراك اخص فالادراك يقتضي
الاحاطة بخلاف الرواية فقد تقع على سبيل الاحاطة
وبدونها ولا شك انها منفية اي عندنا ولم
مطلقا اي في الدنيا والاخرة عما يقتضيه سباق
اللاحق ويحتمل الاحاطة بحسب الرواية وغيرهما من
صغائر الادراك كالعلم والاول انسب بالسياق
اللاحق وان كان الثاني صحيحا اي من جهة المعاني
سليما ان الرواية اي سليما ان الادراك سمعي
الرواية وانه مرادف لها لكن لا نسلم العموم في الاركان
بل المراد نفي الرواية في الدنيا للجمع بين هذا وبين
ما يقتضي الرواية في الآخرة في من الله دلة الشرعية
او هو اي نفي الادراك من باب الظن الكلية
فيكون جارا على البصر التي لا تزال قال تعالى
كلما انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فيكون التخصيص
في الادراك والمؤمنون خادعون من هذه العموم لادلة
الواردة فيهم ووجه ذلك ان البصر جمع محلا بالاف
واللام يفيد العموم والسلب اذا دخل على العموم
يفيد سلبه كعموم السلب قال السعد قد
شرح العقيدة النسفية والجواب بعد تسليم

كون الابصار لا تستغرق اوقادته عموم السلب لا سلب
العموم وتكون الادراك هو الروية مطلقا لا الروية على
وجه الاحاطة بحواش المرمى انه لا دلالة فيه على عموم
الجموع وان ادخلنا انهم اذ هو عند المسبوق
الجموع سند نقول ان المراد في الحديث فالضيق عايد على الوقوع
في الدنيا ولو لهذا الخ الاشارة نرجعه لمضمون قوله
اذ هو المسبوق الخ فهو مرشح له وقد يستأنس
الخ هذا اثر مشيخ السلوب العقلي والاشارة نرجعه
الي مضمون قوله لان المراد في الدنيا ان تعقب
الوقعية الخ اي من ان تعقب الوقعية بوحد فيه
البيان لما تضمنه المنطق والمناسب ان نؤكد بانتم
في المنطق ان تعقب الوقعية المطلقة لانها هي
التي بوحد في تعقبها وتنها المعية كقولنا كما يمكن
فهو فعل الله تعالى بالضرورة وقت حدوثه فتعقبها
وقعية ممكنة هكذا ليس كل ممكن فعلا لله تعالى
بالامكان العام وقت حدوثه وقال يستأنس
ولم يجعله حجة تامة لان التناقض من خواص الخبر
ولا تعقب للدلائل وقوله تعالى ان ربنا انشا قال الله
المختوم عن شيخه ابن عبد الله عن شيخه سبيد بن يحيى
السوسي رحمه الله تعالى هذا اما استدلال
به المعنوية الخ الاشارة نرجعه لمضمون ما جرح

عليه

عليه النص المقام من الخ يتبين وظاهر عبارة المصنف
ما جرح عليه في المتن من المعاني هو بعض ما استدلالوا
به من السمع ولهم غيره منه ولا يتفرع عن دفع جميعه
في المقام وفيه قصور ولا يخفى ما فيه لانه لا يستدل
لنا الاستدلال الخ بدفع جميع ما استدلالوا به
والسلب المتن افعله لانه يقتضي ان المذكور هو
جملة ما استدلالوا به من السمع اللهم الا ان يقال
قوله من السمع متعلقات بخلاف حال من ضمير
المشار اليه المتعلق للطرف ومنه يوم الصفة غير
معتبر في المقام وليس هو بيان لبعض ما استدلالوا
به حتي ياتي ايهام ما سبق من القصور في الاستدلال
الروية فيه ثني على ما سبقت في قوله فالمتأني كفاية
ثم اخذ في تفصيل المشار اليه وهو النص المقام
وهو جار على طرفين توجه الي الكلام على الطرفين
الاول فقال اما قوله تعالى كانه لا يبصر فقال
ابن التلمسان في هذه الآية الخ هذا المقصد الاول
لا يلزم قوله على استعمال الروية وقد تقدم ان
المناسب استفاضة وعلى في قوله على نفي وقوع
الروية ثني في قوله لما تمسكتنا به من الخ اي في
وقوعها وهذا لا يناسب ما جرح عليه في المتن
اذ هذا الوجه جار على نفي الوقوع وباتي المتن جار على

الجوار فالجربة متفكة نعم الوجه الثاني مناسبا
لما جرى عليه في المتن من ان ينتج له شيء من الروية
الخاصة منسوبة في أسلوب التفرع وهو دليل
الصغرى في القضية فلا كلامه ان قوله ان الروية هي
التي دراك دليل الصغرى واما بعد توجيهه له ولا يخفى
ان قوله الروية هي التي دراك هو نفس الصغرى
كيف يستدل بالشئ على نفسه فاذا تعين وهو لا
من الصغرى وذكرها استحضار لها وما بعد من قوله
انه لا يصح الخ دليل لكن المناسبا لفظا لا مخرج
منه هلكة او دليل الصغرى ان الروية هي التي دراك انه
لا يصح ثبوت الروية مع شيء الذي دراك ولا يخفى ان
هذا الدليل قد انتج ما هو اعظم من المدعي الذي هو
كون الروية نفس التي دراك ولا يلزم من عدم
ثبوتها مع شيء الذي دراك ان تكون هي جواذيب
ملزمة له ولا يلزم من شيء اللازم في الملزوم
وعلى تسليم ان الروية هي التي دراك ففيه الاستدلال
على ثبوت الشيء بنفسه ودليل اللبوس عموم
شيء الذي في الآية الى انظر ما وجه الجمع بين لفظة
عموم وكل بصر فاذا اعتبر عموم كل حسب الاستحسان
والاول بحسب الذي انما كان لا ينبغي محل لقوله بعد
ولا يلزم عموم في البصر عموم في الزمان

له معنى

في معنى هو في أصله فكون تجلي فيه المرادة فاطلق
هنا على الوجه اي ذكرها على وجه التمدح لتكون في معنى
عامة او يكون معنى بمعنى السبيل وهذا الوجه لا يفتح الخ
اذا اعتبر عموم العالم الذي ينبغي للمدح وفيه خلا
بينه صوليبي في قوله والجواب عن الآية ما وجوه الخ لما
بين ما غسك به في الآية بالنسبة الى الوجهين انبوع
بالجواب المتضمن لا بطل ما غسك به قوله من وجوه
خير عن الجواب وصيغة الكثرة قد استعملت في
غير محال وفي هذه افي حقه تعالى محال اي لانه نفي
البصائر ونفيهم بهذا المعنى بوجه ان نفي تعالي جواني
واقراف كما اخبر عن نفسه الخ فتلطوا في بعض
ترجيح ذلك المعنى المجازي في قوله ونفي البصائر الخ
اي الذي هو الذي دراك على سبيل الخ حاطة لا يوجب
نفي اصل البصائر اب الذي هو الذي دراك على سبيل
الخ حاطة وفي هذه انفراف ان النصوص الدالة
على الروية اي لقوله تعالى الي ربهما ناظرة يجب
تعميدها بنفي الخ حاطة للمقابلة بين النصوص
اي الدالة على عدمها كقوله تعالى لا تدركه الابصار
والاشارة راجعة لمضمون قوله بل هو اخفى وهذا
الجواب راجع للمقصد الاول بنفي السياق وهو غير
مناسب لسلوب المتن ولا بعد ان يرجع المقصد

اول السباق الاتي وهو مناسب للمقصد الثاني
وهذا الشرح قوله في المتن لان الادراك الى نور سلمنا
اننا دراك الى توجه لشرح قوله سلمنا انه الرتبة التي
قوله او يدعي التخصيص في الله فزاد الى هذه الطرف من
نوعية الشرح ولم يجر عليه المتن قوله او نقول ان لفظ
البصائر التي هي الشرح قوله او هو من باب الكلمة الكلية
وهو معطوف على ما يليه من قوله او نقول ويحلى صف
لجميع قوله فسلبي التي هي فسلبي حكم البصائر يعيد
سلب العمود فالصهيرو عايد على البصائر على حذف مقنا
قوله وذلك ما يعيد عموم السلب الاشارة راجعة
لسلب العمود قوله لان سلب العمود الى وذلك كقولنا
ليس كل حيوان انسانا فان سلب الحكم اذا هو نفي
الى شسانية عن عموم الحيوان لا ينافي ثبوت الفرد من
افراد الحيوان قوله بل يتحقق بنفي الحكم الى فاعل يتحقق
صهيرو يعود على سلب العمود فقد انتقل الى ما هو الله
وفي بعض النسخ فيتحقق بنفي التفرع والاول اقدم
في المقام قوله بخلاف عموم السلب كقولنا مثلا لا شيء من
الانسان بكاتب فكلذب بثبوت الحكم لفرد كقولنا
لن زيد بخلاف سلب العمود قوله وهذه الكتب الالهية
نفاي اليهود الى اي ولكون عموم السلب بكذب بثبوت
الحكم لفرد من الافراد كذب الله اليهود حيث قالوا

ما انزل الله على بشر من شيء بقوله قل من انزل الكتاب
الذي جاءه موسى لحيث ادعوا الى مفر من لما
اقادته الاشارة الى المقام في ضي عنه قوله على تخفيف
الثاني الذي هو سلب العمود قوله فان الاشارة
الى المناسب ان لو قال فان اهل السنة اذا اشترية
احض من اهل السنة والفرقة ان اهل السنة
لا تدعي ذلك قوله واغايراه المومنون اي على خلاف
هل يروونه في بعض الجزبيات كالنساء وذاك كما خرب
اي على خلاف هل يروونه او يحجبون بعدها وهذا
استدلال التي سلبتها الاية صفة للموجبة
الكلية والضميمة سلبتها عايد عليها على حذف
مضاف التي سلبت الاية حكمها اي حكم الموجبة
الكلية التي هي قوله تعالى لا تذكركم الله بصائر
هي الجزئية السالبة الى خبر عن قوله
ونقيصة وانتم مراعاة لما بعد قوله لا تذكركم الله
يعني قوله تعالى لا تذكركم الله بصائر هي فحينئذ
الى مفرع على مضمون قوله ونقيصة الموجبة الى
التي هي موجبة اي السالبة الجزئية قوله وهو
اي موجبة قوله هكذا اقررت الى ما من الخبر الى الاشارة
راجعة الى ما هو عليه قوله او نقول اي لفظ البصائر
الى من التفرع الخاص قوله هذه الجواب الى اي الذي

هو قوله او نقول ان لفظ الابصار الخ واليه
اشتر الخ اي والي هذا الجواب المذكور عموم اي
السلب في الخ يدل على ان الصغرى المتعبد
على السلب من باب السلب المعلق بالجموع الخ
هو سلب العموم من باب السلب المعلق بكل
فرد الخ هو عموم السلب من باب السلب المعلق بكل
الخ قوله الاخير اي نظرا الى اسلوب الشرح اذ هو
المناصب وان كان اخصا في المتن ايضا ثم اتبعه
بما يقتضي ضعفه فقال وقد اعترض ابن التمام
الخ وينبغي ان يعلم ان ما جري عليه الخ من الخ
ان اعترض ان ذلك في مقام التمسك بها لا ببيان المذهب
فاعترض ابن التمام في قاض فيه وان اعترض
انه وقع في مقام الرفع عن المذهب فالاعراض
ليس بقاض اذ مقام الرفع يكفي فيه بدو
الخ حتمه والظاهر ان الخ من جرم فيها الخ الدفع
كما يظهر من سياق كلام ابن التمام في هذه
الطرف من اطراف الخ اعراض بقية موقف الانية
في اسلوب التمدح لكن هذه القرينة خالصة
لا لفظية وفيها خلاف فلا يتصور الظاهر لا جملها
فانه لا ينافيه هو كسند لقوله لا تسليم الخ اي
واذا كان لا ينافيه فلا يصح انها اذا دللت على تعني

العموم

العموم لا تدل على عموم السلب من قوله اي
الامام بل هي كذلك اشارة راجعة الى ما ذكر
من السالبة الجزئية من كانه المحقق اي السالبة
الجزئية هي التي يتحقق بها تكذيب الكلية الموجبة
وذلك لان الخ يجب الكلي اذ كذب فالسلب الجزئي
صادق لا محالة اذ يصدق السلب الكلي كقولنا
كل اشياء ليس بحجر ويصدق السلب الجزئي وقد
لا يصدق الخ السلب الجزئي بقولنا كل حيوان انسان
فالجزئي اذ هو المحقق والمطرد على ما هو معلوم في
فن المنطق وانما لم يصدق الكلي صدق الجزئي
لان الكلي اخص اذ كل ما انتهى الحكم عن الكلي فقد
استثنى عن الجزئي بخلاف العكس وكذا في الانيات و
يلزم من صدق الخ اخص صدق الخ بخلاف العكس
بقرينة الخ ولي اي فيها اذ كانت الكلية
السالبة صادقة لا على سبيل افراد بخلاف
الجزئية والذي يدل على ان المراد به عموم
السلب الخ هو تكميل ما يليه وفيه اشارة الى
سند ما صدر به من قوله فان لا تسليم ان هذه
الانية لا تغيب عموم السلب الخ قوله به اي بقوله
تعالى لا تدركه الابصار قوله يدل على ان السلب
لا يقول اي القابل ويحكي للامام الغفر

هو من كلام المؤلف والصحيح في بعض ما عليه على ابن
التمساني في الاول قال قاله عتمة على الجواب الثاني
قوله قلت واعتراض الخ هذا الكلام تقرير من المص
كاعتراض ابن التماساني وتهدية لما بعد من كلام ابن
تركى وما حكم به على الخ عترة من كونه ظاهرة مستان
عدم الظهور قد مضى ان مقصود الا ما مر في
جري عليه في الخ يتدفع الابرار الواسع على المذهب
الاثبات عليه ما يقتضيه القياس لم في شرح
له علي عترة ابن الحاجب قال فيما سلف في مبحث
الوحدانية في العقيدة المنسوبة لابن الحاجب وقلنا
هناك بطلان انه قال ذلك للمعز وانها لم تثبت عنده
وكانه هنا غلب ظنه وجودها وتحقق له امرها
قوله بشهادة الخ هو عند المنع وكتابتنا من قسمة
المص لها مع قوله بعد بدليل صدق قولنا لا رجال
الخ وان ذلك ليس بنا ههنا فيها والاعراب
نصروا على اللغ والنشر انهم نظر الى المثالين
قوله رجل او رجلان اسم كان على اللغ والنشر
المكون بالنسبة للمثالين قوله فابن ما يقتضيه
ابن فابن ما يدل على عموم السلب في الجملة لا يتقدم
المص لرد هذه الوجه وهو مردود ايضا لانه وان لم
يلحق في المقام ما يقتضيه فهو ممكن وليس في المقام
ما ينبغي

ما ينبغي قوله وتوسل الى مقتضي في الجملة وقلنا
المقتضي في الجملة ينبغي بعد لقوله بعد فلا يتوقف
الظاهر للجملة المرجوح قوله واما قوله اذا كفت
بالسالبة الى اخر ما جرى عليه ابن تركى في هذا
الوجه ما فانه عليه انه دفع لا اعتراض النهري
واذا تأملت قوله كالبيان له وهذه الخد ببد
المعترض وايضا لما اعتترض به فكانه فهم كلام
النهري على وجه الإطلاق والزم ان جاز على ما جرى
عليه هذه الوجه كما مر بيانه في تقرير كلام النهري
على ان ما جرى عليه ابن تركى هنا عكس ما جرى
عليه النهري قوله فتستلزم الجزئية لان الكلية
اخص الى غير ما مضى اذ هو جار على عكس ما مضى
في اعتراض ابن التماساني قوله فاذا كذب الخ
هو الكلية السالبة قوله وان لم يتم دليل على كذب
السالبة اي الكلية الوجبة بان لم تكن صادقة
قوله والادبي الى تناقض الكليتين الخ اي اذا كانتا
بين كليتين كما تقرير في المنطق وسلمنا
دلالة الصيغة يعني قوله لا تدركه الابصار وكما
للمص البحث معه في هذا الكلام بما جازله
عن حرف النزاع قوله لا نسلم عمومها في الزمان
الخ هذه الوجه مع ما بعد وكما غير من مضى

في المقام فيهما اي في الزمان قول او نقول هب
 الى هذه اوجه اخرى لم يخرج عليه الشرح وليس هو من
 موضوع المسئلة اساسا وهو وان كان صحيحا بالنسبة
 للكلام مع المضموم فليس مناسباً للمقام قول او قدح
 التعقيب في الزمان بالاحاطة فيكون انقص من
 الرويد وهو البقاء بالمدح هذه اصحح على جعل المدح
 في الزمان فاما اذا كان بالاحاطة في زمانه اي عليه
 المضموم فلا قلت ولا يجني عليك فساد هذا
 الورد الى قد سلف ان ابن كرم اعترض كلام الفريسي
 من اوجه اربعة توجه المصدا الي الكلام فيها وقد اعترض
 اول كلام ابن كرم انه جواب نظر الي قوله وقد
 احاب عنه الخ واعتكز على هذا انه ايراد وكل من الاعتكز
 صحيح وما احتوي عليه الخ جاء بهذا اليبين ان
 فساد من جهات ويكون تعبير القول بعد فيها
 الخ لكن الخ فعد ان لو جابه في أسلوب التقليل
 فيها حكايته عن علماء المعاني الى الضمير المجرور
 على عابد علي انواع الخ خفلات وتوجه في المقام
 الي الكلام معه على الوجه الاول وهذا انني لم
 ينص عليه احد مني الى الاشارة راجعة الى الحكا
 قوله اعني من كل من يقول بالجموع اي لم ينص
 عليه احد من علماء المعاني ولا من غيرهم كالمصولين

واعترض

من

من كل من يقول بان للجموع صيغا ومنعت له تسهل فيه
 حقيقة وقد اختلف في الصيغ المستهلة في الجموع
 ككل وجميع الموصولة واسما الشرا هل هي حقيقة
 في الجموع واسما لها في المخصوصة فبازا وبالعكس
 او هي مشتركة بين الجموع والمخصوصة اقوال
 وانما اذا كانت في سياق النفي تعم كانه عطف تنفسر
 للسند في المقام وفي فرق في ذلك اي في مضمون
 ما نصوا عليه من انها اذا كانت في سياق النفي تعم
 ظاهرا مع غلبة الجنسية ونصا مع كلة الجنسية
 بين ان تكون النكبة مفردة الى الخ وهذه المضمون
 ما في جوبيل الخ قول ام هو اي المستغراق في الجميع
 ومصدوق الجميع المزد والمثنى والجمع وحته
 وحجه في ذلك مشهورة الخ اي وبحت التفتازاني
 مع من رأي الخ اختلاف وان استغراق المزد اشمل
 وحجه اي عام وم تسوية الاستغراق في الجميع
 والبحث والاحتجاج راجعان لما قبل على الملف
 والنشر الموثق والاشارة راجعة للاستغراق
 بل ظاهر كلامهم اي الخ لغة في تفرع القواعد
 كما لمجد اي من النفي فيعم كما عم المجد
 والكسر المستعمل على ذلك الخ الاشارة راجعة
 لقوله انه مع النفي كالمجد وكان هذا الوجه لما قبل

وخفة العاطف في الموطر الذي ايجاز قوله وفي
الحدث كالتقلو النسابة الصبيان جبالحدث
وهو جار علي النبي لان النبي اخو النبي قوله ومثل
ذلك كشيء اي مثل الله مثله المذكور قوله وتخرج كل
الجموع الى نوجه الي المناقشة مع ابن تركي باعتبار
ما عسى ان يدعي انها نسبة الي علماء المعاني هو
بطريق القياس علي كل وذلك ان علماء المعاني
انما هي حوا بالجموع في طرف كل وال تقاس عليه
في ذلك بما مع انه كلا وال كلاهما في الله تعالى للاشراق
في هذه القياس في اللغة في قياس في اللغة في خبر
الترجيح وهذه القياس فيه خلافا والمصح منعه
قوله مع ظهور الفارق الى نوجه لذكر الفارق بين
المقيس والمقيس عليه وهو جار علي سبيل التماثل
وان خالف العنان اي وعي تسليم صحة القياس واللغة
فالفارق بينهما ظاهر فلا يصح القياس وذلك ان
ال يجهل ان تستعمل للحقيقة ونفي الحقيقة يقتضي
نفي الحكم عن كل فرد فرد تستلزم عموم السلب بخلاف
كل فرد لا فرد ودخول النبي عليها يقتضي نفي جميع
ال افراد ونفي ال فرد هو سلب لعموم ولا يلزم منه
عموم السلب فقد ظهر الفرق بين الاصل والفرع
فلا يهضمنا قيا اسم عليه في الحكم الذي تقر له وهو

سلب

سلب العموم ويوجد في بعض النسخ هذا اداة العموم
وهي غير متنااسبة ولعلها سهو والمنااسبة اداة النبي
كما يوجد في بعضها قوله على انه اي حرف النبي قوله ايضا اي
كما استعمل مع ال على ما سبق التمثيل به قبل قوله
بدليل صدق قولنا لرجال الخ نوجه للكلام مع ابن
تركي على الوجه الثاني وغيره سلب والمنااسبة
للا سلب السابق ان لو قال ومنها ان قوله بدليل الخ
قوله ان صدق هذه المثال بوجود الخ مسند للفساد
والباقي قوله بوجود يعني مع اي مع وجود رجل او
مجلسين الخ في كل منهما اي الواحد والنبي في خروجهما
عند من يقول به لهذا شبه خروج المرأة الخ في خروج
الواحد والمثنى عند من يقول به اي بالخروج كاجل انهما
ليسا معا فلو كان الجمع شبه خروج المرأة من عموم الرجال
مثلا فالاشارة راجعة لقوله لا نهما ليسا الخ
مثلا لجمع المرأة والعلم هو خروج الرجل من عموم
النساء قوله على ما فهم هذه المعنونة الخ عطف على
قوله لهذا الا لا يرضى بها لهما الخ هذا استثناع
عليه قوله اذ يلزمه الخ من ان لا يلزمه قوله اي من
الدار قوله بغيبة الا تعد ان لو قال عند غيبة رجل
قوله ان بعض الرجال الخ ان يقتضي الهمزة فاعل يصدق
قوله لم يكن خبرا ان قوله وقوله تقول هب انه لا ينافيه

الخ توجه الكلام معه على الوجه الثالث والمناسب
 ان لو جابه في اسلوب القول الذي صدر به وانت خبير
 بان هذا الوجه جار على طرفين واقتصر المصالح على رد الطرف
 الاول والمناسب التفرغ للطرفين او يقتصر على رد
 الطرف الذي انتهى اليه اعتراض اليه ولا يخفى ما فيه
 وكأنه استغنى عن ذكره كما جمل ما فرغ عليه من قوله
 فحجها على خلاف الجمهور محل بيلاغة الكلام لكن لا نقدر
 ان لو جابه مرتب على هذا التفرغ كان يقول بعد
 فظهر سقوط قوله فلا يترك الظاهر للمحتمل المرجوح
 هذا الكلام يقتضي الخ ظاهر عبارة المصنف رحمه
 ما بني عليه من الوجه الاول من ان مدلول الصبيح
 هو الجمهور حقيقة اذ كلامه هنا يقتضي ان مدلولها
 حقيقة الخصوص وهو الذي جري عليه الفخ وابن
 تركي ناصر له فاجري عليه غير مناسب والمناسب
 ان لو بحث بما يقتضي فساده يقتضي ما سبغ
 من ان المدلول هو الجمهور ثم بان بهذا الكلام في
 اسلوب وانظر مقتضى كلامه الاختصاص قرينة الجاهل
 في القرينة العقلية الخ قوله وان كان فيه خلاف
 الصريح المجزوم عايد على الاختصاص ولا يخفى ان هذا
 نص في عايد في الطرف اعني قوله عند التحقيق قوله
 بوجوب انتفاعه اي انتفاع الخصم وما ذكره

اي من قوله لكن لا نسلم عمومها في الخ من ان الي قوله
 قلت في كلام منسوب في غير محله اي كلام معمول
 في غير محله وفي بعض النسخ منسوب اي مفرغ في غير
 محله وهذه النسخة واي كانت انسب في المقام لعلها
 معلومة لان الكثير تظايرت على الاول وكان له
 يعرف من يخاطب هذا المخاطب الخ هذه العبارة لما بعد
 من قوله فتشأن المتكلم الخ وكان له اي وكان ابن
 تركي لم يعرف من يخاطب اذ هذا الخطاب لا بنا سب ان
 يخاطب الخ من جميع الروية محتجا بالاية كما لمعتزلا وابن
 النعماني الذي يخاطبه ابن تركي كفي لا يخفى بالاية
 عام مع الروية ولا يقول به اصلا قوله هذا المخاطب
 الخ مشاركة واجبة للفخري والمخاطب بفتح الطاء اسم
 معقول وهو نعت او عطف بيان او بدل من اسم المشار
 والصريح في له عايد على ابن تركي قوله وقد قدح الواو
 المحال وفاعل قدح ضمير يعود على شرف الدبيب
 قوله ولا يلزم من ذلك الخ اي ولا يلزم من قدح شرف
 الدبيب في بعض الخ جوبه على الية العيا استدلالها
 المعترلة انه يوافيهم على صحة الاستدلال الخ فالأثر
 لجهة المصنف قوله وقد قدح الخ وانظر قوله الخ
 التي استدل بها المعترلة وما بعد وكذا قوله ما في
 والدلالة للمعترلة بالاية فان هذه الخ طرف كل

تفتني ان العبد يبعد الدفع عن المذنب
وحسب هذا لا يفتي عليه ما في اعتراض ابن التماسي
قوله كيف وهو قد خرج الخ الاستفهام للاستبعاد
والواو للمحال اي بعيد منه ذلك والحال انه قد خرج
عنا ارتقاء الخ والضمير الجرح وبعد عايد على الخ ية
وخو اي نحو ما هو اخص من الروية
المتكلم معه الخ هذا هو المجهود والمتكلم هو ابن
ن كوي والضمير في بعد عايد على ابن التماسي
الجواب يعني جواب الخ ما م السابق الذي اعترضه
اي ابن التماسي على ذلك الخ اشارة راجعة
لمضمون قوله عندنا اجوبة قوله بالاية المناسبة
للسياق السابق ان لو قال المستدل بالاية على نحو
الروية لحسن الخ لانه مقصوده هو الخ الضمير
عايد على المعتزلة ومما عسكت به المعتزلة الخ
قد بين ان النص المقامي وهو استدل لا المعتزلة
على الروية جار على طرفين وتقدم شرح الطريق
الخ وما استشعر فيه من الابداع عليها انعم
بالكلام على الطرف الثاني فقال ومما عسكت
به المعتزلة الخ لكن المناسب للمسياق ان لو قال
واما قوله لن توابن الخ وقالوا لن تغيب التائب
سند ما قبله اي اذن تغيب التائب قالوا

تعليلية

تعليلية وقوله بدليل قوله تعالى بل ان تتبعونا هو
سند كون لن للتائب قوله والواو هنا التائب
والجاء والنقل على خلاف الاصل الخ انظر قوله والمراد هنا
التائب فهو متر لما يغمره الغمام والمناكب اسقاطه
اذ قوله ولن تغيب التائب هو على تقدير اي حقيقة
اذ قوة الكلام تغيب بدليل سنده بالاية بعد
والمراد بالنقل الحقيقة الحقيقية او الشرعية كالعادة
والصلة والاصل هنا يعني التا على والجواب ان
هذا الخ الاشارة راجعة لقوله تعالى لن توابن
وصدر هذه الجواب لم يجر عليه في النص فيكون راجعة
الشرح وما جري عليه في الشرح هنا وما بعده اتحد
ما جري عليه في النص والجواب عن قولهم الخ
ظاهر العبارة ان قوله ممنوع خبر عن الجواب وهو
مقتضى لفساد المعنى فاذا ما تضمنه خبر المبتدأ
اي والجواب عن ذلك ان نقول هو ممنوع او جعله
خبر ان قبله بنا على فني ههنا ويكون المعنى محدوق
والاول انسب اذ الاظم ككسر ان على الحماية القول
وما جري عليه المص مثله للغيري وعبارة المعتزلة
اجرد اذ قال وقولهم ان لن للتائب ممنوع
في اليهود ولن يمتوه ابد او يمتوه في النار
يتمون الموت بدليل قوله تعالى ويقول الكافر ليتني

كنت ترابا وقوله سبحانه ونادوا يا مالك لم يقض
عليها ريبك فهذا استدلال منع والا فعد وهو محذور
في كل حرة ليجري الكلام على ما هو غير ذلك اذا اصل
في الجواب الاصل هنا معني القاعدة ان يقضي
المسبوق اي منافيه اطلق التقبيص على المتا في كل مراد
التعريض القوي ان يقضي الوقتية المناسب
تعيينها بالمطلقة كما سلف بيانه في النص
فيقال في تعريض هذه الوقتية وفي اكثر النسخ
والله ولي التمسك وقد بينا في انما قال يناس
ان محل التناقض في خيار والاية من باب التمسك
وهي قوله تعالى رب ارنى انظر اليك وقد سلف
هذا ايضا في النص واما اثباتنا بالادلة العقلية
المشهور في قد سلف ان مذهب اهل السنة جواز
الروية وقد استدلوا على ذلك بالسمع والعقل وان
مذهب المعتزلة عدمها ولهم على ذلك دليل عقلي و
تقدم انه لما توجه اليه استدلال قدم طرق السمع
لقوته وفي طيه دليل المعتزلة السمي فلما اتمى الكلام
على جميع اطرافه وفساد ما اورده المعتزلة عليه
وابطال استدلاله بالاطراف على الدليل العقلي
بالنسبة اليها وبما في اثبات ذلك التمرين للدليل
العقلي بالنسبة للمعتزلة وبيان ما فيه من
الغشاد

الغشاد وعدم التوجه ان كتب اداة الانفصال للقول
فقال واما اثباتها في اي اثبات جواز الروية قاله
عابدها الروية على حد من مضاف قوله المشهور ما ياب
الوصف للكاشف لا انه للاختراحي يتوهم ان للاصحاب
دليلا اخر غير مشهور وهو ان مضاف الروية الوجود
الظاهر ان الضمير عابدها الدليل فيقضي كلامه ان
الدليل على جوازه وبينه تعالى كونه مضاف الروية الوجود
وليس كذلك وبوجه الكلام باحد امرين اما ان يعنى
ان قوله وهو ان مضاف الروية الوجود دليل من جهة
المعنى لان الدليل ما يصح ان يستقل منه اي المطلوب
وهذا لذلك فيكون الضمير عابدها الدليل كما يقيد
كونه المشهور فيكون في المقام استدل اما ونعتبر
انه جز الدليل الصانع وذلك دليل الكبر فيكون
قد اختلف عليه دليلا مجازا من باب تسمية الجز باسم
الكل وخصوص هذه الجز بالذكر كانه من مزيد اختص
في المقام وقضيع جواب اما لان الوجود
عين الوجود اي على قول هذه اسند الضعف
فلا يصح على اي نسخة رويته تعالى لان القاعدة
في العلة ان تكون وصفا قايما محل الحكم لانها محل
الحكم فلا يصح وجودها علة لذاتها اذ وجودها اثبات
هو عين تلك الذات والعلة انما تكون صفة لا ذات

قائمة بنفسها وكذا وجود صفاتها هو عينها فلا يكون
علة لما سبق ومثال ذلك في ذاته الباري سبحانه
وصفاته ولين سلم فلا يلزم من كونه علة في مقام
الممكن ان يكون علة في مقام الواجب لما بين الواجب
والمكن من التخالف وعدم الجامع **قوله** ودليل الصغرى
ظاهره لما سبق في اوله مباحث الكتاب من برهان
وجوده تعالى **قوله** واما الكبرى السببية يقتضي ان
السلام على حد في مضاف اليه واما دليل الكبرى ولا ينبغي
انه لا يثبت حمل ما بعد عليه من قوله فلانه في
الكلام ثني ويتقضي عن ما ذكر باعتبار ان المضاف
المحدوف الصحة اي واما صحة الكبرى ويكون قوله
فلان ان متعلقا لمحدوف على انه خبره في ثبات كات
صحة الروية **قوله** صحة الروية اي جواز كون الشيء
مربيا فالمراد بالصحة في المقام الجواز في الصحة عند
الغتها وبالروية الفعل في الصفة بمعنى البصر
والله يصح تعلقها بالمعدوم وان كان نسبها
اليه كنسبها للموجود والتميز عايد على الروية
لكن لا بالمعنى السابق وهو كون الشيء مربيا بل بمعنى
الصفة في المقام استدام **قوله** كما لعلم اي فانه
لما لم يكن له متعلق بالموجود والمعدوم كان كون
الشيء معلوما لا يتوقف على متعلق **قوله** والروية المقصود

بها

بها الصفة **قوله** فالله يصح لروية ما اي الروية الفعلية
وذلك كونها من بين **قوله** اما ان يكون ما به الاختلاف
وهو التميز وعدم القيام بالمحل بالنسبة للجوهر والقيام
بالمحل وعدم التميز بالنسبة للعرض **قوله** واللازم ان
اي وان لم ينتج تعليل صحة روية الجوهر والعرض بما به
الفتراق للزم لتعليل الحكم الخ اذ حكمهما وهو صحة
رويتها واحد بالنوع فعلتها واحدة اذ العلة انما تقتضي
بالمقاسبة فلا يصح لتعليل رويتها بما في الفتراق
كما ان لتعليل صحة روية الجوهر بكونه في حين وصحة روية
العرض بكونه غير قائم بنفسه كما لا يصح لتعليل عالمية
من بدو عالمية عمر بامر من مختلفين في الحقيقة **قوله**
وانه محال اي وان اللازم محال وعدل عن ان يقول
وهو محال **قوله** ملوك المتعارفين **قوله** وانه محال
لزيادة التاكيد وتقرير الحكم ووجه كونه محالا هو فقدان
من جواب السؤال السادس وهو قوله ان الحكم
العقلية كالعالمية والقادرية لا تميز باعتبار
ذاتها وانما تميز باعتبار موجباتها من العلم والقدر
فلو علمنا العالمية بحقيقة تخالف العلم **قوله** للزم
قلب معقولها وذلك محال **قوله** تعين الخ لا تعد
سوقه في اسلوب التعرير **قوله** وذلك المشكوك الخ
لا ينبغي ما في هذه العبارة والمقاسم ان لو قال

سلم يخلو اما ان يكون ثبوتاً او عدماً لا جازان يكون
 عدماً الخ والمطابق للاسلمية الذاتية من الثامن الي
 اخرها ان لو قال هذا اما ان يكون الوجود او الحدوث
 نعم ما جرم عليه الظاهر في مقام السبر على ان الحدوث
 لا يخلو عن مشابهة عدم فيتم به السبر ايضا ^{والاصح}
 الخ اي بان كان المصحح الذي هو العلة عدماً لا قنضا ذلك
 ان تكون علة صفة روية الشيء كونه عدماً وهذه
 العلة باطله لعودها على اصل الذي هو الجوهر والعرض
 فلا بطلان اذ من شرط العلة ان تكون في محل الحكم وذلك
 يقتضي ابطال الاصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف
 والاصح ان لو قال وذلك المشرك لا يخلو اما ان يكون
 ثبوتاً او عدماً الخ فيجزم على العدم والثبوت كما في
 عبارة غيره ^{ول} وكان العدم كما يصلح الخ مستد ثان
 وهو اضعف من الاول ولذا اخره وهو معطوف على
 قوله لا جازان اي ولا جازان يكون عدماً لان العدم
 الخ ^{ول} تغيب ان يكون الخ اي تغيب ان يكون المصحح
 امراً ثبوتياً ولا تغيب سوقه في اسلوب التعرّيج
 واجرا الكلام على الثبوت كما سبق ^{والاثر} من الثبوت
 الخ انما سبب الثابت ولا يخفى ما في هذه العبارة
 من عدم التعرّيج والتحرّج ان لو قال اما ان يكون وجوداً
 وحالاً كما في عبارة غيره اذ عبارته لا ينزل عليها قوله

فان

فان لم يتغيب بالوجود الخ اذ اللان مرعاه عدم تغيب
 الثبوت بالوجود ان يري الوجود والحال لان مطلق
 الثبوت امر لا قد لا ينتهي الي درجة الوجود فيكون
 حالاً وقد ينتهي اليها واللان مر في المقام ان يصح
 روية الحال فقط وتنتج روية الوجود واجيب عن
 الممان العرض في المقام في مني معيب بين الجوهر والعرض
 هو علة صفة رويةها واذا كان ثالثاً لم يتغيب
 بالوجود فهو منحصر في الحال لا اعم منه وانما يكون
 المقيد بالوجود اعم من الحال والموجود اذ الوجود
 في شيء معيباً ومعني كونه المعين موجوداً في كونه
 انه موجود في احدها ومثله في الآخر ^{ول} وان
 تغيب بالوجود فلا يخلو الخ جابها هذا الطريق لتعميم
 روية الصفة والموصوف اي لا جازان يتغيب باحدهما
 بل يقال روي الشيء كونه وجوداً صفة او كونه
 وجوداً موصوفاً ^{والاثر} لما في الاخره تنفعا العلة في
 طرفه ^{ول} تغيب ان يكون الخ اي تغيب ان يكون
 المذكور الذي هو الجوهر والعرض انما يصح رويته
 كونه موجوداً الخ كان من المناسب نظراً الى ان المقام
 لتفصيل ان لو استثنى المطلوب المستدل عليه
 وذلك التعرّيج وهي قوله وكل موجود يصح ان يري
 اذ السبر جابه له ليل الكبرى التي في المطلوب وينبغي

مع

ان يعلم ان ما يجري عليه من السبب بمثابة المنفع
 ولذا اتبعه بها يقتضي ذلك فقال قال الله ما لم ي
 الخ في العالم وهذا عندي ضعيف الخ الاشارة
 راجعة لما جرى عليه الكلام من السبب ولم لا يقال
 الجوهر والعرض مخلوقان فصحة الخلوقة الخ مسند
 لضعف السبب المتقدم اذ ما توجه اليه باطل وذلك
 على سبيله ومثابته والضمي المنسوب بان للنشأ
 والمخلوقة بمثابة الروية في مقامها قول فلا بد له
 اي لذلك الحكم من علة مشتركة اي بين الجوهر
 والعرض قول اما الحدوث والوجود هذا من كلام
 الله ما لم لا يجزي ان المص لم يجر عليه في سبب بل قال اما
 ان يكون امر اثبوتيا او عدميا فكان من المناسب
 حيث قصد جلب ما لا ما من النقص في المقام
 الجاري على الحدوث والوجود ان لو جري في مقام
 السبب عليهما ليجري طرف السبب وطرف النقص
 على نسف واحدة والحدوث باطلا ذكر عتوه
 الخطاب لا ريب الغن وما ذكره منقول في كلام
 الله ما لم نظر الي تقرير السبب ولم يتقصد المص في
 السبب الذي جري عليه لا نله ليجري في الحدوث
 وحاصله ان الحدوث لا يخلو عن مثابة عدم فيسند
 لا يصح ان يكون عدم علة للامر الثبوت قول وكما

ان هذا اي ما ادعي اليه السبب المقام من كون
 تعالى ان يكون مخلوقا فذلك ما ذكر عتوه لما ادعي اليه
 السبب قول وايضا ان ادرك بالهس الخ هذا انقص
 ثان فالله في غاية بمثابة الروية والمخلوقة
 ونسوق الكلام الخ اي الى اخر الكلام في السبب فنقول
 فلا بد له من علة مشتركة والمشاركة اما الحدوث والوجود
 والحدوث باطل لما ذكر عتوه فتعين الوجود قبل من صحة
 كونه تعالى ما عوسا قولم والتمه اي القول بموجب
 مد فوج يبدية العقل انت خبير بان ما وجه به ضعف
 جواب الخ استاذ فيها بعد من قوله فلان الانصال الخ
 يخدش فيما قال هنا من ان التمر امر ما ذكره فوج يبدية
 العقل قول والاول قوي الي قوله وقد اقتصر الله ما
 في العالم سبب الكلام يقتضي انه من نصرة المص
 وينبغي ان يعلم ان شرف الدين جري على معناه في
 شرفه فلب العالم في السؤال الثاني ومباني التنبيه
 عليه قول معللة بالمكان اي لا بما ذكر عتوه من الوجود
 قول والثاني ايضا يخدش في الحكم عليه ما وجه به
 ضعف جواب الخ استاذ بعد من قوله ان الانصال الخ
 قوله لوجود الثاني اي نظر الي الفاعل قول والثاني
 اي نظر الي المفعول قول في الاول اي الذي هو الله
 بخلاف الثاني اي الذي هو الروية قول فاق

المتصل اي المتصل بالمتن والناظر فلم يجوز
ان تعلق هذا الادراك به تعالى من غير اتصال
ولا تكييف المراد بالادراك المشار اليه ادراك المحسوس
وامام الحرمين الخ المشافعة راجعة لحوار تعلق
ادراك المحسوس به تعالى من غير اتصال وتكييف
وصحح الخ الوائلي لعلية فهو سند لما التزمه امام الحرمين
وهذا يقتضي الخدس في الزميمة للغير من جهة ادراك
المحسوس به تعالى وتلزم ذلك ولا نسلم دفعه بنظر
العقل فكيف يدبره العقل وانظر كيف ساء للغير
ان يدعي قوة الثاني مع هذا الخ ونسب هذا
الخ الاشاعة راجعة لمضوية قوله وصحح تعلق
الادراكات الخ ولا خلافا ما ذهب اليه عبد الله
الخ اي من منع تعلق باقي الادراكات اي ما عدا
الروية من السمع والشم والتذوق وهو
الجاري عما ذهبا ومبني ذلك عندها ان باقي
الادراكات مختصة بغيرها فلما تعلق به في الشاهد
وقد مر التنبيه على ذلك عند قوله والسمع والبصر
والادراكات الخ القول به ولم وقد اقتصر على ما مر الخ
هذا التمهيد لما بعد والتعبين تنبيه تقييد
بغير معاني فاعل ويوجد في بعض النسخ التقييد
تنبيه نقص وهو واضح قال ابن التماساني وقد

او مر وعليها الخ هذا هو التمهيد له وفاعل اورد معني
يورد على الخبر والمصنف في عليها عايد على الطريق التي
سلكها المصنف في محنة وبيته تعالى بدليل السياق
قوله والدور ودها الخ فاعل المصنف يعود على الخبر
والصنف في عليها على امثلة فقول الامام وانا غير
قادر على الجواب الخ تأكيد للاسئلة وهذه البدل
على ان له عارضة على امثلة اقوى منها على الجوبة
كما قبل قوله امكنه ان يجسك اي في صحة الروية قوله
بهذه الطريقة يعني طريقة العقل قوله وقد
نقص الخ هذا من متون التزمي ونقصه عن التقييد
وفي بعض النسخ نقصه عن تعني ترجمه وكل صحيح والاول
النسب بالمقام قوله وكان من بين ثقي الدين اي المقر
يقول الخ القليل في اصل اللغة حرارة العطش والغثود
به هنا ما يوجد في النفس من اجل امثلة
وقال ابن التماساني ونحن الخ اعاد الفعل دفعا
لما يتوهم من ان هذا من مقول الشيخ والصحيح
الجور بالي عايد على امثلة اي ونحن نشي
الي امثلة مع اجوبتها والاول منع الخ هذا
السؤال مناسب لقوله سابقا وكان العدم
لا يصلح ان يكون علم النبوت والحوادث بالمرصعة
لقوله لا محذور وحاصل الجواب ان قولنا لا محذور ثقي

فإنه ما الممتنع بان يقول الممتنع او المستحيل لا صحة
له فهدا لا يكون ثبوتيا بل قائم بنفسه فاذا لا صحة
مطلب معني كما هو كذلك لفظا والصحة تعني فكون
ثبوتيا اذ لو كان ملبا ايضا لتقابل ثبوتان وذلك باطل
وانما التقابل بين ثبوتين كالحركة والسكون او ثبوت
ونفي كالوجود والعدم او بين النقيضين ومساويه
كما في القدم والحديث فانه قد يهدد الاخير ما يرد من
تقابل القدم والحديث ولا تقابل بين نقيضين كعني
البياض ونفي السواد للصحة اجتماع هذين النقيضين
في الموصوف بالحرمة مثلا امر بكوني اي
ان ما ذكر من صحة الروية وجري على التذكير له فوقع الضم
بين مذكر وموثن فا علة اذ توسط الضمير بين مذكر
وموثن يصح فيه الوجهان قوله وليس كل حكم اي
ثبوتيا بما يقتضيه السياق والواو تعليلية فهو
سند لقوله لا نسلم توقفه على ما صح اي اذ ليس
كل حكم ثبوتيا فمقتضى الروية وسند هذا قوله فان
صحة كون الشيء معلوما الى قوله وجوابه انه
لولا مقتضى الروية لغير تعلقه الوجود والمعدم
الى اي وجواب السؤال الثاني ان ما ذكر من الصحة
التي في حكم ثبوتيا لولا مقتضى ذلك الحكم الثبوتيا
الى مقتضى لغير تعلقه اي تعلق الحكم الذي هو صحة

الروية

الروية ومعني عموم تعلقه بالوجود والمعدم
ثبوت ذلك الحكم لكل منهما وبجمل ان يعود الضمير
تعلقه على الروية وهو صحيح من جهة المعني وان كان فيه
جزءا تشبها في الضمير وقاعد اقضي ضمير يعود على
التعلقا ومضمون هذا الجواب هو ما جري عليه صدر
السبب نظر الى قوله فلان صحة الروية موقوفة على
مصلحة الى اخر قوله فكذلك نسلم صحة التعليل الى اذ المصلحة
اعلم من العلة والشرط ولا يلزم من ثبوت الاخر ثبوت
الاحد خاصة قوله فانه عند المتكلمين الى سند المصنف والضمير
المنصوب بان عايد على صحة التعليل وجري على تذكيره
مراعاة لا كنسبه التذكير من المضاف اليه والواو
عطف تفسير للحال قوله كيف والشيخ الاشعري
الى الاستفهام انكاري والواو والجملة اي لا هي ثبوت
الواسطة والحال ان الشيخ الاشعري اعلم المذهب
كما يقول بها اي بالواسطة فهذا الترخيص للمصنف الثاني
قوله وهذه السؤال اي الذي جري عليه الكلام قوله
ومن قال بها الى اي ومن قال بالواسطة قوله بها
اي بالظريقة السابقة وهي المسلك العقلي الذي
ارتكبه الاصحاب في صحة جواز الروية فمرجح
الضمير بين المصنفين مختلف قوله عنه اي عن هذا
الثالث قوله فقد تصور اليوم والمقصود اي بحسب

الوجه والا اعتبار كما نفهم ذلك في الحال فلا يرد
استدلال باب الحدود والتعليل وغيرها والعموم من
شأن العلة والخصوص من شأن الخصوص وذلك كقولنا
في تحريم النبيذ مثلا هذا حرام لا نه مسكر وكل مسكر حرام
وله ويرد عليه انه يرد معني للمفعول اي ويرد علي
الشهيد كذا في بان الشيخ الا شمر بها وان قال بالاعتبار ان
العقلية فانه اي بالشرع لم يقل بالتعليل لانه ينفيه
كلامه في قوله ومعتمدكم فيما نطلبون الى الواو الحال فهو
فقد في الواو والحراد بالمتحد طريق السبر التي سلك
الاصحاب وبالشرك بين الجوهر والعرض المصالح
لوجهها وهذا هو استدلها بقوله وقلتم ان الحدوث
الح اي اذ قلتم ان الحدوث لا يكون علة الى الواو وتعليلية
قوله لانه اي الحدوث لا يفعل الى شركة بين الوجود
والعدم اي السابق على ما يقتضيه السياق قوله
والعدم السابق كايام الوجود يقتضي ان الحدوث
كل جامع الحكم الذي هو صحة الرواية لان الحدوث
راجع للعدم السابق على الوجود ولهذا قال بعضهم
في تحريمه هو عدم كون الشيء قبل كونه وانما يصح
ان يبرهن الموجود فلو كان الحدوث علة لكان سابقا على
معالوله الذي هو الموجود المزمع بالزمان والعلة يجب
مقارنتها لمعالولها وهذا لا يلزم له فان تفسير الحدوث

بالعدم

بالعدم نفسه وما عا تفسيره بانه الوجود بعد العدم
فلا اذ العدم حينئذ جزء من مفهوم الحدوث لا نفسه
فلا نسلم عدم حصول المفارقة اذ حصول المركب باخر
اجزائه فقد تحصل المفارقة ولا يلزم ان يقارن المعلول
جميع اجزاء العلة وليس كل من تلك الاجزاء علة وانما
العلة مجموعها نعم يلزم عليه تركيب العلة العقلية وهو
ما يصح والمناسك ان لو قال لا نه لا يفعل بدون العدم
وحينئذ فاما ان يكون الحدوث نفس العدم او جزءه
فان كان نفس العدم ياتي ما قال وانه كان العدم جزءا
من مفهوم الحدوث الذي هو العلة فهو باطلا لا تركيب
العلة العقلية لا يصح قوله وصحة الرواية الى معطوفها
اسم ان الواو وتعليلية اذ هو وجه ثان قوله ولا
جزائها ما يفهمه الكلام من تركيب العلة بصرف الغير
العقلية اذ لا متفاد لا جار على العموم قوله وقلتم
ان الجوهر الى معطوفها قلتم فهو كذلك ايضا وهذا
قد جري عليه السبر نظر اليه قوله لا جابر ان يكون
ما به الى فتراق الى قوله وقلتم ان الجوهر لا يصح ان
يقال ان لا نه عاصفة خاصة الى سند ايضا ولم
يجر عليه الم في السبر اي لا يقال ان جوهر
مجموع الجوهرية والمتحركة او العلة مجموع الجوهرية
والا بيقضية لان العلة لو كانت صفة فقط لا حركة

والبيان لما في الجوهرية وانما لم يصح ما ذكرنا بل من
فيه من تركيب العلة العقلية وهو باطل وان كان فيه
خلافا في الجملة واختلف في العلة هل يجوز ان لا قيل يجوز
مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يجوز ما لم يرد على خمسة
اجزاء وكلامهم مطلقا فظاهر انه عام في العقلية والنقلية
وانظر تعبير الكلام بالظرف فانه يقتضي ان العلة
العقلية يمتنع فيها التركيب وان غير العقلية لا يمتنع
فيها ذلك وعند المنع انها لو تركبت لا تنفقت عند
انتفاجز منها فاذا انتفى الجزء الاخر انتفت ايضا
ولزم تخصيص الحاصل الرابع سلمنا صحة التعليل
في غير محل النزاع فلا يسلم فيه وهذه الاسيلة
كلها ما عدا اولها رتبة على طريقة التنازل و
انها العنان لكل جارح على تسليم ما يليه
وقولكم في جوابه الى اي في مسئلة واطلعت عليه
جواب نظر الاسلوب قوله فليدققتم ان اي وقولكم
في مسئلة انه اي ما ذكر من صحة الرواية لو لم يتوقف
على مصحح لم الخ مقلده ما جرى عليه السبيل نظر الي
قوله والادع تعلمنا ان لا يمتنع الخ انه يتوقف
على مصحح الخ خبر قوله وقولكم والضمير في انه عايد
على الحكم الذي هو صحة الرواية وهو اي
ما انتجه القول من كون الحكم يتوقف على مصحح اعم

من العلة الخ وليست علة لها اي المذكورات من
العلم وما عطف عليه فالضمير عايد على مد قوله الغبار
وخرج عن مقتضى الظاهر من انه يقول وليست علة
له اي الغبار المذكور الي ما قال لظايفه اساليب
الكلام في العبارة من انها شرط في المذكورات اذ هو الجارح
على المسئلة وكل صحيح وهو فوقي اي ما جرى
عليه السؤال ويبان قوة ان الدليل انما ينتج ان مصحح
الرواية الوجود والمصحح اعم من العلة والشرط ولا يلزم
من ثبوت شرط غير ثبوت شرط خاص والمطلوب كون
الوجود علة فلا يلزم ثبوت صحة كل موجود للزوم
طرد العلة ولا يلزم ذلك من كونه شرطا في الصحة اذ
لا يلزم من ثبوت الشرط ثبوت الشرط سلبا صحة
تقليده اي تغليل ما ذكر من الحكم الذي هو صحة
الرواية لكن لا نسلم ان صحة الرواية حكم مشقوق
اي بين افراد اي افراد صحة الرواية في انواع المقضي
للاشتراك في الحقيقة فيكون من باب السلكي
ومسند هذا المنع ما اشار اليه بقوله فان صحة كون
اجوهر مرييا مخالفا لصحة كون السواد مرييا
ولو تساونا الخ مسند لقوله فان صحة كون الجوهر
الخ فالواو تغليلية اي اذ لو تساونا الخ وذلك بان
يقال صحة روية الجوهر لصحة كون السواد مرييا

وصحة روية السواد لصحة كونه الجوهر مرييا اذ ذاك
 شأن المتساويين في الحقيقة ثم استبع ذلك بما يشبه
 فقال والافارقة التي في الحقيقة اي في الحقيقة
 وجوابه ان صحة الروية اي صحة كونه الشيء مرييا في
 بالروية هنا الفعل **بما** في صحة روية لا تختلف في
 الباطن فيه وهي متعلقة بقوله لا تختلف فهو مقدم من
 تاخير وما يخل ان تكون موصولة او بقرينة موصولة
 والعابد او الرابطة على الصلة او بين الصفة والموصوف
 محذوف وهو في الاول تشاؤم مقصود ما مقوم
 الصحة والتقدير وجوابه ان صحة كونه الشيء مرييا
 لا تختلف بحسب ما يتفق اليه في الذي او في شيء وهي
 صحة روية به اي لا تختلف في المقوم المتضمن لا تختلف
 حقيقة الافراد بوحدة في بعض الشئ لما هي
 الروية ثم موصلة الروية ومعني الماهية في المقام الذي
 والروية المتناقض اليها ماهية معني المركب والتقدير
 ان صحة كونه الشيء مرييا لان المركب لا يختلف
 تضاد اليها اي بتسليم قالها مسببة **كما**
 لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته بتقدير
 طلبا للايضاح لكن هو في طرق التظهير خارج الصفة
 وفي طرق المنظره جار على الفعل تأمله **في** مسلمات
 انه مشترك الخ اي سلمنا ان صحة الروية حكم مشترك
 اى افراده

اي افراده قوله المتساوية اي بالنوع على ما سبق
 فان اللونية مشتركة الخ اي حكم مشترك كما
 اذا اعتبرنا اللونية في الابيض والسود والاحمر فهي
 احكام متساوية بالنوع والحقيقة قوله وجودها
 مطل بخصوصيات اللون اي وثبوت اللونية معلل
 بالالوان المخصوصة من اضافة الصفة الى الموصوف
 والخصوصيات جمع خصوصية التي هي نفس الشيء
 فلو روية الابيض مثلا معللة بالبيضا ولونية الاحمر
 معللة بالسواد ولونية الاحمر معللة بالحمرة قوله
 كالعالمية الخ مثل طلبا للايضاح واقاديه ان المراد
 بالاحكام الاحكام المعللة قوله من العلم والقدرة
 اي مثلا جابها مطابقة لا محتمل لكن قال ان يقول
 مثلا **ف** لو علمنا العالمية اي مثلا بحقيقة تخالف
 العلم اي كما تعلل به لزم قلب معقولها اي حقيقتها
 كما اذا علمنا عالمية زيد بالعلم وعالمية عمرو
 بالقدرة وعالمية خالد بالارادة قوله واعلم ان
 اللونية الخ قصد به هذا اظهار خطية ما جرى عليه
 الباحث من كون اللونية معللة بخصوصيات
 الالوان واقاد ان الحق في ذلك ان اللونية لا مرتبة
 لخصوصيات الالوان لانها معلولة لها وفي استقادة
 هذا من اسلوب كلامه نوع غموض قوله والمنازع الخ

اي والممتنع كون الالخص الذي هو البياض وخو
علة للاعمر الذي هو اللونية وهو معلولة ووجه المنع
ان الاعمر من حيث انه اعم يوجد مع الالخص ويدونه اذ
هو من باب الالزم فيلزم من بياض الجوهر مثلا لونية
وقد ثبتت له اللونية يدونه بياض كالسواد لونية
الاسود ولو كان من باب التغليب للزم من ثبوت المعلول
الذي هو اللونية ثبوت العلة التي هي البياض ومن ثمة
العلة بقي المعلول اذ العلة يجب لمدها فمن حيث انها
لونية اعم يلزم وجودها يدون الالخص ومن حيث
انها معلولة لا توجد يدونه اذ هو علتها وهذا انتفاء
وقدم ما يقرب من هذا في قوله ثم لا يجاب للالخص
في باب التماثل ممتنع لوجود الاشتراك في الاعمر
مع انتفايه في الالخص فراجعه قد لم سمعنا ان
المشترك اي بين افراد النوع لا بد له من علة
مشتركة اي بين تجزيبات ذلك الحكم ولم ان
الوجود اي الذي انتهى اليه السبب لم يقل علة
الواجب والممكن اي يتناول عليهما يعني هل
اشتقاقه بان يشتق منه وجود عليهما
بالاشتراك المعنوي كقولية الحيوان على الانسان
والفرد بل بالاشتراك اللفظي كقولية العبد
على الباصرة والجارية والديان لم يكن مقولا

عليهما

عليهما بالاشتراك اللفظي بان كان مقولا عليهما
بالاشتراك المعنوي لكان جنسا للواجب كما انه جنس
للممكن فيحتاج الي فصل بينهما عن شركة الحيوان
بالنسبة الي الانسان ويلزم التركيب الالغ
انفد من الواو في المقام والمراد بالذات الحقيقة قد لم
كيفية مذهب الالامتنع انكار اي لا يصح
ذلك وفي الاثبات عند اعقب ما انتهى اليه الالامتنع
اللازم قبل بطلانه شي والمناصب فيلزم التركيب
في ذان واجب الوجود دخل وعلا وذلك باطل ثم ياتي
بذهب الالامتنع ثم ياتي لك وصحيرة عابد على الوجود
وان وجود كل شي الالامتنع بقوله انه مشترك
بالاشتراك اللفظي فاذا الوجود محمول على الواجب
والممكن كحمل العين على الباصرة والجارية وعلم هذا
فلا يلزم الالامتنع لان وجوده نقالي عين ذاته وهي
مغايرة لذواتنا في الحقيقة فاذا الاجماع حتى يلزم
ذلك والاشارة راجعة لمذهب الالامتنع وان
غيره بان هذا المعنى قوله وعلم هذا الالامتنع لم يحرم عليه
الامتنع في المتن حيث قال لان الوجود عين
الموجود فلا يصح علة بل اقتصر هناك على هذا
كما اقتصر ابن النعماني على طرف قوله وعلم هذا الالامتنع
والاشارة ان لوجه بينهما في المقام وياتي ما هنا في

اهلون التسليم وامر هذا العنان هلكه او علي هذا فلا يصح
 عليه بل اقتصر هنا على هذا كما اقتصر ان التمسك
 على قول قوله وعلى هذا الخ والله كمال ان لو جمع بينهما في
 المقام وباتي بما هنا في اهلون التسليم وامر هذا العنان
 هكذا وعلى هذا فلا يصح ذلك اذ من شرط العلة ان تكون
 معانيها بما يحل الحكم وليست مسلم فلا يلزم من كون
 وجودنا علة لصحة من وينتج الخ وجوابه علي
 الجملة اي من غير تعيينه بخصوص مذهب
 التزام ان الوجود من ابد على ماهية الوجود وان
 كان لا يغيرها كالمضا حكيمة بالقوة بالنسبة لما هي
 الى نسان ^{الاول} وانه منقول على الموجودات الخ فان الوجود
 يحمول علي الموجودات بالاشتراك المعنوي وذلك
 كقولية المتكلم على المتكلم كالملا نسان والغريب
 والطير ^{والثاني} بدليل صحة الخ مستدلون الوجود بقوة
 على الموجودات بالاشتراك المعنوي ^{والثالث} ومورد
 التقسيم الخ مورد التقسيم ما جري عليه وهو
 الوجود في المقام ان يكون مشتركاً اي بين لظرف
 التقسيم في المقام ^{والرابع} ولا يلزم ان يكون اي الوجود
 جنساً الخ دفع به قوله والله كان جنساً للواجب الخ
 مشتركاً ذاب اي مشتركاً بين ما ورد عليه
 التقسيم ^{والخامس} فهم اي فهم الموجود وهذا مستدل الخ

قوله بعد ابد
 من قول الخ

لا المقام

في المقام ولم وهذا اي ما ذكر من الجواب ينتج اي
 ينهض جواباً على اختيار الامام اي الفخر ولا يخفى على
 راي من يقول الوجود نفس الوجود اي بان يكون
 تمام ماهية كالا شئ ^{والثاني} وان لم يكن تمام ماهيته
 وينبغي ان يعلم انه اضطرب في الوجود هل هو من ابد
 على ذات الوجود او لا والقابلون بالاول اضطربوا هل
 هو من ابد في القديم والحادث او في الحادث دون القديم
^{والثالث} اول مذهب المعتزلة وعليه جري الفخر والثاني مذهب
 الفلاسفة ووافقهم الاشعري في طرقه القديم والقابلون
 بالثاني وهوان ليس يزايده على ذات الوجود اضطربوا
 هل هو تمام ماهية او لا ^{والرابع} اول مذهب الشيخ الاشعري
 والثاني مذهب القاضي وامام الحرمين ومن
 تبعهم فغلب الاول مقولية الوجود على الموجود
 الواجب والتمسك بالتواضع وعلى الثاني بالتشكيك
 وعلى الثالث والرابع بالاشتراك ^{والخامس} فوالله
 ان مفهوم الوجود مشترك اي بين الواجب
 والتمسك والاشتراك المسلم في المقام بالاشتراك
 المعنوي كما يفهمه قوله مفهوم الوجود فيصنف في
 بالزايده كما يصدق بغيره قوله لكن لا نسلم ان لا مشترك
 اي في مقام الجوهر والعرض الذي جري عليها
 السبب وحصره مختصم الخ كالتسند للجمع

قالوا وتقليدية اذ حصر كبر الذي جريتم عليه في مقام
السبب المقتضي ان لا مشترك بين الجوهر والعرض موهوب
الوجود والحدوث متفرق بالامكان او المركب منه اي من
الامكان وغيره اي بالمكان ومصدوق الغير الوجود
والحدوث كجموع الامكان والوجود ومجموع الامكان و
الحدوث والاعتقاد في هذا دفع لما يتوهم تفصيلا
عنه المنع المذكور اذ يتوهم التفصيل عنه بما ذكر من اعتماد
المستدل على عدم الوجود ان بان يقول ليراجد مشترك
بين الجوهر والعرض سوى الوجود والحدوث ولا يصح
الحدوث فتعيق الوجود قد دفعه بقوله لا يفيد العلم
اي العلم بعدم ثبوت امر مشترك وانما يفيد الظن
والمطلوب في المقام العلم وعدم الوجود ان لا يفيد
اذا لا يلزم من عدم الوجود ان عدم الامكان المشترك
ثم استشعر ابطال ما ابدى من المنع فتوجه الي
ايراده ودفعه فقال ولا يمكن ابطال التعليل بالامكان
او بالتركيب منه ومن غيره الخ لكن المناصب
ان لو جابه في اسلوب يقتضي التسليم كما يقول
ولين سلم فلا يمكن ابطال التعليل الخ وان الخصم
يقول الخ اي يقول انها امر عديم اذ قد جري السؤال
الاول عما منع كون الصفة حكما ثبوته فاد شارة
راجعة لقوله امر عديم وانما خبر بان ما اسند به

عدم

عدم الامكان لا ينهض لان اسلوب الامثلة يقتضي
انها مرتبة في الخصم وان كان يقول بان الصفة امر عديم
فقد جري عليه تسليم كونها امر ثبوته بما عرفت قد
اجيب عن كلامه في الامثلة ولا ينهض هذه السند
الخ اذ اعتبر قطع هذه السؤال عن الامثلة ولا ينبغي
بعده من اسلوب السياق قوله قلت اجاب
عنه اي عن المنع بعض التماسين اي ان
من كبر الخ توجه المم الي ما بين ذكره من السلام
على ما اوردته ابي التماسين في طرف هذا السؤال
والبحث معه في ذلك لم يحث فلم اجد لا ينبغي
ما فيه اذ قد تعرض الغثري لدفعه ثم ظهر
وصف صالح اي كالامكان في المقام بعد ابطال
ما حصر الخ مرتب على قوله بحثت فلم اجد الذي
زعم ابن كبري انه يلقي المستدل هنا فاذ كفا
هنا فابعد المعترض لو وصف صالح للتعليل كالامكان
لم يذكره المستدل لا يوجب انقطاعه بل يعود
المستدل الي ذلك الوصف فيبطله ويسلم به
والي هذا الشار يقول فيتعين ابطاله اي اذا كان
ذلك لا يوجب انقطاعه فيتعين على المستدل
ابطال ما ابداه المعترض ثم ابطال عليه الامكان الخ
فكذلك في بعض النسخ باطل نظر ماض وفاقه فغير

يعود عما ابن زكريا فيكون هذا الكلام من قبل
المهم وفي بعضها ما يبطل مقصد من مقصد آخر
قوله بعدم فيكون من قبل ابن زكريا وعما النسبة
الم ولين قوله بعدم صلة ابطال ومعناه انه ابطال عليه
الم مكان بانه لو كان كان علة للصحة لصحت رويته
كل ما كان موجودا كان او معد وما والتالي باطل اذ
روية المحكم المعد وكما تصحح وابطال ايضا عليه
المركب من الم مكان والمحدث والامكان والوجود
اذ لو كانت العلة احد الم مركب للمركب ترتيب العلة
العقلية وهو باطل قوله قلت وكما يجيء صنعته الخ
لما انتهى تقرير كلام ابن زكريا في المقام توجه الي
البحث معه في ذلك فقال قلت وكما يجيء ضعف
اي ضعف ما اجاب به ابن زكريا قوله فاما قول
المستدل بحيث فلم اجد الخ سند الضعف وقوله
قبوله اي قبول قول المستدل في الم ما رأت في
وما المطلوب الخ معطوف على الم ما رأت من باب
عطف التفسير وكذا قوله وما المطلوب منه
العلم معطوف على البراهين من باب عطف التفسير
قوله والابطال عطف على الحصر للكونه الخ كند
لقوله ولا يبطل قطعا قوله وما يثبت اليها اي
الي الضروريات والمناسب او في موضع الواو كما

بوجود

بوجود في بعض النسخ قوله وابن ذلك اي مضمون
ما في خبر الشرح الذي هو قوله اذ كان الحصر الخ
والمتنهم لا مستبعد وانت خبير بان حاصل
ما دفع به الم كلام ابن زكريا عليه العزم وان
ما جابه ابن زكريا قد اشار اليه التمسائي الذي
دفعه فالمناصب ان لو قال في مثله ما اجاب به
هذه المعترض قد اشار العزم الي دفعه وكأنه
لم يفرم كلامه والم قال ثلثان ذلك ويصحح ان قدس
عليه وايضا ما اسند به الضعف يقتضي فساد
فالمناصب لذلك ان يقول ولا يجيء فساد فان قول
المستدل الخ قوله وما ذكره بعد اي بعد قوله
بحيث فلم اجد مبني على هذا الاساس الذي بان
انه مذهبهم قوله لا نقول الخ سند الفساد انظر
الصغير في قوله لا صحة فالمناصب ثابتة ليعود
على الروية فاذا هو عابد على كلامه حذف مضاف اي
لا صحة رويته كل محكم وانت خبير بان ما رويته
الم على ابن زكريا من ان الممتنع وقوع رويته كل
محكم الصادق بالمعد وملا صحة رويته يقتضي
جواز رويته بالمعد وهو لا تصحح رويته قطع
ولو صححت رويته والتقي في حقنا الوقوع فقط
لكان البارحى بما يثبت رويته بالمعد وما يصحح في حقه

وجب له تعالى وهذا باطل ويلزم منه وتدمر
 العالم وان المعدوم مثلي الثاني اي الذي هو
 طرف الصفة في الاول اي الذي هو الوقوع ولا يخفى
 ان هذا الكلام كله في موقع له بعد اظهار اندخل
 في مبناه في التاسع الخ جري على تسليم
 ما منع قبل وذلك انه جار على منع خصم على وصاف
 في الحدوث والوجود في التسليم سقوط الحدوث
 عن درجة المعتبر في في العلية بحيث لا يكون
 علته بل يصح انه يعتبر عنه في العقل لا بشئ كذا
 الخ توجه اليه منع ما جرى السير من قوله وان العدم
 لا يصلح ان يكون علة للامر الزبوني قوله بل الحدوث
 هو الوجود المفيد الخ هو كذا منع في المفيد صفة
 للوجود في مسبوقية صلة المفيد وانظر هذا
 في منسوب فهو هو شهر ان العدم مسبوق والغرض
 انه سابق والمفاسد ان لو قال مسبوقية بالعدم
 وكأنه حذف الجار والضمير واضاف المسبوقية
 للعدم اذ به يتحقق والمصانفة تلويح بادبي شي
 ولا يخفى ما فيه من التكلف في التسليم في امر
 مفارق للوجود وكيفية له فاذا كان كذلك يكون
 صفة في صفة الثابت ثابتة فيه شيء اذ ليس
 كل صفة ثابت ثابتة في كل شيء ما يقتضيه

السياق

السياق من قوله امر مفارق للوجود وكيفية له
 في جوابه اي جواب المنع او المسبوق ان الحدوث
 صفة اعتبارية في محلها الاذهان فلا تكون حادث
 فلا يلزم التسلسل وفي بعض النسخ وجوابه ان
 الوجود هو غير منسب في قوله والمكانت حادث
 ايضا ولزم التسلسل اي والحدوث وبيان ان
 الحادث اذا كان حادثا يحدث قام به في الحدوث
 ايضا موجود من جملة العالم فيكون حادثا يحدث
 وينقل الكلام اليحدث الحدوث ويتسلسل
 في العاشر سلمنا ان الوجود الخ عدل عن ان يقول
 سلمنا سقوط الخ المفاسد للاسلوب الي ما قال
 فقصه للاختصار في مشقة اي بين ما جرى
 عليه السير من الجوهر والعرض في الواجب والممكن
 والمباقي محل لقوله لكن لم قلتم الخ قوله ولكن
 لم قلتم انه يقتضي ذلك مطلقا مستفهام انكاري
 والضمير المنصوب بان عايد على الوجود والامارة
 راجعة لصحة الروية والتقدير ولكن لا يصح قولكم
 ان الوجود يقتضي صحة الروية مطلقا اي من
 غير توقف على شرط وانتفا ما منع فالاطلاق بغيره
 السياق للاختلاف في وما المانع من توقف اقتضاه
 الخ اي اذ لا مانع من توقف اقتضا الوجود الذي

السؤال

هو علة لعلوله الذي هو صحة الروية على شرط
 وانتفاع مانع كسند المنع فالواو تغليبية والاستثناء
 للشيء على شرط متعلق بتوقف ^{قوله} والمحكم
 متوقف على ذلك ^{قوله} شارة راجعة للوجود فاذا كان
 الوجود متوقفا عليه الحكم الذي هو صحة الروية
 وهو متوقف على ثبوت شرط وانتفاع مانع فلا يقتضي
 مطلقا لتطرف احتمال عدم تحقق ذلك في القديم
 وعبارة ابن التماساني والحكم كما يعتبر فيه وجود
 علمته يعتبر فيه وجود شرطه وانتفاع مانعه فيكون
 مرشحا لقوله قبل وما المانع من توقف اقتضائه
 على شرطه وانتفاع مانع فلا يقتضي مطلقا لتطرف
 احتمال عدم تحقق ذلك في القديم وعبارة ابن
 التماساني والحكم كما يعتبر فيه وجود علمته
 يعتبر فيه وجود شرطه وانتفاع مانعه فيكون مرشحا
 لقوله قبل وما المانع من توقف اقتضائه على شرط
 وانتفاع مانع اذ يلزم من توقف الوجود الذي هو
 المتقضي توقف الحكم الذي هو المتقضي ^{قوله}
 والحكم الخ مرشح ومترتبة والمراد بالحكم كلام
 ابن التماساني المختصة بالحكم المقامي فقط وانظر
 ما وجه عدم انحصار هذه الطرف عن عبارة ابن
 التماساني ^{قوله} الخ نزيح الخ هذه ايضا ونزح

لمصنوع

لمصنوع قوله لكن لم قلتم الخ ^{قوله} وغير ذلك اي كالنوم
 والباري تعالى لا يصح وصفه بذلك اي بالاحكام
 المذكورة وانما لم يتصف سبحانه بتلك الخ حكم
 مع انتفاعه بصحة لانها متوقفة على انتصالات
 والتكبيات الجسمانية وذلك من خواص الجسام
^{قوله} وجوابه الخ الاشارة راجعة للتوقف على الشرط
 وانتفاع المانع ^{قوله} لا يها أي العلة تقتضي حكمها
 لذاتها وكذا الواجب تؤثر بالظرفين اعني الوجود و
 العدم ^{قوله} بدون اي حكمها ^{قوله} كي يعلم والعالمية
 عميل للعلة والعلول ^{قوله} والحياة في جميع ما ذكره
 اي من الاحكام شرط لعلله اي كما توهموا توجه اليه
 الخ من من النقص فيما جري عليه المستدل من
 التوسيع والايضا ^{قوله} فدهم في ذلك اذ الشرط
 انما يقتضي بطرف العدم فقط ^{قوله} الخادي عشر
 الخ حاصله ان الوجود يعتبر علة لصحة الروية
 بطرف الممكن دون الواجب ^{قوله} في محله
 متعلق يقتضي ^{قوله} معللا بما كانا الخ خبر
 اسمان وكأنه اعترافا لتسا به انتفاع كبير من
 المضاف اليه الذي هو خلقه وبما كانا صلة الخبر
 والمصنوع عايد على الجواهر ^{قوله} بالنسبة متعلق
 بالصحة فالمناسب تقديمه على الخبر ثم توجه اليه

الحدث والنقص فيما جري عليه المستدل من الشئ
والج بوضوح نظر الي قوله فان صحة خلق الجواهر الخ
الذي يقتضي ان الله مكان علة صحة كون الجواهر
مخلوقة بالنسبة اليه تعالى دون الممكن كما
اقتضي الطرق المنطرية ان الوجود علة لصحة كون
الشئ مرييا بالنسبة لطرق الممكن فقط فقال
ولقد تسالا في شرح الخ يعني ان مقتضى صحة خلق
الجواهر هو القدم عليها ولا شك ان هذه الامم منتف
في جانب العبد والى مكان شرط ان علة كذا فوجه
الخصم والى مشاركة في قوله ولقد راجعة لما تضمنه
الكلام من كون المقتضي هو قدرته تعالى والشر
في قوله لها عايد عما يمكن ان بالنسبة الي الخارج
الى الممكنات بحسب الواقع ونفس الامر العام
الصادق بطرق المعدوم كما هو ظاهر الظلية قبل
الثاني عشر ان هذه الحق تنقضي بالوجهين
الذين ذكرهما الامام الخ قد تغد ما المراد
بالحق ما يتغير عنه فيما مبلغ بالطريق وهو
المسلك الذي ارتكبه الامم في صحة رويته تعالى
وظاهر السبب في ما يغا ولا حقا يقتضي ان هذا
من كلام ابن التماسي ويستغنى عن هذا الصنيع
انه ليس في الخ يعني وان ما انطوي عليهم من

الوجهين

الوجهين ذكرهما الامام في العالم وان قوله قد تغد
يعني في شرحه في العالم في صدر هذه البحث وهو
كذلك فيما عد قوله الامام الخ وقد تغد ما فهو من كلام
المتم وعبارته في شرح العالم الثاني عشر ان هذه
الحق تنقضي بالوجهين اللذين ذكرهما الامام في هذا
الكتاب وهذه اسوال فوق الخ والمنا سب ان لوجا
باللوب يودن بذلك كان يقول يعني بالامام الخ مام
الخ وقد تغد ما والمتم اسقط عن كلامه شرف الدين
طائفة ويحاجها بما كتبها في المعنى عند الكلام على الوجهين
سابقا وذلك من قوله والاول قوي وان اجيب عنه
الي قوله وقد اقتصر الامام في العالم ولا يعني انه من
كلام ابن التماسي في المعنى وان خالفه في اللفظ والمنا سب
ان لوجا به في الملوب يودن بذلك قوله ومزاد من
البهشمية سوا الخ ظاهره يقتضي انها اعترفت
ما عند الامام من الخ سبيلة ثم زاد من هذا السؤال
والبهشمية فركة من اهل البدع قوله وجوابه
انا اذ شهدنا شيئا اي بايضا فاعلمنا وجوده الخ
المراد بالعلم بتميز العلم بجهة الا خلا في فيكون
العلم بالاختلاف الخ خصنا بعلوم بوجود
العلم ومزعم بعضنا انها تتعلق بذلك على العكس
واليه اشار بقوله وقال ابو الهاشم الروية تتعلق

بالاخص ثم ينتجها العلم بالوجود الا علم الخ وهذا
يورد على مذهب الشيخ الا مشرب قوله قال وما ذكرناه
الخ هو تنبيه لما قال قول قلنا نحن لا ندعي ان ذلك
اي ما جري عليه الجواب السابق اي لا ندعي ذلك
العادة وانه غير لازم وقوله بل نقول ان علم الخ اي ان
علم التمييز يعقبنه العلم ونوابي العلم بالتمييز
فضية عادية اي لا عقلية كما جرت عليه في الترتيب
واقاديه الا انتقال هذا المقصود ودفع به ما
يقول من قوله ندعي ان ذلك لازم للعقل عادة وانه
مطرد عادة بحيث لا يتخلل قول وقول ابن هاشم الخ
هو توجيه الي الكلام معه فيما قال وابطاله نظر الرب
مذهب قول كيف يصح منه اي لا يصح ذلك القول
من اي هاشم فالاستغناء عن انكاره قول وعني به الخ
اي وعني ابواه شي يقول له معلومة ولا يجهل
انها اي الخ لا تعلم على حبالها قول واذا لم تكن
معلومة الخ الزام له بحسب مذهب وهو مقتضى
النقص عليه قول وكل محسوس معلوم لواو الحال
قول وقوله اي اي هاشم قول مع دعواه ان المعتزلة
وابواه شي من قول فانهم انبوا الخ لما انبى الكلام
على ما جري عليه صراحة انبى ما تحققهم في جانيه
بقوله فانهم الخ قول والعلم الخ سئل لقوله لا يستقيم

اي

اي اذ العلم بالاخص انما يستنل من العلم بالاخر الثاني
كالجواب بالنسبة الي حقيقة الانسان
واقصرنا الخ فضية كلامه انه قد جري على السامع
في الحق وانت خبير بان ما جري عليه في الحق من
قوله لان الوجود عين الوجود فلا يصح علة وقد
مر بيانه وانه ما جري عليه في السامع حاصله انه
لا يلزم من كونه وجودا علة لصحة وتيقنا ان يكون
وجوده نقالي علة لصحة وتيقنا وقد تقدم تقريره
ولا يخفى ما بينهما مما ضرب القداف في قوله في الحق
ومعتمد من احواله من المقتضى انها تستدعي
الخ لما انبى الكلام على سئل لا يصح في العقلي على صحة
الروية انبى عما يعارضه من السفسد العقلي الذي
ان عليه الخصوص على استحالتها والضمير في احواله
عائده على الروية والمقتضى جمع مبدع وهو صادق
على المعتزلة والضمير في قوله انها عايد على الروية
بحسب الجنس الروية التي جري عليها الكلام
والمقابلة مصدر قابل وهي تستلزم ما هو اخص
من الجهة وهو جهة امام فغيرها اشارة الى المقصود
من الجهة اذ هي صادقة بالجهات الست والمقصود
هنا جهة امام فاذا كانت الجهة والمقابلة من لوازم
الجزئية والروية ملزمة لهما ولوازم الجزئية

مستحيلة عليه تعالى قال روية مستحيلة لانها
 على روية للجهة والمقابل له وهو باطل اي معتمد
 باطل منه قوله لان ذلك اي استند على الروية
 الجهة والمقابل مخرج عما انبعثت منه الشعاع اي
 انقضاءها ولا شعاع جمع شعاع اوله وذلك لو خرج
 الشعاع من اجزاء انبعثت الاشعة اي وانبعثت
 الشعاع لو صح ان الروية به لوجب ان يكون له شات
 له قدر حد فقه ذلك تسع حد فقه من الاشعة
 التي منها اوله وهو اي الثاني باطل على الفروض وانما
 بقوله على الفروض التي وجه عدم الفرض له ليل البطلان
 قوله في السطح الشعاع عنده اي عند المبتدعة
 وهم المعنوية في المقام قوله وتثبت بالمرس
 اي متصل وتعلق به قوله في مقابلة الراي اي
 الشخص قوله انما القرب اي لجهت العين
 وانما تقع الروية عنده بالظرف بطرق تلك الشعاع
 الخ قالوا في الطرف ما كنه والبا فيه للام ومصدوق
 العينة وفي ظرف معنوية والبا فيه للمسيبين
 ومصدوقه طائفة من تلك الشعاع قوله المنصل
 نعت للظرف الثاني قوله وبسبب فاعلة الشعاع
 اي وبسبب هذه الطرف المنصل بالموسى فاعلة
 الشعاع وبسبب المنصل منها بالنظر منبعت
 الشعاع

البيان

الشعاع اي وبسبب المنصل من الشعاع بالنظر
 فعل الشعاع وانظر قوله بالنظر مع قوله تنفصل من
 العينة ولذا قوله لا فيجاب وتغير هم بالحد فقه بذلك
 كله يقتضي ان منبعت الشعاع هو جهة الحد فقه
 وما هنا يقتضي خصوص الناظر لا يجني ما فيه اذ
 المناسب في مقام المناظرة ان يجري الخصم على جهة
 العين ان يناقش في ذلك اذ جعل الشعاع هو الناظر
 فغير وان جرى على خصوص الناظر المناسب
 على ذلك اذ هو اقرب في الروية عليهم قوله وقالوا الخ انت
 حيويا ان مشهور هذا الكلام ميبا لي له منشا ومثرا
 فكان من المناسب ان لو اسقط هذا وان كان منفصلا
 بكلامهم الخ فانه في نفسه على انه يات قوله لا نفس ليس
 فيه اي لا خشونة فيه وسببها عدم استواء الاجزاء
 فيه نظر الي السطح قوله فلماذا قالوا الخ الخ ما في راجعة
 لما تضمنه المبحث من شات الروية عنده قوله
 لا مستحالة الخ منه لما يلعب من التبريع وامنده
 وان كان من عا ومقتضى لما قبله اهما ما به
 قوله الخ منه لما يلعب قوله ولا منه عاها الخ
 عطف على قوله لا مستحالة قوله والله جل وعلا تكمل
 السند قوله واهل الحق الخ لما افاد معنى الروية
 عند الحضور وشر ايها كان من المناسب ان يتبع

بقاها بحسب مذهب اهل الجف فكيف لا العايدة في
 القام والاضربا في الكلام عليها على مذهب اهل الجف
 انما المبحث وعند التوجه الى ذلك جري ما هو انتم
 من الرواية لتكنر للعايدة فقال في ذلك معنى اي الوصف
 القايي بالجل معنى خلقه الله تعالى قوله فان خلق في
 جز من العجب اي كالتاخر سمي ايضا في المناسبات
 بصرا او وية اذا لا يصير مصدرا بصرو المقصود في
 القام الصيغة لا الفعل قوله وفي اللسان سمي ذوقا
 لم يقل وفي جز من اللسان على اسلوب ما سبقت لان
 القوة فيه من واحة على مصطلح قوله وفي كل الحسد
 الخ هذا من باب الكل لا من باب الكلية حتى يثبت
 لكل جز من الجزا ما لا احساس فيه وقائه المقرب
 له دراك الشئ بان يقول او في جز من الخ نف سمي
 شما وقضية كلامه ان لا دراك من عند ان الحسن
 وعليه يشي كلامه وقد سلف الخلاق في السمع
 والبصر هل هما من جنس العلم وانما بر جعان البهم
 كما جري عليه الصغيري وابن الحسين البصري اولا
 واختصاص خلقه بهذه المحال اي واختصاص
 خلق المعنى الذي هو في دراك بهذه المحال التي هي
 السمع والبصر والعلم والهمس وفي الشئ انما هو
 حكم العادة وكذا اختصاص بعضها بالادراك

لنا

فان

بان يكون المدرك الى متعلق بالاختصاص
 في جهة متعلق بخلاف على انه خبر كان وغير قريب
 جدا الخ عطف على الخبر فهو خبر قوله ويجوز ان يخرق العادة
 بان يخلق الله في غير تلك المحال اذا ما عليه الشاهد
 بحسب العادة قوله فيمتعلق بما هو قريب جدا الخ
 لما روجه الي ما يجوز ان تتعلق به الرواية على خلاف
 العادة جري على اللغة والنشر المشوش بوصف
 التي في اد تعلقه بما هو قريب جدا اقرب للنظر من جهة
 العادة وتعلقه بما هو بعيد جدا اقرب من تعلقه
 فاليس في جهة اصلا لبعده تعلقه ولذلك جابه في
 اسلوب الخ تنقل فقال بل وعلى ليس في جهة احتسب
 ثم جاب بالنظر طلبا للايضاح فقال كما جرت العادة
 بذلك في العلم فالامثلة راجعة لمضمون قوله
 فيمتعلق بما هو قريب جدا الخ وذلك الخ توجه
 للكلام على قوله في المتعلق وذلك لوصح لوجبه لا لبري
 الخ وهو اي المنشار البهم انه لو كانت الرواية
 بان يخلق الخ مشع لزم ان لا يري الخ نسان الخ قد
 حد فقة الخبرية قوله انه للسان ثم جاب بيان
 الملازمة التي حكمت بها الشرطية فقال اذ لا تنبع
 حد فقة كثر منها لا تنبع الخ فانه كلام الخ جهة
 ان المشعة عندهم تنبعث من الحد فقة فقط من

الناظر ولا يجنب ما فيه من جهة النظر للمفسر ان
يقال اصواتهم من الناظر وتليها بالحدقة ثم
تفصل الى المري كالصباح يكون في حاجة قوله لكنه الخ
ادخل لكن على دليل الخ مستثابية المطوية الغالبة
لكن التالي وهو لوزوران لا يري الا نسان الا قدس
محدثه باطل لان الانسان يري دفعه واقاد بقوله
دفعه دفع ما رعا بقوله الفصم من ان الانسان الخ يري
اكثر حدقته للالتفات بعيني انتشار الشعاير
في المتنا قالوا انما ذلك الخ لما جرى الكلام على ما الزعم
من عدم روية الاكثر من الحدقة وكان لهم في المقام
نقص توجه الى التزييد ويبان تضاده فقال قالوا
الخ فالاشارة راجعة لرؤية الكثير ومصدوق
الهو الاجرام الشعاير قوله وهو مضي اي والحالة
ان الهوي مضي قوله فاعان على روية مقابله
فاعدا اعان صهي يعود على الهوا وكذا الضمير في
مقابله عايد على الهوا وفي اكثر النسخ ما قابله
والضمير ايضا عايد عليه والمقابل هو المري قوله
كالبلور المعجب على روية ما فيه تنظير طلب
للإيضاح اي كقاس ومرة البلور وهو جيب مضي
وذلك اذا كان جوهرها مجوهر فالنسان روية
ما في جوهرها فهي لصفايتها وصفها باعانت على روية

ما فيها

ما فيها فهي بمنزلة الهوي وما فيها بمنزلة المتقابل له
فاما افاذ ما نقصوا به توجه الي ما الزموا على ذلك
المقتضي لفساد ما نقصوا به فقال فلنا اي معشر اهل
السنة فيلزم ان لا يري من الهوا الا قدر حدقته اي
حدقة الراي قوله وايضا فنحن نري والهوا مظلم الخ
الزام على قولهم مضي والواو في قوله والهوا مظلم
للمجال قوله ما نراه اي من الكثير غصده وف ما
الكثير فالكثير يعني بحسب الجنس لا ما نراه والهوا
مشرف باعتبار كل الاجزاء كما هو ظاهر العبارة اذا كان
غير مسلم فاذا كانا نري والهوا مظلم ما نراه من الكثير
والهوا مشرف فابن ما قلتم ما جرى النقص عليهم
بطرفتي الاول على روية الهوا نفسه والثاني على
رؤية ما نراه قوله فان منعوا الملازمة اي التي
حكمت بها الشرطية الغالبة لوضع كون الروية بانفعال
الخ شعة لوزوران لا يري الانسان الخ قدر حدقته
قوله ومستندهم انه انما اي الكثير الخ وفي بعض
النسخ يري الكثير الخ وعلى الاول الضمير في قوله
انه للسنان وعلى الثاني فهو عايد على الراي قوله
ومستندهم اي به هذا المنع قول لان اجزاء الهوي
مضوية الخ انظر هذا الاسلوب ولا تعد اسلوب
المثنى والملازم له ان يقول لان اتصال الشعاير باجزاء

الها مقننية وانظر هذا مع ما سبق لهم فان هذا
يقضي ان ما وراء الهوي لم تنصل به لا شدة وما سبق
لهم يقتضي انما لها به اذ هو مري وانك خبير بان هذا
الجواب الذي جري عليه المتناقض مما اورده اهل
السنة من انه لا يلزمهم ان الله نسان لا يري الله قدس
وهي اهم مما ان يكون بواسطة او بلا واسطة
وهي تنصل بالسماهي مثلا قوله في المتناقض
ينقض عليهم عدم روية الجوهر الفرد الخ ما ابتد
وهي متعلقة بخلاف خبر مقدم وقوله عدم روية
الخ مبتدأ موخر وهذا امثلة طراف التي تنقض عليهم
بها في رعيهم وجوب روية ما تعلق به لا شدة
قوله مع انصال الشجاع به ولا يباله الخ والاول والآخر
الاشارة واجبة للشجاع قوله وحدة حال ومصدر
ما في قوله الخ ما يباله مع غيره القسط المتصل بالجوه
الفرد من لا شدة وفي هذا الاسلوب نزع غموض
والناسب ان لو قال وقد ناله من ذلك وحله ما ناله
مع غيره الذي هو حال الروية فما يباله امتنع
مما حال انفراد قوله وروية الكبير الخ هذا الخ
ثان ما وقع به النقض عليهم فهو معطوف على قوله
عدم روية الجوهر الخ ومعني الكبير هذه المرة الاجزا
وهو على حذف مضاف اي الجسم الكبير قوله مع البعد

بعل

يتعلق بروية وعلا شجب قوله صغيرا حال من الكبير
قوله مع انصال الشجاع والمتعلقة لجمعية الطرفين
يتعلق بخلاف حال من الكبير قوله في جميعه يوجد
في بعض الشجاع بلام الجرو في بعضها بياية فعلى نسخة
اللام يكون متعلقا بالمقابلة ويحدث صلة انصال الشجاع
من باب الحد من الخ وابلا لدة له الاوخر وعلا نسخة
الباعا العكس قوله مما تنقض الخ خبر مقدم والمبتدأ
ما بعده من قوله الجوهر الفرد وهو ما تنافي في الدقة
الي حد لا يقبل الخ تقسام عادة قوله اذا كان في سمك
الشجاع لا يخفى حسن الكتاب اذا في المقام اذهب
نزلت عند تخفيف وقوع شرطها والخبر مبهمة وحسب
ذلك يقع النقض عليهم قوله فانه اي الجوهر الفرد
قوله ما يخ علي رعيهم في حكم انبعاث الا شدة
وهذا اسند قوله موجود اي باعتبار كله قوله
وهو انصال الى الصغير راجع لشرط الروية وقد
تقدم تقرير الجرو ومتعلقه قوله قالوا انما ذلك
الخ هذه اجواب عن النقض الثاني ولم يجيبوا عن
الاول وهذا الصنيع يقتضي انقطاعهم بالنسبة
للاول كما ان الاسلوب السابق يقتضي ان المعتزلة
يخولون بوجود الجوهر الفرد والاشارة لروية الجوهر
الكبير مع البعد صغيرا لان الشجاع الخ مفعول

لروية الجوهر الكبير مع البعد صغيرا وتنفذ معنى خرج
 وانفصل والرواية تجمع الخطبين والرواية الحادة ما تعارب
 خطاها وهي في المقام نقطة العين لولم تثلث نعت
 لوصف مغوي اي لشكل مثلث وهذه الالقاء اصطلاحات
 هندسية وبيان الكلام علي ذلك في الشرح ان سنا
 انه قول قاعدة اي المثلث وهو مبني او الخبر المركب
 والمقصود بالقاعدة الشيء عازا واي قاعدة المقصود بالرواية
 الروايتين الحادتين بسبب الخط المستقيم فاطلق الجمع
 على التثنية وذلك سابع علي قول وتسمى الاصطلاح
 الهندسية كل واحدة من الزاويتين بالقاعدة قول
 ومعلوم اي في علم الهندسة قول انه الخط المستقيم
 بالوسط قول عليها اي القاعدة قول من مبادئ
 الخطوط بيان لما والمقصود بالخطوط وتو المثلث قول
 قلنا اي محشر اهل الحق فيلزم اذا انتقل المركب
 اي الذي هو القاعدة الي مقدار تلك الزيادة من
 البعد كزيادة ذراع مثلا الي يري قرينه بالغالات
 ما قبله بقضيه قول كذلك به اي تكسب ذلك الازم
 قول اجابوا عما نقص عليهم ينبغي ان يعتبروا الفعل
 مبني للفاعل والضمير عايد عما وما وروية الكبير
 صغيرا بيان والاستدحازي ولا يجوز تناو للمفعول
 كما نه يودي الي خلوا الفعلة عن صغيرا الموصول في محل يجوز

فيه ذلك لولم كبير منصوب بفعل محذوف اي اعني كبير
 فهو تفسير لقوله علي حاله قول وذلك لان المخرج الاشارة
 راجعة لعدم التسليم والادنس اسقاط الفاعل من قول
 في وسط المرحول في طريقه هكذا اي بعض النسخ وفي بعضها
 في طريقه بالافراد والاول انشيب والضمير عايد عما المرحي
 وتخل الثانية عما الجنس قول وبيان الخ اي وبيات
 كون الخبر الواقع وسط المرحي الخ انه اي الشأن اذا خرج من
 الحدقة قول خطان شعاعيان متوهجان كساقتي
 مثلث اي شكل مثلث ويرجع النور فيهما الي كونهما
 عما هببية باقي الشكل المثلث لا الي خروج الخطات
 الشعاعيان قول اي الخط الي تفسير القاعدة وحي
 بعض النسخ ذلك بالافراد قول جسم المرحي البعيد
 خزان والبعيد لا يحتمل ان يكون مرفوعا ومخفوضا
 فعلي الاول يكون نعت الخبر الذي هو المضان وعلى
 الثاني نعت للمضان اليه قول على طرفية اي الخط
 قول وخرج معطوف عما خرج قبل قول من نقطة
 العين هي انسان العيب قول فانه تمدن فيه الخ
 الضمير عايد ان علي الوسط قول قائمات به
 سميت الزاويتان الحادتين في الوسط قول القائمة
 لقب للزاوية الحادة في الوسط قول وقد تبيين في
 الهندسة الخ والهندسة علم يعرف به خواص المتعدي

الحد والسطح والجسم التعليم ولواحتها وأصلها
وقايد نه معرفة كنية الاشياء حول المعاني
بها أي بالرواية الملقبة بالقائمة وهذه صورة المثلث



والذي بين طرفيه من ايد على المائة قدر ذراع الواحد
انا البعد الذي في طرفي المثلث حال كون زايده على المائة
قدر ذراع فقولنا الذي مبني او هو على حذف موصوف
والضمير في طرفيه ما به على المربي والمراد بالطرفين
مركزين الساقين من المربي وزايد احال من متعلق
الطرف قوله قدر ذراع خبر عن الذي وهذه التركيب
بحسب ظاهره غير ظاهر في المقصود اللهم الا ان يقال
يجوز في استعمال بين في محل في ولا يجيء ما في ذلك قوله
بالمثل وما يتقصد عليهم الى هذه النقطة هو بالنظر

ما جردا

ما جردا عليه من ان السبب في روية الشيء اتصال
الاشعة به اذ فنيته كلامهم ان ما لم تنقل به الاشعة
لا يري وهو باطل بدليل روية الكون وهي كما سبق
عبارة عن الحركة والاتحاد والافتراق والخصائص انما لم
تختلف بها الاشعة اذ هي من باب الاعراض والاشعة
من باب الاجرام وبسبب ان تنقل الاجرام بالاعراض
قوله قالوا المربي ما انفصلت به الى فيه رجوع عما قالوه
اولا الي ما هو اعم منه قوله قلنا فيلزم الى نظر المراجعوا
اليه وجابه من عالم ما قبله لانه يقتضيه قوله قالوا
انما ذلك اي روية ما قام عما انفصل به الشعاع قوله
هذه اما نقض الى الاشياء من راجعة لمضمون النص
المقام قوله بان سبب متعلق بقولهم قوله وانه
المأخوذ الى الضمير في انه للمثنان قوله والالوان عطف
على الكون والحركة اتصال المثلث من حيث هو
والسكون بقاؤه في جبره وهذا هو المتعارف ولا خلاف
بيننا الحال بقوله ان الحركة والسكون معنيان فاما ان
يحملها بوجوب لهما حكما فقولنا اذا الاشعة اجساما
والكون اعراض والعرض الى قوله ماسة الاجسام اي
ان اتصالها بها في جميع المماسات الى الاتصال قوله بالرجوع
عن قولهم افا دبه ما في جوابهم قوله عندنا لا يجوز الى
الطرف متعلق بقوله بعد لا يجوز وفيه نقد بمر

كون

المحمول على العامل المتصل بما له الصدر اذ هو مشهور
 بالنفي وهو من ادوات الصدور وفيه اضطراب فليفتد
 ما هنا على احد القولين قوله في المتن ومما يقتض
 عليه في هذه النقص ليس جاريا على الجبهة التي جري
 عليها ما قبل جاريا ان سبب الروية اتصال الاشعة
 بالمرء وهذا جار على ان ما انضمت به الاشعة لا يري
 والاضافة في قوله قوس الشمس من اضافة عام الى خاص
 او للبيان وكل صحيح قوله وايضا الانبعاث الى بعين ان
 انبعاث الاشعة لا يكون الا باعتماد والى جهة الا اعتماد
 وكونه الى جهة سبب الانبعاث وبذلك يتحقق فالانبع
 ملزوم للاعتماد وكونه الى جهة سبب كونه كذلك واللازم
 باطل لان الواجب لا يجسه في عينه اعتمادا فالملزوم
 مثله اذ يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم والملازم
 بالاعتماد الخروج قوله ولا يري الجوارح الى الجوارح
 في اللغة تطلق على اثار الخيل وعلى الاعضاء التي
 تكتسب كاليد والرجل وعلى ذوات الصيد من الحيوان
 من سبع وطيروا طلف في المقام على الطير من باب
 اطلاق اللفظ على ما هو من معنى والجو ما ارتفع من
 الهواء قوله ونري في البرية اي في السمر قوله ما بيننا
 وبينها اي من الجسار قوله مع ان الشعاع لم يتصل
 الى اي نري قوس الشمس ولا نري الجوارح التي بيننا

وبينها

وبينها اذ انعالت في الجوامع ان الشعاع لم يتصل بنري
 الشمس ونري في البرية المار من بعد ولا يري ما بيننا
 وبينها من الجسار مع ان الشعاع لم يتصل بالنار
 قوله مع ان الشعاع الى راجع للذين على اللغز
 النشر المرتب قوله فهذا كله يدل على الاشارة راجعة
 لما جري عليه في الشرح قوله وان اتصالها الى معطوف
 على بطلان انبعاث الى وانت خبير بان المناسب لما
 جري عليه في الشرح قبل هو طرف المعطوف والمناسب
 ان لو عكس هذا اجمد كله مما يدل على بطلان ان اتصالها
 سبب الروية وان انبعاث الاشعة في الروية ويكون
 الثاني تهديد القول وايضا مما يبطل الى قوله الد
 بالاعتماد عليها المصير عايد على الاشعة على حذف
 مصنف اي بالاعتماد على محلها فاندفع ما يرد على ظاهر
 اللفظ من انه ظاهر في عوده على الاشعة وهو غير
 مناسب من جهة المعنى قوله خروجها اي الاشعة قوله
 لحقتها اي الاشعة قوله ولو لم يكن ذلك الى الاشارة راجعة
 لمضمون قوله الشرط وهو قوله فان قالوا حركة الاحجاب
 الى قوله فجبهة الاعتماد اضافة فجبهة الى الاعتماد نظرا الى
 انه يكون اليها قوله منها اي من الجهات الست قوله
 لوزان لا تتبع الاشعة الى غيرها اي غير تلك
 الجهة التي خصت بالاعتمادها قوله نري دفعة اي لركنة

واحدة الجفت واعتماد مخصوص بحجة من الجهات
لكن لما يكون هذا ابواسطة دور ان البصر وتضعده
ونقصه وهذا لا يهبط الى اذ كان ما يتعلق به
الروية حال الدور ان يخلو عن ادبي اعتماد من ايد وهو
محل نظر وظاهر كلام المصانة يمكن ان لا يحدث قول
ثم لزوم المقابلة التي توجه الي بطلان كون المقابلة
سزا في الروية ونشر للتزييت الذي في قوله بروية
الانسان نفسه الى المصدر الضيف الي الغافل الذي
هو الانسان وكل بالمفعول والابا سببية ويستحيل
ان يكون الشيء مقابلا لنفسه وقا ان يقول مثلا
اذ لا تختصم روية الانسان نفسه بالمرآة والمسا
لعموم ذلك في كل ما فيه لمعان قوله قالوا لم تنسب
الى انت خير بان مضمون هذا قد جلبه المص في
سلف عند شروح قوله ومعتقد من احوالها وقد
سلف التنبية عليه هنا لك قوله لعدم التضرر
اي لعدم التسلية بل شانهما الامعان والصفحة
قوله فان عكسنا الي الراي اي قوله سبب انعكاسها
نفسه قوله قلنا اي معتر أهل الجفت قبل ان لا يري
المرآة والمسا مثلا لعدم قاعده الاشعة وهذه
سلف ان مساعلة الشعاع هو طرف الاشعة
المنفل بالمرآة ولا يخفى بحسب هذا الزوم والخصوص عدم

روية

روية المرآة والمسا مثلاً والمسا من ان لو جاب هذا في
اسلوب التنازل وامرنا العنان بعد ان يخبرهم ولا في
المقابلة الحكيمية قوله قالوا انما راى صورة الى هذا الجواب
من قبل الحكماء ولا يخفى ما في سؤقه في هذا الاسلوب
الموهج انه جواب من قبل المخصوص ولا معنى له المخصوص
كلامهم جارح ان المرآة صورة منطبعة في سطح المرآة
الراي نفسه وهذا الكلام جارح علي ان المرآة صورة
منطبعة في سطح المرآة لان نفس الراي فكان من المكسب
سؤقه في اسلوب يؤذن بانه من قبل الحكماء
يقول وقال الحكماء انما راى الى قوله منطبعة اي على
شكله قوله قلنا قبل مرآة الصهبر بعدة وحركته
عايد ان على الراي اي بل تبعد بعد الماء وتخرج
بحركته اذ هو محتل وهو باطل بالمشاهدة قوله
يعني انه ايجال هو والشان قوله ويجال الوار
تعليلية قوله اجابوا بان الى لا يخفى على هذا
منه ان نقول اذ المقام يقتضي ان هذا انما لولة
بعد المرآة اي ما سبقت لهم وان ما قاله اول
الموقف لا يبيح براد الا صحاب يصل قوله فان عكس الي
الناظر اي الشخص قوله لم يتحقق اي في المرآة والمسا
قوله فيهما المقام سببهما قوله واجاب الحكماء الى
هذا الاسلوب مناسب عن اسلوب المتن قوله

في المتن وما يلزم علي اشتراط الخ لما افاد بطلان
ما جري عليه الخصوم من اشتراط الغالبة اتبع
بالزاهم عما ذكر فقال وما الخ فالجور خير مقدم
قوله ان لا يري الراي مبتدا موحى قوله قالوا الشعا
اعان على ذلك اي على روية الاكبر والمراد بالشعا
هذا الهوى المضى على ما يقتضي كلامه في الشرح
لا الاجسام المضنية المنفصلة بالهوى قوله قلنا قد
تقدم جوابه اي جواب كون الشعا المضى هو الذي
اعان على الروية وهذا حكم مشترك بين الطرفين اعني
ما تقدم وما هنا قوله فان قالوا الهوى الى اسلوب
المتن مخالفا لاسلوب الشرح اذ ما في المتن يقتضي انهم
اجابوا بما ذكر وما في الشرح جار على سبيل الغرض
والتعدير فالمناسب ان لو قال في الواضحات اسلوب
المتن قوله وهو محال اي اللزوم المذكور محال قوله
وقد تقدم مثل هذا الخ اي مثل الجواب المذكور
والمناسب اسقاط قوله جوابهم بان يقول وقد تقدم
مثل هذا اعني ما الزومه ومصدوق مثل في المقام
هو الجواب المتقدم قوله في المتن ولو سلم ذلك كله
الخ الاشارة راجعة لمضمون ما جري عليه الكلام
من اطراف التقضي والاعوان التي اراد بها الخصوم
في دفع ما ورد عليهم لا صحاب ولا يخفى ان كل

ما اجابوا

ما اجابوا به فقدم عليهم فتوجه في المقام الى ابطاله
على طريق التنازل وايضا العنان والتسليم جار
عما اجابوا عنه وما لم يجيبوا عنه فلا يجري عليهم
لا تعطف عنهم في جانبهم قوله فروية الله تعالى لما جرد
المصدر مضان للمفاعل وقرب المحول باللام للثبوت
اذ عمل المصدر بالفرعية قوله ولا بنية الخ الواو
المحال والمضود بالبنية الحدقة قوله بهدم ما اصوله
جملة في محل الخبر عن قوله فروية الله تعالى الخ قوله
ما اصوله اي في الروية من اشتراط بنية الحدقة
الخصوصية الي غير ذلك ولا يخفى ما فيه لان كلام
الخصوم في الروية بالحاسة فكيف يهدمه ما هو
بالنسبة اليه تعالى فهذا اخرج عن موضوع المسئلة
وقال بهدم ضمير يعود على روية الله تعالى وذكره
اعتبارا لا كشابه القدر على انه ليس بخفي
الناثب قوله وايضا ثابت من روية النبي صلى
الله عليه وسلم الجنة الخ وذلك انه ثبت في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم راي الجنة من موضعه
ولا يخفى ما بينه وبينها اذ هي في الفلك الشامت
قوله وكثافة الحب الكثيرة ووصف الحب وان كان
عائنه فعل الذي هو من صيغ الكثرة بقوله الكثيرة
مبالغة قوله بل يخفى ما يخيلوه الخ جملة بل يخبروا

فيه قوله فثبت الخ وجري على تكبره نظرا الى
جوهره والخيال قوة وهذه القوة تتعلق بما لا تختص
له في الخارج ولا يفتي وجه التعبير في هذه الطرف
بمنع ما يتخلو وفيها سلف بغير ما اصلوه وما
جري عليه من النقص بروية النبي صلى الله عليه
وسلم الجنة من موضعه بموضعها كما يقتضيه ملوك
الكلام واما ان فرض انها قريب او قرب موضعه من
الله عليه وسلم لها فلا قول من الاشعة اي في مقام
الروية اذ لو كانت باينعان الاشعة لما وصلت مع هذا
البعد العظيم المرفق قوله والموانع اي كالترب والبعد
المعزول قوله يتعلق بصورة الخ المناصب اسقاط اذ
الكلام مع الخصوم المعترضة وهم لا يرون ثبوت المعاني
قوله بنية الحدقة من اضافة عام الى خاصا وبها بنية
قوله لانها اجسام الخ مستند لاستحالة انبعاث
الاشعة من ذاته العلوية واستند في المخام لانه
لم يستند فيها سلف قوله روية النبي صلى الله عليه
عليه وسلم الجنة مبني على خبره مقدم وهو قوله
وما يبطل الخ وقولهم معقول يبطل قوله في المتن واذا
تم هذه الخ الاشارة اجمعة الى ما جري عليه المبحث
من ابطال ما راعه الخصوم في الروية قوله عبارة عن
معنى يقوم فعل الخ اي عبارة عن صفة موجودته

فالمعنى

فالمعنى هو الصفة الموجودة وجا بقوله يقوم محل الرد
على الخصوم القائلين باشتراط بنية الحدقة قوله يتعلق
بالرويات الخ فخرج بقوله يتعلق المعنى الموجود الذي
لا يتعلق بالحياة ويقوله بالرويات الخ القدرة والسمع
ولما افهم الكلام معنى البصر عند اهل الحق رضي الله تعالى
عنهم وكان يصدها بالغديم والحادث وهو بجانب
القديم واحدهما سبب بخلافه في الحادث وكان
موضوع السببية روية الحاسة وهي خاصة بالحادث
كان من المناصب التحريض لما تحققت البصر بجانب
الحادث فقالا ويتعبد في حقنا بتعدد ها اي بتعدد
المؤثرات اي بحسب تعدد ها فغلب هنا قد قام
بمحل بصريا ابصارا متعددة قوله واما يرون الموجودات
الخ مبني على ما سبقت من ان الغالب للشيء لا يتخلو عنه
او عن صفة والمواد بالموانع اضداد تلك الابصار
التي فان الابصار بها قوله على حسبها اي بحسب
تلك الموجودات قوله وهل قام في العمى مانع الخ المنا
وهل العمى مانع اللهم الا ان يقال الكلام على حذف
مضائق اي في محل العمى قوله مانع واحد الخ يستفاد
من هنا ان العمى وصف وجودي لانه اطلعت عليه
مانع والمناقص وصف وجودي وهو كذا عند
المستكلمين فبينه وبين البصر تعاقب العدم والملكة

سب

قوله جميع الادراكات المتدرك بالادراك في المقام
 الى بصر قوله يعني لا عن اشياء الاشعة الى المتكلم
 ان لو جازها بما سبق له من قوله واهل الحق يعني الله
 عنهم الى قوله في الغيب هو موخر التقدم فقولنا ان
 ذلك المعنى الذي لا يلازم انقسام المعنى وهذا
 بيان للملازمة التي حكمت بها الشرطية وما يوجهه
 المقام من اتحاد المحل وتعدد المعنى الذي هو البصر
 والفرق بينهما منعقدان ينفذ عما ياتي من تعددها
 قوله ولا اثر للجواهر المحيطة به الى هذه اطراف ثلث
 من طرف بيان الملازمة واستدلالها بطرفين طرف
 جار على ابطال ان يكون احاطة الجواهر بالجواهر الفرد الذي
 قام به المعنى شرطيا في قبول ذلك الجوهر الفرد للمعنى
 وطرف جار على ابطال ان تكون الاحاطة في قيام المعنى
 بالجواهر الفرد وما توجه الى الطرفين المستند بهما
 قدم الاول فقال فانه انما يتقبل ما يتصور به الى الضمير
 عايد على الجوهر الفرد والادب ان لم يكن قبول الجوهر
 للمعنى نفسه بان كان بصر عليه لتوقف على قبوله
 اياه اذا لم يكن بصره بقبوله انما يكون بقبوله
 الى هذه القبول ايضا فان كان نفسا له ولا لتوقف
 على قبوله ايضا ويلزم الدور والتسلسل فقولنا
 وصفة النفس لا تتوقف على شرط اي ولا لا تنفي

ذلك

ذلك الشرط كلف وهو من حقيقة الجوهر اذ هو من
 حقيقة قبوله للمعنى ولما انبى الكلام على ابطال كون
 الاحاطة شرطيا في قبول الجوهر للمعنى انبعت بالطرف الثاني
 وهو ابطال كونها شرطيا في قيام المعنى به بقوله ولا يصح
 ان تكون احاطة الجواهر شرطيا في قوله اذ الشرطية بدان
 يوجد في محل الشرط والى المناسب ان لو قال لا بد ان
 يكون وصفا لشئ جميع الصفات ثبوتية كانت او عدمية
 ومحل الشرط هو الجوهر الفرد قوله يعني ان بصرنا الى مقوله
 الى منافاة وهو عدم تعدد البصر في جانب الفرد
 معتمدا قوله وانه يتعد الى كانه عطف تغسيلا لاشارة
 ونظر مسيلة البصر مسيلة العلم لانه مسيلة العلم قد
 تقدم الاستدلال عليها قوله يعني كلما يجوز ان
 يدرك الى قصد وقاما الموجودات اي كل موجود الى
 في أسلوب المتن هنا اوضح من أسلوب الشرح فهو
 يبين المعنى المراد منه قوله وهو ما حوذا من القاعدة
 الى الصغير راجع لضمون الشرطية وهذا استدلالها
 قوله وتعدد الى المناسب وفيه في أسلوب التبريع
 اذ ما سبق يقتضيه قوله ولا يلزم ان جابه دعوا
 ما يتوهم ابراده في المقام من قيامه بالثبوت عدده
 بالعين من الادراكات والموانع قوله وانكسر الى لما
 جرى الكلام على مانع البصر بالنسبة الى هذه هنا كانت

من المناسب ان يتكلم عليه بالنسبة الى مذهب
الخصوم فقالوا واكثر المعتزلة الى قولهم وحملوا العمى
على انتفاء البصيرة اي على التعبير الذي لا يتحقق معه
الرؤية وهذا التعبير يظهر كانه قول انتفاء البصيرة
اعم من ان تذهب كلها او بعضها قول فانه اعترف
الى قضيتهم ان ابا الهذيل العلاف قال بها قاله لا محاب
في معنى البصر وانه عبارة عن معنى الخ لا انه انبعاث
الاشعة كما يقول اصحابه من المعتزلة قول عنه
اي عن المانع قولهم وذلك باطل اي لما سيف من ان
القابل للشئ لا يخلو عنه او عن مثله او صنده و
المشاركة راجعة لجوازهم والمحل عن المانع وعنه دراك
قولهم يعني انه مما اضطرب فيه ايمتنا ان العمى
هل هو معنى واحد الى قضية كلامه ان ايمتنا
رضوان الله عليهم اتفقوا على ان العمى معنى وجودي
بضاد الادراك وفيه نظر اذ قد قال في شرح صفراء
ان العمى والبصر من باب العدم والمملكة وان العمى
هو عدم البصر عما من شأنه ان يبصر فجعله ابراهيم
ويجاب عن ذلك بان تمثيله به للعدم والمملكة في
شرح صفراء هو جارح لراي اهل المنطق وهم الفلاسفة
اذا هم وصفوه واول من تكلم به وكما انه يتوكل مثال
العدم والمملكة العمى والبصر على راي الفلاسفة
والكنا

وان كما نحن نقول هما من قبيل المتدين لكن من حقه
ان ينبه على هذا ليريها مطلقا حقيقة كونه عدميا
وقد يجاب بانه اعتمد على ما في كبراه وعلى ما في شرح
ابن سنجي في علم المنطق فقد صرح فيه بان كون
العمى والبصر من قبيل العدم والمملكة هو على راي
الفلاسفة لا على راي المتكلمين قولهم كما ايضا الموت
جميع اشاد العلوم انما يناسب اذا جعلت الادراكات و
اسلوب الشرح في المقام اقدم من اسلوب المتكلمين
او هو اجماع مواع الى ابي الموانع المجتعة من اضاف
ما كان صفة قولهم ومن الجايز ان في حقه تعالى خلق
العباد الى الجايز ان في حقه تعالى على الاطلاق بوجه
ما سلف لا مقام تعلف قدرته تعالى والتكلم
على بعض الاطراف ليظهر ما فيه نظر الى مذهب الخصوم
وابطال ما جروا عليه وتحقق مذهب اهل السنة
رضي الله عنهم ولغايرة الاطراف بعضها البعض
ساقها لزجة وقد سلف ان ذكره تعالى بوجوب
النشأ ولذا قال في حقه تعالى واتر التنزيه تمكينا
على الخصوم قولهم خلق العباد اي من شأنهم التعريف
به ليل السبب ان من الطرفين المعطوفين
عليه وهذا الطرف لا اخلاق فيه وانما ان به
تمهيدا لما بعد قولهم وخلق اعياهم اعا دلالة خلق

له قصد كل طرف من الطرفين الثلاثة عما حدث
والقصد بالاعمال الاكتسابية والاكتسابية
ما بعد من قوله وخلف الثواب والعقاب الخ قوله لا يجب
عليه تعالى الخ اي كما انه لا يستحيل وتخص طرف الوجوب
لا نه محل النزاع والاشارة الى جملة الى قوله خلق العباد
الخ قوله ولا مراعاة صلاح ولا اصلاح معطوف على شيء
من عطف خاص على عام جابه قصد المرد على الخصوم
قال عز الدين بن جماعة قد اوجب جمهور المعتزلة على
الله تعالى مراعاة الاصلاح لا المصلحة ووجب عليه
تعالى بيسرهم المصلحة وقد سلف تفسير المصلحة
والاصلاح وتجب هذه ان لا موقع لتقي الاصلاح
بعد نفي الصلاح اذ نفي الخ عم يستلزم نفي الخ خفي
فالمتساويان لو عكس ثم توجه الى مسند نفي مراعاة
الصلاح والاصلاح بقوله ولا لوجب ان لا يكون تكليف
ولا محنة الخ راجع للطرفين على اللغ والنشر المرتب
اذ قوله لا محنة دينية ولا اخرى اخص من قوله
لا تكليف الذي هو تفويض التكليف اذ المحنة اعم
من التكليف ومعلوم ان تفويض الخ عم اخص
من تفويض الخ خفي فليكن لا محنة اساسا اصلاح ولا
تكليف صلاحا اذ رفع المحن عمومها هو اصلاح بالعبد
مذرف بعضها الذي هو التكليف في المقام وان كان

غيره

غير قصد صلاح قوله والافعال كلها الخ اي وافعال
تعالى كلها قال معاينة للضمير توجه الى الكلام
على افعاله تعالى بالنسبة اليها وانتقل الى هذا قبل
ان يسند قوله لا يجب عليه شيء من ذلك اعتقاد على
ظهور مسنده في هي المتفعل اليه وكانه يجري على هذا
السلوك ليتوصل الى مسنده لا انه لا يتوصل لذلك
اليه بوجهين ها وشها الخ اي بالنسبة الى الخلف
ولا بالنسبة اليه تعالى التوزيع مستحيل قوله
عما به قدرته جل وعلا الخ الاضافة في تلك الخ طرف
من اضافة الصفة الى الموصوف اي مستوفية في الدلالة
على قدرته الباهرة وعلمه الواسع وادانة النافذة
الباهرة اي الغالبة والواسع اي الذي لا يخرج عنه
شيء والنافذة اي التي لا يرد لها شيء قوله
لا يتطرق لذاته العلية الخ لما هي الكلام على
فائدة افعاله تعالى بالنسبة اليها اذ يتكلم
عليها بالنسبة اليه تعالى فقال لا يتطرق الخ ومن
جملة ما جرى عليه الكلام يستفاد مسند قوله
لا يجب عليه شيء ثم جاز يسند قوله لا يتطرق الخ بقوله
كان الله ولا شيء معه الخ تنبيهه ينبغي ان يعلم
ان العلماء والفقهاء قد اضطربوا في الملاقاة كان على
وجوده تعالى هل يجوز اذلة والتصحيح الاول الذي

هو الجواز قال ابن تاجي في شرحه عليه الرسالة لا فلا
عن الغرافي وقع في كان بحيث للفتها هل يجوز
اطلاقها على وجوده تعالى امره فتعنه فمؤثر كثير
في شعاعها بانصرام الشيء وعدمه والتعديج جواز
فيها اعم فلا ذلة لها على خصوصية تقاطع في ارات
تقول كان الله ولا شيء معه ولا محذور في ذلك قوله
فأكرم سبحانه الخ اي وليست افعاله تعالى عليه
عقلية كما توهّم الخصوم بل الكرامة تعالى مجرد العقل
ولما كان هذا التفرع يقتضي بطلان محل النزاع كان
من الشان ذكره على حسب ما يقتضيه التفرع
فقال لا ليل اليه الخ تنبيه بما مهدنا به يندفع
ما يرد على قوله او قضا حث الخ من ان هذه دعوى
من غير سند وهو محل النزاع فلا يسلمه الخصم
قوله لا لا شعا عبط الخ قال الجوهرى يقال اشغى
بكذا اشغافا ونشغبت من غيبتي تشغيا وانت
خبر بان المذهب هذا الثاني في الاول كما جرى عليه
المصنف في الشرح اذ افعال الله تعالى مبني
مؤخر قوله قبل ان يعتقد فاعمل يجب قوله
وخالهم المعتزلة الخ لما افاد مذهب اهل الحنف من
الفعال بالنسبة اليه تعالى والله لا يجب عليه من
شيء انعمنا للمعتزلة في ذلك وانهم اوجبوا الله

تعالى

تعالى من ذلك اطرافها من اعادة الصلح للعباد وهو
مذهب جمهورهم كما سبق وذلك انهم توهّم ان تنب
الذم والنقص لا ترك هذه الاطراف التي اوجبها عليهم
تعالى قوله وهو خلف النبي الخ هو تفسير للطف والمص
مضاف الى المفعول قوله من غير ان ينتهي الخ فاعل ينتهي
مضمر وهو محتمل ان يعود على المكلف او على عباد المجهوم
من يوجب او على الشيء الذي يوجب وكل صحيح والله صافية
في قوله الى حد الخ لاجابانية اي من غير ان ينتهي المكلف
اي حد الذي هو الخ لقوله وان ارجحة الغل الخ ان التها
عن المكلف قوله حتى انه الخ غاية في تلك الاطراف التي
اوجبها عليهم تعالى وقاعل اخل ضمن يعود على الباري
تعالى والله شارة راجعة لتلك الاطراف قوله لكانت لهم
اي للعباد خصوصية له اي لله كما هو في بعض النسخ
قوله ولقد صدق فيهم قوله صا الله عليه ولم القدرة
خصما الله في القدر الظاهر ان هذه الحديث من باب
الخ خبر بالغيبات ونما هو ان في رواية من ايات
صا الله عليه وسلم وفيهم من هذه التعيين بالقدرة
لما نزل عنهم في القدر فنسبوا اليه قوله ثم دل على
فساد مذهبهم الخ لما افاد مذهب اهل الحنف اول
وانتبه مذهب المعتزلة توجه الي ما يظهر فساد
مذهب الخصوم وبجفت مذهب اهل الحنف وذلك

المعقول والمنقول اذا دلت على المعقول بقوله اما
 المعقول فلانه فاعل الخ والمناصب اسقاط قوله لا
 بالاجاب والطبيعة والامر ليس كذلك اذ هم يسمعون
 ان البارئ سبحانه فاعل بالاختيار وان الفاعل بالاختيار
 هو الذي يتاخر منه الفعل والترك وكما ذكر ذلك على
 سبيل الاختيار لا مستكماله الاستدلال وقصد
 النقص به قوله فلو وجب عليه فعل الخ فانه قلت في
 هذا الدليل شي اذ قضيه ان الوجوب ينافي بالاختيار
 والامر ليس كذلك الخ تزمي ان وجود كل من الجوهر
 والعرض على سبيل الاختيار والفرض انه اذ قصد
 ايجاد احدهما يجب الاخر وانه ينافي ذلك بالاختيار
 فليكن ايجاد العبد ونحو اللطف كذلك قلت فرق ما
 بين مسيلة الجوهر والعرض عقلي فيقصد ان معا
 او يتوكان معا وقصد احدهما دون الآخر مستحيل
 وليس هو من متعلق القدرة بخلاف مسيلة العبد
 ونحو اللطف فالربط بينهما ليس بعقلي بل واعدادي
 فيصح ان يقصد ان معا او تن كان معا او يقصد
 احدهما دون الآخر قوله اذ المختار الخ بيان الملازمة
 وفي بعض النسخ والمختار قالوا وتعليق الخ والامر
 اوضح قوله وان الموجب الخ هذا استدلال اخر نظر الي
 ان الحكم الذي هو الخ يجب ان بدله من مقتضى وذلك

المقتضى

المختص به اما ان يكون قد عاى اما ان يكون ما دنا اذ لا واسطة
 بينهما فان كان الاول لزوم فعدم الفعل وهو باطل اذ قد
 سمعت وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى ولما كان
 الثاني لزوم انصاف ذاته تعالى بالحوادث قوله
 ايضا المناصب اسقاطه قوله فهو سبحانه الخ مفرغ
 عما الاستدلال السابق اي لا يتجدد له تعالى بفعل
 من الخ فعال كمال فيجب ولا يتوكل بقصد حتى يستحيل
 قوله بل هو الكمال الخ هو مضمون قوله في المتن لا
 يتصرف لانه العلية الخ قوله في ازاله وفيها لا يزال
 راجع لمضمون قوله في المتن كان الله ولا شيء معه
 الخ قوله وانما الافعال الخ المناصب اسقاط معرفة
 نعم لو عبر في موضع دللتنا بافادتنا للمناصب الخ ثبات
 بالمعرفة قوله ما هو مقرر ابي في مقام الاستدلال
 كما ذكر قوله والي هذا المعنى ابي مضمون التفرع
 قوله وايضا لوجوب عليه الخ هذا الدليل جارعا لثاني
 مراعات الصلاح والاصلاح الخ خصوص وجابه وان
 كان الدليل السابق شاعلا لهما بحسب عموم
 اهتمامه ولا جل يتناول الدليل السابق وبطلان كون
 مراعاتهما واجبة عليه تعالى امر تكلي لفظه ايضا قوله
 بما فيه من تفرعية الخ بيان للملازمة ثم استشعر
 سؤالا على هذا الدليل توجه الي تزييد ودفعه فقال

فان قيل انما كلفه ليتشبه فان قلت بيان الملازمة بما
ذكر من تحرير العبد للمعصية لا يتوكل لهذا السؤال فعلا
قلت متعلق الغرض اولا وبالذات في مقام التكليف
هو الثانية قال تعالى والله يدعوا الي دار السلام الى
ان متعلقه اولا المعصية حتى ياتي ذلك بل هي موصى
بثبته تعالى قلنا هو قادر على اي قارنت ايها الخصم
من ان لا فعال معلول للتكليف غير صحيح بل التكليف
بالنسبة الى الله تعالى وصفت طردي فلا يصح ان يكون
علوه والا شامرا راجعة للمقارن فان كان لا يصلح له
بيان الملازمة ثم وبالحكمة اي نظر الى النقص في
مقام الغول مراعاة الصلاح ولا يصلح لما اجرى الكلام
على بطلان قول الخصوم وجوب مراعاة الصلاح ولا يصلح
وكان الشان انه وقعت مناقرة في ذلك بين الشيخ
لا يشرع ويبيع الجبائي كان من المناسب التعرض
لها في المقام اذ هو ما يشرح مفاد الكلام اولا وعند
التوجه اليها سابقا في اسلوب يقتضي التشو
لسماعها فقال وما احسن مناقرة وقعت الخ وما
جرى عليه في طرف من ضرب الاطباء هو لغرض التبريد
بعضا وة المناظرة وانظر قول الجبائي الكافر الكبير
قال مناسب العكس الذي هي من اعظم غيبياته
وصعد للسلامة فيقول بآرب الخ الا قد فيقولون

قول

كما

فيقولون كما وقع في بعض النسخ قوله فهمت الجبائي
الخ اي انقطعت حجته ولم يقدر ان يجيب بكلمة قوله
وقف ههنا الشيخ في العصبية الاضافة بيانية قوله ثم
قال تعالى ان تخرن احكام ذي الجلال ميزان الاعتزال
فاعلم قال صهيدي يعود على الشيخ الا شمره قوله ان
توزن فاعلم تعالى وذي صاحبته وينبغي ان يعلم انه
قد اختلف ما ابلغ من جهة المعنى اذ والمصاحب
والراجح انه اذ ابلغ بدليل استتمها لها في جانبه تعالى
وميزان الاعتزال هي قاعدتهم وانت خبير بان ما نقل
في مسيلة المناظرة هو جار على مراعاة الاصلح فقط
فلا فقد ان لو قال اولا في مسيلة الاصلح قوله
واما المنقول فتقوله تعالى لا يسئل عما يفعل الله يعظف
عما قوله اما المعقول قوله وقوله ولو شارك الله في
هكذا في بعض النسخ وهو اقعد مما وقع في بعضها
من زيادة وهم يسيلون في الآية الاولى ودخول
الكافي على قوله الثاني وكانه اخر هذه الابتناءات
الولي اظهر في الدلالة قوله ونحو ذلك الخ الاشارة
را جعة للائتيين ومنه البتة الحديث السابق وهو
قوله صا الله عليه وسلم القدرة خصما الله في القدر
قوله لما عرفنا من وجوب الخ منده لمصنوع قوله
ان الاعمال الخ فبطل كون الاعمال علة عقلية كما يتحقق

التواب والعقاب الذي ذهب اليه الخصوم قول وما
اثبت عليه منها اي من الفعال وهذا من الاطراف
المشاي اليها ثم اسند بقوله وانما الفعال علامة الخ
اي اذا علم الفعال علامة مخلوقة لله تعالى الخ ثم
استشعر سؤالا يرد على مضمون قوله وما اثبت عليه
منها وسند وهو ان يقال كيف يقولون ان التواب يخص
الفضل والعقاب جزا والجزا انما يكون في مقابلة الاعمال
نوجه الي دفعه فقال وتسمية التواب الخ قول
ما يدل عليها اي التواب والعقاب وفي بعض النسخ
ما يدل عليها اي بما ذكر من التواب والعقاب والا ولي
افهم ثم جاء برشخ ما جري عليه الكلام في المقام فقال
وقد ورد انه سبحانه تجلت لفضله النار فوما بعدتهم
بها الخ قول في المتن وكلا النوعين دال على المراد بالتوبين
التواب والعقاب وذلك انه نوجه ان يتكلم عليها
بالنسبة الي الخلق قول سعة ملكه من اضافة ما كان
صغرة اي ملكه الواسع والمراد بالملك متعلق بالعباد
قوله وانقيا جميع الممكنات الخ سياق الكلام
يقضي ان كل واحد منهما يدل على انقيا جميع الممكنات
لان مرادته تعالى وذلك ظاهر فيهما تعلقبه ويدلان
على ما سواه بطريق التماثل بين الممكنات في جهة
الدلالة التي وجد مرعاها بالان معطوف على ما ليس به

المتن

الذي هو انقيا جميع الممكنات او على الاول الذي
هو سعة ملكه وما كان حاله من الاطراف المدلول
عليها بالتوبين والضمير في تعاضبها عايد على الممكنات
فما عايد تقدير تعاضب جميع الممكنات وياتي في ذلك
على ذلك ما تقدم قد لا نفي على ما تعلقت به القدر
لتجيز الظاهر وما سواه بطريق التماثل بين الممكنات
في جهة الدلالة كل منهما الخ اي كل من الممكنات واقع
على ما ينبغي اي على ما يقتضيه النظر والقصا
العقلية من حسن التصريح ثم بين بقوله من جرب
على وخف عليه وارادته الخ ولا يخفى وجه تقدير
العلم عليه الخ ردة اذهب تابعة له وجري على اسلوب
الفصل في قوله كل منهما الخ لانه ففهم انه يتكلم على
الممكنات عمومها على نسخة منها واما ما يوجد في
بعض النسخ من تشبيه الضمير اي منهما فهو ان كان
مما سبب السبب في لا يظهر فيه وجه لا ركناب الفصل
والمناسب لهذه النسخة ان ياتي بذلك في اسلوب
الوصف لا كما لا ولا مالا لانه لا في الدنيا ولا في الآخرة
قوله فالوجوب اذا الخ معترض على مضمون الكلام
المقامي وهو في طرق الوجوب ظاهر وما في طرق
الظلم فهو بحسب النسخ ثم اتبع هذه التفرع
بجهته فقال اذا الوجوب يستند على قوله وما

احتوت عليه الجنة التي يحتل ان يكون عطف نفسه
او من باب عطف خاص على عام اعتنا به والمراد
بالجنة دار الجزاء فتح جميع انواعها كجنات الماوى و جنات
الفرودس و جنات العليين ثم بين ما يقوله من دقائق
التعظيم التي هي انواع التعظيم الحسن قوله المارقة للعوايد
صفة للدقائق قوله قط هو ظرف لما مضى من الزمان
يقال ما فعلت قط قوله والي مثلها من دقائق العذاب
التي تارة لا يلوذ بها من معطوف على قوله الي التواب و
المنا سب لذلك ان لو قال والي مثله وفي اطلاق
المثل على المغايل يجوز وكان عطفه على الدقائق
لانها معسرة للتواب كما سبق على احد الاحتمالين
وحسينه فالصهيرو في مثلها عايد على الدقائق والمثلية
ارجحة لنفس الدقائق والمرا ديد دقايق العذاب انواع
وفي عطف وما احتوت عليه جميع التي هي على قوله مثلها
من دقائق العذاب ما سبق من احتمال عطف التعظيم
وعطف خاص على عام اعتنا به والمراد بجميع داسر
العذاب فتشمل جميع انواع طيفاتها قوله كذا ذلك
في موجب الخ الاشارة راجعة للمذكور من انواع النفع
الحسن وانواع العذاب والمنا سب ان لو جازم ان
اسلوبه يصح به جعله جواب الشرط قبل اذ لم يات
بحوايه في المقام كذا ذلك اي ما جري عليه الكلام

عن التواب

من التواب والعذاب قوله بل كل كما لا يخفى في المقام
التقاليبة والطرف في قوله في الازل مضمون ما انهم
الكلام قبل قوله ولا يزال هكذا في بعض النسخ وفي
بعضها ولا يزال وكل صحيح قوله ولا يوجب له الخ عطف
على قوله لا يوجب الخ والنظر ما وجه التعظيم في طرف
النقص بالفعل والتوك وفي طرف الكمال بالفعل فقط
قوله واما ما بينهما الخ الضمير راجع للدقائق و
المنا سب للمسايق ان لو قال وقايدتهما اي التوعيب
من التواب والعقاب قوله وسعة جلاله مرجع
الجلال في حقه تعالى الي الغر والغلبة و مرجع
الجمال الي الامانة فلهذا عبر في طرف الجلاله بالسعة
وفي طرف الجمال بالعظيم والامانة في الطرفين
من باب امتنافة الموصوف قوله بل لم يزدنا الخ بل
التقاليبة اي لم يزدنا وفوق سبب التوعيب
الذين هما التواب والعقاب وسببهما هو الطاعة
والمعصية وما قرناه في الكلام من المضاف فيندفع
ما يرد على ظاهر العبارة من انه يقتضيه وجود
التوعيب وتحققهما الا ان وليس الامر كذلك قوله
ويخلق الا منداد الخ يحتل ان يكون عطف نفسه
لوفوق سبب التوعيب وهو الظاهر وعطف عام
على خاص وكل صحيح والسعة في المقام التناهي والفق

القائمة

والمراد بالملك السلطان وفي الغيبين يعطيه اختياره
وعدم جبره تعالى علي فعل من لا فعله مناسبا
للمرد على الغرض من قوله في المتن ومن هذا الخ لما اني الكلام
عليه تعالى الوجوب عليه تعالى في شيء من لا فعله انفعه
بمسبلة الكلام علي شيء الخ في جانبه تعالى وعند
التوجه اليها والغرض ان ما قلنا يستلزمها كان من
الشان سوقها في اسلوب الالاف عليه فقال ومن
هذا الخ اي من ثم وهو عدم وجوب شيء من لا فعله
عليه تعالى اي من اجل ذلك استحال ان يكون فعله
تعالى لغرض وهو الباعث على الفعل وهو محتمل
قوله لانه لو كان له غرض الخ مستحالة كون فعله
لغرض فالضمير المضموم بان عايد على البارز سبحانه
والضمير المستتر في اوجب عايد على الغرض و
البارز عايد على الفعل والجور تعالى عايد على الله
قوله والالاف بكه عليه بيان الملازمة قوله فيكون
مفهوما الظاهر من العبارة انه مفرغ علي الثاني
الذي هو قوله لا وجبه عليه وابطله بقوله كيف
ومركب يخلق ما يشاء ويختار وبطلانه يقتضي بطلان
لازمه ولا يخفى ما فيه من عدم الجبري على اسلوب
الصناعة والمناصب ان لو قال لو كان له غرض في
الفعل لا وجبه عليه وهو محال لما مر من استحالة

الايجاب عليه تعالى اذ به يناسب الالاف اسلوب الصناعات
ويكمل وجه الابتنا ثم ما قرره به في الشرح علي
ما سبق من جعل قوله فيكون مفهوما دلالة كنهية
المجلة وفيه من العقلي وجعل قوله كيف ومركب الالاف
دليلا على ما بعد العقلي وهو ان كان جاري على
الالاف اسلوب الصناعات وسائلا من الالاف بعيد من ظاهر
الالاف وما جري عليه في الشرح مبني على تفسيره
الالاف شأنه الذي جري عليها في صدر الكلام في النص
المقامي بنفي الوجوب الذي جوا عليه الكلام صراحة
وتبوت الاختيار له تعالى وانت خبير بان ما سبق
لم يجر علي ثبوت الاختيار له تعالى الاستلزام لاصحاحه
ومنطوقا كما يوجهه صريح النص والاستفهام في
قوله كيف انكاري والاولي الجواب لا يصح ذلك والحال
ان مركب يخلق ما يشاء ويختار وايضا فالغرض
الخ هذا دليل اخر يقتضي ابطال الغرض باعتبار
وصفه بالتقدم والحدوث كما اقتضي الالاف ابطاله
نظرا الي حكمه الذي هو الالاف فبطلان قدم
الفعل ووجهه ان الغرض اذا كان قابلا لمحضف
اذ لا شأن القديم والغرض انه علت وشأن المعلول
ان يفارق علته وقد مر هناك الخ والاولي الجواب
اوحاد فيقتضي الخ وجهه ان الغرض اذا كان

حادثا يكونان من جملة الافعال فيعتبر الى غرض
ثم تنقل الكلام لهذا هكذا فان وقف بان الدور والحيات
التسلسل وكل من الدور والتسلسل محال لما سبق
وتحسب هذا يظهر لكان المناسب في المقام حمل التسلسل
على معناه الاعم كما يقتضيه ظاهر التبريع وهو قوله
فيودى الى حوادث اولها الى من جملة علي معناه
ان خص قوله فيودى الى حوادث الى فيه شيء نظر لما ذكر
قبل قوله وقدم بطلانه المناسب بطلانها اذ الصبر
عاب على حوادث وهذا اسند الى استنباطية المطوية
القابلة لكن الثاني باطل وهو ثبات حوادث لا اول لها
فالواو وتقليبية وانما خبرنا تقدم من الحديث في ادله
بطلانها نعم دليل المنع ناهض من هذا النوع من التسلسل
اذ التسلسل هنا فيما بين العلم ومعلوله باللات
الفعل يقطع في مقامه لعدم ثبوته لتوقفه على
علمه والتسلسل يفتقر عدم تحققها جزوا قوله
وايضاً فالغرض الى هذا الوجه اخر في ابطال الغرض
با عتبار نفسه وخصوصه قوله يعود الى الله تعالى
والتي خلقه هذه مانعة خلو كل من طرفيها باطل ويوجد
في بعض النسخ اوالي فعله والاول اقعد وتوجد المصلحة
هنا بوجه عام حتى يخرج على المعسلة ثم توجد
المعسلة فعني عام حتى تشمل تغليل المعسلة

والاول

والاول محال وهو كون الغرض مصلحة تعود اليه تعالى
ثم توجه اليه من هذه بطرف اخر فقال ولا نه قادر الى وانما
خبرنا بان هذا السند جار على التسليم الجدلي وارضا
العنان للحقيم ولهذا اخره والصبر في قوله لانه عاب
على الباربي سبحانه ولا يخفى وجه مناسبة مثلاً اذ الكلام
جاء على الخلف وفيها عني من العبد لما انهي الكلام
على بطلان الطرف الثالث وهو كون الغرض مصلحة
تعود اليه تعالى اوالي خلقه وظهر انه وجه الاول بطرف
واحد وجه الثاني بطرفين توجه الى بطلان سنده
في الجملة اعني بطلان كون الغرض مصلحة باعتبار الجهل
فعال ولانه يلزم فيه تغليل الى الصبر ان اعني
المقصوب بان والجبر وريفي عايدان على الغرض الذي
هو المصلحة ولا يخفى ما في هذا الاسلوب كبرها مه
انه من الطرف التي وجهها الثاني فالمناسب
سوقه في اسلوب يودى بانه الزام على المصلحة باعتبار
عام قوله لعقل الكلام الى هو سند اللازم بحسب
طرفيه اعني قوله تغليل الشيء بنفسه قوله
والتسلسل بان يقال ما الموجب تخلفها والبراد
بالتسلسل في المقام معناه الاعم قوله في الشرح
وانه مختار الى يحتمل ان يكون اني به ليعقيد انه
المقصود ويحتمل ان يكون عطف تفسيره استواء

الا فاعال بالنسبة اليه تعالى فيكون مرجع الاستواء
 هو ما ذكره هذا هو الظاهر وهذا المصدر يقتضي كشف
 الغطاء عن مرجع الاشارة في صدر النص المقامي ولا يخفى
 ما فيه اذ طرق ثبوت كونه تعالى مختار لم يتقدم صراحة
 بل بحسب الاستلزام والذي تقدم صراحة هو ثبوت
 الوجوب ولذا اقتصرنا عليه في المتن وتقدم التنبيه
 على هذا والصبر جميعها ومنها عايد على الفعال قوله
 اية علة تفسير لقوله ان لا يكون له تعالى عرض المح قوله
 مستحالة اي استحالة اقتضاها حكمة تبعثه ظاهر
 هذا الكلام ان الحكمة مغايرة للعلة وهو كذلك لان
 الحكمة ما يحصل من ترتيب الحكم على العلة من جلب مصلحة
 او درأ مفسدة كالحياة الحاصلة من ترتيب القصاص
 على القتل الحمد والعدوان قوله او اعداه جملة عليه
 قوله قبل اياد الفعل ولو اقتصر على الفعل لا عني عن
 ذكره اي اعداؤه او كونه استدلالا في العقيدة
 على هذا المطلوب الى المواد بالمطلب في المقام ثبوت الغرض
 في افعاله تعالى والتفسير بصيغة العلم مناسب
 في المقام ثم توجه الي الكلام على تلك الوجه وعند
 التوجه اليها ساقها في اسلوب مناسب على حسب
 ترتيبها في اصل العقيدة اشارة للاول منها بقوله الاول
 انه لو كان له عرض في فعل الخ وهذا الاول جار على المثال

الغرض

الغرض نظر الي حكمة الذي هو الايجاب وقد مر ذلك
 قوله طيناني قوله هو غرض لما يفهمه قوله فواجب
 عليه قوله ان يتدخل الفعل الى خبر اسم ان فهو تفسير
 للغرض وانظر مع ما اقتضاه كلامه سابقا من انه علم
 الفعل المستحالة على حكمة فيما متغايران وما هنا افتد
 وامس قوله والله الخ استدلاله فيكون موجبا للفعل
 اي وان لم يكن موجبا للفعل لم يكن عرضا له اي للفعل
 علة فيه قوله علة فيه يدل من قوله عرضا له قوله
 واما قولنا الخ بيان الاستثنائية وهو جار على
 توسع نظر الي الاصطلاح وفي بعضها للثانية ولعله
 اصلاح او عثر على اطلاق ذلك على الثانية اذ المعنى
 متقارب وقد سبغ التنبيه على ان هذا الخارج عن
 اسلوب المتن وان كان مناسبا للصناعة وسالما
 من الابراء قوله اذ المختار الخ استدلاله عدم اختياره
 المساوي لقوله قوله وقد علمت الخ هو من ثمة
 قوله لما يلزم عليه من قوله وعدم اختياره قوله
 قال الله تعالى ورجى الخ استدلاله على بطلان
 الاستثنائية بعد العقاب وقد مر ما في هذا
 الشنيع قوله الثاني الخ اي من الوجه الذي يستدل
 بها على ابطال الغرض وهو كما سبق جار على ابطاله
 باعتبار وضعه اعني وضعه بالغرض والحدوث

وهو لا يخرج عنهما بخلاف الاول فهو جار على ابطاله
نظرا الي انه يقتضي ايجاب الفعل عليه تعالى الذي هو
مما يقع قوله فيجب قدم الفعل بيانه ان الغرض اذا كان
محقق الوجود اذ هو قد يتم بدم الفعل اذ هو معلول
له والشان اقتراح المعلول بعلمه قوله لغوات غرضه
المقصود بالغرض في المقام المبعوث عليه الذي هو الفعل
في الغرض بالمعنى السابق الذي هو الباعث قوله اذ
هو من جملة الالفعال الخ هو توجيه لمضمون التفسير
قوله وحوادث الالفعال الظاهرة عطف تعسير
للتسلسل عما سبقت ولا يجزى ما فيه كانه يقتضي
ان التسلسل في المقام اطلق بالوجه الخ قص قوله
وقدم الفعل باطلا الخ نجابه تمام الاستدلال وهو
استدلال بنية الدليل من جهة المعنى سندها ما افاده
بقوله لما عرفت من برهان حدوث العالم قوله
وهو اثبات حوادث الخ تعسير للتسلسل وهذا
من تمام الاستدلال نظرا الي طرق قوله او حوادث
فيحتاج هذه الغرض الخ وطرف قوله وقدم العقل الخ
والتسلسل وهو اثبات حوادث الخ راجعان لطرفي
المنفصلة الجارية على نفي الغرض باعتبار وضع
عما للفت والنشر المرتب قوله وقد سبغ برهانه
اي برهان بطلان التسلسل وهو حوادث الالفعال

وقد

وقد مر ما فيه في الكلام على النص المقام من قوله الثالث
اي من الالوجه التي استدل بها على نفي الغرض وقد
تقدم ان هذا جار على ابطاله باعتبار خصوصه قوله
يعود الي خلقه اقدمها يوجد في بعض نسخ المتن
من يعود الي فعله وهذه ابرئ من النسخة الاخرى
في المتن قوله ويوجب ايضا الخ لم يجر عليه في المتن
فهو من توسعة الشرح قوله والثاني وهو كون
الغرض مصلحة نفوذ الي خلقه قوله لما عرفت من
عدم وجوب الخ كندلا بطلان هذا الوجه الثاني ثم
توجه الي ابطاله على تقدير تسليمه جدا فقال
ولا نغرض العبد انما هو الخ واسلوب المتن اتم من
اسلوب الشرح اذ ما جري عليه الشرح اخضر من
منعطف الثاني الذي هو كون الغرض مصلحة في
الفعل نفوذ الي الخلق والخلق اعلم من العبد فالمتنا
ان لو قال مثلا كما صنع في المتن قوله والله تعالى
قادر الخ الاشارة راجعة للذة والالم وقد تقدم
معناها وهما يرجعان الي البدن بخلاف السرور
والهم فانهما يرجعان الي القلب قال الغرض في
شرحنا على المعالم الفرق بين اللذة والسرور ان
اللذة ترجع للبدن والسرور للقلب وكذلك الالم
والهم يقابلانها انتهى قوله وايضا تغفل الكلام

الي هذه المصلحة اي التي جري الكلام على نفعها
 باعتبار عودها اليه واعتبار عودها الي خلقه وذلك
 انه لما توجه الى شرح قوله في المتن ولانه يترتب فيه
 تغليل الشئ بنفسه الخ على الالسلوب دفعها لما
 يتوهم من انه توجيه وسند للظرف الثاني من طرفها
 وهو توجهها لمصلحة تعود الي خلقه والى موليين كذلك
 اذ هذا توجيه للكلام عليها بوجه عام فهو الزام
 جار على المصلحة من حيث عمومها قوله ووجودها الخ
 كانه عطف تفسير لخلقها قوله فان قيل لذات
 كونها مصلحة الخ ومعني الذان في المقام النفس
 قوله لزم تغليل الشئ بنفسه وهو باطل اذ التغليل
 حكم بتغيير طرفيه فيصير علة معلولة وهو تعالى
 قوله وان قيل لغرضه اي ايد الخ المناسب اسقاط
 طم الخ من لغرضه اي وان قيل الموجب لوجودهما
 بواسطه الفعل غرضه اي ايد عليها اي خارج عن
 ذات المصلحة ونقل الكلام الي ذلك الغرض
 ولزم التسلسل اي التسلسل بالمعني الخ وما
 انهي الكلام على ابطال الغرض بالنسبة الي الالفعال
 توجه الي ابطاله بالنسبة الي الالحكام اذ الخصوم
 تاروا فيه ايضا وعند التوجه اليه جابه في اسلوب
 التنظير ليسير الى ان ما وجد به الال مستدل على

ابطال

وقف

ابطال

بالنسبة الي الالفعال وهو كما اظهره في الالحكام فقال
 وكما عرفت وجوب نفي الغرض في افعاله كذلك يجب
 في احكامه وبحسب ما مهدنا به يظهر لك ما في جانب المتن
 من التصور قوله وما يذكره فقها اهل السنة من
 علة الالحكام الخ لما قال كذلك يجب في احكامه كانت
 المقام بمعرض سوال وهو ان يقال كيف تنتهي
 الالغرض في الالحكام واساليب الغرض جارية عليه
 فاجاب عنه بقوله وما يذكره الخ وكما في مفهوم فقها
 اهل السنة ورعيه بالخفض كانه عطف نفسه
 للجعل الشرعي والضمير المضاف اليه عايد على الشارع
 المفهوم من الشرعي وقال تفضلا ولم يقل حكمه
 للملازمة التفضل للجعل وقطع الخصم به بخلاف الحكمة
 على الحكم العقلي وايضا به الالحكام اي كما عند
 فقها المعتزلة اذ تغليلهم الالحكام هو عند علي
 الوجوب العقلي وهذا الغرض المفهوم فقها اهل
 السنة القائلين بخوار خلق ما ليس فيه مصلحة
 ولا درامسة والصغير في ايجابه عايد على
 العقل المفهوم من العقلي وكانه عطف نفسه
 للحكم العقلي فهو مخفوض قوله ولهذا اعترض الخ
 الاشارة راجعة لمفهوم قوله وما يذكره فقها اهل
 السنة ومقوله هو قوله ومنها ان تكون معني

الباعث وفي هذا الكلام شبه اذ قضيت له ان هذا
 القول لا يلزم الحجب بل او الفرض انه لا مدي وبنت
 الحجب تابع له قول وتاول بان مراده الباعث في القول
 هو السبب والد مولف جميع الجوامع وجب ان
 كان له اثني عشر ولد اكل يدعي ان جهاد قول والحف
 الخ هو من كلام المصنف في انما هي القولة المذكورة
 والسبب في تعقبي تكثير الضمير وكانه عدل الى ذلك
 للفرق فيه او مراعاة الخبر قول وكذا يوجد في الكتاب
 الخ اي وكذا ما بطل عليه في الكتاب او السنة
 من افعال الله وفي بعض النسخ من ذكر افعال الله
 والله ولي النسب قول وكذا اخبر مقدم وما يوجد
 مبني امور وهما حال من الضمير في يوجد العايد
 علي ما قول فانه يوجب الخ بدل من كذا فهو
 خبر في قوله بالغا لما تضمنه المبتدأ من معنى
 الشرط قول فتجعل الام في قوله تعالى ليعبدون
 جواب للشرط مقدرا في ثم ان اردت تاويل الربة
 فتجعل الام الخ فالغار ابطم للجواب بالشرط المقدر
 قد ذكر وجهين الاول ان لا يعبدون لله فيكون
 كما في قوله تعالى فاللقطم ال فرعون ليكون لهم
 عدوا وحزنا وعليه والتقدير خلقت الجن والانس
 فصاروا اول امرهم الي الله بالعبادة لا الي الهام

ويرد علي هذا الوجه ان موقع لام الضمير مرة
 يقصد الفاعل بفعله امرا فيفتح خلا فتجمله بعاقبة
 الفعل وما يصير اليه وهذا يستحيل عليه تعالى فاذا كان
 ليس من مواضع لام الضمير مرة كما اقتضاه هذا
 الوجه قولم الثاني ان لا يعبدون من باب الالتماس
 التبعية وصورتها في الحرف ان تعني الالتماس
 او لا في متعلق معني الحرف وهو عند صاحب المغتاج
 ما يعبر به عند تفسير معني الحرف كما في قولنا من
 معناها ابتداء الغاية فابتداء الغاية عنده ليس
 معني من بل متعلق معناها وعند صاحب الكشاف
 المجرور كما في قولنا من يد في نعمة والاول المعتمد
 ثم تتبع الالتماس في المتعلق الالتماس في
 الحرف ولهذا سميت بالالتماس متعارة التبعية وبيان
 في الالتماس ان اصل لام التعليل ان تدخل على الفرض
 في الشيء والباء على عليه اعني علته الغائية فهي
 متقدمة ذهابا عنها باعته عليه متأخرة عنه
 خارجا لتترب عليه والترتيب في الكلام بواسطة
 اللام كما في المثال والعبادة في الآية والامر بها
 نظرا الي المعني ما خلقهم الله للامر بالعبادة ليس
 علة للخلق اذ لا باعث له تعالى علي شيء فنقول
 اللام للالتماس متعارة التبعية وذلك انه

تربى بالعبادة علي الخلف بتربى علي العلة الشئ
الغائية عليه كالسكنى علي البنا في صورة الدار
من العلة الغائية نتيجة وغرة ما تربى عليه والامر
بالعبادة بالنسبة للخلف تحاكمها ولا يعقد لها
مصلحة علي الاول من الابرار فترت الاستغارة اولاً
في العلية والعرضية وذلك متعلق معني اللام
عما عند صاحب المحتاج كما سبق وتعلق بالاكتمال
في اللام فصار حكم اللام حكم الاستغارة المتغير
لما يشبه العلية كما استغنى الامد للشئ ع التبع
بالحيوان المفترس وكذا الامر في قوله تعالى والقطم
ال فرعون الآية فيعتبر تشبيهه ترتيب العداوة
والخرب ع الا لنقاط تربى علي العلة الغائية كالحمية
والنيبي عليه فاستدل في المشبه اللام الموضوع
للمشبه به فترت الاستغارة اولاً في العلية
والعرضية وتبعها في اللام فوضح الوجه الثاني
قوله او هي من الاستغارة التبعية عا ما تقرر
في البيان كما اوضح الوجه الاول قوله ففعل اللام
في قوله تعالى ليعبدون الآية واعلم ان
المعتزلة كما احتجوا بهذه الآية عا ثبوت الغرض
له تعالى احتجوا بها عا تخصيص مريدته تعالى
بالطاعة وانه لا يشاء المعصية فقر والاية ما اردت

تعلق

تعلق الجن والانس بالعبادة وقد سلف الرد عليهم
وبيان استغالة الامرين علي تعالى وما جريا
عليه من التمشية في الالة الموافقة للمعقول والمتقول
بدفع ما يتوهم من وروها علي باب اعتبار تشبيههم
قوله في المتن قالوا اذ لم يكن عرض فالفعل سلف
الح هو توجد الي جلب ما المخصوص من السند علي
دعواهم من ثبوت الغرض له تعالى وذلك ان لهم
مستند اسمعيا وعقليا اما السمع فلم يجز عليه المتن
نعم الشرح قد جرى عليه قبل نظر الي قوله وما
ذكره فترها اهل السنة الح وقد ظهروا بفضله وامر
العقاب جهوا المفاد هنا بقوله قالوا وسينبئين بقصص
ايها ان سقا الله قولي قلنا السفة الخ اي قلنا تمنع
الملازمة التي حكمت بها الشرطية التي جربت اهر
الخصم عليها القابل لو كان الفعل او الحكم واقفاً غير
عرض للمز والسفة ممن صدر عنه وذلك ان السفة
عرفا ما فعل مع الجهل بالعواقب الخ قوله او ترجم
الح بالخصف عطف على الجهل قوله حتي يفعل السفة
الح هذه الغاية راجعة للطرفين قوله ما فيه ضرورة
او حتم او يفعل ما يضر به او يملكه حالاً او لا قوله
وهو لا يشعرا من الحالة انه لا يشعرا سا كما في
فعله ما فيه منزه او حتم مع الجهل بالعواقب

او يشتم لكن لجهله وضعف عقله برجح المروج من
قضا لذة خالصة وهذه الاشهر حكما ولهذا اطلق المص
نوله وابن هذا الى الاستفهام انكاري فهو لا مشاع
والاشارة راجعة للسعة المحقق قبل قوله المتعالي عن
تجدد كماله او نقصان هو مناسب لقوله او ترجيح
اللغة الحاضرة قوله الذي لا يعزب عن علمه شيء هو
مكتسب لقوله مع الجهل بالعواقب قوله على الاطلاق
لما يفهمه عموم شيء قبل وقوع النكرة في الشيء يدل
على العموم قوله في سراي اسرار يعني اخفا قوله واعلان
اي اظهار وهذا افضل يعزب وقدم ظرف السر وان كان
لا يتوكل للاعلان محله اذ هو اعم منه وثبوت اعم
يستلزم ثبوت الاخص للسجع ولما كلف اسلوب
التنزيل وما ذكره راجع للطرفين على اللغة والنشر
المترتب فطرف تجدد كماله او نقصان راجع لطرف
الفعل مع الجهل بالعواقب قوله الذي لا يعزب عن
علمه شيء راجع لطرف الفعل مع ترجيح اللغة الحاضرة
ويبطل ايضا ما جرى عليه التصور من غير الاستشابة
كما سيأتي في الشرح قوله هذه شبهة الخ لما
توجه لتقرير مقسمهم اطلق شبهة لانه من بابها
اذ سبقه انما ما استغنى امره على المستند وان
فاغتنق دليله وليس يدل على ما جرت

عليه

عليه جهنهم من الافعال والحكام يظهر لك ما في المتن
من التصور لعدم جريه عليه الحكم قوله وقعا
الفعل والحكم ووقع الفعل ظاهره واما وقوع الحكم فباقتنا
توجهه الى المكلف اذ الحكم هو خطاب الله تعالى في
الازل المتعلق بافعال المكلفين فهو قد يجرى في فعل
الوقوع وايضا في المتن فتصور انظر الى عدم جريه
على العيب والغرض ان التصور جريا عليه كالسعة
الهم الا ان يقال يعتبر السعة بالمعنى اعم حتى
يشمل العيب ولا يتغير ان ما جرى عليه المص في المتن
هو مقول التصور بحسب المعاني وعليه فقوله
صدر المتن المتعالي اذ لم يكن عرض الخ فيه شيء
لان اذا تعقضي الجرم بوقوع شرطها والتصوير لا يكون
ذلك بل يكون تعقيب قوله من صدر امره بالف
التثنية وما يوجد في بعض النسخ بالافراد فهو
راجع الى ما ذكره لكنه تعالى حكيم الخ هذا
الكلام بوجه انه هو استثنائية الدليل
اذ لم يجر عليها الكلام سابقا والغرض ان طواها
وادخل لكن على مسدها وتقرير الكلام لكن محال
لانه تعالى حكيم الخ ولم يتغير متواليها لبيان الملازمة
وكاثرهم اعتمدوا الظهور في جانبها وبيان المقصود
عليهم بحسبها وذلك ان السعة الخ الاشارة راجعة

لمنع الملازمة علي حذف مضاد اي وسند المنع ان
السعد في العرف الخ ولا يجني ما يبيد تفسير السعد
ويبيد تفسير في المتن من التفسير ووجد انه لما جري في
المتن عا ان تالي الشرط يكون الفعل سندا لما سبب ان
ينكلم عليه من حيث انه فعل الشخص هو ولم وهو لا يشعر
اي بالضرر والهلاك ولم وخفة عقله كانه عطف تفسير
لجهله ولم لا ينفاه مثلا وصف للمة العالمة وقال مثلا
لا يبين ألم جورج بصورة من صوره وعدم القصد
كانه عطف تفسير والمراد بالقصد القصد المعتبر
منه وهو ما يقتضيه القضايا من جهة العقل والطبع
لا مطلق القصد فيرجح معني العبث عرفا فعلا الشئ
مع عدم القصد المعتبر منه ومعناه لغة اللعب
والخلاف يقال عبث كفرج اي لعب وعبث كضرب اي خلط
فولم وهذا كله الخ الاشارة راجعة لمضمون ما جري
عليه الكلام من معني السعد والعبث عرفا
وذلك انه لما افاد معناها عرفا توجه الي تخفيف
منع الملازمة وانبعه بالسند وان كان ما سبقت
بخصني تخفيف منها ثم شجعا قولهم مع ان افعالها
الخ تخفيف لئلا يكون السعد والعبث يعلق
بجانبه تعالي قولهم واتقانها من باب عطف التفسير
ولما انهي الكلام عا سندا منع الملازمة نظر الخ طرف

الافعال

الافعال وكان التالي جارا ايضا علي الحكم كان من
النشأت نتحرض لسند منع الملازمة بالنسبة الي
الحكماء وعند التوجه اليه والفرص انه علي طراف قبل
من سندا بالنسبة للافعال جارية الملوحة الانبا عليه
فقال واذا فهمت هذا في افعاله تعالي الخ ولم يتفرعن
للارادة في طرف الاحكام لانها رغبة والارادة تتعلق
بما هو ان في بخلاف الاحكام قوله لا يتطرق له من قبلها
نقص اي كما لا يتطرق له كمال واجري الكلام علي
طرق النقص دون الكمال لخاصة النقص للمقام
ونظر لما تقتضيه قاعدة التصور والضمير ان في قوله
قبلها ووجهها عايدان عا اله حكماء قوله وان فسرت
المعتزلة الخ لما انهي الكلام عا منع الملازمة توجه
للكلام عا منع الاستثنا بية وهو جار على تسليم
الملازمة جدا فقال وان فسرت المعتزلة الخ قوله
ومنعنا الاستثنا بية اي من جهة المعني واما
باعتبار الالفاظ للمعني فمنعه ايضا لا يها م
معني يستحيل في حقه تعالي واي هذه الاشياء بقوله
وقصارى الخ مرانا تمنع عا هذه التقدير الذي
جري قوله وان فسرت المعتزلة الخ وقصارى الخ مر
غايتها قوله لا تذكره من ذلك لئلا ينع
الفرص اي نظر الي قوله وان فسرت المعتزلة

السفاهة والعبث بنفي الغرض واذا عرفت هذا ذكر
 الخ الحسن والقيح عنده جل وعلا اي بناسهم على
 اصل الخسنيين والتقيح العقليين فقد اتضح ان الفصل
 الخروج منه قد جرى على مسيلتين من المسائل التي وقع
 النزاع فيها بيننا وبين الخصوم فتوجه في المقام الى
 مسيلة اخرى من مسائل النزاع بيننا وبينهم وهي
 مسيلة استقلال العقل بتوصل دون شرع الى اركان
 الحسن والقيح في ذلك فعاد الشرعية فقالنا المعتزلة
 نعم واهل السنة لا دليل اهل السنة ما اشار اليه المم
 من ان نشاوي لا فعال بالنسبة اليه نفاي في الخارج
 بلا واسطة علي وجه الاختيار في جميع ما يدل على
 انتفاء الحسن والقيح العقليين واذا انتفيا فليس
 ثم حكم يدركه العقل دون الشرع والمراد بالافعال
 في المقام الاستنباطية وينبغي ان يعلم ان
 الحسن والقيح للشيء بمعنى ملازمة الطبع ومناخرته
 لحسن الخلو وقيح المروءة بمعنى صفة الكمال والنقص
 لحسن العلم وقيح الجهل وهذا ان المعنيان ليس
 النزاع فيهما بل بحكم العقل بذلك اتفقا بيننا
 وبين الخصوم واما النزاع فيهما بمعنى ترتيب الثواب
 والعقاب اخلا والملاح والذم عاجلا لحسن الطاعة
 وقيح المعصية فهو عندنا شرعي فليس الحسن

شرعا

عند اهل الحق وقيح المعصية فهو عندنا شرعي
 وليس الحسن شرعا عند اهل الحق الا ما قيل فيه
 افعلاه وليس القبح شرعا الا ما قيل فيه لا تفعلوه
 وعند المعتزلة عقلي اي بحكم العقل لما في الفعل من
 مصلحة او مفسدة ينشعبها حسنة او قبيحة عند الله
 تعالى وزعموا ان العقل يدركه ذلك تارة في الضرر
 لحسن الصدق النافع وقيح الكذب الضار وتارة
 بالنظر لحسن الصدق الضار وقيح الكذب النافع
 وبجي الشرع موكد ذلك وتارة باستعانة وانبا
 من الشرع فيما خفى على العقل لحسن موعود اخر يوم
 من رمضان وقيح موعود اول يوم من شوال ولا يخفى
 وجه مناسبة استنباط المسيلة عما سبق
 ونزج لها بالفصل لمغايرتها لهادي في بعض النسخ باستقاط
 الترجمة والاولى ان نسب وجرى على اذا لاث
 هذا الشرط مجزوم بوقوعه قوله تنسور اي اتي
 من اعلا السور والمقصود به في المقام الخامس
 ومصدوق من المعتزلة والمراد بالغييب ما عند
 تعالى وراي من الراي بمعنى العلم اعتقاد قوله ان
 العقل وحده يتوصل الى تمسك علي ما يتوصل اليه
 العقل بلا نظر او ببول لا يخفى ما فيه من القصور
 لخروج ما يتوصل اليه العقل بواسطة الشرع قوله

عليه انه لو سلم لهم ذلك الخ هذا بردها سبيل التنازل
دارها العنان والصغير في قوله انه للشان والاشارة
ما جعله ليقول ما راي في هذا مضافا في مبني ما راي
من اصل التبيين والتبيين العقليين عما لا يقتضيه
صنيعه في الشرح قوله لم يحرم العقل بشي من ذلك
اي من الحسن والقبح قوله لتعارض وجه من النظر
في ذلك اي في الحسن والقبح وهذا بيان الملازمة
هذا اما يقتضيه ظاهر العبارة وما ذكره في الشرح مخالف
ظاهرها وسياتي ان شاء الله هناك مزيد بيان قوله
فاذا لم نعرف الخ هكذا وجري على خصوص الامكان
والكران لما لهما من مزيد اختصاص نظر الي انهما لا اصل
لما سواهما من التكاليف واستخيرات ان المكاتب
للسبب في اجراء التبريع على الحسن والقبح اذ ذلك
محل النزاع لا على الحكم الذي هو الوجوب والتخير
لكن سهل له ذلك كون الحسن يستند على الوجوب
والقبح يستند على التبريم قوله في الشرح لما حقف
الخ فتوله من غير واسطة بوضع قوله ابتداء وفيه
تلك على الخصوم قوله او صغته اي سوا كانت
خفيفة او اعتدانية ليطابق المذهب التي تبي
وهذا الكلام يتضح بما بعد من قوله والرد على الجمع
ما مضى من كون الافعال لا تاتى للعباد في شي منها الخ

افعلوه

قوله افعلوه بصدد فاعلى الواجب والمدحوب فقول
لا تفعلوه بصدد فاعلى المحرم والمكروه وخلق الاول
وبقي واسطة وهي المباح وتوعد الصبي قوله
وتخصيص كل واحد منهما اي من افعلوه ولا تفعلوه
قوله لا علة له خبر لقوله وتخصيصه الخ قوله وقالت
المعتزلة الخ قد سلف ان من المسائل التي وقع النزاع
بينها بيننا وبين الخصوم مسألة الحسن والقبح بمعنى
ترتب المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا
ومسألة هل العقل الخ وتقدم مذهب اهل السنة
وسندهم في ذلك ولما اهما الكلام عما ذهبنا
الى تقرير مذهب الخصوم ورده فقال وقال المعتزلة
الخ والمراد بالاختيارية تمام شأنها الاختيار
قوله من جهة العقل اي لما يدرك فيها من المصلحة
والمفسدة ثم توجه الى ما لهم من التفصيل في ذلك
فقال وزعموا ان منها ما يدرك العقل بالضرورة
الخ الظاهر ان الصبي في قوله منها عايد على ذلك فعال
وهو مناسب نظر الي وصفها بالحسن والقبح
والا فقد ان الوجري على الحسن والقبح اذ ذلك هو
المدرك ومنعطف التفصيل والشرح جي لهذا النوعين
اعني المدح والذم موكدا لما يدركه العقل فيهما حتى نقول
باني مؤسسنا قولهم فخير عن حال المحل اي عن وصف

الموصوف فالمراد بالمال الوصف وبالحمل الموصوف قول
كأية انشأ فيه حكما اي وصفا والضمير المجرور يعني
عابد علي هذا النوع لا خير قول قالوا الحكيم الذي ينظر
طلبا للابيضاح قول العفار يفتح العبد المعلقة وتشد بد
القاف ككتاب احد العقاقير قال الجوهري العف اقرب
اصول له دوية قول ثم اختلفوا الخ خاصلة على القول
الاول ان الله فعال تحسن وتقيح لنفسه بالمعني اخر
والحسن والفتح وصفان ذاتيان كعرضيان وعلي
الثاني انها تحسن وتقيح لصفة لازمة اوجبت لها
ذلك فهي حسنة لما قام بها من حسن لازم وقبيحة
لما قام بها من قبيح لازم فهما عرضيان لازمان وجوديا
وقبيه قيام المعني بالمعني لان الفعل عرضي وعلي
الثالث انها تحسن لذاتها وتقيح لصفة لازمة
اوجبت لها ذلك فهي حسنة لما قام بها من حسن
لازم وقبيحة لما قام بها من قبيح لازم فهما عرضيان
لازمان وجوديان وقبيه قيام المعني بالمعني لان الفعل
عرضي وعلي الثالث انها تحسن لذاتها وتقيح لصفة
لازمة فهو جار علي التقصيل وهما وصفان حقيقيان
على الاقوال الثلاثة وعلى الرابع هما وصفان اعتباريان
كخفتين قد يحسن الفعل باعتبار ويتقيح باعتبار
اخر كقرب البني للثايب وغيره والعنفي وصف

لا احتياط

لا احتياط قول والمعنفي الخ اي العنفي عدم تقيح
عن غيره قول وجنم الخ الظاهر انه راجع لقول
الثالث وانت خبير بان الماسب ان يرجع صدره للثاني
الذي هو قوله ان الذات الخ وان يرجع مجزئ للثالث
ولا يبعد ان يرجع للثاني ايضا ويكون التقيح جار
على ما هو محذور بالنسبة لله تعالى قوله كمنوب الخ
تميل اليه طلبا للابيضاح قوله والرد علي الجميع ماضي
الخ في ظاهر العبارة شي لا غير مستقيم فاذا المصدر
يؤول باسم الفاعل او يكون ماضي علي حد
الجار والتقدير والرد على الجميع ماضي والرد علي
الجميع ماضي اي في صدر الشرح ووجه الرد ما ذكر
ان استنبط الباري تعالى جميع ما يدافع عقلا
طلبها من العباد علي وجه الام والنهي وهذا يقتضي
فساد مذهب الاقوال من الوصف الحقيقي وغيره
وبالغاية ينبغي وجد الزوم السابق في صدر
الشرح قوله امارات على ما جعلت الخ من ثواب الخ
بيان ما جعلت فالجمل امارات على الثواب منها فعل
الواجب والمندوب وترك المجرم بينة والجمل امان
عليه عدمه كلفعل المباح قوله لكانه راجع للقول
الاولي كانه جار على انصاف الفعل بالحسن والفتح
لذاته قوله اول صفة لازمة راجع للقول الثاني لا

جار على ذلك ويحتمل لذاته اول صفة لازمة راجع
 لقول الثالث الجار على التفصيل قول ولا يخرج
 التقبضات الى عطف على تالي الشرطية وهو قوله ما
 اختلف اي لو انصف الفعل بالحسن والفتح لذاته اول صفة
 لازمة لا جزم التقبضات الى اطلق التناقض بالمعني
 اللغوي الذي هو التناقض لا بالمعني الاصطلاحي الذي
 هو التناقض النقي ونفيه اذ الحسن والفتح ثبوتيان
 على كل من الاقوال الثلاثة التي يرجع اليها هذا الالتزام
 كالانواعين السابقين وبيان اجتماع التقبضات
 ان قوله لا ينافي عند ان طابق الواقع كان حسنا لصدقه
 بالمطابقة وقياسا لا مستلزما وقوع متعلفه الذي
 هو صدور الكذب عنه في الغد وان لم يطابق الواقع
 كان قبيحا لكذبه لعدم المطابقة حسنا مستلزما
 انتفا متعلفه الذي هو الكذب القبيح قبل زوم في
 الكلام اجتماع صفتي الحسن والفتح الدائيتين
 وهما متنا وبان والمراد بالدائيتين ما هو اعم
 من المعلن بالنفس والمعلن بصفة لازمة قوله
 والبحث في المسئلة طوبى الى المراد بالمسئلة
 المسئلة السابقة التي هي مسئلة الحسن والفتح
 يعني ترتيب المدح والذم عاجلا اي قوله عما انه لو سلم
 الخ قد سلف ان مرجع الاشارة ما راي عما خذ في مضان

اي يعني

اي يعني ذلك من اصل الحسن والفتح الي اخر ما سلف
 ونفسية قوله هنا يعني انه الخ ان قوله بشي وقوله في
 ذلك كل منهما جار على الحكم فيكون الكلام جاريا على
 مسيلتين مسيلة الحسن والفتح يعني ترتيب المدح و
 الذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا الخ ومسيلة هل
 العقل يتوصل دون الشرع الي اذراك ذلك في الاحكام
 الشرعية الخ ولا شك ان كلاما من المسيلتين وقع فيه
 النزاع بيننا وبين الخصوم الى انه خارج عن الظاهر
 قوله يستنبط فساد مدعهم الى اطلق المذهب هنا
 عما هو اعم مما سلف فلذا افيد به الطريق ولا يخفى
 ما فيه وانه لا يقطع التصور لانهم توقفوا فيما لم يقص
 فيه الفعل بخصوصه انظر شرح الكلام على ذلك المحلي
 قوله اذا ما لا فائدة له الخ بيان الملازمة التي حتمت
 بها الشرطية قوله لان الفائدة فيه الخ كذا كفتنا فيه
 قوله فلانه انما يحصل له الحسن بطلان عود
 فائدة الشكر الى العبد عاجلا قوله فلان
 العقل لا يحال الى حسن بطلان عود فائدة الشكر
 اليه اجلا قوله وهو اذراك كونه تعالى منها المصغر
 ما يد علي الوجه الذي اوجبه عنه وذكره المختصرا
 له لكن لم يخبر به بل ذكر بعضه ثم استشعر سواد
 يرد عما قولنا بعدم فائدة الشكر قبل الشرع توجه الي

٤٢

تقريره ودفعه بقوله فان قالوا لنسلم الخ ^{قوله}
جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو صفة ملوك والسياف
يقضي عليها على المبالغة وان لم تكن هذه الصفة
معهودة في ذلك ^{قوله} كسرة صغيرة يقال المكسر بكسر
الكا فاسم القطعة من الشيء المكسور ^{قوله} وله من خزائن
انواع الطعمة الى الواو الى الهمزة في الجاف اي الجالس
واحد ها محذوف اي مجلس ^{قوله} فقد بان تكريم هذا الاشرف
راجعة لمضمون الكلام المقامي ^{قوله} غير ان المحسنين
والشبيخ الاضافة للسبب ^{قوله} غامبيا اي ذليلا
^{قوله} وهو حسبي واي منقطع ^{قوله} الحذف وقف ذلك
على الشرع الى الامتارة الاحكام وان مقتضى ظاهر
العبارة عودها الى طلبها ولا يتعين ما في هذا من حسن
التخلص ^{قوله} وهو الفصل الى يحتمل الصبر ان يعود
الي المذكور من البحث وما عطف عليه لكن في الاخبار
عنه بالفصل شيء فيحتاج الي تقدير مضاف اي
وهو مضمون الفصل الخ ويحتمل ان يعود الى البحث
بمعنى البحث فيكون من باب الاستخدام ويكون
قوله وتحقيق شرط الرمان الخ بالتحقق عطف على
النبوة وهذا الاخبار انسب ^{قوله} ومن الجائز ان يرجع
الى ان به بعث الرسل الخ قد سلف ان العقائد تتنوع
الي الله لبيان والنبوات وقد سلف الكلام على الاهيات

وما

وما يتعلف بها فلما انتهى الكلام عليها توجه الى الكلام على
النبوات وعند التوجه اليها ترجم لها بالفصل على دابة
في تراجم الكتاب ولما توجه للكلام عليها وكانت عند
اهل الحنف من الجائز ان قال ومن الجائز ان الخ فالجور
متعلق بالمجدوف خبر مقدم وقوله بعث الرسل
مبتدأ مؤخر والمصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو
الله تعالى وخلة يجب الايمان به اعتراضية بين
طرفي الايمان ولم يجر على هذه الجملة فيها سلف كما
انه لم يجر على الطرف اعني قوله في حقه تعالى كما
جرى عليه فيها سلف وكأنه جرى على حذف الطرف
هنا لدلالة السياق السابق عليه وجرى على حذف
اعني حذف قوله ويجب الايمان به فيها سلف لدلالة السيا
اللاحق عليه ومصدر وقف العباد الجنس من الجنس
والجن والملايكة على القول بان الملايكة هي طيوت
بغرض الشريعة ^{قوله} ليلغوا الخ هذا من قوايد
الارمال وهي لا تخصص بصفة واقترن بها ما ذكر
للماسة الارمال كان هذه القابلة لا تتحقق الخ
به ولا يمكن وصول العقل اليها بدونه بخلاف غيرها
والامر شامل للواجب والمندوب والشيء شامل للمعزوم
والكراهة بخلاف الخ والى على القول به فالاباحه
تسم سادس على القول بخلاف الاول وخامس على

عدم القول به قوله وما يتعلف بذلك الخ لما هي
الكلام على خطاب التكليف اتبعه بالكلام على خطاب
الوصف فلاشارة راجعة لما ذكر من امر الله ونهيه
واباحته الذي هو مصدق الخطاب التكليفي قوله ما
في محل نصب عطف على امر الله تعالى قوله من خطاب
الوصف بيان لما هو الخطاب الوارد يكون الشيء سببا
لحدوث الوقت لوجوب الصلاة او شرط كالطهارة له
او مانعا كالحبس او مبيحا كالبيع المستكمل للشرط
او فاسدا كالتزويج المراءى نفسها قوله لما عرفت ان العقل
الذي الطاعة ما رتب عليه عاجلا المذبح واجلا الثواب
والمعصية ما رتب عليه عاجلا اللوم والعقاب اجلا
وما بينهما هو الذي يترتب عليه شيء من ذلك ومصدوقه
المباح وترك المندوب وفعل المكروه قوله في الشرح ما
يتعلف بها اي بالالهيات وذلك كمضمون الفصل الخروج
منه اعني قوله فصل واذا عرفت هذا كراخ والنبويات
بالبا وهو جمع نبوي وفي بعض النسخ النبوات جمع
نبوة والاولي انسب بالالهيات قوله والثانية
في حكم الرسالة اي وفي طبع حكم النبوة قوله وما
يتعلف بذلك اي من باب النبوة ليعلم له الحصر لكن يعلى
عليه مقتضى الظاهر من عود الاشارة على النبوت
قوله المسئلة الاولى في معنى النبوة والنبوي والرسالة

والرسول

والرسول ليقابل صدر الكلام ولا فقه ان لو قال المسئلة
الاولى وهي 2 معنى النبوة الخ قوله ويجعل الخ انما خبر
بان هذا الكلام غير مناسب للنبوة نعم السبب يقتضي
انه راجع اليها بل هو في معنى النبي فالمناسب ان لو قال
ولفظ النبي يجعل الخ مبيحا يجعل ان تكون با و
مصدوقه وان تكون مخففة او مفعول بكسر العين
اسم فاعل من الرباعي والمناسب تركه للاستغناء عنه
معني فاعل اذ هو مقدم في الواقع من هذين الوجهين
تسهيلا اي لا جعل التسهيل المراءى الوجهين كونه اسم
الفاعل واسم المفعول ولا علينا في الوتر ان التسهيل
اي لا جعل التسهيل مخفف يغلب هجرته يا ويبيح ان
يعلم ان التسهيل اربعة انواع كما عند الفخر التسهيل
بين الصلوة وبين حركتها وهو اقواها اذ فيه النطف
بمعنى الصلوة ثم التسهيل بالبدل بان تبدل الصلوة من
جنس حركتها وكان موليا للاول في القوة لان البدل
يقوم مقام المبدل منه ثم التسهيل بالنقل لتبقي
حركاتها والتسهيل بالحدف وهو اضعفها والمناسب
في المقام الثاني والتسهيل اذ اطلق لفظه على الاول
وان اريد غيره فلا بد من تقييد فيقال التسهيل
بالبدل والنقل بالحدف وانظر تعبير المصنف هنا بالترك
فهو ظاهر في الحدف وما يقتضي ذلك من النطف بل لفظ

النبي بيا واحده فهذا هو مستعمل اول قول فهو
ماخوذ من النبوة الخ يجتمعل عود الصبر على لفظ
النبوة وهو الظاهر ويجتمعل عوده على النبي وعالمه و
فيكون تكلم على لفظ النبوة بدون همزة اوله وانعته
بالكلام على لفظ النبي كما صيغ في الكلام عليها فهو من
وهذا الحسن قول مرفوع بصم الميم وفتح الواو بعدها
فامضعة قصد بها المبالغة وان لم تكن من صيغها
وفي بعض النسخ مرفوع اسم فاعل من ارتفع ويؤخذ
من اختلاف النسخ ان لفظ النبي يجتمعل ان يكون معني
مفعول او معني فاعل كما سبق في المهور والطور
يستعمل معني الحد ومعني القدر وكلاهما صالح هنا
والباقي قوله بالوجه سببه قول وليس في النبوة الخ
سند نفي كونها صفة ذنبه لانه النبي من نوع
البشر ويستعمل اختصاص بعض افراد النوع باسم
ذات كالتا طغية للانسان لا استواء افراد جميعا في
الحقيقة ولو ان منها وهذا يقتضي الودع الكرامية
قال تعالى قل انا بشر مثلكم بوحى الي فاشيت
لنفسه البشرية والتميز بالوحى وقد سلف ان
الكرامية ينسب الي محمد بن كرام السجستاني
ولا يكتسبه اى كصفة العلم كما صار اليه
الغلا سفة الخ قضية كلامه ان النبوة عندنا هي

النبوة

النبوة عند جميعه انه جعل قولهم خلاف وليس كذلك بل
النبوة التي هي النبوة بالربانية والنبوة التي هي النبوة
والنبوة هي صفة من ان القلب وجلالة الي ان يتقرب
لما لا يهتد لادراك غيره ونحن نقول بالكتساب هذا
المعنى لكن لا نسبه نبوة بل النبوة عندنا هي اختصاص
بسماع وحى من الله تعالى بواسطة ملكه او دونه قال
تعالى الله يصطفى من الملأ يكة من لا ومن الناس اليه
ولا شك في عدم اكتسابها بهذا المعنى فلم يجتمع مع
في الاكتساب وعدمه فليس اذن الخلاف بيننا وبينهم
معنى ياذ من شرطه اتخاذ الموضوع وان يرد الالبات
والنبي على واحد وانما هو لفظي راجع الي التسمية
اي النبوة اسم لهذا فاختار لا سمي ما وصفوه بالنبوة
ولذا نقول بالاكتساب وهو لا يشمون ما وضعنا
بالنبوة قلنا لا يقولون بعدم الاكتساب والمراد
بالتركيب التخلية من الاوصاف الذميمة فقدم صفا لا
يلبس لصاد ككتاب اسم والباقي قوله بالوجه سببه
قوله فما لنا اى ايضا قوله والمختص بالاول الخ المراد
بالاول طرق قوله في اختصاص الخ وبالثاني طرف
قوله فان امر يتبدل في الخ قوله قال رسول الله
انظر هذا الفخرج وما فرغ عليه فان الفرع عليه
الذي هو المختص بالاول والثاني الخ لا يقتضي نسبة

بين الرسول والنبي بل الذي يقتضيه هو النبأ
فإنما سب أن لو جابا لمفرع عليه في أسلوب يقتضي
التعريض المذكور كان يقول فالمقتضى بالاول نبي وان اخبر
بالاول والثاني في رسول ايضا في قول وقيل هما يعني ولكن
يتعرض لذلك والمناصب المتعرضة له والقصود به معنى
الرسول على القول الاول المشهور ولم يتعرض ايضا لتعيين
المشهور لكن سوفه للاقوال بعد الاول في أسلوب التمهيد
يود أن يصنعها وقوة الاول وقيل بينهما عموم
أخ صاحب هذا الجهد يعتبر بالرسالة بوجه عام
الشمول للملايكة قوله وقيل هما منبايتان إلى انظر هذا
القول مع ان سيدنا ومولانا محمد اعطاه الله عليه وسلم
قد وصفه الله في التنزيل بالنبي والرسول وكذا قال
تعالى في طه من مولا ناصيا ومولا ناسما عبد عليهما
السلام وكان رسولا نبيا فهو يدافع ما في التنزيل
وانظر ما سطر به النبأين فهو حسب ظاهره يقتضي
الجمع بين الرسول والنبي في الوجه لكن السبب في
يقتضي ان يعتبر الوجه الذي لا ينبأ به خاصتهم وهو
يقتضي النبأين اسم مع انهم بوجه الجمع خاصتهم
ينبغي ان يكون على الله شروط النبي لم يتعرض لها في
المقام وكان من المناصب ان لو تعرضت لذكرها و
هي ثلاثة الاول المذكور به وقد اختلف في شرطها

وعلى القول بعدم شرطها اختلف في نبوة السيد
منهم والسبب اسببه والسبب سارة عليهم السلام
قيل نعم وقيل لا والسبب اسببه في زوجة فرعون
وهو النبي النبي الله عليها في التنزيل والثاني بعد هذا
زوجنا مولا ناصيا ومولا ناسما في الآية فلا يكون ذارف الثالث
ان لا يكون ذلك في قول المسبب الثانية في اختلاف
في حكم الرسالة هل هي جائزة او واجبة او مستحبة
الاول مذهب اهل السنة والثاني للمعتزلة والثالث
للجهمية وهم كما سلف منسوبون اليهم اسم
رجل كان فيما مضى مجوسيا ثم انتقل إلى هذه الطريقة
التي منعت الرسالة وهذه نسبة من جهة المعنى
وزعم بعضهم بانهم سمو ابراهيم لانهم لا يصدقون الا
نبوة نبي ابراهيم عليه السلام وقيل هم على فرق فرقة
لا تصدق برسول اصلا وفرقة الامم لا ادم
وفرقة الامم لا نبي ابراهيم عليه وعلى ابراهيم نبي
افضل الصلاة وازكى التسليم يقتضي خلاف
هذين القولين وانهم يكذبون جميع الرسل عليهم
السلام فعلى هذه الخلاف في حكم الرسالة جار على
اقسام الحكم العقلي قوله ولا يخفى فساد المذهبين
الخ راجع للمذهبين قتل على اللغ والنشر المعكوسين
فحقيق بطلان اصل التحسين والتقبيح يقتضي

فساد مذهب البراهمة وتخفيف مراعاة الصلح
والصلح يقتضي فساد مذهب المعتزلة في الزمان والمكان
الثالثة الخ لما توجه الي المسئلة الثالثة غير المملو
وانظر ما وجه ذلك ومصدوق ما في قوله ما يتعلق بها
الكلام الذي يتعلق بشاها ما في التويينات وبذلك
يتم الفصل الذي جرى عليه في الصدر قوله مع لفظ
العقيدة يعني قوله بعد وتفضل سبحانه الخ
وقوله ليلغوه امر الله وفي بعض النسخ ليلغوه
عن الدنيا ولا يخفى عدم مطابقتها للفظ المتن قوله
امارة منه الي بعضنا الخ انت خبير بان تليبع
الحكام الذي جرى عليه المتن هو على طريقت
الصراحة على سبيل الامارة كما قال المصنف
وما جرى عليه المتن يقتضي انه هو الفايده
وليس كذلك بل هو بعضها كما جرى عليه الشرح
قوله وخص هذه الفايده الخ جوابه عن سؤال
قوله مما او ضحوه بيان للغير قوله من الاحكام
الخ بيان لما او ضحوه والاقعد ان لوقال من نحو
الحكام العقلية لبناسب السياق الذي ويكون
موقعا لقوله بعد وشبهه قوله لكن ظهرت الفايده
الخ الظاهر ان الامارة بهذا ارجعة لما او ضحوه
من الاحكام العقلية وادلتها لكن قوله فقد يتوصل
العقل

العقل الخ يقتضي فايده العقل وهو مادون الشيء وعليه
فلا يناسب الاستدلال ولا ينف له فعل ويختل ان
يريد بالنوع الشيء الذي تتوصل العقول اليه لكن يشترط
عليه قوله وفقطها وان كان صدر الكلام اعني قوله
انهم ارشدوا الخ يناسبه والمناسب ان لوقال
فقد ظهرت الفايده في محله وهو ما لم تتوصل العقول
اليه كما ظهرت فيها وتوصلت اليه وانهم ارشدوا
العقول الي الخف بدون كثير تعجب قوله انهم ارشدوا
الخ بدل من الفايده وهو مناسب للشيء الذي تتوصل
العقول اليه قوله وقطعوا الخ مناسب للظروف
المستتبه قوله وما يتعلق بذلك الخ ما جرى عليه
في رضاء من اطلاق ما يتعلق بذلك ولم يغنيه
خطاب الوضع وادخل في سترها تحت حكم الوضع
وما يبينه الشرع من الوعد والوعيد المورثين
على الامتناع وعدمه وما يشرحه من احوال
الخوف وما خوف به من احوال الامم السابقة اذ كل
هذه الامور لها تعلقت بالاحكام التكليفية اذ قد
ما جرى عليه في الكبرى مقتضى وشرحا من قصده
خطاب التكليف على الوضع لكن ما جرى عليه هنا
انسب نظر الي الاحكام قوله هو الحكم على الامر
بانه الخ تعسير لخطاب الوضع واذا انظرت تجد

مقتضى خطاب الوضع ومتعلقة اذ خطاب الوضع
هو ورود الكلام النفسي بكون الشيء كسبا او شرطا
او مانعا ووجه اخمارة فيما ذكر هو ان ما يجعل الشرع
امارة على حكم من الاحكام امانة يجعل كل واحد من وجود
وعدمه امانة او وجوده فقط او عدمه فقط فالاول
السبب والثاني المانع والثالث الشرط والمفعول
امانة فعل المكلف لجعل السرقة سببا في القطع او فعل
ما هو من جنس فعل المكلف كالطلاق الصبي ما لم
الغير فهو سبب للضرر وما هو خارج عن ذلك
لجعله وال الشمس سببا لوجوب صلاة الظهر قوله
لذلك لا سببا اي التيقن لا من النهي والاباحة فالمرحور
يتنازع فيه كل من السبب والشرط والمانع قوله
فالسببية اي الحكم بكون الشيء سببا قوله
الوقت اي وقت الصلاة قوله وعدة المرأة بالجر
عطف على دخول وكذا قوله بعد وانعتاد البيع
ويستفي ان يعلم ان العدة باعتبار منع النكاح
سبب كراهي عليه هنا وباعتبار ابا حنة
النكاح مانع قوله يعقب وهو ما ليس في نظر الجمع
بين يعقب وهو فعليه شيء والمناصب للعناية
استفاء وهو يوجد في بعض نسخ باسقاط لفظ
يعقب وهي وان كانت مكسبة لعلها مبتورة انظر

اكثرها

اكثرها على اثباتها ومصدوق ما متعلق بالحكم الشرعي
الشماع لخطاب الوضع على المعنى الذي فسره به في
المقام اي وهو ما ليس بطاعة ولا معصية من
متعلق بالحكم الشرعي قوله كالمباح يدخل تحت الحاف
المكره وخلاف الاول على القول به قوله اذ لم ذلك
الجملة من راجعة للاطراف الثلاثة وذلك الطاعة
والمعصية وما بينهما قوله في الحق وتفضل سبحانه
بتأييده بالجملة اي قد سلف صدر الشرح قبل
التوبيات متضمنة في ثلاثة مسائل الاولى في
معنى النبوة والنبي والرسالة والرسول والثانية
في حكم الرسالة والثالثة في اقامة الدليل على
توحيدها وما يتعلق بتوحيدها واذا نظرت تجد كلامه
في الحق سابقا جازيا على مسئلة حكم الامسال
متضمنا لمعظم العوايد ثم توجه في المقام الى الكلام
على المسئلة الثالثة فاذا الحق جازيا على مسيلتين
ولم يدرج فيه على المسئلة الاولى وقاعد تفضل فم
يعود على الباري سبحانه واثرتنا بالقرآن لتكفي
على الخصوص المجازيعة ذلك اي وتفضل سبحانه
علينا وعليهم بتأييدهم والتأييد التقوي اي
قواهم بالجملة ونصرهم بها ثم وصف الجملة عا هو
من شأنها فقال الدالة على صدقهم ثم اخذ في تصوير

المعجزة فقال وهي فعل الله سبحانه وتعالى وفي بعض النسخ
فعل الله وفي بعضها له وحاصلها الخ صفة أو الصفة
ومنه ومنها من باب مفهوم الخالفة وهو غير معتبر
في المقام بل ذكره لمطابقة الواقع مع ملائمة ما سبقت
من التفضل وهذا الدليل الذي أشار إليه في
السلسلة الثالثة وسياقي الكلام على القيود
ما تحدي الخ يعني حقيقة كان يقول اية صدق ان
يقول كذا او حكما كان يفرق منه مثل ذلك من غير
نظر في قوله غير فكلذب أي لم يعبه في الشرح
وهي لفظ أطلق على الآية الخ فيه شيء لان معناه
المعجزة كما سيأتي بعض مصدوق الآية فالآية
اذا اعم من المعجزة فكلب يفهم مصدوق المعجزة الخاص
بالآية العامة في صدق النبي صلى الله
عليه وسلم بحمل على الجنس وان كانا هذا المعني
فأمر أي مولانا محمد صلى الله عليه وسلم وما جرى
عليه من التعجب بالنبي مناسبت للقول بالتزاد
والفقدان لوعيد الرسول قوله ان اللفظ يشعر
بحقيقة المعجزة الخ صفة للبيان ومعني الاستعانة
بالعجز الدلالة عليه ولا يصح ثبوت المعجزة انظر ما وجه
الاعتدال عند مقتضى الظاهر من الاستعانة
فالعجز عندنا بغير المعجزة عنه أي الذي هو المعجزة

أي بالعجز

أي بالعجز عندنا معشر من يروي انه عرض أي
معني وجودي ومثاله الزمن فان فيه معني تحسن
به يتبعه من القيام فذلك المعني هو العجز والمجوز
عنه هو القيام وهو مقارن له أي نظر إلى وجودي
الخارج نور المعارضه متغية أي نظر إلى ما جرى
عليه الحد من قوله يعجز من يعني معارضه مع الاتيان
مثله قوله كما يتسارع في الجمل الخ تنظير طلبا للايضاح
وهو على القول بان الحمل حقيقة في التركيب منه وهو
اعتقاد لا من علم خلاف ما هو عليه فاطلاقه على
اليسيط الذي هو انتفا العلم بالامر حجاز كما ان العجز
الذي هو حقيقة نية الوصف الوجودي الذي يتفقد
معه الفعل أطلق على انتفا القدرة بغيره
الوجه الثاني في التوسع الخ ذكر الوجه استحضار
له وحكمه بالظرف تفريقا لما يفهمه الوجه ولم يوسس
معني الخ صفة في قوله لفظ المعجزة للبيان
فشيء ما فعل المعجزة عند الخ قصد وق ما الخارف
وانظر قوله ما فعل المعجز عند مع ما سبقت له
من البحث في وجود العجز فان ما هنا يدافع البحث
المذكور اذ هذه يقتضي وجوده بخلاف البحث
السابق فانه جار على ان العجز غير وجودي قوله وما
قوله وهي فعل الخ انت خبير بان لم يتكلم على صدر المتن

وتكلم على المعجزة وترك الكلام على الوصف اعني قوله
الذي له على صفة وكأله اعتمد في الصدر الظهور وفي
الوصف ما ياتي له من الكلام في دلالة المعجزة على صفة
عقلية او وصفية قوله فنتخرج هذا يستبين ان
يبيننا فالسبع والثمان ابدان والاشارة راجعة لقوله
وهي فعل الله سبحانه الخ وانظر ما وجه القول الي
الظاهر وسباني ما في التعيين والاختلاف في مقام الجنس
قوله واليه اي البيان في المتن فاخترنا الاول
من القديم الخ لما عرف المعجزة بقوله وهي فعل الله
سبحانه غارق للعادة مغاير لدعوى الرسالة الخ توجه
الي الكلام وتقرئ عند التوجه اليه جري على
ما يناسب من تقديم الكلام على الاول الذي هو فعل
الله سبحانه جريا على اللف والنشر المرتب فقال فاخترنا
بالاول الخ وصدره بالعادة الخام على تقدير شرط
هكذا ثم ان اردت ما عني بذلك فاخترنا الاول
الخ وانت خبير بان الاول جنس في الحد والجنس
لا يناسب ان يقال عند الكلام عليه اخترنا
به عند كذا بل المناسب له ان لو قال خرج به الخ
فليس فعلا لله تعالى بل قد سوفي في
اسلوب التقليل بان يقول اذ ليس فعلا لله
تعالى توجيها للخروج القديم عن الجنس قوله

ودخل

ودخل فيه اي في الاول الذي هو فعل الله سبحانه
الفعل الذي تعلقت القدر الحادثة به وهو الفعل
الكسبي ثم مثله طلبا للايضاح فقال كذا وكذا
صلى الله عليه وسلم القرآن الخ قوله وهو اي فعل التلاوة
معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض النسخ
وهي معجزة فالصمد للتلاوة وهي افعد قوله دون
غيره اي فليست تلاوته معجزة قوله اذ ليس له سند
لكون تلاوته صلى الله عليه وسلم للقران معجزة له دون
تلاوة غيره فليست بمعجزة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا التالين وليس هو الاخذ الخ توجيها لمضمون
قوله اذ غيره الخ والواو تعليلية وحاصل ما ذكر في
المقام لا شأن للتلاوة وانها معجزة الملقى عن
الملك قوله وخود ذلك لا نشغف الخ وتسليم الخ عليه
صلى الله عليه وسلم وانظر الجمع بين كاف التثنية والواو
فالمناسب عدم الجمع بينهما قوله وعين بعض
اصحابنا الخ ينبغي ان يعلم انه اختلف هل يشترط
في المعجزة ان لا تكون مكتسبة او لا الاول ما توجد
اليه في المقام والثاني قول الجمهور انها يقتضيه
التعيين لبعضها هنا قوله الاول الذي هو
الفعل لاكتسابي قوله على هذا الاشارة راجعة
الي قوله وعين بعض الخ قوله على ذلك اي النظم

الخصوص دون سائر الناس الى تعدد ان لو
قال دون سائر التعليل لانه يدعي الى نسب المعجز كذا
يدعي لها الجح قال تعالى قل لئن اجتمعت الى نسب
والجح عما ان بانوا بمثل هذه القران الاله والمناسب
ان لو قال فتكون معجزة القران على هذا في نحو
نظمه المخصوص فلا نظير به في كلامه مريين الى
الذين هم النظم المخصوص والاطلاع في الشرح
اختر بالشروط الاول الى تقدم ما في التعبير بالاختر
وانظر قوله الشرط الاول فهو غير مناسب والمناسب
ان لو قال خريج بالاول اذ الاول الذي هو فعل الله
من ماهية المعجزة وليس شرط كما قال وهو
كون الى المناسب ان لو قال وهو قوله فعل الله تعالى
لعدم اختصاص بعض الى هذا وجه عدم
كون التقديم معجزة فاذا ايشترك فيه الحق والمبطل
وكما معنى ان يقول آية صدق في كون الاله عالما او
قادر اذ نحو ذلك اذا المبطل كما ينبغي يقول ذلك فلا
يفيد لعدم الى اختصاصه في كون الحق في شرط
للترتيب الذكرى في قوله ومثله اي مثل ابن
دهاق القول بعدم الاشتراط بنسب الاله الذي صلب
الله عليه وسلم الى قوله فهو المستنزه فاعلم مثل وهو
عابدين ابا دهاق والباقي المنسوب عابدين القول

بعدم

بعدم اشتراط ان لا تكون المعجزة مكتسبة المعلوم من
القولين في نظيره تلك الشيء الى الاشارة راجعة
لما مثل به ابن دهاق وانت خبير بانه لم يتقدم له نظير
اخر وحسب ذلك لا يظهر موقع لكلمة ايضا في قوله
وجعلها اي الى فعال الى كمنسابة ومن جعلها ما جرى
عليه الكلام في قوله وما الى امام الحرمين وهذا واضح
المقصود من قوله من حيث فعلها الباربي تعالى وان
القدر على الى فعال الى كمنسابة في المعجزة ولا شك
ان القدرة عليها ليست مكتسبة بل هي فعل الله تعالى
ورد عليه بانه الى هكذا اي في بعض النسخ وهو
مناسب وما يوجد في بعضها من قوله واورد عليه
بانه الى غير مناسب والمناسب لنسخة واورد ان
يقول انه بغير باول لعل هذه النسخة وقع فيها
الذي اخل بين النسخ وذلك غير مناسب في قوله
لان شرط ثبوت كون الخارق معجزة ان يكون سبوقا
بدعواه آية اي والغرض ان المعجزة لم يتقدمها قوله
ثبوت معجزة فالمناسب اسقاطه في قوله فينبغي
ان لا يكون القدرة معجزة الى الى ان يتقدم بها النبي
صلى الله عليه وسلم والغرض ان المعجزة لم يتقدمها فليست
بمعجزة في المتن فان قلت الى لما كان ما جرى
عليه من التعريف بغير من سوال نظر الى قوله فعل الله

نقالي توجه الي تقريره ودفعه فقال فان قلت الخ
وقد يصح اعتباره للتقليل الذي هو معناه الاصلح
ويصح ان تكون للتخفيف والمراد بالنبي الجنس والاشبه
الرسول اللهم ان يقال السلام جار علم النور
بالترادف كما قال عليه الصلاة والسلام قد
عصمني رب وكما قال نوح عليه السلام ثم اقصوا الي
ولا تنظروا بؤمي في التمثيل على الكتاب والسنة
وقدم طرق السنة وان كان كل منهما يدل على كون
الخارج عدم فعل لمزيد اختصا صا بالمقام وتكون
من نبينا محمد صا الله عليه وسلم مع انه اظهر الدلالة
فالجواب ان اعلامه وان اخباره الخ الصمير
في الطرفين عما يدعي النبي بذلك يتنازع فيه
علمه واخباره على وقت ما ظهر راجع لطرف
الخ اخبار هو المجهول خبرا وانت خبرا
اسمها جار علم طرفين العلم والاخبار فالمناسب
لذلك ان لو قال هما المجهول وهذه الجواب كما بين
على ما ذهبا ومنهم من قبل الى اعتراض فراد في
الحكمة دخال ما ورد بعد قوله في شرط المجهول
وهو فعل الله تعالى فقال او ما يقوم مقامه ههنا
يوجد في بعض النسخ ورايت في بعض النسخ طرفة
على هذا المجل ان هذه الزيادة ليست في النسخ التي

يوجد

يوجد عليها خط المؤلف ومشيخ الشرح الذي يوشح
ويوجد في بعض النسخ وهو فعل الله بنذ كبر الصمير
فالمناسب لذلك ان لو قال بعد قوله وهو فعل الخ
وبسقط لفظي شروفا والمجرة قولها وما يقوم مقامه
يتنازع فيه زاد وقال فيدخل فيها هذه الزيادة
عدم الفعل قوله في الشرح هذا سوال يتوجه الخ
الى سائر ارجعة لصدر الصدر المقام وفي قوله
على اشتراط كون المجهول فعلا شي اذ الفعل ما هو
التعريف لا المجهول لا تحقق بدونه فالمناسب ان لو
قال يتوجه على اخذ الفعل في التعريف او بسقط
اشتراط قوله قد تكون عدم فعل الخ قد هنا للتقليل
الذي هو معناه لا فيما قوله في الحاليين المراد بها قوله
صا الله عليه وسلم وقوله ما نوح عليه السلام
والا يشب ان لو قال في المثالين مكان في الحاليين
قوله ومثله الخ اي ومثله المذكور في كون المتخذي
به عدم فعل اذا قال المتخذي الخ المناسب
مدعي الرسالة مكان مدعي النبوة وكان المصنف
اعتبر الترادف في ذلك جل هذا السؤال اي المقام
اجاب ابن دهاق الخ وهذا الصليح بذلك ان
قوله فاذا الشيخ ابو الحسن الخ شعري الخ اعترض
بين السؤال وجوابه وهو يشرح النسخة المجرى

من تلك الزيادة كما سيف التنبيه عليه ^{في} جواب
 امام الحرمين وهذا ^{هو} عند المصنف انه تأخذه
 ان اتواك اي للزيادة = وكلا الجوابين غير مستقيم
 الخ في المثالين المتقدمين يعنيهما قول النبي صلى الله
 عليه وسلم قد عصمتي ربي وقول مولانا نوح عليه السلام
 عم اقضوا الي ولا تنظروا وكذا يقول اي امام
 الحرمين وهذا من عند المصنف انه تأخذه ^{ان} ان الزك
 اي للزيادة ^{ان} وكلا الجوابين غير مستقيم يعني جواب
 ابن دهاق وجواب امام الحرمين وانظر هذا مع ما
 يقتضيه اسلوب المتن اذ هو مقتض ان الجواب ناهض
 وانما البعض ضعيف وما هنا بخلافه على الرض
 اي الخاضع في المسئلة الذي هو فيها بحسب الواقع
 وهي المسئلة الممثل لها بقوله قد عصمتي ربي
 ونحوه وبعدم الفعل يتعلف بوقع ^{الذي} وهو خاص
 بالامام فيه شيء مع قوله قبل وكلا الجوابين غير
 مستقيم لوجهين وهذا يقتضي ان جواب غير الامام
 غير مستقيم لوجه واحد فيبينهما تفاعل
 كان المتخذي به هنا عدا ما اي وعنده ان القدرة
 لا تؤثر في العدم فالمشكك ان لو تم الوجود اذ يحسم
 لا يبقى محل لقوله فان اجاب بان العدم لا صافي
 الطاري فان اجاب اي امام الحرمين لم يستقم

الخ جواب قوله فان اجاب والاشاره من اربعة لمضمون
 ما وقع به الجواب ^{لان} رايه اي راي امام الحرمين
 في بطلان حيلته اي امام الحرمين قوله ولوجه اتباع
 تعقيب الشيخ الخ فيه شيء وذلك ان الشيخ لا يشرع
 انما جازى تلك الزيادة لقصد تعميم الحد حتى يجري على
 الفعل وعنده انه لا يقتضي كما يوجه كلامه فاما ما
 ان لو قال ولوجه اتباع ما زاده الشيخ ^{مطرد} في جميع
 الصور اي في المسئلة المقامية اي بخلاف جواب امام
 الحرمين فليس مطرد في جميع صورها كما سلف ^{في}
 ما اشترنا اليه المناصب ما ذكرنا اذ هو فيه على سبيل
 الصراحة وقد يجاب عنه اي عن ابن دهاق بان
 المتخذي في المجرة اما مطابقة اي بالتخذي بان شغاف
 الغمر وفيه نظري في كون المتخذي به في المجرة
 لزوما ووجه النظر انه يشترط في المجرة اذ اعينها
 الموافقة والفرق ان لا موافقة فيما جرى عليه ابن دهاق
 لان ما عينه وهو العصمة غير موافق لما ادعاه وهو
 العلم ولا خبار لان ذلك الجواب يجر الي التعيين وهو
 يقتضي الموافقة لما ادعاه ولا موافقة وقال المتخير
 رحمه الله لعل وجه النظر ان دلالة الالتزام بشرط
 فيه لزوم الداعي بين المعين الموضوع له اللفظ المذكور
 عليه بالالتزام كالزوجة للاربعة والفردي للثلاثة

وهذا منقود هنا علي كلا التفسيرين بالزوم الذهني
عند أهل المنطق إذ قد ينصور الخدي بام محروك يندو
الخدي بالعلم به والخيار وكذا الوتصور بالخديين
فان لا يخرج بالزوم بينهما انتهى ومعني قوله والزوم
كالعلم ولا خيار في المثل المذكور في انه لم يدل علي
الخدي في تلك المثل التي هي قوله ص الله عليه وسلم
قد علمتني ربي وقول نوح عليه السلام ثم اقتضوا
الي ولا تنظروا وقول الخدي المدي بالرسالة اي
ان لا يقوم احد في هذا الم قليم مدة شهر مثلاً
مطابقة اذ لم يقل اية رسالتي علمي وخبري المطابق
بانكم لا تصلون الي ضرب او قتل او بائ لا يقوم احد
في هذا الم قليم شهر فالمدلول عليه مطابقة هو
الخدي بعد المور المذكور في الخدي بذلك
يستلزم الخدي بعلمه بذلك واخباره به عما وقف
الواقع كما يعلم به ساير الناس واخباره ما لم يخبروا
من الغيب المطابق فكانه الخدي بالعلم والخبر
مدلولاً عليه بالاستلزام قال المص وفيه نظر وقد
سبق تقريره وبيانه قوله في المتن واحترز بقوله
خارق من المعتاد الخ لما اتي الكلام عما صدر التعريف
الذي هو قوله فعل الله سبحانه انعمه بالكلام علي
العبود بعدة وقد سلف انه سلك في ذلك طريقة

الف والنشر المرتب ولم يتغير في المقام لصلته خارق
التي هي العادة وكما تراه للظهور والافعال ان لودرها
واعاد العامل لطول الفصل قوله من المعتاد اي كان يقول
اية صدق ان غطر السما في هذه السنة فلهذا او نحوه
لا يكون معجزة اذ هو امر مشترك يستوي فيه المخف
والمطل الذي هو المتني وما كان من المعتاد ما هو
مخفي توجه الي الكلام عليه خصوصاً فقال ومن
المعتاد السحر قوله ونحوه اي كالشعوذة ومزجها
الي سرعة اليد مع اخفا السعي في خواصها والقطع
والقتل والعريس والسحر علي بكيفية امتهادات
تعتبر بها النفوس البشريه علي ظهور التأثير في عالم
العناصر بلا معني وقايدته التعريف من حال الي حال وينبغي
ان يعلم انه قد وقع الخلاف في السحر قيل هو من باب
المعتاد وقيل من الخارق الاول للخراف وهو ما جري عليه
الكلام والثاني لا بن عرفة واليه توجه بقوله خلاف
لم يجعل السحر خارقاً لكن لسبب خاص به والمناسب
هذه النسخ ليهام النسخة الاولى معلولية الخارق
السبب والخارق عند صاحب هذا القول نوعان ماله
سبب خاص به وما ليس له سبب خاص به
سحر المعتاد طيبه المضاف للبيان في الشرح انما
اشتراط كون الفعل خارقاً الخ انظر قوله اشتراط

مع ان الخارق من ماهية التعريف لا انه شرط فيه
كما قال وقوله لعدم ثبوت الخارق بدونه اي بدون
الخارق والخارق يصح ان يريد به الخارق المرسل اليهم عن
المراضة وان يريد به الخارق الذي هو ظهور صدق
الرسول حقيقة ^و وايضا بان المعجزة تنزل الي بيان
السلام على مقتضاه ^و ولا يشترط كون الخارق معينا
من جهة اتفقا كما بل يجوز ان يقول اية صدق ان
خارق الله عاده عند امن غير ان يعين الخارق وانما يعين
بفعل الله تعالى فاذا خرق الله عاده عند امان فلف
البراع مشف الخرق فقد صدقه بذلك وهو معجزة له
المعتمدة صفة المعجزة كما شفع ^و
الشرطية اي الشرط الذي هو قوله خارق للعادة
كما تلسمات يوجد في بعض النسخ بضبط العلم
يكسر الطاء والسين المهملتين وضبطه بعضه بكسر
الطاء واللام المشددين وهو ان كان عربيا ففتح اللام
فيه مشددة اليق فليحذف نحو ص دخل و يوجد
كذلك في بعض النسخ العتيقة بضبط العلم وهو علم
بكسبية امتداد ان تعذبها النفوس البشرية
عالمهم التأثير علم العناصر بواسطة معني سماوي
مخصوص بمقتضى الخوارق وهذا القيد الخارقية
التي هي اذ هو بلا معين ^و وقد اشتهر في اسرار الموجودات

اي وقد

اي وقد ظهر في مقام اسرار الموجودات وذلك ما في غيرها
من الاسرار ان مدعي النبوة لا فقد مدعي الرسل
قوله ونحن نعلم ان هذه الطوائف التي تزعم اليها تعبد
العلم ما هو من قبل الخوارق فالواو تعليلية اي اذ نحن
نعلم قطعا ان ^و الخارق هو الذي خلقه بلا بصيرة
الشيء شبيب قال في القاموس الشعب بكسر
السين المعجمة وسكون العين طريق في الجبل وسيل
الما في بطن الارض وما بين الجبلين وصغره بشبيب
فعل منه مبالغة في البعد حتى لا يتوهم فيه مخالطة
الشجرة ونحوه وهذا الوصف مناسب لمولا ناسي علم
السلام ^و واخر خلقت اميا هذا شان مولا ناسي علم
الله عليه وسلم قوله وما كنت الي نجابه ^و قوله
ما جيل نسبتهم الي ذلك اي الي مضمون ما اعترض به
البراهمة وما يجوز يجدون ^و ويجزع به اي يقع
به ^و وهذا الفرق الى الاشارة لرجعة لما يغتم مضمون
السلام السابق من اقتضا الفرق لم وصحته بقوله
وهو ان السيرة لم يمد عادي الخ ^و ولهذا اي الفرق
المذكور عرف ابن عرفة ^و قال اي ابن عرفة وانظر
صنيع ما جرى عليه في الشرح فانه يقتضي ان السيرة
عندك خارقا انه من المعتمد خلافا ما جرى عليه
في القدر ومعتمد ما في المتن ما قاله الخارق وكان في

الشرح ظهر له ان الصواب خلاف ما قاله في المتن
فولدت لصناعة الكيمياء الطاق للتعظيم وانظر قوله
صناعة الكيمياء مع قول تركبها علم الكيمياء علم يعرف به
معدن الذهب والفضة وما يلدنه استخراج ما ينفع منهما
قوله بعبد خبر عن قوله ويزعم الغرافي الخ قوله الغرافي
وبقوله مغاري الخ عطف على ما يليه او على الاول ولم
يعد الفعل للغرب بخلاف ما قبل ويحتمل ان يكون العامل
فيه محذوف والظاهر الاول والطرفان اعني ما وقع بدون
دعوي او بدعوي غير دعوي الرسالة خارجا من طرفي
الفتيد على اللف والنشر المرتب فطرف ما وقع بدون
دعوي خارج من قوله منار لدعوي وطرف ما وقع
بدعوي غير دعوي الرسالة قوله كدعوي الولاية
اي ودعوي النبوة وان كان بطلان عليها معترض ايضا
على ما سبقت في شرح قوله وهذا يجوز تأخير المعجزة
الخ بزم من جواز ادعائها وهو المشهور على ما سبقت
في الشرح هذا الاشارة راجعة لمضمون النص
المقامي عن الكرامة اي وما مثلها من الخوارق
قوله له دعوي النبوة لا نسب لدعوي الرسالة
قوله وهذا يزول اللبس بينهما اي بين المعجزة والكرامة
وما مثلها والاشارة راجعة لقوله فانها لا ينشؤون الخ
قوله وهذا يثبت من ذهب الي ان الفرق بينهما الخ

قد

قد اختلف في الفرق بين المعجزة والكرامة على اقول فيها
ما جرى عليه في كلامه وصدر الشرح وهو مذهب المحققين
ومنها ما توجه اليه في المقام قوله وقصد كانه عطف لنفسه
يدل عليه قوله بعد والمواد بالاختيار الخ ومنه لا يميز
من فرق بينهما الخ هذه التريفة الثالثة وهو جار علم ان
ما وقع من الخوارق للولي ليس من جنس الوسائل
اطوار جمع طود وهو الجبل وقيل هو الجسد العظيم
والاستناد بصريح منغ هذه الاشارة راجعة
لما منعه صاحب التريفة الثالث من الخوارق في حقه
الولي لما عند الاستناد اشدد مجري اجابة الدعوة
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مجري اجابة الدعوة
بالفصل دهما اعني واحد وهو الدعاء وجود ما في
البرية معطوف على ما اي وما يجوز ما يجري الخ وجود
ما في البرية والبرية الصخرة وفي بعض النسخ كوجود
الما في البرية وهي اسبب وهو الخ الاشارة
راجعة الي ارباب القول الثالث والرابع وهذا
من دفع الخ الاشارة راجعة لما جرى عليه من المنع
ثم اسند دفع المذكور بقوله فان تعدي النبي الخ
ومذهب المحققين الخ هذا موافق لما جرى
عليه في المتن وصدر الشرح وما جرى عليه المحققون
ينافي الاقوال الثلاثة وذلك ان قولهم جواز وقوع الخوارق

بنا في القول الرابع وهو قول الاستاذ وقولهم
كلها بنا في القول الثالث وقولهم باختصاره وبغير
اختصاره بنا في القول الثاني وما افهمه الكلام من مجموع
وقوع الخوارق على يد الولي مفيد بما بنا في الصلاح
كالسحر فالافتد ان لو قال جواز وقوع الخوارق كلها
التي بنا في الصلاح كالسحر في يد الولي لما يظهر الخ
تسليم لما جري عليه المحققون من جواز وقوع
الخوارق كلها على يد الولي في الواقع بالدلالة الخ
الصهيدي في قوله فهو راجع لما يظهر على يد الولي
فهو ان الكرامة الخ هذه الحد غير مانع لدخول
الامر خاص والمجزة ويجاب عنه بان المراد تميزها
عن السحر وهذا الخاف فيه والصهيدي على الفرق
بين الكرامة والسحر بخلاف السحر الخ ظاهر
العبارة يقتضي ان السحر شي والخارق فيه شي اخر
ولما لم يبين كذلك بل هو الخارق فالمناسب ان لو
قال بخلاف السحر فانه يظهر على ايدي الكفرة والفساق
ويندفع ما يرد على رسم السحر بما ذكره فان المراد
تميزه عن الكرامة وهذا الخاف فيه وقد سبقت
حله وجري هنا على ان السحر من باب الخارق وقد
سبقت الخلاف فيه قوله فقال في عبارة الخ في
هذا الحد شي نظر الي قوله عبارة لان الكلام في

حد الكرامة وتلك غير مناسب له والي قوله علي يد
عبدلان هذا اقدس مستنك بين من يقع على ايديهم
الخوارق فالمناسب في الاول حد فيه ولا تقع في الثاني
توكله فيقول في ظهور الخارق للعادة على يد من ظهر صلاحه
ليس يني في الحال ولا في المال في السحر والاستدراج
فاعد خرج بل هو مخرج ليعو الا هانة ايضا فالمناسب
ان لو قال نحو السحر والاستدراج والاستدراج هو
خلق الخارق على ايدي المستغيا كالرجال وفرعون
والجباله الضالين المضلين كما قال الدم او تقول هو
الخوارق التي تظهر ممن لم يستقم له دينه والاهانة
الخوارق التي تظهر على ايدي من لم يستقم له دينه
على خلاف المقصود وذلك كما وان سبيل الكذاب
على دعاء عور ان نصير عينة العور اصبحة فصارت
الصبحة عورا وكنتم في البيوت ليغذب ما واه نصار
اجا جات له ويقول ليس يني خرمة المعجزة اي
سوا كانت من نبي او رسول اذ بطلت على ما يتخذ
به النبي معجزة على ما يفهمه كلامه لان قوله خرج
الخ من هنا وهو عبارة الخ والامر خاص بكسر
الهمزة مقصود وبقال انه صحت الحابط ورهصت
جعلت له رهصا اي اساسا لانه جمع وبدل على ذلك
عود الصهيدي عليه مفرد النظر الي قوله وهو عبارة عن

العلامان النبوة لان المواد به الجنس ولا ينافي في تحديد
مصدوقه ويدل ايضا عليه قولهم الامر هاهنا
جمعوا ويحتمل ان يكون بفتح الهمزة على انه جمع وهم وهو
بعيد لتسميات الاول غنيل المصنف للامر هاهنا
بالنور الذي كان في جبين عبد المطلب يستقيم ان
حملنا الصلاح المذكور في الكرامة على الصلاح
الصوري لكن يرد على الحد انه فاسد الطرد له قول
بعض الاسناد راجات ونحوها حيث يظهر على يد ظاهر
الصلاح وهو بحسب الحقيقة في الشرع قاسم
او كما قيل ان يرد في هذه ايات المقصود يعرف
مفهوم ما هو كرامة عندنا ومن ثم نقول ان دلالة
العلامة طنبية وان حملناه على الصلاح الشرعي
الذي هو امتثال الامور واجتناب المنهيات
فالتمثيل بذلك غير مستقيم لان زمان عبد المطلب
لم يكن فيه شرع حتى ينصف بالصلاح او ضله فهذا
النوع من الامر هاهنا يخرج من قوله ظاهر الصلاح وما
كان من الامر هاهنا في الجمل الذي يتحقق فيه النبوة
من هذه القيد الخبر والامر هاهنا نوعان كما يفهم
قوله قبل بعثته لانه اعم من ان يكون بعده ولا دنة
كاللذات الخيامة له وسجود الاشياء له قبل بعثته
صلى الله عليه وسلم او قبل ولا دنة كالنور الذي مثل به

المص

المصطلح العنصرية طرف منسيع وعلى الجمل الاول يكون
بين الكرامة والامر هاهنا عموم وخصوص من وجه
يجمعان في نحو الامر هاهنا الذي مثل به ونفرد الكرامة
في الولي وينفرد الامر هاهنا بنحو الظلال الخيامة وسجود
الاشجار له قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي المقام مجال
للبحث الثاني لم ينفرد المص في هذا المقام لذكر شروط
الولي مع انه سيعاله الوعد بذلك في اول الكتاب عند
شرح قوله ولا يفتر المقلد الخ قال هناك وسنذكر من
ان شاء الله تعالى لذكر شروط الولي في فضل النبوة
عند بيان الرقي بين الكرامة والمعجزة وكأنه ذهل
عما وعد به وقد سبق التنبيه على هذا وسبق ايضا
حقيقة الولي المقنضية لذكر شروطه ولنعدها المنخفضا
لها ومناسبة للمقام فنقول الولي هو العارف
بالله تعالى وصفاته بحسب الامكان المواظب على
الطاعات المجتنب للمعاصي المروض عن الشهوات
في اللذات والشهوات الثالث جملة ما ذكر المص من
الخوارق في الامم والشرح خمسة المعجزة
والكرامة والسير والاستدراج والامر هاهنا وفي
من الخوارق ثلاثة السجود والاهانة والمعونة اما
السجود والاهانة فقد جرى الكلام عليهما واما
المعونة فهي الخوارق التي يظهرها الله تعالى قبل بعث

عبيدة ليخلصهم بها من محنة الدنيا ومكارهها وان
لم ينصف بتلك الولاية ^{له} يعني على القول بجواز
ادعائها وفيه خلاف اي في ادعائها خلاف بالجواز
والمنع وقد ذكرنا مسند ابو القاسم القشيري في
رسالته والصحيح عنده المقتض ان يجوز ادعائها
ويعلم الولي بان ولي خلف علم متروك له بذلك
واي مانع من هذا الخيبيد بخدي بها ويقول ان
ولي الله واية ايتي ولا يتي ان الميراث الهوي او الخلف
في جواسمها او ينشق العز او يتلف البحر ولا
تغزو العجوة من الكرامة الا بدعوي الرسالة
فقط على الصحيح وعلى القول بمنع جواز ادعائها فقد
افتوا بمطلة الدعوي في الحق ويقول متخذ
به قبل وقوعه الخ لما اتي الكلام على ما يتعلق بقوله
التعريف مغاير له دعوي الرسالة اتبعه بالكلام
على قوله بعد متخدي به الخ فهو معطوف على ما يليه
او على الاول وعلى كل فهو على تقدير واحترز
اي يقول الخ هو تعبير للتخدي وهو بوضع قوله
متخدي به اذ وضوح الاصل يقتضي وضوح العز
مما وقع الخ اي واحترز بقوله متخدي به
مما وقع الخ فالجزم مراعي مما وقع متعلق بقوله
احترز وانظر قوله بالامر هامص في التمثيل به غير مكسب

اذ الكلام في المقام فيها يقع بين النبوة والارهاص
فدلت انفاة عبارة عن العلامات الدالة على
بعثه نبي قبل بعثه فهو خارج عما دعوي الرسالة
ويحتمل انه لبعض العلماء من غير فهم جعل في الهامص
والظن فادخل في الاصل من غير تأمل ويرتفع ما يوجد
في بعض النسخ من عدم نبوته وان كان من قبل المص
فهو سيف فاهم والمناصب للتمثيل في المقام الخ لانه
^{قوله} في الشرح الخدي هو طلب المعارضة لما توجه
لنفسه الخ متخدي به فسر اصله الموصح لتعسيره
فاذا المتخدي به هو المطلوب والمدعي ^{له} واصله في
الخدي ان يخاري الحاديان الخ لما افاد معنى الخدي
اتبعه بوقوع الاصل فقال واصله الخ وانظر قوله
من الخدي فهو متخج لا معنى له في المقام فالمناصب
امقاطه بحيث يصير الخدي عيب هكذا واصله ان
يخاري في الخدي الحاديان والخدي هنا بالياء بعد
الدال كالغيب والدخ في صياغة الجوهر الخ هو
بضبط المقام بضم الخ وقال غيره بضم الخ وتخفيف
الدال معهما لئلا يدور وقصر سوف الدال يضرب بضم
من الغنا قال شيخنا ابو حنيفة مسعود سيدي الشافعي
البوسعي ذكر ابن حجر انه يعني الحد امه ويقصر وهو
سوف الدال بالغنا والقاموس ان اصل الحدادي دي

وذلك ان الحرب لم يكن عندكم حد ثم ضرب اعرابي
غلاما له وعمن اصابه فجعل الغلام يركب ويخول
دي دمي يريد يا دمي فاستلم الغلام يصوله فاجاب
سبيلك ذلك قال له الزمته وخلع عليه قال وذكر اسمي بيلي
في الروض ان اول من سبني خذ الغلام من مفرق نراي
واذ سميه فيما ذكر انه سخط عن بصر فوسلت بيده
وكان احسن الناس صوتا فكان يسمي خلف الغلام فيقول
وا بد يا به وا بد يا به فترجم بذلك فاعنتت الغلام وذهب
كلامها وكان ذلك اصل الحد عند العرب وذلك انها
كانت تنشط به الغلام وتسرع انهي وهذا يدل على
ان الحد هو نفس الغنا المخصوص الذي تنشط الغلام
عند سماعه فتسرع في المشي ويذهب لذلك كلامها
فولم ويقال تخديت فلانا الخ لما افاد معي الخدي
وموقعه الاسمي اتبع ذلك بالسلوب في الجملة فقال
ويقال تخديت فلانا الخ قول ونازعته كلفا التفسير
لما رينه وفي بعض النسخ بارينه بالياء الموحدة
يعني ما رضته فيه ولما انهي الكلام على الخدي
بحسب معناه وموقعه الاصط واسلوبه اخذ في
بيان معناه العربي نظرا الى مقام الحجرة فقال
وهو هنا عبارة عن قول النبي اية صدق كذا الخ
فلا سماع بقوله هنا اربعة لغات حد الحجرة

فيعلم

فيعلم له الخ هذا التبريح مفتح لان المقام في الكلام
على التحدي والمناسب لانه ووصل ما قبله
بقوله نعم الخ نعم نعم صدورها من مثله الخ الضمير
في صدورها عابدا على الآية وانظر قول من مثله
قالا فعد من غيره ولهذا اشترط ان تكون خارقة الى
قوله وتكافا فيه الدعوي هذا الكلام هو به في غير
محله فالمناسب اسقاطه وقد مضى الكلام عليه عند
قوله خارق للعادة اما اختصاصه به اي اختصاصه
للحد كونه المعتاد وما لا تشبهه الدعوي بين الخوارق
فان به اي بالنبي والطايف ان لو قال اختصاصه
لها به فتم وتكافا الخ ثمانية عطف تفسير لقوله تنساوي
فيه الخ قول وكذا الواقع الخ هذا من وادي ما قبله
وهو ما جى به في غير محله قال المناسب اسقاطه وقد
مضى الكلام عليه عند قوله خارق للعادة
الحجرة ان ادعيت الخ المناسب ان لو وصله بقوله
فان الحجرة لا بد ان تكون مختصة بالنبي اذ هو من
الطراف المهاجرة لقوله وليس من شرط الخدي
ان يقول لا ياتي احد بمثلها الخ وبيان هذا الكلام
ان النبي اذا عين الحجرة كما اذا قال لاية صدق
ان يشهد الله الخ فلا يعارضه الله من يشهد الخ
ولا يعارضه من ذلك الخ فلا وان قال لاية صدق في

ان يخرج الله عادته ولم يعين خارق ثم ان الله تعالى
فعله خارقا معينا كما اذا استغنى له التمسك وقد
اختلف في معارضة هذه الخارقات فهل لابد من معارضة
هذه الخارقات بحيث لا بعد معارضة الله من صف الخمر
نظر الي ما وقع في الخارج من التغيير وعليه لا يرد
وعزاه لا كثر الا صاحب اوله يشترط ذلك بمعنى انه
يعارضه باي خارق كما اذا قلعت البحر عند معارضة نظر
الي ما وقع به التخلي من الله تلاق وهو اختيار القاضي
وهو الحق اي عدم اشتراط المعاملة الذي
اختاره القاضي هو الحقا والسبب في مقتضى ان هذا
من كلام المصنف وانما استغنى الخ جواب عن
سوال يرد في المقام وذلك بان يقال لم يستغنى
بقوله مقارنه له عوي الرسالة عن قوله متخذي
له قبل وقوعه توجه الي تبريره ودفعه فقال
وانما يستغنى بما قدمته وانظر قوله من اشتراط
كون المعجزة الخ فغيبه شي لا المشروط هو كون
الخارق معجزة مقارنه له عوي الرسالة وانظر قوله
تعتون بد عوي الرسالة ولا يتخذي بها فهو مقتضى
كونها معجزة وان لا يتخذي بها في المتن وهل
يجوز تأخير المعجزة الخ اي هذا مما يتعلق بقوله متخذي
به قبل وقوعه وذلك ان المتخذي بما ان يتخذي

به على ان يظهر في الحال ام لا وعلى الثاني فاما ان يعين
الزمان ام لا وعلى عدم التعيين بغيبه على مقتضى
العادة هذا ان لم يقيد بتأخيره عن موته وان يقيد
فهو المشار اليه بقوله وهل يجوز تأخير المعجزة الخ وعلى
الثاني جرى القاضي وسيأتي منه قال المصنف
ما جرى عليه القاضي وهو الظاهر فهذا وخبره مما يدل
على تصرف المصنف في الفن قول فان حفظ ما نص عليه الخ
منه الظاهر قوله من احكام شرعية بيان لما نص عليه
قوله في حياته متعلق بنفسه قول كما باعت اي عادة
عليه لتعبيه منه حيوان وفيه شيء والمصنف
اسقاط حفظ بحيث يكون التركيب هكذا فان ما نص
عليه الخ وما ذكره من عدم الباعث عادة على التلخيص
يتضمن عدم قابلية البعثة وهي العلم باحكام الله
تعالى قوله في الشرح هذه المسئلة اي التي تضمنها
النص المقامي قوله انما تترصد في حق الرسول الخ
المشارة راجعة لتأخير المعجزة عن الموت ومقتضى
ظاهر العبارة ان ما يدعيه النبي الذي لم يامر بالخلف
عنا بعنة اية صدقه يسمى معجزة كما يسمى ذلك في
حق الرسول لكنه يتعين في حق الرسول وله اجاز
التأخير في حق النبي الذي لم يرسل لان المعجزة من
اصولها في حقه غير لازمة لعدم التكليف بعنة

بخلاف الرسول فان رساله بدون المحرقة محال
وهي متعينة في حقه الا على القول بجواز تكليف مالا
بإطاق اذ التكليف يتصدىف من لا دليل على صدقه
من ذلك ومنه ان شأ الله تعالى عند قول المبعوث
هذه ان قلنا بان تكليف مالا بإطاق غير سابع قول
واقته القاضي اي ووافق المعتزلة القاضي والقاضي
المنصوب بوافق عايد على المعتزلة وانظر كلامه
بغضني ان القاضي تابع للمعتزلة في المنع ووافق
المعتزلة بقتضي انه تابع للشيخ وما هنا اقدم
احد يبين ماخذ المعتزلة فقال فالمعتزلة بنوا ذلك
على الاستدلال بجملة للمنع المذكور وانظر هذا الاستدلال
على امتناع التأخير فهو يجري على النبي كما يجري على
الرسول وكذا الاستدلال القاضي بالحق وقضيته
في صدر الشرح كالام ان الخلاف جار على الرسول فقط
تأمل قوله والي بعد وفاته في جوعه بالي شح
لانه لا ينصرف وعند المنصرف لا يدخل عليه الي فالمناصب
ان لو قال الي ما بعد وفاته ولا يجر غير المنصرف الا
من قال في ذمة العوام واختصت بذلك لكونها
ام العباد انظر الامم على الحاديه قوله له من ارجح
للنبوة والرسالة اي ورعاية خوف النبوة له والرسالة
قوله وذلك منع الخلفاء من الاعتدال لاستثنائية

الغالب

الغالبه لكن التالي باطل فالواو تعليلية ومن وجب
ان يكون حكما الخ اي ومن وجب له ان يكون حكما
لطيفا ووجب عليه ان يكون راعيا للصالح البرية
المناصب للمحكوم ان يقول راعيا للصالح اذ ما يلي عليه
يقول حكما للصالح وحق في صفة وجب ليفقد في كل
طرف ما يناسبه وما يوجد في بعض النسخ من قوله من
وجب عليه غير ما استلزمه حكما لطيفا قوله وابطال
مبطل الخبر ما بعد من قوله بوجهين قوله احدهما من جهة
ابطال الخ المناصب احدهما ابطال الخ اذ لا معنى للجهة في
المقام فتعريف ذلك اي ابطال قوله لهم منعطف
بتسليم قوله في ذلك اي في التأخير الي ما بعد الموت
اذ قد يعلم الخ من منع الصلاح الجاري على تسليم اصله
الفاصل جده لا قوله الاحياء جمع هي في الامم
بالنصب عطف على حسد الاحياء قوله هذه الخلف بضم
الخ الحجة واللام وهو الحسد والمناصفة قوله
بحسود هو الرسول صلى الله عليه وسلم ما يكون
منه المناصب ما كان منه واكثر الكفر والحجة الخ
هذه الترخيع لمضون السند قبل فالواو تعليلية
وانفة بفتح الهمزة والنون يقال انفة عنه انفا وانفة
بالهمزة والنون فيهما اذا استنكف واستكبر
فلا يمنع الخ كمالا مستثنى عما قبله قوله وامسا

القاضي رضي الله عنه فقد يحتج بان الرسالة
موجها الي تعلق الخطاب بالرسول الخ اي هذا
معنى الرسالة وعبارة التعللج واما القاضي رضي
الله عنه فقد يأخذ ذلك من ان النبوة ليست صفة
للنبي ولا الرسالة وانما يرجع ذلك الي تعلق الخطاب
به وذلك يمنع بعد الموت الخ انتهى وعبارة اوضح في
بيان الماخذه قد فقد تحت الخ سبب الكلام علي
هذا الاسلوب لان القاضي لم يصحح به وانما احتج
له به اولاً انه اعتبر حكاية الحال ورحا حياة القاص
فقال فقد تحت الخ القاضي قد وذلك يمنع الخ تعلق
الخطاب بالرسول ولم تكلف تكون الآية الخ الاستغناء
انكاره اي لا يصح ذلك اي كيف تكون الآية
لا تتحقق الا وقت امتناع الرسالة التي هي
الآية دليل عليها وذلك بعد الموت لان الرسالة
ممتنعة حينئذ لما من انها خطاب يتعلق بالنبي
صلى الله عليه وسلم ويمتنع تعلق الخطاب به بعد
موته ومصدوق الآية في القيام المجزئ قوله ورد اي
الاحتجاج المذكور بانه امه لا مرد الشك ان فعله انه
اي الرسول كان مخاطباً بتبليغ الاقوال فانها تدل الخ
القاضي راجع للآية منه لما قيل وقد جوزنا الخ
ترجيح لما جري عليه من الرد قوله ان يتأخر اي ما ذكر

من الآية والا فقد ان لو قال ان يتأخر اي الآية
الي اجل مضروب بعد موته انت خبير بان هذا الخص
من موضوع الكلام في القيام اذ موضوعه تأخير
المجزة الي ما بعد موته اهم من ان يكون مضروب الاجل اذ
وجله على ذلك مطابقة المنظر به ترا واما احتج
القاضي بان القول بذلك اي بالتأخير يودي الي ابطال
الكرامة الخ اسلوب رعا هنا مناسيب واسلوب احتج
بالنسب للفاعل يوجب ان القاضي جري على ذلك والامر
ليس كذلك فهو اذ احكاية للحال السابق وفي بعض
النسخ احتج بالبيت المفعول وهي اقدم لكن اكثر
النسخ على الاول والاشارة راجعة لجواز التأخير
واجيب الخ كانه اعتبر ان الاحتجاج الثاني
يرد على المخالف ويلزمه ولذا قال واجيب الخ وقوله
بان غايته اي الاحتجاج المذكور هو وجوبه
بفتح الجيم اي تقول بها واجبه هذه القول من
بطلان كون الكرامة دليلاً قطعياً في الاحتجاج
كونها مستنداً لظاهره مع ما سلف من
تفسير الكرامة وخصها فان قضيت ان الاحتجاج
خارج عن مفهوم الكرامة فكيف يتطرق احتمال ان
يكون مستنداً لاجل ولهذا كان الاولون الخ الاشارة
راجعة لمضمونه تطرق الاحتمال وخصه الخ وليست

بالذكر وان كان المحققون العارفون كذلك لادان
معظم ذلك انما كان عند الاولين من الصحابة ومن قرب
منهم من الاثر من القاضية بل لا يزدادون معها
الح قال سري السقطي رضي الله عنه لو انهم جلا
دخل بسنننا فيه اشجار كثيرة على كل شجرة طائر
يقول بلسان فصيح السلام عليك يا ولي الله فلو لم
يخف انه مكور فهو مكور وفي كونه القوم من
هذه المعنى ما يرهيب من الكرامات والافعال ايضا
القاضي الح في اكثر النسخ بالبيناء للمفعول وهو مناسبت
وفي بعضها بالبيناء للمفاعل وذلك موه ان القاضي حري
عليه ما ذكر وليس كذلك واغفلة ايضا على النسخة الاولى
مناسبة قد تضيق معه فائدة البعثة الى غير
مناسب لا ملوب المتن فتمل قد على التخفيف نظرا
للعادة ولا يرد على المص هذه الآية جارية عند اللظام
وهو ايجال حاجاج المذكور على انه يمكن
الح هذه الاستدراك طبع ما قبله في الدلالة
على المنبعاد فالأفعد استغفلة هو هذه ان
قلنا الح الاشارة في الموضوعين راجعة لرد الامتياز
الاخير وانظر صلبه في الشرح فهو مخالف لما جرى
عليه في المتن من التقوية لما جرى عليه في المتن
من التقوية لما جرى عليه القاضي وكأنه في الشرح

ظهر له

ظهر له ان الصواب بخلاف ما جرى عليه في المتن وبيانات
التكليف بما لا يطاق به في المقام وهو انه بلغهم الشرع
ولم يحفظوه ثم ما نكظم الحارفة مقتضي للتكليف بما ليس
محفوظا وهو لا يطاق في المتن ويقول غير مكذب
الح لما اتي الكلام على قوله في التعريف متخذي به الح
النبعة عما بعد من المروءات التعريف وبيد ان قوله غير
مكذب عطف على ما يليه او عطف على كل من هو على
تقديره واحترامه واحترامه بقوله غير مكذب مما اذا
قال الح ان قضيته ان الصورة المذكورة هي المحذور
منها فقط وانت تحيرونه كما يتخذي بما ذكر من نطف
البه كذا قد يتخذي بنحو نطفة الحجر فاذا المناكب ان لو
قال ويقول غير مكذب من نحو ما اذا قال اية صدقي
الح ليشكل ما يرا الجاد ان القاضي وامام الحرمين
متعلق بخذوف وصف لقوله قولان اي كايينان
للقاضي وامام الحرمين على اللغ والنشر المرتب
فالاول وهو كون تكذيب المبيته المتخذي باحيائه
فادحا للقاضي والثاني وهو عدم كون تكذيبه
فادحا للمؤمن من القولية لامام الحرمين وما يقتضيه
السباق من ان هذه الصورة ليست محترمة عنها
ذلك قول الامام وحجة الامام بها ما بين ان المتخذي
وقع بالاحياء وقد حصل والشخص في كثر تكذيب

النبي ويرد عليه انه اذا كان الله لم يكن كذلك فلم كان
تلك يدعي اليه قد اجاب عنه بالفرق بين تلك يدعي
الميت وتلك يدعي اليه ان نفس تطف اليه هو المكذب
وتعني الية والنطف في احيا الميت هو المكذب
وليس هو المدعي الية فافترقا واختاروا بين الحينين
تفرقة في الشرح في الشرح بل هو من عتب
تلك يدعي فيه ان يكون تكذيبه قد جاء عند القاضي
اذ لم يجز بما هذا الا التكذيب وهذه احب
الامانة راجعة الي المكذب والفرق عنك اي
الامانة وهذه اجواب عن حال وذلك ان يقال بما اذا
يعرف الامانة اذ حكم بعدم القدر نظر الي الميت والتد
نظر الي اليد ونحوها والروية في المقام علمية
لا يقدر ايضا اي كما لا يقدر تلك يدعي الميت
فهو خبران انما وقع فيه ايضا اي في المذكور
من صورة اليد ونحوها قال المعتز الخ وهو
توضيح للقول بالقدح وانها لا تدل دالة ادلة
العمول الخ كما لتفسير لما قبل وقضيت ان دلائلها
عادية من موزة مجهول لم تنطه اي ارتباط الدال
بالمذكور وانما كان ارتباطا عند اجتماع شرايط الصدق
من موزة لان الدليل قد يدل نظرا وقد يدل ضروريا
والمستغاد من العادة الثاني الاول اذ العلوم

العاديات

العاديات من الضروريان كما من النظريات وادلة
العمول في الدلالة العقلية وهي تقتضي المقدمات
وتتبعها والمقتزح جار عليا المسيلة بحسب اطرافها عموا
وهذا ما اخذ الكلام اي في المسيلة والاشارة
مراجعة الي قول المعتز في المتن وهل دالة المعجزة
الخ لما افاد تعريف المعجزة وقدره اتبعه بالكلام على
دالة المعجزة عما صدق الرسول عليه السلام لكن لم يتفرعن
لتعريف الطرف الا خبر من اطراف التعريف وهو قوله
يعجز من بيع معارضته عن الاثبات بمثله وهو مخرج
لغير ما يجنب عن مسابقة الكلبة من قول
الغيل ما الغيل وما ادراك ما الغيل له ذنب وتيل
وخرطوط طويل ورسنا على كل شيء قدير وذلك حين
سمع سورة الغيل واسمها سبلحة ابن عيسى
الحنيني سمي الكلب لانه ادعى النبوة والوحي ياتيه
فيل هو المراد بقوله تعالى ومن اظلم ممن افترى
عما الله كذبا او قال اوحي الي ولم يوح اليه شيء
المجرب وكذا لم يتفرعن لتعريف قوله في التعريف
به بمجته لان الامانة السابقة هو واردي قوله
فعل وكما به اعني ذلك طرفا واحدا والميت ان لو
تفرعن لتعريف ذلك وقد سبق تعريفه هناك والمصنف
في قوله دالة المحقق اصنف الي الفاعل اذ المعجزة هي

م

الدالة على صدقهم عليهم السلام فالصدق مدلولها
وهو مطابق الخبر الواقع ^{في} بحسب القرائن راجع ما
يليه وهو قولها عادية ومرجع القرائن الى القبول التي
تضمها نزيه المعجزة وكذا في القول الثالث وان كانت
معتمدة في القول قبل ايضا اظهر الجبهة دالة العادة وان
دلالة المعجزة نظرا الى العقل والواقع كونها بحسب
القرائن ظاهرة بخلاف ذلك نظرا الى العادة ^{في} قوله
لما يلي من علي الله والى وجه الله مستحالة ثم بين ما يطريه
ومصدوق ما في الملمزم طرفان بين الطرفين الاول
بقوله من نقص الدليل العقلي ثم بين الطرفين الآخر
بقوله من الخلف في خبره تعالى الخ قال الجوهرى
الخلف بالضم اسم من الخلف وهو في المستعمل
كالكذب في الماضي والمطابق للسياق تفسيره هذا
بالكذب ^{في} اذ تضديف الكاذب كذب كذا في اللزوم
فإن خبره الخ اي اذ هو تعالى عالم وخبر كل
عالم بما وقف عليه فبينما قوله فيكون صادقا وما
فكر من التفرع وما فرغ عليه سند المذهب الذي
هو قوله والكذب عليه جمل وعلا محال فلهذا فرغ
عما السند وما فرغ عليه ما يقتضيه المطلوب
وهو قوله فلو انتفى لا تنفي العلم بلزومه اي فلو انتفى
السند فلا تنفي العلم اذ الصدق لا ينافي العلم ونفي اللزوم

يستلزم

يستلزم نفي العلم بلزومه ^{في} قوله هو بدل او عطف
بيان ما قوله العلم جابه لبيان وجه الملازمة وذلك
كما بينا لوله وهو محال هو بنية قوة الاستثنا بنية
القابلة لكل الثاني بالكل فالصحيح لم يجمع لنفي العلم دليلها
ما افاده بقوله لما عرفت من وجوبه اي من وجوب العلم
والواجب لا يغفل النبي بوجه من الوجوه فلهذا بطل الثاني
الذي هو نفي العلم والمقدم هو انتفاء الصدق في خبره
تعالى فاذا ثبت المطلوب الذي هو استحالة الكذب
عليه تعالى ثم استشعر ايراد ما يليه مضمون قوله
ان خبره بما وقف عليه العلم الخ من ان خبر العالم لا يكون
الصدق فتوجه اليه تقريره ودفعه وعند التوجه
اليه جابه في اسلوب يودون بقوته فقال فان قلت
قد وجدنا في معشر الجاهل من اقره قلنا اي
معشر المجتهدين ^{في} قوله كما في الخ لفاظا اي لا في العقل
وعده اليه ما ذكر وان كان المناسب للنفس ان
يقول العقل انه اوضح وامس بتخطية الخالف
فوله والعالم من الخ ووجه ما افهمه الكلام قيل
من ان الخبر بالنفس تابع للعلم ^{في} قوله بخبره صلة بخبر
قوله بما غير وقف عليه متعلقت بخبره وضعف
كاشف وما قيل بمخصص قوله غايته اي العالم من
قوله يجه من نفسه تعدد الكذب اي بالنسبة اليه

صل العالم قوله لا الكذب اي لا الخبر بالكذب حقيقة
اذ النفس لا تتحدث فيها علمت ان صدق قول
وايضاً لو انصف الباري الخ وجه اخر من ادلة الخلق
الكذب عليه تعالى ولذا لم تكلم كلمة ايضاً والباري من
اسمايه تعالى ومعناه المختص باختراع الخلق فهو
خالقهم بالله تعالى قوله ولا تكون الخ جملة اعتراضية
بين مقدمة الشرطية وتاليها وهي بيان الملازمة
فدمها اعتبارها قالوا وتعليقهم ويحتمل ان تكون
الواو والحال وهي من الباري ثم اتبع التالي بما يقتضي
بطلان فقال مع صحة انصافه به اي كونه عالم
وكمل عالم يصح ان يخبر على وفق علمه قوله فغيبه
الخ اي فني اللان المذكور الذي هو الثاني بحسب
ما بعد استخالة الخ انصافاً بالصدق الذي علمت
صحته وهذا استدلال بحسب المعنى قوله في
الشرح اعلم ان دالة المعجزة الخ هذا المصدر لم يحسن
عليه كلام المتن وجاء فيه الما بعد مما هو
مقتضى لشرح النص المقامي وانظر الى خبايا
عن دالة المعجزة بقوله لا يصح فهو غير مستقيم
نعم لو جعل اسم ان هو المعجزة واسقط لفظ دالة
لفتح لذلك فادله ان يفهم في الكلام مضاف
اي كما يصح ان يكون من جملة دالة الادلة السمعية

قوله اذ يستحيل ان تثبت صحة الادلة السمعية الخ
فيه شيء نظراً الى قوله صحة الادلة اذ قضيت ان
المستحالة في المقام متعلقة بثبوت صحة الادلة
وليس الخ من ذلك بل هي متعلقة بثبوت الادلة السمعية
فالناصب اسقاط لفظ صحة وحاصل ما ذكره في
المقام ان الادلة السمعية فزع ثبوت الرسالة التي هي
فزع ثبوت المعجزة قوله بعد ذلك اي بعد ايضاحي و
تحقيقهم ان دالة المعجزة على صدق الرسل ليست
سمعية في وجه داليتها على ثلاثة اقوال قوله في وجه
متعلق باختلاف الامة وهذه احوالهم يهدله بما قبل
قوله واليه ميل الى استاذ هذه يقتضي ان الاستاذ
ليس هو من قرر هذه القول واسسه وان العبر
هو الذي نزهة قوله قالوا الخ مسند القول بان
داليتها عقلية وفاعل قالوا خبر يعود على ارباب
القول الاول والظاهر ان الاستاذ ليس هو منهم وعند
النوحي ذكر الاستدساق في المطلوب التي هي دالة
معترض كما ينبغي والضمير في قوله دعواه وتخرجه
راجحان لمن جرت عليه المعجزة وتخرجه كانه عطف
تفسير له دعواه قوله وتخصيصه يحتمل انقص عطف
على تخرجه او على دعواه وعليه فساد الضمير فيه
كما عطف عليه ويحتمل ان يكون منصوباً عطف على

اسم ان ويكون النسخ ما يدعيه العارفين سبحانه والظاهر
المول والشارف بذلك ارجعة للخارق قوله يدل على
ارادة الله تعالى الخ خبر ان قوله كما يدل اختصار
الفعل بالوقت الخ تنظير طلب للايقان في ذلك اى
الاختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل المعين قوله
وبالجملة الخ جابه ليبين ما ذكر من القول الجارى على
التوجيه المذكور ومفيد لما بعد من الاعتراض قوله
جعلوا اى ارباب القول الاول قوله صفة للخارق
اى مهما وجد الخارق وجد التصديق كما يقتضيه
التنظير قبل قوله عن صفة التصديق الا صفة
الليبان قوله كسابر صفة الافعال الحادثة اى
كوقوع المطر الوقت المخصوص وعلى المقدار المخصوص
قوله الحادثة صفة للافعال عما هو شأنها قوله
يدل على ارادة الفاعل وهو البارئ تعالى لذلك
اى ارادته لا تصاف الحادث بصفة بدلا عما تقتضيه
الخ وانت خبير بان اتصاف الحادث بصفة بدلا عن
تقتضيه الجازع ايدل على ارادة الفاعل لذلك ولا
يدل على ان ذلك الفاعل هو الله تعالى كما يوجهه
كلامه وانما يستدل على ذلك ببرهان الوجود انية
فالمنا سب ان لوقال ومعلوم ان البارئ تعالى قوله
لا تعجز ان الطبيعة الخ كند ما يليه من قوله يدل

مغلا

مغلا الخ وانما سب لهذه التوجيه ان لو عبر قبل بالفاعل
المختار مكان قوله على ارادة الفاعل وهو البارئ تعالى
اذ هو المهود عند قصد التعرض لتعاضيل الفاعل
واجاب بان قوله على ارادة الفاعل يستلزم كونه مختارا
بل ادرك قوله واعتراض على هذه القول الخ هذا توجه الى
تقرير الاعتراض الذي قد اشعر به سوف التوجيه
السابق في أسلوب التبرير وهذه الاعتراض هو وعد
به في بحث الوجود انية قوله خبر عن الصدق اى عن
مطابقة خبر المصدق بفتح الدال للواقع قوله وقد يجاب
الخ لا يخفى ما في هذا أسلوب من الاستعار بصفة الجواب
وهو ملائم لأسلوب التقرير قبل قوله اى خلقه له الخ
تفسير لقوله هو التصديق بهذه الخارق والضمير
في خلقه عايدع البارئ تعالى وفي له ما يدعى الخارق
قوله او يجاب بان الكلام الخ عطف على يجاب
واخر هذا الجواب لان الجواب المعطوف عليه امس كالجواب
المستدل والى في الكلام للمعهود والمعهود الكلام
المقتضى الاستدلال وهو قوله فالوالدان خلق الله
الخ قوله فيه حذف مضاف اى ينظر الى قوله للتصديق
قوله اى الخارق بالشروط المذكورة الخ هو مضمون
قوله قبل ان خلق الله تعالى اى قوله يدل نفي سب
المقصود من هذه افعال اى صدق الرسل الناشئ الخ

فأما قوة صدق الي التصدق بق نظر الي كونه منشأ
له وقد قررنا في الحزمين الي هذه الاعتراضات
علي القول السابق لكن من جهة أخرى من حيث
ينصير الي بيان لجهة الاعتراض ثم اتبع هذا الاعتراض
ما المقتوح من النقص عليه فقال وقال المقتوح
وهذه مغالطة الي الاستدراك راجعة لغضبية ما قرر
اهام الحزمين قول وأما الدلالة الي توجيه ما قبل
من قوله فان الدليل الي وانظر الي ما فيه من عدم
الكتاب قول عما من اجراها الي المخرج قول الثاني
ان دلائلها وصنعيتها الي اي من الالقول الثلاثة
كدلالة الالفاظ الي اي كمالا نسبان بالنظر الي مدلول
ولكن المخرج مدلولها الصدق في تنطير طلبا للايضاح
بدلالة كل من التنطير والنظر له وصنعيتها قول
بالوصف مخرج لدلالة الالفاظ بحسب العقل والطبع
قول المواضع اي المجاملة والمواقفة قول
كما لو قال ننصب لشخص ان نجعلت كذا
الي تمثيل طلبا للايضاح وذلك كنعوذ الالفاظ فاذا
جرمها عقد معين بينه وبين من يعرف ذلك
الجعل فقد فهم طلبه ما حسب ما واضعه عليه
قول وقد تفرق عطف علي قوله قد تفرق
وقد فعل من الثاني الي فقد من الالفر كما يوجد في

بعض

بعض النسخ قوله ان يسمع بالبناء للمفعول قول
كلما به اي الثاني والاخر وكان من المناسب ان لو
مثل لهذه الطرفين كما مثل للذي قبله نعم قوله فاذا
قال مضمن للمثال وكما انه جري في ذلك على تفلسف
قول في محفل بفتح الميم وكسر الفاء جمع من الناس
قول وقد تفرق في مجلسه جمع اي امتلا به وتكره جمع
للغضب والاول والحقال فهو قيد فيها قبله اي به لا فائدة
ان المجلس قد امتلا قول ان رسول الي هذا مقول
الشخص في المحفل وقد سبق الكلام على المحفل قول
انه يخرق عادة العادة معني من المعاني تغلب
على الناس وخرقها مما افقكم بها تشبيه يخرق
المتصل قول وهو عمري الي والاول والحقال قول فاجابه
الي المطابقة ان لو قال فاجابه الي الغيابة والنعوذ
والعذر له انه اعتبر للزوم قول كان ذلك الي
جوابه اذا قول على ارساله اي مدعي الرسالة
قول هذين الرابعين الي افاد به ان من الالامة
من يرد القولين السابقين اعني القول بان
الدلالة عقلية والقول بانها وصنعيتها الي معني
واحد وهو كما قال ان الدلالة عقلية الي قول
الي حوالا الي هنا في البيان قول وخوف الخائف
كانه عطف تعسير ولم يجر عما ذلك فيها قبل من

فحل الخجل الذي هو الحب لو منوجه قوله قالوا الخ اي
ان باب هذا القول في شتان ومنوجه قوله فعلني
الرايين الاولين نزجه الي سترج قوله في المتن اما علي
والاولين فيستحيل صدورها عما يد الكاذب الخ وما يوجد
في بعض النسخ عا يد الكذابين جمع كذاب عا ومنه فعال
من امثلة المبالغة غير مناسبت بل المناسبت علي يد
الكاذبين كما في بعضها لان المقصود ذوالالكذب فقط
قوله بان يوجد ولا يوجد مدلوله تقوي ليقض الدليل
العقلي ومدلوله هو الصدق في المقام ترفع عليه
ما يقتضي بطلانه فقال فيصير ذلك الدليل مشبهة
الخ قوله ولا خفا في استحالته اي في استحالة
قلب الغفابت وفي بعض النسخ باستحالته ولا ولي
اقعد وهي تفسر الثانية قوله واما الثاني وهو
المواضعة لا يخفي ما في تفسيره الثاني بما ذكر
من التوسع اذ صحت انه هو كون الدلالة وضعفة
ثم اتبعه بسنك فقال فلما يلزم من الخلف
الخ فتدلف ما للجوهري في الخلف والمقصود به في
المقام الكذب ثم اتبع هذا اللان عا يوهم ويبين
ما فيه من خفا الوجه اذ متعلق الكذب الخبر الفعل
فقال لان حكم المواضعة في الفعل حكم الكلام الصريح
الهم الخ ان يقال في تعني البا اي المواضعة بالفعل

ثم لما كان هذا يتوقف الخ لما توجه الي سترج قوله في
المتن فان قلت الخ ممد له بقوله ثم لما كان الخ فتدلف
للمتنيب المذكور ولا مشارة راجعة لما افاده المقام من
توجيه القول الثاني اعني قوله فلما يلزم من الخلف
اي من الكذب في خبره تعالى اي وهو محال قوله
عا معرفة استحالة الخ قعد علي بيان استحالة الخ قوله
او جهاد في بعض النسخ وجودها ولا ولي انسب
بالسياق قوله احدها للاسناد والامام قال لا عالم
في نفسه حديث الخ اي احدها وجه التلازمة
وانظر صليحه هنا مع ما ذكر قبل عند شرح قوله
والتحقيق لا عتقاد في هذه التلازمة الخ من اعتراض
شرف الدين وتقريره فان قضيت هذه في الشرح
كلام لا عتقاد عا هذه الوجه وما قرره من اعتراض
شرف الدين سابقا يقتضي الخدش فيه ويوجد
في بعض النسخ لمر عالم يجد في نفسه حديث
والاولي انسب لاجرا الاسناد لال عا البار في مكانه
قوله وهذا هو الخ الا مشارة راجعة لما في نفس
العالم من الحديث المطابق لمعلومه قوله علي وفقه
ذلك اي عا وفقه علمه بالاخبار قوله لا نهاية للكذب
لا يكون في حقه اي في حق البار تعالى بخلاف
العالم منا يوجد الكذب في خبر لسانه المقتضي ان يكون

قوله وذلك اي جهل ما هو عليه ذلك الشيء قوله
من علمه ما لا يتناهى الى فقد ان لو قال من علمه
كل شيء ليجري الكلام مطابقة علي ذي المقام وانت
غيبوا بان هذا الوجد قد تغلف في معية المعنوية ونقل
اعتراف بن التماسان عليه واقفه وانظر كيف اعتمد
هنا قوله فليس العلم اذا ملأ وما الى هذا الذي فرع هو
مقصود في التوجيه الى انه مصرح به قوله عنه اي عن
الى عنوا من قوله واللفظ الذي يوجد للعالم من الخ ما
نصفه هو المشار اليه بقوله لا يكون في حقه الا عن
جهل ما الى قوله وغاية ما يجد في نفسه الخ اي وغاية
ما يجد اي العالم من في نفسه تقديرا اخبار ذلك
كالحكم على الموجود حكم المعدوم والعكس قوله
الحادثة وصفت لما يليه وهو من باب وصف الشيء
فما هو من شأنه قوله الثاني الى هو شرح لقوله المتن
وايضاً لو انصف الخ قوله ان كل محبواي به عا حذق
الصلة وفي بعضها بعض النسخ بانها موصولة
لا ينصف بجائز بيان الملازمة التي حكمت بها الشرطية
قوله وذلك اي وجوب الكذب عليه تعالى هذا
وجه الاستثناية قوله فقيه اي فني اللازم المذكور
منع لما علمت صفة من انصافه بالصدق وهو محال
وهذا يقتضي بطلان الثاني فالقدم مثله فاذا

بطل

بطل القدم ثبت تقيضه الذي هو استحال الكذب
عليه تعالى وهو المطلوب قوله الثاني من ادلة
استحالة الكذب عليه تعالى وهذا المجر عليه للمتن
فهو من توسعة الشرح قوله صفة كما الى اي لمن انصف
بالكلام قوله في المتن واما ان قلنا الى عطفا على قوله
اما على الخ وليمن فهذا توجه الى الكلام عامد وير المعجزة
على ايدي الكذابين على القول الثالث وهو انه لنها على
الصدق عادية وقد سلعا ان مصدوق الغرابين
ما يجري عليه المعجزة من الفيود قوله فيمت حصل الخ جاز
اما وحصول العلم بالشيء اما ضروري او نظري والعلم
بالعاديات من الضروري قوله بصدق متعلق بحصول
العلم قوله فانه اي من جرت على به المعجزة يستحيل
ان يكون كاذبا اي في الواقع ثم اسندة بقوله والا
انقلب العلم الضروري جهلا اي مركبا اذ بصدق
عليه اذ رآل الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع
فقد بان ان الاقوال الثلاثة متفقة على استحالة
وقوع المعجزة من الكاذب واما الخلاف في جهة
الاستحالة قوله ولم يجر كتمان وتعالى عادية الخ
توجه في المقام الى الكلام على عادته تعالى
ما ثبت له منها الخرف وما لم يثبت له منها خرف
وجري اولا على ما لم يخرف فيه عادته تعالى اصلا

وذلك كطلوع الشمس من المشرق انظر قوله من اول
الدين الى ان قال قد من ادم الى ختم النبوة وانظر
قوله المجزأة فانه يقتضي ان الكاذب عليه الله من
المجزأة وان لا يخرج له من ملكه من المجزأة ثلاثة فالكفر
والله لم ييسر لذلك بل جرت عادة نفاي بعدم ملكية
الكاذب من المجزأة راسا والمفاسد ان لو قال ولم يجد
مصلحة ونفاي عادة مع لدن بعث ادم عليه السلام
الى ختم النبوة فلا يحد الله عليه السلام لم يعدم
ملكه الكاذب من المجزأة وكان اعظم الكاذب بحسب
الجنس فسهل عليه التعبير بالمجزأة ان عيا كصدوق
الكاذب وانما التنا بالقرينة فكيف عا طوايف اهل
الضلالة كالمعتزلة **قوله** واذا خيل بسحر وتوهم
كالشعوذة اظهر فضيحة عن قرب اي صونا لمصعب
النبوة ولا يترك للشك شك في ذلك ولا يخفى ان قوله
ولم يخرج من حانه ونفاي الى مثانه انه من باب معاملة
الرب سبحانه باللطيف والفضل وذلك يقتضي
مكروه نفاي فلذا انتبه بقوله فلك الحمد الى الاشارة
راجعة لمضمون قوله ولم يخرج من حانه ونفاي الى انهم
في نحو عايد عا المشارة اليه والكرم العطا والاحسان
الكثير من غير اسند عا ومصلحة بل ابتداء فضل
والفضل العطا اختيارا فالكرم اخص من الفضل قوله

ويجوز

ويجوز ان تظهر المجزأة الى هذا ما يجوز ان تعرف فيه
عادته تعالى بان تظهر المجزأة عا اي الكاذبين وانظر
تقييده الجواز بخلاف العادة فهو غير مستقيم
بل المناسب التقييد بذلك هو ظهور المجزأة عا اي الكاذب
في الجواز اذ المقصود الجواز العقلي وهو ثابت سواء
انخرقت العادة او لا وله اظهر المجزأة عا اي الكاذب
هو نفس الخرف **قوله** وما يحصل حينئذ بها صدق
اي لا يحصل حين اذ انخرقت العادة بالمجزأة على بصدق
الكاذب الذي ظهرت على يد **قوله** ويجوز خرف العادة
الى الطرفان اعني قوله عند حصول العلم وقوله في
حق الحنف راجعان للطرفين عا الملف والنشر المرتب
قوله عند حصول الخرج لفته ونحوه وقوله
في حق الحنف راجع لخرف العادة **قوله** اذ لا يلزم من
جواز الشيء وقوعه اي بخلاف الوقوع فانه يستلزم
الجواز اذ هو وقوعه في اوضح الوجه قبل بقوله لا يلزم
انما يجوز عدم استمرار العلم العالم الى قوله اذ معني
الجواز انه اي مقابل ما علم من وقوعه وهو استمرار
عدم العلم لو قدر اي ما ذكر حال كونه واقعا يلزم
منه محال لا انه اي مقابل ما علم وجوده من وقوعه
يقتل الوقوع **قوله** في الشرح هذا اي مضمون النص
المقامي وما تزجده اليه من الحاصل هو بالنظر الى

بعض الطرق القصة المقام والتعبير بالكلمات
 انشعب في المقام وما يوجد في بعض النسخ من
 الكاديين وما جرى عليه في الشرح في المقام افقد
 ما جرى عليه في المتن قوله ولا يكون العلم حينئذ حاصلا
 اي حين اظهرت المعرفة على ايدي الكاديين ثم
 اسند بقوله والحق الي وان كان حاصلا انقلب
 العلم جهلا المناصب انقلب الجهل علما اذ الجهل هو
 الذي في المقام اوله وهو المطابق للواقع قوله وهذا
 فيما علم بالاستقراء الى الامارة راجعة لضمون
 قوله انه سبحانه تفصل الى وهذه الكلام انما يكسب
 ان تغلف القضية عن برزء الفعل بالامر اذ كما
 جرى عليه قوله واما في المستعمل الى اسلوب الشرح
 في المقام انشعب من اسلوب المتن في قوله فيه
 من اول الدنيا الى الان قوله فليس الى الا سلافا
 السبغ اي لا نه اما كما هو بالاصالة او بالانذار
 بتلك بية القرآن قوله وقد الزواحي من انتهى
 الكلام عما حاصل كلام المتن كذا في قوله فيه
 ويجوز حذف العادة التي تفسد في شرحه قوله
 من جهة اخرى اي غير الجهة التي هو كون الدلالة
 عادية قوله فقالوا اي ام باب القول الاول قوله
 والمعنى في التقييد الى الواو تليبية وهو كند
 لقوله

لقوله كذا مع وجود البياض والتقييد ان تشبه
 تقييد والمقصود به في المقام اللغوي معني المناق
 والاصالة الى توجيه الاستحالة جواز الاصل
 مع المعجزة فالواو تليبية وهذا انا ف من جهة المعنى
 ومن بعد من جهة اللفظ قوله والعلم الحاصل عطف
 على الدليل قوله وهو ان الدليل الى نفس من كتاب
 والمناسب للتعبير بالدلالة قوله واذا كانت المعجزة الى
 توجيه ما يليه فالواو تليبية وهو ان اية صديق
 الذي الى حاصل الجواب اي نظر الى ما سبق من تعريف
 المعجزة انه ليس المعجزة وحدها هو الاية بل يشترط
 حصول العلم لنا عنها كذا لما جرى الكلام على ما ذكر
 توسع واطلف الاية عليه قوله لا يحتمل التقييد
 اي المناق في قوله بوجه من الوجوه اي لا باعتبار الواقع
 ولا باعتبار الذهن ولا باعتبار تشكيك متسلك ان
 العلم يلزمه المطابقة فلا يحتمل التقييد في الخارج
 ويلزمه الجزم فلا يحتمل التقييد في الذهن ويلزمه
 البيان فلا يحتمل التقييد باعتبار تشكيك
 متسلك قوله في حقه اي في حق الحق قوله تقييد
 ذلك اي تقييد ما علمنا في قوله من والمراد
 بالتقييد التقييد بالمعنى اللغوي الذي هو
 المناق في قوله وذلك تعلمنا بوجودنا الى تمثيل

هذان

لما علمنا وقوعه من وراء طلبنا للايضاح وما جرى عليه
 في العام من لدن قوله ونحوه ان الخ هو شرح قوله في
 المتن ونحوه من حرق العادة ومع الطائفة ليس محرمات بخلاف
 ما في المتن فهو محرم مع اختصار قوله لا ولي تعلقه الخ
 فضيحه انه محرم من احتيا لبت وهذه الاولى والاحتمال
 الاخر هو ان يتعلّق بنحوه لا يفقد في علمنا
 بصدقه اي بصدق الحقت والجللة في محل رفع خبر قوله
 بنحوه ان عطلا حرق العادة الخ قوله في المتن واذا علم
 صدق الرسل الي قوله ويستحيل مقتضى القياس
 انه نوطية المقصود من الكلام على عصية الانبياء
 عليهم السلام والواو استئنافية وقد عرفت ان اذا استعمل
 في مقام الجزم بوقوع الشرط وهذا الشرط محرم
 بوقوعه فالمقام لا ان يحسب الاصاله وحده صلة
 صدق الرسل للظهور اي صدقهم فيما اخبروا به
 وجاءوا به من عند الله قوله بدلالة المعجزة صلة علم
 قوله وجب تصديقهم الخ جواب اذا وبيان ان
 المعجزة على الوجه المذكور في الحد اقتضت ان الله
 تعالى صدقهم في مدعاهم وحاصله انهم ارسلوا
 ليلغوا عنه الله تعالى كل ما امرهم بتبليغه فيجب
 تصديقهم في كل ما اتوا به عنه تعالى اذ التلّف يقتضي
 الكفران ويستحيل منهم الخ هذا هو المهم بدلة
 ولا فقد

ولا نفعه ان لو جاء به في اسلوب التفرع اي فيستحيل
 منهم الكذب عقلا يعني في الاحكام واما الكذب في غيرها
 فيدخل في عموم المعاصي ومراوده بالعقل مقابل السمع بحيث
 يشمل الاقوال الثلاثة في دلالة المعجزة المستفادة
 من قوله ما ينفا وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل الخ
 والمعاصي شرعا عطف على الكذب على حذف
 مضاف من باب عطف العام على الخاص اي ويستحيل
 منهم وقوع المعاصي شرعا والامتناع بالنسبة اليه
 العطف بمعنى المنع المطلق على الجمع للمتناكفة اي وتمتنع
 منهم وقوع المعاصي ثم اتي بانه ما هو متمنع وقوعه من
 المعاصي شرعا بسببه بقوله لا تامورون بالا فقد
 بهم قال تعالى في حقت مولا تا محمد صا الله عليه وسلم
 واتبعوه لعلمكم تهتدون وقال بل وعلا قل ان كنتم
 تحبون الله فاطيعوا ما يحيلكم الله ويغفر لكم الازمنة
 فلو اني بالخصمية لوجب علينا حكم هذه النصوص
 متابعه في فعل ذلك الذنب واعتزضه التهرب
 في شرع العالم قال هذا غيلا من وعابته ان يقال
 انه يلزم منه التخصيص وتقييد الامتناع فيه
 كما انه لا يجب علينا ما نعت في الافعال الجسدية
 كالمشي والنعوذ والسكرات انتهى والمالك ان لو
 قيد هذه الامور بالافتقار اليهم فيما ليس

خاص بهم وغير جليل وغير مباح وقد اختلف في شرح
 المعالم على عصمتهم باطراف منها انه لو صدر عن النبي
 الذنب لكان قاسما ولو كان قاسما لوجب ان لا تقبل
 شيئا منه في هذه الاشياء المحبوبة فلان لا تقبل شيئا منه
 في بيانه لان الباقية الي قيام الساعة من طريق
 الاول وهذا باطل فاذا دعي اليه باطل وهذا ايضا
 من اقسام الخلل ومنها انه لو صدر منهم الذنب لوجب
 نفيهم عن كل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو مناف
 لوجوب التوفير والتعظيم لهم وفيه اذاه وقد قال
 تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في
 الدنيا والاخرة ومنها انه تعالى اخبر بحكاية عن
 ابيس ان قال فيعبر تلكا عن نبيهم اجمعين الى عبادك
 منهم المخلصين فاستثنى المخلصين من ذرية ادم
 وهم الانبياء ليل قوله تعالى انا اخلصناهم بخالصة
 ذكرى الدار قال ولا نالوا بالادب استثنى اما الانبياء
 عليهم السلام وغيرهم فان كان الانبياء المأطوب
 حاصل وان كان غيرهم لزم ان يكون حال غير الانبياء
 اصح حال من الانبياء وهو خلاف الجماع قال
 ومن ذلك قوله تعالى ولقد صدق عليهم ابليس
 ظنه فانبعثوا الى نزيه من المومنين فذلك العريف
 المستثنى اما الانبياء وغيرهم انتهى

ولو

ولو جازت عليهم العصية التي لم يتعرف لبيان الملازمة
 اعتماد اعالي فهمها من قولنا لكننا ما مورين بالانقياد
 هي وانت خبير بان المناسب للطرف الثاني وما يثبت
 به الملازمة ان لو قال ولو وقعت منهم معصية لكننا
 ما مورين بها لكننا ما مورين بها اي بالمعصية
 والافعال لو قال لكننا ما ذنوب فيها لان ما يصدر
 منها فقال اما واجب او مندوب او مباح ولا يلزم
 من صدور الشيء عنهم ان يكون مأمورا به نعم نقول
 ما يصدر عنهم امره داريين الوجوب والندب
 ولا يصدر عنهم جازا ولا يصير مندوبا فاقترع منه
 اذ يكون مأمورا به فلا ذكر عليه في قوله لكننا ما مورين
 بها ولم قل ان الله لا يامر بالفتنة هو
 الاستثنائية المطلوبة القابلة لكن الثاني باطل
 وهذا انما في عدم وقوع المأذية الى الانشراح
 راجعة لدليل منع وقوع المقاصد عما حذف
 مصفا في وقتل هذا فنقول لو وقع منهم
 المأذية لكننا ما مورين بالانقياد لهم بالاسلف
 لكن الثاني باطل لانه يقتضي الجمع بين متناقضين
 وذلك كونه مأمورا به منها عند لا ان وجهه قوله
 قل ان الله لا يامر بالفتنة كما يوجه كلامه
 وجهه السبكي بدور وقوعه من اصغيا الله

من الانبياء فكيف بهم عليهم الصلاة والسلام قول
 بل والمباح الخ معطوف على المكروه اي وتعرف عدم
 وقوع المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم
 فنقول لو وقع المباح منهم على الوجه الذي وقع
 من غيرهم وهو وقوعه بحسب مقتضى الشهوة
 لكنا مأمورين به لما سلف والتالي باطل لا شبه
 حبيبة نصير ما هو ايه مباحا وذلك يستلزم الجمع
 بين متناقضين فاذا بطل التالي فالقدم وهو وقوع
 المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم منته
 فاذا بطل القدم ثبت نقيضه وهو عدم وقوع
 المباح على الوجه الذي يقع من غيرهم اذا فعلهم
 عليهم السلام دابة بين الواجب والمندوب للمرافعة
 فلا يفعلون شيئا الا بقصد الناسي اي او التقوي
 به على الطاعة وظاهر كلامه يقتضي ان دليل
 عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من
 غيرهم هو قوله قلنا الله لا يامر بالفتنة ولا ينجي
 ما في المقام من البحث وذلك ان ما جري عليه
 المصداق استدلال على استحالة وقوع المعصية
 منهم شرعي وعدم وقوع المكروه والمباح عقلي
 وهو غير ناهض في المقام فكان من المناسب ان
 لو استدلال بالسعي في الشرح الكلام في

عصمة

عصمة الانبياء الخ عيوننا بعصمة الانبياء الشامل
 لعصمتهم قبل البعثة وبعدة لانه يتكلم عليهم
 بحسب الطرفين فاجري عليه هنا افيد ما جري عليه
 في المتن نظر الي انه جار على الانبياء الخ بخلاف المتن
 فهو جار على الرسل الخ خص ولا نه جار على العصمة
 قبل البعثة وبعدة بخلاف المتن وما جري عليه
 في المتن مناسب لما قصد عليه من الاستدلال
 قوله اكثر الخ شاعرة المناسب ان لو قال اكثر اهل
 السنة قوله الي المناسب استقامه قوله قبل البعثة
 لا يحتاج اليه اذ المقام في الكلام على حكم المعصية قبل
 النبوة قوله بعض اصحابنا اي معشر اهل السنة قوله
 الي انه اي الامم والشان يمنع ذلك اي عقلا على
 ما يقتضيه السياق والشارع راجعة لوقوع المعصية
 عليه انه قال تصور المسئلة كما يمنع الخ اذ
 تصورها وقوعا وتخفيفا وانظر هذا فانه لا يتم الا
 لو كان الكلام في اول رسول فقط كونه نادرا وفي
 النبي المبعوث بعد العترة والمرتبة كذلك
 اذ الكلام في حكم الانبياء قبل البعثة وتخفيف المسئلة
 حينئذ لا امتناع فيه اذ قد يكون النبي قبل البعثة
 مكلفا بشريعة من قبله كما تقول في موالات
 هارون قبل البعثة فانه كان مكلفا بشريعة

مولا تاموسي وكذا اوشح بن ثوبت فتي موسى عليهم
السلام فانه كان مكلفا بنشر بعثة موسى قيل ان
يبعث وفرص الكلام في حكم الا نبي كافة قبل البعثة
لا يتروك محلا لما اجاب به المص في شرح القصيدة من
ان المراد ما كانت صورته صورة المعصية التي ثبتت
انها معصية بعد هي الشرح لصورته التي ونحوه
نعم لو فرض اول مبعوث لبقي لهذا الجواب موقفا قول
لكن دل السمع الى موقفة في الملوك لا سند راك
لا يخفى ما فيه قوله وذهب الروافض الى الغرق بين
هذا وبين الاول باختلاف المآخذ كما يظهر من قوله
بعد ومعتد الغريقين الى وانظر قوله قبل البعثة
فالمقام في غني عنه قوله ومعتد الغريقين الى يعني
بالغريقين الروافض والقرعنة قوله لا صدور
المعصية الى توجيه المآخذ الغريقين وهو انما يتكسب
مقول الروافض الجاري عما هو اعم بخلاف مقول
القرعنة الجاري على الكبار فقط قوله من
بعثة الرسل الظاهر ان بيان لما هو غير مكسب
والمناصب ان يعتبر انه متعلق بمجدد وعما ارسه
وصنع من الحكمة فتكون من ابتدائية اي ما انقش
الحكمة الكائنة من بعثة الرسل قوله فيكون اي
الصدور عنهم لا في المعركة المستند وهو اعيد

من المدعي الذي هو عصمتهم من نكاح الكذب في الامام
فالمناصب ان لو قال فيها بلقوه عن الله قصد التناهي
ما جرح عليه المدعي وليصح تزييح ما بعد عليه
من قوله فلو جاز نكاح الكذب لكانت مستند
الخبير عن قوله ولما جواز صدق والى وانت خبير
بان محل القول هو الصدور الجواز فالمناصب طي
لقطة جواز قوله وجوزوه اي عقله قوله القاضي
اي الباقين قال القاضي عياض الى انظر
مع الا ملوك السابق فان هذا يقتضي ان الخلاف
في دليل الاستبعاد والى ملوك السابق يقتضي ان
الخلاف في الصدور وعدمه فاذا في السياق السابق
شيء قوله واما غير المذكور من المعاصي الى غير
المذكور هو غير الكذب في الامام قوله الغولية
نكاح الكذب في غير الامام قوله بدليل السمع
المقصود به هنا الاجماع قوله لا خلاف الناس
في الصغار اي ما هو قوله من اراء البعض صريح في اراء
بعض اكر كيدية فلا تتحقق الصغيرة نظر الى الناس
كلهم قوله ولا ن الله تعالى امرنا الى قد سبق البحث
فيه في الكلام على المتن وايضا هذا فرع المعصية
تلك يستدل به عليها قوله واقفالهم الى عطف
على قوله لا ن الله تعالى امرنا قوله وهذا اي بها

ذكر من الوجوه ^{التي} بحسب مقتضى الشهوة أي كما
في جانب قول بل لعظيم الخ ما جري عليه هنا خب
الشرح أقعد مهاجري عليه في المتن نظر الله توجبه
عدم وقوع المباح منهم على الوجه الذي يقع من غيرهم
قول وإذا كان أهل المواقبة من أولياء الله الخ ^{التي} لا يوجب
قبله وحقيقة المراقبة دوام استحضار المؤمن اطلاع
الله تعالى على جميع أحواله ظاهرة كانت أو باطنة كما
قال جل وعلا وما تكون في شأن وما تتلوا منه من
قرآن ولا يعملون من عمل إلا كنا عليهم شهود إذا يقضون
فيه ولا تخفان لزوم المراقبة توجب تهود النفس
بالكلية وحضور القلب بمعنى الخواطر وضبط الجوارح
والأنفاس وعدم الغفلة عن حركاته وسكناته
مصلحا لها بقوة الشوق والمحبة مطلقا على اطلاع
الله تعالى على ظاهره وباطنه ولهذا نحوه قال
بعض الصالحين من راقب الله في خواطره عصمه
الله تعالى في جوارحه وسئل أبو الحسن بن
هشام متى يستلزم الرامي غنمه بمضي الرعاية عن
مواقع الهلكة فقال إذا علم أن عليه رقيب وقيل
كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في سفر فرأى غلاما
يرعى غنما فقال أنتبىح من هذه الغنم واحد
فقال أنها ليست لي فقال على سبيل الاختبار فقل

لصاحبها

لصاحبها أن الذئب أخذ منها فقال الغلام فابن
الله تعالى فكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول
بعد ذلك إلى جملته فابن الله عز وجل وقال ذو النون
علامة المواقبة ابتارها أن الله سبحانه وتعالى
ما عظم الله تعالى وتصغير ما صغر الله جل وعلا وقال
الشرايا ذبي الرحا يحرك إلى الطاعان والخوف يبعدك
من المعاصي والمواقبة تؤدبك إلى طرق التقديرات
وقال الحارثي أمرنا هذا أصبى على فصيلين وهما أن
تلمر نفسك المراقبة لله تعالى ويكون العمل على
ظاهره فإيا ولا خبايا في هذا المعنى كثير في كتب
الغفر ^{قوله} ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم من وزنه
أدعا في الرسالة الخ لما اقتضى كلامه سابقا البعثة
وقايدتها والمعجزة وما دلت عليه والعصمة نظر الرب
جميع إلى نبي عليهم السلام ومن جملتهم مولانا محمد
صلى الله عليه وسلم وسلف الكلام على ذلك بحسب
دليله وكان لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من ربه
اختصاص على غنوه كان من المصائب أن ينبىح ذلك
بالكلام على ما ذكره بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم
خصوصا وعند التوجه إليه ترجع له بالفصل على دابة
في هذه الكتاب فقال فصل الخ والاضافة في قوله
نبينا ومولانا محمد لعظيم من المضاف إليه والنون

المستفاد من كفة اي معشرافة الاجابة وكيف معنى
الذي واختلف في معنى المولى وقد اتى بها بعضهم الي
خمس عشرة معنى والمناصب في المقام الناصر ويحمد
عطف بيان ولما اجرى الكلام على اسم العلم اتبعه
بالصلة عليه صلي الله عليه وسلم فقال صلي الله
عليه وسلم جملة ماضوية خبرية لفظا انشائية معنى
قصد الكفاية والظاهر الرغبة قوله قد علم من وراء
ادعائه الرسالة خبر من نقل المواقف والمخالف
نوازا وذلك بغية العلم من وراء وعلم عرفانية
قوله وتحدثي معجزات قد انضح ان من قيود المعجزة
التخدي وبخسبه يظهر لك ما في قوله وتحدثي
معجزات من النوع ولا يخفى ان معجزات جميع سلامة
وهو من صياغة القلعة ومولا نا محمد صلي الله عليه وسلم
قد ظهر على يده على ما يحاط به من المعجزات فالجمع اذا
في غير صلة الاضمار ولا حل دفع الابهام انبعث
بقوله لا يحاط بها وانظر قوله لا يحاط بها يحتل ان يكون
حقيقة بحسب العادة للثبوت ولا تبتجدي
صراحة وحكما او مبالغة وهو الظاهر ويكوت
معنى الكلام معجزات من شأنها ان لا يحاط بها في
في الشرح في اثبات الخ لكانت اعني صلة نظم ولو
اعني صلة الدليل لعداه يعلي قوله على وقت

دعواه

دعواه المقصود به في المقام ان يكون الخارق مغاير
لدعوى الرسالة بتخدي به قبل وقوعه غير معذب
ليجري الكلام على ما في قيود خبر المعجزة قوله يندرج
الخ الخامس وقه في اسلوب التبرج قوله الذي
ينقله الى وصفه للتواتر اظهر به ما هو عليه من علو المرتبة
قوله فقد تقدم في وجه دالة المعجزة اي نظر الي
قوله قبل وهل دالة المعجزة على الصدق الخ ولما اوضح
شأن نبوة كيدنا ومولا نا محمد صلي الله عليه وسلم الذي
ظهرت على الامر من كاشموس وصوبها كان من المكاتب
الفرج من كبري اظهر ان الغضب بجهنم فقال واعلم
ان من المفكرين الى وسيا بني ما افرجه الحصر وانظر
ما يقتضي قوله ومنهم من ان النسخ محال وغسلوا
في احالة الخ ظاهر ان هذه الفرقة التي انكرت
نبوة صلي الله عليه وسلم واعتنعت من تصديقه
لما تضمنته من ربيعة من النسخ لبعض احكام
شريعة مولا نا موسى عليه السلام ومنهم من ان
النسخ محال في النسبة الي متمسكين في احالة
النسخ فرقان والمناصب لهذا ان لو قال ونسك
بعضهم الخ وظاهر كلام الغري في شرح المعالم خلاف
ظاهر كلام المص ونصه ومنهم من ان النسخ محال
وغسلوا في احالته على انهم يوجهين العقل والنقل

اما العقل فقالوا النسخ يتضمن البدأ والبدأ على الله
محال واما النقل فقالوا ان موسى عليه السلام نصب
عنا ان شر بعته لا تنسخ وانه قال غسكو اي السمت ابدأ
انتمي وقوله وغسكو اي احالته على ان النسخ على علي في
الموضع بعدي الباء وقوله وانه قال الخ عطف على قوله
نص وهو كما نسند قوله نعرفنا بالعبسوية المناسبات
للربط ان يقول ونعرفنا بالعبسوية والعبسوية فرقة
من اليهود يسوية لعبسي وظام صنيعة ان كافة اليهود
كفر وبالذي لما ذكرنا ايضا لم يتخذوه وكانه اعتبر ما غسك
به جملهم والا فاسلوب التنزيل يقتضي كفرهم عند اقل
نقالي فلما جاءهم ما عرفوا كفر ابيه الية ولما قرأوا لهم
توجه الي دفعه فقال والورد على من احوال النسخ للبدأ
ان يقال ما تعني بالبدأ ان غيبت الخ فضيحه انه
ملك في هذا الورد طريقة لا متفسار والغرض انه
لم يفرض لمفهومه فلا تسلم لزوم ذلك الخ المناسبات
ان لو قال للنسخ والامثلة للبدأ ثم استند
بقوله فانه اي البارى سبحانه والامر والشان لو
استلزم تصرفه نقالي في افعال عباده الخ قوله
يمنع ما اطلعه الخ هو حاصل النسخ والمحرور اعني
يمنع يتعلق بتصرفه قوله البدأ ممول استلزمه
قوله كما استلزم تصرفه الخ اي تصرفه نقالي في العباد

ولم

ولم يتكو العكس في قوله ومن الحياة الي الموت لكونه
سكون قول واذا لم يدل الثاني الخ اي الذي هو
نالي النظر فيه اي لا يستلزم البدأ اتفاقا بيننا
وبينهم وما جرى عليه الثاني محقق الوقوع وهو
فزع الجواز فاذا الاستحالة في النسخ والمطابق ان
لوقال واذا لم يستلزم الثاني فلا يستلزم الاول والمقصود
بالاول هو قوله تصرفه فيهم يا فعالة الخ قوله
كيف ومن المعلوم الخ ترديد وتقوية لما
اقتضت الشرطية والا استغفام ان كاري اي
لا يصح ذلك سندة قالوا وتعليلية قوله عن
الحكم بينهم الخ اي هي اهل الصدر الاول من الصحابة
فالمصدر مصنف الي المفعول والفاعل هو
البارى سبحانه قوله هذا اذا تنزلنا الخ لما سارع
راجع لمصنوع قوله والورد على من احوال النسخ
للبدأ الخ قوله ثم نقول الخ هو الزام للفرقة
الاولي التي شأنها ان بعضها استند في ذلك
الي النظر وبعضها استند فيه الي السمع
وتحسب هذا يظهر لك انه كان من المناسبات ان
لواخره عن تقرير سند البعض الخ اخر السمع
وهو قوله بعد واما دعوي ان موسى عليه
السلام الخ قوله عن معارضته من تحدي عليه الخ

المصدر مضاف الى ضمير المفعول الذي هو المتخدي
وكحل بالفاعل وهو من تخدي عليه والضمير المحرر
عليه عابد علي من والتقدير مع العجز عن معارضة
المتخدي الذي تخدي هو اي المتخدي عليه
ثم نوع تخدي صهيرو يعود على المتخدي كقول
واما النسخ فهو لا يرد في شرعهم الخ المناسب
ان لو اتي به في اسلوب اللزام وقبل قوله ثم نقول
الخ وانت خير بيان المناسب تقديم رد اللزام
عليه رد الابطال فكان من الشات تقديم هذين
اللزامين علي قوله والرد عما من احوال النسخ الي
قوله وقد حرر اي الله قوله وقد حرر موالي اليهود
اسند التخريم الي اليهود نوسعا ولم يتحقق
عنده ذلك عن مولا تا موسى عليه السلام فعاب
الاول يكون تغني في التعبير قوله وقد حرر مولا
يقال في اسناده لليهود ما سلف في قوله حرر موالي
ذلك قوله وقد اوجبه يقال في اسناده لصهيرو
اليهود ما قيل في الطرفين قبل قوله فهذا
لغته الخ المناسب ان لو اتي به بعد قوله ولا ينبغي
كذب هذه النقل الخ مقتضي لا يطاله ثم بعد
ذلك يعيد انه قد لغته اياهم المذكور وشيئين
شانه قوله اذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة الخ وجه

اجل الكلام على مولا تا محمد ومولا تا عيسى صلى الله عليه
عليهما ان شريعة كل منهما جان ينسخ ما قبلها وهو
شرع موسى عليه السلام وكان اولى الزمنية
بقوله الخ وانت خير بيان ما بعد يقتضي ان يكون
منغيبا اولى كما اقتضاه كلامه فالمناسب ان لو
قال فتعبدوا لله الخ وقدا بالغوا حبس الخ
لمفهوم قوله وايضا لو كان ذلك النقل الخ قول في
المعنى وافضلها القرآن العظيم الخ قد قال قبل هذا
وقد تخدي معجزات كايحاط بها فانفع ذلك ههنا
بالطاهر علي تلك المعجزات في الجملة واعظمها القرآن
العظيم لبقائه معجزة الي غاية الدهر بخلاف غيره كانشقاق
القرن وهو معجزة في وقت معين وانه معجزة وشرع
فالصهيرو في قوله وافضلها عابد علي المعجزات قوله
الذي لم تزل تترع الخ وصفت ثانيا للزنا وترع من
القرع كقرع الباب والمراد نسيح وهو خير
قول واسمه قوله اياته وفاعل تترع صهيرو يعود
عليه اياته والبلغا جمع بليغ وهو ذو امثلة
يعتدريها علي التعبير بكلام بليغ قوله
بفضل الخ متعلق تترع قال تعالى ومن
ينسخ عهدي السلام دينا فلت يقبل منه الآية
وتعرب بطلب المعارضة الخ عطف علي قوله

لم تزل الخ اي والذي يحرك الخ وصف ثالث للقران
وفي بعض النسخ تحرك بالنا المشاة فوق عطف عما ترمي
خبر ان لتزل دورها سبيل التخيير من غير ما يجره
الكلام قول جهة اللسان الخ من الجهة التي في الدرع
والحفظ من اضافة ما كان صفة واللسان وبضم اللام
ومكون السبع جمع لسن بفتح اللام وكسر السين
وهو الفصيح اي الفصيح ويصح ان تكون الاضافة للبيان
ثم اخذ في وصف اللسان فقال المتوفى في القطنة جمع
متوقد فوق النوب للاضافة من توقد النار والقطنة
الزخعة وتوصفت عند كثيرتها بالتوقد كما النار كما توصف
بالجود عند ظلمها اي اللسان الكامل القطنة من
اضافتهما كان صفة اي ذوالقطنة الكاملة قوله
الخ قول بالعارضة من اضافة ما كان صفة اي ثبات
المذكورين ان عارضتهم فويقه وصف ثان قوله
نظما ونثر ايتنازع فيه الاطراف قبل والترتيب انه
مجهول لما يليه قوله الخ ايضا في الخ جمع خايف من
الخصم يعني النصف وقنوت البلاغة اساليبها
وجاب قوله طولا وعرضا مبالغة في كمال قصر فهم
في اساليب البلاغة قوله لا تغلت من معارضتهم
الخ هو بضم النون وفتح اللام يقال اقلتني الامر
وتغلت مني وانغلت مني واقلتني ان فوقد

اقلت

اقلت اي تغلت قوله امع كلمة اي اقواها واشهرها
فاعلى تغلت وجرى عليا تا تبت الفعل ما عاده لا كتساب
الفاعل الثاني تبت من المضاف اليه واطلق الكلمة في المقام
على الكلام الموصوف بالبلاغة فكما ويجوز ان لا يخرج عن
معارضتهم اقوى كلمة وهذا الماهر ان عرض فيها بغيره
وهذا كذلك اي ان لم يعرض فيها بغيره اوله والي ذلك اشار
بقوله وان لم يعرض فيها بغيره قوله وهم يسمعون في
تخييرهم صريح قوله تعالى قل فانما بعثت موعظة
اي في الاسلوب والبلاغة والواو في قوله وهم الخ الحال
قوله فانوا بسورة من مثله اي من مثل القران اي
في النظم والقصيدة اي من مثل محمد صلى الله عليه وسلم
قال شرف الدين بن التلمساني في ترجيح قول الغني في المعاني
ثم انه عليه السلام بعد الخ ريعين اظهر هذا الكتاب عن
مثل ذلك الخ نسيان الخالي عن البحث والطلب والمطالعة
والتعلم لا يمكن الا بارشاد الله تعالى ووجهه والهامه
تعالى والعلم به ضروري وهذا هو المراد بقوله تعالى
وان كنت في شك مما نزلنا على عبدنا فانزل بسورة من
مثله اي من مثل محمد صلى الله عليه وسلم في عدم الغرابة
والمطالعة والا مستغدة من العلماء وهذه اوجه فوجبه
انتهى بوجه الجمع اي جميع من اخذ في علمه بالقران
وهو المبعوث لهم والمرسل اليهم وهذا جار مجاز ما بعد

على طرف من الخلاف السابق وهو ان الملايكة
ليسوا بخلق في الوسالة قولهم وانهم انظر
ما وجه تقديم الخلق على الانسان مع ان الملوك الالهية
بعد جاز على العلى قولهم مغتر في حال ولم يخبر عليه
الخلق مطابقة بل نهمه قولهم اي معينا قولهم ومع
ذلك اي مقصود قوله الذي لم نزل نقرع الخ قولهم
انتم اي همهم العلية والخلق بفتح الهمم والنون
مضمر انف يقال انف من كذا كثر حائجة استكلف
عنه وفتح قولهم وهم الجبولون عليها الخ والاول الحال
والصحن المجرور عايد على الهمم العلية اي والحال انهم
المطوبون على الخ نفة ولا يجزى ما يقتضيه هذا الاسلوب
من القصر فليعتبر في المقام اصنافا اي هم الجبولون
الذين غيرهم كالمعقول ومن عايدتهم الخ من تفتحة
قوله وهم الجبولون عليها قولهم معها اي الخ نفة
قوله حثف انفسهم اي هلكوا قولهم فكيف بما هو
الخ قال في شرح القصيدة مع كثرة الخ الظاهر في
البيان وشهرتهم بقاية العصبية والحيية الجاهلية
وتها لهم على المباحات والمباراة والرفاع عن الاحساب
وركوب السطوط في هذه الباب فحجر واطمضوا
عن المعارضة بالخرق السهلة التي دواعيهم متوقفة
عليها الى المعارضة بالسبوت الصعبة التي كل الطباع

عنها

عنها الا ان تدعو الضرورة اليها انتهى قولهم وتندب
فيهم اي البلاغات دبسها يقتضيه قوله قبل
وتتوكل بطلب المعارضة الخ قولهم اخرهم اي اسكنهم
والجهم قولهم احسوا اي ادموا قولهم لا يمكن مقاومته
اي معارضة وهه او صف بنا هومن شأنه عقيد المابعد
من قوله اما ان لا يلبس الخ وذلك انه اضطرب في وجه
الجماع القوان بعد الاجتماع على انه مجرور ذلك للضرورة
وانهم كانوا بعد روت على اسلوبه وهو في طووت
البشر وصرفوا ولم يكن في طووتهم بل لكونه في الطبقات
العلي من الفضلحة والدرجات القصوى من البلاغة
وهو الصحيح والصحيح في انه عايد على ما تقع به المعارضة
قوله ومن لم يستخ منهم اي اخر ماجري عليه في المقام
هو في حثف من له عقل واستحي واما من لم يستحي
فحاشه ما قال قولهم وانتدب اي وتوكل قولهم لهذا
الامر المستأثر اليه هو القوان العظيم قولهم كسيلة
الكتاب فمثل قولهم اي بخوفة من الخرق بضم الخ
الجمعة وسكون الراء اي غفلة وحثف قولهم ولوانهم
الخ توجه الي دفع ما يتوهم من الخ عراض على ما يستفح
مع ما فيه من الترشح لما قبل قولهم نقل احاديدك من
غير قولهم كذا كلمة تخرج ويردع يعني انلف قولهم
سجلته جمع حامل متعلق باثلاث وهو ما نقله

قوله وصحيفة اي محال كنيته والله شامة الاشاعة
اي الشاعة امره اشادة الامرا شادة بالدال المهملة
رفع صوته به واشاد الضالة عرفها والارض فاعل
امتلات **قوله** سربها وجبلها الخ بذلك مفصل من مجاز وقوله
يدوها بفتح الباء سكون الدال بمعنى البادية **قوله** موضعها
وكافرها الخ السيف في يقتضي انه من اطراف البلد
وانت خبر بان هذه البس من اطراف الارض بل من اطراف
عامر هبل تفصيل في ساكن الارض فانظر **قوله**
ارمنتها اي القرائن **قوله** على تلك الصفة اي المفادة
بقوله بل امتلات الخ **قوله** قريبا من تسهيته
هذا يدل على انه وضع هذه الكتاب قريبا من وفاته
رحمه الله اذ وفاته كان سنة خمس وتسعين ومائة
ثم اتبع ما ذكره بالا متغيرا في التكرار فقال انيسر
الخ الاشارة راجعة لمضمون ما سبق اي فلا يشك
عاقلا بعد الخ **قوله** مع ما فيه اي في القرائن **قوله**
من الخ خبر قبل الوقوع الخ الا نزي الي قوله تعالى
الم غلبت الروم الي العزيز الوجه وقد كان الامر
كذلك **قوله** ونحوه الخ دلة اي كما في قوله تعالى
ان الله ياتي بالشمس من المشرق فان بها من الغرب
الاية وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الاية وقوله
تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى الاية

هو معطوف

وقه

قوله معطوف اي ونحوه الخ علي ما يليه وهو
معطوف او علي الاول وهو الخبر **قوله** على الخ خبر
من الاطراف التي بينت بها ما والاضافة في
قوله ومحاسن علومه الشريعة من اضافة ما كان
صفة والشريعة فعلية بمعنى مفعولة **قوله** وسرد
فخص الخ الخ من الخ اطراف التي بينت بها ما
وذلك كخصه مولا ناموسي ومولا نايوج ومولا
ايوب الي غير ذلك عليهم السلام **قوله** وتولية
النفس الخ علي ما يليه او علي الاول اي وتولية
النفس **قوله** هذا كله علي يد نبي اي الخ **قوله**
لما اقتضاه المقام من ايجاز القرائن والاشارة
راجعة لما تضمنه شان القرائن **قوله** لم يلحظ قط اي
لم ينظر كتابا الخ من الملاحظة **قوله** يمكن حلة
في محل رفع صفة الخاطئة والباقي قوله بها كسبية
قوله من ذلك اي ما تضمنه شان القرائن
العظيم **قوله** علمي ذلك كله بالصبر ومنه
يجعل علمي ان يكون بالبنا للفاعل وعليه والاشارة
راجعة لما جري عليه المقام من شان القرائن
وعلموه ويجعل ان يكون مبني للمفعول وعليه
والاشارة راجعة لمضمون قوله علي يد نبي امي
الخ وكيف قوله وما كنت تتلو من قبله من

كتاب الولاية يدل على الاول والولاية تخرج من
كثرة الاغصان وصفات الايات والمعجزات دفعا
ما توجه صيغتها من القلة وقوله لا حصر لها
اي بالفعل اي لا تحسب الواقع اذهبي من الموجودات
كل ما دخل في الوجود فهو محصور بحسب الواقع
قوله والفرق جواب عن سؤال وذلك ان المص ذكر
في المقام الاول والمعجزات والظاهران بينهما تمايزا
وقولا في المقام بحيث يقال فيه ما الفرق بينهما
قوله والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتخدي الذي تشارف
مراجعة لما يفهمه الكلام من الولاية في ما جاسه
الذي فالمعجزة تتأخر الولاية فيه وتنفرد المعجزة
بالتخدي فالولاية اعم من المعجزة ثم توجه الى الكلام
على المعجزة في الجملة بقوله ومعجزة العظمي
التي تخدي بها علي الكافة هذا اوصفتان للمعجزة
وهو مشعر بالوصف الاول الذي هو العظمي وثبت
لها العظمة لانها من جنس من تخدي به وذهب
باقية الى غاية الله هو قوله قاطبة اي عامة قوله
واختلفوا الخ لما افاد الاجماع من المسلمين على ان
القرآن معجز وكان الخلاف قد وقع بينهم في تعيين
الوجه المعجز منه الذي تخديه النبي صلى الله عليه
وسلم كان الشان النعري لتفاصيل ما فيه من الخ فوال

ديار

وبيان ما هو منها ما هو من الولاية واليه بناهن فقال
واختلفوا الخ اي بعد الاتفاق على انه معجز قوله فقال
بعض المعتزلة انما نزل اسلوبه ونظمه الخاص الخ المتنا
ان لو قال فقال بعض المعتزلة هو اسلوبه الخ فيكون
الضمير عابدا على الوجه المعجز الذي وقع التخدي به
فاطلق الخ على في المقام عما وقع به وكذا القول
فيما بعد من الخ فوال اذ قد عبر فيها بالادعاء مقام
الوجه اذ المقصود تعيين الوجه لا تفصيل الخلاف
ويوجد في بعض النسخ اسلوبه وهي امس من
جملة العلوية ونظمه الخاص عطف بنفسه على ما
يقصده كلام المص الخ وهو قوله وهي مشتملة
على من مع الجزالة والاسلوب الخاص خلاف
ما يقتضيه صريح الفهرست الذي يقتضي ان عطف
الجزالة على الفصاحة من باب عطف التفسير على
ما يقتضيه صريح بن التلمساني الخ في
التنبيه قوله وقال امام الحرمين والفاسي الخ الخ
ان لو قدم الفاسي كما فعل في مبحث التعليل
مناسبة لزمانهما قوله بالجموع اي مجموع
ما ذكره وان كان في مقدوره اسي كان ضمير
مستتر والظاهر انه عايد علي القران وانت
خير بانه عبر مناسبا والمناسب يعود على

ما يكون به المعارضة وهو المثل المعلوم من الكلام
قبل قوله وهو قوله في الحسن الا شعري الخ يفسر
من ظاهر عبارته ان لا يبي الحسن الا شعري قوله غيره وان
هنا هو الموضع وان لم يبين للنظام الا هذه القول
قوله وقال قوم اعجزه في جلته عدم تناقضه الخ
المناسب ان يقرأ عظم بالخفض بدل من جلته ويكون
المعجز وهو قوله في جلته متعلقا بحدوث خبر قوله
واحسن هذه الاقوال الخ ما افاد الخ قول تعريضا وانها
اثنى عشر قوله اخذ يتكلم بحسب ما في عليه من
الصحة وغيرها وما وجد به الخ حسنة من قوله فانه
عليه الصلاة والسلام الخ يقتضي تعيين قول القاضي
والا ما لا احسنة فقط ومعهم احسن ان يساير
الخ قول حسن وليس كذلك اذ مياتي له التصريح في
بعضها بعدم الصحة فالمناصب ان لوقال والصحيح
القول الذي اختاره القاضي الخ اللهم الخ ان يقال
تعرضه بعد لبيان منعها او فسدها كما للتقديم
لهذا المهور فلذلك لم يتعرض للاول والثاني لانها
ليست متعديتين فمهور احسن بالنسبة اليها
متعلقين صحيح قوله الذي اختاره القاضي الخ اي وهو
ما جري عليه المتن نظرا الي قوله فيه الذي لم ترك
تقره اجماع البلغاء الخ قوله علي الخ من مع الجزالة
والا لوب

والا لوب الخاص قد ذكر في المقام الجزالة وتوضيح
الخصاصة وذكر الا لوب الخاص وترك النظم
وبحسب هذا يظهر لك ان الجزالة والخصاصة فمما يجب
اعني وان الا لوب والنظم ايضا يعني خلافا
ما يقتضيه كلام ابن النامسا في التنبية الخ في
الطرف الاول جزاء في الثاني على احتمال قوله
فان الشاعر الخ ترويح وهذه القول هو الذي
اعجبه في المتن ايضا قوله المعلق اي الماهر في الشعر
مرسل اي لا يسمع فيه وبه يقال الخطبة وهو نظير
معارضة مباحة الخ الضمير عابد علي الطرف
الخ خبر اعني معارضة شاعر عجل وزين شعر
من دعا الي معارضة قضيدة بليغة عارضة الخ
قوله بزهاته جمع تروعة بضم النون وفتح الراء المشددة
لفظ فارسي عربي وهو الطرف الصغير من شئ
عن الحادة ثم استعير للباطل قوله واما ما ذهب
الي انت خبير بان هذه الا لوب انما هي
لوقال امثلة ولم يتقدم الي معنى فالمناصب
ان لوقال اما من ذهب الي قوله فقد سبب التنبية
على صحتها الخ لم يتقدم له ذلك اللهم الخ ان يقال
يستفاد من قول المتن وهو الاصح قوله فانه
اي الخ والشان لو كان الخ اي لو ثبت ما ايضا هي

لتعمل عنده شيء الخ مستند للضعف وكان تامه وان
 خبير بان هذا السند يقتضي من جوحية القول
 وحسبه يظهر لك ان المناسب ان لو قال في المتن
 بدل قوله وهو الاصح وهو الصحيح قوله فانه مما يتوهم
 الخ مستند للشرطيين قبل قوله ولو كان اعجاز الخ
 مستند للضعف قوله واما من قلا اعجاز الخ في جملة
 الخ هذه الاسلوب اتبع مما جري عليه قبل عند
 حكاية هذا القول الخ ان التخيدي لم يقع بذلك اي
 انه لو وقع التخيدي بالانبات بطل في كونه مع طوله
 بصدقه بعضه بعضا ولا تناقض فيه لم يتخدي
 بسورة منه بل يتخدي بجملة والفرص ان التخيدي
 وقع بسورة منه والاشارة راجعة للمدح
 من جملة القرآن قوله اذ لا تخفف له الخ مستند لما
 يليه قوله لكن التخيدي لم يقع بذلك اي نحو افقته
 لقضايا العقول قوله ما دل عليه اي من المعاني
 قوله البلاغة بالفتح خيران قوله وان التخيدي الخ
 عطف على ان مع مدح قوله فقد قال بعض
 الاطهار الخ جواب اذ قوله هذه السورة اي التي
 استقر بها التخيدي قوله هي المشتملة على اي التخيدي
 اي التي انطوت على اي التخيدي سورة البقرة
 وسورة بونس وسورة هود وان خبير بان صاحب

هذا القول يقول هذه السورة ومنها قدر هي
 المشتملة على اي التخيدي خلافا ما يعطيه ظاهر عبارة
 الصمد ان هذه السورة فقط هي المشتملة على اي التخيدي
 ومنها قدر البطاقة الخارج وليست عليه ما بعد من
 ذلك فلا يقيد بمثلها قدر المراد بالقدر الطول ونحوه
 قوله بمثلها اي بمثل السورة المشتملة على اي التخيدي
 قوله كالعصر واللوثر المناسب ان لو قال اقصر سورة
 وهي اللوثر وقدرها من غيرها قال الحلبي ومثلها
 فيه يعني في الاعجاز قدرها من غيرها قوله الخ فيجب
 طالع من السورة بعض الطول فقد خرج اقصر سورة وذلك
 اللوثر قوله قال اي القاضي قوله من اهل الخبرة
 من في المقام استد ابيته قوله وقد اعترض بعض
 اهل الزبح الخ حاصل اعترافه انه قال قد اضطررت
 في المعجز من القرآن بعد ان اتفقت على انه معجز
 وكل قوله يقتضي بطلان غيره من الاقوال فاذا
 اعتبرنا جملة اقوالكم لتنتهي معجز القرآن قوله والجواب
 ان معجز الخلف الخ لا يخفى ما في المقام من الاطراب
 وحاصل الجواب ان الخلاف لم يتعلق بكونه لم
 يتعلق بكونه معجزا حتى بان لا عتراض يلهو
 متعلق بتعيين الوجه قوله انه القرآن قوله
 له لها حرفه هو عند اطلاق الخبر تفنن المصلحة

وخرقة بفتح الراء مصدر خرق بلسانها قوله وثيل
أي الذي كواشما به إلى ما في كلامه من الركاكة
نظرا إلى عطفه الوثيل على الذنب بلا جامع في المقام
قوله الله ما هو أصح أي أفصح قوله تنبيه قال
ابن النحاس في الخ قد سلف أن التنبيه لقب لمعت
لم حقا ينشر به كلام سابق ولا شك أنه قد جرى
الكلام قبل على الفصاحة والجزالة والبلوغ والنظر
فكان من المناسب أن يتكلم هنا عما فيها من ما
به الفصاحة مع ما لم أعند البيهقي وقد سلف
التنبيه على أن تفسيره يقتضي المعايير بين الفصاحة
والجزالة وكذا بين أسلوبه ونظمه قوله ثم الحسن فيه
أي في النظم وموارد الكلمات موافقها قوله وذلك
أنواع وأصناف يحتمل أن ترجع إلى تنبؤ الحسن
أو إلى مضمونه قوله بحسب تناسب الكلمات
في مواردها قوله ومجموع الخ هو تفسير للبلوغ
ثم لما أفاد ما له ابن النحاس في وكان ذلك ذلك فقالوا
للمتعارفين عند البيهقيين كان من الشبان أن ينبه
عما هو مشهور بين البيهقيين فقال قلت الخ فإذا
لا يخفى عليك ما في كلام الغزوي من الدورك قوله
ذي جنة أي جنات قوله ومن ضعف الغيباس
المناسب مخالفة الغيباس على أن كلامه بعد
مقتضى

مقتضى ذلك قوله ومن التعتيد المعنوي الخ المناسب
عدم تعييد التعتيد بل يتخرج من ذلك مطلقا يفصل
في اللفظ والمعنوي كما فعل صاحب التلخيص قوله
وما مثله في الناس الخ غير مناسب للمعنوي بل هو
مناسب لأن يمثل به المحذور عنه باللفظ والمناسب
للمعنوي أن يقول اعتزازا من قوله ما طلب بعد
الدام عليم لتعريها ونسكت عينا في الدعوى الخ
قوله من كلمة أو كلام بيان للكلام الفصيح
أي السبب تفسير الخ قوله وقد يفسر الخ
هو توجه إلى الكلام على ما هو خلاق مقتضى
الظاهر بعد الكلام على مقابلة قوله وما يليق بها
الخ يشير إلى قول الغزوي في أن مقامات الكلام
متفاوتة قوله وهو ما إذا بدل عن حاله الخ لا قد
أن لوقا وهو ما إذا عبر عنه إلى ما دونه الخ
كما جرى على ذلك الغزوي في قوله في المتن ثم هذا
أي ما له من المعجزات لما أي الكلام على الطريق
الخ من المعجزات أتبعه عفا عنه فالاستدراك
راجعة إلى معجز الغزوان نظرا إلى بلاغته وإلى
ما أنطوي عليه من الدالة ومن الجوانب المشتمل
إليها قبل بقوله مع ما فيه من الخيارات الغيوب
واسم الاستدراك مبتدأ خبره محذوف والتقدير

ثم هذه المضموم الي ماله من المعجزات الخ فالخير ومن
منفقت بالخير وما اقتضاه الكلام من الترتيب
جار على طريق التدلي وقضية الكلام انه لم يحط بمعجزاته
صلب الله عليه وسلم وما نعرض له الا مهم في كتبهم
منها وان كثرة فليس بشيء انه ليس وراه معجزة
بل ورا ذلك معجزات كثيرة **قوله** الي ما جبلت عليه
ذاته اللزومة الخ انتقل الي طرف اخر وهو ما يدل
على صدق رسالته صلب الله عليه وسلم من الايات
اذ اوصاف الذات لم يقع بها التخيدي حتى يكون
هذا امن الطرف الاول واعلم منه والكمالات جمع كلمة
استعمل في مقام الكثرة ولذا اوصفه بنو له التي
كانت ثم لما كان كاد من افعال القارية التي لا يتحقق
معها الوقوع اصوب ذلك وحقق في جانب الكمالات
المفصاح فقال بل افصح اي بحسب لسان
الحال وان كان يتصور فيه لسان المقال والجري
على هذه المألوف انسب للنفوس في التلقين
واوقع من الجري على المألوف تحقق المفصاح من
اول وهلة وان كان هو المقصود ومرجع الخلق
يفتح الخا وستون اللام الي الكمالات الحسية
لحسن طلعه صلب الله عليه وسلم ومرجع الخلق
بضم الخا واللام الي الكمالات المعنوية ككمالات

عظم

عظمه صلب الله عليه وسلم قال تعالى وانك لعلي
خلق عظيم وينبغي ان يعلم ان ما يدل على صدق
رسالته صلب الله عليه وسلم كثير على ما اقتضاه
الكلام ومع كثرة فهو طرفان عقاب وتعلي وقدم
الكلام على العقلي فلما انهي الكلام عليه توجه
الي القلب وعند التوجه اليه جابه بما انه
مؤكد لصدق رسالته صلب الله عليه وسلم فقال ثم
مع ذلك كله أكد الله تعالى صدقه الخ الاشهاد
راجعة لمضمون قوله ثم هذا الي ماله الخ ولذا اجا
بادان السهمول وانتارة البعيد وهذه ايسر في
الدلالة على صدق رسالته صلب الله عليه وسلم
اذ شهادته من ثبوت نبوته لا حد بالنبوة دليل
قاطع على ثبوت رسالته وان لم تظهر معجزة على يده
قوله بتكويه باسمه يحمل على الجنس حتى يجرب
الكلام على ذكره باسمه اجمد والمراد بالكتب
الحاصية الكتب السابقة قبل التنزيل قوله
الامية منصوب على المعرأ اي الزم لامية قوله
واطلق السنة الاحبار الخ عطف على الدوال جبار
جمع جبر ليس الخا وفتحها وهو الاصل العالم والاشارة
راجعة لذكر اسمه وجميع صفاته اي اطلق الله
السنة العلماء قريبا من بعثته بجميع ما ذكره في

الكتب السابقة من اسمه وجميع صفاته مع الله
عليه وسلم حتى اتفق للعامة شأنه كما اتفق الخاصة
فلا فخذ ان لو جاء هذا في اسلوب الاغبياء هلكه اطلق
السنة الى اخبار الخ قوله حتى انه سبحانه الخ هذا
ينبغي ان يعتبر اغبياء نظر الي ما افهمه الكلام قبل
من وال اللبس وال فاما ما جرى عليه من
الكلام قبل ان لو لم يأت به في اسلوب اغبياء يقول
ومما كذب به الخ وجا بالظرف اعني قوله بعضه
لما بقية مذهب اهل الحنف وللتمسك بما اهل
البدع واطلق النبوة على الرسالة لتكون له باسمه
الخاص به اي دون ابا يهوه فومده لا يسمي لم يكونوا
يسمونه به كما ورد في السير فالخصوص في المقام
اصافي لا حقيقي حتى لا يتشاركه احد فيه ولا فلا
بلاية قوله بعد الخ اناس قليلون قوله رجا
حصول الخ هذا اعلة تسميته بذلك والحامل لهم
على التسمية بذلك ما اشار اليه بقوله لما سمعوه
من الخ حيا راى لما سمعوا من شأنه العظيم ومن
انه يسمي محمد ص الله عليه وسلم قوله ثم من
عظيم فضل الله تعالى الخ اي من فضل الله العظيم
من امنا فقه ما كان صفة قوله انه لم يطلق لسان
احد الخ هذا من تمام العناية بازالة اللبس عن

جانب

جانب النبي الكريم وهذا اتم في ازالة اللبس من
منعهم عموما وفي بعض النسخ لم ينطق قوله
في الشرح يعني ان الدال اي الشا مل لما عني به
وعنه وجرى على هذا الشمول لما سببه المقام
اذ هو جار على ما هو اعني قوله كيف وقد اجتمعت
كلها فيه اي في موه تأخير ص الله عليه وسلم
نظر الي الدلالة فعلية هذا الخ فخذ ان لو اسقط
الظرف قوله ومن جمعنا اي مرجع تلك الى ما في
ظرفين عقلي وتقلي والمراد بالعقلي هنا ما يقابل
العقلي فيصدق بالوصفي والعادي قوله اما
العقلي فوجوده الخ السبب في انه يقتضي
ان صيغة الكثرة قد استعملت في غير محلها والاصافه
في معجزة بلاغة القران ببيانها وقدم الكلام على
العقلي لانه متصل به بخلاف التقلي لانه مجزئ
الي معجزة بلاغة القران والي اخبار عن
الغيبات والي الحكمة النظرية والعقلية والي
غير معجزة بلاغة القران من المعجزات والي سره
واوصافه ص الله عليه وسلم وهي كلها متصلة
به ص الله عليه وسلم قوله عما ما سبقت اي في
المتن والشرح قبل هذا النص قوله وثانها
انه ص الله عليه وسلم اخبر عن الغيبات اي

بحسب ما ينبغي وبحسب ما هو ان لم يقل هنا
على ما سبق كما قاله في الذي قبله مع انه سبق
في النص الذي قبله ايضا لان ما هنا جار على الاخبار
عن المغيبات نظرا الى القرآن والحديث والذي
سبق الطرق لا دل فقط على انه لم يسبق له علي
سبيل الحال وما هنا جار على التفصيل قوله ما ورد
في الاخبار السنية على ما يقتضيه السبب
موله وكان كما اخبرني وكان له من الواقع بين الروم
وفارس كما اخبرني القرآن قوله بعد غلبهم
اي غلب فارس قوله وقد وقع ذلك اي الذي هو
دعا الغور الي بائق شديد وينوا حنيغة هي اهل
الجماعة واسلوب الكلام يورث بات ما ورد في
القرآن من الاخبار عن المغيبات ليس مختص
فيما ذكرنا نظرا ما وجد العبد عن ان يقول
ورد في السنة او في الحديث قوله وكانت خلافة
الخلف الواسع بين هذا الغدر اي ثلاثين
سنة وذلك بزيادة سنة اشهر خلافة
مولانا الحسن بن عليا وهذا هو من الخلف وفيه
توسيع وخلاف المتعارفين منهم الاربعة فقط
وفي بعض النسخ وكانت خلافة الخلف الاربعة
الواسع بين الخ وورد عليهم انها لم تبلغ ذلك الغدر

الزيادة

الزيادة سنة اشهر الذي اخذها مولانا الحسن بن
مولانا علي قوله فكان ذلك اي ثبت بها بعد
فكان في المقام ثامنة واسم الاشارة من قولها
قوله الغيبة الباعية اجمالا رجة عما خلافة مولانا
علي رضي الله عنه والمقصود فيه السيد معاوية
رضي الله عنه قوله وقتل مع عليا اذ كان في
فيته قوله وهذا اي الحديث الخاي لان اهل
النسابة اذا كانوا بغاة وتبين ذلك يقتلهم عمار
رضي الله عنه والبغاة هي الخارجون عن امام
عليه السلام ان عليا رضي الله عنه هو الامام الخ
اذ عليه يحوا وقد ندم بعض الصحابة حيث
سمع يقتل عمار ان لم يكن قاتل مع عليا لجل هذا الحديث
وصعبين بكسر الصاد وتشديد الغامع كسرهما
كسب بين موضع بشاير القرآن كانت فيه الواقعة
العظيمة بين عليا ومعاوية رضي الله عنهما في غرة
صفر سنة اثنتين وثلاثين قوله ومنها اخبار
الخ اي من المغيبات بمعنى انه من جملة الاخبار
بالمغيبات ولا تعد لمطابقة الاسلوب ان يقال
ومنها اخبار الخ اي ومما ورد في الاخبار قوله
البحا شيء هو سلطان البيتة وكان مومنا مصدقا
نوم كثير اي في كتب الاخبار قوله الوجه الثالث

اي من وجوه العقلي وانت خبير بانه خارج عن
اسلوبه السابق ولو جري عليه لقال وثا لثها
الخ وجعل هذا الاجل ما وقع من الفصل قوله قد بلغ
في الحكمة النظرية الخ انظر قوله واحكامه فان
الحكام الشرعية عند اهل السنة لا مجال للعقل
فيها قبل ومروا السنن وفي اكثر النسخ الحكمة العلمية
ويوجد في بعضها العلمية وهي اسبب بالظلام
بعد قوله وهو علم الخ خلافا الخ تصوير الحكمة
العلمية كما انه صور الحكمة النظرية بالمثال قوله
الوجه الرابع انه نقل عنه معجزات الخ اي معجزات
غير ما مر الخ مما تعد من الخ اخبار عن المعجيات
معجزات ايضا وقضية كلامه ان كل واحد من الاطراف
المذكورة معجزة وليس كل بل بعضها ليس معجزة
وانما هو اية والفقهاء صدقوا الله عليهم وسلم
وقد وقع المص في ذلك والمنا سب ان لو عبر بالايان
الخ عم وانظر قوله لا تنحصر مع قوله مشهور الخ فهو
غير ملائم للمشهور المستفيض ثلثه الحصر
الله الخ ان يقال قوله مما لا ينحصر اي كثرة قوله
وقد اعترف اعداؤه بذلك اي صدقوا الله
عليه وسلم من اول عمرة الخ قوله وايضا لو صدر منه
الخ المنا سب ان لو قدمه على قوله فان احد الخ

ثم ياتي بقوله وقد اميز الخ تشبيها والمنا سب اسقاط
لفظة ايضا قوله لنبوة اعداؤه بذلك اي ليعاينوه
بالكذب والنبذ الحبيب وعنه قوله نقاب ولا تنابوا
باللقاب قوله عرض عليه المال الخ المراد هذه الامور
الحسن قوله من العرب العرب الخ المراد الخاص من العرب
قوله الصياح العرب الخاص منهم وامثاله جوامع
الي الكثرة من امثاله الصفة الي الموصوف قوله
الترفع هو رفع الصفة عن ابناء الدنيا لاجل ما في ايديهم
لا يزداد مع القضب الخ حلما فان قلت كلامه
يقضي اجتماع القضب مع العلم وهما متضادان
قلت كلامه محذوف مضاف اي مع اسباب
القضب الخ حلما قوله وما احسن قوله عبد الله
بن ابي واخذه الاضمار في رضى الله عنه الخ الاستمرار
في قوله في ذلك راجعة الي محكمه صا الله عليه
وسلم خلقا وخلقا قوله يشير الي محاسنه صنع
الله عليه وسلم الخ لوج به الي قصور العبارة عن
الخ حاطة بكما لانه صا الله عليه وسلم خلقا وخلق
ومبينة بكسر الباء اسم فاعل قوله فهو نصه نقاب
هذا يقتضي ان المراد بالكذب الما صنية الكذب
المنزلة قبل الترتيل من الكذب الالهية وهي ما ية
واربعة كتب وايضا وهي ايضا الخ نبيا

وهو محتمل ان يكون مضافا الي الفاعل وهو ظاهر
التحذير او المفعول نظر الي قوله تعالى واذا اخذ الله
ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحلمتكم ثم حاكم
رسول مصداقا لما علمتم لتؤمنن به ولتنصرنه قوله
فان شهدا من ثبنت نبوته الخ يعني لا مستحالة
صدور الكذب عن من ثبتت نبوته واذا اخبر
بنبوة احد وجبت نبوته ولا لزوم الكذب في خبره
وهو محال قوله لا يزيد جميعه التنبيل اي لا يزيد
التنبيل جميعه فدم المفعول والضمير في جميعه
عائد علي ما هو موجود في النوراة ولا يجيل والزبور
من امرة مما الله عليه وسلم وكثر تزويد ذكره
قوله قال الله تعالى لموسى الخ هو ما في المصحف
الخامس من النوراة بالمعني قوله فلا محالة انهم
اي الخوفا المذكورين قوله وكان قبل موسى
بن قايان ذكر الموروث ان ابوب عليه السلام كان
في عصر يروى عليه السلام قوله في هذه اي
المذكورة عن النوراة قوله هذه الكلمة لا تنافي راجعة
الي المذكور عن النوراة قوله فقلت له ما على الارض
ان يجيل من محمد ص الله عليه وسلم الخ اي من الغر
وارباب الملل والافظاهرة غير مسلم قوله وهذا
كتاب الخ كتابه ص الله عليه وسلم هو الفرقان

وانظر

وانظر اي ذلك فيه قوله قلت الخ هو من كلام المص
وانت خير بانه لا يحل لكلام المص هذا الخبر اليهودي
لم يقدح بمشركه غير يسي اسرا ابل لهم في بعثة
نبينا محمد ص الله عليه وسلم حتي يجاب بان لا خص
في الكلام وانما قدح بعدم البعثة لبي اسرا ابل اسرا
فلا يكون جواب الخ جواب العالم القرطبي وخوة وانظر
قوله فقط بعد قوله انحصار بعثته فلا يحل له قوله
اذ ليس فيه الخ مسند لقوله وليس في قوله تعالى
الخ وانت خير بانه غير مسلم اذ لا يلزم من نفي ادوان
الحصر عدم الخ خنصاص اذ له اساليب كما هو معلوم
عند اهل البيان فاذا من معاني اللام الخ خنصاص
وليس من ادوات الحصر قوله وانما عيبوا الخ
جواب عن سوال ثم قال هذه العالم اعاد الفعل
المفصل الواقع بكلامه اي المص بين كلام القرطبي
دفع ذلك وبذلك الخ شارة فيهما راجعة
لما تموت قبل فقلت له ما على الارض من يجيل الخ
انه قال الخ يدل من قوله وبذلك قوله قوله
الا فرقة الخ مستثني من قوله اسلا فنا اليه
ثم عطفت اي هذا الخبر اليهودي اي ما اليه
نشانا بفتح النون وسكون الفين قوله
وتالله ما دري الخ يوثق بالناس للعشيم اذا كان مع

تعب او استغظا كما هنا قوله ومعه جماعة من
جبال فاران هكذا يوجد في بعض النسخ وفي بعض
بالمقاطعة والاضافة في قوله وطور سين مع قوله
وجبال فاران من باب اضافة الملقب الى الملقب
وكذلك في قوله جبل سابعين قوله وقد قال تعالى
في النور ان الله اسكن هاجر وابنه اسماعيل
فارانا هو استدلال على ان فاران هي مكة اذ هي
سكن اسماعيل وامه وقال السبيدي فاران بطن
مكة قوله وفي الزبور الذي بايديهم لان الخ خروج
عن الملوك السابق الذي جري فيه على تقديم
الى جبل على الزبور لمطابقة الواقع في التوراة والترتيب
ان قوله الذي بايديهم لان وصفت جابه خروجا
عن المدينة نظر الى قوله سابقا وقد اطلع علماء
رضي الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيما
بايدي اليهود والنصارى من الكتب لانهم
ان يكون جابه ترميزا لذلك ووصف النور
سابقا على العكس من هذا الترتيب ويجوز
من البحر الى امرة اذ ذاك هو الظاهر بحسب
صحة التفسير بالقرابين اي يلبسهم الخاضع
هم كالانبياء في القاموس القرين ما يتقرب
له النبي الله تعالى وجلس الملك الخاضع

والجمع

والجمع قرابين وكلا المعنيين ههنا محتمل قوله لان
يخلص قوله وتدين له الامم بالطاعة من البديت
لانه يخلص الى تعليل للاطراء قبل في الجمع
الظهر من صهيون الكليل لا يجوز اي اظهر من
اسماعيل صاحب الرياسة محمود لانه كليل على
صاحب الرياسة اسب من جملة عليها كما جري
عليه اثم قوله ليعرج اسرائيل خالفه خالفه
الظاهر انه موكنا محمد صلى الله عليه وسلم وثنا
صهيون اي العرب لان صهيون هو موكنا اسماعيل
وهو ابو العرب قوله ذوات شجر بن الى الشجر بضم
الشين وسكون الفاء جانب الشجر والشجرة بفتح
الشين جانب النصل وحده السيف قوله وبشر ابعد
مفرونة الى قوله كانه عطف نفسه برقاموس
والقاموس الوحي قوله والاسم يخرجون تحتك اي
يدعون ويدخلون في الاسلام طوعا او كرها او يودون
الجزية عن يد وهم صاغرون قوله كي تعلم الناس
اي كي تعلم ان هذا الولد وهو عيسى عليه السلام
يسمى ويسمى ابنه ابنك يارب وقد قلنا انه
نقالي رغبته فيعت جاعل وما في اليد عنه وهو
نبيوت وموكنا محمد صلى الله عليه وسلم فاعلم الناس
ان عيسى عليه السلام بشر عبد الله ورسوله

وكذا قال المسيح في الامم جيل هذا يخلص حسن
الذي النفل الي الامم جيل عا وجد الحكاية في البار قلبط
هو نبينا محمد صا الله عليه وسلم قال السعد
ومعني البار قلبط كما تنف الخافيات ومصدوق
الذين من قوله اذ ابن الامم نسان مولا ناعيسى عليه
السلام ومصدوق الامم نسان مولا ناعيسى عليه
السلام قوله عن يوحنا بالكسر والمقصود به
نبينا محمد صا الله عليه وسلم وكان من ما ذكره
الماجنا الذي بينا في الكلام عليه في البار قلبط
بدل من قوله يوحنا قوله وبسوسكم هو من السياسة
قوله وهو يا نبكم بالتاويل اي تاويل تلك الامم مثال
قوله ان تتم الكلمة وتماها ختم النبوة والكلمة
النبوة قوله في الناموس اي الوحي قوله اغترس
سكرما هو بفتح الكاف وسكون الراء شجر العنب
ومعني عا ذلك اي عا ذكر التمثيل الي انه تممه
قوله سبراح عنكم اي يبعد ويزول عنكم قوله
ملك الله الظاهر انه الرباسة قوله يريد بذلك
اي بالصخرة الموصوفة بها ذكر قوله ومن ناواه
وحاربه اي من عاداه وباعضه قوله اظهره
انه اي جعل الله له القلبية عليه قوله يفتح
الصون العور يضم العين المجمة كخص وفي بعض

النسخ

النسخ العور يضم العين المهملة وكلا الشخطين فهو
كتابة عن الهي المعنوي قوله يفتحهم بالباء للمفعول
اي لا يملك قال تعالى ولم يفتحنا من قريته كما كنت
قائمة بالية وفي بعض النسخ لا يفتحهم بالياء المجمة وبالباء
النايب ومعناه لا يفتحهم بالياء المجمة قوله حتى تشبثت
بالماضي وفي بعضها حتى يتشبهت بالمضارع وهو
الفتح في المقام قوله والي نوارثه اطلق عا الفرقان
تورا وقد وقعت تشبيهة الفرقان تورا فحق الحديث
قال الله محمد صا الله عليه وسلم اذ نزل عليكم حديثه
تفتح بها عينا عينا واذا ناسها وقلوبها غلغلت فيها بينا بين
العلم ونهى الحكمة وبيع القلوب النبي ذكره في الشفاء
وفي الامم جيل ان المسيح قال انه الخ انظر
صنيعه حيث حل ما في التورا عا قال النبي
اشهد عليه السلام قوله الغنم الرابضة الخ
كتابة عن من ارسل اليهم مولا ناعيسى عليه
السلام والرابضة يحتمل ان يكونا من هريص
الذي هو محل الهبات وتكون لناية عن عدم انتشار
رسالته وقصورها بخلاف رسالته محمد صا الله
عليه وسلم فلا يجوز الخ هو من تامة ما في الامم جيل
وفي مصنف خففون النبي الخ الظاهر ان هذه الصحف
التي جلب المصنف النفل عنها في ابداء عا العدد المتعارف

في الصحف المنزلة فانظره ^{قوله} ونزوى السهام
اي نظر الي دم الاعداء وهو من الرب ^{قوله}
منقطعي باجدها سن لبنان لبنان هو جبل
وشانه انه صاحب حسن وماوي للصالحين ^{قوله}
ومثل حسن الخ عطف على حسن والكاف من ايده
الديكالي والرياض الديكالي جمع دسكرة ومن
معانيها بيوت الحج التي شانه الا مثلاً بالجلد
والجود وهو المناسب هنا ومن معانيه القربة
والصومعة والارض المستوية قاله في القاموس
^{قوله} ان الذي يسمونه مثلاً هكذا في بعض النسخ
وهو حسن نظر الي المعني والاسلوب وفي الكثير
من النسخ ان يسمونه مثلاً الخ وهو غير مناسب
نظر الي المعني ^{قوله} يغزون ذلك اي تشبهونكم
له مثلاً ^{قوله} الخ اي ابالية المنهزمة ^{قوله}
فصاحب الجمل هذا من كلام المص ^{قوله} ببابل متعلق
بسطط وهو بكسر الباء الثانية اسم موضع بالعراق
ينسب اليه السحر والخمر ^{قوله} من دون الله
متعلق بعبادة الاصنام ^{قوله} وهذه اي ههنا
بنينا اي بسببه مع الله عليه وسلم
ان قلعت الخ تصوير لقوله لم تلبث تلك الكلمة
واحرقت السماج ثمارها الخ السماج جمع

سموم

سموم يغتخ السنين وهي الرياح الحارة تكون بالنار
غالباً ^{قوله} وخرجت من اعصتها الفاضلة ناس
هكذا كتابية عن صناديد الصحابة رضوان الله
عليهم وشدهم في الحرب والفتوة في قوله من اغصانها
يبايد على الاشجار الخ وسنة المذمومة من الغرس
^{قوله} فاعتبر هذا النصيح به هو من كلام المص
^{قوله} وقوله بالارض الخ عطف على قوله هذا النصيح
^{قوله} وقد نعت الواو والحال ^{قوله} قريانه اي ما
يقربون به ^{قوله} يساعده اي بقدرته ^{قوله} اكثر
مجهول لقوله لا يظهر قومه فاعتبر من هذا الكلام
اي المتخول عن صحف دانيال وهذا من كلام المص
^{قوله} تحت نصر يفتح الباء الموحدة وسكون الخ الموحدة
ونصر يفتح النون وتشديد الصاد المهملة المعنوية
وتحت مضاق الي نصر وفي القاموس ان تحت
معناه ابن ونصر اسم صهي وكان قد وجد تحت عند
الصهي ولم يعرف له اب ونسب اليه وهو الذي
ضرب صهي بيت المقدس ^{قوله} وعظم كان
عطف تفسير لربا ^{قوله} وبالجمل فتنصوب
الكتب الماضية يصح في الماضية الجر والرفع
نعت للكتب والتنصوب وانظر في الكتب
هنا ما هو معلوم من تزيين ^{قوله} الفرس ^{قوله} اي

منه الى بيان **البيان** في تخفيف الراي رايرا في المتن
فاذا وقعت لهذا الكلام لما اذا حكم بالرسالة
عموما وخصوصا اتبعه بقوله فاذا وقعت الخ اي
هديث وخلقت لك الداعية والقدره عليه فالاشارة
مراجعة لما تضمنه البحث من شأن الرسالة في اول
الفصل وهو قوله فصل ونبيين ومولا محمد صلى
الله عليه وسلم الي هنا وما قصد الكلام على ذلك
على وجه الشمول قال كلمة والضرورة في المقام المقابل
للنظر الخ صافية في نبيها ومولا في تعظيم شأن
المصطفى البه وتقدم ان المولي هو من يخرج
اليه عند عمر صف النوايب وفي ترتيبه العلم
على التوفيق شي اذ هو مرتب على الحصول ويحيا
بانه عرقل سبب السبب معاملة السبب ان
التوفيق سبب في حصول العلم بالمشارة اليه وحصول
سبب في حصول العلم من ضرورة يصدر فارسل
نبيين ومولا محمد صلى الله عليه وسلم او يقال كلامه
جار على تقدير راى وفتت لهذا الكلام وحصل لك العا
به واننع ذكره صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه
لاجل ما جاء فيها جري على ذكره ولم يصل عليه مني
الله عليه وسلم **قوله** فوجب الي ايمان به فيما ذكر
الى عند حصول العلم الضروري بالرسالة والى امر

ليس

ليس كذلك بل يحصل العلم النظرى ايضا **قوله**
جلته وتفضيلا بحيث ان يرجع الي الايمان به جلت
اي في الجملة وتفضيلا اي على التفضيل بان يامن بكل
عاجد نه لكن يقيد الايمان بما جاء به تفضيلا بالا منط
ويحتمل ان يرجع للمجي به ومرجع ما جاء به جلت الي
المتشابه ومصد وق ما جاء به تفضيلا مقابل المتشابه
وما جاء به صلى الله عليه وسلم شامل لامور المعاد وغيرها
واجري المثال على امور المعاد خصوصا اهتمامها بها
وذلك ان الكتاب معقود للاهيات والنبويات
وامور المعاد وغيرها مما جاء به صلى الله عليه وسلم
وان كان يجب الايمان به فذكره في الكتب تسع
فلما انهي الكلام على الا لهيات والنبويات وتخلص
لتقريب ما جاء به صلى الله عليه وسلم جري على امور المعاد
لما مر وذكر النشر المقام به عنى عنه على ما فسر
به المص الحشر في الشرح ولهذا لم يتعرض له بعض
وهما واردان في الشرح ولاجل ذلك تعرض له المص
وهما يتعلقان بالبدن النبوي عند اهل
السنة **قوله** لعين هذا البدن الي قوله وفي
اعادة عين الوقت قوله ان قد ثبت هذا في بعض
النسخ وفي بعضها باسقاط هذه الزيادة وصلي
الشرح يقتضي ان لا ثبت لها في النسخ وفي بعضها

التي يبط بها الشرع والمراد بالاعراض الاربعة
التي لا يتحقق البدن بدونها كما هو كالا لتقات
والشبع والام وغيرها قول الصراط اي مما يجب
التي بان به ايضا الصراط وهو جسر جد ودعا متجه من
برده الى كون والاخرى ولا طريق للجنة الاعلى
وهو المعنى بقوله نقاب وانا منكم الى اواردها وهو
ادق من الشعر واحد من السبع وفي الصحيح يقرب
الصراط على ظهر ابي جهنم قالون وامنى اول من يجوز به
ولا يتكلم يومئذ الا الرسول ودعوى الرسل يومئذ
الامر بالمسلم وفي جهنم كلاب مثل شوك السعدان
هذه اللفظ مسلم ونقطة البخاري وانه كلاب يعني
بالصراط ثم لفظ مسلم هل رايت شوك السعدان قالوا
نعم يا رسول الله فانها فانها مثل شوك السعدان
غير انه لا يعلم مقدار عظمته الا الله تخطع الناس
بأعمالهم فذهب الموفق بحمله ومنهم البخاري حتى
ينجي وفي البخاري المخرول حتى ينجوا والحديد مشهور
وزاد ايضا بانه مسير ثلاثة الاف سنة
الف صعود والاف هبوط والاف اسفا وقال ابن
ابي حنيفة قد جاف صفة الصراط انه ارف من الشعر
واحد من السيف وانه صبيح عقبات وان طول
كل عقبة منه مقدار ثلاث مثاقيل وفي

كون

كون الموزون صحب الاعمال او اجساما تخلق امثلة
لها تزدادها كما يوجد في بعض النسخ بانثبات هذه
الزيادة وفي بعضها بانسقاطها قول وكالجنة بانثبات
الحق في النسخة التي ثبتت فيها تلك الزيادة و
بانسقاطها في النسخة الاخرى والجنة لغز لدار النعيم
وهي موجودة الان عند اهل السنة والنار لغز
لدار العذاب قوله وعند اب الغفر يخرج من الغاب
والا فلا يشتد في العذاب مثل يوم الغيا مفعول ذلك
السؤال اذ ليس ذلك مقصورا على القبر قوله في
الشرح عبارة عن جميع الاجسام الى هذا التفسير
بما سب القول بان الامة ليست عن عدم محض
بل هي عن تفرقة قوله وعبره من موطن الى حرة اي
كسوتها الي الصراط وما تسميه الحشر هنا من
الطراف هو معناه اصطلاحا والافعة فمعناه الطرف
الاول فقط وهو الجمع والماله من مزيد اختصاص
في المقام قدمه على غيره من الاطراف قوله واجمع
الملكون يعني ارباب الشرايع وفي بعض النسخ الملكون
مكان الملوك والذي بها سب الخارج الملكون قال
المولف رحمه الله تعالى في شرح القصيدة المشتمل
ان الملل كلها من لدن ادم الى محمد تا وتنبأ
ومكانا محمد عليهما الصلاة والسلام بحقيقة بيان

الله يحيي المي يتبدل ان بعد موتها ويرد الامر واح الي
منشأ بكتها كما كانت اول مرة التي عمل الحاجة منه
قوله وكلاهما ممكن اي فالاعادة ممكن واخر الصادق
يقوعها فقد طوي هذه النتيجة للظهور وعليها
يرتب قوله وكل ممكن الي والذي يدل على ما قيدنا
به النتيجة من قوله واخر الصادق يقوعها
ما بعد من قوله واما ان الصادق اخبر يقوع هذا
الممكن الي قوله وانما قلنا ان الاعادة الي توجد
للسند قوله وكلاهما ممكن قوله لما مر فتا وجد قوله
لذاتها قوله والامر المتسلسل اي اوله ورفا ظلف
المتسلسل هنا بالمعنى الاعم قوله وذاتها اي
الجواهر والاعراض قوله وانما قلنا الي تهديد للسند
بعد الذي هو قوله لانها الي وجبا بالتهديد للفصل
قوله فلا تغذر الي تفرع علي ما ذكر في الجملة
قوله ويقول انشأها المنا سبلا ملوب الي به
تقديم هذه الطرف علي الذي يلبيه وكأنه خرج عن
ذلك لان هذا القعد والمنا سب ايضا ان لو مراد
اول مرة قوله ثم ارشد الي القرآن العظيم
والجواب انه نقاب الي هذه الجواب غير مناسب
ملوب الكلام والمنا سب له ان يثبت ما ارشد
به بان يقول الذي هو الحرارة الي قوله واما ان

الصادق

الصادق الي هذا من تمام الكلام علي قوله وكلاهما
ممكن اذ الكلام علي تقدير اخبر الصادق يقوعه
كما جرم علي ذلك في شرح القصيد قال فيه كلاهما
ممكن اخبر الصادق يقوعه فهو حقت قوله اما
الابلام اي بالنسبة الي العاد قوله لا يصلح ان يكون
مقصود الحكيم اي بنا علي اصل التحسين العقلي
قوله في هذه العالم اعني عالم الدين قوله
بالحقيقة اي بدليل الي استقرار قوله بل كل ذلك
الم شامخ راجعة الي اللذة لا بقيد قوله بالحقيقة
قوله والجواب عن الاول اي الذي هو قوله ان
انسانا لو اكل انسانا الي قوله اصلية هي التي
تكون من اول البحر الي والفضلية هي التي تتغير
بتغيير القدر ان لم لا لاذ هذا الطريق الثاني
المعاد بقوله قبل وتحصيل لذة قوله من عيون
يسبقت الي الشوق اليه ولا الشعور به
اصلا اي كمن عثر علي مسيلة علي من غير معرف
الم بها بل ولا شعور به قلبه منها وكذا من عثر
علي كنز خفية من غير طلبه اياه ولا شعور له به
قوله فلا نسلم ان لذات الم خزة كذا اي لانها
جارية علي غير هذا النسخ الديوي قوله
يستنبه بعضها قال بعضها لان البعض الم لا يشبه

انه جاء فيها ملا عين رات ولا اذن سمعت ولا
خطر علي قلب بشر قوله تنبيهات الخ قد سبق
ان التنبيه في عرف اهل التصنيف ترجمة عن بحث
الحق قد اشتر به كلام سابق وانت خبير بان
هذا الصنيع يقتضي انه لا ثبت لما يوجد في بعض
النسخ من قوله لعين هذا البدن الخ قوله يعبر
الخ جزا بالكلية والالزام الخ كند لقوله لا مثلها قوله
واختلف اصحابنا في اعادة اعيان الاعراض الخ
توجه الي خارج ما في المتن جري على عكس ذلك
تقدم الطرق الخ خبر والمراد بالاصحاب اهل
السنة قوله وقال ابن العربي الخ هذه الطريق
الولي التي جري عليها المتن قوله فله خلا في بينهم
اي بين اهل السنة قوله قال بعضهم باوقاتها
المناسبة للمسيح في اللاحق وباقاتها بالواو
قوله كما يعاد الجسم اللوث يستروح منه
ان الاعراض التي تغاد الاعراض اللازمة
للجسم مرة عموم الاعراض قوله وصبي عطف
على جاز قوله وقد بينا ذلك في كتب اصول هو
من كلام ابن العربي وهذا انتهى كلامه قوله هذا
ما يتعلف الخ فهو من كلام المؤلف رحمه الله وهو
يدل على ان تلك الزيادة لا ثبت لها في النسخ

التي

التي انبسط بها الشرح قوله جسم هو ما يعبر عليه
كالقنطرة قوله متن متن الشئ لغة وسطه
ومن امسك السموات والارض فلهيد لقوله
فلا معنى للتجالح وخبه ايضا دفع ما يستبعد
من مشي الانسان على ارق من الشعرة قوله كما مسكت
الخ راجع للطرف الخ خبر وذلك ان المعتزلة ناولوا ما
ورد من لفظ الصراط وقالوا لا يكون العبور على الصراط
وقد قدمنا امكانه فان فيه تعذيب المؤمنين
في موره عليه ولا عذاب على المؤمنين قالوا وانما
المراد بالصراط طريق الجنة المشار اليها بقوله تعالى
سبيهم ويصلح بالهم وطريق النار المشار
اليها بقوله تعالى فاهد وهم الى صراط الحج ومنهم
من حمله على الدلة الواضحة ومنهم من حمله على
العبادات كالصلاة والزكاة ومنهم من حمله على
الاعمال الرديئة التي يسيد عنها ويواخذ بها
فكان السؤال عنها من ور عليها وطول المور لكثيرتها
ونقصها يغفلها واجاب المصنف ان امكان
العبور ظاهر كالمشي على الماء والطيور في الهواء
غايته مخالفة العادة ولا شك ان الخثرة اكثر
احوالها خوارق العادة وهو محل امتثال كثير
الرسوم المعتادة ومعدن النجا امور لم تخطر

فقط ببال الكابر العلماء السادة وما جا في محله فلا
يستغرب ولا يسال عنه ويسهل الله تعالى علي
من يشاء كما ورد ان منهم كاليف الخائف وكالريح
وكالجراد فاذا لم يقع موجب التأويل وجب الالتماس
بالصراط كما وجه رد ولا يصرف عن ظاهره وهو
المطلوب قوله واما الميزان الخ انظر ما وجه قوله
هنا ورد به الكتاب والسنة قال تعالى ولم يقل
ذلك في وصف الصراط مع انه ورد به ايضا الكتاب
والسنة قال تعالى وتضع الموازين القسط
ليوم القيمة وقال عز وجل من ثقلت موازينه
فالويل له المفاعون الآية الي غير ذلك والكفتان
احداهما منيرة والآخرى مظلمة وورد الكعبين
كالطباقي السموات والارض فتوضع الحسنات
في المنيرة على صفة حسنة والسيئات في
المظلمة على خلاف ذلك والصبح يوم ينفخ
النفير مبالغة في تخفيف العدل وورد ان الجنة
تكون عن يمين العرش والنار عن يسار
وتنصب الميزان بين يدي الله تعالى كفة
الحسنات عن يمين العرش وقبالة الجنة والاخرى
عن يساره قبالة النار والوزن عامر كالوزن ودعا
الصراط قوله وما يتعلق بها اي بالاعمال قوله

وانكر

وانكر معظم المعتزلة ذلك اي الميزان والموزن
الحسينين قوله واولوا الوزن على اعتبار الحسنات
بجني السيئات كما في عبارة ابن التماسي فان هذا
ال كلام كله له وكانه مستفاد من النسخة بخطي
نسخة المؤلف قوله وقالوا وزن كل شيء بما يليق به
يتبين هذا بقول المؤلف في شرح القصيدة وانكره
بجني الوزن بعض المعتزلة قال لان الاعمال اعم من
السيئات وزنها حال وجودها فكيف اذا زالت وتلاشت
بل المراد به العدل الثابت في كل شيء ولذا ذكره تعالى
لفظ الجح وقيل المراد به ذلك ميزان الموازين
البصر والسموات السبع والطعام والذوق وكذا
سائر الحواس وميزان المعقولات العلم والعقل
وردد عليهم بان الموزن صلي يفتي اعمال النبي
هي اجسام انفس الاعمال التي هي اعراف
وقيل تخلف امثلة الحسنات اجسام نورانية
والسيئات اجسام ظلمانية واما لفظ الجمع
فلاستعظام كثرة ما يوزن فيه وقيل
لكل مكلف ميزان ولذلك جمع قال ابن دهاق
ولا يكون الوزن مقاصد بين العبد ورب
كما ذهب الجببي فقال توزن الحسنات والسيئات
فيما فضل من الخير للعبد تدخل به الجنة وما يغوي

عليه من السيئات دخل به النار فان ذلك باطل لا ينج
وقد قال عليه الصلاة والسلام لو وضعت السموات
والارض في كفة ووضعتم الله في كفة
لرجحت كفة الله ومذهب اهل الحنف ان العبد
اذا اتى بطاعات كما مثال الجبال ثم كانت له مخالعة واحدة
فهو في الجنة المستجيبة لله سبحانه ان يعاقبه عليها
ويعطيه ثواب طاعته وله ان يغفرها قوله واما
الجنة والنار فتشبه ما في المعاد مما علم من الدين
الحق قوله وهما مخلوقتان اي قبل يوم الجزاء والجنة
لغة البستان واصطلاحا دار السعادة في الآخرة
والنار هي حقيقة جسم لطيف محرقة والمقصود به
في المقام دار العذاب في الآخرة فهذا مما مر من
من باب تسمية الشيء باسم ما حل فيه لانه وهو موط
ادم منها اي من الجنة وادم ابو البشر خلقه الله
يوم الجمعة في جنات وهبط يوم الجمعة لادن
عدن وعاش الغيبة ثم مات ودفنه ابيه
مشت عليهما السلام وما ذكره سند للجنة
فقط ولم يذكره سند خلف النار قبل يوم الجزاء
والمناصب ان لو تعرض له بان يقول وقوله تعالى
فانقروا النار التي فودها الناس والجن من اعدت
للكافرين وقوله تعالى انا اعتدنا للظالمين نارا

وروي

ومن وية النبي صلى الله عليه وسلم لها قوله وهذا اللعاب
بالدين الحق الانتقامية راجعة لقوله وحملوا الحزب والانتقام
من جوعها لما يلبس من قوله وحملوا الجنة الحزب في قوله
للمود عليهم بحسب ما عدتهم فقال ولو نزلنا عنهم
في ايقادها على الاغراس اي في ايقاد افعال الله تعالى
على الاغراس فما المانع من اشتغالها اي اشتغال
الافعال فالاستغناء الكاري والمقصود بالافعال
المفسر بها الضمير في قوله من اشتغالها اي اشتغالها الجنة والنار
فالمناصب ان لو قال من اشتغالها اي فائدة الخ وكذا
الصحيح في قوله في اعدادها قوله بالكلية سبب
اللطيف الذي هو الغرض اي ما المانع من ان يكون
في اعدادها الطيف هو الغرض بدليل السياق وانظر
سوقه هذه الاطراف في سياق ما المانع مع
انه قد اعترضها موجودته والمناصب ان لو قال
ما المانع ان يكون الغرض في اعدادها قوله
لقوله تعالى الكلاب ايم وظلها بيان الملازمة
التي حكمت بها الشرطية قوله وقد قال تعالى الحزب
سند الاستثنائية المطوية القابلة لكل
التالي باطل وهو وجوب عدم النطاق نفسه
الجنة فالمقدم الذي هو كون الجنة والنار مخلوقين
مشكك فاذا بطل المقدم ثبت نقيضه الذي هو

ليسنا مخلوقين وهو المطلوب ثم توجه الى الجواب
عما تسكوا به فقل والجواب ان ذلك الخ والاشارة
مراجعة لدوام الخ والظل والضحى قوله دخولها
عائدا على كل والظل قوله او تقول الخ جواب ثان
ومعني التخصيص الذي ذكر المولى انا نجعل
الجنة والنار من المستثنيات وقد ورد ذلك في
الحديث قوله ودليله اي دليل المذكور من عذاب
الغبر وسواله واحيا الموتي فيه قوله ولا تحسبن
الآية هو دليل على الخ حيا قوله فقولته تعالى النار
يعرضون عليها الآية دليل على عذاب الغبر
والخ حيا فيه قوله ولا يهيج الخ جواب عن سوال
وذلك بان يقال المراد بالعذاب في الآخرة عذاب
الآخرة فاجاب بما ذكره لكن يعارض بقوله تعالى
ولهم من فيهم فيها عذرة وعشيبا معني مقدار
طرفي النهار من الدنيا فكما تصور ذلك في الجنة
يتصور في النار ويعرف بان تجد اصفاء الارزاق
والنعيم متحقق فصيح ان تعثر لها اوقات تخلد في
النار للتجالح فيها نعم قوله بعد ويوم تقوم
الساعة الآية يعين ان قوله النار يعرضون عليها
عذرا وعشيبا ليس في الآخرة ولذا جاء به المصنف
وقوله تعالى الخ عطف على قوله لعدم تعديله

ثم

ثم لم يزل ذلك الخ الاشارة واجعة الي قوله وورد
اخبار الخ قوله وقد نقل عن صفار وبقش الميرسي
الخ توجه الي ما لغير اهل السنة والميرسي بعكس
الرأى المستندة نسبة الي مريسة قرية قوله
والفاستقني اي لا الموانب عند اهل الاعتزال
ثلاثه قوله وانكر واي الثلثة المذكورون قوله
وقال صالح قبة قضية كلام تغني الدين ان صالحا
بالتونين وورد في بعض التفاسير قبة بكسر القاف
قوله وانما منعه الخ جواب عن سوال قوله اي بعض
اجزائه اي اجزا الميعات سئل ابن حجر هل تؤد الودج
الي الميعات والي الجنة كما كان قال نعم لكن تؤد الي
النصف الخ ولذا قال المصنف الي بعض اجزائه
قوله ويدركه الملكات اي يدرك الملكات الجواب
المفهوم قوله كلامهم اي الجمع من الملوك
والميعات قوله قالوا وليس في احيا الخ التفسير في
قالوا عائدا على العلماء وذلك انه وقع التراجع بينهم
في الخ فقال هل يقتلون في قبورهم ام لا فذهب
طائفة الي انهم يقتلون ويسألون عن الميعات
الذي اقروا به في صلب ادم عليهم السلام
ويثبتهم الله تعالى زاد بعض هؤلاء ان يستحب
لغيرهم محتج بان النبي صلى الله عليه وسلم لقن

ولده ابراهيم وذهبت طابفة الي انهم لا يقتنون
اذ ليس عليهم الحساب ولا عذاب القبر ولا سوال
منكر ونكير واغاهو في حق المملكين وذكر عن ابي
حنيفة انه توقف في اطفال المشركين هل يسبلون
وبدخلون الجنة ام لا وعند غيره يسبلون فيها
يؤخذ من عموم كلام المص وتكمل عقولهم وزاد
بعض الناس ان القبر ينضم عليهم كما ينضم
على الكبار تنبيه ينبغي ان يعلم ان ما ذكر من
سوال القبر وعذابه لا يختصه من في القبر
بل بكل ميت سوى من مات شهيدا في المعركة
ومن مات من ابطا ومن داوم على قراءة سورة السجدة
ومن داوم على قراءة سورة الملك ومن مات يوم
الجمعة او ليلة الجمعة قرا قل هو الله احد في مرضه
الذي مات فيه ومن مات بالطاعون او قبح
زمانه ومن مات مطبونا وقيل من ايضا مطلقا
وردد في الحديث عامما والصالحون والملائكة والاطفال
على خلاف فيهم كما مر وغير ذلك من المستشنيات
قوله وكذا المعصومون من الذنوب الخ اراد
بالمعصومين النبي عليهم الصلاة والسلام واراد
بالمتنبيين انهم يسبلون بقوله وكذلك راجع
لمصمون قوله وظاهر الخبر يدل على التميم

وقيل

وقيل في قوله تعالى الخ فهذا عند هذا القائل يدل
على حياة الميت في قبره قوله واورد عليه ابي علي
هذا القائل الذي هو ان احدي المجانين حياة القبر
قوله انه يلزم عليه ان يكون ثالثا في لورود القاطع
قوله واجيب الخ ظاهرا الكلام ان هذا اجواب عن
ما يليه من البراد وانت خبير بانه غير مستقيم
والناسب ان يعثر جوابا عن الآية نظر الي اقتضاها
خلاف مذهب الجيب اذ مذهبنا ان الحياة ثلاث
والآية اما جرت على ثغيب فليعثر الكلام على
معنى واجيب عن ورود الآية بعد القول بموجب
البراد ان نفي الثالثة اما هو بطرف المضموم
اي مضموم الغد وهو صنف قوله ويجعل انه
انما قد الخ جواب ثان عن ورود الآية فان منسكوا
اي المعتزلة بقوله تعالى لا يد وقوت فيها الخ
ينبغي ان يعلم ان المعتزلة قد منسكوا في منع
احيا الموتى بسببه عقلية وعقلية فتوجه المص
في المقام الي ما احتجوا به من النقل وبما
فساد احتجاجهم واستمر من بعد ذلك فيهم
العقلية وابطالها والاستتمت في الآية منقطع
على مقتضى استدلالهم وعما تأولنا ايضا لان
المعنى على الا وللا يد وقوت الجنة غصن الموت

ولده ابراهيم وذهبت طابفة الي انهم لا يقتنون
 اذ ليس عليهم الحساب ولا عذاب القبر ولا سوال
 منكر ونكير وانما هو في حق الملكين وذكر عن ابن
 حنيفة انه توقف في اطفال المشركين هل يسجلون
 ويدخلون الجنة ام لا وعند غيره يسجلون فيها
 يؤخذ من عموم كلام المصنف وتكمل عقولهم وزاد
 بعض الناس ان القبر ينضم عليهم كما ينضم
 على الكبار تنبيه ينبغي ان يعلم ان ما ذكره من
 سوال القبر وعذابه لا يختصه من في القبر
 بل بكل ميت سوى من مات شهيدا في المعركة
 ومن مات من ابطا ومن داوم على قراءة سورة السجدة
 ومن داوم على قراءة سورة الملك ومن مات يوم
 الجمعة او ليلة من قرا قل هو الله احد في مرضه
 الذي مات فيه ومن مات فاطعون او فريب
 فمات ومن مات مطونا وقيل من دفن مطلقا
 ورد في الحديث عاموا الصالحون والملائكة والاطفال
 على خلاف بينهم كما مر وغير ذلك من المستثنيات
 قوله ولدا المعصومين من الذنوب الخ اراد
 بالمعصومين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واراد
 بالتنبيه انهم يسجلون بقوله وكذلك راجع
 لمعصوم قوله وقاهر الخبر يدل على التميم

وقيل

وقيل في قوله تعالى الخ فهدى عند هذا القابل يدل
 على حياة الميت في قبره قوله واراد عليه اي على
 هذا القابل الذي هو احدى الجانين حياة القبر
 قوله انه يلزم عليه ان يكون ثانيا لثاني لورود القاطع
 قوله واجيب الخ قاهر الكلام ان هذا جواب عن
 ما يليه من البراد وانت خبير بانه غير مستغنى
 والمناصب ان يعنى جوابا عن الآية نظر الي اقتضاها
 خلافا مذهب الجيب اذ مذهبنا ان الحياة ثلاث
 والاية اما جوتها ثلثين فليعنى الكلام على
 معنى واجيب عن ورود الآية بعد القول بموجب
 البراد ان ثلثي الثالثة اما هو بطريق المهور
 اي مهور الغد وهو صنف قول ويجوز ان
 اما هذا الجواب ثان عن ورود الآية فان فسكوا
 اي المعتزل بقوله تعالى لا يد وقوت فيها الخ
 ينبغي ان يعلم ان المعتزلة قد فسكوا في منع
 احياء الموتى بشبهة عقلية وعقلية فتوجه المص
 في المقام الي ما احتجوا به من العقل وبيان
 فساد احتجاجهم واستغنى عن بعد لذكرهم
 العقلية وابطالها والاحتجاج في الآية منقطع
 على مقتضى استدلالهم وعائنا وبلنا ايضا لان
 المعنى على الال لا يد وقوت في الجنة غصن الموت

لكذا قوا عصص موتة الدنيا فليس تغيب
موتة ثانية وهي موتة القبر واما فيه على القول
بالموتة فغصص الموتة الاولى والثانية
وهو كذا كذا فذكر الاله مشتباك الذي بين الروح
والبدن بالموتة الاولى وذلك هو سبب الاله
في خروج الروح فغيب القبر ندخل الروح ونخرج من
غيب الاله في ذلك فان قالوا ابن النافوس
الحيات الموتية وهم المقتل في المقام نحن نرى
من الاله هذه جهنم العقلية فقلنا هذه ابودن
الاله المناسب ان لو احوال على الجواب بان يقول هذا
قلنا سباني جوابه اذ سيقول في النص
الذي يليه ولا يقدح فيه مستأخذ هذا للميت
الاله ان قوله هذا هذا ابودن من قابلهم بعدم
طهارة بنفسي الى الاله بانه يحسن جوابا
لا يشك الاله جواب من في قوله ومن يسلم
بذلك الاله باحياء الموتى في القبر وكيف والنا
الاله جابه ترشيح لقوله والبرزخ اول منزل الاله
البرزخ في اللغة الحزن والمواد اليه هب
مدة ما بين موت الانسان وبعثه وذكر بعض
العلماء ان البرزخ على ثلاثة اقسام مكان وزمان
وحال فالمكان من القبر الاله عليين ثمرة ارواح

السعداء

السعداء او من القبر الى سبيبت ثمرة ارواح الاله شقيا
واما الزمان فموتة بقا الخلف فيه من اول من
مات من الجن والانس الى يوم يبعثون واما الحال فاما
منع او معدة او محبو سنة حتى يتخلص بالسؤال
من الملائكة التي تنبئ قولا في المنة ولا يقدح فيه
مشتا هدتنا للميت الاله توجه الى دفع ما يرد والشيء
يقضي ان الضمير المجرور في عابدها الاله بانه بعد ان
القبر وسواله او هو عابدها المذكور من عذاب
القبر وسواله وهو القريب والمناسب ان لو جري
على تنقية الضمير وسواله عابدها وضع الاله لا صريح
ان لو اسقط لفظة البرزخ ومصدره وقت ما الحال اي
الحال الذي وضع عليه في قبره ووجهه عنده
هو ان من حل به العداية لا يبقى على حاله قبل ذلك
نظر الى ما هو هده قوله وما بعد هاهي بعد
الموت والمناكب تذكير الضمير وكأنه اوقعه في
ذلك الاله مستهال عرفا والمواد بالشروع الشارح
او يكون الاله مستهال عرفا والمواد بالشروع الشارح
فاذا كان في الموت وما بعده خوارف عادات
فما جازا تعذيب الميت وسواله فيجب مع مشاهدته
له على حاله قوله في الشرح لا يقدح في حله اي
في حله المذكور من العذاب والاله حيا والسؤال

وقد سبق شرح الحاي المعني الذي يجري عليه
النص المقام ونشره الذي سبق هو المقادير قوله
والبرزخ الحاي قوله في المتن اما ما استحال ظاهره
الحاي ما استحال ظاهره عقلا هو تعرضه لمعروف
قوله وبهي جاذبة عقلا لكن لا باعتبار خصوص
ما يجري عليه المقام الذي هو خوارق عادات
نظر الي الموت وما بعده قوله فانما اي معشر
اهل السنة الظاهرية تصرفه عن ظاهره
الحاي قوله مع القتر به المقام في غيبي عنه اذ قوله
سابقا فانما تصرفه عن ظاهره يعني عنه اذ كان
هو التتر به اي تفويض الامر الي الله تعالى
قوله خلا قال امام الحرمين اي في تغيبه بجملا
وبستروج من قوله ما استحال ظاهره انه لم
يرد شرعا ما استحال ظاهره عما سبيل القطع
وقضية اسلوبه في تعضي ان المذهب اثبات
فقط والامر ليس كذلك بل في المقام مذاهب
ثالث وذلك مذاهب الشيعي وهو انهم يرون
الوجه الي صفة لا طريق لها الا السمع فلو قال
خلا في قوله لم يرد لجرى كلامه على الثلاثة الماهم
الحاي ان يقال ان في المقام ضعفه فاذا لم يتعرف
له في الشرح والتعرض لتأويله بدعة

لعله

لعله ولا يجوز تأويله فالواو تعليلية قوله ولو
كذب العقل الحاي تعليلية سند ما يليه والاشارة
مراجعة لما اخبرنا في به وظاهره مستحيل عند العقل
لان العقل اصل الحاي بيان الملازمة التي حكمت
بها الشريعة القابلة ولو كذب العقل وان كان
له بعد ذلك تأويلات الحاي ينبغي ان يحمل الجمع هنا
على ما خوف الواحد لان هذه اما خوف في مقابلة ماله
تأويل واحد قوله الامر فيه اي في التغييب قوله
هنا لك اي في العريش قوله والاظهر الحاي هذه امن
نعم فان الله رحمه الله والمقام في غيبي عن قوله
مع القطع يتبين به الحاي لانه لا نزاع فيه قوله
لان تغييب احد المحتملات الحاي وجه الاظهر به وهو
بناء في ما بعد من قوله انما كان لدليل الحاي والمناسب
ان لو وجهه بانه احوط قوله في المتن فصل
وهو احابه صيا الله عليه في الحاي قد سبق
قوله فيجب الامعان به في كل ما جابه صيا الله عليه
وكلم وما توجه اليه هنا مما هو مما جابه صلي
الله عليه في كل من امور المعاد والمناسب استقاط
الترجمة وسوقه في اسلوب ما قبله بان ياتي
به معطوفا وكنه غيبي اسلوب لما وقع من
الفصل وينحرج الترجمة الي قوله بعد وانما الحاي

والنحر واسقام جلته قوله ويجب الامعان به اذ
سبق له في اول البحث قوله نفوذ الوعيد
خرج به مذهب الباطنية في طائفة من عصاة
امته خرج به مذهب المرجئية والمقصود بالعصاة
اهل الكبار الذين لم يتوبوا من امنه صلا الله عليهم
وسلم وبلا امة امة الاجابة والمراد طائفة من كل
نوع من انواع المعاصي وغيرهم يغفر له بفضل الله
تغابى واختم الكلام ان الطائفة التي يتخذ فيها
الوعيد اقل من التي لم يتخذ فيها من اهل الكبار
فلا يخرجون بسنننا عنه صلا الله عليهم وسلم
خلافا للمعتزلة والخوارج في خلود ذوى الكبار
غير النايبيين في النار ولم يمسوا موثبين وهم
كفار عند الخوارج وفساق عند المعتزلة لا يسمون
كافرين ولا موثبين وهذه الشفاعة المذكورة
احدي شفاعاته صلا الله عليهم ولم وليست بخضعة
به بل هي ثابتة له وللا نبي والملائكة عليهم السلام
اجمعين وثبتت للمؤمنين ولعظم ثلثه صلي
الله عليهم ولم خصه بالذكر وما افاض عقيدة نفوذ
الوعيد وعقيدة الشفاعة توجه الي عقيدة
الحوض فقال والخوض الخ وهو مما يجب الامعان به
وهو ثابت باجماع اهل السنة والحادithe الصحيحة

المستفيض

المستفيض شاهدة بذلك وهو كما وصفه صلي
الله عليه وسلم ما وه اشهد بياضنا من اللبن واحل من
العسل يصب فيه ميزان من الكوز عليه من الاوان
عدد خمر السمح فشاها وان تحت المسك وحسبوا به المولى
ولا يقها من شرب منه ايد او يذ اد عنه من بدل
او غير وورد ان طوله مسيرة شهر وقد ورد في حديث
ذكره السهيلي في الروض الخ ان من اراد ان يسمع
خبر الميزانيين الذين يصبون من الكوز في الحوض
فليعمل اصبعيه في اذنيه ويبتد بها فان ما يسمع
عند ذلك هو صوت الميزانيين قال المؤلف رحمه الله
في شرح الفقيه بعد نقل الحديث المذكور ولا
يستغرب ان يكون عاظا هو ان صح فان السمع عند
اهل الحنف كالروية عندهم لا يمنع منه بعد
ولا غيره واختلف في محله وقد ثبت في بعض النسخ
النحر من لهذا الاضطراب وهو قوله وهذا هو قيل
المصراط او بعله الخ وهذا ان القولان جاريان علي
القول بالوحدة قال ابن دهاق واختلف اهل
الحنف في مكانه فذهب طائفة الي انه خلف
المصراط وعزى ذلك الي اصحاب الشافعي وقالوا
لو كان الحوض في الموقف لكان من شرب منه
يدخل النار له عليه الصلاة والسلام قال من

شرب منه لا ينقلا بعده ابدأ وقد صح ان قوما من
اهل الاسلام يدخلون النار ويخرجون منها
بالشفاعة حتى يكون شربهم من الحوض قائلة طائفة
تبقى كوسم حتى يخرجوا من النار وعند ذلك يمشون
وصار هؤلاء الي كون الحوض في ارض القيامة على
هذه الشريطة وذهب جماهير اهل السنة الي ان
الحوض داخل في ارض القيامة وفيه يكون الشرب
وعنه تكون المداة لمن يدل وغيره ولو كان بعد
الصراط لما صح ان يدا عنه احد الي النار فانه
من تجاوز الصراط فلا يرجع له الي النار ابدأ او ما
ذكروه من شرب الطائفة التي تدخل النار من
المؤمنين فان الشرب يصح مع ذلك ويكون الشرب
منه اما ان من ان تحرق النار اجواضهم واما ان من
ان يبركهم الجوع والعطش وقد نقل ان الطائفة
التي تدخل النار من المؤمنين لا تحرق النار
بواطنهم ولا مواضع الوضوء والسجود من ابدانهم
وعداهم اما هو على الطبقة العليا من النار وقد
ورجى الحديث ان الله تعالى يميزهم في النار
اما ان لا يجدون الم النار يخرجون منها كما لا يجد
قد امتحشوا وقبل ان صا الله عليهم لم له
حوضان احدهما قبل الصراط والاخر بعد الصراط

هو الذي يدا عنه من يدل وغيره والثاني لا يدا
عنه احد لا نه لا يختار اليه الله من تخلص من العذاب
وقالت المعتزلة ان الحوض كذا بين عن اتباع السنة
ورده عليهم بان ذلك لا يتصور الف و د عنه في
الحخرة اذ لا تكليف فيها فلا يدا فيها احد عن
السنة واما يدا عن الحوض المحسوس وذكر
رسول الله صا الله عليه وسلم طوله وعرضه وقدمه
بالمسافات والمساحات يدل على انه حوض محسوس
وقوله عليه الصلاة والسلام لا يم يتصب فيه الما من
الجنة تجيلا لكرامته صا الله عليه وسلم وكرامته
امته يوم القيامة وقد ورد ان لكل نبي حوض
المصالحات صفر نافعة تقوم له في الآخرة مقام
الحوض قال ابن دهاق وقال عليه الصلاة والسلام
لكل نبي حوض في ارض القيامة ترويه امته
وقال بعض اهل العلم ليس في الموقف ما ولا حوض
الحوض رسول الله صا الله عليه وسلم اظهرها
لكرامته عند الله سبحانه قوله اوها حوضان الخ
قد سبغ ان ما يغني عن تسمية النظر مع الضمير
في قوله اوها وحق ان يريد به الوارد قبل
الصراط الوارد بعده قوله ونظاير الصنف جمع
صحيحة وهي الكتب المكتوب فيها اعمال الخلقين

من خير وشر وعبد في جانبها بالنظر بوجه جل ما حيا
في ذلك عند انفس بن مالك رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الكذب كله باطل
المرئى فاذا كان الموقف بعث الله من يحاسبها
باليمين والشهاب اول خط فيها انما كتابك تعني
بنفسك اليوم عليك حسبي وذل الكتاب
العلم انه لا نص في انهم يعطونها قبل الوزر
او بعد ذلك اهل الصيافة في الملكوت في الدنيا
او هي مصايغ يكتونها في قبورهم ويكون العبد
في القبر سوا كان قبل ذلك كائنا ما كان قوله الرب
غير ذلك اي كفوا عدل ان لم وعلمه الخ اي
وعلمه مفصل الخ كقوله تعالى من باب الحسنة
فله عشر امثالها بل ينزل في الشرح وهذا
قوله الباطنية سمو باطنية لانهم عدلوا عن
الظواهر وقالوا ليس بمرادة ولم ينفصلوا بين
الظاهر والمختل وغيره وقالوا بل المقصود من
نصوص الشرع غير الظاهر فتراجع الي معات
باطنية سمو لذلك باطنية ^{قوله} واحتجوا الخ
احتجوا بهم جارعا للنقل والفعل وما قيله من
السمع ^{قوله} لا مستحالة الخ فهو وجه قوله وبما بين
الخ لا انزل العبد في شيء منها اي بحسن ترتيب

العقاب

العقاب عليه السلام وهو اي التوسين والله سبحانه
الخ هذا اللام المولف ^{قوله} المذهب الثاني الخ انت
خير بان المذهب المرفوع منه احسن من هذا فكان
قصد الجري على الترتيب في ذلك ^{قوله} مرجية وقد سبق
انهم سمو بذلك لارجائهم المعصية اي تأخيرهم اياها
عن الاعتناء ^{قوله} بقوله تعالى ان الحزبي اليوم
الخ اي وتعرف المسند يقتضي المحصر كقولهم
الكرم في العرب وبهذا يتم لهم احتجائهم فله
بد منه ^{قوله} فهو خاص بالخ اي الحزبي اذا خاص
بالكافرين ^{قوله} فوجب ان يختص بالكافري اذا
هو الذي يتحقق فيه هذا المعنى الجاري
على المبالغة فيخرج كثر النعم ^{قوله} لا يقال يعارضه
الخ هذا جواب عن سوال يرد على المرجية فتوجه
المص الي جلب تقريرهم ودفعهم اياه اي يعارض
ما ذكر من الاربها وجه الاستدلال بها ^{قوله}
تعالى من يجهل سوا الله يفتن الناس ان لو
قال وخوفه تعالى الخ اذا لم في ذلك كثير
كقوله تعالى من يجهل متقال ذرة اليق والنظام من
بحسب المفهوم ^{قوله} لان رجته تعالى الخ وجه
ترجيح اي الوعد اي على الوعد ^{قوله} مرادها
اي مراد الايات قال لا مناد بجاري ^{قوله} فهو

فهو عام يقبل التخصيص اي فلا يخصص من يتعد
فيه الوعيد قوله وايضا وليس هو دايما الخ ان تلك
لفظة ايضا من اعادة لعني لا مستثنى بقوله في الامرين
اي اللذين هما عدم الدوام وعدم الشمول قوله
واهل السنة عطف بنفسه قوله وصاحب كتاب
اي جنس الكتاب المصادف بالليونة الواحدة فالشر
ولا يشترط الكثير كما يوضحه الجمع فان مذهب
اهل الحق ان من اتى بكيفية واحدة غير تأييد منها
فهو في مشيئة الله تعالى وما جرى عليه المص من
التقسيم هو جارح المشهور من ان الذنوب كباير وصغار
واما ان كل ما عصى الله به فهو كبير فلا قوله
ومما تلوث بعد احوال الخ اي تلوث الجنة بعد
اهوال وليست هذه الا هوال من باب الوعيد
قوله وهم جماعة من كل نوع من انواع المعاصي
الخ المناسبة لميلو المتن ان لو قال العصاة
لكن ما جرى عليه في الشرح من المعاصي افعد
والمراد به ان الوعيد نافذ في كل طائفة من
انواع العصاة كالظلمة والزناة والكلمة التي الي
غير ذلك من انواع العصاة ليتحقق بذلك صدق
الوعيد قوله شفاعات اخر مشهور وذلك
شفاعة صلا الله عليه وسلم الكثير التي هي لتجليل

الحساب

الحساب وامراحة الخلق من هول الموقف وهذه خاصة
به صل الله عليه وسلم وشفاعة في طائفة بد خلوت
الجنة بغير حساب قال النووي هي خاصة به وتزود
ابن دقيقت العبد وشفاعة في زيادة الدرجات
وتعظيم المنوبات وشفاعة في توفيق استوجبوا
النار حتى لا يدخلوها اصلا وشفاعة لمن مات من
المؤمنين بالجرمين وشفاعة لمن رآه او زار
موتسبا وشفاعة لجملة اخرج من عمر ان النار
الي ملخصا يصل الي لعبه وشفاعة لمن اجاب
المؤمن ثم سأل له صل الله عليه وسلم الوسيلة وشفاعة
في اهل بيته صل الله عليه وسلم ان لا يدخل احد منهم
النار الي غير ذلك من شفاعات صل الله عليه وسلم
العامة والخاصة وقد انها بعضهم الي ستة عشر
انظر ما خذها في كتب الحديث قوله في الرعيل
الاول ذكر في مختصر العيين ان الرعيل هو الجماعة
من الخيل السابقة وفي الفاموس انه قد يكون
من البغرابين وقد اطلقه المص في المقام علي
الطائفة لا ولي من الناس استعان قوله
والتحقيق ان له خصوصية الخ هذه افعد ما جرى
عليه في المتن من قوله اوها خوضان قوله
واختلف الخ هناك قوله اخر وهو او ينشأ

فانما سب ان لو ساقه كذلك في المتن واعلم
 ان اصول الحكم الخ كانه حمله بهذا الجواب الكتاب
 على اصول الحكم ايها المجري على اصول الدين
 على ما صنيع بن السبكي في الاصول لكن صنيع المص
 مخالف لصنيع ابن السبكي فالصحيح قد مر اصول الدين
 على ما يجري عليه ابن السبكي ولا يخفى مناسبه
 صنيع كل منهما وقضيه بلامه ان اصول الحكم
 مخصوصة في الاربع المذكورة وليس كذلك بل رتب
 خاص وهو كما قال ابن السبكي دليل ليس
 بهن اي من كتاب او سنة ولا اجماع فيدرج فيه
 الغيب من الاقتران والاستثنائين وقيل العكس
 وخولنا الدليل بغيره ان لا يكون الامر كذلك وخولف
 في كونه المعنى منقود في صورة النزاع فيبغى على
 الأصل وكذا انتفا الحجة لا تنفاد ركنه وكذا وجود
 المقضي او المانع او فقد الشرط على خلاف في
 الثلاث في المواد بالاصول ادلتها وقد مر الكتاب
 في كونه لا أصل فيها وانفعه بالسنة لانها تنبيه
 مع ان ما بعد ما مرجه اليها في الجملة وما يتدبر
 به اهل الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله
 انتباغ السلف الصالح واليه اشارة بقوله وانتباغ
 السلف الصالح الخ وهي كما قال في شرح الفصيد

علمنا

علما القرون الثلاثة التي شهد النبي صلى الله
 عليه وسلم لها بالخير فقال خير القرون قريب ثم الذين
 بلوهم ثم الذين بلوهم فقتل له فما بعد القرون
 التي ذكرها وما يليه بعينه لا شيء وهذه امنه عليه
 الصلاة والسلام بحسب الغالب في تلك القرون
 والغالب فيها بعد ها ولا فقه وجد في تلك القرون
 الفاضلة من ليس اهلا لان يقتدي به لكن بحسب
 التدور والقليل بالنسبة الي كثرة من يقتدي به
 ووجد فيها بعد ها من العلماء العاملين والائمة
 المهتدين من هو اهل لان يقتدي به لكنهم بالنسبة
 الي من وجليهم ان منهم من المبتدعة والجمعة
 الضلالة فليبلوت جدا لما خرج عن طريق السلف
 الصالح فهو بدعة وهي ما خالف اصول الشريعة
 قال الترمذي في كتابه القرون واعلم ان
 الاصحاب فيما رتب متفقون على انكار البدع نص
 على ذلك ابن ابي زيد وغيره والحق التقصير
 وانها خمسة اقسام قسم وهو ما تناولته قواعد
 الشرع وادلتها كندوب القرآن والشرائع اذا
 خيف عليها الفتيان فان التبليغ لمن بعد ها
 القرآن واجب اجماعا واهمال ذلك حرام اجماعا
 القسم الثاني وهو مزم وهو كل بدعة تناولها

قواعد التزكيات وادلتها كالموسى والمحمد ثانياً من المظالم
وتقديم الجبال على العظام وتولية المناصب الشرعية من
الصلح لها بطريق التوارث وجعل المستند في ذلك
كون المنصب به فيه وهو في نفسه ليس باهل الفهم
الثالث مندوب اليه وهو ما تناهت قواعد التزكيات
وادلتها كصلاة التراويح واقامة صور الجمعة والقضاه
وولاية الامر عاقله فاما كانت عليه الصحابة رضوان
الله على جميعهم بسبب ان المصالح والمقاصد الشرعية
لا تحصل الا بعظمة الولاية في نفوس الناس وذلك
في زمان الصحابة انما كان بالدين فقط وفيما بعدهم
انما يعظمون بالصورة فيتعجبون تخليهم ما حتى تصلح
المصالح وقد كان عمر رضي الله عنه بالكلية السعير
والمخجول وغيره لعامله نصف النشأة في كل يوم
لعلمه بان الحكمة التي كان هو عليها لو عملها
غيره لكان في نفوس الناس ولم يحزموه ونجسوا
عليه بالمخالفة فاحتاج ان يضع غيره في صورته
تخفف النظام ولذلك لما قدم الشام وجد معاوية
بن ابي سفيان قد اتخذ الحجاب والمراكب النفيسة
والثياب الهائلة العلية وسلك ما سلكه الملوك
فاهله رضي الله تعالى عنهما عن ذلك فقال له
انما يارضن نحن فيها محتاجون الى هذا فقال له

لا امرك

لا امرك ولا اهلك معناه انت اعلم بحالك هل انت محتاج
الي هذا فيكون حسناً او غير محتاج فدل ذلك من قول
عمر رضي الله تعالى عنه وعن غيره علياً ان احوال الامة
وولاية الامر تختلف باختلاف الاعصار والامصار والاحوال
فلذلك يحتاجون الي تجديد بدو خراف وسياسات لم تكن
قد عرفت واما وجبت في بعض الاحوال الفهم الرابع
بدع ملك وهمة وهي ما تناهت ادلة الكراهة وقواعدها
لتخصيص الامور القاضية او غيرها بنوع من العبادة
والتفانية في المندوبات المحمدية كالالتكليف والصلاة
وتجديها ما ذكر من سمو الادب اذ شئت العظماء اذا
حددوا اختياراً وقف عنده والزيادة استند في المنع
من الزيادة في المندوب لانه ذريعة الي اعتقاد
وجوب الزيادة الفهم الخامس البذل المباحة
وهي ما تناهت ادلة الاباحية وقواعدها كالانكاح
المناخل للذوق في تاراك شي احد ربه
الثامن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ
المناخل لان تليين العبيث واصلاحه من المباحات
فوسايله مباحة انتهى ومن اطلق في ذم البدعة
ولم يفصل ما في ان البدعة على التخفيف لا تطلق الا
على الفهم الحزم والمكروه فكل من ادعى خلاف ما
تعضيه الا دلة الشرعية او ما يشهد له الاصول

الشرعية او خلاف ما عليه السلف الصالح قبل
ظهور البدع فهو مبتدع من اهل النار والعباد
بالله تعالى وقرن اهل البدع المستوجبة للناس
بنصه صلى الله عليه وسلم وهو قوله عليه الصلاة والسلام
ان بني اسرائيل قد افترقت على اثني عشر
فرقة وستغترف هذه الامة علي ثلاث وسبعين
فرقة كلها في النار الا واحدة قيل من هي يا رسول
الله قال ما انا عليه واصحابي او كما قال عليه
الصلاة والسلام قال لا مدي والاثنيان وسبعون
فرقة عشرون منها معتزلة واثنان وعشرون
متبعه وعشرون خوارج وخمسة مرجية
وثلاثة بخارية وواحدة جبرية وواحدة مشبهة
وما سوي ذلك من ارباب البدع راجع الي
بعضها واختلف هل حكمهم في الدنيا حكم الكفار
مع الفسقة او الكفر فقبيلهم فساق وتغل
عن الشيخ الخاضعي وجماعة وقيل هم كفار
وتغل عن القاضي وقاله الشافعي ونقل عن
الاستاذ التفصيل بين المبتدع الذي يكفر اهل
السنة فهذا المبتدع الذي يكفر
فهذا افسف وقيل غير ذلك **قوله** واقتف
ان اذهي اثار السلف الصالح عطف تفسير علي

قوله

قوله واتباع الخ **قوله** واقتل الناس بعد نبي
محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر الخ هذه سبلة
اعتقادية فالمناصب تقدمها على قوله واعلم الخ
لكن قصد الختم بسبلة الصحابة رضوان الله
تعالى عليهم وذلك مناسب فيكون من باب ختامه
مسك وانظر هذه العبارة فهي توهم خلاف المقصود
في الخارج اذا المقصود افضلية من ذكر على الناس
بعد النبي فالمناصب التفسير بما يؤذن بذلك
قوله عدول يعني ما لم يطرأ داح قوله بايهم
اقتديتم اهتديتم الحديث وكأنه جابه عند القول
كلهم عدول المختصي للرد على الخالف قوله نعمت
الله بحببتهم الخ لما توجه الي الدعا جابه في قالب
المناصبية للتفاوت والرغبة في الوقوع والنزول
للمشاركة فمن دعاهم الشيخ بذلك
وهو ممن يقبل دعاؤه وباني في الخلفين بعد
ما في الاول وما جري عليه من الخ ملوب مناسب
اذ مضمون كل جملة كالسبب فيها يليق وامين
اسم فعل معناه استجيب ولم يبي نيا السكون
الاصيل لسكون ما قبل **قوله** خربت وخصصت الحركة
بكونها مفتحة لفتحها وزممتهم حرمتهم وجماعتهم
قوله فهذه عقيدة اهل التوحيد الخ الاشارة

وجماعتهم

راجعة للمصنف الذي جرى عليه كلام الشرح وما
شاع من التقييد بالعبري ليس من وضع المؤلف والتقييد
معتقد اهل الجاهان لقب عقيدة اهل التوحيد المقصود
بالاخذ التوحيد من يصدق عليهم الايمان ثم اتبع لغتها
بأوصاف نظم عظم شأنها فقال المخرجة الخ والاضافة في
قوله من ظلمات الجهل للتخصيص وتحتمل ان تكون
بيانية وثبت لها هذا الانحراج لاجل ما انطوت
عليه من العقائد المصحوبة بمراسمها والتقليد
من عطف خاص على عام وهو المسمى الخ هو اسم فاعل
من المخرجة يقال ان غم الله انفع فلان اي الصنف
الوعظي اي بالتراب وهو كناية عن الغلبة والافحام
وانقطاع الحجة واليقين كالقديري والمرحى الي غير
ذلك ممن تضمن هذا الكتاب الرد عليهم والقيام
وابطال مداخلهم وتزييف ادلتهم وجرى في
الوضعين على طريق الترفي وهو المناسب
لجلب ما استعمل عليه الكتاب من الاوصاف التي
شأنها انما يترك الهمم الي اخذها والاستغناء به
ولما هي الكلام على لقب المصنف وذكر اوصافه
لوجه الي طلب النفع به وبعضهم يقدم هذا
وهو اقل وعند التوجه لطلب النفع به جرى على
مادة السؤال لانه طلب مع حضور فقال

نسبته

نسبته سبحانه ان ينفع بها الخ وجرى على المصارع
لنجد النفع واستمراره وطوي المفعول قصد المصارع
فيجري النفع عليه وعلى غيره والباقي قوله ينفع بها
للتعدينية وفي قوله ويشرح بها سبعة * وله
بطوله هو يفتح الظاهر المعلقة وسكون الواو والفضل
وقد يطلع على القدرة وان قصد الاول فهو تغني
في التعبير وان قصد الثاني فالكلمة المتاسبين
وحبيبة فقد خص كلامه من الفضل والطول بما هو
امس به قوله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الخ
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد الخ وهي ابلغ وعد ومنسوب
على انه مفعول مطلق وما جرى على ذكر الصلاة
انتعها بما يقتضي التناهي في الكمية فقال عدد
ما ذكر الخ واضرب هل يحصل ثمر هذه الصلاة
ثواب هذه العدد او ثواب صلاة مع زيادة الكثير
من الثواب لك ذلك العدد المذكور وختم الكتاب
بالدعاء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذ ذاك
مطلوب ايضا كما هو مطلوب به او ختم دعاء الحمد
رب العالمين طلبا لمنشا كلمة اهل الرضوان قال
نفاي واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين قوله
في الشرح بالاصول استعملت صيغة الكثرة وغير

محلها الاصلين **قول** وهو خطاب الله تعالى الى هو
الكلام الذي قصد به من هو اهل الفهم فالمراد به
ما يحتاج اليه ويرد على قوله المتعلق بافعال المكلفين
ان الحد فاسد العكس لزوج ما يتعلف بفعل الولد
كخصا بضمه صلا الله عليه ولم يرد عليه ايضا يات
خطاب الوصي كها يتعلف بافعال المكلفين كذلك
يتعلف بافعال ما هو من جنسهم كالزوال **قول**
المراد به وهي الام ذن في الفعل والترك على السوا
المراد به والوضع عبارة عن الحكم على الشيء الى من
المراد به التفرع الوضعية فتوجه الى الكلام عليه
وهو يظلم ويراد به نصب الشارع امارا على حكم
من الام حكم الخمسة وهو هذا المعنى يتنوع بخمسة
متعلقة الى احوال ثلاثة وعليه جري المنع ويطلق
ويراد به ويراد الخطاب النفسي سببا وشرطا
وما نفا وصحبا وفاسدا فهو هذا المعنى يتنوع
لهذه الانواع الخمسة وعليه جري ابن السبكي
ولما يعارضه هذا اما جري عليه المصنف **قول** متضمنة
في الام ربيعة الا عتراض نظر الى حصره الادلة الخ
يستفاد اليها في اثبات الام حكم الشرعية في
المراد به اقوى من الام عتراض على الامن هذا
بالخامس وهو الامنة والقدسية تعرفه وما

يدخل

يدخل فيه في الكلام على الام **قول** والمراد بها هذا الى
اي والمراد بالسنة هذا ما صدر عنه صلا الله
عليه وسلم مما ليس بمنقول **قول** والمراد بها ذلك
لان لها استدلالات كما استدل بها في مقابلة الفرض
كهذا الفرض وهذا السنة وهذا ابد عقلي غير ذلك
ولا يخفى ما في التفرع لصدقه على الفعل الجبلي ونحن
لست منعدين به **قول** وتعالى يرد جميع تقرير
وبعض الامم صوليين بسكونه عن ذكر التفرع لانه
ضعف واللفظ فعل على المختار فهو من جملة افعال
صلاب الله عليه وسلم والمراد به اتفاق المجتهدين
الحق في هذا الشيء لصدقه على الام اتفاق اعني اتفاق
المجتهدين في عهده صلاب الله عليه وسلم على امر
وليس ذلك بخلاف اتفاقهم المعنى حجة هو ما يقع
بعد وفاته صلا الله عليه وسلم وفهم من الام اتفاق
انه لا يد من اثنين في كثير اذ ذلك ما يتحقق فيه
الام اتفاق ولا يستلزم الجمع بل لو لم يكن في العصر
الام اثنتان كان اتفاقهما اجماعا فليجمل الجمع في كلام
المصنف على ما فوق الواحد ولا يتصور الام اتفاق من
واحد **قول** في عصر علي امري في اي عصر من غير
تخصيصه بعصر الصحابة على الصحيح وعلى اي امر
سواء كان اثباتا او نفيا وسواء كان الامر شرعا
او لغويا او عقليا او دينيا على المختار **قول**

ضا فاجاب بقوله **قوله** واذا مرادنا الخ **قوله** بل بالنقل
 اي الخلف **قوله** او العقل المستنبط منه المراد
 بالعقل في المقام الدليل العقلي فالمستنبط على
 هذا بصيغة المفعول ويصح ان يضبط بصيغة اسم
 الفاعل ويكون المراد بالعقل القوة نفسها **قوله**
 منه اي من النقل **قوله** التي لا يشهد لها اصل الخ
 وصفت مخصوص للبدع اختزبه من البدع المستحسنة
 اذ تشهد لها اصول الشريعة ومن ثم كانت مستحسنة
 وقدم بيان ذلك في تقرير المتن **قوله** الي ما كان
 عليه الخ ينبغي ان يمتنع علي ام باب القوة الثلاثة
قوله عدول اي ما لم يطرق ادخ **قوله** لا يسئل عن
 عد الله بل هم محمولون على العد العيني يظهر قادم
 بخلاف غيره **قوله** لو اتفقت احكام الخ انت خبير بات
 هذا الخطاب والمنزلة لبعضهم فلا يكون دليلا للمدعي
 وهذا الحديث وقع في السيوانه قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لما ولد بن الوليد حيث وقع بيته
 وبين اي عيلة رضي الله عنها ما وقع والتطبيق
 بفتح النون وكسر الصاد تعني النصف فهو لغة فيه
قوله وفي المسئلة ثلاثة اقوال اي مسئلة عدلهم
 من الخ قول انهم يسئل عنهم كغيرهم الخ من يكون
 ظاهر العدلة او مقطوعا كالشبهين رضي الله

تعالى

تعالى عنهما وكما لقول بانهم عدول الي قتل عثمان رضي
 الله عنه ويبحث عن عد التهم لوقوع الفتن بينهم حينئذ
 وكما لقول بانهم عدول الخ من قاتل عليا رضي الله تعالى
 عنه **قوله** والذي عليه الكتاب والسنة اي ظاهرهما
 ليطابقا ما سبق **قوله** واجماع من يعتد باجماعه
 ما تقدم ولا يجزي ما بين قوله واجماع من يعتد الخ
 وبين قوله سابقا اتفاق الجتهدين **قوله** والطحاوي
 نسبة الي الصحابة لانه في مرزهم ونسب اليهم
 لا يختص به هذا الجمع باصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فصار في جانبهم كما يعلم بالقلبية **قوله**
 من اخرج اي نقطة اذ هو المنبأ در عند الاطلافة
قوله في حياته خرج من راء من الصحاحين بعد
 وفاته فيها الله عليه وسلم **قوله** ثم ما ن موثنا بود
 عليه انه لا يظلف علي من اخرج معه موثنا صا
 انه عليه وسلم في حياته فتجاني حتى تكون موثنا
 وليس كذلك فالمناسب استفاضة هذا التقيد المراد
 من يظلف عليه متجاني في الحال وانما يحتاج لذلك
 اذا اردنا الصحابي عند الله تعالى وفي المال وبلزم
 عليه ان لا يسمى احد ا موثنا في حياته صحابيا لعدم
 تنقذ موته موثنا الا في المشهود لهم بالجنة وذلك
 باطل كما مر ويصير قاضيا من ارتد منهم ثم تاب

وامان موينا فانظروا وان لم يظلم هو يفتح الباب
وكسر الطامن الا طالة الامن الطول اي وان لم يظلم الصبح
مع النبي منا الله عليه وسلم لا نه يخرج عنه الخ
وجه الاحسنية وانت خبير بان ما وجهه الاحسنية
يقضي فساد الخبايا فانظروا اللهم الا ان يكون
المواد بالروية في كلام ابن الحاجب الا اجتماع الروية
البصرية فان اطلاق الروية على الاجتماع شاذ
في العرف يقال هل من اين السلطان اي اجتمع معه
ويقال اريد ان اراك اي اجتمع معك وقد صار ذلك
حقيقة عروية وانما يشترط الجواب عن
سؤال مع اشتراط ذلك فيه لفظة وعرفان مع
اشتراط الطول في الصاحب في اللغة والعرف اما عرف
فذلك ظاهر واما لغة فانظر معرفة اي واحدة
وافضلهم ابواب الخ مخرج عن اسلوب المتن
ففضلت الخطابية هو يفتح الخ والطا
المستندة قوله من الرافضة قال ابن مسعود
سيد الحسن البصري ينتسبون اليه الخ الخطا
وكان يامرهم بنسبها ذرة الزور على الغنم ومن
ثم كان مالك وغيره من الامة لا يقولون من وينسب
وان يقولوا ولين اهل الهوى غيرهم
وقال القاضي عياض في الاحكام الخ انظر غرر

الاطراف

الاطراف للقاضي في الاحكام مع انه جميعها له فيه الا
ما سياتي نقله عن ابن العربي وهو عوت
الافعد مجعون كما يوجد في بعض النسخ ومن
له مزية الخ من مبتدأ اخره اهل العقبين ومن
الافضاض متعلقا باهل قوله ففيل له اي مالك في المدونة
معناه ففى المدونة قبل لعل انه يخرج الفاعل
معلما وانظر قوله من الناس بعد نبيهم الخ ففبه
ايهام غير المقصود لكن اضافة النبي الي صفي الناس
تخصيصهم بالامة وحسينه لا اشكال قوله فقال
اي مالك ولا بي المعالي قريب منه المواد باب المعالي
امام الحرمين قوله تقدم عمر كثير اي في مباحث
الكلام ويوحى الله الهوى الخ هذا من كلام المص
رحم الله والمراة بالهوى في المقام الخ امام الطرشي
الاندلسي لا ابن النعماني قوله عود مدافع يفتح
الخ الخ اختلف في تاويل وقف مالك المناس
اسقاط لفظ التاويل اذ بعض الاطراف من
الخلق لا تاويل فيه قوله ففيل هو وقف علي
ظاهره اي هو وقف عليه وقيل هو راجع
للقول الاول الخ الطاهر ان التفسير عايد على الوقف
فيكون قوله عقبه ويحتمل وقوعه الخ من تنمة
هذا القول يعني انه بيان للاعتدال عند الوقف

وكثر النسخ عما هو الخف من الخ اختلاف والنقص
 لكن هذا غير موافق للخارج والذي في الخ كمال
 وقيل رجع عن الوقف الي القول الاول ويجعل ان
 يكون الضمير عابدا عما مالكة وكانه يقول ان مالكا
 رجع عن الوقف وقال بالقول الاول ويكون هذا
 الكلام بمنزلة الاعتراض بين القول الاول والآخر
 الوقف على ظاهره وهو وقف الحيرة وبين القول
 الثاني وهو ان وقفه انما كان لما وقع من الاختلاف
 والنقص لانه يقول بالقول الاول ومعنى
 القولين ان الوقف الصادر عن مالكة رجع الله تعالى
 قيل هو الوقف حقيقة على معنى التردد في الفضل
 لنفاز من الخ والوقف على الوقف في المسالك
 عن النسخ عما هو الخف مع قوله لا يقتض ذلك
 ويجعل وقفه وقف من يقتضي به الخ هكذا في
 بعض النسخ وقف بالعطف وذلك مناسبا لما في
 الخ كمال وما كثر ما وقف من غير عطف فيكون
 منصوبا معقول ويجعل وان وهو لا يتبدل منه ويجعل
 ان يكون مرفوعا بدلا من وقفه وان وهو لا يتبدل
 معقول ويجعل ويقتضي به على الوجهين مبني
 للمفعول وعلى النسخة الاولى الموافقة لما في
 الخ كمال يكون يقتضي به مبني للفاعل وفاعله

قوله

ضمير

ضمير يعود على مالكة ومن وافقه على انما يخف قوله
 ان لما وقع اي وان كانوا ابوت انما على ترتيبها
 في الخلافة قوله ولا يستدل عليه الخ بانه دفعا لما
 ينشبت به في المقام قوله من اكثر المناصب مما
 هو كثر قوله والله يشهد الخ اي والي تونة قطعي
 يشهد الخ قوله لان المسيلة اجتهاد دية اجمعه
 فيما يجده الاجتهاد من غير تعيين النظم فيها قوله لو
 ترك النظر فيها لم يأت هذه الشكوك مسال الاجتهاد فلو
 ترك هذه الاعتي عنه ما قبله قوله وكذا اختلف الخ
 هذا غير مناسب للاول والمناسب ان لو قدم هذا
 وترتب ما تقدم عليه من قوله ومعنى التفضيل الخ
 على القول بان التفضيل في الباطن اذ هو المناسب
 ان يجري عليه المعنى السابق من كون التفضيل
 كثر الثواب ورفع الدرجات قوله والقاضي
 نص كلامه من القولين الخ هكذا افهاما بين نسخ
 هذه النسخ بغير التوبة والصاد المضعفة
 والاصواب نص نسخ الصاد المضعفة والاصواب
 لان القاضي وجه كلامه من القولين بما يتقوى به
 واحتج له قوله في الباطن اي في نفس الامر ويرجع
 ذلك الي رفع الدرجات وكثر الثواب كما كيف
 قوله وذهب طائفة الي ان من ان الخ كان هذا

قبل

فيما سوي الخلق رضي الله عنهم لانه لم يبعث احد
منهم في حياة صلي الله عليه وسلم وبعث
ان يقصد به اليوم للاحادثة الواردة في تفصيل
الخلق وتركيب بعضهم مضاف للمفعول وطوي
الفاعل ويوجد في بعض النسخ وتركيب الخ فالفعل
مضاف للفاعل وتكمل بالمفعول اي وتركيب الذي صلي
الله عليه وسلم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنه
قوله واختلف فيما بين عابثه وفاطمة وخذجة
رضي الله تعالى عنهن ابيهم افضل قال ابو جهم
وافوي ما يستدل به علي بتقديم فاطمة علي غيرها
من نسائها ومن بعد ذلك ما ذكر من قوله صلي
الله عليه وسلم انها سيدة العالمين الى امر سيد
يعني الحديث الذي اوردته البخاري وانها رزيت
بالنبي صلي الله عليه وسلم دون غيرها من
بناته فانصت من في حياته فكن في صحيفته
ومان هو في حياتها فلان صلي الله عليه وسلم في
صحيفتها قال وتنت اقول ذلك استغناط الي ان
وجدت في مخصوصا في نعت الله تعالى بجميعهم
وختهم في منزهة وامانتهم جميعهم والافند ابراهيم
يسوف هذه الاطراف علي هذه الترتيب غير مطابق للواقع
تخلق سواها علي ما هي عليه في المثلث

من هذا

من هذه التعليل اي الذي هو بشرح عقيدة
اهل التوحيد وفي بعض النسخ من هذه التاليف
اي الملقب بعقيدة اهل التوفيق والتسديد في شرح
عقيدة اهل التوحيد وهذه العقيدة لقوله فتنسب
سبحانه ان يفتح لنا بالايمان الحق فتنسب سبحانه
ان يفتح لنا بالايمان الحق فتنسب سبحانه
فقبل الايمان تصدق القلب بما علمه من الرسول به
من ورمز بشرط النطق للقادر والامام اعلم
الجوارح الظاهرة والباطنة وقيل هما يعني والي
الفرع يفتح ان تكون المحسن وان تكون لكمال وفي
دعا المولى رحمه الله تعالى بعد ختمه المقصود
من هذه التاليف الشريعة فوايد منها ان تكون
خاتمة من جنس مبدءا وهو انشا علي الله تعالى
والصلوة علي اشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد
صلي الله عليه وسلم ان في الدنيا علي الله تعالى وهذه
له بكمال الفخرة ولا تنك ان ذلك مطلوب من
الآخر والمفاهي سها هو مطلوب في الابرار والنبيا
قال تعالى واحذروا ان الحمد لله رب العالمين
ولكن الصلوة علي سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه
وسلم ويسبب هذا وقعت مقاصد التاليف
محسنة بالطريق مخوفة بالمخاسن من كلا الجانبين

وجد بن عقيد وقع بين ثنايا الله تعالى وصلاته
 علي رسول الله عليه وسلم ويسبب هذا وقت
 مقادير التأليف محسنة بالطرفين محفوفة بالحنان
 من كلا الجانبين وجد بن عقيد وقع بين ثنايا الله
 تعالى وصلاته علي رسول الله عليه وسلم ان يعظم
 عند الله تعالى مقامه وترتفع في الدارين تحض
 فضله تعالى منزله ومنها ان فيه كمال النواحي
 والتميز من الحول والقوة والانسلاخ عن مروية
 ما صدر منه من هذا العمل الشريف فليالي الله
 تعالى لي من بهج عملا اصلا وصار ينصرف الي
 الله تعالى في الختم بالايان خايفاً على نفسه ليه
 عند الامان كما يخافه من له عمل له وفي اتباع السنة
 اذ قال سبيل النجاة وفي المغفرة لجميع الذنوب ثم
 اتبع سوال ما يقال به الدواهي المهلكات
 بسوال ما هو من التعاليات وذلك بنوه والامهات
 والافخوف والذرية والاحياء من اعالي الفردوس
 المنار الفاخورة ولا يخفى مناسبة ذلك ولا شك
 ان من علامات التسديد وعظم الانعام ان يعم
 الله تعالى على العبد بالاعمال الصالحة مع عدم
 رويته لها والالتفات الي حاجتها في نيل النجاة
 التقول عليها في نيل النجاة فضلا ان يقول عليها في

رفع

رفع الدعوات بل كثير من اوليا الله تعالى اذا اطاعوا
 الله تعالى اخوف منهم اذا عصوا ومنها ان التصديق
 الي الله تعالى واظهار العقافة والمسكنة بين يديه
 تعالى هو روح العبادة ولها اولب الشيء هو اشرف
 ما فيه وهو المتحصل منه اخرا وينقطع البحث بعد
 الظرف فلهذا احتج المؤلف رحمه الله تعالى به ما هو
 المقصود من كل العبادة ان والاعمال بالخواتيم التي ذلك
 بالدعوات يتعاطى هذا التأليف واصيله الشاهد له
 وتغير وان كان من يتعاطاها داخلية عموم الاخرة
 والحياتية بقاها كما ما يشانه اي من يتعاطاها ولا شك
 ان المؤلف رحمه الله تعالى جدي لا ينبل دعاءه وخفيف
 لان بسؤال سواله وايضا كما من المؤلف الكريم عليه
 فضله بان اعطاه ما طلب منه من انعام هذا التأليف
 كذا لك سبحانه وتعالى جدي بان ينبله تحض
 كرمه كل ما يساله لان المؤلف الكريم اذا فتح باب
 العطا والكرم والرضى لشخص فلا نهاية حبيبته
 لما يطلبه ولا غاية اذ قال لما يريه له من دجابر الدنيا
 ولد انقال بليغ بالعبد الضعيف اذ انتم مني مني في
 باب عطية من جهة مودة الكريم الي بعثت فرصة
 كثرة السؤال والحاج في الدعاء والفقر لمودة الكريم
 الكريمة يرميه كثرة السؤال ولا ينفقه من خيرات

الدعوات

نعم وكرمه ثبات البتة كل ما يفيض منه من عظيم النوال
 إلى نوري الرجل الذي من الله تعالى بالخروج من الناس
 آخر أصناف ينفع إلى المولى الكريم ويسأله في مطالب حتى
 يتجمل عنه أي يرضى عنه وأما رضي الله تعالى عنه اعطاه
 بفضلته كل ما سألته ثم ذكره بكماله ومن ههنا ما رساله
 وبيئته أياها ثم بعد وقوع ذلك كله اضغف له شخص
 كرمه اضغافا مضاعفة فتسبيل ^{البحر} ونفالي بحره
 خير وأبلى لاديه واشترى خلقه بيدنا ومولا تالمجد صلي
 الله عليه وآله ان عيشتنا إلى الممان نوبة صادقة تسطيع
 على فواهرنا وبواطننا في الدنيا والآخرة أنوارها وبهذه
 بها عنان المعاصي جليلها وحقيقها وان عيشتنا على
 حسن الخاتمة وانه يوبنا مع الله والامهان والافوان
 والذين في الآخرة من اعالي الفردوس والمنازل الفاخرة
 تحض بفضلته وكرمه والصلاة والسلام على كملان
 الطيبين عا صيد الله ولين والخراب وعاب اله
 الطيبين وصيائته المستقيمين واخر دعوانهم
 الحمد لله رب العالمين

